

لجسترا

في
علل لقراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحيئة

الدكتور أحمد عيسى حسن المصري

نائب رئيس لجنة المصنف وشرح مقراءة المسجد الحيني
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

www.QuranonlineLibrary.com



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

الجزء السابع

في

علل قراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى حسن المصري

نائب رئيس لجنة المصحف و شيخ مقراة المسجد الحبيبي
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

المجلد الثاني



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: **AL-HUJJAH**
FĪ 'ILAL AL-QIRĀ'ĀT AL-SAB'Ā
(A book about the Seven recitations
of the Holy Qur'an)

Author: Abū 'Alī al-Fārīsī

Editor: Al-šayḥ 'Ādil Aḥmad 'Abdul-Mawjūd
and: Al-šayḥ 'Alī Muḥammad Mu'awwad
and: Dr. Aḥmad 'Isa Ḥasan al-Ma'šarāwī

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
والشيخ علي محمد معوض

والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

مشتريات مكتبة دار الكتب العلمية بيروت



دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved

Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et exposerait le contrevenant à des poursuites
judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ

مشتريات مكتبة دار الكتب العلمية بيروت

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٤٣٩٨ (٩٦١ ١)

فرع عرمون، القببة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
١١٠٧٢٢٩٠ - بيروت - الصلح

هاتف: ١١ / ٥٨٠٤٨١١ - ٩٦١
فاكس: ٥٨٠٤٨١٣ - ٩٦١

http://www.al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اختلفوا في تشديد الزاي من: ﴿يُنزَّلُ﴾ [٩٠] وتخفيفها:

فقرأ نافع ﴿يُنزَّلُ﴾ مشددة الزاي إذا كان فعلا في أوله ياء أو تاء أو نون. فإذا كان في أول الفعل ميم لم يستمر فيه على وجه واحد، فكان يشدد حرفاً واحداً في «المائدة»: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [آية: ١١٥].

ويخفف ما سواه، فإذا كان ماضياً ليس في أوله ألف، وكان فعل ذكر خفف الزاي؛ مثل قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

ومثل قوله: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] ويشدّد سائر القرآن.

وكان ابن كثير يخفف الفعل الذي في أوله ياء أو تاء أو نون في كل القرآن، إلا في ثلاثة مواضع: في الحجر: ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الآية: ٢١]. وفي بني إسرائيل: ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ﴾ [الآية: ٨٢]، وفيها أيضاً: ﴿حَتَّى نُنزِّلَ عَلَيْكَ كِتَابًا تَقْرَأُ مِنْهُ﴾ [الآية: ٩٣].

ولا يخفف: ﴿وما نزل من الحق﴾ [الحديد: ١٦].

ويخفف ﴿مُنزِّلُهَا﴾ [المائدة: ١١٥] [و] ﴿ويُنزَّلُ﴾ [البقرة: ٩٠] و: ﴿مُنزَّلُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤] و: ﴿مُنزَّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ويخفف: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وقرأ أبو عمرو: ﴿يُنزَّلُ﴾^(١) [البقرة: ٩٠] وما أشبهه بالتخفيف في جميع القرآن إلا حرفين: أحدهما في سورة الأنعام: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنزِّلَ آيَةً﴾ [الآية: ٣٧]. وفي الحجر: ﴿وما نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الآية: ٢١].

ويخفف: ﴿مُنزَّلٌ﴾، و ﴿مُنزِّلُهَا﴾، و ﴿مُنزَّلُونَ﴾، ويشدّد: ﴿نَزَلَ﴾، في كل القرآن إلا في قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، فإنه يخففه.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٣)، البحر المحيط (٣٠٦/١)، التيسير للداني (٧٥)، تفسير القرطبي (٢٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٥)، الحجة لأبي زرعة (١٠٦)، السبعة لابن مجاهد (١٦٤)، الغيث للصفاقسي (١٢٣)، الكشف للقيسي (٢٥٣/١، ٢٥٤) المجمع للطبرسي (١٥٩/١)، النشر لابن الجزري (٢١٨/٢).
وفي أ: ينزل وتنزل.

وكان عاصم في رواية أبي بكر يشدد: ﴿يُنزَّلُ﴾ و: ﴿نَزَّلُ﴾ و ﴿مُنزَّلُهَا﴾ في المائدة. و: ﴿وما نَزَّل من الحق﴾ [الحديد: ١٦]، و: ﴿نَزَّل بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣] في كل القرآن.

وقال حفص عن عاصم: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ خفيفة^(١)، وكذلك: ﴿وما نَزَّلَ مِنَ الْمُحَيِّ﴾ خفيفة أيضا. وقال أبو بكر بن عياش: هما مشددان. وروى حفص عن عاصم أنه يشدد ﴿أَنْتُمْ مَنزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ في سورة الأنعام [الآية: ١١٤]، ولا يشدد ﴿مُنزَّلُهَا﴾.

وقرأ ابن عامر بتشديد ذلك كله في جميع القرآن من: ﴿منزَّل﴾ و: ﴿ينزَّل﴾ و: ﴿منزلون﴾ و: ﴿منزّلين﴾. وفي [سورة] الأنعام^(٢): ﴿أَنْتُمْ مَنزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [آية: ١١٤]. وفي سورة الشعراء: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ﴾ [الآية: ١٩٣].

و: ﴿وما نَزَّلَ من الحق﴾ في سورة الحديد [الآية: ١٦] يشدد ذلك كله. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَنُنزَّلُ﴾ و ﴿يُنزَّلُ﴾، [و] ﴿وَنَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ﴾ ﴿وما نَزَّلَ من الحق﴾ مشددا في كل القرآن، إلا حرفين: في سورة لقمان: ﴿وَيُنزَّلُ الْعَيْثُ﴾ [الآية: ٣٤]. وفي سورة: الشورى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنزِّلُ الْغَيْثُ﴾ [الآية: ٢٨].

ويخففان: ﴿منزل﴾ و: ﴿منزلون﴾ و: ﴿منزّلين﴾ حيث وقع. [قال أبو علي]:^(٣) [قولهم: «نزل»]^(٤) نزل فعل غير متعد إلى مفعول به، فإذا أردت تعديته إليه عديته بالأضرب الثلاثة التي يتعدى بها الفعل وهي النقل بالهمزة، وبحرف الجر، وبتضعيف العين.

يدلك على أنه غير متعد قولهم في مصدره: النزول، فالنزول كالصعود والخروج [والقفول]^(٥)، [والمقعود]^(٦) ونحو ذلك من المصادر التي لا تتعدى أفعالها في أكثر الأمر.

(١) في أ: مخفف.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ب.

فمما نقل بالهمزة قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٦].

ومما عدى بالجار قولهم: نزلت به، ويكون منه: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فيمن رفع الروح.

وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١].

وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مَصَدَقًا... وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ... وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣-٤] ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتَبٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] فقد رأيت مرة يجيء التنزيل على أنزل، ومرة على نزل.

ومما يبين ذلك أنه قد جاء في بعض القراءة: ﴿وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ نَزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] كأنه لما كان «نزل» و «أنزل» بمعنى، حُمل مصدرُ أحدهما على الآخر، وقد كثر مجيء التنزيل في القرآن، فهذا يقوى «نزل» ولم نعلم في الإنزال، وقد جاء فيه «أنزل» كثيرًا.

فأما قوله: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مَصَدَقًا﴾ [آل عمران: ٣] فالكتاب مفعول به.

وقوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾ في موضع نصب بالحال وهو متعلق بمحذوف، و: ﴿مَصَدَقًا﴾ حال من الضمير الذي في قولك: ﴿بِالْحَقِّ﴾ والعامل فيه المعنى.

ولا يجوز أن تجعله بدلًا؛ لأن الاسم إنما يبدل^(١) من الاسم.

وقال: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلُهُ﴾ [الإسراء: ١٠٥] فقوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾ حال من الضمير فأما قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ نَزَّلُهُ﴾، فيحتمل الجار فيه ضريين:

أحدهما: أن يكون التقدير نزل بالحق، كما نقول: نزلت بزيد.

ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذي في «نزل».

يدلك على جواز ذلك قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ نَزَّلُهُ﴾، وقوله: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣] وهذا اتفاق في^(٢) مذهب الفريقين.

(١) زاد في أ: به.

(٢) في أ: من.

ومثل ذلك في احتمال الوجيهين قوله: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] في من رفع الروح، يكون الجار مثل الذي في مررت بزيد، ويكون حالا، كما تقول: نزل زيدٌ بعده، وخرج بسلاحه، وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١].

ومما لا يكون إلا حالا قوله: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ﴾ [الأنعام: ١١٤].

ألا ترى: أن «أنزلت» يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ؟ فإذا بنيت للمفعول لم يبق له متعدى إلى مفعول به، وقوله: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ على حدٍ ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩] و: ﴿بِالْحَقِّ﴾ حالٌ من الذِّكْرِ الذي في ﴿مُنَزَّلٍ﴾، والعامل فيه منزل^(١).

ومما جاء الجار فيه حالا، كما جاء في الآي الأخر: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] المعنى: أنزله وفيه علمه، كما أن: خرج بعُدَّتِهِ، تقديره: [خرج]^(٢) وعليه عُدَّتُهُ. والعِلْمُ: المعلوم، أي: أنزله وفيه معلومه.

ومثل ذلك الصيد يراد به: المصطاد.

يدلُّك على إرادتهم به المصطاد قوله: ﴿يَتَّبِعُونَكُمُ اللَّهُ يَسْتَفِيءُ مِنْ الصَّيْدِ تَنَآهً أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحَكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] فالأيدى^(٣) والرماح إنما تلحق الأعيان ولا تلحق الأحداث.

وأما قوله: ﴿وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]:

فمن خفف ﴿نزل﴾ كان «ما» بمنزلة «الذي»، وفيه ذكر مرفوع يعود إلى ما، ولا يجوز فيمن خفف أن يجعل «ما» بمنزلة المصدر مع الفعل كـ «أن»؛ لأن الفعل يبقى بلا فاعل ولا يجوز فيمن جوز زيادة «من» في الإيجاب أن يكون: الحق مع الجار في موضع الفاعل. وقد جعلت «ما» بمنزلة الذي؛ لأنه لا يعود إلى الموصول شيء. ومن شدد كان الضمير الذي في ﴿نَزَّلَ﴾ لاسم الله - عز وجل - والعائدُ محذوفٌ

(١) في أ: نزل.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: والأيدى.

من الصلة .

فأما دخول الجارِّ فلأن «ما» لما كان على لفظ الجزاء حسن دخول «مِنْ» معه، كما دخلت في نحو: [من الطويل]

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ^(١)
.....

فإذا كان كل واحد من «نَزَلَ» و «أَنْزَلَ» يستعمل كما يستعمل الآخر، ويعنى به ما يعنى بالآخر، لم ينكر أن يوقع كل واحد منهما موقع^(٢) الآخر.

وكذلك ما تصرف من ذلك كأسماء الفاعلين، فتقرأ: مُنْزَلُونَ، ومُنْزَلُونَ؛ لأن كل واحدٍ منهما بمنزلة الآخر، كما أن الفعل الذي جزياً عليه كذلك.

وهذا مما يعلم منه أن «فَعَّلَ» بمنزلة «أَفْعَلَ»، وأن تضعيف العين للتعدى وليس يراد به الكثرة كما أريد في نحو: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣] ولكن «فَعَّلَ» بمنزلة «أَفْعَلَ».

وقد قال سيبويه: قد يجيء أفعلتُ، وفعلتُ بمعنى واحدٍ مشتركين وذلك نحو: وعزتُ إليه، وأوعزتُ، وخبرتُ وأخبرت، وسميتُ وأسميت.

فأما تخفيف حمزة والكسائي في لقمان: ﴿وَيُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ [الآية: ٣٤] وفي «الشورى» ﴿وهو الذي يُنزلُ الغيث﴾ [٢٨] فلو شدد ذلك كما شددا غيره كان حسناً، ولو خففا بعض ما شددا كان كذلك.

ويشبه أن يكونا^(٣) اعتباراً في تخفيف ذلك كثرة ما جاء في التنزيل في ذكر الغيث فحماً اسم الفاعل على ذلك.

فمن ذلك قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَقْدَرُ فَأَسْكَنَتْهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١٨] و: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٣٢] و: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾^(٤) [الرعد: ١٧] ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ

(١) جزء من صدر بيت لزهير بن أبي سلمى، وبعده:

..... فإنما توارثه آباء آبائهم قبل

ينظر: ديوانه ص(١١٥)، ويروى: «كان» بدل «يك».

(٢) في ب: موضع.

(٣) في ب: يكون.

(٤) سقط في ب.

مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴿ [الحج: ٦٣] ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَكُمْ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١] يشبه أن يكونا لما رآياه بهذه الكثرة، حملا اسم الفاعل عليه.

فأما قوله: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦] وقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] فكان المعنى فيه: خلق. ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى ثمانية أزواج، وذلك محمولٌ على أنشأ، كأنه وأنشأ ثمانية أزواج.

اختلفوا في قوله: ﴿وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [٩٨] في كسر الجيم وفتحها، والهمز وتركه. والهمز في: ﴿ميكائيل﴾، والياء بعد الهمز من: ﴿جَبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾: فقرأ ابن كثير: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز^(١)، و: ﴿مِيكَائِيلَ﴾ مهموزٌ في وزن: ميكاعيل، بعد الألفِ همزةً، وياءٌ بعد الهمزة^(٢). وروى محمد بنُ صالح البزى^(٣) عن شبل بن عباد عن عبد الله بن كثير: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بلا همز، و: ﴿ميكائيل﴾ مهموزٌ مقصور.

وكذلك روى محمد بن سعدان عن عبيد بن عجيل عن شبل بن عباد عن عبد الله

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، الإعراب للنحاس (٢٠٠/١)، البحر المحيط (٣١٨/١)، التيسير للداني (٧٥)، تفسير الطبري (٣٨٩/٢)، تفسير القرطبي (٣٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٥ - ٨٦)، الحجة لأبي زرعة (١٠٧)، السبعة لابن مجاهد (١٦٦)، الغيث للصفاقسي (١٢٧)، الكشف للزمخشري (٨٤/١)، المجمع للطبرسي (١٦٦/١).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، الإعراب للنحاس (٢٠٢/١)، البحر المحيط (٣١٨/١)، التيان للطوسي (٣٦٢/١)، التيسير للداني (٧٥)، تفسير القرطبي (٣٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٦)، الحجة لأبي زرعة (١٠٨)، السبعة لابن مجاهد (١٦٦، ١٦٧)، الغيث للصفاقسي (١٢٧)، الكشف للزمخشري (٨٤/١)، الكشف للقيسي (٢٥٥/١)، المجمع للطبرسي (١٦٦/١)، تفسير الرازي (٤٢٥/١)، النشر لابن الجزري (٢١٩/٢).

(٣) محمد بن صالح: أبو إسحاق المرى البصرى الخياط، روى ابن صالح الحروف سماعاً عن شبل بن عباد، روى القراءة عنه عرضاً محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة وروى الحروف عنه روح بن عبد المؤمن وإسحاق بن أبي إسرائيل، وروى عنه الداني أنه قال: سألت شبل بن عباد عن قراءة أهل مكة فيما اختلفوا فيه وفيما اتفقوا عليه فقال: إذا لم أذكر ابن محيصة فهو المجتمع عليه، وإذا ذكرت ابن محيصة فقد اختلف هو وعبد الله بن كثير. وذكر القراءة.

ينظر: الغاية (١٥٥، ١٥٦).

ابن كثير: ﴿مِيكَائِيلُ﴾ مهموزٌ مقصور بزنة ميكاغل مثل نافع. وحدثني الحسين بن بشر الصوفى^(١) عن رَوْح بن عبد المؤمن^(٢) عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير قال: رأيت النبي ﷺ في المنام وهو يقرأ: جِبْرِيلَ وميكاال فلا أقرأهما أبداً إلا هكذا.

وقرأ نافع: ﴿جِبْرِيلَ﴾ بكسر الجيم والراء من غير همز، و: ﴿وميكائيلَ﴾ بهمزة بعد الألف^(٣)، وقبل اللام، ليس بعدها ياءٌ، في وزن: ميكاغِل^(٤).

وقرأ أبو عمرو: ﴿جِبْرِيلَ وميكاالَ﴾ بغير همز. وكذلك روى حفص عن عاصم. وقرأ ابن عامر: ﴿جِبْرِيلَ﴾ مثل أبي عمرو و: ﴿ميكائيلَ﴾ بهمز بين الألف والياء ممدودة.

وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وحماد بن سلمة عن عاصم: ﴿جِبْرِيلَ﴾ بفتح الجيم والراء، وهمزة بين اللام والراء غير ممدودة في وزن: جِبْرِغِلَ، خفيفة اللام^(٥) و: ﴿ميكائيلَ﴾ في رواية يحيى بهمزة بعدها ياءٌ.

(١) الحسين بن بشر بن معروف، أبو الحسين الطبرى الرشى، يعرف بالصوفى، روى القراءة عن روح بن عبد المؤمن، روى عنه أبو بكر بن مجاهد. ينظر: الغاية (٢٣٩/١).

(٢) روح بن عبد المؤمن، أبو الحسن الهذلى مولا هم البصرى النحوى، كذا نسبه جماعة الحفاظ والمحدثين، وقال الأهوازى: هو ابن عبد المؤمن بن قره بن خالد البصرى، وقال الدانى: هو ابن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم مقرئ جليل ثقة ضابط مشهور، عرض على يعقوب الحضرمى وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن أحمد بن موسى ومعاذ بن معاذ وابنه عبيد الله بن معاذ ومحبوب كلهم عن أبي عمرو وحماد بن شعيب صاحب خالد بن جبلة وعن محمد بن صالح المرى صاحب شبل، عرض عليه الطيب بن الحسن بن حمدان القاضى وأبو بكر محمد بن وهب الثقفى ومحمد بن الحسن بن زياد، وروى عنه البخارى فى صحيحه، مات سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين. ينظر: الغاية (٢٨٥/١).

(٣) فى ب: أَلْف.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، البحر المحيط (٣١٨/١)، التيسير للدانى (٧٥)، الحجة لابن خالويه (٨٦)، المجمع للطبرى (١٦٦/١)، تفسير الرازى (٤٢٥/١)، النشر لابن الجزرى (٢١٩/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، الإعراب للنحاس (٢٠١/١)، البحر المحيط (٣١٨/١)، التيسير للدانى (٧٥)، تفسير القرطبى (٣٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٥، ٨٦)، السبعة لابن مجاهد (١٦٦)، الفيت للصفاسى (١٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٨٤/١)، تفسير الرازى (٤٢٣/١)، النشر لابن الجزرى (٢١٩/٢).

وقال الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عنه، وأبان عن عاصم: ﴿جَبْرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ مثل حمزة، وكذلك روى أبان بن يزيد العطار عن عاصم، وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم.

وروى ﴿مِيكَائِيلَ﴾ مهموزة مقصورة في وزن ميكَاعِلٍ مثل نافع. وروى محمد بن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عنه مثل حمزة.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿جَبْرَيْلَ وَ مِيكَائِيلَ﴾ ممدودتين، مهموزتين. قال أبو علي: روينا عن أبي الحسن من طريق أبي عبد الله اليزيدي عن عمه عنه أنه قال: في: ﴿جَبْرَيْلَ﴾ ست لغات: جَبْرَائِيلُ، وَجَبْرَائِيلُ، وَجَبْرَالُ، وَجَبْرَيْلُ، وَجَبْرَالُ، وَجَبْرَيْلُ، وهذه أسماء مُعَرَّبَةٌ، فإذا أتى بها على ما في أبنية العرب مثله؛ كان أذهب في باب التعريب.

يقوى ذلك تغييرهم للحروف المفردة التي ليست من حروفهم؛ كتغييرهم الحرف الذي بين الفاء والباء في قلبهم إياه إلى الباء المحضة، أو الفاء المحضة؛ كقولهم: البرند والفرند، وكذلك: تغييرهم الحركة التي ليست من^(١) كلامهم؛ كالحركة التي في قول العجم: «رُوزُوا شُوب» يُخْلِصُونَهَا ضَمَّةً، فكما غيروا الحروف والحركات إلى ما في كلامهم، فكذلك القياس في أبنية هذه الكلم، إلا أنهم قد تركوا أشياء من العجمية على أبنية العجم التي ليست من أبنية العرب ك: الآجر^(٢)، والإبريسم^(٣)،

(١) في ب: في.

(٢) الآجر: اللين المُخَرَّقُ المُعَدُّ للبناء.

ينظر: المعجم الوسيط (أجر).

(٣) جاء في اللسان: و«الإبريسم» مُعَرَّبٌ، وفيه ثلاث لغات، والعرب تخلط فيما ليس من كلامها، قال ابن السكيت: هو الإبريسم، بكسر الهمزة والراء وفتح السين، وقال: ليس في كلام العرب «إفعليل» مثل: «إهليلج» و«إبريسم»، وهو ينصرف، وكذلك إن سميت به على جهة التلقين انصرف في المعرفة والنكرة؛ لأن العرب أعربته في نكرته وأدخلت عليه الألف واللام وأجرته مجرى ما أصل بنائه لهم، وكذلك «الفرند» و«الدياج» و«الراقود» و«الشهريز» و«الآجر» و«النيروز» و«الزنجبيل»، وليس كذلك «إسحاق» و«يعقوب» و«إبراهيم»؛ لأن العرب ما أعربتها إلا في حال تعريفها، ولم تنطق بها إلا معارف، ولم تنقلها من تنكير إلى تعريف، قال ابن بري: ومنهم من يقول: أبريسم، بفتح الهمزة والراء، ومنهم من يكسر الهمزة ويفتح الراء، قال ذو الرمة:

والفرند^(١)، وليس في كلام العرب على هذه الأبنية، فكذلك قول من قال: ﴿جبريل﴾ إذا كسر الجيم كان على لفظ: «قنديل، وبزطيل»^(٢) وإذا فتحها فليس لهذا البناء مثل في كلام العرب، فيكون هذا من باب الآجر، والفرند، ونحو ذلك من المعرب الذي لم يجرى له مثل في كلامهم.

فكلا المذهبين حسن لاستعمال العرب لهما جميعاً، وإن كان الموافق لأبنيتهم أذهب في باب التعريب.

وكذلك القول في: «ميكال وميكائيل»، وميكال: بزنة قنطار وسرداح^(٣)،

كأَما اعْتَمَّتْ ذُرَى الْأَجْبَالِ
بِالْقَرِّ وَالْإِبْرَيْسَمِ الْهَلْهَالِ

ينظر: اللسان (برسم).

(١) جاء في اللسان: الْفِرْنَدُ: وَشَى السَّيْفِ، وهو دخيل. وَفِرْنَدُ السَّيْفِ: وَشَيْءٌ. قال أبو منصور: فِرْنَدُ السَّيْفِ: جَوْهَرُهُ وَمَاؤُهُ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ، وَطَرَاتِقُهُ يُقَالُ لَهَا الْفِرْنَدُ، وَهِيَ سَفَاسِيقَةٌ. الْجَوْهَرِيُّ: فِرْنَدُ السَّيْفِ، وَإِفْرِنْدُهُ زَيْدُهُ وَوَشْيُهُ. وَالْفِرْنَدُ: السَّيْفُ نَفْسَهُ؛ قَالَ جَرِيرٌ:

وَقَدْ قَطَعَ الْحَدِيدَ فَلَا تُمَارُوا فِرْنَدًا لَا يُقَلُّ وَلَا يَذُوبُ

قال: ويجوز أن يكون أراد: ذو فرند، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وَالْفِرْنَدُ: الْبُورْدُ الْأَحْمَرُ. وَفِرْنَدُ، دَخِيلٌ مَعْرَبٌ: اسْمُ ثَوْبٍ. ينظر: اللسان (فرند).

(٢) جاء في اللسان: الْبِرْطِيلُ: حَجَرٌ أَوْ حَدِيدٌ طَوِيلٌ صَلْبٌ خَلْقَةٌ لَيْسَ مِمَّا يَطْوِلُهُ النَّاسُ وَلَا يَحْدُونُهُ، تُنْقَرُ بِهِ الرَّحَى، وَقَدْ يَشْبَهُ بِهِ خَطْمُ النَّجِيَّةِ، وَالْجَمْعُ بِرَاطِيلٌ؛ قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قَعْسٍ:

تَرَى شَثُونَ رَأْسِهَا الْعَوَارِدَا
مَضْبُورَةً إِلَى شَبَا حَدَائِدَا
ضَبْرَ بِرَاطِيلٍ إِلَى جَلَامِدَا

قال السيرافي: هو حجر قدر ذراع. أبو عمرو: البراطيل المعاول، واحدا: برطيل، والبرطيل: الحجر الرقيق وهو النصيل، وقيل: هما ظرزان ممطولان تنقر بهما الرحى، وهما من أصلب الحجارة مسلكة محددة، قال كعب بن زهير:

كَأَنَّ مَا فَاتَ عَيْنَيْهَا وَمَذْبَحَهَا مِنْ خَطْمِهَا وَمِنْ اللَّخْيَيْنِ بِرْطِيلُ

قال: البرطيل حجر مستطيل عظيم شبه به رأس الناقة.

ينظر: اللسان (برطل).

(٣) جاء في اللسان: السُّرْدَاخُ وَالسُّرْدَاخَةُ: النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ، وَقِيلَ: الْكَثِيرَةُ لِلْحَمِّ؛ قَالَ:

إِنْ تَرَكِبَ النَّاجِيَةَ السُّرْدَاخَا

و: ﴿مِيكَائِيلُ﴾ خارجٌ عن أبنية كلام العرب.

فأما القول في زنة ﴿مِيكَالُ﴾ فلا يخلو من أن يكون: فيعالا أو مفعالا أو فعلا لا. فلا يجوز أن [يكون] ^(١) فيعالا؛ لأن هذا بناءٌ يختص به المصدر كالقيتال ^(٢)، والحيقال ^(٣)، وليس هذا الاسم بمصدر. ولا يجوز أن يكون مفعالا، فيكون من: أكل أو وكل؛ لأن الهمزة المحذوفة من «ميكائيل» محتسبٌ بها في البناء، فإذا ثبت ذلك صارت الكلمة من الأربعة، وبناتُ الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوائلها، إلا الأسماء الجارية على أفعالها، وليس هذا على ذلك الحدِّ، فإذا لم يكن كذلك، ثبت أن الميم أصلٌ كما كانت الهمزة في إبراهيم ونحوه أصلا ليست بزيادة. ولا يجوز أيضا أن يكون: فعلا لا؛ لأن الهمزة المحذوفة من البناء مقدرةٌ فيه. ونظير ذلك في حذف الهمزة منه والاعتداد بها، مع الحذف [في البناء] ^(٤) قولهم: سَوَايَةٌ، إنما هي سَوَائِيَّةٌ: كالكرامية، وكذلك الهمزة المحذوفة من أشياء - على قول أبي الحسن - مقدرة في البناء فكذلك الهمزة في: «ميكائيل».

وجمعها: السرداح. والسرداح أيضا: جماعة الطلح، واحده: سِرْدَاخَةٌ. والسرداخ: مكانٌ لين ينبت النجمة والنصي والعجلة، وهي السرداح، وأنشد الأزهري:

عليك سِرْدَاخًا من السَّرْدَاحِ
ذَا عَجَلَةٌ وَذَا نَصِيٍّ وَاضِحِ

أبو خيرة: هي أماكن مستوية تنبت العضاء، وهي لينة. وفي حديث جُهَيْش: وديمومة سِرْدَاحٍ؛ قال: السردح: الأرض اللينة المستوية؛ قال الخطابي: الصردح، بالصاد، هو المكان المستوي، فأما بالسرين فهو السرداخ، وهي الأرض اللينة. وأرض سرداخ: بعيدة. والسرداخ: الضخم (عن السيرافي وفي التهذيب)؛ وأنشد الأصمعي:

وكانى في فَحْمَةِ ابْنِ جَمِيرٍ
الْأَسَامَةُ: الأَسَدُ. ونقابه: جلده. والسرداخ، من نعته: وهو القوى الشديد التام.

ينظر: اللسان (سردح).

- (١) سقط في ب.
- (٢) القيتال: مصدر «قاتل»، كقتال ومقاتلة.
- ينظر: ترتيب القاموس (قتل).
- (٣) الحيقال: مصدر «حوقل»، كحوقلة. وحوقل، أى: اعتمد بيديه على خصريه وأسرع فى مشيه، وقارب الخطو، وحوقل، أى: أعيا. وحوقل الشيء أوفلانا: دفعه.
- ينظر: المعجم الوسيط (حوقل)، وترتيب القاموس (حقل).
- (٤) سقط فى أ.

فإن قلت: فلم لا تجعلها بمنزلة التي في حُطائط^(١) وجرائض^(٢)؟
فإن ذلك لا يجوز؛ لأن الدلالة لم تقم على زيادتها كما قامت في قولهم:

(١) جاء في اللسان: وَالْحَطَايَةُ وَالْحَطَائِطُ وَالْحَطِيطُ: الصغير وهو من هذا لأن الصغير محطوط؛ أنشد قُطرب:

إِنْ جَرَى حُطَائِطٌ بَطَائِطٌ

كَأَنَّ الظَّبْيَ بَجَنِبِ الْغَائِطِ

بَطَائِطٌ: إِبْتِغَاءً؛ وَقَالَ مَلِيحٌ:

بِكُلِّ حَطِيطِ الْكَنْبِ ذُرْمٌ حُجُولُهُ تَرَى الْحَجَلَ مِنْهُ غَامِضًا غَيْرَ مُقَلَّقِي

وقيل: هو القصير. أبو عمرو: الْحَطَائِطُ: الصغير من الناس وغيرهم؛ وأنشد:

وَالشَّيْخَ مِثْلَ النَّسْرِ وَالْحَطَائِطِ

وَالنَّسْوَةَ الْأَرَامِلَ الْمَثَالِطِ

قال الأزهرى: وتقول صبيان الأعراب في أحاجيمهم: ما حُطَائِطٌ بَطَائِطٌ تَمِيسُ تحت الحائِطِ؟ يعنون الذَّرَّةَ.

ينظر: اللسان (حطط).

(٢) الجرائض: قال في اللسان: وَجَمَلٌ جُرَائِضٌ: أْكُولٌ، وَقِيلَ: عَظِيمٌ، هَمَزَةٌ زَائِدَةٌ لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ: جِرَاضٌ. التَّهْدِيبُ: جَمَلٌ جُرَائِضٌ وَهُوَ الْأَكُولُ الشَّدِيدُ الْقَضَلِ بِأَنْبَاهِهِ الشَّجَرِ. أبو عمرو: الذَّفِيرُ الْعَظِيمُ مِنَ الْإِبِلِ، وَالجُرَائِضُ مِثْلُهُ. قال ابن برى: حَكَى أَبُو حَنِيفَةَ فِي كِتَابِ النَّبَاتِ أَنَّ الْجُرَائِضَ: الْجَمَلُ الَّذِي يَحْطِمُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَنْبَاهِهِ، وَأَنْشَدَ لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْفَقْعَسِيِّ:

يَشَبَّعُهَا دُو كِذْبَةِ جُرَائِضِ

لِحُشْبِ الطَّلْحِ هَضُورَ هَائِضِ

بِحَيْثُ يَغْتَشُّ الْعَرَابُ الْبَائِضِ

ورَجُلٌ جِرْيَاضٌ: عَظِيمُ الْبَطْنِ.

ابن الأنبارى: الْجُرَائِضِيُّ الرَّجُلُ الْعَظِيمُ؛ وَأَنْشَدَ:

يَا رَبَّنَا لَا تُبِقْ فِيهِمْ عَاصِيَةَ

فِي كُلِّ يَوْمٍ هِيَ لِي مَنَاصِيَةَ

تَسَامِرُ الْحَيِّ وَتُضْحَى شَاصِيَةَ

مِثْلَ الْهَاجِرِينَ الْأَخْمَرِ الْجُرَائِضِيَةَ

ويقال: رجل جُرَائِضٌ وَجُرَيْضٌ مِثْلُ، «عَلَابِطُ» وَ«عَلِيطُ»؛ حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ عَنِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ السَّرَاحِ.

ونعجة جُرَائِضَةٌ وَجُرَيْضَةٌ، مِثَالُ: عَلِيطَةٌ: عَرِيضَةٌ ضَخْمَةٌ. وَنَاقَةٌ جُرَاضٌ: لَطِيفَةٌ يَوْلِدُهَا، نَعَتْ لِلْأُنْثَى خَاصَةً دُونَ الذَّكَرِ؛ وَأَنْشَدَ:

وَالْمَرَاضِيْعُ دَائِبَاتٌ تُرَبِّي

لِيَلْمَنَايَا سَلِيلَ كُلِّ جُرَاضِ

وَالجُرَيْضُ: الْعَظِيمُ الْخَلْقِ.

ينظر: اللسان (جرض).

جرواض^(١)، فهو إذن بمنزلة التي في: بُرَّائِل، وكذلك: ﴿جَبْرِيلُ﴾ الهمزة التي تحذف منها ينبغي أن يقدر حذفها للتخفيف وحذفها للتخفيف لا يوجب إسقاطها من أصل البناء، كما لم يجز إسقاطها في «سواية» من أصل البناء، وإذا كان كذلك كانت الكلمة من بنات الخمسة.

وهذا التقدير يقوى قول من قرأ: ﴿جَبْرِيلَ وَمِيكَائيلَ﴾ بالهمز؛ لأنه يقول: إن الذي قرأ: ﴿جَبْرِيلَ﴾ وإن كان في اللفظ مثل: بِرطيل، فتلك الهمزة عنده مقدرة، وإذا كانت مقدرة في المعنى، فهي مثل ما ثبت في اللفظ. وأما^(٢) «إِسْرَافيلَ» فالهمزة فيه أصل؛ لأن الكلمة من بنات الأربعة، كما كانت الميم من ميكائيل كذلك.

ف«إِسْرَافيلَ» من الخمسة كما كان «جَبْرِيلَ» كذلك. والقول في همزة «إِسْرَائيلَ» و«إِسْمَاعيلَ» وإبراهيم مثل القول في همزة إسرافيل في أنها من نفس الكلمة، والكلمة بها من بنات الخمسة.

وقد جاء في أشعارهم الأمران: ما هو على لفظ التعريب، وما هو خارج عن ذلك قال: [من الكامل]

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَبِجَبْرِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَائِلًا^(٣)

وقال: [من الوافر]

وَجَبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ مِيًّا وَرُوحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ^(٤)

وقال: [من الطويل]

شَهِدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدِ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِيلُ أَمَامَهَا^(٥)

(١) الجرواض: العظيم، يقال: جمل جرواض: إذا كان ضخماً ذا قَصْرَةٍ غليظة، قال رؤبة:
به نَدُّ الْقَصْرِ الْجَرَاضَا
ينظر: اللسان (جرض).

(٢) في ب: فأما.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص(٣٣٩)، البحر المحيط (٣١٨/١)، القرطبي (٢٨/٢)، الدر المصون (٣١٣/١).

(٤) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص(٧٥)، ولسان العرب (كفأ، جبر)، وكتاب العين (٤١٤/٥)، وتهذيب اللغة (٣٨٩/١٠)، والتنبيه والإيضاح (٩٦/٢)، وتاج العروس (كفأ، جبر)، وأساس البلاغة (كفأ)، وتروى كلمة «ميا» هكذا: «فينا».

(٥) ظرف المكان إذا كان خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف =

وقال كعبُ بنُ مالكٍ: [من البسيط]

وَيَوْمَ بَدْرٍ لَقِينَاهُمْ لَنَا مَدَدٌ فِيهِ لَدَى النَّصْرِ مِيكَالٌ وَجَبْرِيْلٌ^(١)
وأما ما روى عن أبي عمرو من أنه كان يخفف: ﴿جبريْل﴾ أو: ﴿ميكال﴾
ويهمز: ﴿إسرائيل﴾، فما أراه إلا لقلّة مجيء: «إسرائيل» بلا همز، وكثرة مجيء
«جبريْل وميكال» في كلامهم، والقياس فيهما واحدٌ.
وقد جاء في شعر أمية: «إسرائيل»،

قال: [من الخفيف]

لَا أَرَى مَنْ يُعِيشُنِي فِي حَيَاتِي غَيْرَ نَفْسِي إِلَّا بَنِي إِسْرَائِيلِ^(٢)
وليس قولٌ من قال: إِنَّ «إيلَ، وإلَ» اسم الله عز وجل، وأضيف ما قبلهما
إليهما، كما يقال: عبد الله - بمستقيم من وجهين:
أحدهما: أَنْ (إيلَ، وإلَ) لا يعرفان في أسماء الله - سبحانه - في اللغة العربية.
والآخر: أنه لو كان كذلك لم يتصرف آخر الاسم في وجوه العربية، ولكان الآخر
مجرورًا، كما أن آخر عبد الله كذلك، ولو كان مضافًا لوقع التعريب عليه على حد ما
وقع على^(٣) غيره من الأسماء المضاف إليها.

= نحو: زيد عندك، فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفًا وهو نكرة فالرفع راجح نحو:
أنت منى مكان قريب، وإدراك منى يمين أو شمال، وهو باق على الظرفية عند البصريين،
والمضاف محذوف: إما من المبتدأ، أى: مكانك منى مكان قريب، أو من الخبر، أى أنت
منى ذو مكان قريب، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل؛ فيجب رفعه، وليس بظرف.
وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو: زيد خلفك، ودارى أمامك؛ وذلك لأن أصل الخبر
التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر كما فى قوله: إلا جبرئيل أمامها. على أن
«جبرئيل» مبتدأ و«أمامها» بالرفع خبره والجملة صفة ل: «كتيبة». خلافًا للجزمى والكوفيين.
وإن لم يتصرف ك «الفوق» و«التحت» لزم نصبه إجماعًا، وإن كان خبرًا عن المكان نحو:
دارى خلفك ومنزلى أمامك جوزوا رفعه فى السعة.

البيت لكعب بن مالك فى ديوانه (٢٧١)، الأزمنة والأمكنة للمرزوقى (٣٠٩/١)،
المقتضب (٣٤١/٤)، خزنة الأدب (٤١٥/١)، واللسان (جبر).

(١) البيت لحيان بن ثابت فى ديوانه ص (٣٩٤)، ولسان العرب (مكا)، وتاج العروس (مكا).

ورويت «لقيناكم» بدلًا من «لقيناهم»، و: «فيرفع» بدلًا من «فيه لدى».

(٢) البيت فى ديوانه ص (٥١)، وتاج العروس (سرو).

ورويت: «يعينى» بدلًا من «يعيشنى».

(٣) فى ب: فى.

اختلفوا في كسر النون مع التخفيف والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [١٠٢]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤].
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، [و] ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، [و] ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، [و] ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ مشدّدات [في ذلك كله]^(١).

وقرأ نافع وابن عامر^(٢) ﴿وَلَكِنَّ الْبِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] ﴿وَلَكِنَّ الْبِرُّ مَنْ اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩] خفيفتي النون، ويرفعان^(٣) ﴿الْبِرُّ﴾.

وشدد النون في هذين الموضعين ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ خفيفات كلهن.
 وقرأ ابن عامر وحده^(٤): ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ بالتخفيف، وشدّد النون من: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾. ولم يختلفوا إلا في هذه الستة الأحرف.

قال أبو علي: اعلم أن «لكن» حرف لا نعلم شيئاً على مثاله في الأسماء والأفعال، فلو كانت اسماً لم يخلُ من أن يكون «فاعلاً» أو «فعلاً»، ولا نعلم أحداً ممن يؤخذ بقوله يذهب إلى أن الألف في الحروف زائدة، فكذلك ينبغي أن تكون الألف في هذا الحرف، وهو مثل: إن: في أنها مُثَقَّلَةٌ، ثم يخفف إلا أن «إن» و«أن» إذا خففتا فقد ينصب بهما كما كان ينصب بهما مثقلتين وإن كان غير الأعمال أكثر. ولم نعلم أحداً حكى النصب في: «لكن» إذا خففت فيشبه أن النصب لم يجرى في

(١) في أ: كلهن.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٣)، الإعراب للنحاس (٢٣٠/١)، الإملاء للعكبري (٤٦/١)، البحر المحيط (٢/٢)، التبيان للطوسي (٩٤/٢)، التيسير للداني (٧٩)، الحجة لأبي زرعة (١٢٣)، الغيث للصفاسي (١٤٦)، الكشاف للزمخشري (١٠٩/١)، الكشاف للقيسي (١/٢٥٦)، المجموع للطبرسي (٢٦١/١)، تفسير الرازي (٩٦/٢).

(٣) في أ: ورفع.

(٤) ينظر: الكشاف (٢٥٦/١)، والسبعة (١٦٧)، وحجة القراءات (١٠٨)، العنوان (٧١)، وشرح الطيبة (٥٣/٤)، وشرح شعلة (٢٧١)، وينظر إتحاف الفضلاء (٤١٠/١).

هذا الحرف مخففاً؛ ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف ألا تعمل إذا خففت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف، وأن من خفف ذلك؛ فالوجه ألا يعمل.

ومثل ذلك - في أنه لم يجيء فيه الجزاء؛ وإن كان القياس لا يمنع منه-: «كيف». ألا ترى أن الخليل وأصحابه لم يحكوا فيه الجزاء، وإن كان المعنى لا يمنع ذلك، ليعلم أن الجزاء ليس حكمه أن يكون بالأسماء؛ فكذلك لم يجيء النصب مع التخفيف في هذا الحرف كما جاء في «إِنَّ، وَأَنَّ، ولعلَّ، وليت»، وقد لحقتها: «ما» كافةً كما لحقت: «إِنَّ وَأَنَّ ولعلَّ [وليت]»^(١) وذلك في نحو قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، و: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].
وقول الشاعر: [من الطويل]

... لَعَلَّمَا أَصْءَاتُ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا^(٢)

فما جاءت فيه «ما» كافةً قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَكِنَّمَا أَهْلَى بِوَادٍ أَنَيْسُهُ ذِيَابٌ تَبَغَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ^(٣)

ومما جاءت فيه لكن مخففةً غير مُعْمَلَةٍ: ما أنشده أبو زيد: [من الوافر]

وَمَا ذَهْرِي بِشْتِمِكَ فَاغْلَمْنُهُ وَلَكِنَ أَنْتَ مَخْدُولٌ كَبِيرُ^(٤)

ومثله قول زهير: [من الوافر]

(١) سقط في ب.

(٢) البيت للفرزدق، وتماهه:

أعد نظراً يا عبد قيس

والبيت في ديوانه (١/١٨٠)، والأزمية ص(٨٨)، والدرر (٢/٢٠٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١١٦)، وشرح شواهد المعنى ص(٦٩٣)، وشرح المفصل (٨/٥٧)، وبلا نسبة في رصف المباني ص(٣١٩)، وشرح شنور الذهب ص(٣٦١)، وشرح قطر الندى ص(١٥١)، وشرح المفصل (٨/٥٤)، ومعنى اللبيب ص(٢٨٧، ٢٨٨)، وهمع الهوامع (١/١٤٣).

(٣) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٣/١١٦٥ - ١١٦٦)، وشرح شواهد المعنى (٢/٩٤٢)، والكتاب (٣/٢٢٥، ٢٢٦)، وشرح أبيات سيويه (٢/٢٣٥)، (البيت الأول فقط)، والمقاصد النحوية (٤/٣٥٠)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص(٥٦٧)، والجنى الداني ص(٦١٩)، وشرح المفصل (١/٦٢، ٥٧/٨)، واللمع ص(٢٣٨)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(٤٤)، والمقتضب (٣/٣٨١).

(٤) البيت لزيد الخيل في النوادر ص(٨٠).

لَقَدْ بَايَنْتُ مَظْعَنَ^(١) أُمِّ أَوْقَى وَلَكِنَّ أُمَّ أَوْقَى لَا تُبَالِي^(٢)

وقول الآخر: [من الطويل]

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُّومَنَا^(٣) وَلَكِنَّ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقَطُرُ الدَّمَا^(٤)

ولا يدل نحو ما أنشده أبو زيد من قول عمران: [من الوافر]

وَلَكِنَّا الْعِدَاءَ بَثُو سَبِيلِ عَلَى شَرَفٍ نَيْسِرُ لَانْجِدَارِ^(٥)

وكذلك الحذف في: «إِنَّ» في نحو قوله: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] وقوله:

﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] لولا أن الحرف المحذوف مراد لم يوصل بضمير

المنصوب.

ألا ترى أن: «إِنَّ» إذا خففت، دخلت على^(٦) الأفعال، وفي دخولها على

الأفعال، دلالة على إخراجها من الإعمال، وعلى ذلك جاء التنزيل في نحو: ﴿إِنَّ

كَأَدَ لِيُضِلُّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، و: ﴿إِنَّ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يونس: ٢٩]،

ونحو هذا مما كثر مجيئه في التنزيل.

فأما إنشاد من أنشد: [من الطويل]

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ^(٧)

(١) مظعن: مصدر ميمي من «ظعن»، أي: سافر ورحل.

(٢) البيت في ديوانه ص(٣٤٢)، ولسان العرب (بول)، وأساس البلاغة (بلو).

(٣) كلومنا: جمع كَلَم، وهو الجرح.

(٤) البيت للحصين بن الحمام المرى في جمهرة اللغة ص(١٣٠٦)، وديوان المعاني (١/

١١٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(١٩٨)، والشعر والشعراء (٢/٦٥٣)، ولسان

العرب (دمي)، وله أو لخالد بن الأعمى في خزنة الأدب (٧/٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣،

٤٩٤، ٤٩٥)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص(٧٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص

(٢٧٩)، وشرح شواهد الشافية ص(١١٤)، وشرح المفصل (٤/١٥٣، ٨٤/٥، ٨٥)،

ولسان العرب (برغز)، والمنصف (٢/١٤٨).

ويروى: «يقط» بدل «تقطر».

(٥) ينظر: النوادر ص(١٧٢).

(٦) سقط في ب.

(٧) البيت بلا نسبة في الأزهية ص(٦٢)، والأشباه والنظائر (٥/٢٣٨، ٢٦٢)، والإنصاف (١/

٢٠٥)، والجنى الداني ص(٢١٨)، وخزنة الأدب (٥/٢٤٦، ٤٢٧، ٣٨١/١٠،

فهو قليل، وقياسه قياس من أعملها وهي^(١) مخففة في المظهر، وإن كان ذلك في المضمّر أقبح؛ لأن المضمّر كثيرًا ما يرد معه الشيء إلى أصله نحو قوله: أنشده أبو زيد: [من الوافر]

.....
.....
.....
فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَعَامَا^(٢)
والأصل في هذه الحروف إذا خفت ألا تعمل لزوال المعنى الذي به كان يعمل، ولذلك لم تعمل: «لكن» مخففة.

فإن قلت: إن: «لكن» لا تشبه الأفعال.

ألا ترى أنه ليس شيء على مثاله في الأسماء ولا في غيره؟

فإن فيه ما يشبه الفعل إذا نزلته منفصلاً؛ كقولهم: «أراك مُتَّفَخًا».

وقد جاء حذف ضمير القصة والحديث معها في نحو قول أمية: [من الطويل]
وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَتَوْبُهُ بَعْدَتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزَلُ^(٣)
كما جاء في قوله: [من الطويل]

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ^(٤) ...

فلولا أن الضمير معه مرادٌ لما دخل على الجزاء، كما أنه لو لم يكن مرادًا مع

«ليت»، لم تدخل على الفعل، في نحو ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا بِمَا مَا حَيْلَت نَاعِمِي بَالٍ^(٥)

^١ (٣٨٢)، والدرر (١٩٨/٢)، ووصف المباني ص(١١٥)، وشرح الأشموني (١٤٦/١)،

وشرح شواهد المغنى (١٠٥/١)، وشرح ابن عقيل ص(١٩٣)، وشرح المفصل (٧١/٨)،

ولسان العرب (حرر، صدق، أنن)، ومغنى اللبيب (٣١/١)، والمقاصد النحوية (١/

٣١١)، والمنصف (١٢٨/٣)، وجمع الهوامع (١٤٣/١)، وتاج العروس (حرر، أنن).

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) البيت في الإنصاف (١٨١/١)، وخزانة الأدب (٤٥٠/١٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/

٧٠٢)، والكتاب (٧٣/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٦/٨)، ومغنى اللبيب (١/

٢٩٢).

(٤) صدر بيت للرعاي النيمري، وعجزه:

وإن كان سرح قد مضى فتسرعا

.....

والبيت في ديوانه ص(١٦٧)، والإنصاف (١٨٠/١)، وخزانة الأدب (٤٥١/١٠)،

وشرح أبيات سيويه (٣٤/٢)، ولسان العرب (سرح، سرع).

(٥) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص(١٦٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/٦٩٧)، ونوادى أبي

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الوافر]

تَدِمْتُ عَلَى لِسَانِ كَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بَأْتُهُ فِي جَوْفِ عَيْكِمِ^(١)
فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون الباء زائدة، ويكون: «أَنْ» مع الجار في موضع نصب، ويكون ما جرى من صلة: «أَنْ» قد سد مسد خبر «ليت»، كما أنها في «ظننت أن زيدا منطلق»، كذلك.

ويحتمل أن تكون الهاء مرادة ودخلت الباء على المبتدأ، كما دخلت في قولهم: «بحسبك أن تفعل ذلك»، ولا يمتنع هذا من حيث امتنع الابتداء بـ «أن» لمكان الباء. ألا ترى أن «أَنْ» قد وقعت بعد «لولا» في نحو [قولك]^(٢): «لولا أنك منطلق»، ولم يجر ذلك [في الامتناع]^(٣) مجرى: «أنتك منطلق بلغني»؛ لأن المعنى الذي له لم يُبتدأ [بالمفتوحة مع «لولا»]^(٤) معدوم.

فأما ما أنشده من قول الشاعر: [من الطويل]

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْزُقِ الصَّوْتِ دَعْوَةَ لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ^(٥)
و:

لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

= زيد ص(٢٥)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/١٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤)، والدرر (٢/١٧٧)، ومعنى اللبيب (١/٢٩٨)، وهمع الهوامع (١/١٣٦، ١٤٣).
(١) البيت للحطيفة في ديوانه ص(١٢٢)، وتخليص الشواهد ص(٢٩٢)، وخزانة الأدب (٤/١٥٢ - ١٥٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٠٣)، ولسان العرب (عكم، لسن)، ونوادير أبي زيد ص(٣٣)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/٢٤٤).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: مع لا.

(٥) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص(٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦)، والدرر (٤/١٧٤)، وسر صناعة الإعراب ص(٤٠٧)، وشرح أبيات سيويه (٢/٢٦٩)، وشرح شواهد المعنى ص(٦٩١)، ولسان العرب (جوب، علل)، والمقاصد النحوية (٣/٢٤٧)، وبلا نسبة في رصف المباني ص(٣٧٥)، وشرح الأشموني (١/٥٦)، وشرح ابن عقيل ص(٣٥٠)، وشرح التصريح (١/٢١٣)، وكتاب اللامات ص(١٣٦)، ولسان العرب (لمم)، ومعنى اللبيب ص(٢٨٦، ٤٤١)، وهمع الهوامع (٢/٣٣). ويروى: «داعيا» بدل «دعوة».

فينبغي أن يكون على إضمار القصة والحديث؛ كأنه خفف: «لعل» وأعملها كما يخفف: «أَنْ» ويعمل، فمن فتح اللام وجر الاسم فقال: «لعل أبى المغوار»، فاللام لام الجر؛ إلا أنه فتحها مع المظهر كما تفتح مع المضمّر. وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبى عبيدة وخلف الأحمّر. وزعم أنه سمع [ذلك أيضًا]^(١) من العرب؛ فيكون الجرُّ فى «أبى المغوار» على هذه اللغة.

ومن قال: [من الطويل]

.....
لَعَلُّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

حذف لام «لعل» وأضمر القصة أو الحديث وكسر اللام مع المظهر على اللغة التى هى أشيع، والتقدير: لعل لأبى المغوار منك جوابٌ قريبٌ، أى لعل نصره لا يبعد عليك، ولا يتأخر عنك.

فإن قلت: إنه حذف اللام لاجتماع اللامين، كما حذف من ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ ونحو ذلك - كان قولاً.

وحكى أبو عمر أن يونس لم يكن يرى^(٢): «لكن» الخفيفة من حروف العطف، ويقوى هذا القول أن أخوات «لكن» مما حذف منهن لم تخرج بالتخفيف عما كانت عليه قبل التخفيف.

ألا ترى أن: «إِنَّ» و: «أَنْ» و: «كَانَ» كذلك؛ ومثلها: «لعل».

فالقياص فى: «لكن» أن تكون فى التخفيف على ما عليه أخواتها، ولا تخرج بالتخفيف عما كانت^(٣) عليه، كما لم تخرج أخواتها عنه.

ويقوى ذلك أن معناها مخففة كمعناها مشددة، فإذا وافق حال التخفيف حال التشديد فى اللفظ والمعنى، وجب أن تكون فى التخفيف مثلها فى التشديد.

فإن قلت: لم لا تكون مثل «حتى» التى تكون لمعانٍ مختلفةٍ مع أن [اللفظ واحد]^(٤):

(١) فى أ: هو أيضًا ذلك.

(٢) زاد فى أ: أن.

(٣) فى أ: كن.

(٤) فى أ: اللفظة واحدة.

قيل: إن «حتّى» وإن كانت على لفظة واحدة، فإن المعانى التى تدل عليها مختلفة.

ألا ترى أن العطف فيها غير الجر، ووقوع الابتداء^(١) كما يقع الابتداء بعد «إذا»؛ نحو: خرجت فإذا زيد، غير الجر والعطف.

وكذلك الواو إذا كانت عاطفة معناها غير الجارة. وكذلك إذا كانت فى نحو: جاء البرد والطيالسة.

وكذلك «ما» إذا كانت زائدة أو نافية أو كافة، أو عوضاً من الفعل فى نحو: إمّالا. وكذلك اللام فى: «لتفعَلَنَّ»، وفى «لَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ» وليس كذلك «لكن»؛ لأنها إذا كانت مشددة كان معناها كمعناها إذا كانت مخففة؛ فإذا كان كذلك وجب ألا تخرج بعد التخفيف عما كانت^(٢) عليه قبل كما أن سائر أخواتها^(٣) كذلك.

فإن قلت: أليس قومٌ قد ذهبوا إلى أن: «ليس» من حروف العطف، ويحملون قوله: [من الرمل]

.....

فيمن أنشده بـ«ليس»، فمعناها عاطفة كمعناها غير عاطفة فى النفى.

قيل: إنها فى هذا البيت يستقيم أن تكون نافية ويكون خبرها مضمراً؛ فكأن التقدير: إنما يجزى الفتى ليس الجملة الذى يجزى، فحذف الخبر.

فـ«ليس» لا تثبت حرف عطف من هذا البيت الذى استدلوا به على ذلك.

وكذلك يجوز أن يقول يونس فى نحو: «ما مررت برجل صالح لكن طالح» إنه يجره بياء يضمها دلت المتقدمة لها عليها - كما حكى سيويه عنه نحو

(١) زاد فى أ: كما أن وقوعه فى الابتداء.

(٢) فى ب: كان.

(٣) فى ب: أخواته.

(٤) عجز بيت للبيد بن ربيعة، وصدرة:

وإذا أقرضتَ قرضاً فاجزه

والبيت فى ديوانه ص(١٧٩)، والأزمية ص(١٨٢، ١٩٦)، وخزانة الأدب (٩/٢٩٦،

٢٩٧، ٣٠٠، ١١/١٩٠، ١٩١)، وشرح أبيات سيويه (٢/٤٠)، وشرح التصريح (٢/

١٣٥)، والكتاب (٢/٣٢٣)، ومجالس نعلب ص(١٦٩، ٥١٥)، والمقاصد النحوية (٤/

١٧٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٣٥٤)، والمقتضب (٤/٤١٠).

هذا^(١). ويضمّر القصة في: «لكن» وإن كانت مخففة، كما أضمروها^(٢) في: «أن» و: «إن» في نحو: أما إن يغفر الله لك، وإذا قال: ما مررت برجل صالح لكن طالح، كان على قوله: ولكن هو طالح، فإنه يقول: لما خففته صار^(٣) من حروف الابتداء^(٤)، كما صارت: «إن» كذلك، ولذلك وقع بعدها الفعل، فكذلك صار «لكن» من حروف الابتداء.

كما كان قوله: [من الطويل]

.....
.....
.....
وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقَطَّرُ الدِّمَاءُ^(٥)

وقوله: [من الوافر]

.....
.....
.....
وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي^(٦)

على ذلك.

فأما تشديد «لكن» إذا دخلت عليها الواو، وتخفيفها معها، فالقياس لا يوجب دخول التشديد فيها؛ كما أن انتفاء دخولها لا يوجب التخفيف. ومن شدد مع دخول الواو كان كمن خفف مع دخولها. ألا ترى أن الواو لا توجب تغييراً فيما بعدها في المعنى، وإذا كان كل واحد

(١) نص عبارة سيويه: «ولو قلت: مررت برجل مسلم وثلاثة رجال مسلمين، لم يحسن فيه إلا الجري؛ لأنك جعلت الكلام اسماً واحداً حتى صار كأنك قلت: مررت بقائم، ومررت برجال مسلمين. وهذا قول يونس». ينظر: الكتاب (٤٣٣/١).

(٢) في ب: أضمروا.

(٣) في ب: صارت.

(٤) قال سيويه في باب «مجرى التعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك»: «وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة... ومنه أيضاً: مررت برجل صالح بل طالح... ومثله: ما مررت برجل صالح لكن طالح، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل. فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح فهو مُحال، لأن «لكن» لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يُثبت بها بعد النفي. وإن شئت رفعت فابتدأت على «هو»، فقلت: ما مررت برجل صالح ولكن طالح، وما مررت برجل صالح بل طالح، ومررت برجل صالح بل طالح؛ لأنها من الحروف التي يُبتدأ بها». ينظر: الكتاب (٤٣٤/١، ٤٣٥).

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

منهما لا ينافى الآخر في المساغ والجواز كانوا كلهم قد أحسن فيما أخذ به لتساوى الأمرين في ذلك كله في القياس، ولم يكن في دخول الواو عليها معنى يوجب التشديد، كما لم يكن في انتفاء دخولها عليها معنى يوجب التخفيف.

اختلفوا في فتح النون [الأولى]^(١) وضمها وفتح السين وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [١٠٦]:

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿مَا تُسِيخُ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين^(٢).

وقرأ الباقر: ﴿مَا نَسَخَ﴾ بفتح النون الأولى والسين مفتوحة.

قال أبو علي: النسخ في التنزيل^(٣): رفع الآية وتبديلها، ورفعها على ضروب:

منها أن ترفع^(٤) تلاوتها، وحكمها؛ كنحو ما روى عن أبي بكر الصديق أنه قال:

كنا نقرأ: «لا ترعبوا عن آباؤكم إنه كفر».

ومنها: أن تثبت الآية في الخط ويرتفع حكمها كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ

شَيْءٌ مِّنْ آيَاتِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَلَيْكُمْ فَعَاقِبَتُهُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾

[الممتحنة: ١١]، فهذه ثابتة اللفظ في الخط مرتفعة الحكم. ونسخ حكمها يكون

على ضربين: بسنة أو بقرآن، مثل الآية المنسوخة.

فمما نسخ بالسنة الآية التي تلونها، ومنه قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ

الْمُؤْمِنَاتُ مُهَيَّجَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأما المنسوخ بقرآن مثله؛ فقوله في الأنفال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ

يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا﴾ [الأنفال: ٦٥] فنسخ بقوله: ﴿أَلَنْ

خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٥)، الإملاء للعكبري (٣٣/١)، البحر المحيط (٢٤٢/١)،

التيان للطوسي (٣٩٢/١)، التيسير للداني (٧٦)، تفسير الطبري (٤٧٨/٢)، تفسير

القرطبي (٦٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٦)، الحجة لأبي زرعة (١٠٩)، السبعة لابن

مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاقسي (١٢٨)، الكشاف للزمخشري (٨٧/١)، الكشاف

للقيس (٢٥٧/١)، المجمع للطبرسي (١٧٩/١)، المعاني للأخفش (١٤٣/١)، المعاني

للفراء (٦٤/١)، تفسير الرازي (٤٤٢/١)، النشر لابن الجزري (٢١٩/٢).

(٣) زاد في ب: على.

(٤) في ب: يروم.

يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلَمُونَ الْقَوِينَ ﴿[الأنفال: ٦٦].

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] [فهذا نسخ] ^(١) بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَدْرَسْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

ومنها ما يرتفع اللفظ من التنزيل ويثبت الحكم، كالحكم برجم الثيبين، وما روى عن عمر من أنه قال: لا تهلکوا عن آية الرجم، فإننا كنا نقرأ: «الشيخ والشيخة فارجموهما» ^(٢).

ومما جاء في التنزيل من ذكر النسخ قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَخَّجَ أَلْفَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ مَائِنَتَهُ﴾ [الحج: ٥٢].

[و] ^(٣) روى أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فأتى على قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ أَلَّتْ وَالْعُرَىٰ. وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَىٰ﴾ [الآية: ١٩] وصل به: «تلك الغرانة العلاء» ^(٤) وإن شفاعتهن لترتجى» فسرَّ المشركون بذلك، وقالوا: قد أتى على آلهتنا ^(٥). فهذا حديث مروى من أخبار الأحاد التي لا توجب العلم.

(١) في أ: فهذه نسخت.

(٢) أخرجه مالك (٨٢٤/٢) رقم (١٠)، وأحمد (٣٦/١) عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: «إياكم أن تهلکوا عن آية الرجم، وأن يقول قائل: لا نجد حدين في كتاب الله؛ فقد رأيت رسول الله رجم ورجمنا بعده».

وأصله في صحيح البخارى (٦٨٣٠)، ومسلم (١٥ - ١٦٩١).

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ، ب: الأولى، والمثبت من كتب التفسير والحديث.

(٥) ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (١١٨/٧)، وقال: رواه البزار والطبرانى، ورجالهما رجال الصحيح إلا أن الطبرانى قال: لا أعلمه إلا عن ابن عباس عن النبي ﷺ. وقد تقدم حديث مرسل فى سورة الحج أطول من هذا ولكنه ضعيف الإسناد.

قلنا: فقد طعن فيها كثير من المحققين والمحدثين، قال البيهقى - وهو من كبار رجال السنة - : هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل. وقال القاضى عياض فى «الشفاء» (١١٦/٢): إن هذا حديث لم يخرج له أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل؛ وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون، والمولعون بكل غريب المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم، ومن حكيت عنه هذه المقالة من المفسرين والتابعين، لم يسندوا أحد منهم ولا

ورفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم فيها ضعيفة واهية، والمرفوع منها حديث شعبة، عن أبي البشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسب (الشك في وصل الحديث): «أن النبي كان بمكة وذكر القصة»: ، قال أبو بكر البزار: هذا الحديث لا نعرفه يروى عن النبي بإسناد متصل، إلا هذا، ولم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير، وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي خالد عن ابن عباس، فقد بين أبو بكر أنه لا يعرف عن طريق يجوز ذكره سوى هذا وفيه من الضعف ما نبه عليه مع وقوع الشك فيه الذي لا يوثق به ولا حقيقة معه، وأما حديث الكلبي: فمما لا يجوز الرواية منه، ولا ذكره؛ لقوة ضعفه وكذبه أ.هـ.

وكذا أنكر الفصحة القاضي أبو بكر بن العربي وطعن فيها من جهة النقل، وسئل محمد بن إسحاق بن خزيمة عن هذه القصة، فقال: هذا من وضع الزنادقة، وصنف في ذلك كتاباً، وذهب إلى وضعها الإمام أبو منصور الماتريدي، في كتاب (ححصص الأتقياء) حيث قال: الصواب أن قوله: تلك الغرائق العلى من جملة إحياء الشياطين إلى أوليائه من الزنادقة حتى يلقوا بين الضعفاء وأرقاء الدين، ليرتابوا في صحة الدين والرسالة بريئة من مثل هذه الرواية. فها نحن نرى: أن من أنكراها وقضى بوضعها أكثر ممن صححها اعتماداً على روايات مرسله.

ومما يقلل الثقة بالحديث: اضطراب الروايات اضطراباً فاحشاً. فثالث يقول: إنه كان في الصلاة، وثالث يقول: قالها في نادي قومه وثالث يقول: قالها وقد أصابته سنة، ورابع يقول: بل حدث نفسه فيها. ومن قائل: إن الشيطان قالها على لسانه، وإن النبي لما عرضها على جبريل قال: ما هكذا أقرأتك؟ وآخر يقول: بل أعلمهم الشيطان أن النبي قرأها كما رويت: «تلك الغرائق العلى» على أنحاء مختلفة، وكل هذا الاضطراب ممّا يوهن الرواية، ويقلل الثقة بها، والحق أبلج والباطل لجلج.

ومع ما ذكرنا من قول المحققين في القصة، فقد حكمت الصنعة والقواعد الاصطلاحية على الحافظ بن حجر، فصحح القصة، وجعل لها أصلاً، قال في «الفتح» (٣٥٤/٨) ، (٣٥٥) في تفسير سورة الحج بعدما ساق الطرق الكثيرة: وكلها -سرى طريق سعيد بن جبير- إما ضعيف وإما منقطع، لكن كثرة الطرق تدل على أن لها أصلاً، مع أن لها طريقين مرسلين آخرين رجالهما على شرط الصحيح:

أحدهما: ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، حدثني أبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فذكر نحوه.
والثاني: ما أخرجه أيضاً من طريق المعتمد بن سليمان وحماد بن سلمة، فرقهما عن داود بن أبي هند عن أبي العالية.

وبعد أن ذكر كلام القاضي أبي بكر بن العربي، وعياض، قال: وجميع ذلك لا يتمشى مع القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتبينت مخارجها: دل ذلك على أن لها أصلاً، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج؛ لا اعتضاد بعضها ببعض. وإذا تقرر ذلك: تعين تأويل ما فيها مما يستنكر، وهو قوله: «لقى الشيطان على لسانه: تلك الغرائق العلى»، فإنه لا

يجوز حمله على ظاهره؛ لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمدًا ما ليس منه، وكذا سهواً إن كان مغايراً لما جاء به من التوحيد. لمكان عصمته.

وقد سلك العلماء في ذلك مسالك وبعد أن ذكر الكثير منها ولم يرتضه ارتضى لتصحيح القصة هذا التأويل، وهو أن النبي ﷺ كان يرتل القرآن ترتيلاً، فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات ونطق بتلك الكلمة محاكاةً نعمته بحيث سمعها من دنا فظنه من قوله وأشاعها بين الناس، قال: وهو الذي ارتضاه القاضي عياض وأبو بكر بن العربي أهد. والقاضيان عياض وأبو بكر رأيهما البطلان نقلاً وعقلاً ولكنهما ارتضيا ذلك تنزلاً على تسليم الصحة. الذي أجيب به على ما ذكره الحافظ:

- أن جمهور المحدثين لم يحتجوا بالمرسل وجعلوه من قسم الضعيف؛ لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي، وحينئذ: يحتمل أن يكون ثقة أو غير ثقة. وعلى الثاني: فلا يؤمن أن يكون كذاباً. والإمام مسلم قال في مقدمة كتابه: والمرسل - في أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبار - ليس بحجة. وقال ابن الصلاح في مقدمته: «وذكرنا من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه: هو الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث، وتداولوه في تصانيفهم» والاحتجاج به مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي بشروط ذكرها في رسالته ونقلها العراقي في شرح ألفيته وقد قالوا في مراسيل أبي العالية: إنها كالريح - كما في: «التدريب» - وإنني لأذكر الحافظ بما ذكره من البلاء في الاحتجاج بالمراسيل في مقدمة كتابه «لسان الميزان».

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «لسان الميزان»: روى عن شيخ من الخوارج أنه قال بعدما تاب: «إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هوبنا أمراً صيرناه حديثاً»، قال الحافظ: «وهذه - والله - قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل إذ بدعة الخوارج كانت في الصدر الأول والصحابة متوافرون ثم في عصر التابعين ومن بعدهم وهؤلاء كانوا إذا استحسنا أمراً جعلوه حديثاً، وأشاعوه فيما سمعه الرجل السنّي فحدث به، ولم يظهر من حدث به فيحمله عنه غيره ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به، ويكون أصله ما ذكرت» وهو كلام من الدقة والنفاسة بمكان وأنا لا أؤاخذ الحافظ إلا بما قال.

- الاحتجاج بالمرسل إنما هو في الفرعيات التي يكفى فيها الظن، أما الاحتجاج به على إثبات شيء يصادم العقيدة وينافي دليل العصمة فغير مسلم، وقد قال علماء التوحيد: إن خبر الواحد لو كان صحيحاً لا يؤخذ به في العقائد؛ لأنه لا يكتفى فيها إلا باليقين، فما بالك بالضعيف.

- هذا التأويل الذي ارتضاه ما أضعفه عند النظر والتأمل فهو يوقع متأوله فيما فر منه وهو تسلط الشيطان على النبي ﷺ، فالتسلط عليه بالمحاكاة، كالتسلط عليه بالإجراء على لسانه، كلاهما لا يجوز، وفتح هذا الباب خطر على الرسالات، وإذا سلمنا أن الشيطان هو الذي نطق في أثناء سكوت الرسول فكيف، لا يسمع ما حكاه الشيطان؟ وإذا سمعنا، فكيف لا يبادر إلى إنكارها؟! والبيان في مثل هذا وجب على الفور، وإذا لم يسمع النبي، ألم يسمع أصحابه؟ وإذا سمعوا فكيف يسكتون؟ وإذا لم يسمعوا فهل بلغ من تسلط الشيطان أن يحول =

وذهب عامة أهل النظر - فيما علمت - إلى إبطاله ورده، وأن ذلك لا يجوز على رسول الله ﷺ على وجه ما رووا، ولو صح الحديث وثبت لم يكن في هذا الكلام ثناء على آلهة المشركين، ولا مدح لها، ولكن يكون التقدير فيه: تلك الغرانة العلاء. وإن شفاعتهن لترتجى عندكم، لا أنها في الحقيقة كذلك كما قال - عز وجل -:

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أى: العزيز الكريم عند نفسك.

وكما حكى عمن آمن من السحرة - سحرة فرعون - : ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرِ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ومن آمن من السحرة وصدق موسى لا يعتقدون فيه أنه ساحر، وإنما التقدير: [و] (١) قالوا يأبها الساحر؛ فيما يذهب إليه فرعون وقومه أو فيما يظهرون من ذلك، [وكما] (٢) قال: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥] فسمى ما كان يناله المشركون من المسلمين - لو نالوا - : «خيرًا» على ما كان عندهم، وكما قال: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] فهذا على: يأبها الذى نزل عليه الذكر عنده وعند من تبعه، ولو اعترفوا بتزليل الذكر عليه لم يقولوا ما قالوا (٣)، وقال زهرة اليمن: [من البسيط]

أَبْلُغْ كُنْيَا وَأَبْلُغْ عَنكَ شَاعِرَهَا أَنَّى الْأَعْرُ وَأَنْى زُهْرَةَ الْيَمَنِ (٤)

فأجابه جرير: [من البسيط]

أَلَمْ تَكُنْ فِى وَسُومٍ قَدْ وَسَمْتَ بِهَا مَنَ حَانَ مَوْعِظَةٌ يَا زُهْرَةَ الْيَمَنِ (٥)

وهذا النحو [من] (٦) الكلام الذى يطلق، والمراد به التقييد على صفة واسع غير

= بينهم وبين السماع؟

ومثل هذا: ما ذكره موسى بن عقبة فى مغازيه: من أن المسلمين ما سمعوا وإنما ألقى الشيطان ذلك فى أسماع المشركين فهل كان الشيطان يسر فى أذان المشركين دون المؤمنين؟ ثم كيف يتفق هذا وما روى: من أن النبى حزن حزناً شديداً، وأن جبريل قال له: ما جئتك بهذا الحق!!.

الحق: أن نسج القصة مهما تأول فيه المتأولون فهو مهلهل متداع لا يثبت أمام البحث. ينظر: الإسرائيليات (٣٤٣ - ٣٤٩).

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: قالوه.

(٤) ينظر: الخصائص (٢/٤٦٠).

(٥) ينظر: ديوانه (٧٤٦).

(٦) فى ب: فى.

ضيق.

فعلى هذا كان يكون تأويل هذا الكلام لو صح^(١) لراويه، وإن لم يصح فالمعنى فى قوله: ﴿فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢] أى: يرفعه ويبين إبطاله بالحجج الظاهرة.

وقد يجوز أن يكون: ﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] أى: فى حال تلاوته، ولا دلالة على أن إلقاء ذلك فى حال التلاوة، إنما هو من التالى، لكن ممن يريد التليس من شياطين الإنس، فيبين الله ذلك، ويظهره عند من نظر واعتبر، ثم يحكم الله آياته عن أن يجوز فيها ما لا يجوز فى دينه من تمويه المموهين، وتليس الملبسين، ومن ذلك قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُطَّوُّ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] فقوله: ﴿نَسْتَنْسِخُ﴾ يجوز أن يكون نسخ؛ كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصفات: ١٤] أى: يسخرون، ويجوز أن يكون: يستدعى ذلك، واستدعاء ذلك إنما هو بأمر الملائكة بكتابه وحفظه؛ ليحتج عليهم بأعمالهم؛ كقوله: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ. كِرَامًا كَثِيرِينَ. يَحْفَظُونَ مَا تَعْمَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠]، وقوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُطَّوُّ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]، وقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَفْقَهُونَ كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، ونحو ذلك من الآى التى تدل على أن أعمال العباد مكتوبة محصاة.

فأما قراءة ابن عامر ﴿ما نُنسخ من آية﴾ بضم النون، فالقول فيها: إنها لا تخلو من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون «أفعل» لغة فى هذا الحرف؛ كقولهم: حل من إحرامه، وأحل. وقولهم: بدأ الخلق وأبدأهم.

أو تكون الهمزة للنقل؛ كقولك: قام وأقمته، وضرب وأضربته، ونسخ الكتاب وأنسخته الكتاب.

أو يكون المعنى فى أنسخ الآى: وجدتها منسوخة؛ كقولهم: أحمدت زيداً وأجبتته وأبخلته، أى: أصبته على بعض هذه الأحوال؛ فلا يجوز أن يكون لغة على

(١) زاد فى ب: وأسلم.

حد: حل وأحل، وبدأ وأبدأ؛ لأننا لم^(١) نعلم أحدًا حكى ذلك، ولا رواه عن أحد. ولا تكون الهمزة لمعنى النقل؛ لأنك لو جعلته كذلك، وقدرت المفعول محذوفًا من اللفظ مرادًا فى المعنى؛ كقولك: «ما أعطيت من درهم فلن يضيع عندك» لكان المعنى: ما نزل عليك من آية أو نساها نأت بخير منها؛ وذلك أن إنساخه إياها إنما هو إنزال فى المعنى، ويكون^(٢) معنى الإنساخ: أنه منسوخ من اللوح المحفوظ أو من الذكر، وهو الكتاب الذى نُسخَتِ الكُتُبُ المنزلة منه.

وإذا كان كذلك فالمعنى: ما نزل من آية، أو: ما ننسخك من آية، أو نساها؛ لأن ابن عامر يقرأ: ﴿أَوْ نُنسِهَا نَأَتْ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] وليس هذا المراد ولا المعنى.

ألا ترى أنه ليس كل آية أنزلت أتى بآية أذهب منها فى المصلحة. وإنما قوله: ﴿نَأَتْ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ تقديره: نأت بخير من المنسوخ، أى أصلح لكم أيها المتعبدون. وأقل الآى هى المنسوخة وأكثرها غير منسوخ، فإذا كان تأويلها هذا التأويل يؤدي إلى الفساد فى المعنى، والخروج عن الغرض الذى قصد به الخطاب؛ علمت أن توجيه التأويل إليه لا يصح، وإذا لم يصح ذلك، ولا الوجه الذى ذكرناه قبله، ثبت أن وجه قراءته إنما هو على القسم الثالث، وهو: أن قوله -عز وجل- ﴿نُنسخ﴾: نجده منسوخًا، وإنما نجده كذلك؛ لنسخه إياه، فإذا كان كذلك كان قوله: ﴿نُنسخ﴾ بضم النون، كقراءة من قرأ ﴿نُنسخ﴾ بفتح النون، يتفقان فى المعنى وإن اختلفا فى اللفظ.

وقول من فتح النون فقرأ: ﴿ما نُنسخ من آية﴾ أبين وأوضح. اختلفوا فى ضم النون الأولى وترك الهمزة^(٣) وفتح النون مع الهمز من^(٤) قوله: ﴿نُنسِها﴾ [١٠٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿نُنسأها﴾ بفتح النون الأولى مع الهمز^(٥).

(١) فى أ: لا.

(٢) فى أ: فيكون.

(٣) فى أ: الهمز.

(٤) فى ب: فى.

(٥) ينظر إتحاف الفضلاء (١٤٥)، الإعراب للنحاس (٢٠٦/١)، البحر المحيط (٣٤٣/١)،

التيان للطوسى (٣٩٢/١)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير الطبرى (٤٧٨/٢)، =

وقرأ الباقون: ﴿تُنْسِيهَا﴾ بضم النون [الأولى] ^(١) وترك الهمز.
قال أبو علي: أما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿تُنْسَأُهَا﴾ بفتح النون وهمز لام الفعل، ففسر على التأخير، أي: تؤخرها.
وقال: بعض من لا ^(٢) يُعْبَأُ بقوله: إن التأخير هنا لا معنى له.
وقد قرأ بذلك من السلف فيما ذكر ^(٣): عمر، وابن عباس، ومن التابعين: إبراهيم وعطاء، و[قد] ^(٤) قرأ به عبيد بن عمير.
وروى ابن جريج ^(٥) عن مجاهد: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ قال: «نمحاها أو نَسَأُهَا» ^(٦)
قال: ثبت خطها وبديل حكمها.

وقال أبو زيد: نسأت الإبل عن الحوض، فأنا أنسؤها نسأً؛ إذا أخرتها عنه.
ونسأت الإبل، فأنا أنسؤها نسأً؛ إذا زدتها في ظمئها يوماً أو يومين أو أكثر من ذلك.
وتقول: انتسأت عنك انتساءً؛ إذا تباعدت عنه، وأنسأته الدَّيْنُ إنساءً؛ إذا أخرته عنه، واسمُ ذلك: النسِيئة.

فأما معنى التأخير في قوله: ﴿نَسَأُهَا﴾ فقال ناسٌ [من أهل النظر فيه] ^(٧) [من أهل الكوفة] ^(٨): إن التأخير في الآية يتوجه على ثلاثة أنحاءٍ منها: أن يؤخر التنزيل فلا

= تفسير القرطبي (٦٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٦)، الحجة لأبي زرعة (١٠٩)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاسي (١٢٨)، الكشف للقيسي (٢٥٨/١، ٢٥٩)، المجمع للطبرسي (١٧٩/١)، المعاني للأخفش (١٤٣/١)، المعاني للفراء (٦٤/١)، تفسير الرازي (٤٤٢/١)، النشر لابن الجزري (٢١٩/٢).

(١) سقط في أ.

(٢) زاد في أ: ينبغي.

(٣) في أ: ذكروا.

(٤) سقط في ب.

(٥) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم أبو الوليد وأبو خالد المكي الفقيه أحد الأعلام، روى عن ابن أبي مليكة وعكرمة مرسلًا. وعن طاوس مسألة ومجاهد ونافع وخلق. وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري أكبر منه والأوزاعي والسفيانان وخلق. قال أبو نعيم: مات سنة خمسين ومائة.
ينظر: الخلاصة (١٧٨/٢).

(٦) ذكره بمثله السيوطي في الدرر (١٩٧/١) وعزاه لابن الأنباري عن مجاهد.

(٧) سقط في أ.

(٨) سقط في ب.

ينزل ألبتة، ولا يُعَلَّم ولا يُعْمَل به، ولا يتلى. فالمعنى على هذا: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسأها﴾ أى: نؤخر إنزالها، فلا ننزلها.

والوجه الثانى: أن ينزل القرآن فيعمل به ويتلى ثم يؤخر بعد ذلك بأن ينسخ فترفع^(١) تلاوته ألبتة، ويمحى^(٢) فلا يتلى^(٣)، ولا يعمل بتأويله، وذلك مثل ما روى يونس عن الحسن أن أبا بكر الصديق قال: «كُنَّا نقرأ: لا ترغبوا عن آبائكم إنه كفر». ومثل ما روى عن زر بن حبيش أن أبا قال له: كم تقرأون الأحزاب؟ قلت: بضعا وسبعين آية. قال: قد قرأتها ونحن مع رسول الله ﷺ أطول من سورة البقرة^(٤).

والوجه الثالث: أن يؤخر العمل بالتأويل؛ لأنه ينسخ^(٥) ويترك خطه مثبتا وتلاوته قرآن يتلى، وهو ما حكى عن مجاهد أنه قال: يثبت خطها، ويبدل حكمها. وهذا نحو قوله: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْزَاقِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَابَقْتُمْ فَاتَاؤُا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْزَاقُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ [المتحنة: ١١] فهذا مثبت اللفظ؛ مرفوع الحكم.

وأما من قرأ: ﴿نُنْسِئَهَا﴾ من النسيان فإن لفظ: «نُسي» المنقول منه: «أنسى» على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى الترك.

والآخر: النسيان الذى هو مقابل الذكر.

فمن الترك قوله: ﴿سُئِرُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] أى: تركوا طاعة الله فترك رحمتهم، أو ترك تخليصهم.

وإضافة الترك إلى القديم - سبحانه - فى نحو هذا اتساع؛ كقوله - عز وجل -:

﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، أى: خليناهم وذاك.

(١) فى أ: وترفع.

(٢) فى أ: وتمحى.

(٣) فى أ: تتلى.

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد فى الزوائد (١٣٢/٥)، وذكره السيوطى فى الدر (٣/٣٤٥) وعزاه لعبد الرزاق فى مصنفه، والطيالسى، وسعيد بن منصور، وابن منيع والنسائى، وابن المنذر، وابن الأبارى فى المصاحف، والدارقطنى فى الأفراد، والحاكم وصححه وابن مردويه والضياء فى المختاره عن زر عن أبى بن كعب.

(٥) فى ب: نسخ.

وقال جوير^(١) عن الضحاك^(٢) في قوله: ﴿الْيَوْمَ نَسْأَلُكَ كَمَا سَأَلْتَهُ لِقَاءَ يَوْمِكَ هَذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] قال: اليوم نترككم في النار كما تركتم أمرى.
فأما قوله -عز وجل-: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فقله: ﴿نَسِينَا﴾ يحتمل الوجهين:

يجوز أن يكون من النسيان الذي هو خلاف الذكر، والخطأ: من الإخطاء الذي ليس التعمد، ومجاز ذلك على أنهم تُعبدوا بأن يدعو على ألا يؤاخذوا بذلك، وإن كانوا قد علموا أن القديم -سبحانه- لا يؤاخذ بهما.

وقد جاء [في]^(٣) الحديث المأثور: «رُفِعَ عَنِّ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^(٤) كما جاء في الدعاء ﴿كَلَّ رَبِّ أَحْكُرْ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] وهو -سبحانه- لا يحكم إلا بالحق، وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَمَا آتَيْنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وعدهم الله به على السنة الرسل يؤتيهم الله إياه، وكذلك تعبد الله الملائكة بالدعاء بما يفعله الله لا محالة فقال: ﴿سُبْحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ...﴾ إلى قوله: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]. وعلى هذا يمكن أن يكون قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] الاستطاعة، ويكون على قوله: لا تحملنا ما يثقل علينا، ويشق، وإن كنا مستطيعين له.

ويجوز أن يكون ﴿إِنْ نَسِينَا﴾ على: إن تركنا شيئاً من اللازم لنا.

(١) جوير بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي، قيل: اسمه جابر، روى عن أنس وأبي صبيح. وعنه الثوري وحماد بن زيد. قال ابن معين: ضعيف. مات بعد الأربعين ومائة. ينظر: الخلاصة (١٧٧/١) (١٠٩٩).

(٢) الضحاك بن مزاحم الهلالي مولاهم الخراساني يكنى: أبا القاسم، روى عن أبي هريرة وابن عباس وآخرين، وعنه عبد الرحمن بن عوسجة، وقره بن خالد، وخلق. قال سعيد بن جبير: لم يلق ابن عباس. ووثقه أحمد، وابن معين. قال أبو نعيم: مات سنة خمس ومائة. ينظر: الخلاصة (٥/٢) (٣١٤٦).

(٣) سقط في أ.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٦٥٩/١) كتاب الطلاق: باب طلاق المكره والناسي (٢٠٤٥) والبيهقي (٣٥٦/٧ - ٣٥٧) من حديث ابن عباس مرفوعاً، وللحديث طرق أخرى.

ينظر: تلخيص الحبير (٥١٠/١ - ٥١٢)، وقد صححه الألباني في إرواء الغليل

(٨٢).

ومن الترك قوله -عز وجل-: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسَىٰ﴾ [طه: ١١٥] أي ترك ما عهدنا إليه. ومنه قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] أي: كالذين تركوا طاعة الله وأمره، فأنساهم أنفسهم، أي: لم يلفظ لهم كما يلفظ للمؤمنين في تخليصهم أنفسهم من عقاب الله، والتقدير: ولا تكونوا كالذين نسوا أمر الله أو طاعته، فأنساهم تخلص^(١) أنفسهم من عذاب الله [-عز وجل-] وجاز أن ينسب الإنساء إليه، وإن كانوا هم الفاعلين له والمذمومين عليه؛ كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فأضيف^(٢) الرمي إلى الله -سبحانه- لما كان بقوته وإقداره؛ فكذلك نسب الإنساء إليه، لما لم يلفظ لهذا المنسى كما لطف للمؤمن الذي قد هدى.

وكذلك قوله: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَسَسْتُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] أي: نسيناكم كما نسيتم الاستعداد للقاء يومكم هذا، والعمل في التخلص من عقابه. وأما قوله -عز وجل-: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسَيْتَ﴾ [الكهف: ٢٤] فعلى معنى الترك؛ لأنه إذا كان المقابل للذكر لم يكن مؤاخذاً. ومما هو خلاف الذكر، قوله: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] فقوله: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾ هو في تقدير حذف الضمير العائد إلى الموصوف. وقال -عز وجل-: ﴿فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]؛ ففي قوله: «نسى»، ضمير السامري، أي: ترك التوحيد باتخاذ العجل.

وقال بعض المفسرين [المعنى]^(٣): نسى موسى ربه عندنا، وذهب يطلبه في مكان آخر.

وأما قوله: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنسَنَّهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٤٢] فإن إنساء الشيطان هو أن يسول له، ويزين الأسباب التي ينسى معها. وكذلك قوله: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْكُتُوبَ وَمَا أُنسِينِي إِلَّا الشَّيْطَانُ أَن أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] يجوز أن يكون الضمير في: ﴿فَأَنسَنَّهُ﴾ ليوسف، أي: أنسى يوسف ذكر ربه؛ كما قال: ﴿وَأَمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٨].

(١) في أ: تخلصهم.

(٢) في ب: فأضاف.

(٣) سقط في ب.

ويجوز أن يكون الضمير في: ﴿فَأَنسَهُ﴾ للذي ظن أنه ناج [منهما]^(١)، ويكون ربه ملكه.

وفى الوجه الأول يكون ربه الله سبحانه؛ كأنه أنساه الشيطان أن يلجأ إلى الله - عز وجل - فى شدته.

وأما قوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤١] فالتقدير: تنسون دعاء ما تشركون فحذف المضاف، أى: تتركون دعاءه، والفرع إليه، إنما تفرعون إلى الله عز وجل، ويكون من النسيان الذى هو خلاف الذكر؛ كقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُ الْمَاءَ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا آيَاتُهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] أى: تذهلون عنه فلا تذكرونه.

وقال: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠] فهذا يجوز أن يكون منقولاً من الذى بمعنى الترك، ويمكن أن يكون من الذى هو خلاف الذكر. واللفظ على أنهم فعلوا بكم النسيان، والمعنى: أنكم أنتم أيها المتخذون عبادى سخريا نسيتم ذكرى باشتغالكم باتخاذكم إياهم سخريا وبالضحك منهم، أى: تركتموه من أجل ذلك، وإن كانوا ذاكرين وغير ناسين، فنسب الإنساء إلى عباده الصالحين، وإن [كانوا]^(٢) لم يفعلوه لما كانوا كالسبب لإنسانهم، فهذا كقوله: ﴿رَبِّ إِنْتَهَىٰ الضَّلَلَانَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وعلى هذا قوله: ﴿فَأَنسَهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] فأسند النسيان إليه، والمعنى على أنهم نسوا ذلك.

فأما قوله: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] فمتقول من: نسيت الشيء: إذا لم تذكره.

قال الفراء: والنسيان هنا على وجهين:

أحدهما: على الترك، نتركها ولا ننسخها.

والوجه الآخر: من النسيان كما قال: ﴿وَأَذْكُرُ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٢٤].

قال أبو على: قول الفراء: نتركها ولا ننسخها، لا يستقيم هنا، وإنما هو من

النسيان الذى ينافى الذكر.

ألا ترى أنه قد قال: ﴿نَاتٍ بِحَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] [وليس كل ما

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

أخرت من الآي فلم تُنسخ ولم يُبدل حكمها^(١) يوتى بخير من المنسوخة بآية أو المنسأة، وليس المعنى: ما نسخ من آية أو نقرها فلا ننسخها نأت بخير منها، إنما المعنى: أننا إذا رفعناها من جهة النسخ بآية، أو^(٢) الإنشاء، أتينا بخير من التي ترفع وتبدل على أحد هذين الوجهين، ومعنى ﴿ثَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]: أنه أصلح لمن تُعبدَ بها، وليس المعنى في قوله: ﴿ثَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ أن الناسخة خير من المنسوخة أو المنسأة، أى: أفضل منها، ولكن أصلح لمن تُعبدَ بها وأدعى لهم.

وقال أبو إسحاق: قال أهل اللغة في معنى: ﴿أَوْ تُنْسِئَهَا﴾ قولين:

قال بعضهم: ﴿أَوْ تُنْسِئَهَا﴾ من النسيان، قال: وقالوا: ودليلنا على ذلك قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ. إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦]، فقد أعلم أنه شاء أن ينسى، قال: وهذا القول عندي ليس بجائز؛ لأن الله قد أنبا النبي ﷺ في قوله: ﴿وَلَكِن سُنَّانَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] أنه لا يشاء أن يذهب بما أوحى إلى النبي ﷺ.

قال أبو علي: هذا الذي احتج به على من ذهب إلى أن: «ننسخها» من النسيان، لا يدل على فساد ما ذهبوا إليه من أن ذلك من النسيان، وذلك أن قوله: ﴿وَلَكِن سُنَّانَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] إنما هو على ما لا يجوز عليه النسخ والتبديل من الأخبار وأقاصيص الأمم، ونحو ذلك مما لا يجوز عليه التبديل. والذي ينسأه النبي ﷺ هو ما يجوز أن ينسخ من الأوامر والنواهي الموقوفة على المصلحة في الأوقات التي يكون ذلك فيها أصلح.

ويدلك على أن: ﴿تُنْسِئَهَا﴾ من النسيان الذي هو خلاف الذكر من قولك: نسيت الشيء وأنساياه غيرى - قراءة من قرأ: ﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ تَنْسِئَهَا﴾، وقراءة من قرأ: ﴿أَوْ تُنْسِئَهَا﴾

فأما قوله: ﴿تُنْسِئَهَا﴾ فقراءة سعد بن أبي وقاص^(٣).

(١) فى أ: وليس كل ما آخر من الآي فلم ينسخ، ولم يبدل حكمه.

(٢) فى أ: و.

(٣) سعد بن أبى وقاص واسمه مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة، الزهرى، المدنى. شهد بدرًا والمشاهد، وهو أحد العشرة، وآخرهم موتًا، وأول من رمى فى سبيل الله وفارس الإسلام وأحد ستة الشورى، ومقدم جيوش الإسلام فى فتح العراق، وجمع له النبى ﷺ أبويه، وحرس النبى ، وكوَّف الكوفة وطرد الأعاجم وافتتح مدائن فارس، وهاجر قبل =

روى هشيم^(١) قال: أخبرني يعلى بن عطاء^(٢) عن القاسم بن ربيعة بن قانف الثقفي^(٣) قال: سمعت سعد بن أبي وقاص يقرأها: ﴿مَا نُنسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخُهَا﴾. قال: فقلت له: إن سعيد بن المسيب^(٤) يقرأ: ﴿أَوْ نُنسَخُهَا﴾: ﴿أَوْ نُنسَخُهَا﴾، فقال^(٥): إن القرآن لم ينزل على^(٦) المسيب، قال الله لنبيه: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنسَى﴾^(٧)

النبي ﷺ . له مائتا حديث وخمسة عشر حديثاً، اتفقا عليها، وانفرد البخاري بخمسة، ومسلم بشمانية عشر. وعنه بنوه إبراهيم وعامر وعمر ومحمد ومصعب، وخلق. وكان سابع السبعة لابن مجاهد في الإسلام. مات في قصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة، وحمل إلى البقيع في سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع. ينظر: الخلاصة (١/٣٧١ - ٣٧٢).

(١) هشيم بن بشير السلمى أبو معاوية الواسطى، نزيل بغداد الحافظ. روى عن الزهري وفيه لين عنه، وعمرو بن دينار ومغيرة بن مقسم وخلق. وعنه شعبة والثوري وأحمد وعلى بن المثنى الموصلى وابن معين وخلق. قال يعقوب الدورقي: كان عند هشيم عشرون ألف حديث. وقال العجلي: ثقة يدلّس. وقال ابن سعد: ثقة حجة إذا قال: أنا. ولد سنة أربع ومات سنة ثلاث وثمانين ومائة. ينظر: الخلاصة (٣/١٢٤).

(٢) يعلى بن عطاء العامري الطائفي نزيل واسط. عن أوس بن أبي أوس وعمرو بن الشريد. وعنه شعبة وحمام بن سلمة وهشيم. وثقة النسائي. ينظر: الخلاصة (٣/١٨٥).

(٣) القاسم بن عبد الله بن ربيعة بن قانف الثقفي، وربما نسب إلى جده وهو ابن أخى ليلى بنت قانف الصحابية. روى عن: سعد بن أبي وقاص في قوله-تعالى-: ﴿مَا نُنسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخُهَا﴾. روى عنه: يعلى بن عطاء العامري. ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات». روى له أبو داود في «الناسخ والمنسوخ» والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال (٢٣/٣٧٤)، وتهذيب التهذيب (٨/٣٢٠).

(٤) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عابد بن مخزوم المخزومي: أبو محمد المدني الأعمور، رأس علماء التابعين وفردهم وفاضلهم وفقههم. ولد سنة خمس عشرة. قال ابن عمر: هو-والله- أحد المقتدئين به. قال قتادة: ما رأيت أعلم بالحلال والحرام منه. وقال أحمد: مرسلات سعيد صحاح. قال أبو نعيم: مات سنة ثلاث وتسعين. وقال الواقدي سنة أربع. ينظر: الخلاصة (١/٣٩٠، ٣٩١).

(٥) في ب: قال.

(٦) زاد في ب: آل.

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/٥٢٢) (١٧٥٨) و (١٧٥٩) و (١٧٦٠).

وذكره السيوطي في الدر (١/١٩٧) وزاد نسبه لعبد الرزاق وسعيد بن منصور وأبي داود في ناسخه وابنه في المصاحف والنسائي وابن المنذر وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه عن سعد بن أبي وقاص.

[الأعلى: ٦:] ﴿وَأَذْكُر رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾^(١) [الكهف: ٢٤].

وقرأ أيضًا ﴿تَنْسَهَا﴾. أولها تاء مفتوحة من النسيان: سعد بن مالك، حكاه أبو حاتم.

وأما ﴿تُنْسِكَهَا﴾ فإن الكسائي قال: رأيت في مصاحف علي قراءة سالم مولى أبي حذيفة: ﴿ما ننسخ من آية أو نُنْسِكَهَا﴾: النون الأولى مضمومة والثانية ساكنة^(٢). قال أبو علي: فالمفعول المراد المحذوف في قراءة من قرأ: ﴿أو تُنْسَهَا﴾ مظهر في قراءة من قرأ: ﴿تُنْسِكَهَا﴾، ويؤكد ذلك ويبينه: قراءة من قرأ: ﴿أو تُنْسَهَا﴾. قال أبو عبيد: حدثنا محمد بن الحسن عن قرّة بن خالد^(٣)، عن الضحاک بن مزاحم أنه قرأها: ﴿تُنْسَهَا﴾.

ألا ترى أن الفعل يتعدى إلى مفعولين، فلما بنى الفعل للمفعول قام أحدهما مقام الفاعل، فبقى الفعل متعديًا إلى مفعول واحد.

ويؤكد ذلك أيضًا: ما روى من قراءة ابن مسعود: ﴿ما تُنْسِكُ من آية أو تُنْسَخُهَا﴾؛ وبقراءة ابن مسعود قرأ الأعمش، وروى عبد الله بن كثير عن مجاهد، قال: قرأ^(٤) أبي^(٥): ﴿ما تُنْسَخُ من آية أو تُنْسِكُ﴾.

(١) ذكر هذه القراءة السمين الحلبي في «الدر المصون»، فقال: «تَنْسَهَا» بفتح التاء التي للخطاب، بعدها نون ساكنة، وسين مفتوحة من غير همز، وهي قراءة الحسن، وتروى عن ابن أبي وقاص، فقيل لسعد بن أبي وقاص: إن سعيد بن المسيب يقرؤها بنون أولى مضمومة وسين مكسورة، فقال: «إن القرآن لم ينزل على المسيب، ولا على ابن المسيب» وتلا: ﴿سَنَفَرْتُكَ فَلَ تَنْسِي﴾، «وَأَذْكُر رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» يعنى سعد بذلك أن نسبة النسيان إليه - عليه السلام - موجودة في كتاب الله، فهذا مثله. ينظر: الدر المصون (١/٣٣٦).

(٢) ذكر هذه القراءة السمين الحلبي في «الدر المصون» فقال وهي قراءة حذيفة، وكذلك هي في مصحف سالم مولاة ينظر: الدر المصون (١/٣٣٦).

(٣) قرّة بن خالد السدوسي، أبو خالد البصري. روى عن الحسن وابن سيرين وعمرو بن دينار. وروى عنه شعبة والقطان وأبو حاصم. له نحو مائة حديث. وثقه أحمد، وابن معين. قيل: مات سنة أربع وخمسين ومائة. ينظر: الخلاصة (٢/٣٥٢).

(٤) في ب: قراءة.

(٥) أبي بن كعب بن قيس بن عبيدة بن يزيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي: أبو المنذر المدني سيد القراء، كتب الوحي وشهد بدرًا وما بعدها، له مائة =

فهذا كله يثبت قول من جعل: ﴿تُنْسِيهَا﴾ على أنه من النسيان، وليس ذلك مما أريد بقوله: ﴿وَلَيْنَ شَيْئًا لَتَذَهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]؛ لأن ذلك إنما هو فيما لا يجوز عليه النسخ فأما ما يجوز عليه النسخ والرفع فقد يجوز أن يرفع بالنسيان كما يرفع بالنسخ، وذلك أنه يرفع من التلاوة والخط فينسى، وليس ذلك على وجه سلب النبي ﷺ شيئاً أوتيته من الحكمة، كما أن نسخ ما نسخ^(١) بآية أو بسنة لا يكون سلباً للنبي ﷺ شيئاً أوتيته من الحكمة.

ومما يؤكد ذلك: أن سعيداً روى^(٢) عن قتادة أنه قال: كانت الآية تنسخ بالآية، وينسى الله نبيه من ذلك ما يشاء^(٣). وقد قدمنا أن: ﴿تُنْسِيهَا﴾ لا يجوز أن يكون منقولا من «نسى» الذي معناه ترك.

وقول أبي إسحاق: وفي قوله: ﴿فَلَا تَنْسَى﴾. إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿﴾ [الأعلى: ٦، ٧] قولان ييطان هذا القول الذي حكيناه عن بعض أهل اللغة:

أحدهما: فلا تنسى، أى: فلست تترك إلا ما شاء الله أن تترك.

ويجوز أن يكون ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٧] أن يلحق بالبشرية ثم يذكر بعد. قال أبو علي: فالقول فيه: إن قوله: ﴿سَنْقُرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾ إن حمل فيه: «لا تنسى» على النسيان الذي يقابل الذكر أشبه من أن يحمل على ما يراد به الترك، وذلك أن النبي ﷺ كان إذا نزل عليه القرآن أسرع القراءة وأكثرها؛ مخافة النسيان^(٤) فقال - تعالى - : سنقرئك فلا تنسى، إلا ما شاء الله أن تنساه؛ لرفعه ذلك بالنسيان، كرفعه

= وأربعة وستون حديثا اتفق البخارى ومسلم على ثلاثة وانفرد البخارى بأربعة، ومسلم بسبعة. وروى عنه ابن عباس وأنس وسهل بن سعد وسويد بن علقمة ومسروق وخلق كثير. وكان ربعة نحيفاً أبيض الرأس واللحية، وقد أمر الله - عز وجل - نبيه - عليه الصلاة والسلام - أن يقرأ عليه رضى الله عنه. وكان ممن جمع القرآن وله مناقب جملة رحمه الله تعالى. وتوفى سنة عشرين أو اثنتين وعشرين أو ثلاثين أو اثنتين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين. وقال بعضهم: صلى عليه عثمان، رضى الله عنه. ينظر: الخلاصة (١/٦٢، ٦٣).

(١) فى أ: ما ينسخ الله.

(٢) فى ب: رواه.

(٣) أخرجه ابن جرير (١/٥٢٢) (١٧٥٤)، وذكره السيوطى فى الدر (١/١٩٨). وزاد نسبتة لعبد ابن حميد وأبى داود فى ناسخه عن قتادة.

(٤) ذكره السيوطى فى الدر (٦/٥٦٧) وعزاه لابن مردويه عن ابن عباس.

إياه بالنسخ بآية أو سنة .

ويؤكد ذلك: قوله: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَتَعَلَّكَ بِهِ﴾. إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿[القيامة: ١٦، ١٧]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَعَلَّكَ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه: ١١٤] فحمل قوله: ﴿فَلَا تَسْوِءْ﴾ [الأعلى: ٦] على الترك، إذا كان يسلك به هذا المسلك ليس بالوجه .

فإن قال: أحمله على الترك دون النسيان .

قيل: فإن للذي أنكرت قوله في أنه من النسيان .

وقلت: إن قوله لا يجوز؛ لقوله: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، وأنه لا يجوز أن يذهب بما أوحى إلى النبي ﷺ أن يقول: ولا يجوز له أن يترك شيئاً مما أوحى إليه، كما قلت أنت: لا يجوز أن ينسى شيئاً مما يوحى إليه، فإن جاز أن يترك منه شيئاً؛ جاز أن ينسى منه شيئاً، ولا يكون نسيانه له على وجه الرفع منكراً، كما لم يكن تركه إذا شاء الله تركه منكراً. فإذا كان الأمر على هذا، فقد صار هو أيضاً إلى مثل ما أنكره من قول من أنكروا قوله .

فأما قوله: ويجوز أن يكون ما شاء الله مما يلحق بالبشرية ثم يذكر بعد، فإن هذا الضرب من النسيان، وإن كان جائزاً على النبي ﷺ لما روى من أنه قام في الثانية، فسبح به فلم يرجع، وسجد للسهو^(١) .

ونحو ما روى من حديث ذي الديدن^(٢)، ونحو ما روى من أنه صلى فَنَسِيَ آيَةَ، فلما فرغ من صلاته، قال: «أَفِي الْقَوْمِ أَبِي؟ فَقِيلَ^(٣): نعم يا رسول الله، أُنْسِخَتْ آيَةٌ كَذَا أَمْ نَسِيَتْهَا؟ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: نَسِيَتْهَا»^(٤). من حديث عبد الرحمن بن

(١) أخرجه البخارى (١١١/٣) كتاب السهو، باب ما جاء فى السهو (١٢٢٥)، ومسلم (١/٣٩٩) كتاب المساجد، باب السهو فى الصلاة (٥٧٠/٨٧)، ومالك (١/٩٦) كتاب الصلاة باب من قام بعد الإتمام، والبغوى فى شرح السنة (٢/٣٣٦) كتاب الصلاة باب من ترك الشهد الأول (٧٥٨)، من حديث عبد الله ابن بختيار .

(٢) أخرجه البخارى (٢/٢٠٥) كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس حديث (٧١٤) ومسلم (١/٤٠٤) كتاب المساجد، باب السهو فى الصلاة والسجود له، حديث (٥٧٣/٩) .

(٣) فى ب: قيل .

(٤) هو من حديث عبد الرحمن بن أبزى: أخرجه أحمد فى المسند (٣/٤٠٧)، والبخارى فى جزء القراءة خلف الإمام (١٩٣)، والنسائى فى فضائل الصحابة (١٣٦) .

أبزى^(١).

فليس^(٢) المراد في هذا الموضع؛ لأنه في حكم الذكر من حيث كان المأثم فيه موضوعًا، وإنما المراد به النسيان الذي هو رفع من التلاوة والخط، وعلى هذا استدل به سعد بن أبي وقاص، وعليه حمل ناس من أهل النظر فهذا أولى، وإن كان ما ذهب إليه أبو إسحاق غير ممتنع في غير هذا الموضع.

قال أبو إسحاق: وقالوا في: ﴿تُنْسِيهَا﴾ قولاً آخر - وهو خطأ - قالوا: أو تركها، وهذا إنما يقال فيه: نسيت إذا تركت، ولا يقال^(٣): أنسيت: تركت، وإنما معنى: ﴿أَوْ تُنْسِيهَا﴾، [أى]^(٤): أو تركها، أى: نأمركم بتركها.

[قال أبو علي:]^(٥) والقول في ذلك: إن من فسر «أنسيت» بترك، لا يكون مخطئًا، وذلك أنك إذا قلت: أنساني الشيطان ذكر كذا، فإنه إذا أنساك نسيت، وإذا قال: أضربت زيدًا عمرًا، فكان المعنى: جعلت زيدًا يضرب عمرًا، فزيد يضرب إذا أضربته، كما ينسى إذا أنسيته، فإذا عبّر عن ذلك بما يوجه فعله لم يكن خطأ، وإن كان إذا عبر عن: «تُنْسِي» ب: «يُتْرِك»، كان أشد موافقة له في اللفظ، ومطابقة فيما تريده من المعنى.

ويدلك على أن ذلك ليس بخطأ: أن المفعول الأول من الفعل المتعدى إلى مفعول واحد، إذا نُقِلَ بالهمزة [هو] فاعل المفعول الثاني، فإذا عبرت عنه ب: «نسيت» فقد جئت بشيء دل كلامك عليه، كما أنك إذا عبرت عنه على التحقيق فقد أتيت بما دل كلامك عليه.

فإذا اتفقا في دلالة الكلام على كل واحد منهما لم يكن خطأ. وهذا النحو يستعمله المتقدمون من السلف المفسرون وغيرهم كثيرًا على أن: «أتركت» - وإن كان يوجه القياس - فإننا لم نعلم الاستعمال جاء به، وإذا لم يأت به الاستعمال لم

(١) عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي، مولى نافع بن عبد الحارث، روى اثني عشر حديثًا. قال البخاري: له صحبة. وقال ابن أبي دؤاد: تابعي. ينظر: الخلاصة (٢/١٢٣).

(٢) سياق الكلام: «فإن هذا الضرب من النسيان وإن كان... فليس».

(٣) زاد في أ: فيه.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في ب.

يتمتع أن يكون مثل «أشياء» من هذا الباب: يوجهه القياس ولم يأت به الاستعمال؛ فرفض لذلك.

ألا ترى أنهم قالوا: دفعت زيدًا بعمره، ولم يقولوا: أدفعت. وذهب سيويه إلى أن ذلك مرفوض، وكذلك صككته بكذا، ورفضوا^(١) استعمال الهمزة، وكذلك لقيتُ زيدًا، لم يستعملوا نقله بالهمزة، وليس «ألقيت» منقولاً من «لقيت»، ألا ترى أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وكذلك: «ميزت» ليس بمنقول من «مزت»، فإذا رفض النقل بالهمزة في هذه الأشياء ونحوها، أمكن أن يكون «تركت» أيضًا مثلها فلم تنقل بالهمزة، ويقوى ذلك أنا لم نعلمه ثبت في سمع كما لم تثبت هذه الأشياء، فإذا لم يرد به سمع دل ذلك على الرفض له. ففسر الذي فسر ذلك على ما جاء السمع به دون ما أوجه القياس الذي لعله رآه المفسر مرفوضًا غير مأخوذ به.

وقوله: وإنما معنى: ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾، أو: نتركها، أى: نأمركم بتركها؛ فالقول في ذلك [لا يخلو من]^(٢) أن يكون المراد بـ: «نتركها» الذى يراد به تقرير الشيء، كما تقول: اترك هذا فى موضعه، أى: قرره فيه ولا ترفعه منه، أو يكون المراد بـ: «نتركها» أى: نرفعها ونبدلها.

فإن كان المراد الوجه الأول الذى هو التقرير فى موضعه، وألا يرفع؛ فهذا لا يقع الأمر به؛ لأنه ليس إلى النبى ﷺ ولا إلى المسلمين تقرير الآى فى مواضعها، إنما ذلك إلى الله - عز وجل - إذا أنزل آية كانت مقررة حتى يرفعها بنسخ أو إنساء، فالأمر لنا بتقرير ذلك لا يصح إلا أن يراد الاعتقاد؛ لأن ذلك ثابت غير منسوخ، وهذا الأمر ليس بالكثير الفائدة؛ لأن النبى ﷺ والمسلمين إذا أنزل الله - تعالى - آية قرروها فى موضعها، واعتقدوا أنه قرآن منزل، وكلام لرب العالمين قد ثبت، حتى يرفع بنسخ أو نسيان إن كان ذلك يجوز فيها.

وإن كان المراد بقوله: نأمركم بتركها: نأمركم بأن ترفعوا ذلك وتتركوه؛ فذلك ليس إلى النبى ﷺ ولا إلى المسلمين، وإنما تبدلها ونسخها إلى الله تعالى، يدل على ذلك قوله: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَرَادَ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥].

(١) فى أ: فرفضوا.

(٢) سقط فى أ.

فإن قال قائل: ما معنى تركها غير النسخ، وما الفصل بين الترك والنسخ؟
فالجواب في ذلك: أن النسخ أن يأتي في الكتاب نسخ آية بآية فتبطل الثانية العمل
بالأولى.

ومعنى الترك: أن تأتي الآية بضرب من العمل فيؤمر المسلمون بترك ذلك بغير آية
تنزل ناسخة التي قبلها، نحو قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾
[المتحنة: ١٠] ثم أمر المسلمون بعد بترك المحنة، فهذا يدل على معنى الترك
ومعنى النسخ، وقد بيناه فهذا هو الحق.

[قال أبو علي^(١)]: القول في ذلك أن ما ذكره من أن النسخ: أن يأتي في الكتاب
نسخ الآية بالآية فتبطل الثانية العمل بالأولى - ليس بحقيقة النسخ، لكن هذا ضرب
من النسخ، وقد يكون النسخ للآية والتبديل لها على ضروب أخر، وما أعلم فيه
رواية ولا قياساً يدل على ما ذكره، وقد ينسخ القرآن عند عامة الفقهاء بسنة غير آية،
ولا يمتنعون من أن يسموا ذلك نسخاً، ولا يمتنع أن يسمى الضرب الذي سماه
أبو إسحاق تركاً نسخاً.

ومما يدل على ذلك: أن الزهري روى عن عروة^(٢) عن عائشة^(٣) قالت: نزل في
أصحاب بئر معونة قرآن منه: «بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا» ثم
نسخ^(٤)، فسمت عائشة ذلك نسخاً، ولم تسمه تركاً، وسمته نسخاً وإن لم ينسخ

(١) سقط في ب.

(٢) عروة بن الزبير بن العوام الأسدي: أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وأحد علماء
التابعين. قال الزهري: عروة يحر لا تكدره الدلاء. مات سنة اثنتين وتسعين وقيل غير
ذلك.

ينظر: الخلاصة (٢/٢٢٦، ٢٢٧).

(٣) عائشة بنت أبي بكر الصديق -رضى الله عنهما- التيمية، أم عبد الله الفقيه أم المؤمنين
الربانية، حبيبة النبي ﷺ، لها ألفان ومائتان وعشرة أحاديث، وروى عنها مسروق والأسود
وابن المسيب وعروة، والقاسم وخلق. قال -عليه السلام-: «فضل عائشة على النساء كفضل
الثريد على سائر الطعام»، وقال عروة: ما رأيت أعلم بالشعر من عائشة. وقال القاسم: كانت
تصوم الدهر. وقال هشام بن عروة: توفيت سنة سبع وخمسين. ودفنت بالبيع.
ينظر: الخلاصة (٣/٣٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (٧/٤٤٥) كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع (٤٠٩٠)، ومسلم (١/٤٦٨)
كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلوات (٢٩٧ - ٦٧٧) والبخاري في شرح
السنة (٧/١٢٨) كتاب الفضائل، باب قتل أهل بئر معونة (٣٦٨٤) من حديث أنس بن مالك.

بآية، فهذا يفسد القسمين اللذين قسمهما.

ألا ترى أنها سمت ذلك نسحًا، وإن لم ينسخ^(١) بآية، ولم تسمه تركًا، كما زعم أنه يسمى نحو قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٌ﴾ [الممتحنة: ١٠] تركًا من حيث أمر المسلمون بترك الامتحان لهن من غير آية نزلت.

ويفسد ذلك أيضًا ما روى عن رسول الله ﷺ من حديث حماد بن زيد^(٢) عن أيوب^(٣) عن أبي قلابة^(٤) قال: بينا رسول الله ﷺ يومًا قاعدًا في أصحابه إذ ذكر حديثًا، فقال: ذاك أو^(٥) أن يُنسخ القرآن؟ فقال رجل كالأعرابي: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يُنسخُ القرآن؟ وكيف يُنسخ؟ قال: «يذهب أهلُه الذين هم أهلُه، وَيَبْقَى رِجَالٌ كَأَنَّهُمْ النَّعَامُ. يَعْنِي فِي خِيفَةِ الطَّيْرِ». فقد سمي رسول الله ﷺ هذا نسحًا، وإن لم ينسخ

(١) زاد في ب: ذلك.

(٢) حماد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو إسماعيل الأزرق البصرى الحافظ مولى جرير بن حازم وأحد الأعلام. روى عن أنس بن سيرين وثابت وعاصم بن بهدلة وابن واسع وأيوب وخلق كثير. وعنه إبراهيم بن أبي عبله والثوري وابن مهدي وأبو الربيع الزهراني وابن المديني وخلاتق. قال ابن مهدي: ما رأيت أحفظ منه ولا أعلم بالسنة ولا أفقه بالبصرة منه. وقال أحمد: من أئمة المسلمين. قال خالد بن خدّاش: توفي سنة سبع وتسعين ومائة عن إحدى وثمانين سنة.

ينظر: الخلاصة (٢٥١/١).

(٣) أيوب بن أبي تيمية كيسان السخيتاني - بفتح المهملة أو كسرهما بعدها معجمة ساكنة ثم مشاة فوقية مكسورة ثم تحتانية وآخره نون - العنزي بزاي، أبو بكر البصرى الفقيه، أحد الأئمة الأعلام. روى عن عمرو بن سلمة وأبي رجاء العطاردي وأبي عثمان النهدي والحسن وعطاء وأبي قلابة وخلق. وعنه ابن سيرين من شيوخه وشعبة والسفيانان والحمادان عند البخاري وعبد الوارث وابن علية وخلق. قال ابن المديني: له نحو مائة حديث. وقال شعبة: حدثنا أيوب - والله - سيد الفقهاء. وقال حماد بن زيد: أيوب أفضل من جالسته وأشد اتباعًا للسنة. قال ابن عيينة: ما لقيت مثله في التابعين. قال ابن سعد: كان ثقة ثباتًا حجة جامعًا كثير العلم ولد سنة ست وستين. قال ابن المديني: توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة.

ينظر: الخلاصة (١١٠/١).

(٤) عبد الله بن زيد بن عمرو بن عامر الجرمي - بجيم - أبو قلابة: بكسر القاف، البصرى، أحد الأئمة، نزل الشام.

قال أيوب: أبو قلابة من الفقهاء ذوى الأبواب. قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. قال خليفة: مات بالشام سنة أربع ومائة، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع.

ينظر: الخلاصة (٥٨/٢).

(٥) في ب: و.

(٦) أخرجه الربيع بن حبيب في مسنده (٨٠/١)، وفي إسناده مقال.

بآية، فإذا لم يثبت بتسميته النسخ سماع ولا قياس، وجاءت اللغة بخلاف ما ذكره، علمت أنه قول لا وجه له.

[ومما يبين أنه لا رواية نعلمها في ذلك عن العرب، وأن المفسرين له إنما قالوه على طريق التقريب: أن الفراء قال: إن النسخ: أن يعمل بالآية ثم تنزل أخرى فيعمل بها وتترك الأولى.

وقال محمد بن يزيد فيما حكى عنه محمد بن السري: إن النسخ التبديل^(١).
قرأ ابن عامر وحده ﴿قالوا اتخذ الله ولدا سبحانه﴾ [١١٦] بغير واو^(٢).
وكذلك هي في مصاحف أهل الشام.
وقرأ الباقرن بواو.

قال أبو علي: حذف الواو في ذلك يجوز من وجهين:

أحدهما: أن الجملة التي هي ﴿قالوا اتخذ الله ولدا﴾ ملابسة بما قبلها من قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤] ومن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه: جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار؛ لأنهم -بقتالهم المسلمين وإرادتهم غلبتهم والظهور عليهم- مانعون لهم من مواضع متعبداتهم. والمساجد هي جميع المواضع التي يتعبد فيها.

وقد روى عن النبي ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا»^(٣).

وإذا كان التأويل على هذا، فالذين قالوا: اتخذ الله، من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، فيستغنى عن الواو لالتباس الجملة بما قبلها كما استغنى عنها في نحو قوله:

(١) سقط من أ، وهو موجود في حاشية ب.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٦)، الإملاء للعكبري (٣٥/١)، البحر المحيط (٣٦٢/١)، التبيان للطوسي (٤٢٦/١)، التيسير للداني (٧٦)، الحجة لابن خالويه (٨٨)، الحجة لأبي زرعة (١١٠)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاسي (١٣٣)، الكشف للزمخشري (٩٠/١)، الكشف للقيسي (٢٦٠/١)، المجمع للطبرسي (١٩٢/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٠/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٥/١ - ٤٣٦) كتاب التيمم: باب (١) حديث (٣٣٥)، ومسلم (١/١) ٣٧٠ - ٣٧١) كتاب المساجد، حديث (٥٢١/٣)، والنسائي (١/٢١٠ - ٢١١)، كتاب الطهارة: باب التيمم بالصعيد (٤٣٢)، والدارمي (١/٣٢٢) / والبيهقي (١/٢١٢)، وأحمد (٣/٣٠٤) عنه مرفوعًا بلفظ: أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] ولو كان: «وهم فيها خالدون»، كان حسناً إلا أن التباس إحداهما بالأخرى، وارتباطها بها أغنى عن الواو.

ومثل ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولم يقل: «ورابعهم»، كما جاء: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاتَمَّ مَنَّهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولو حذف الواو منها كما حذف من التي قبلها واستغنى عن الواو بالملابسة التي بينهما كان حسناً.

والوجه الآخر: أن تستأنف الجملة فلا تعطفها على ما تقدم.

واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [١١٧] في فتح النون وضمها: فقرأ ابن عامر وحده: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بنصب النون^(١).
وقرأ الباقر: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعا.

قال أبو علي: لا يخلو قوله: ﴿يَقُولُ﴾^(٢) [البقرة: ١١٧] من أن يكون المراد به: القول الذي هو كلام ونطق، أو يكون [القول]^(٣) الذي يتسع فيه فلا يراد به النطق ولا الكلام، ولا الظن ولا الرأي ولا الاعتقاد، ولكن نحو قول الشاعر: [من الرجز]

قَدْ قَالَتْ الْأَنْسَاءُ لِلْبَطْنِ الْحَقَّ^(٤)

ونحو قول العجاج في صفة ثور: [من الرجز]

فَكَّرَ ثُمَّ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ

إِنَّ الْحَيَاةَ الْيَوْمَ فِي الْكُرُورِ^(٥)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٦)، الإملاء للعكبري (٣٥/١)، البحر المحيط (٣٦٦/١)، التبيان للطوسي (٤٢٨/١)، التيسير للداني (٧٦)، الحجة لابن خالويه (٨٨)، الحجة لأبي زرعة (١١٠)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفارسي (١٣٤)، الكشف للقيسي (٢٦٠/١، ٢٦١)، المجمع للطبرسي (١٩٣/١)، تفسير الرازي (٤٥٤/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٠/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

وقول^(١) الآخر: [من الرجز]

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي^(٢)

فلا يكون على «القول» الذى هو خطابٌ ونطقٌ؛ لأن المتنفى الذى ليس بكائن لا يخاطب كما لا يؤمر، فإذا لم يجز ذلك حملته على نحو ما جاء فى الآيات التى قدمت ونحوها.

وأما قوله: ﴿كُنْ﴾ فإنه - وإن كان على لفظ الأمر - فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأن التقدير: «يكون فيكون» وقد قالوا: أكرم بزيد، فاللفظ لفظ الأمر، والمعنى والمراد: الخبر.

ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرم زيدا، فالجار والمجرور فى موضع رفع بالفعل. وفى التنزيل: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلِمَئِدِّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] فالتقدير: مده الرحمن. وإذا لم يكن قوله: ﴿كُنْ﴾ أمرا فى المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه، كما لم يجز النصب فى الفعل الذى تدخله الفاء بعد الإيجاب نحو: آتيك فأحدثك، إلا أن يكون فى شعر نحو قوله: [من الطويل]

... .. وَيَأْوِي إِلَيْهِ الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا^(٣)

ومما يدل على امتناع النصب فى قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾: أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء.

(١) فى أ: وقال.

(٢) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق ص (٥٧، ٣٤٢)، والإنصاف ص (١٣٠)، وأمالى المرتضى (٣٠٩/٢)، وتخليص الشواهد ص (١١١)، وجواهر الأدب ص (١٥١) والخصائص (٢٣/١)، ووصف المباني ص (٣٦٢)، وسمط الآلى ص (٤٧٥)، وشرح الأشموني (٥٧/١)، وشرح المفصل (٨٢/١، ١٣١/٢، ١٢٥/٣)، وكتاب اللامات ص (١٤٠)، ولسان العرب (قطط، قطن)، ومجالس ثعلب ص (١٨٩)، والمقاصد النحوية (٣٦١/١).

(٣) عجز بيت لطرفة، وصدده:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا

والبيت فى ملحق ديوانه ص (١٥٩)، والرذ على النحاة ص (١٢٦)، والكتاب (٤٠/٣) وللأعشى فى خزانة الأدب (٣٣٩/٨)، والخصائص (٣٨٩/١)، ولسان العرب (ذلك)، والمحتسب (١٩٧/١)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص (١٢٣) ووصف المباني ص (٢٢٦، ٣٧٩)، والمقتضب (٢٤/٢).

يدل على ذلك: أنه يتول في المعنى إليه .

ألا ترى أن: اذهب فأعطيتك معناه: إن تذهب أعطيتك^(١) فلا يجوز: اذهب فتذهب؛ لأن المعنى بصير: إن ذهبت ذهبت، وهذا كلام لا يفيد، كما يفيد إذا اختلف الفاعلان والفعلان، نحو: قم فأعطيتك؛ لأن المعنى: إن قمت أعطيتك، ولو جعلت الفاعل في الفعل الثاني فاعل الفعل الأول، فقلت: قم فتقوم، أو: أعطني فتعطيني، على قياس قراءة ابن عامر، لكان المعنى: إن قمت تقم، وإن تعطيني تعطيني، وهذا كلام في قلة الفائدة على ما تراه، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روى عنه من نصبه: ﴿فَيَكُونُ﴾ متجهًا.

وقد يمكن أن تقول في قول ابن عامر: إن اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ، فقد حمل أبو الحسن نحو قوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] ونحو ذلك من الآي - على أنه أجرى مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جوابًا له في الحقيقة؛ فكذلك على قول ابن عامر: يكون قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ بمنزلة جواب الأمر نحو: ائتنى فأحدثك، لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره .

ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيدًا؟ والمعنى: لِمَ تُوذِيهِ؟ وليس ذلك في اللفظ .

ومثل قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ في أن المعطوف ليس محمولًا على لفظ الأمر، وإن كان قد وليه: قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ليس قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ بجواب لقوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ ولكنه محمول على قوله: يعلمون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون منهما، إلا أن قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ في هذه الآية نهى عن الكفر، وليس قوله: ﴿كُنْ﴾ من قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ أمرًا؛ ومن ثم أجمع الناس على رفع: ﴿فَيَكُونُ﴾^(٢)، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روى عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث رأيت؛ فالوجه في «يكون» الرفع .

فإن قلت: فهلا قلت: إن العطف في قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ على «يقول» دون ما

(١) زاد في أ: والأجود: إن ذهبت أعطيتك .

(٢) في ب: يكون .

قلت من أنه معطوف على: ﴿كُنْ﴾.

ألا ترى أنه عطف على الفعل الذى قبل كن فى قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] حمل النصب فى ﴿فَيَكُونُ﴾ على الفعل المنتصب بـ «أن». فكما جاز عطفه على الفعل المنتصب بـ «أن» الذى قبل قوله: ﴿كُنْ﴾ فكذلك^(١) يجوز أن يحمل المرتفع عليه، كأنه قال: وإنما يقول: فيكون. قيل: ما ذكرناه أسوأ مما قلت، وأشدُّ اطرادًا.

ألا ترى أن قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] لا يستقيم هذا المذهب فيه؛ لأن ﴿قال﴾ ماضٍ، و﴿يكون﴾ مضارعٌ فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما.

فإن قلت: فلم لا يجوز عطف المضارع على الماضى، كما جاز عطف الماضى على المضارع فى قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ بِسُبْنَى فَمَضَيْتُ ... (٢)

ألا ترى أنه^(٣) مضارع، و«مضيت»: ماضٍ، فكما جاز عطف الماضى على المضارع، كذلك يجوز عطف: ﴿فَيَكُونُ﴾ على ﴿خَلَقَهُ﴾.

قيل: لا يكون هذا بمنزلة البيت؛ لأن المضارع فيه فى معنى الماضى، والمراد به: ولقد مررت فمضيت؛ فجاز عطف الماضى على المضارع، من حيث أريد

(١) فى أ: كذلك.

(٢) البيت لرجل من سلول، وبقية العجز:

..... ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

البيت ينظر فى الكتاب (٤١٦/١) الخصائص، (٣/٣٣٠، ٣٣٢)، المغنى (١٠٢، ٤٢٩)، شرح شوهب المغنى (١٠٧)، شرح أبيات المغنى (٢/٢٨٧) المقاصد النحوية للعينى (٤/٥٨)، التصريح بمضمون التوضيح (٢/١١١)، الهمع (١/٩، ٢/١٤٠)، الدرر اللوامع (١/٤، ٢/١٩٢)، منهج السالك (١/١٨٠، ٣/٦٠، ٦٣) ارتشاف الضرب (٢/٦٦٥)، أمالى ابن الشجرى (٢/٢٠٣) الأصمعيات (١٢٦)، شرح شواهد التحفة (٦٠) شرح التحفة الوردية (١٩٦)، حماسة البحترى (١٧١)، الكامل (٣/٨٠)، الأزهية (٢٧٣) الصحابى (٢١٩)، الأشموني (١/١٨٠، ٣/٦٠، ٦٣) الصبان (٣/٢٦٣)، ابن عقيل (٢٨٦)، شرح اللمع (١/١٢٧)، شرح الرضى على الكافية (١/٣١٠)، الكافية (١/٩١).

(٣) الضمير فى «أنه» يعود على «أمر».

بالمضارع المضى، وليس المراد بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ في الآية المضى، فيعطف فيها^(١) على الماضي.

فإذا كان كذلك تبينت بامتناع العطف في قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]. على أن العطف في قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ إنما هو على ﴿كُنْ﴾، الذي يراد به يكون، فيكون خبر مبتدأ محذوف كأنه: فهو يكون. فإن قلت: فهلا قلت: إن العطف على ﴿كُنْ﴾ إذا كان المراد به: يُكُونُهُ غير سهل؛ لأن قوله ﴿فَيَكُونُ﴾ حينئذ قليل الفائدة. ألا ترى أن: يُكُونُهُ يدل على أنه يكون:

قيل له: ليس بقليل الفائدة، لأن المعنى: فيكون بتكوينه، أى بإحداثه، لا يكون حدوثه ووجوده على خلاف هذا الوجه، فإذا كان كذلك كان مفيداً، كما أن قولهم: لأضرينه كائن ما كان، بالرفع فى: كائن كلاماً قد استعملوه وحسن عندهم، وإن كان قد علم أن ما يكون فهو كائن، ولكن لما دخله من المعنى، أى: لا أبالى بذلك، حسن، فاستعمل، ولم يكن عندهم بمنزلة ما لا يفيد فيطرح، فكذلك لما كان المعنى فى الآية يكون بإحداثه جاز وحسن، ولم يكن بمنزلة ما لا يفيد^(٢).

اختلفوا فى ضم التاء ورفع اللام، وفتحها وجزم اللام من قوله -عز وجل-:

﴿وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَمْثَالِ الْجَعْبِ﴾ [١١٩]:

قرأ نافع وحده: ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ مفتوحة التاء مجزومة اللام^(٣).

وقرأ الباقون: ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ مضمومة التاء، مرفوعة اللام.

قال أبو على: القول فى «سألت»: إنه فعلٌ يتعدى إلى مفعولين مثل أعطيت،

(١) فى أ: فيه.

(٢) زاد فى ب: بسم الله الرحمن الرحيم عونك يا رب.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٤٦)، الإعراب للنحاس (٢٠٩/١)، الإملاء للعكبرى (٣٦/١)،

البحر المحيط (٣٦٨/١)، التبيان للطوسى (٤٣٦/١)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير الطبرى

(٥٥٨/٢)، تفسير القرطبي (٩٢/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٧)، الحجة لأبى زرعة (١١١)،

السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، الغيث للصفاسى (١٣٤)، الكشف للزمخشري (٩١/١)،

الكشف للقيسى (٢٦٢/١)، المجمع للطبرسى (٤٧١/١)، المعانى للأفخش (١٤٦/١)،

المعانى للفراء (٧٥/١)، تفسير الرازى (٤٧١/١)، النشر لابن الجزرى (٢٢١/٢).

قال: [من الخفيف]

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ زَاتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِثْمَانِي بِتُكْرٍ^(١)

وقال: [من الوافر]

سَأَلْتَانَهَا الشُّفَاءَ فَمَا شَفَّتْنَا وَمَثَّنَا المَوَاعِدَ وَالخِلَابَا^(٢)

وأشُدَّ أحمدُ بن يحيى: [من الرجز]

سَأَلْتُ عَمْرًا بَعْدَ بَكْرٍ حُفَا

وَالدُّلُو قَدْ تُسْمَعُ كَى تَخْفَا^(٣)

ويجوز أن يقتصر فيه على مفعول واحد، فإذا [اقتصر به]^(٤) في التعدى على

مفعول واحد كان على ضربين:

أحدهما: أن يتعدى بغير حرف.

والآخر: أن يتعدى بحرف.

فأما تعديه بغير حرف، فقوله: ﴿وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَسْتَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠].

وقال: ﴿فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣].

وأما تعديه بحرف؛ فالحرف الذي يتعدى به حرفان:

أحدهما الباء؛ كقوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ﴾ [المعارج: ١].

وقال: [من الطويل]

وَسَائِلَةٌ بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَيْرٍ^(٥) وَقَدْ أُوذَّتْ بِثَعْلَبَةَ العَلُوقُ^(٦)

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب (١٥٥/٢ ، ٥٥٥/٣) وله أو لسعيد ابنه أو لنيه بن الحجاج في خزانة الأدب (٤١٠/٦ ، ٤١٢)، ولنيه بن الحجاج في شرح أبيات سيويه (١١/٢) وبلا نسبة في شرح شاقية ابن الحاجب (٤٨/٣)، والصاحبي في فقه اللغة ص(١٧٦).

ويروى: «إذ» بدلاً من «أن»، و: «جثما» بدلاً من «جثمانى».

(٢) البيت لجرير في ديوانه (٦٥).

(٣) الرجز بلا نسبة في اللسان (سمع ، خفف)، وتهذيب اللغة (١٢٥/٢)، والتاج (خفف)، والمخصص (١٦٦/٩ ، ٤٥/١٠).

(٤) في ب: اقتصرته.

(٥) بثعلبة بن سير: أراد به: ثعلبة بن سيار. فَجَعَلَهُ «سَيْر» للضرورة؛ لأنه لم يمكنه «سَيَّار» لأجل الوزن فقال: سَيْر. قال ابن بَرِي: البيت للمفضل النكري يذكر أن ثعلبة بن سيار كان في أسره؛ وبعده:

يَظَلُّ يُسَاوِرُ المَذَقَاتِ فِيْنَا يُقَادُ كَأَنَّهُ جَمَلٌ زُرَيْقُ

والآخر: «عن» كقولك: سل عن زيد.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون بمنزلة: أعطيت.

وذلك كقوله: [من الرجز]

سَأَلْتُ زَيْدًا بَعْدَ بَكْرِ حُفَا^(١)

فمعنى هذا: استعطيته، أى: سألته أن يفعل ذلك.

والآخر: أن يكون بمنزلة: اخترت الرجال زيدًا، وذلك قوله: ﴿وَلَا يَسْتَلْ حَمِيمٌ

حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠] فالمعنى هنا: ولا يسأل حميم عن حميمه؛ لذهوله عنه،

واشغاله بنفسه، كما قال: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ يَوْمٍ شَأْنٌ بَيْنَهُ﴾ [عبس: ٣٧]، فهذا على

هذه القراءة؛ كقوله: ﴿وَسَأَلْتَهُم عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾

[الأعراف: ١٦٣].

والثالث: أن يتعدى إلى مفعولين، فيقع موقع المفعول الثاني منهما استفهام؛

وذلك كقوله: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَهُم مِّنْ آيَاتٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقوله:

﴿وَسَأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾

[الزخرف: ٤٥].

فأما قول الأخطل^(٢): [من البسيط]

المُدْقَاتُ: جمع مُدْقَةٍ، اللبن المخلوط بالماء. والزَيْقُ: المزنوق بالحيل، أى: هو أسير

عندنا فى شدة من الجهد.

ينظر: اللسان (سير).

(٦) البيت للمفضل النكرى فى لسان العرب (سير، علق) والتنيه والإيضاح (١٣٦/٢)، وتهذيب

اللغة (٢٤٧/١، ٤٧/١٣)، ومجمل اللغة (٤٠٥/٣)، وتاج العروس (سير، علق)،

والأصمعيات ص (٢٠٣)، ويلا نسبة فى ديوان الأدب (٣٩٤/١)، ومقاييس اللغة (٤/

١٣٠)، وجمهرة اللغة ص (١٣٢٧)، وأساس البلاغة (علق)، المخصص (١٥٠/١٦).

ويروى: «علقت» بدلا من «أودت».

(١) تقدم قريبا.

(٢) غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بنى تغلب، أبو مالك: شاعر، مصقول

الألفاظ، حسن الديباجة، فى شعره إبداع. اشتهر فى عهد بنى أمية بالشام، وأكثر من مدح

ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق،

والأخطل. نشأ على المسيحية، فى أطراف الحيرة (بالعراق) واتصل بالأمويين فكان

شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره. وكان معجبا بأدبه، تياها، كثير

... .. وأسأل بِمَصْقَلَةِ الْبِكْرِيِّ مَا فَعَلًا^(١)
 ف: «ما» استفهام، وموضعه نصبٌ بفعل، ولا يكون جرًا على البدل من «مصقلة»
 على تقدير: سل بفعل مصقلة، ولكن تجعله مثل الآيتين اللتين تلوناهما، وإن شئت
 جعلته بدلًا، فكان بمنزلة قوله: ﴿فَتَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾^(٢) [النحل: ٤٣].

ولو جعلت المفعول مرادًا محذوفًا من قوله: [من البسيط]

... .. وأسأل بِمَصْقَلَةٍ
 فأردت: واسأل الناس بمصقلة ما فعل؟ لم يسهل أن يكون: «ما» استفهامًا؛ لأنه
 لا يتصل بالفعل.

ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه؛ فلا تقع الجملة التي هي استفهام موقع أحدهما
 كما تقع موقعه في قوله: ﴿سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١١]. فإن جعلت
 «ما» موصولة، وقدرت فيها البدل من مصقلة لم يمتنع.

وإن قلت: أجعل قوله: «ما فعل»، استفهامًا وأضمر القول^(٣)؛ لأنني إذا قلت:
 أسأل الناس بمصقلة؛ فإنه يدل على: «قل»؛ لأن السؤال قولٌ، فأحمله على
 [هذا]^(٤) الفعل، لا على أنه في موضع المفعول؛ لاستغناء الفعل بمفعولين - فهو
 قولٌ؛ يدل على ذلك قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه أحدهما: الكاف، والآخر: قد تعدى إليه الفعل
 ب: عن؛ فلا يتعلق به: ﴿أَيَّانَ﴾ إلا على الحد الذي ذكرنا.

= العناية بشعره، ينظم القصيدة ويسقط ثلثيها ثم يظهر مختارها. وكانت إقامته طورًا في دمشق
 مقر الخلفاء من بني أمية، وحيثًا في الجزيرة حيث يقيم بنو تغلب قومه. وأخباره مع الشعراء
 والخلفاء كثيرة. له ديوان شعر. توفي سنة ٩٠ هـ.
 ينظر: الأعلام (١٢٣/٥).

(١) عجز بيت، وصدرة:

دع المنمر لا تسأل بمصرعه

والبيت في ديوانه ص (٣٤٩)، وأدب الكاتب ص (٥٠٩)، وشرح أبيات سيويه (٢/
 ٣٥٧)، ولسان العرب (صقل)، وبلا نسبة في خزنة الأدب (١٣٠/٩)، والمعاني الكبير
 ص (١٢٠٨).

(٢) في أ: فاسألوا أهل الذكر.

(٣) في ب: يقول.

(٤) سقط في أ.

ومن ذلك قول سيويه: «اذهب فاسأل: زيد أبو من هو؟»^(١).

ف: «زيد» داخل في حيز الاستفهام، وليس المعنى: سل زيدا، ولكن التقدير: سل الناس: أبو بشر زيد أم أبو عمرو؟

ولو قلت: «سل زيدا» على هذا الحد، لم يجز؛ لأن «زيدا» ليس بمسئول، وإنما هو مسئول عنه، وإنما يأمر المخاطب أن يسأل غيره عنه؛ فلهذا قال: لو^(٢) قلت: سل زيدا على هذا الحد لم يجز، وذلك لما ذكرناه من انقلاب المعنى، وهذا مما يقوى قول يونس: قد علمت زيدا أبو من هو.

ألا ترى أن هذا من المواضع التي ليس يجوز فيها أن يعمل الفعل في الاسم الداخل في حيز الاستفهام، فإذا أتت مواضع ليس يجوز فيها ذلك، جاز ألا يعمل الفعل في المفعول الذي يجوز أن يعمل فيه نحو: علمت زيدا أبو من هو.

فالمفعول في هذا الموضع محذوف؛ لأن المعنى: أسأل إنسانا زيدا أبو من هو؟ وكذلك قوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ...﴾ [المعارج: ١]؛ كأن المعنى: سأل سائل النبي ﷺ أو المسلمين بعذاب واقع، فلم يذكر المفعول الأول. وسؤالهم عن العذاب، إنما هو استعجالهم له لاستبعادهم لوقوعه، ولردهم ما يوعدون به منه، وعلى هذا قال: ﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الحج: ٤٧] ﴿يَسْتَعْلِبُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤].

﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالسَّيْئَةِ فَبِئْسَ الْحَسَنَةُ وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلُتُ﴾ [الرعد: ٦]. ويدلك على ذلك قوله: ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعْدَ﴾ [المعارج: ٥-٦]. وقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُهُ بَيْنَنَا أَوْ نَحَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠].

وقال: ﴿أَفَنَنْتُمْ أَنْتُمْ اللَّهَ فَالَا تَسْتَعْلِبُونَ﴾ [النحل: ١].

فأما قوله: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢] فيجوز أن يكون ﴿من﴾ فيه

(١) عبارة سيويه في الكتاب: «وان شئت قلت: قد علمت زيد أبو من هو؟ كما تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعول، وذلك قولك: اذهب فانظر زيد أبو من هو؟ ولا تقول: نظرت زيدا. واذهب فسل زيد أبو من هو- وإنما المعنى: اذهب فسل عن زيد- ولو قلت: أسأل زيدا - على هذا الحد - لم يجز».

(٢) في أ: ولو.

فى موضع المفعول الثانى على قياس قول أبى الحسن، ويكون المفعول محذوفاً فى قياس قول سيويه، والصفة قائمة مقامه.

وأما قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنَّا﴾ [الأعراف: ١٨٧] فإنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن تجعل ﴿عَنَّا﴾ متعلقاً بالسؤال، كأنه: يسألونك عنها، كأنك حفى بها، فحذف الجار والمجرور، وحسن ذلك لطول الكلام بـ: ﴿عَنَّا﴾ التى من صلة السؤال.

ويجوز أن يكون: ﴿عَنَّا﴾ بمنزلة «بها»، وتصل الحفاوة مرة بالباء ومرة بـ: «عن». كما أن السؤال يعمل مرة بالباء ومرة بعن فيما ذكرنا.

وبذلك على أنه يصل بالباء قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧]. وقال: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَأَلَ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، فقوله: ﴿فَسَأَلَ بِهِ﴾ مثل: أسأل عنه خيراً.

فأما ﴿خَيْرًا﴾ فلا يخلو انتصابه من أن يكون على أنه حال، أو مفعول به: فإن كان حالاً لم يخل أن يكون حالاً من الفاعل أو من المفعول، فلو جعلته حالاً من الفاعل السائل لم يسهل؛ لأن الخبير لا يكاد يسأل إنما يسأل، ولا يسهل الحال من المفعول -أيضاً- لأن المسئول عنه خيرٌ أبداً فليس للحال كبير فائدة.

فإن قلت: يكون حالاً مؤكدة فغير هذا الوجه إذا احتمل أولى، فيكون ﴿خَيْرًا﴾ -إذا- مفعولاً به؛ كأنه: [قال] ^(١) فاسأل عنه خيراً، أى: مسئولاً خبيراً. وكان معنى سل: تبين بسؤالك وبحثك من تستخبره ليتقرر عندك ما اقتص عليك من خلقه ما خلق وقدترته على ذلك، وتعلمه بالفحص عنه والتبين له.

ومما يقوى أن السؤال إنما أريد به ما وصفنا قول أمية: [من البسيط] وَأَسْأَلُ وَلَا بَأْسَ إِنْ كُنْتُ أَمْرًا عَمَّهَا إِنَّ السُّؤَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرَانًا فيشبه أن يكون أراد بـ «أسأل»: أسأل حتى تبين بسؤالك.

ألا ترى أنه قال: [من البسيط]

... .. إِنَّ السُّؤَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرَانًا

(١) سقط فى ب.

والسؤال إذا خلا من العلم لم يكن شفاءً لمن كان حيران، إنما يكون شفاءً إذا اقترن به العلم والتبين؛ فكذلك^(١) المراد في قوله: ﴿فَسْتَلْ بِهِ حَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]: اسأل سؤالاً تبحث به لتبين.

والحجة^(٢) لمن قرأ: ﴿وَلَا تُسْئَلْ﴾ بالرفع: أن الرفع يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون حالاً فيكون مثل ما عطف عليه من قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] وغير مسئول^(٣). ويكون ذكر: ﴿تُسْئَلْ﴾ - وهو فعلٌ بعد المفرد الذي هو قوله: ﴿بَشِيرًا﴾ - كذكر الفعل في قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد ما تقدم من المفرد.

وكذلك قوله: ﴿وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥] وهو قد يجري مجرى الجُمَلِ. والآخر: أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به^(٤)، ويقوى هذا الوجه ما روى من أن عبد الله وأبياً قرأ أحدهما: ﴿وما تُسْأَلُ﴾، والآخر: ﴿ولن تُسْأَلُ﴾، فكل واحدة من هاتين القراءتين تؤكد حملة على الاستئناف.

ويؤكد وجهي الرفع: قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقوله: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَانٌ﴾ [المائدة: ٩٩]. ومما يجعل للفظ الخبر مزية على النهي: أن الكلام الذي قبله وبعده خبرٌ فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى.

ووجه قراءة نافع بالجزم للنهي: ما روى أن النبي ﷺ سأل: أي أبويه كان أحدث موتاً، وأراد أن يستغفر له، فأنزل الله: ﴿ولا تُسْأَلُ عن أصحاب الجحيم﴾^(٥) وهذا -

(١) في أ: وكذلك.

(٢) في ب: فالحجة.

(٣) يقصد: أن معنى الآية على هذا التقدير: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، وغير مسئول عن أصحاب الجحيم.

(٤) وقد ذكر هذين الوجهين - أيضاً - السمين الحلبي في «الدر المصون» فقال: «وفي هذه الجملة - أي: جملة: «ولا تسأل» - وجهان: أحدهما: أنه حال فيكون معطوفاً على الحال قبلها، كأنه قيل: بشيراً أو نذيراً وغير مسئول. والثاني: أن تكون مستأنفة». ينظر: الدر المصون (٣٥٦/١).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٥٦٣/١) (١٨٧٧ و ١٨٧) عن محمد بن كعب القرظي، وداود ابن أبي عاصم (١٨٧٩) أن النبي ﷺ قال: «ليت شعري ما فعل أبواي» قالها ثلاثاً، فنزلت: ﴿ولا تسأل عن أصحاب الجحيم﴾ وذكره السيوطي في الدر (٢٠٩/١)، وزاد نسبه لوكيع =

إذا ثبت - معنى صحيح . ويذكر أن فى إسناد الحديث شيئاً .
فأما قول من قال: إنه لو كان نهياً لكانت الفاء فى قوله: فلا تسأل أسهل من
الواو. فالقول فيه: إن هذا النحو إنما يكون بالفاء، إذا كانت الرسالة بالبشارة
والندارة علة لثلا يسأل عن أصحاب الجحيم، كما يقول الرجل: قد حملتك على
فرس فلا تسألنى غيره؛ فيكون حملة على الفرس علة لثلا يسأل غيره، وليس البشارة
والندارة علة لثلا يسأل.

وقد جوز أبو الحسن فى قراءة من جزم أن يكون على تعظيم الأمر كما تقول: لا
تسأل^(١) عن كذا؛ إذا أردت تعظيم الأمر فيه، فالمعنى أنهم فى أمر عظيم، وإن كان
اللفظ لفظ الأمر.

قال أحمد بن موسى: ﴿كَمَا سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨] مضمومة السين، مكسورة
الهمزة فى قراءتهم جميعاً.

قال: وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿سُئِلَ﴾ مهموزة [من غير]^(٢)
إشباع.

قال أبو على: القول فى «سُئِلَ»: أن فى: «سَأَلْتُ» لغتين:

سألت أسأل، العين همزة، وهى الفاشية الكثيرة.

وَسَيْلْتُ، أَسَأَلُ لُغَةً، وعليها جاء قول الشاعر: [من البسيط]

سَأَلْتُ هُدَيْلُ رَسُوْلَ اللهِ فَاجِئْتَهُ ضَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ^(٣)

فحمل سيبويه: «سألت» على قلب الهمزة ألفاً للضرورة.

كما قال الآخر: [من الكامل]

= وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر عن محمد بن كعب ثم قال: هذا
مرسل ضعيف الإسناد.

وعزاه لابن جرير عن داود بن أبى عاصم وقال: معضل الإسناد ضعيف لا يقوم به ولا
بالذى قبله حجة.

(١) فى ب: تسلى.

(٢) فى ب: بغير.

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ملحق ديوانه ص(٣٧٣)، وشرح المفصل (١١٤/٩)، والكتاب
(٤٦٨/٣)، (٥٥٤)، والمقتضب (١٦٧/١)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٣/٤٨)،
والمحتسب (٩٠/١)، والممتع فى التصريف ص(٤٠٥).

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَازَعَنِي فَرَارَةٌ لَا هَتَاكِ الْمَزْتَعُ^(١)
قال سيويه: لأن الذي قال: «سالت هذيل»، ليست لغته: سلت أسأل.

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد: هما يتساولان، في هذه اللغة، فدل أن العين منها
واو، وليست المهموزة. ومن قرأ: ﴿قال قد أوتيت سؤلك ياموسى﴾ [طه: ٣٦] لا
ينبغي أن يحمله على هذه اللغة لقلتها، ولكن على تخفيف الهمز، والتحقيق ﴿سؤلك﴾.
والقول في قراءتهم: ﴿كما سئل﴾ مثل سئل: إنه على تحقيق الهمزة، وقياس من
خفف الهمزة أن يجعل هذه بين بين، فيقول: سيل، ومعنى بين بين، أن يجعلها بين
الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها.

فإن قلت: فهلا كان تخفيف الهمزة فى «سئل» أن يقلبها واوًا إذا انضم ما قبلها
وانكسرت، كما أنها إذا كانت على عكس هذا قلبتها واوًا فى قولك: جون والتودة،
وفى المنفصل: هذا غلام وييك.

فالقول: إن الهمزة فى: «سئل» لم يلزم قلبها واوًا، كما لزم فى «جون» ونحوه؛ لأن
جون إنما لزم قلبها واوًا؛ لأنك فى التخفيف لا تخلو من أن تقلبها واوًا، أو تجعلها بين
بين؛ فلم يصح أن تجعلها فى «جون» بين بين؛ لأنك لو جعلتها كذلك نحووت بها نحو
الألف، ولا^(٢) يكون ما قبل الألف ضمة، كما لم يكن قلبها كسرة؛ فلما^(٣) لم تكن
قبلها ضمة، كذلك لم يكن قبل ما قرئته منها. فلما لم يكن ذلك، أخلصتها واوًا إذا انضم
ما قبلها، كما أخلصتها ياءً إذا انكسر ما قبلها فى نحو: مير وذبية وذيب.

وفى المنفصل: من غلام يبيك، ولم يلزم ذلك فى «سئل»، ولم يمتنع أن يجعلها
بين بين؛ لأن فى الكلام ياء مكسورة قبلها ضمة نحو: صيد فى هذا المكان، وعى
بالأمر، وحى فى هذا المكان. كما لم يلزم أن تبدل [منها]^(٤) الياء فى عكس ذئب،
ومثر، وهو نحو: سثم، وجتر.

ومن المنفصل [نحو]^(٥): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]؛ لأنه فى الكلام مثل:

(١) تقدم.

(٢) فى ب: فلا.

(٣) فى أ: فكما.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

صيد، وعيى. فلذلك^(١) جعلت التى فى «سئل» بين بين، ولم تقلبها. اختلفوا فى فتح الخاء وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ مفتوحة الخاء على الخبر^(٢). وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ بكسر^(٣) الخاء.

[قال أبو على: (٤) وجه قراءة من قرأ: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ أنه معطوف على ما أضيف إليه «إذ» كأنه: «وإِذِ اتَّخَذُوا»، ومما يؤكد الفتح فى الخاء أن الذى بعده خبر، وهو قوله: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

ومن قرأ: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ بالكسر؛ فلأنهم ذهبوا إلى أثر جاء فيه: روى أن رسول الله ﷺ أخذ بيد عمر - رحمه الله - فلما أتى على المقام قال عمر: أهدنا مقام أئبتنا إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قال عمر: أفلا تتخذهُ مُصَلًّى؟

فأنزل الله -عز وجل-: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. فهذا تقديره: افعلوا.

والأمر -إذا ثبت هذا الخبر- أكد؛ لأنه يتحقق به اللزوم، وإذا أخبر ولم يقع الأمر [به]^(٥) فقد يجوز ألا يلزم المخاطبين بذلك الفرض؛ لأنه قد يجوز أن يكون ناس

(١) فى أ: فكذلك.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٤٧)، الإعراب للنحاس (١/٢١٠)، الإملاء للعكبرى (١/٣٦)، البحر المحيط (١/٣٨٤)، التبيان للطوسى (١/٤٥٠، ٤٥٢)، تفسير الطبرى (٣/٣٢)، تفسير القرطبي (٢/١١١)، الحجة لأبى زرعة (١١٣)، السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، الغيث للصفاقسى (١٣٥)، الكشاف للزمخشرى (١/٩٣)، الكشف للقيسى (١/٢٦٤)، المنجم للطبرسى (١/٢٠٢)، المعانى للأخفش (١/١٤٧)، المعانى للفراء (١/٧٧)، تفسير الرازى (١/٤٨٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٢).

(٣) فى ب: مكسورة.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

اتخذوه فلا يلزم غيرهم.

اختلفوا في تسكين الميم وكسر التاء وتحريك الميم وتشديد التاء في قوله - تعالى-: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾ [١٢٦].

فقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾ خفيفةً من «أَمْتَعْتُ»^(١).

وقرأ الباقون: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ مشددة التاء من «مَتَعْتُ».

قال أبو علي: التشديد أولى؛ لأن التنزيل عليه، قال -تعالى-: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي

دَارِكُمْ﴾ [هود: ٦٥] ف «تمتع» مطاوع «متع»، وعامة ما في التنزيل على الثقل.

قال -جل اسمه-: ﴿يَمْتَعُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا﴾ [هود: ٣]، ﴿كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا﴾ [القصص: ٦١]، ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨].

فكما أن هذه الألفاظ على: «مَتَّعَ» دون «أمتع»؛ فكذلك الأولى بالمختلف فيه أن

يكون على: «متع» دون «أمتع».

ووجه قراءة ابن عامر: أن: «أَمْتَعَ» لغةً، وأن فَعَلَ قد يجري في هذا النحو مجرى

أفَعَلَ، نحو: فَرَّحْتُهُ وَأَفْرَحْتُهُ، وَزَوَّلْتُهُ وَأَنْزَلْتُهُ.

وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] وأنشدوا

للراعي: [من الطويل]

خَلِيلَيْنِ مِنْ شَعْبَيْنِ شَتَى تَجَاوَرَا قَدِيمًا وَكَانَا بِالتَّفَرُّقِ أَمْتَعَا^(٢)

قال الأصمعي: ليس من أحد يفارق صاحبه إلا أَمْتَعَهُ بشيء يذكره به^(٣). فكان ما

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، البحر المحیط (٣٨٤/١)، التبيان للطوسي (٤٥٨/١)،

التيسير للداني (٧٦)، تفسير القرطبي (١١٩/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٧/٢، ٨٨)،

الحجة لأبي زرعة (١١٣)، السبعة لابن مجاهد (١٧٠)، الفيث للصفاقسي (١٣٨)،

الكشف للقيسي (٢٦٥/١) المجمع للطبرسي (٢٠٥/١)، المحتسب لابن جنى (١/

١٠٤)، المعاني للفراء (٧٨/١)، تفسير الرازي (٤٨٧/١)، النشر لابن الجزري (٢/

٢٢٢).

(٢) البيت في ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (متع)، وتهذيب اللغة (٢٩٥/٢)، والمخصص

(٧٣/١٢، ١٦٠/١٣)، وأساس البلاغة (متع)، وتاج العروس (متع)، وإصلاح المنطق

ص (٢٧٩)، وبلا نسية في مقاييس اللغة (٢٩٣/٥)، وديوان الأدب (٣١٢/٢).

وتروى: «قليلًا» بدلًا من «قديمًا».

(٣) زاد في ب: قال.

أمتع كل واحد من هذين صاحبه أن فارقه.

وقال أبو زيد: «أمتعا»، أراد: تمتعا.

ويقال: متع النهار إذا ارتفع.

فأما ﴿قَلِيلًا﴾ من قوله سبحانه: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] فيحتمل ضربين:

يجوز أن يكون ﴿قَلِيلًا﴾ صفة للمصدر.

ويجوز أن يكون صفة للزمان.

فالدلالة على جواز كونه صفة للمصدر قوله -تعالى-: ﴿يَمُنِعْكُمْ مَنَّاعًا حَسَنًا﴾

[هود: ٣] فوصف المصدر به.

قال سيبويه: ترى الرجل يعالج شيئًا فتقول: رويدا، أي: علاجا رويدا^(١).

فإن قلت: فكيف يحسن أن يكون صفة للمصدر، و «فعل» يدل على التكثير،

فكيف يستقيم وصف الكثير بالقليل في قوله: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾، وهلا كان قول ابن عامر أرجح؛ لأن هذا السؤال لا يعترض^(٢) فيه.

فالقول: إن ما ذكرت لا يدل على ترجيح قراءته، وإنما وصفه الله -تعالى-

بالقليل من حيث كان إلى نفاذ ونقص وتناه.

ألا ترى قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] فعلى هذا النحو

وصف المتاع في قوله: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾.

وأما جواز كون «قليل» صفة للزمان فيدل عليه قوله -تعالى-: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ

يُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فتقدير هذا: ليصبحن نادمين بعد زمان قليل؛

كما يقال^(٣): عرق عن الحمى، وأطعمه عن الجوع، أي: بعد جوع، وبعد

الحمى.

اختلفوا في كسر الراء وإسكانها وإشمامها الكسر في قوله -تعالى-: ﴿وَأَرِنَا

مَنَاسِكَنَا﴾ [١٢٨]:

فقرأ ابن كثير: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾، و: ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٢]، و:

(١) ينظر: الكتاب (١/٢٤٤).

(٢) زاد في أ: عليه.

(٣) في ب: قال.

﴿أَرْنَا اللَّذِينَ﴾ [حم السجدة: ٢٩] ساكنة الراء^(١).

وقال خلف عن عبيد عن شبلي عن ابن كثير: ﴿وَأَرْنَا﴾ بين الكسر والإسكان.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿وَأَرْنَا﴾ بكسر الراء في كل ذلك.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر بكسر الراء: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكًا﴾، و: ﴿رَبِّ

أَرِنِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]^(٢) [النساء: ١٥٢]، وأسكنا

الراء في قوله: ﴿أَرْنَا اللَّذِينَ﴾ [في]^(٣) هذه وحدها. وروى حفص عنه: ﴿وَأَرْنَا﴾

مكسورة الراء.

واختلف عن أبي عمرو في ذلك، فقال عباس بن الفضل: سألت أبا عمرو، فقرأ

﴿وَأَرْنَا﴾ مدغمة، كذا قال. وسألته عن: ﴿وَأَرْنَا﴾ مثقلة، فقال: لا. فقلت ﴿أَرِنِي﴾

فقال: لا. كل شيء في القرآن بينهما ليست: ﴿أَرِنَا﴾ ولا: ﴿أَرْنَا﴾.

وقال عبد الوارث اليزيدي وهارون الأعور، وعبيد بن عقيل وعلي بن نصر:

﴿أَرِنِي﴾ و﴿أَرْنَا﴾ بين الكسر والإسكان^(٤).

وقال أبو زيد والخفاف عن أبي عمرو ﴿وَأَرْنَا﴾ بإسكان الراء.

[قال أبو علي]^(٥): قوله -عز وجل-: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكًا﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون منقولاً من: «رأيت» الذي يراد به إدراك البصر، نقلت بالهمزة

فتعدت إلى مفعولين، والتقدير حذف المضاف، كأنه: أرنا مواضع مناسكنا.

والمناسك: جمع منسك، وهو مصدرٌ جمع لا اختلاف ضروره، والمعنى: عرفنا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، الإعراب للنحاس (٢١٣/١)، الإملاء للعكبري (٣٧/١)،

التيبان للطوسي (٤٦٦/١)، التيسير للداني (٧٦)، تفسير الطبري (٧٨/٣)، تفسير القرطبي

(١٢٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٧٨)، الحجة لأبي زرعة (١١٤)، السبعة لابن مجاهد

(١٧٠)، الغيث للصفاسي (١٣٨)، الكشاف للزمخشري (٩٤/١)، المجمع للطبرسي

(٢٠٩/١)، تفسير الرازي (٤٨٧/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٢/٢).

(٢) زاد في ب: بكسر الراء.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، البحر المحيط (٣٩٠/١)، التيسير للداني (٧٦)، تفسير

القرطبي (١٢٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٧٨)، الحجة لأبي زرعة (١١٤)، السبعة لابن

مجاهد (١٧٠)، الغيث للصفاسي (١٣٨)، الكشاف للزمخشري (٩٤/١)، المجمع

للطبرسي (٢٠٩/١)، تفسير الرازي (٤٨٧/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٢/٢).

(٥) سقط في أ.

هذه المواضع التي يتعلق النسك بها لفعله، ونقضى نسكنا فيها على حد ما يقتضيه توقيفنا عليها^(١)؛ وذلك نحو: المواقيت التي يحرم منها، ونحو الموضع الذي يوقف به^(٢) من عرفات، وموضع الطواف، وموضع رمي الجمار، فهذا من: رأيت الموضع، ورأيته زيداً.

والآخر: أن يكون ﴿وَأَرِنَا﴾ منقولاً من: «رأيت» التي لا يراد بها رؤية العين، ولكن التوقيف على الأمر، وضرب من العلم وأنت تقول فلان يرى رأى الخوارج، فتقتصر على مفعول واحد، وليس هناك شيء يبصر. وإلى هذا ذهب أبو عبيدة في تأويل الآية، فقال: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكًا﴾ أى: علمنا. وأنشد لحطائط بن يعفر^(٣): [من الطويل] أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلاً لَأَنْنِي^(٤) أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخْلِداً^(٥) قال: أراد: دلينى، ولم يرد رؤية العين.

وأما^(٦) قوله -تعالى-: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فهو من: «رأيت» الذي يتعدى إلى مفعول واحد، يراد به إدراك البصر، والمفعول الثانى حذف من اللفظ؛ لأن ما يتعلق بالفعل الثانى يدل عليه، ومعنى الكلام يقتضيه. وقوله -تعالى-: ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلْنَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩] فهو من

(١) فى أ: عليه.

(٢) فى أ: فيه.

(٣) حطائط: شاعر فصيح، ومن شعر حطائط، يقول لأمه وقد عاتبته على جوده:

أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلاً لَعَلَّنِي

ذَرِينِي أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا وَلَا يَكُنْ

ذَرِينِي يَكُنْ مَالِي لِعَرْضِي وَقَايَةَ

ينظر: الخزانة (٤٠٦/١).

(٤) لأننى: أى: لعلى؛ ذكره فى حاشية أ. وهى رواية أخرى للبيت، كما ذكر فى المصادر التى أوردته.

(٥) البيت لحطائط بن يعفر فى خزانة الأدب (٤٠٦/١)، وسمط اللالكى ص (٧١٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٧٣٣)، وشرح المفصل (٧٨/٨)، والشعر والشعراء (١/٢٥٤) ولحاتم الطائى فى ديوانه ص (٢١٨)، وهو لحاتم أو لحطائط فى شرح التصريح (١/١١١)، والمقاصد النحوية (٣٦٩/١)، ولحاتم أو لحطائط أو لدريد فى لسان العرب (علل)، ولحاتم أو لدريد أو لحطائط أو لمعن بن أوس فى لسان العرب (أُنن)، ولمعن بن أوس فى ديوانه ص (٣٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١١٢/١)، وتخليص الشواهد ص (١٠٥)، وسر صناعة الإعراب (٢٣٦/١).

(٦) فى أ: فأما.

«رأيت» المتعدية إلى مفعول واحد، فلما نقل بالهمزة تعدى إلى اثنين.
وجاء في الحديث: « ﴿رَبَّنَا أَرْزُقْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩]
قال: [هما]^(١) ابن آدم الذي قتل أخاه وإبليس^(٢).

وقد ذكرنا وجه الإسكان فيما تقدم.

فأما من اعتل بأن الوجه: الإشباع أو الإخفاء دون الإسكان؛ لأن الحرف قد
حذف منه؛ فليس اعتلاله بذلك؛ لأن الحذف إذا وجب بقياس، وعلى باب مطرد،
كان هو والإثبات سواء في المساع.

ألا ترى أنهم قالوا: رِزَايْكَ، و: شِ ثوبِكَ، و: فِ بَوْعِدِكَ. فبقى في ذلك كله
الكلمة على حرف واحد؛ فكذلك إذا أوجب ضربٌ من القياس فيه الإسكان فهو
بمترلة ما يوجب حذف الهمزة من التخفيف، وأوجب حذف اللام للأمر.

ويقوى ذلك اتفاقهم -أو اتفاق أكثرهم- في قوله^(٣): ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾
[الكهف: ٣٨] فلزم فيه حذفٌ بعد حذف.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٢٤] في الألف والياء:

فقرأ ابن عامر في جميع سورة البقرة بغير ياءٍ وَطَلَبَ الألف ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾^(٤).
وقرأ^(٥) القراء في كل مصر غير ابن عامر ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [بالياء]^(٦).

وقراءة ابن عامر: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بألف بعد الهاء.

وقال الأخفش الدمشقي عن ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بألف بعد
الهاء.

(١) سقط في ب.

(٢) أخرجه ابن جرير (١١/ ١٠٥ - ١٠٦) (٣٠٥١١) و (٣٠٥١٢) و (٣٠٥١٣) و (٣٠٥١٤) عن
علي بن أبي طالب موقوفاً عليه. وذكره السيوطي في الدر (٥/ ٦٨١) وزاد نسبه لعبد الرزاق
والقريابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه،
وابن مردويه وابن عساكر عن علي بن أبي طالب.

(٣) في ب: قولهم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٧)، الإملاء للعكبري (٣٦/١)، البحر المحيط (١/ ٣٧٢)،
(٣٧٤)، التبيان للطوسي (١/ ٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، النيث للصفاسي
(١٣٥)، المجمع للطبرسي (١/ ١٩٩)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٢١، ٢٢٢).

(٥) في ب: وقراءة.

(٦) سقط في ب.

قال أبو علي: مما يثبت قراءة ابن عامر: قول أمية: [من الخفيف] مَعَ إِبْرَاهِمَ التَّقِيَّ وَمُوسَى وَابْنَ يَعْقُوبَ عَضْمَةً فِي الْهَزَالِ فهذا كأنه «إبراهام»، إلا أنه حذف الألف، كما يقصر الممدود في الشعر. وأنشدوا: [من الرجز]

عُدْتُ بِمَا عَادَ بِهِ إِبْرَاهِمَ^(١)

و[قد]^(٢) قيل: إنهم كتبوا ما في البقرة بغير ياء، فهذا يدل [على]^(٣) أنه «إبراهام»، وحذفت الألف من الخط، كما حذفت من: دراهم، ونحو ذلك؛ فيشبه أنه قرأ: «إبراهام» وما ثبت فيه مما يدل^(٤) على ذلك. وقد روى أنه سمع ابن الزبير يقرأ: ﴿صُحُفِ إِبْرَاهَامَ﴾ [الأعلى: ١٩] بألف^(٥).

- (١) الرجز لعبد المطلب في اللسان (برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل أو لعبد المطلب في التاج (برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل في اللسان (جشم)، والتاج (جشم).
 (٢) سقط في ب.
 (٣) سقط في ب.
 (٤) في أ: يدل.
 (٥) قال السمين الحلبي في «الدر المصون»: و«إبراهيم» علم أعجمي، قيل: معناه قبل النقل: أب رحيم، وفيه لغات سبع، أشهرها: إبراهيم بألف وياء.

وإبراهام: بالفتن، وبها قرأ هشام وابن ذكوان في أحد وجهيه في «البقرة»، وانفرد هشام بها في ثلاثة مواضع من آخر «النساء» وموضعين في آخر «براءة» وموضع في آخر «الأنعام» وآخر «العنكبوت»، وفي «النجم» و«الشورى» و«الذاريات» و«الحديد» والأول من «المتحة»، وفي «إبراهيم» وفي «النحل» موضعين، وفي مريم ثلاثة فهذه ثلاثة وثلاثون موضعاً منها خمسة عشر في البقرة وثمانية عشر في السور المذكورة. وروى عن ابن عامر قراءة جميع ما في القرآن كذلك ويروى أنه قيل لمالك بن أنس: إن أهل الشام يقرأون ستة وثلاثين موضعاً: إبراهيم بالألف، فقال: أهل دمشق يأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة، فقيل: إنهم يدعون أنها قراءة عثمان، فقال: هذا مصحف عثمان فأخرجه فوجده كما نقل له.

الثالثة: إبراهيم، بألف بعد الراء وكسر الهاء دون ياء، وبها قرأ أبو بكر، وقال زيد بن عمرو بن نفيل:

عُدْتُ بِمَا عَادَ بِهِ إِبْرَاهِمَ إِذْ قَالَ وَجْهِي لَكَ عَانَ رَاغِمٌ

الرابعة: كذلك إلا أنه بفتح الهاء.

الخامسة: كذلك إلا أنه بضمها.

السادسة: يُبْرَهُمُ بفتح الهاء من غير ألف وياء، قال عبد المطلب:

واختلفوا في زيادة الألف ونقصانها من قوله -تعالى-: ﴿وَوَصَّى بِهَا﴾ [١٣٢].
 فقرأ نافع وابن عامر ﴿وَأَوْصَى بِهَا﴾ على «أفعل»^(١).
 وقرأ الباقون: ﴿وَوَصَّى﴾ بغير ألف على «فعل».

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿وَوَصَّى﴾ بغير ألف: قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ نَوْصِيَّةً﴾ [يس: ٥٠] فتوصية مصدر: وصى، مثل قطع تقطعة، ولا يكون فيه «تفعيل» نحو: التقطيع؛ لأنك لو جئت^(٢) به على «تفعيل» للزم في «حَيِّتُ»، ونحوه، إذا أتيت به على فعل، أن يكون المصدر على تفعيل أيضاً، فتجتمع^(٣) ثلاث ياءات، وإذا كانوا قد رفضوا في نحو: عطاء، التحقير على الإتمام؛ لأنه كان يجتمع ثلاث ياءات، الوسطى منهن متحركة بالكسر، فكذلك رُفِضَ هذا في «تفعيل»؛ لأنه [على]^(٤) تلك العدة؛ وفيهن الكسرة، وإن كانت الكسرة في «تفعيل» أولاً، وفي «عطاء» إذا حقرت ثانية.

وحجة من قرأ: ﴿وَأَوْصَى﴾: قوله -تعالى-: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] و: ﴿وَبِنَاءٍ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا﴾ [النساء: ١١]. وقد قالوا: وصى الثبت: إذا اتصل بعبئه ببعض. فالوصية كأن الموصى بالوصية وصل جل أمره إلى الموصى إليه.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ [١٤٠].

تَخُنُّ أَلَّ اللّٰه فِي كَغَبَيْتِه ۖ لَمْ تَزَلْ ذَاكَ عَلَيَّ عَهْدِ إِبْرَهَمَ
 = السابعة: إبراهيم بالواو، قال أبو البقاء: ويجمع، أباه، عند قوم، وعند آخرين: براهم، وقيل: أباهة وبراهمة، ويجوز أباهة. وقال المبرد: لا يقال: براهمة؛ فإن الهمة لا يجوز. حذفها وحكى ثعلب في جمعه: براه كما يقال في تصغيره: «بريه» بحذف الزوائد.

ينظر: الدر المصون (٣٥٩/١).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، الإملاء للمكبري (٣٨/١)، البحر المحيط (٣٩٨/١)، التبيان للطوسي (٤٨٤/١)، التيسير للداني (٧٧)، تفسير الطبري (٩٦/٣)، تفسير القرطبي (١٣٥/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٩)، الحجة لأبي زرعة (١١٥)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاسي (١٣٨)، الكشاف للزمخشري (٩٥/١)، المجمع للطبرسي (١/٢١٣)، تفسير الرازي (٤٩٧/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٢/٢).

(٢) في أ: أتيت.

(٣) في أ: فيجتمع.

(٤) سقط في ب.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر- وأبو عمرو بالياء: ﴿يَقُولُونَ﴾^(١).

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿تَقُولُونَ﴾ بالياء. قال أبو علي: حجة^(٢) قراءة من قرأ بالياء: أن ما قبلها وبعدها على المخاطبة، فالمخاطبة المتقدمة قوله -عز وجل-: ﴿أَتَعَاوَنَنَا فِي اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٩]، والمتأخرة قوله -تعالى-: ﴿قُلْ مَا أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]. ومن قرأ بالياء؛ فلأن المعنى لليهود والنصارى، وهم غيب^(٣). واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿لَرُؤُوفٌ﴾ [١٤٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم: ﴿لَرُؤُوفٌ﴾ على وزن: «لَرُؤُوفٌ» في كل القرآن.

وكذلك ابن عامر.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر- وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿لَرُؤُوفٌ﴾ على وزن «لَرُؤُوفٌ»^(٤).

قال أبو زيد: رأفت بالرجل أراف به رافة ورأفة، ورؤفت به أرؤف به، كل ذلك^(٥) من كلام العرب.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٩)، الإعراب للنحاس (٢١٩/١)، الإملاء للعكبري (٣٩/١)، البحر المحيط (٤١٤/١)، التبيان للطوسي (٤٨٨/١)، التيسير للداني (٧٧)، تفسير الطبري (١٢٢/٣)، تفسير القرطبي (١٤٦/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٩)، الحجة لأبي زرعة (١١٥)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاسي (١٣٩)، الكشاف للزمخشري (١/٩٨)، الكشف للقيسي (٢٦٦/١)، المجمع للطبرسي (٢٢٠/١)، تفسير الرازي (١/٥٠٦)، النشر لابن الجزري (٢٢٣/٢).

(٢) في أ: وجه.

(٣) وهم غيب: أي: غائبون.

ينظر: اللسان (غيب).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٩)، الإعراب للنحاس (٢٢٠/١)، البحر المحيط (٤٢٧/١)، التبيان للطوسي (٥/٢)، التيسير للداني (٧٧)، تفسير الطبري (١٧٢/٣)، تفسير القرطبي (١٥٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٢، ٩٠)، الحجة لأبي زرعة (١١٦)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاسي (١٤٢)، الكشف للقيسي (٢٦٦/١)، المجمع للطبرسي (٢٢٣/١)، تفسير الرازي (١٣/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٣/٢).

وفي أ: رعف.

(٥) سقط في ب.

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: «رؤوف» أن «فَعُولًا» بناء أكثر في كلام العرب^(١) من «فَعَلٌ».

ألا ترى أن باب: ضروب وشكور أكثر من باب حذر، وحدث، ويقظ، وإذا كان أكثر على ألسنتهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة.

ويؤكد ذلك: أن هذا البناء قد جاء عليه من صفات، غير هذا الحرف نحو: غفور وشكور، ولا نعلم «فَعُولًا» فيها.

وقال: [من الوافر]

نُطِيعُ إِلَهَنَا وَنُطِيعُ رَبَّنَا هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رَعُوفًا^(٢)
ومن قرأ: ﴿رَوْفٌ﴾ فقد زعموا أن ذلك الغالب على أهل الحجاز.

قالوا: ومنه قول الوليد بن عقبة^(٣) بن أبي معيط لمعاوية بن أبي سفيان^(٤):

(١) في ب: كلامهم.

(٢) وهو لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ص(٢٣٦)، واللسان (أف)، والتاج (أف)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٤٧١/٢).

(٣) الوليد بن عقبة بن أبي معيط، أبو وهب، الأموي القرشي: وال. من فتيان قریش وشعرائهم وأجوادهم. فيه ظرف ومجون ولهو. وهو أخو عثمان بن عفان لأمه. أسلم يوم فتح مكة، وبعثه رسول الله ﷺ على صدقات بني المصطلق، ثم ولاه عمر صدقات بني تغلب، وولاه عثمان الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص (سنة ٢٥هـ) فانصرف إليها، وأقام إلى سنة ٢٩ فشهد عليه جماعة عند عثمان بشرب الخمر، فعزله ودعا به إلى المدينة، فجاء، فحده وحبسه. ولما قتل عثمان تحول الوليد إلى الجزيرة الفراتية، فسكنها واعتزل الفتنة بين علي ومعاوية، ولكنه رثى عثمان وحرص معاوية على الأخذ بثأره. ومات بالرقعة سنة ٦١هـ.
ينظر: الأعلام (١٢٢/٨).

(٤) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، القرشي الأموي:

مؤسس الدولة الأموية في الشام، وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار. كان فصيحًا حليماً وقوراً. ولد بمكة، وأسلم يوم فتحها (سنة ٨هـ)، وتعلم الكتابة والحساب، فجعله رسول الله ﷺ في كتابه. ولما ولي «أبو بكر» ولاه قيادة جيش تحت إمرة أخيه يزيد بن أبي سفيان، فكان على مقدمته في فتح مدينة صيداء وعرقه وجبيل وبيروت. ولما ولي «عمر» جعله والياً على الأردن، ورأى فيه حزمًا وعلمًا فولاه دمشق بعد موت أميرها يزيد (أخيه) وجاء «عثمان» فجمع له الديار الشامية كلها وجعل ولاة أمصارها تابعين له. وقتل عثمان، فولى «علي بن أبي طالب» فوجه لفقوره بعزل معاوية. وعلم معاوية بالأمر قبل وصول البريد، فنادى بثأر عثمان واتهم عليًا بدمه. ونشبت الحروب الطاحنة بينه وبين علي. وانتهى الأمر بإمامة معاوية في الشام وإمامة علي في العراق. ثم قتل علي وبويع بعد ابنه الحسن، فسلم الخلافة إلى معاوية سنة ٤١هـ. ودامت لمعاوية الخلافة إلى أن بلغ سن الشيخوخة. توفي سنة ٦٠هـ.
ينظر: الأعلام (٢٦١/٧).

[من الوافر]

وَشَرُّ الطَّالِبِينَ فَلَا تَكُنْهُ يُقَاتِلُ عَمَهُ الرَّؤُفَ الرَّحِيمًا^(١)
وقد اتسع ذلك حتى قاله غيرهم.

[من الوافر]

تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقًّا كَفَعَلِ الْوَالِدِ الرَّؤُفِ الرَّحِيمِ^(٢)
اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ [١٤٨]:
فقرأ ابن عامر وحده: ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ بفتح اللام^(٣).
وقرأ الباقر ﴿مُؤَلِّهَا﴾ بكسر اللام.

قال أبو علي: قال -تعالى-: ﴿فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبَلَهُ تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] يقال^(٤):
وليتك القبلة إذا صيرتك تستقبلها بوجهك. وليس هذا المعنى في «فعلت» منه.
ألا ترى أنك إذا قلت: وليت الحائط، و: وليت الدار، لم يكن في فعلت منه
دلالة على أنك واجهته. وفي^(٥) قولك: وليتك القبلة، و: وليتك المسجد الحرام
دلالة على أن المراد واجهته، ف«فَعَلْتُ» في هذه الكلمة ليس بمنقول من: «فَعَلْتُ»
الذي هو وليت، فيكون على حد قولك: فرح وفرحت، ولكن هذا المعنى الذي هو
المواجهة عارض في «فَعَلْتُ»، ولم يكن في «فَعَلْتُ». وإذا كان كذلك كان فيه دلالة
على أن النقل لم يكن من «فَعَلْتُ»، كما كان قولهم: «ألقيت متاعك بعضه فوق^(٦)

(١) في ب: بقاتل عمه الرؤوف الرحيم.

(٢) وهو في ديوانه ص(٢١٩)، واللسان (رأف)، والتاج (رأف)، ويلا نسبة في مقاييس اللغة (٤٧٢/٢).

ويروى: «يرى» بدل «ترى».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٠)، الإملاء للعكبري (٤٠/١)، البحر المحيط (٤٣٧/١)،
التيبان للطوسي (٢٣/٢)، التيسير للداني (٧٧)، تفسير القرطبي (١٦٤/٢)، الحجة لابن
خالويه (٩٠)، الحجة لأبي زرعة (١١٧)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاسي
(١٤٣)، الكشف للزمخشري (١٠٢/١)، الكشف للقيسي (٢٦٧/١)، المجمع للطبرسي
(٢٣٠/١)، المعاني للقراء (٨٥/١)، تفسير الرازي (٢٧/٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٣).

(٤) في أ: تقول.

(٥) في ب: كما أن في.

(٦) في ب: على.

بعض»، لم يكن النقل فيه من «لقى متاعك بعضه بعضاً»، ولكن «ألقيت» كقولك: أسقطت، ولو كان منه زاد مفعول آخر في الكلام، ولم يحتج في تعديته [إلى المفعول] ^(١) إلى حرف الجر والحاقه المفعول الثاني في قولك: ألقيت بعض متاعك على بعض، كما لم يحتج إليه في: ضرب زيد عمرًا، وأضربته إياه، ونحو ذلك، فكذلك: وليت قبلة، من قولك: وليت كألقيت، من قولك: لقيت، وقال تعالى: ﴿فَلَنَوَيْسُكَ قِبَلَهُ تَرْصَنَهَا قَوْلٍ وَجَهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

فهذا على المواجهة له، ولا يجوز على غير المواجهة مع العلم أو غلبة الظن التي تنزل منزلة العلم في تحرى القبلة، وقد جاءت هذه الكلمة مستعملة على خلاف المقابلة والمواجهة وذلك في نحو قوله -جل وعز-: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [البقرة: ٦٤]، ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ. أَنْ جَاءَهُ الْأَحْمَقُ﴾ [عبس: ١، ٢] أى: أعرض عنه، وقال -تعالى-: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا سَفَىٰ عَلَىٰ يُونُسَ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿فَأَعْرَضَ عَنْ مَنْ تَوَلَّىٰ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩]، فهذا مع دخول الزيادة الفعل وفي غير الزيادة قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، والحال مؤكدة لأن في وليتم دلالة على أنهم مدبرون، فهذا على نحوين: أما ما لحق التاء أوله، فإنه يجوز أن يكون من باب: تحوُّب وتأثم إذا ترك الحوُّب والإثم، وكذلك إذا ترك الجهة التي هي المقابلة.

ويجوز أن تكون الكلمة استعملت على الشيء وعلى خلافه؛ كالحروف المروية في الأضداد.

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ يُقَدِّتُواكُمْ يُولُواكُمْ الْآدِبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] وقوله: ﴿وَلَيْنَ نَصْرُوهُمْ لِيُوَلِّبَ الْآدِبَارَ ثُمَّ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الحشر: ١٢] وقوله: ﴿سَمِعْتُمْ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥] فهذا منقول من: فعل، تقول: دارى تلى داره، ووليت دارى داره، وإذا نقلته ^(٢) إلى: فعل قلت: وليت ماخيره، وولانى ماخيره، ووليت ميامنه، وولانى ميامنه، فهو مثل: فرح وفرخته، وليس مثل: لقيت وألقيته. وقوله -تعالى-: ﴿لِيُوَلِّبَ الْآدِبَارَ﴾ [الحشر: ١٢] ﴿وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: نقله.

المفعول الثانى الزائد فى نقل «فِعِل» إلى «فَعَلَل» محذوف منه^(١)، ولو لم يحذف لكان^(٢) كقوله: ﴿يُولُوكُمُ الْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] وقوله -تعالى-: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] المعنى فيه: أن بعضهم يوالى بعضاً، ولا يبرأ بعضهم من بعض، كما يبرءون ممن خالفهم وشاقهم، ولكنهم يدُّ واحدةً فى النصرة والموالاة، فهم أهل كلمة واحدة لا يفترون فرقة مبينة ومشافة، ومن ثم قالوا فى خلاف «الولاية»: «العداوة».

ألا ترى أن العداوة من: عدا الشيء: إذا جاوزه^(٣) فمن ثم كانت خلاف «الولاية». فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تَعْرَضُوا﴾ [النساء: ١٣٥] فيمن قرأ: ﴿تَلَّوْا﴾ فمعناه -والله أعلم-: الإقبال عليهن والمقاربة لهن فى العدل فى قسمهن. ألا ترى أنه قد عودل بالإعراض فى قوله -تعالى-: ﴿أَوْ تُعْرَضُوا﴾ فكان قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَلَّوْا﴾ كقوله: إن أقبلتم عليهن، ولم تعرضوا عنهن. فإن قلت: فهل يجوز أن يكون فى ﴿تَلَّوْا﴾ دلالة على المواجهة فتجعل قوله: ﴿فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ﴾ [البقرة: ١٤٤] منقولاً من هذا، فمن ثم اقتضى المواجهة، وتستدل على ذلك بمعادلته لخلافه الذى هو الإعراض؟

فالقول: إن ذلك فى هذه الكلمة ليس بالظاهر، ولا فى الكلمة دلالة على هذه المخصوصة التى جاءت فى قوله: ﴿فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قَبْلَةَ تَرْصَدَهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] وإذا لم تكن عليها دلالة، لم تصرفها عن الموضوع الذى جاءت فيه، فلم تنفذها إلى سواها. فأما قوله -عز وجل-: ﴿أَتَاكَ لَكَ فَأُوكَ﴾ [القيامة: ٣٤] فقد كتبناه فى: «كتاب الشعر» وقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠] فالضمير فى «عنه» إذا جعلته للرسول، احتمال أمرين: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾:

لا تنفضوا عنه؛ كما قال -تعالى-: ﴿أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

وقال -سبحانه-: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾

(١) فى ب: فيه.

(٢) فى ب: كان.

(٣) فى أ: جازه.

[النور: ٦٢].

وقال - عز اسمه - : ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونَ مِنْكُمْ لِيُؤَادُّوا﴾ [النور: ٦٣].
وعلى هذا المعنى قوله - تعالى - : ﴿بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْرِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، أى: بعد
أن تتفرقوا عنها. ويكون^(١): ﴿وَلَا تُولُوا عَنْهُ﴾ لا تعرضوا عن أمره: وتلقوه بالطاعة
والقبول؛ كما قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣].

وزعموا أن بعضهم قرأ: ﴿وَلَا تُولُوا عَنْهُ﴾ واللفظتان تكونان بمعنى واحد.

قال - تعالى - : ﴿وَلَىٰ مُدْرِبًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [القصص: ٣١].

وقال: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْرِبِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

وقال: ﴿فَأَعْرَضَ عَنْ مَنْ قَوْلَىٰ عَنِ ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩].

وقال: ﴿فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْرِبِينَ﴾ [الصفات: ٩٠].

وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]، أى: ناصرهم.

ومثله فى أن المعنى فيه النصرة: قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَانَهُ﴾ [التحریم: ٤]، أى:

ناصره.

وكذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكُفْرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]،

أى: لا ناصر لهم؛ ومعنى «المولى» من «النصرة»؛ من: ولى عليه؛ إذا اتصل به،

ولم يفصل عنه، وعلى هذا قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٠] أى:

ناصرنا، وكذلك قوله: ﴿فَأَذْهَبَا يَتَّيَبْتَانِٔ إِنَّنَا مَعَكُمْ﴾ [الشعراء: ١٥]، [و] فى موضع

آخر ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [طه: ٤٦] وعلى هذا المعنى قولهم: صحبتك الله.

وروينا عن ابن سلام عن يونس قال: «المولى» [له]^(٢) فى كلام العرب مواضع:

منها: المولى فى^(٣) الدين، وهو الولى، وذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا

وَأَنَّ الْكُفْرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] أى: لا ولى.

ومنه قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَانَهُ﴾ [التحریم: ٤].

ومنه قول النبى ﷺ: ﴿مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَىٰ مَوْلَاهُ﴾^(٤) أى: وليه.

(١) فى ب: ولا يكون.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: من.

(٤) أخرجه الترمذى (٧٩/٦) فى أبواب المناقب: باب مناقب على بن أبى طالب (٣٧١٣) =

وقوله: «مُزَيَّنَةٌ وَجُهَيْنَةٌ وَأَسْلَمٌ وَعِفَارٌ مَوَالِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ»^(١).

قال العجاج: [من الرجز]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْطَى الظَّفَرَ
مَوَالِي الْحَقِّ إِنْ الْمَوْلَى شَكَرَ^(٢)

أى: أولياء الحق.

ومنها العصبه، وبنو العم هم الموالى، قال^(٣) - تعالى -: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ﴾ [مريم: ٥] أى العصبه.

وقال الزُّبَيْرِيُّ قَانَ^(٤): [من الكامل]

وَمِنَ الْمَوَالِي مَوَالِيَانِ فَمِنْهُمَا مُعْطَى الْجَزِيلِ وَيَاذُلُ النَّصْرِ
وَمِنَ الْمَوَالِي ضَبُّ جَنْدَلَةٍ لِحْزُ^(٥) الْمُرْوَةِ ظَاهِرُ الْغَمْرِ
الْغَمْرِ: العداوة.

وقال آخر: [من الطويل]

وَمَوْلَى كَدَاءِ الْبَطْنِ لَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الدَّهْرِ أَفْتَى الدَّهْرُ أَهْلِي وَمَالِيَا

وقال: حسن غريب، والطبرانى فى الكبير (٣٠٤٩)، والحاكم (١٠٩/٣) وصححه من حديث زيد بن أرقم.

(١) هو من حديث أبى هريرة، أخرجه بمثله البخارى (٦١٧/٦) كتاب المناقب، باب مناقب قريش (٣٥٠٤)، وطرفه فى (٣٥١٢)، ومسلم (١٩٥٤/٤) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم (١٨٩ - ٢٥٢٠)، والبعوى فى شرح السنة (١٦٨/٧) كتاب فضائل الصحابة باب أسلم وغفار (٣٧٤٦).

(٢) الرجز فى ديوانه (٢٤/١)، واللسان (ثبت، حبر، شبر)، والتنبية والإيضاح (١٣٧/٢)، وديوان الأدب (٢١٢/١)، وإصلاح المنطق ص (٦٧)، والتاج (شبر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٣١١)، والمخصص (٨٠/١٥). ويروى: «الشبر» بدل «الظفر».

(٣) فى أ: وقال.

(٤) الزبيرقان بن بدر التميمى السعدى: صحابى، من رؤساء قومه. قيل: اسمه الحصين ولقب بالزبيرقان (وهو من أسماء القمر): لحسن وجهه. ولاء رسول الله ﷺ صدقات قومه فثبت إلى زمن عمر، وكف بصره فى آخر عمره. وتوفى فى أيام معاوية. وكان فصيحاً شاعراً، فيه جفاء الأعراب. قال ابن حزم: وله عقب بطليبة ولهم بها تقدم، وكانوا أول نزولهم بالأندلس نزلوا بقرية ضخمة سميت: «الزيارة» نسبة إليهم، ثم غلب الإفرنج عليها، فانتقلوا إلى طليبة، ويُنسب إليه قول النابغة:

تعدو الذئاب على من لا كلاب له.

ينظر: الأعلام (٤١/٣).

(٥) لحز فلان يَلْحَزُ لَحْزًا: شح وبخل، وضاعت نفسه؛ فهو لِحْزٌ وَلَحْزٌ.

وقال آخر: [من الوافر]

وَمَوْلَى قَدْ رَعَيْتُ الْعَيْبَ مِنْهُ وَلَوْ كُنْتُ الْمُعَيَّبَ مَا رَعَانِي

وقال اللّهي الفضل بن عباس لبني أمية: [من البسيط]

مَهْلًا بَنِي عَمَّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا امشُوا رُوَيْدًا كَمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَ
اللّهُ يَغْلَمُ أَنَا لَا نُجِبُكُمْ وَلَا نَلُومُكُمْ إِلَّا تُجِبُونَا^(١)

وكان الزبرقان بن بدر تكثر في مواليه وبني عمه؛ فقال رجل من بني تميم: [من

الطويل]

وَمَوْلَى كَمَوْلَى الزُّبْرِقَانِ اذْمَلْتُهُ كَمَا اذْمَلِ^(٢) الْعَظْمَ الْمَهِيضُ مِنَ الْكَسْرِ^(٣)

ومن انضم إليك فعز بعزك، وامتنع بمنعتك أو بعق، وبهذا سمي المعتقون:

موالي.

قال الراعي: [من الطويل]

جَزَى اللّهُ مَوْلَانَا غَنِيًّا مَلَامَةً شِرَارَ مَوَالِي عَامِرٍ فِي الْعَزَائِمِ
نَبِيحُ غَنِيًّا رَعْبَةً عَن دِمَائِهَا بِأَمْوَالِهَا بَيْعَ الْبِكَارِ الْمَقَاحِمِ^(٤)

البكار: الصغيرة، والمقاحم: التي لم تقو على العمل.

وغنى: حلفاء بني عامر.

قال الأخطل لجبرير: [من الطويل]

أَتَشْتِمُ قَوْمًا أَلُّوكَ بِتَهْشَلٍ وَلَوْلَاهُمْ كُنْتُمْ كَعُكْلِ مَوَالِيَا^(٥)

وعكّل: من الرّباب حلفاء بني سعد.

وقال الفرزدق لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي^(٦)، وكان مولى لحضرمي،

= ينظر: المعجم الوسيط (لحز).

(١) البيتان في الحماسة بشرح المرزوقي (١/٢٢٤)، مع اختلاف في الرواية.

(٢) اذمل الجرح، واذمّل، أي: برئ.

ينظر: المعجم الوسيط (دمل).

(٣) البيت لابن طيفان الدارمي - أنشده ابن بري - والطيّفان أمه.

ينظر: اللسان (دمل).

(٤) ينظر ديوانه (٢٥٥).

(٥) وهو في ديوانه ص (٢٩٨)، والتاج (أثل).

(٦) عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي إسحاق مشهور بكنية والده؛

أحد الأئمة في القراءات والعربية. أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وروى

وبنو الحضرمي حلفاء بنى عبد شمس بن عبد مناف^(١): [من الطويل].
فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجْرَتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا^(٢)

الإعراب

قوله - عز وجل -: ﴿وَلَكَلَّ وَجْهَهُ هُوَ مَوْلِيَا﴾ [البقرة: ١٤٨] موضع الجملة رفع^(٣)؛ لكونها وصفاً للوجهة.

فمن قرأ: ﴿هُوَ مَوْلِيَا﴾؛ فالضمير الذي هو ﴿هُوَ﴾ لاسم الله تعالى، تقديره: ولكل وجهة، الله موليها.

ومعنى توليته لهم إياها: إنما هو أمرهم بالتوجه نحوها في صلاتهم إليها.
يدلك على ذلك قوله - تعالى -: ﴿فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، فكما

= عن أبيه عن جدّه عن عليّ، وتناظر هو وأبو عمرو بن العلاء. وهو الذي مَدَّ للقياس، وشرح العلل. قال السيرافي: وكان أشدَّ تجريداً للقياس وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها. قال: وسئل عنه يونس، فقال: هو والنحو سواء أي: هو الغاية فيه. قال: وكان يطعن على العرب، ويعيب الفرزدق وينسبه إلى اللحن، فهجاه بقوله:
فلو كان عبد الله مولى هجرتُهُ ولكنَّ عبد الله مولى المواليا
فقال له: لحتت؛ ينبغي أن تقول: «مولى موالٍ»، وكان مولى آل الحضرمي وهم حلفاء لبني عبد شمس. انتهى. مات سنة سبع عشرة ومائة عن ثمان وثمانين سنة.
ينظر: البغية (٤٢/٢).

(١) عبد مناف: كنيته أبو عبد شمس، وأمه حُبَيّ، بضم الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة الممالة. وكان يقال له قمر البطحاء لجماله. وسبب تلقيبه بعبد مناف أن أمّه حبي بنت حليل، بضم الحاء المهملة وفتح اللام، ابن حُبَيْشِيَّة، بضم الحاء المهملة- وقيل بفتحها- وسكون الباء الموحدة وكسر الشين المعجمة وتشديد الباء وقيل بتخفيفها، ابن سَلُولٍ بفتح السين المهملة ولا ميم الأولى مضمومة، ابن كعب بن خزاعة قد أُخْدِمْتَهُ مَنَاءً، وكان صنماً عظيماً لهم فُسمي عبد مناة به. ثم نظر أبوه فُصِّيَ فَرَاهُ يوافقُ عبد مناة بن كنانة فحوّله: عبد مناف.

ينظر: سبل الهدى والرشاد (١/٣٢٠، ٣٢١).

(٢) البيت للفرزدق في إنباه الرواة (١٠٥/٢)، وبغية الوعاة (٤٢/٢)، وخزانة الأدب (١/٢٣٥ - ٢٣٩، ١٤٥/٥)، والدرر (١/١٠١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣١١)، وشرح التصريح (٢/٢٢٩)، وشرح المفصل (١/٦٤)، والكتاب (٣/٣١٣، ٣١٥)، ولسان العرب (عرا، ولي)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١١٤)، ومراتب النحويين ص (٣١)، والمقاصد النحوية (٤/٣٧٥)، والمقتضب (١/١٤٣)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٤٠)، وشرح الأشموني (٣/٥٤١)، وهمع الهوامع (١/٣٦).

(٣) في ب: جر.

أن فاعل «نولينك» الله عز وجل، فكذلك الابتداء في قوله: ﴿هُوَ مُؤَلَّاهًا﴾ ضمير اسم الله تعالى: والتقدير: الله موليا إياه، ف «إياه» المراد المحذوف ضمير المولى، وحذف المفعول الثاني لجرى ذكره المظهر، وهو: ﴿كُلٌّ﴾ في قوله: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾.

فإذا قرئ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُؤَلَّاهًا﴾ فالضمير: ل «كل» وقد جرى ذكره في قوله: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾.

وفي القراءة الأخرى لم يجر الذكر، ولكن عليه دلالة، وقد استوفى الاسم الجارى على الفعل المبني للمفعول مفعوليه اللذين يقتضيهما. أخدهما: الضمير المرفوع في «مولى».

والآخر: ضمير المؤنث، وهو الذى هو ضمير «كل» ابتداء وخبره «مولاها». ولو قرأ قارئ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُؤَلَّاهًا﴾، فجعل: ﴿هُوَ﴾ ضمير ناس، أو قبيل، أو فريق، أو نحو ذلك فأضمر العلم به، كما أضمر اسم الله سبحانه، فيمن قرأ: ﴿هُوَ مُؤَلَّاهًا﴾ لكان ذلك على ضربين:

إن جعل الهاء ل «كل» فأنث «كُلا» على المعنى؛ لأنه في المعنى ل «الوجهة» كما قال: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَرَجَاتٍ﴾ [النمل: ٨٧] فجمع على المعنى فإن ذلك لا يجوز؛ لأن اسم المفعول قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما؛ فلا يكون حينئذ ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾ متعلق، فبقيت^(١) اللام لا عامل فيها، وإن جعل الهاء فى: ﴿مولاها﴾ كناية عن المصدر الذى هو «التولية»؛ جاز؛ لأن الجار حينئذ يتعلق باسم المفعول الذى هو: ﴿مولى﴾؛ كأنه قال: الفريق أو القبيل مولى لكل وجهة تولية، واللام على هذا زائدة^(٢) كزيادتها فى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ونحوه.

وقد قلنا فى هذه المسألة -بعبارة أخرى فى وقت آخر-: قوله -جل وعز-: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُؤَلَّاهًا﴾ ﴿هُوَ﴾: ضمير اسم الله سبحانه، فإذا كان كذلك فقد حذف من الكلام أحد مفعولى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى قوله -عز وجل-: ﴿فَلَنُؤَلِّسَنَّكَ قِبَلَهُ تَرَصَدَهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] التقدير: الله مؤلها إياه، وإياه ضمير «كل»

(١) فى أ: فتبقى.

(٢) فى ب: زيادة.

المَوْجَهَ الْمُؤَلَّى، وتولية الله إياه، إنما هو بأمره له بالتوجه إليها.
وقراءة ابن عامر ﴿مَوْلَاهَا﴾ تدل على ما ذكرنا من إرادة مفعول محذوف من الكلام.

ألا ترى أنه لما بنى الفعل للمفعول به، فحذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد المفعولين، وأضاف اسم الفاعل إلى المفعول الآخر، وهو ضمير المؤنث العائد إلى الوجهة، فقوله: ﴿هُوَ﴾ على قراءته ضمير «كل»، أي: كلُّ وُلَى جِهَةً، وهذه التولية بأمر الله - سبحانه - إياهم بتوجههم إليها، وقراءته في المعنى تثول إلى قراءة من قرأ: ﴿هُوَ مَوْلَاهَا﴾.

ألا ترى أن في ﴿مَوْلَاهَا﴾ ضمير اسم الله عز وجل، فإذا أسند الفعل إلى المفعول به، وبناء له، ففاعل التولية هو الله - تعالى - كما كانت في القراءة الأخرى كذلك. وقد قرئ فيما ذكر أبو الحسن: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾ فضمير المؤنث في قوله: ﴿مَوْلَاهَا﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون ضمير المصدر الذي هو «التولية»، وجاز إضمارها لدلالة الفعل عليها، كما جاز إضمار «البخل» في قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَخْسِرَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ يَمَأَاءَ أَتْنَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ. هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي: البخل. ويكون ﴿هُوَ﴾ ضمير اسم الله تعالى. فيكون المعنى: الله مول لكل وجهة تولية، فأوصل الفعل باللام كما تقول: لزيد ضربت، و: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

والآخر: ألا تجعل الهاء ضميراً لـ «التولية»، ولكن ضميراً لـ «وجهة»، فإذا جعلته كذلك لم يستقم؛ لأنك إذا أوصلت الفعل إلى المفعول الذي يقتضيه الفعل مرة لم توصله مرة أخرى إلى مفعول آخر.

ألا ترى أنك لو قلت: «لزيد ضربته» لم يجز أن تجعل الهاء ضمير زيد؛ لأنك قد عدت إليه الفعل مرة باللام، فلا تعديه إليه مرة أخرى، كما لا يتعدى الفعل إلى حالين، ولا اسمين للزمان، ولا نحو ذلك مما يقتضيه الفعل.

فأما قوله: [من البسيط]

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَذْرُسُهُ^(١)

(١) صدر بيت، وعجزه:

= والمزء عند الرثسا إن يلقها ذيب

فالهاء للمصدر ولا تكون للقرآن الذي تعدى إليه الفعل باللام.

وقد تصح هذه القراءة على تقدير حذف المضاف، وهو أن تقدر: ولكل ذوى^(١) وجهة هو موليها؛ فيكون المعنى: الله مول لكل ذوى^(٢)

وجهة وجهتهم؛ فيكون في المعنى كقراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾، إذا قدرت حذف المفعول الثاني الذي هو إياه، إلا أن المفعول الثاني المحذوف في قول من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾ مظهرٌ في هذه القراءة، وهو قوله: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ﴾ إذا قدرته: ولكل ذوى وجهة؛ فيصير التقدير: الله مول كل ذوى وجهة وجهتهم؛ ف«كل» هم المولون، والهاء ضمير الجهة التي أخذوا بالتوجه إليها.

وما ذكرته من أن: ﴿هُوَ﴾ ضمير اسم الله تعالى، وإن لم يجر له ذكر، قول أبي الحسن.

وقد روى عن مجاهد أنه قال: أراد: ولكل صاحب ملة^(٣) وجهة، أى: قبله هو مستقبلها، فالضمير عنده على هذا لكل^(٤).

وقد حكى أبو الحسن^(٥) القولين جميعاً:

أن يكون ﴿هُوَ﴾ ضمير اسم الله تعالى.

وأن يكون لـ «كل».

وجاء قوله: ﴿هُوَ مَوْلِيهَا﴾ فيمن ذهب إلى هذا القول على لفظ «كل».

ولو قيل: «هم مؤلّوها» على المعنى، كما قال -تعالى-: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ﴾ [النمل: ٨٧] كان حسناً.

وقال بعضهم: اخترت ﴿مَوْلِيهَا﴾ على ﴿مَوْلَاهَا﴾ -لأنه قراءة الأكثر- ولأنه إذا قرئ ﴿مَوْلَاهَا﴾ ظن أن جميع ذلك شرعه الله لهم.

والبيت بلا نسبة في خزنة الأدب (٣/٢، ٢٢٦/٥، ٤٨/٩، ٦١، ٥٤٧)، والدرر (٤/١٧١)، ورسف المباني ص (٢٤٧، ٣١٥)، وشرح التصريح (١/٣٢٦)، وشرح شواهد المغنى ص (٥٨٧)، والكتاب (٣/٦٧)، ولسان العرب (سرق)، والمقرب (١/١١٥)، وهمع الهوامع (٢/٣٣).

(١) فى أ: ذى.

(٢) فى أ: ذى.

(٣) فى ب: قبله.

(٤) ينظر: تفسير الطبرى، فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨].

(٥) فى أ: أبو إسحاق.

وقوله: ﴿مَوْلَاهَا﴾ اسمٌ جارٍ على فعلٍ مبنى للمفعول، ولم يسند إلى فاعلٍ بعينه؛ فيجوز أن يكون فاعل «التولية» الله عز وجل، ويجوز أن يكون بدعة، حملهم عليها بعض رؤسائهم ومفتيهم، فليس -إذًا- صرفه إلى أحد الوجهين؛ بأولى من صرفه إلى الآخر. فأما قوله: ﴿وَجْهَةٌ﴾ فقد اختلف أهل العربية فيها:

فمنهم من يذهب إلى أنه مصدر شذ عن القياس فجاء مصححًا. ومنهم من يقول: إنه اسمٌ ليس بمصدر جاء على أصله، وأنه لو كان مصدرًا جاء مصححًا، للزم أن يجيء فعله أيضًا مصححًا.

ألا ترى أن هذا المصدر إنما اعتل على الفعل حيث كان عاملاً عمله؛ وكان على حركاته وسكونه؟ فلو صح لصح الفعل؛ لأن هذه الأفعال المعتلات، إذا صححت في موضع تبعها باقى ذلك، وفي أن لم يجيء شيء من هذه الأفعال مصححًا دلالةً على أن: ﴿وَجْهَةٌ﴾ إنما صح من حيث كان اسماً للمتوجه، لا كما رآه أبو عثمان من أنه مصدر جاء على الأصل، وما شبهه^(١) به من «ضيوين»^(٢)، و«حيوة»^(٣) وبنات ألبيه^(٤)

(١) في أ: أشبهه.

(٢) الضيُونُ: السُّنُورُ الذُّكْرُ، وقيل: هو دويبة تشبهه، نادر خرج على الأصل؛ كما قالوا: رجاء ابن حيوة، وضيون أندر؛ لأن ذلك جنس وهذا علم، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، والجمع: الضيَاوُنُ. قال ابن برى: شاهده ما أنشده الفراء:

تُرِيدُ كَأَنَّ السَّمْنَ فِي حَجَرَاتِهِ نُجُومُ الشَّرِيَا أَوْ عُيُونُ الضِّيَاوِنِ

وصحبت الواو في جمعها؛ لصحتها في الواحد، وإنما لم تدغم في الواحد؛ لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل، وكذلك حيوة اسم رجل، وفارق «هيتا» و«ميتا» و«سيذا» و«جيدا»، وقال سيويه في تصغيره ضييين، فأعله وجعله مثل أسيد، وإن كان جمعه أساود، ومن قال «أسيود» في التصغير لم يمتنع أن يقول ضييون. قال ابن برى: وضيون: فِعْلٌ لَا فَعُولٌ؛ لأن باب «ضينم» أكثر من باب «جهور». ينظر: اللسان (ضيون).

(٣) و«حيوة»، بسكون الياء: اسم رجل، قلبت التاء واواً فيه؛ لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء، وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاحيت وهاهيت، كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان أحرى، وانضاف إلى ذلك أنه علم، والأعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها نحو مؤزقي ومؤهب ومؤظب. قال الجوهري: «حيوة» اسم رجل، وإنما لم يدغم كما أدغم «هين» و«ميت»؛ لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل. ينظر: اللسان (حيا).

(٤) بنات ألبيه: جاء في اللسان: يقال: بنات ألب عروق في القلب، يكون منها الرقة. وقيل لأعرابية ثعابت ابنها: ما لك لا تدعين عليه؟ قالت: تأتي له ذلك بنات ألبى. الأصمعي =

لا يشبه هذا؛ لأن ذلك ليس شيء منه جارياً على فعل كالمصدر.
فإن قيل: فيما استدللنا به من أن الفعل إذا اعتل وجب اعتلال مصدره، أليس قد جاء «القول» و «البيع» صحيحين وأفعالهما معتلة؛ فما ننكر أن يصح: ﴿وَجَهَةٌ﴾ وإن كان فعله معتلاً؟

قيل: إن «القول» و «البيع» لا يدخل على هذا.
ألا ترى أن ﴿وَجَهَةٌ﴾ على وزن الفعل، وليس «القول» و «البيع» كذلك؟.
والموافقة في الوزن توجب الإعلال.
ألا ترى [أن] ^(١) «باباً وعاباً» لما وافقا بناء الفعل أعلا، ولم يعل نحو عيبة و عوض وحول؟.

فالقول والبيع ليسا على وزن شيء من الأفعال فيلحقهما اعتلالها.
على أن للقاتل أن يقول: إن «القول» و «البيع» ونحوهما، لما سكننا أشبهها بالإسكان المعتل؛ إذ الاعتلال قد يكون بالسكون.
يدلك على ذلك أنهم أعلّوا نحو: سياط وحياض، وإن صحت الأحاد منها بحيث كانا في السكون في الواحد بمنزلة المعتل نحو: «دِيمَةٌ وَدِيمٌ» فكما جرى ما ذكرنا مجرى المعتل للسكون، كذلك يجرى «قولٌ» و «بيعٌ» مجرى ذلك.
وقد قالوا: «وَجْهَ الْحَجَرِ جَهَةٌ مَا لَهُ» فجاء المصدر بحذف الزيادة، وكان «ما» زائدة، والظرف وصفٌ للنكرة، ولزمت الزيادة كما لزمت في: آثراً ما، ونحوه.
اختلفوا في همز: ﴿ثَلَاثًا﴾ [١٥٠]:

قال: كان أعرابي عنده امرأة فَبَرِمَ بها، فألقاها في بئر غرضاً بها، فمرَّ بها نفر فسمعوا هَمَهَمَتَهَا من البئر فاستخرجوها، وقالوا: من فعل هذا بك؟ فقالت: زوجي؛ فقالوا: ادعى الله عليه، فقالت: لا تطاوعني بناتُ أَلْبِيِّ. قالوا: وبناتُ أَلْبُب: عروق متصلة بالقلب. ابن سيده: قد علمت بذلك بناتُ أَلْبِيهِ يَعْتُونَ: لُبُّهُ، وهو أحد ما شُدَّ من المضاعف، فجاء على الأصل هذا مذهب سيويه، قال: يعنون لُبُّهُ؛ وقال المبرد في قول الشاعر:

قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ بِنَاتِ أَلْبِيهِ

يريد بناتِ أعقل هذا الحي فإن جمعت «أَلْبِيَا»، قلت: أَلْبِبُ، والتصغير: أَلْبِيْبُ، وهو أولى من قول من أعلها.
ينظر: اللسان (لب).
(١) سقط في ب.

فروى عن نافع أنه لم يهمزها^(١).

والباقون يهزمون.

قال أبو على: تخفيف الهمزة في ﴿إِنَّمَا﴾ أن تخلص ياء، ولا يجوز أن تجعل بين

بين.

ألا ترى أنه بمنزلة «مِثْرٍ» جمع: مِثْرَةٌ، من قولك: مارت بين القوم؛ إذا أفسدت.

وقد تقدم ذكر طرف من ذلك في قوله -عز وجل-: ﴿كَمَا سُيِّلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾

[البقرة: ١٠٨].

اختلفوا في التاء ونصب العين، والياء والعجزم، من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَنْ

تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ [١٥٨-١٨٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ بالتاء ونصب العين في

الحرفين جميعًا.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿يَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ بالياء، وجزم العين.

وكذلك التي بعدها.

قال أبو على: من قرأ: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ احتمل قوله: ﴿تَطَوَّعَ﴾ أمرين:

أحدهما: أن يكون موضعه جزمًا.

والآخر: ألا يكون له موضع.

فأما الوجه الذي يجعل ﴿تَطَوَّعَ﴾ فيه في موضع جزم، فإن تجعل «من» للجزاء

كالتي في قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] فإذا جعلته كذلك كان في

موضع جزم، وكانت الفاء مع ما بعدها أيضًا في موضع جزم لوقوعها موضع الفعل

المجزوم الذي هو جزء، والفعل الذي هو «تَطَوَّعَ» على لفظ المثال الماضي،

والتقدير به المستقبل، كما أن قولك: «إن أتيتني أتيتك». كذلك.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٠)، التبيان للطوسي (٢/٢٨)، الحجة لابن خالويه (٩٠)،

السبعة لابن مجاهد (١٧١، ١٧٢)، الغيث للصفاقسي (١٤٣)، المجموع للطبرسي

(١/٢٣١)، تفسير الرازي (٢/٣٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٠)، البحر المحيط (٢/٣٨)، التيسير للداني (٧٧)، تفسير

القرطبي (٢/٢٩٠)، الحجة لابن خالويه (٩٠)، الغيث للصفاقسي (١٤٨)، الكشف

للزمخشري (١/١١٣)، الكشف للقيسي (١/٢٦٩، ٢٧٠)، المجموع للطبرسي

(٢/٢٧٢).

والآخر: ألا تجعله جزاء، ولكن يكون بمنزلة: «الذى» ولا موضع حيثذ للفعل الذى هو ﴿تَطَوَّعَ﴾، ولو كان له موضع لم تُكسّر ﴿إِنَّ﴾ فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَلَيْنَا مِنَّا الْكُفُورُ مَا إِنَّ مَفَاحِمُهُ﴾ [القصص: ٧٦] والفاء على هذا فى قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهِ﴾ مع ما بعدها فى موضع رفع من حيث كان خبر المبتدأ الموصول، والمعنى معنى الجزاء، وإن لم يكن [مجزوًا به]^(١)؛ لأن هذه الفاء، إذا دخلت فى خبر الموصول، آذنت أن الثانى وجب لوجوب الأول، والنكرة الموصوفة فى ذلك، كالأسماء الموصولة، وعلى هذا قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] تقديره: ما ثبت بكم من نعمة، أو: ما دام بكم من نعمة، فمن ابتداء الله إياكم بها، فسبب ثبات النعمة ابتداؤه بذلك، كما أن استحقاق الأجر إنما هو من أجل الإنفاق فى قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

فأما ما كان من النعمة كالصحة وتسوية البنية، والامتحان بالمرض والعلّة، فمن الله سبحانه وتعالى.

وأما ما كان من جائزة ملك، وعطاء أب، وهبة صديق أو ذى رحم، فإنه يجوز أن ينسب إلى الله تعالى من حيث كان بتمكينه وإقداره كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكَرِهْتَ اللَّهُ رَمِيًّا﴾ [الأنفال: ١٧]، وإنما الرامى للتراب، والحصباء بالبطحاء النبى ﷺ^(٢).

ولو أدخلت: «إِنَّ» على هذه الأسماء الموصولة، جاز دخول الفاء معها كما جاز دخولها على غير هذا النحو من الابتداء. وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

وقوله -عز وجل-: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦] على قوله: «إِلَّا جِلُّ ذَاكُ أَنْ أَفْعَلَهُ».

ولو ألحقت المبتدأ: «ليت» أو^(٣): «لعل» لم يجز دخول الفاء على الخبر؛ لأن

(١) فى ب: به جزم.

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: و.

الجزاء الجازم وغير الجازم خبرٌ فإذا دخلت: «ليت» و: «لعل»، خرج بدخولهما الكلام عن أن يكون خبرًا، وإذا خرج عن ذلك، لم يجز لحاق الفاء التي تدخل مع الخبر.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتُمْ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، و: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا بِمِثْلِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، و: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] إلا أن قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ﴾ إذا جعلته موصولا ولم تجعل ﴿شَاءَ﴾ في موضع جزم، احتمال ﴿فَمَنْ شَاءَ﴾ ضربين من الإعراب:

أحدهما: أن يكون مرفوعًا بالابتداء، و ﴿فَلْيُؤْمِنْ﴾ في موضع خبر. والآخر: أن يكون مرتفعًا بمضمر يفسره ﴿فَلْيُؤْمِنْ﴾ مثل: زيدٌ ليضرب. والفاء الداخلة في الخبر تحتل أمرين:

أحدهما: أن تكون زيادة مثل قولهم: أخوك فوجد. والآخر: أن يكون دخولها من أجل الصلة.

ومثله: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١]. فإن قلت: وما معنى ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ﴾؟

فالقول في ذلك: إن اللفظ على شيء والمعنى على غيره، وذلك غير ضيق في كلامهم.

ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيدٌ؟ والمعنى: لم تؤذيه؟ واللفظ إنما هو على المسألة من المخاطب، وزيدٌ معطوفٌ عليه.

وكذلك قالوا: أمكنك الصيد، والمعنى: ارمه. وكذلك: هذا الهلال. أي: انظر إليه.

فكذلك قوله: ﴿وَمَنْ تَابَ﴾ كأنه من عزم على التوبة، فينبغي أن يبادر إليها، ويتوجه بها إلى الله سبحانه.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] أي: إذا عزمت على ذلك فاستعد، ومثل قوله: ﴿فَإِنَّهُ يَتُوبُ﴾ [الفرقان: ٧١] والمعنى على: ينبغي أن يتوب: قوله عز وجل: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي: ينبغي أن يتربصن.

ومن هذا الباب قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قياسه على ما تقدم.

وأما من قرأ: ﴿ومن يطوع﴾ فتقديره: يتطوع، إلا أنه أدغم التاء في الطاء لتقاربهما، وجزم العين التي هي لامٌ بمعنى: «إن» التي للجزاء. وهذا حسنٌ؛ لأن المعنى على الاستقبال، وإن كان يجوز: من أتاني أعطيته، فتوقع الماضي موضع المستقبل في الجزاء، إلا أن اللفظ إذا كان وفق المعنى كان أحسن.

واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿الرِّيحُ﴾ [١٦٤] في الجمع والتوحيد: فقرأ ابن كثير: ﴿الرِّيحُ﴾ على الجمع في خمسة مواضع: في البقرة ههنا.

وفي الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الآية: ٢٢].

وفي الكهف: ﴿نَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾ [الآية: ٤٥].

وفي سورة الروم الحرف الأول: ﴿الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الآية: ٤٦].

وفي الجاثية: ﴿وَنَصْرَفِ الرِّيحِ﴾ [الآية: ٥].

وبالباقي: ﴿الرِّيحُ﴾.

وقرأ نافع: ﴿الرِّيحُ﴾ في اثني عشر موضعاً:

ههنا.

وفي الأعراف: ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٥٧].

وفي سورة إبراهيم: ﴿كرماد اشتدت به الرياح﴾ [الآية: ١٨].

وفي الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الآية: ٢٢].

وفي الكهف: ﴿نَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾ [الآية: ٤٥].

وفي الفرقان: ﴿أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٤٨].

[وفي النمل ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾^(١) [٦٣].

وفي الروم موضعين: ﴿الرِّيحَ﴾ [٤٨، ٤٦].

وفي فاطر: ﴿الرِّيحَ﴾ [الآية: ٩].

وفي عسق: ﴿يسكن الرياح﴾ [٣٣].

(١) سقط في ب.

وفى الجاثية: ﴿الرِّيحُ﴾ [الآية: ٥].

وقرأ أبو عمرو من هذه الاثني عشر حرفاً حرفين: ﴿الرِّيحُ﴾ فى إبراهيم [الآية: ١٨].

وفى عسق ﴿الرِّيحُ﴾ [الشورى: ٣٣].

والباقى ﴿الرِّيحُ﴾ على الجمع مثل نافع.

وقرأ عاصم وابن عامر مثل قراءة أبي عمرو.

وقرأ حمزة ﴿الرِّيحُ﴾ على الجمع فى موضعين:

فى الفرقان: ﴿أَرْسَلَ الرِّيحُ﴾ [الآية: ٤٨].

وفى سورة الروم، الحرف الأول: ﴿الرِّيحُ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الآية: ٤٦] وسائرهن على

التوحيد^(١).

وقرأ الكسائى: كقراءة حمزة وزاد عليه فى الحجر: ﴿الرِّيحُ لَوْحٍ﴾

[الآية: ٢٢].

ولم يختلفوا فى توحيد ما ليست فيه ألف ولام.

قال أبو على: قال أبو زيد: قال القيسيون الرياح أربع: الشمال والجنوب والصبا

والدبور: فأما الشمال فمن عن يمين القبلة، والجنوب من عن شمالها، والصبا

والدبور متقابلتان، فالصبا من قبل المشرق، والدبور من قبل المغرب.

وأشد أبو زيد: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ هَذَا جِئِنَ أَسْلُو يَهِيْجُنِي نَسِيْمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ^(٢)

وإذا جاءت الرياح بين الصبا والشمال فهى: النكباء التى لا يختلف فيها.

والتى بين الجنوب والصبا يقال لها: الجرياء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥١)، البحر المحيط (٤٦٧/١)، التبيان للطوسى (٥٤/٢)، التيسير للدانى (٧٨)، تفسير القرطبى (١٩٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٩١)، الحجة لأبى زرعة (١١٨)، السبعة لابن مجاهد (١٧٣)، الغيث للصفاسى (١٤٤)، الكشاف للزمخشرى (١٠٦/١)، الكشف للقيسى (٢٧٠، ٢٧١)، المجمع للطبرسى (٢٤٤/١)، تفسير الرازى (٧٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٢٣/٢).

(٢) وهو لأبى صخر الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (٩٥٧/٢)، وشرح شواهد المغنى (١/١٦٩)، وبلا نسية فى شرح شواهد المغنى (٢/٨٨٥)، واللسان (طلع)، ومعنى اللبيب (٢/٥١٨).

وقال السكري فيما روى عنه بعض شيوخنا قال: أخبرني أبو الحسن على بن عبد الله الطوسي قال: أخبرنا ابن الأعرابي وأصحابنا عن الأصمعي وغيره قالوا: الرياح أربع: الجنوب والشمال والصبأ والدُّبُورُ.

قال ابن الأعرابي: كل ریح بين ریحين فهى نكبأ.

وقال الأصمعي: إذا انحرفت واحدةً منهن فهى نكبأ، والجميع: نكبٌ.

فأما مهبهن فإن ابن الأعرابي قال: مهبٌ الجنوب من مطلع سهيل إلى مطلع الثريا، والصبأ من مطلع الثريا إلى بنات نعش، والشمال من بنات نعش إلى مسقط النسر الطائر. [وقال: والدبور من مسقط النسر الطائر]^(١) إلى مطلع سهيل، قال: والجنوب والدبور لهما هيفٌ. والهيف: الريح الحارة. قال: والشمال والصبأ لا هيف لهما.

وقال الأصمعي ما بين سهيل إلى طرف بياض الفجر جنوب، وما بإزائها مما يستقبلها من الغرب شمال، وما جاء من وراء البيت الحرام فهو دبورٌ، وما جاء [من]^(٢) قبالة ذلك فهو صبا، والصبأ: القبول. قال: وإنما سميت قبولا؛ لأنها استقبلت الدبور.

قال الهذلي، وأنشد البيت الذى أنشده أبو زيد.

قال الطوسي: وقال غير الأصمعي وابن الأعرابي: الجنوب التى تجيء من قبل اليمن، والشمال التى تهب من قبل الشام، والدبور التى تجيء من عن يمين القبلة شيئاً والصبأ بإزائها، والجنوب تسمى: الأرب وتسمى: الثعامى:

قال أبو ذؤيب: [من المتقارب]

مَرَّتُهُ^(٣) الثُّعَامَى^(٤) فَلَمْ يَعْتَرَفْ خِلَافَ الثُّعَامَى مِنَ الشَّامِ رِيحًا^(٥)

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) مرته: يقال: مرت الشئ مرّتا، أى: ملّسه.

ينظر: المعجم الوسيط (مرت).

(٤) الثُّعَامَى: ریح الجنوب، سميت بذلك؛ لأنها فى جزيرة العرب أندى الرياح وأرطبها.

ينظر: المعجم الوسيط (نعم).

(٥) وهو فى شرح أشعار الهذليين ص (١٩٩)، واللسان (عرف، نعم)، وكتاب العين (٢/ ١٦٢)، وجمهرة اللغة ص (٩٥٣)، والتاج (عرف، نعم)، والكامل ص (٩٦٨)، والأزمنة =

قال: وتسمى الشمال: محوّة، ولا تُجرى. وتسمى: الجرياء.

قال ابن أحمر: [من الوافر]

بِوَادٍ مِنْ قَسَا^(١) ذَفِيرٍ^(٢) الْخُزَامِي^(٣) تَجِنُّ الْجَرِيَاءُ بِهِ الْحَنِينَا^(٤)

سميت محوّة؛ لأنها تمحو السحاب وتذهب به. وتسمى: مِسْعًا ونِسْعًا، قال:

[من البسيط]

قَدْ حَالَ دُونَ دَرِيْسِيهِ^(٥) مُؤَبَّةٌ^(٦) مِسْعٌ لَهَا بَعْضَاهُ الْأَرْضِ تَهْزِيْزُ^(٧)

وأشدد عن الطوسي للطرّمّاح: [من مجزوء الكامل]

قَلْبُ لَأَقْنَانِ الرِّيَا حٍ لِأَلَا حٍ مِنْهَا وَحَائِلٌ

فاللاقح: الجنوب، والحائل: الشمال. وتسمى الشّمال: عقيّمًا، كما سماها

الطرّمّاح: حائلًا، وقد وصفت الصبا بالعمم.

قال جرير: [من الوافر]

مَطَاعِيْمُ الشَّمَالِ إِذَا اسْتَحْتَتْ وَفِي عُرْوَاءِ كُلِّ صَبَا عَقِيْمٍ^(٨)

= والأمكنة (٧٧/٢)

(١) قَسَا: اسم موضع.

ينظر: اللسان (قسا).

(٢) ذفير: يقال ذَفِيرُ الثبت يَذْفِرُ ذَفْرًا، أي: كثر، فهو ذَفِيرٌ وهي ذَفْرَةٌ، وهو أَذْفَرٌ وهي ذفراء.

ينظر: المعجم الوسيط (ذفر).

(٣) الخزامى: عشبة طويلة العيدان، صغيرة الورق، حمراء الزهرة، طيبة الريح، فيها نُوْرٌ كَثُوْرٌ

البنفسج، وليس في الزهر أطيّب ريحًا منه.

ينظر: المعجم الوسيط (خزم).

(٤) وهو في ديوانه ص(١٥٩)، واللسان (قسا، فقًا، جرب، هجل)، وجمهرة اللغة ص(٢٦٦)،

(٢٨٩)، والتاج (فقًا، هجل، جنن، قسا)، وبلا نسبة في المخصص (٢٠٧/١١)، ١٥/

(٢٠١).

ويروى: «بهجل» بدل «بواد»، و: «تهادى» بدل «تحن».

(٥) دريسيه: الدريس: الثوب الخَلْقُ، والجمع: أدراس.

ينظر: اللسان (درس).

(٦) مؤوبة: أي: ريح تجيء مع الليل.

ينظر: اللسان (مسع)، (هزز).

(٧) تهيزيز: تحريك.

ينظر: اللسان (هزز). والبيت تقدم.

(٨) ينظر ديوانه (٤٩٦).

وفى التنزيل: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

قال الطوسى: العقيم: التى لا تلقح السحاب.

قال: والرياح اللوايح: تثير السحاب بإذن الله، وتلقح الشجر.

والذاريات: التى تذر التراب ذرّوا، فأما قول الطرماح: [من الكامل]

.....
لِلْأَقْحِ مِنْهَا وَحَائِلِ

ف «اللاقح» على معنى النسب، وليس الجارى على الفعل، وكذلك «حائل»

تقديره: ذات حيال، يريد ب «الحيال» أنها لا تلقح كما تلقح الجنوب..

قال أبو دؤاد يصف سحاباً: [من المتقارب]

لَقَحْنِ ضَحِيًّا لِلْقَحِ الْجَنُوبِ قَأْصَبَحْنَ يُنْتَجِنَ مَاءَ الْحَيَا

قوله: «للقح الجنوب» تقديره: لإلحاق الجنوب، فحذف الزيادة من المصدر

وأضافه إلى الفاعل كما قال: [من الوافر]

.....
وَإِنْ يَهْلِكَ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي^(١)

أى: تقديرى.

وكما حذف الزيادة من المصدر كذلك حذفت من الجمع فى قوله -تعالى-:

﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، والمعنى فيه: ملايح؛ لأنها إذا ألقت كانت

مُلْقِحَةً. وجمع المُلْقِحِ: ملايح ولوايح على حذف الزيادة؛ لأن المعنى عليه.

ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

يَكْشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ^(٢) دَلُوَ الدَّالِ^(٣)

إنما هو المدلى، فحذف [الزيادة]^(٤) أو يكون أراد: دلو ذى الدلو، كما قال:

«اللاقح منها».

وفى التنزيل: ﴿فَأَذَلَّتْ دَلُومٌ﴾ [يوسف: ١٩]. وقال الشاعر: [من الوافر]

(١) تقدم.

(٢) جَمَّةُ البئر، ونحوها: ما تراجع من مائها بعد الأخذ منه. ينظر: المعجم الوسيط (جمم).

(٣) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢/٣٢١)، واللسان (دلا)، وأدب الكاتب ص(٦١٢)،

والناج (عشر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٢٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى

ص(٧٩٦)، والمقتضب (٤/١٧٩)، وتهذيب اللغة (٨/٨٨).

(٤) سقط فى ب.

فَسَائِلُ سَبْرَةَ الشُّجْعِيِّ عَنَا عَدَاةً تَحَالْنَا نَجْوًا^(١) جَنِيبًا^(٢)
أى: تحسبنا لكثرتنا واحتفالنا كسحاب أَلْفَحْتَهُ الجنوب فغزرت مائة.

وروينا عن أحمد بن يحيى لزهير: [من الوافر]

جَرَّتْ سُنْحًا فَقُلْتُ لَهَا مَرُوعًا نَوَى مَشْمُولَةٌ فَمَتَى اللِّقَاءُ^(٣)
قال^(٤) الأصمعي: نوى مشمولة: أى: مكروهة.

وقال الأصمعي: وأصل ذلك من الشمال؛ لأنهم يكرهون الشمال ليردها وذهابها بالغيم، وفيه الحيا والخصب؛ فصار كل مكروه عندهم مشمولاً، قال: وهم يحبون الجنوب لدفتها؛ ولأنها تجيء بالسحاب والمطر، وفيها الحيا والخضب.

وأشدد حميد بن ثور^(٥) فى مدحهم الجنوب: [من الطويل]

فَلَا يُبْعِدُ اللَّهُ الشَّبَابَ وَقَوْلُنَا إِذَا مَا صَبَوْنَا صَبْوَةً سَتْتَوُبُ

(١) نجوا جنيباً: والنُّجُو: السحاب الذى قد هراق ماءه ثم مضى، وقيل: هو السحاب أول ما ينشأ، والجمع: نجاء، ونُجُوٌّ؛ قال جميل:

أليس من الشقاء وَجِيبٌ قَلْبِي وإيضاعى الهُمومَ مَعَ النُّجُوِّ

فأخزَنَ أن تكونَ على صديقي وَأفْرَحُ أن تكونَ على عَدُوِّ

يقول: نحن نتجع الغيث، فإذا كانت على صديق خزنت؛ لأنى لا أصيب ثم بُيِّنَتْ، دعا لها بالسُّقيا.

وجنينا: أى: أصابته ريح الجنوب؛ فصار أكثر إداراً للغيث.
ينظر: اللسان (نحو).

(٢) البيت لأبى خراش الهذلى فى شرح ديوان الهذليين (٣/١٢٠٦)، وبلا نسبة فى التاج (نحو).

(٣) وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (٥٩)، واللسان (سنح، شمل)، وتهذيب اللغة

(٤/٣٢٢، ١١/٣٧٣)، وأساس البلاغة (شمل)، والتاج (سنح، شمل).

ويروى: «أجيزى» بدل «مروعاً».

(٤) زاد فى ب: قال.

(٥) حميد بن ثور بن حزن الهلالى العامرى، أبو المثنى: شاعر مخضرم. عاش زمناً فى الجاهلية، وشهد حينئذ مع المشركين. وأسلم ووفد على النبي ﷺ ومات فى خلافة عثمان نحو سنة ٣٠هـ. وقيل: أدرك زمن عبد الملك بن مروان. وعده الجهمى فى الطبقة الرابعة من الإسلاميين. وفى شعره ما كان يُتغنى به. وهو القائل:

«فلا يُبْعِدُ الله الشباب وقولنا إذا ما صبونا مرة: سنتوب!

ومن نظمه البيت المشهور فى وصف الذئب:

ينام بإحدى مقلتيه، ويتقى بأخرى المنايا، فهو يقظان هاجع

له ديوان شعر.

ينظر: الأعلام (٢/٢٨٣).

لِيَأْتِيَ أَبْصَارُ الْعَوَايِي وَسَمْعُهَا وَإِلَى وَإِذْ رِيحِي لَهْنٌ جَثُوبٌ^(١)
أى: محبوبَةٌ كما تُحِبُّ الْجَثُوبُ.

وذكر بعضُ شيوخنا أن أبا عمرو الشيباني روى قولَ الأعشى: [من الطويل]
وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَلَا لَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَثُوبِ وَلَا الصَّبَا^(٢)
تقدير هذا: وما له من فضل الريح فضل؛ لا فضل الجنوب ولا فضل الصبا،
فحذف المضاف، والمعنى: أنه لم يُبَلَّ أحدًا؛ فيكون كريح الجنوب في مجيئه^(٣)
بالغيث، ولم ينفس عن أحد كربةً فيكون كالصبا في التنفيس.

وروى غيره فيما ذكر محمد بن السرى: [من الطويل]
وَمَا عِنْدَهُ رِزْقِي عَلِمْتُ وَلَا لَهُ عَلَيَّ مِنَ الرِّيحِ الْجَثُوبِ وَلَا الصَّبَا
وتقدير هذا أيضًا: ولا له على من فضل الريح فضل الجنوب ولا فضل الصبا.
الآبين في قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ الجمع، وذلك أن كل واحدة من هذه الرياح
مثل الأخرى في دلالتها على الوحداية وتسخيرها لينتفع الناس بها بتصريفها، وإذا
كان كذلك فالوجه أن يجمع لمساواة كل واحدة منها الأخرى فيما ذكرنا، [وقد]^(٤)
يجوز في قول من وحَّد أن يريد به الجنس كما قالوا: أهلك الناس الدينار والدرهم.
وعلى هذا ينبغي أن يحمل التوحيد للريح؛ لأن كل واحدة مثل الأخرى في وضع
الاعتبار لها والاستدلال بها.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَسُلَيْمَنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]: فإن كانت الرياح كلها
سخرت له، فالمراد بها الكثرة، وإن سخرت له ریح بعينها، كان كقولك: الرجل،
وأنت تريد به العهد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] فهي
واحدة.

يدلك^(٥) على ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [فصلت: ١٦].

(١) ينظر: ديوانه (٥٢).

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: مجيئها.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: يدل.

وفى الحديث «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلِكْتُ عَادًا بِالدُّبُورِ»^(١).
فهذا يدل أنها واحدة وكذلك الريح التى أرسلت على الأحزاب يوم الخندق.
قال الله - تعالى -: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].
وأما ما روى فى الحديث من أن النبى ﷺ، كان إذا هبت ريح قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا»^(٢)، فمما يدل على أن مواضع الرحمة بالجمع أولى،
ومواضع العذاب بالإفراد [أولى].

ويقوى ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦].
وإنما^(٣) تبشر بالرحمة، ويشبهه أن يكون النبى ﷺ قصد هذا الموضع من التنزيل،
وجعل الريح إذا كانت مفردة فى قوله - تعالى -: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾
[الذاريات: ٤١].

وقد تختص اللفظة فى التنزيل بشيء فيكون أمارة له، فمن ذلك أن عامة ما جاء
فى التنزيل من قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ مبهم غير مبين، وما كان من لفظ ﴿مَا أَدْرَاكَ﴾
مفسر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَخَافَةَ﴾ [الحاقة: ٣] وكذلك ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا
الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٢] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

والخبر الذى روى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الرِّيحَ تَخْرُجُ مِنْ
رُوحِ اللَّهِ؛ تَجِيءُ بِالرَّحْمَةِ وَالْعَذَابِ»^(٤)، فيجوز أن تكون «الريح» يراد بها الجنس،

(١) أخرجه البخارى (٥٢٠/٢) فى كتاب الاستسقاء، باب قول النبى ﷺ: نصرت بالصبا (١٠٣٥)، ومسلم (٦١٧/٢) فى كتاب الاستسقاء باب فى ريح الصبا (٩٠٠/١٧) من حديث ابن عباس.

(٢) ذكره الهيثمى فى المجمع (١٣٨/١٠ - ١٣٩)، وعزاه للطبرانى عن ابن عباس وقال: وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش، وهو متروك وقد وثقه حصين بن نمير، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٣) فى ب: وإنما.

(٤) أخرجه الشافعى فى المسند (١٧٥/١ - ١٧٦) حديث (٥٠٤)، وأخرجه معمر فى الجامع (٨٩/١١)، باب الريح والغيث (٣٠٠٤) وأحمد فى المسند (٢٦٧/٢ - ٢٦٨) من طريق عبد الرزاق ضمن مسند أبى هريرة - رضى الله عنه - والبخارى فى الأدب المفرد ص (٣٤٣)، باب «لا تسبوا الريح» (٧٣١) (٩٠٩)، وأبو داود من طريق عبد الرزاق (١/٣٢٨) فى الأدب، باب ما يقول إذا هاجت الريح (٥٠٩٧)، والنسائى فى عمل اليوم والليلة (٩٣١) والفسوى فى المعرفة والتاريخ (٣٨٢/١)، وابن ماجه فى السنن (٢٢٨/٢) فى الأدب: باب النهى عن سب الريح (٣٧٢٧)، والظحاوى فى مشكل الآثار (٣٩٩/١)، وابن

فإذا كانت للجنس كان على القليلين العذاب والرحمة، فإذا جاز أن يكون للجنس، جاز أن يقع على الجمع مستغرقاً له، وجاز أن يقع اسم الجنس على البعض؛ كما قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ آلِيَّكُمْ وَبِالْآلِئِ...﴾ [الصفات: ١٣٧-١٣٨].
اختلفوا في الباء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [١٦٥]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
بالباء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿ولو تَرَى﴾ بالتاء^(١).
وكلهم قرأ: ﴿إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ بفتح الباء إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿إِذْ يُرُونَ الْعَذَابَ﴾ بالضم^(٢).
قال أبو علي: ﴿يَرَى﴾ من رؤية العين.
يدلك على ذلك تعدية إلى مفعول واحد تقديره: ولو يرون أن القوة لله جميعاً.
أى: لو يرى الكفار ذلك.

فإن قلت: فلم لا تكون المتعدية إلى مفعولين، وقد سُدَّتْ «أَنْ» مسدَّهُما؟
قيل: يدل على أنها المتعدية إلى مفعول واحد قول من قرأ بالتاء؛ فقال: ﴿ولو ترى الذين ظلموا﴾ [البقرة: ١٦٥].
ألا ترى أن هذا متعد إلى مفعول واحد لا يسد مسد مفعولين.
ويدلك على أنه متعد إلى مفعول واحد قوله -تعالى-: ﴿إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾

حان- ذكره الهيثمي - (٤٨٨) في كتاب الأدب (١٩٨٩)، والحاكم في المستدرک (٢٨٥/٤) في الأدب: باب الريح من روح الله فلا تسبوا والبيهقي (٣/٣٦١) في كتاب صلاة الاستسقاء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥١)، الإعراب للنحاس (١/٢٢٧)، الإملاء للعكبري (١/٤٣)، البحر المحيط (١/٤٧١)، التبيان للطوسي (٢/٦١)، تفسير الطبري (٣/٣٨٢)، الحجة لأبي زرعة (١١٩)، السبعة لابن مجاهد (١٧٣)، الغيث للصفاسي (١٤٤)، الكشاف للزمخشري (١/١٠٦)، المجمع للطبرسي (١/٢٤٤)، المعاني للأخفش (١/١٥٣)، تفسير الرازي (٢/٧٤).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥١)، الإملاء للعكبري (١/٤٣)، البحر المحيط (١/٤٧١)، التبيان للطوسي (٢/٦١)، التيسير للداني (٧٨)، تفسير القرطبي (٢/٢٠٥)، السبعة لابن مجاهد (١٧٣)، الغيث للصفاسي (١٤٤)، الكشاف للزمخشري (١/١٠٦)، الكشاف للقيسي (١/٢٧٣)، المجمع للطبرسي (١/٢٤٤)، تفسير الرازي (٢/٧٤).

[البقرة: ١٦٥] وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] فتعدى إلى مفعول واحد.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] الأظهر أنه متعد إلى مفعول واحد، أى: يعاينونهم كذلك. والجملة فى موضع الحال، لا فى موضع المفعول الثانى.

وقد روى فى التفسير فى قوله -تعالى-: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾ [الرحمن: ٤١]، قال: سواد الوجوه وزرقة العين، فسواد الوجوه دلت عليه هذه الآية، وزرقة العين: قوله: ﴿وَتَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، فكما أن الرؤية فى هذه المواضع رؤية البصر، كذلك فى قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ ، وقوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فى تعذيبهم، فهو قريب من قوله: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥].

فإن قلت: فكيف جاء ﴿إِذْ﴾ فى قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهذا أمرٌ مستقبل، و: ﴿إِذْ﴾ لما مضى؟

فالقول فيه: إنه إنما جاء على لفظ المضى لإرادة التقريب فى ذلك، كما جاء ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] فلما أريد فيها من التحقيق والتقريب، جاء على لفظ المضى وعلى هذا جاء فى ذلك^(١) المعنى أمثلة الماضى؛ كقوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠].

ومما جاء على لفظ المضى للتقريب من الحال قول المقيم المفرد: «قد قامت الصلاة». يقول ذلك قبل إيقاعه التحريم بالصلاة لقرب ذلك من قوله. وعلى هذا قول رؤية^(٢): [من الرجز]

(١) فى أ: هذا.

(٢) رؤية بن عبد الله المعجاج بن رؤية، التميمى السعدى، أبو الجحاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه فى البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته فى اللغة، مات فى البادية سنة ١٤٥هـ، وقد أسن. وله «ديوان رجز»، وفى الوفيات: لما مات رؤية قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. ينظر: الأعلام (٣/٣٤).

أُذِّيتَ إِنْ لَمْ تَحُبْ حَبِوَ الْمُعْتَبِكِ^(١)

فإنما أراد بذلك تقريب معاينة الهلاك وإشفاؤه عليه، فأتى بمثال الماضي لما أراد به من مشارفته، وجعله ساداً مسد الجواب من حيث كان معناه الاستقبال في الحقيقة، وأن الهلاك لم يقع بعد، ولولا ذلك لم يجز.

ألا ترى أنه لا يكون: قمت إن قمت، إنما تقول: أقوم إن قمت، وقوله -تعالى-: ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فيمن كسر ﴿إِنْ﴾ ينبغي أن يحمله على فعل آت يضمه، ولا يحمله على الماضي المتقدم الذي هو ﴿أَحْلَلْنَا﴾ [الأحزاب: ٥٠].

وعلى ما ذكرنا جاء كثير مما في التنزيل، من هذا الضرب:

كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَىٰ رِجْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَىٰ النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَعُوا فَلَا قَوَّةَ﴾ [سبأ: ٥١]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠].

فكما جاءت هذه الآي التي يراد بها الاستقبال بـ «إذ»، كذلك جاء: ﴿وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]:

فأما حذف جواب ﴿لو﴾ في هذه الآي؛ فلأن حذفه أفخم لذهاب المخاطب المتوعد إلى كل ضرب من الوعيد، وتوقعه [له]^(٢)، واستشعاره إياه، ولو ذكر له ضرب منه لم يكن مثل أن يبهم عليه؛ لما يمكن من توطينه نفسه على ذلك المذكور، وتخفيفه عليه، ومن وطن نفسه على شيء لم يصعب عليه صعوبته على من لم يوطن عليه نفسه. وحجة من قرأ: ﴿وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بالياء أن المتوعدين لم يعلموا قدر ما يشاهدون ويعاينون من العذاب كما علمه النبي ﷺ والمسلمون، فالفعل ينبغي أن يكون مستنداً إليهم في قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

(١) الرجز في ديوانه ص(١١٨)، واللسان (عنك، حبا)، والتاج (ركك، عنك، حبو).
والمعتك: اسم فاعل من «اعتنك»، : أى: سار في الرمل العانك فلم يكد يتخلص منه.
والرمل العانك: هو الذي تعقد وارتفع؛ فلم يكن فيه طريق.
ينظر: المعجم الوسيط (عنك).
(٢) سقط في أ.

ومن حجتهـم أن المتقدم لقوله: ﴿وَلَوْ يَرَىٰ﴾ غيبة؛ فينبغي أن يكون المعطوف عليه مثله، وهو قوله -جل وعز-: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥] بعد قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٦١]، والذين ظلموا هم الذين كفروا؛ ألا ترى قوله: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، والذين كفروا هم المتخذون من دون الله أندادا.

فلفظ الغيبة أولى من لفظ الخطاب من حيث كان أشبه بما قبله، وهو أيضا أشبه بما بعده، وهو كقوله: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]. وحجة من قرأ^(١): ﴿ولو ترى﴾ فجعل الخطاب للنبي ﷺ: كثرة ما جاء في التنزيل من قوله -جل وعز-: ﴿ولو ترى﴾ من الآي التي تلونها، ولم يقصد -عليه السلام- بالمخاطبة؛ لأنه لم يعلم، ولكن في قصده بالمخاطبة تنبيه لغيره.

ألا ترى أنه قد يخاطب، فيكون خطابه خطابا للكافة، كقوله -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُومًا مِّنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِّنَ الْأَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٧٠] و: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ الْطَّلَاقَ: ١﴾ وعلى هذا جاء: ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦] ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧] فجاء الخطاب للنبي ﷺ، والمراد به الكافة.

فكذلك قوله: ﴿وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥].

وأما فتح: ﴿أَنَّ﴾ في قوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] فيمن قرأ بالثناء والياء.

فمن قرأ بالياء فإن: ﴿أَنَّ﴾ معمول ﴿يَرَىٰ﴾، تقديره: ولو يرون أن القوة لله جميعا.

وأما من قرأ بالثناء فقال: ﴿ولو ترى الذين ظلموا﴾ [البقرة: ١٦٥] فلا يخلو من أن يجعل ﴿ترى﴾ من رؤية البصر^(٢) أو المتعدية إلى مفعولين: فإن جعلتها من رؤية البصر لم يجوز أن تتعدى^(٣) إلى «أن»؛ لأنها قد استوفت مفعولها الذي تقتضيه، وهو: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ولا يجوز أن تكون بدلا من المفعول؛ لأنها ليست ﴿الَّذِينَ

(١) في ب: قال.

(٢) في ب: العين.

(٣) في ب: يتعدى.

ظَلَمُوا ﴿ ولا بعضهم ولا مشتتلا عليهم، ولا يجوز أن تكون المتعدية إلى مفعولين؛ لأن المفعول الثانى فى هذا الباب هو المفعول الأول فى المعنى.

وقوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لا يكون ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وإذا لم يكن إياهم، لم يجوز أن يكون مفعولا ثانيًا، فإذا لم يجوز أن يتصب: ﴿أَنَّ﴾ بـ ﴿ترى﴾ فيمن قرأ بالتاء، جعلها المتعدية إلى مفعول أو مفعولين، ثبت أنه منتصب بفعل آخر غير: ﴿ترى﴾ الظاهرة، وذلك الفعل هو الذى يقدر جوابًا لـ: لو، كأنه: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب، لرأوا أن القوة^(١) لله جميعًا. والمعنى أنهم شاهدوا من قدرته - سبحانه- ما تيقنوا معه أنه قوى عزيز، وأن الأمر ليس على ما كانوا عليه من جحودهم، لذلك، أو شكهم فيه.

ومذهب من قرأ بالياء أبين؛ لأنهم ينصبون «أن» بالفعل الظاهر دون المضمرة، وهذه الجوابات فى هذا النحو من الآى تجيء محذوفة، فإذا عمل الجواب فى شىء صار بمنزلة الأشياء المذكورة فى اللفظ، فحمل المفعول عليه، فخالف ما عليه سائر هذا النحو من الآى التى حذفت الأجوبة معها ليكون أبلغ فى باب التوعد.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿إِذْ يَرْوُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهى قراءتهم إلا ابن عامر، فحجتهم فى ذلك قوله: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] وقال تعالى: ﴿وَرَأُوا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، فكما بنى الفعل للمفاعل الرأى دون المفعول به فى هذا [الباب]^(٢)، كذلك ينبغى أن يكون فى قوله: ﴿إِذْ يَرْوُونَ الْعَذَابَ﴾ ولا يكون^(٣): «يُرَوْنَ»، كما لم يكن: «وَأُرُوا العذاب».

وحجة ابن عامر: أنه قد جاء: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧]؛ فإذا كانوا مفعولا بهم فى الفعل المنقول بالهمزة المتعدى إلى مفعولين، كذلك يحسن أن يبنى الفعل لهم، إذا كان متعديًا إلى مفعول واحد، فتقول: «يُرَوْنَ» كما جاء ضميرهم مفعولا فى قوله: ﴿يُرِيهِمُ﴾. ألا ترى أنك إذا قلت: ﴿يُرِيهِمُ﴾ فبنيت الفعل للمفعول به، قلت: يُرَوْنَ أعمالهم

(١) فى ب: العزة.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: يكونوا.

حسرات؟.

وقوله: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ﴾ منقول من رأى عمله حسرة، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعول آخر، وصار الفاعل قبل النقل المفعول الأول. اختلفوا في ضم الطاء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ [١٦٨]: فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ مثقلة. وروى ابن فليح^(١) بإسناده عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ ساكنة [الطاء]^(٢) خفيفة^(٣). وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ ساكنة الطاء خفيفة.

قال أبو علي: أما الحُطَّوَة، فإنهم قد قالوا: حَطَّوْتُ حَطَّوَةً، كما قالوا: حَسَّوْتُ حَسَّوَةً، والحُسَّوَة اسم ما يُحَسَّى. وكذلك: عَرَفْتُ عَرَفَةً، والعُرْفَةُ اسم ما اغترَفَ، فعلى هذا القياس يجوز أن تكون الحُطَّوَة والحُطَّوَة، فإذا كان كذلك، فالحُطَّوَة: المكان المتخطى، كما أن العُرْفَة: العين المغترفة بالكف، فيكون المعنى: لا تتبعوا سبيله ولا تسلكوا طريقه؛ لأن الحُطَّوَة اسم مكان. وإن جعلت الحُطَّوَة كالحُطَّوَة في المعنى، كما جعلوا الدهن كالدَّهن، فالتقدير: لا تأتموا به، ولا تقفوا أثره، فالمعنيان يتقاربان وإن اختلف التقديران.

(١) عبد الوهاب بن فليح بن رياح، هذا هو المعروف في نسبه، وقال أبو الفضل الرازي: وسبطه عبد الوهاب بن عطاء بن فليح بن رياح، أبو إسحاق المكي، إمام أهل مكة في القراءة في زمانه صدوق، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن: داود بن شبيل ومحمد بن سبعون ومحمد بن بزيع وعبد الملك بن عبد الله بن شعرة وشعيب بن أبي مرة ومحمد بن عبد الله الخالدي والحسن وحمزة ابني عتبة الهاشميين.

قال الحافظ أبو عبد الله: توفي في حدود الخمسين ومائتين.

ينظر: الغاية (١/٤٨٠، ٤٨١).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٢)، الإملاء للمكبري (٤٣/١)، البحر المحيط (٤٧٩/١)، التبيان للطوسي (٧٠/٢)، التيسير للداني (٧٨)، الحجة لابن خالويه (٩١، ٩٢) الحجة لأبي زرعة (١٢٠)، السبعة لابن مجاهد (١٧٤)، الغيث للصفاسي (١٤٤)، الكشف للزمخشري (١٠٧/١)، الكشف للقيسي (٢٧٣/١، ٢٧٤)، المجمع للطبرسي (١/٢٥١)، تفسير الرازي (٧٧/٢).

وقول رؤبة: [من الرجز]

مَجْهُولَةٌ تَغْتَالُ خَطَرَ الخَاطِي (١)

معناه: أن هذه المفازة لطولها وبعد أقطارها كأن الخطى تهلك فيها فلا تؤثر في قطعها، كما قال ذو الرمة في وصف عين بالسعة: [من الطويل]

تَعُولُ (٢) سِيُولُ الْمُكْفَهَرَاتِ (٣) عُولَهَا (٤)

أى لسعتها، وأنها لا تمتلئ مما يمتد إليها من الأمطار كأنها تهلكها وتذهب بها. وحجة من حرك العين من ﴿خُطَوَاتٍ﴾: أن الواحدة: «خُطَوَةٌ» فإذا جمعت حركت العين للجمع، كما فعلت بالأسماء التي على هذا الوزن نحو: عُزْفَةٌ وَعُرْفَاتٌ، قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧].

ولم يلزم أن تبدل من الضمة كسرة، ومن الواو ياء كما يفعل ذلك في: أدل (٥)، وأجر (٦)، ونحوه؛ لأنه بمنزلة ما يبنى على التأنيث.

ألا ترى أن الضمة إنما اعترضت مع الجمع بالألف والتاء، ولم تثبت الضمة والواو آخره، ثم لحقتها التاء للجمع، كما أن الياء والواو في: «الغياية» و«الشقاوة» لم تثبتا في الكلام، ثم يلحقهما التأنيث. وإنما بنيت الكلمة على حرف التأنيث كما

(١) الرجز في تهذيب اللغة (٢٩/١٤)، وليس في ديوانه، وللمعاج في ديوانه (٣٨٠/١)، واللسان (نوط، وطط، غول)، وتهذيب اللغة (٨/١٩٢)، والتاج (خلط، سبط، نوط، غول).

(٢) تقول: تهلك.

ينظر: المعجم الوسيط (غول).

(٣) المكفهرات: السحب الغليظة السوداء.

ينظر: المعجم الوسيط (أكفهر).

(٤) عجز بيت، وصدرة:

فأورها مسجورة ذات عرمرض

ينظر: ديوانه (٩٣٥/٢).

(٥) أدل: جمع «دلو» في أقل العدد. أى: في جموع القلة. وهو أفعال، قلبت الواو ياء؛ لوقوعها طرفاً بعد ضمة. والكثير: دلاء ودلى.

ينظر: اللسان (دلا).

(٦) أجز: جمع جزو وجروة، أى: الصغير من كل شيء حتى الحنظل والبطيخ والقثاء والرمان والخيار والبادنجان. وقيل: هو ما استدار من ثمار الأشجار كالحنظل ونحوه. ينظر: اللسان (جرو).

(١) «مِذْرَوَانِ»^(٢) على التشبية، وهذا في ﴿حُطُوتٍ﴾ ونحوها أظهر؛ لأن الضمة إنما تلحق مع الألف والتاء كما أنها في الغرفات والركبات كذلك.

وشيء آخر لمن ثقل العين، وهو أنه يجوز أن يكون لما حذف التاء التي للتأنيث، فبقى الاسم على فُعَلٍ، حرك العين مثل: عُنُقٍ وَعُنُقٍ، وَطُنْبٍ وَطُنْبٍ فلما ثقل العين بنى الاسم على تاء التأنيث وألفه، كما بنى الاسم على التاء المفردة في «غِيَايَةِ» و«سِقَاوَةِ» وعلى التشبية في «مذروان» و«ثنايان»^(٣).

(١) في ب: يبنى.

(٢) المذروان - بالكسر - : أطراف الآلية ولفظه يلزم التشبية، ولا واحد له. والمذروان من الرأس: ناحيته. ومن القوس: ما يقع عليها طرف الوتر من أعلى وأسفل. وجاء يَنْقُضُ مِذْرَوَيْهِ، أى: جاء باغيًا متهددًا.

ينظر: ترتيب القاموس (ذرا).

(٣) ثنايان: جاء في اللسان: عَقَلْتُ البعير بثنائين - غير مهموز؛ لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفي حبل؛ وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مشى لا يفرد واحده فيقال ثناء، فتركت الياء على الأصل كما قالوا في «مِذْرَوَيْنِ»، لأن أصل الهمزة في ثناء لو أفرد ياءً، لأنه من «ثنيت»، ولو أفرد واحده ل قيل: ثناء إن، كما تقول: كِسَاءٌ إن ورياء إن. وفي حديث عمرو ابن دينار قال: رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهي باركة مَثْنِيَّةٌ بثنائين، يعني معقولة بعقالين، ويُسمى ذلك الحبل: الثنائة، قال ابن الأثير: وإنما لم يقولوا ثناءين، بالهمز، حملًا على نظائره؛ لأنه حبل واحد يشد بأحد طرفيه يد، وبطرفه الثاني أخرى، فهما كالواحد، وإن جاء بلفظ اثنين فلا يفرد له واحد.

قال سيويه: سألت الخليل: عن «الثنائين» فقال: هو بمنزلة النهاية؛ لأن الزيادة في آخره لا تفارقه فَأَشْبَهَتِ الهاء، ومن ثم قالوا مِذْرَوَانِ، فجاءوا به على الأصل، لا الزيادة فيه لا تفارقه. قال سيويه: وسألت الخليل: -رحمه الله- عن قولهم عقلت بثنائين وهنائين، لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك، حيث لم يفرد الواحد.

وقال ابن جنى: لو كانت ياء التشبية إعرابًا أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة، فيقال عَقَلْتُهُ بثنائين، وذلك لأنها ياء وقعت طرفًا بعد ألف زائدة فجرى مجرى ياء «رداء» و«رماء» و«ظباء». وعقلته بثنائين: إذا عقلت يدًا واحدة بعقدتين.

الأصمعي: يقال: عقلت البعير بثنائين، يُظهرون الياء بعد الألف وهي المدة التي كانت فيها، ولو مد ما دُ لكان صوابًا كقولك كِسَاءٌ وكِسَاوَانٍ وكِسَاءَ إن. قال: وواحد الثنائين ثناء مثل كِسَاءٍ ممدود.

قال أبو منصور: أغفل الليث العلة في «الثنائين» وأجاز ما لم يجزه النحويون؛ قال أبو منصور -عند قول الخليل تركوا: الهمزة في الثنائين حيث لم يفردوا الواحد- قال: هذا خلاف ما ذكره الليث في كتابه، لأنه أجاز أن يقال لواحد الثنائين ثناء، والخليل يقول: لم يهمزوا الثنائين، لأنهم لا يفردون الواحد منهما، وروى هذا شمر لسيويه. وقال شمر: قال أبو زيد: يقال: عقلت البعير «بثنائين» إذا عقلت يديه بطرفي حبل. قال: =

والدليل على ذلك قولٌ ليبيد: [من الرمل]

فَتَدَلَيْتُ عَلَيْهِ قَافِلًا وَعَلَى الْأَرْضِ غَيَايَاتِ الطُّفَلِ^(١)
 ألا ترى أنه لو لم يكن الاسمُ مبنياً عليهما لَهَمَزَتِ الياء لوقوعها طرفاً بعد ألف^(٢)
 زائدة، فكما أن «ثِنَايَانُو مَبْنِي عَلَى الثَّنِيَةِ»، كذلك هذا بنى على الجمع بالألف والتاء.
 قال أبو الحسن: التحريك قول أهل الحجاز.

وحجة من أسكن فقال: ﴿خُطَوَاتٍ﴾: أنهم نوا الضمة وأسكنوا الكلمة عنها.
 ألا ترى أن القول في ذلك لا يخلو من أن تكون جمع فُعْلَةٍ، فتركوها في الجمع
 على ما كانت عليه في الواحد، أو يكونوا أرادوا الضمة فحذفوها وهم يريدونها، كما
 أن من قال: لَقَضُوا الرَّجُلَ وَرَضِي، أراد الضمة والكسرة، فحذفوها من اللفظ وهم
 يقدرُونَ ثباتها، بدلالة تركهم رد الياء والواو، فلا يجوز الوجه الأول؛ لأن ذلك إنما
 يجيء في ضرورة الشعر دون حال السعة والاختيار.

كما قال ذو الرمة: [من الطويل]

... وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ^(٣)

= وعقلته يثنَّين إذا عقله يداً واحدة بعقدتين. قال شمر: وقال القراء: لم يهمزوا ثنَّين؛ لأن
 واحده لا يفرّد؛ قال أبو منصور: والبصريون والكوفيون اتفقوا على ترك الهمز في الثنَّين
 وعلى ألا يفرّدوا الواحد. قال أبو منصور: والحبل يقال له الثنَّية؛ قال: وإنما قالوا ثنَّين
 ولم يقولوا ثنَّيتين لأنه حبل واحد يشد بأحد طرفه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى،
 فيقال ثنَّيتُ البعير ثنَّيتين، كأن الثنَّين كالواحد وإن جاء بلفظ اثنين، ولا يفرّد له واحد،
 ومثله: المِذْرَوَانِ - طرفاً الأثنيين - جُعِلَ واحداً، ولو كان اثنين ل قيل: مِذْرَيَانِ.
 ينظر: اللسان (ثنى).

(١) وهو في ديوانه ص(١٨٩)، واللسان (طفل، دلا، غيا)، وتهذيب اللغة (٨/٢٢١، ١٣/
 ٣٤٨، ١٤/١٧٣)، ومقاييس اللغة (١/١٦٧، ٣/٤١٣، ٤/٣٧٩)، وأساس البلاغة
 (دلى، طفل)، وكتاب العين (٧/٤٢٩)، وسمط اللآلى ص(٨٣٣)، والتاج (دلا، غيا)،
 وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٩٢٠)، والمخصص (٩/٥٨)، والاشتقاق ص(٨٤،
 ١٧٣).

(٢) في أ: الألف.

(٣) جزء من عجز بيت، وقبله:

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه خفوقاً
 وهو في ديوانه ص(١٣٣٧)، وخزانة الأدب (٨/٨٧، ٨٨)، وشرح شواهد الإيضاح
 ص(٢٤٧)، وشرح المفصل (٥/٢٨)، واللسان (شنب)، والمحتسب (١/٥٦، ٢/
 ١٧١)، والمقتضب (٢/١٩٢).

فإذا لم يجز حمله على هذا الوجه، علمت أنه على الوجه الآخر، وأنهم أسكنوها تخفيفاً، وهم يريدون الضمة، كما تراد الضمة في: لقضو الرجل» ونحوه، ولهذا لم يجمع ما كان على «فعال»، ونحوه من المعتل على: فَعَلٍ، ولا فَعُلٍ؛ لأنك لو جمعته على: فَعُلٍ، لكانت الضمة في تقدير الثبات.

ويدلك على أنها عندهم في تقدير الثبات: أن التحريك فصل بين الاسم والصفة، فإذا كان كذلك علمت أن التحريك الذي يختص بالأسماء دون الصفات منوي، فأما قولهم: ثنى وثْنٍ؛ فهو مما رفضوه في سائر كلامهم.

ولمن أسكن، العين من ﴿خُطُواتٍ﴾ وجه آخر من الحجاج، وهو أن يكون أجرى الواو في إسكانه إياها مجرى الياء.

ألا ترى أن ما كان من هذا النحو من الياء نحو، مُدْيِيَّة، وكُلْيِيَّة، وزُيِّيَّة، لم يُجمع إلا بالإسكان للعين، وذلك أنك لو حركتها للزم انقلاب الياء واواً لانضمام ما قبلها، كما لزم انقلابها في: «لَقَضُوا الرجل»، فلما كان التحريك يؤدي إلى القلب، قرره على الإسكان، فقالوا: مُدْيَاتٍ وكَلْيَاتٍ. فلما لزم الإسكان في الياء جعل من أسكن ﴿خُطُواتٍ﴾ الواو بمنزلة الياء، كما جعلوها بمنزلتها في «اتَّسروا».

ألا ترى أن التاء لا تكاد تبدل من الياء، وإنما يكثر إبدالها من الواو، وإنما أبدلوا في «اتَّسروا^(١)»؛ لإجراء الياء مجرى الواو، وكذلك أجرى الواو مجرى الياء في أن أسكنها في: «خُطُواتٍ» ولا يلزمه على هذا أن يقول في: عُرْفَاتٍ: عُرْفَاتٍ؛ لأنه لم يجتمع مع كثرة الحركات الأمثال كما اجتمعت في: «خُطُواتٍ».

اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ [١٧٧]:

فقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ بنصب الراء.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يقرأ بالنصب والرفع.

وقرأ الباقر: ﴿الْبِرُّ﴾ رفع^(٢).

والشاهد فيه قوله: «رفضات»، والقياس: رفضات؛ فسكن الفاء ضرورة.

(١) في ب: اتسر.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٢٣٠)، الإملاء للعكبري (١/٤٥)، البحر المحيط (٢/٢)،

التيان للطوسي (٢/٩٤)، التيسير للداني (٧٩)، تفسير القرطبي (٢/٢٣٨)، الحجة لابن

خالويه (٩٢)، الحجة لأبي زرة (١٢٣)، السبعة لابن مجاهد (١٧٥)، الغيث للصفاسي

(١٤٦)، الكشف للقيسي (١/٢٨١)، المجمع للطبرسي (١/٢٦١)، تفسير الرازي =

قال أبو علي: كلا المذهيين حسنٌ؛ لأن كل واحد من الاسمين -اسم ليس وخبرها^(١)- معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافؤاً في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً كما تتكافؤ النكرتان^(٢).

ومن حجة من رفع ﴿الْبُرِّ﴾: أنه أن يكون ﴿الْبُرِّ﴾ الفاعل أولى؛ لأن ﴿ليس﴾ تشبه الفعل، وكوّنُ الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده.

ألا ترى أنك تقول: قام زيدٌ؛ فيلى الاسم الفعل، وتقول: «ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا»، فيكون التقدير بالغلام التأخير، ولولا أن الفاعل أخصُّ بهذا الموضع لم يجز هذا، كما لم يجز في الفاعل: «ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا» حيث لم يجز في الفاعل تقدير التأخير كما جاز في المفعول به؛ لوقوع الفاعل في الموضع الذي هو أخصُّ به.

ومن حجة من نصب: ﴿الْبُرِّ﴾: أنه قد حكى لى عن بعض شيوخنا، أنه قال في هذا النحو: أن يكون الاسم: «أَنْ وَصِلَتْهَا» أولى وأحسن؛ لشبهها بالمُضْمَر، في أنها لا توصف كما لا يوصف المضمَر، فكأنه اجتمع مضمَرٌ ومُظَهَّرٌ، والأولى إذا اجتمع مُضْمَرٌ ومُظَهَّرٌ أن يكون المضمَر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر، فكذلك^(٣) إذا اجتمع «أَنْ» مع مظهرٍ غيره، كان أن يكون أن والمظهر الخبر أولى.

اختلفوا في فتح الواو، وتشديد الصاد وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿قَمَنَّ حَافٍ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا﴾ [١٨٢]:

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مُوصٍ﴾ ساكنة الواو، وحفصٌ عن عاصمٍ مثله.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي: ﴿مُوصٍ﴾ مفتوحة الواو مشددة

= (٢/٩٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٦).

(١) في أ: خبرهما.

(٢) ثبت في حاشية أ: «وذهب ابن درستويه إلى منع جواز توسط خبر ليس، حكى لى ذلك عنه شيخنا الحافظ أبو حيان الأندلسى، قال: وهو محجوج بما جاء في القرآن من قوله تعالى: ﴿ليس البر﴾ بالنصب، ويقول الشاعر:

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواء عالم وجهول

انتهى.

(٣) في أ: وكذلك.

الصاد^(١).

قال أبو علي: حجة من قرأ^(٢): ﴿مُوصٍ﴾: قوله -تعالى-: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠].

وحجة من قال: ﴿مُوصٍ﴾: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تَوْصُونَ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١٢]. وفي المثل: إِنَّ الْمُوصِيْنَ بَنُو سَهْوَانَ^(٣).

وقال النمر بن ثولب: [من الطويل]

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٤)، الإعراب للنحاس (٢٣٤/١)، الإملاء للعكبري (٤٦/١)، البحر المحيط (٢٤/٢)، التبيان للطوسي (١١١/٢)، التيسير للداني (٧٩)، تفسير الطبري (٤٠٥/٣)، تفسير القرطبي (٢٦٩/٢)، الحجة لأبي زرعة (١٢٤)، السبعة لابن مجاهد (١٧٦)، الغيث للصفاسي (١٤٧)، الكشف للقيسي (٢٨٢/١).

(٢) في ب: قال.

(٣) لِدُوَيْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ نَهْدٍ فِي وَصِيَّتِهِ لِبَنِيهِ عِنْدَ مَوْتِهِ، قَالَ لَهُمْ: يَا بَنِيَّ أَوْصِيكُمْ بِالنَّاسِ شَرًّا: لَا تَرَحِمُوا لَهُمْ عِبْرَةً، وَلَا تَقِيلُوا لَهُمْ عَثْرَةً، قَصَرُوا الْأَعْيَةَ، وَطَوَّلُوا الْأَسْيَةَ، وَاطْعَنُوا شُرْرًا، وَاضْرَبُوا هَبْرًا، وَإِذَا أَرَدْتُمْ الْمَحَاجِرَةَ فَقَبِلِ الْمَنَاجِرَةَ، وَالْمَرْءُ يَعْجِزُ لَا الْمَحَالَةَ، بِالْجَدِّ لَا بِالْكُدِّ. التَّجَلُّدُ وَلَا التَّبَلُّدُ. الْمَنِيَّةُ وَلَا الدَّنِيَّةُ، لَا تَأْسُوا عَلَى فَائِتٍ وَإِنْ عَزَّ فَقَدَهُ، وَلَا تَحْنُوا إِلَى ظَاعِنٍ وَإِنْ أَلْفَ قَرَبِهِ، وَلَا تَطْمَعُوا فَتَطْبَعُوا، وَلَا تَهْنُوا فَتَخْرَعُوا، وَلَا يَكُنْ لَكُمْ مِثْلُ السَّوِّءِ: «إِنَّ الْمُوصِيْنَ بَنُو سَهْوَانَ». ثُمَّ قَالَ:

الْيَوْمَ يُبْنَى لِدُوَيْدِ بَيْتُهُ يَا رَبِّ نَهْبٍ صَالِحِ حَوَيْتُهُ
وَرُبِّ قِرْنٍ بِيْطَلِ أَرْدَنِتُهُ وَرُبِّ عَيْلٍ حَسَنٍ لَوَيْتُهُ
وَمَغْصَمٍ مَخْضَبٍ نَيْتُهُ لَوْ كَانَ لِلدَّهْرِ بَلَى أَبْلَيْتُهُ
أَوْ كَانَ قِرْنِي وَاحِدًا كَفَيْتُهُ

وقال:

أَلْقَى عَلَى الدَّهْرِ رَجُلًا وَبَدَا وَالدَّهْرُ مَا أَصْلَحَ يَوْمًا أَفْسَدَا
يُفْسِدُ مَا أَصْلَحَهُ الْيَوْمَ غَدَا

الطعن الشُّرْر: على أحد الجانبين. والنظر الشُّرْر: بمؤخر العين. وأهْبَر من قولهم: هَبَرَتِ اللَّحْمَ، إِذَا قَطَعْتَهُ قِطْعًا كِبَارًا، وَسَيْفٌ هَبَّارٌ. وَالْمَحَالَةُ: الْحِيلَةُ. وَالْجَدُّ: الْحِظُّ. وَالطَّيْعُ: الدَّنْسُ، وَأَصْلُهُ الصَّدَأُ الَّذِي يَرْكَبُ الْحَدِيدَ. وَالْوَهْنُ: الضَّعْفُ. وَالخَرْجُ: اللَّيْنُ. وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْمُوصِيْنَ بَنُو سَهْوَانَ» الْمُوصُونَ: جَمْعُ مُوصِيٍّ، وَهُوَ الَّذِي تَوْصِيهِ بِالشَّيْءِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَمَعْنَاهُ تَوْصِيَهُمْ بِالشَّيْءِ، وَتَوَكَّدَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَسْهَوُونَ عَمَّا أَوْصُوا، وَيَتْرَكُونَهُ، وَيَحْتَجُونَ بِالسَّهْوِ. وَقِيلَ: يُضْرَبُ مِثْلًا لِلرَّجُلِ الْمُتَوَثِّقِ بِهِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الَّذِينَ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْوَصَاةِ لِحَوَائِجِ إِخْوَانِهِمْ إِنَّمَا هُمُ الَّذِينَ يَسْهَوْنَ عَنْهَا؛ لِقَلَّةِ عَنَاتِهِمْ بِهَا، وَأَنْتَ بِحَاجَةِ أَخِيكَ مَعْنَى لَا تَحْتَاجُ إِلَى وَصَاةِكَ بِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَكْثَرُ نَسْيَانِي لِمَا لَا يَهْمُنِي وَإِنِّي لِمَا أَعْنَى بِهِ لَدُّكُورٌ

أَهِيْمُ بِدَعْدٍ مَا حَيِيْتُ فَإِنْ أُمْتُ أَوْصُ بِدَعْدٍ مِّنْ يَّهِيْمُ بِهَا. بَعْدِي^(١)
وقال آخر: [من الكامل]

أَوْصِيكَ إِيْصَاءَ امْرِئٍ لَّكَ نَاصِحٍ طَبُّ بِصَرْفِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُعْقَلٍ^(٢)
فأما قوله -تعالى-: ﴿وَوَصَّيْنَا بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْنَهُ﴾ [البقرة: ١٣٢] فلا أرى من شدّد
ذهب فيه إلى التكرير وإنما «وصّى» مثل: أوصى؛ ألا ترى أنه قد جاء: ﴿مِنْ بَعْدِ
وَصِيَّتِهِ نُصُوحٌ بِهَا أَوْ دِينٌ﴾ [النساء: ١٢] ولم يشدّد!؟ فإن كان للكثرة فليس هو
من باب: ﴿وَعَلَّقْتَ الْأَبْؤَابَ﴾ [يوسف: ٢٣].

[و] ^(٣)اختلفوا في الإضافة والتنوين [من قوله -تعالى-: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامٌ﴾ [١٨٤]
وفي] ^(٤)الجمع والتوحيد، من قوله -تعالى-: ﴿مِسْكِينٌ﴾^(٥) [١٨٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿فِدْيَةٌ﴾ منون، ﴿طَعَامٌ
مِسْكِينٌ﴾ موحد.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسَاكِينٍ﴾: ﴿فِدْيَةٌ﴾ مضاف، و: ﴿مَسَاكِينٍ﴾
جمع^(٦).

قال أبو علي: ﴿طَعَامٌ مِسْكِينٍ﴾ - على قول ابن كثير، ومن قرأ كما قرأ -
عطف، بين الفدية.

- ينظر: جمهرة الأمثال (٧٢/١، ٧٣)، مجمع الأمثال (٦١)، المستقصى (١٦٤).
(١) البيت مختلف في نسبه للتمر أو لنصيب، ومختلف في روايته أيضاً وخاصة في عجزه.
ينظر: الشعر والشعراء (٣١٠/١، ٤١٢)، والأغاني (٢٢٢/٢٩٤)، والموشح (٢٩٩)،
وشرح أبيات المعنى للبغدادي (٩/٥).
(٢) وهو لعبد القيس بن خفاف البرجمي في اللسان (كرب).
ويروى: «طين برب» بدل «طب بصرف».
(٣) سقط في أ.
(٤) سقط في ب.
(٥) في ب: (فدية طعام مسكين).
(٦) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٤)، الإعراب للنحاس (٢٣٦/١)، الإملاء للعكبري (٤٦/١)،
البحر المحيط (٣٧/٢)، التيسير للداني (٧٩)، تفسير الطبري (٤٤٠/٣)، تفسير القرطبي
(٢٨٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٣)، الحجة لأبي زرعة (١٢٤)، السبعة لابن مجاهد
(١٧٦)، الغيث للصفاسي (١٤٧)، الكشف للقيسي (٢٨٢/١، ٢٨٣)، المجمع
للطبرسي (٢٧٢/٢)، تفسير الرازي (١٢١/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٦/٢).

فإن قلت: كيف أفردوا «المسكين» والمعنى على الكثرة؟
 ألا ترى أن ﴿الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ [١٨٤] جمع، وكل واحد منهم يلزمه طعام
 مسكين؛ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعاً كما جمعه الآخرون؟!
 فالقول: إن الأفراد جاز وحسن؛ لأن المعنى: [و] ^(١) على كل واحد طعام
 مسكين، فلهذا أفرد، ومثل هذا في المعنى قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ
 لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وليس جميع القاذفين يفرق فيهم
 جلد ثمانين؛ إنما على كل واحد منهم جلد ثمانين، وكذلك على كل واحد منهم
 طعام مسكين. فأفرد هذا كما جمع قوله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

وقال أبو زيد: أتينا الأمير، فكسانا كلنا حلة، وأعطانا كلنا مائة.
 قال أبو زيد: معناه: كسا كل واحد منا حلة، وأعطى كل واحد منا مائة.
 وأما من أضاف الفدية إلى الطعام، فكإضافة البعض إلى ما هو بعض له، وذلك
 أنه سمي الطعام الذي يفدى به فدية، ثم أضاف الفدية إلى الطعام الذي يعم الفدية
 وغيرها، وهو على هذا من باب: خاتم حديد.

اختلفوا في تخفيف ^(٢) الميم وتشديدها ^(٣) من قوله -جل وعز-: ﴿وَلْيُكْفَلُوا
 أَلْعِدَّةَ﴾ [١٨٥]:

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَلْيُكْفَلُوا الْعِدَّةَ﴾ مشددة الميم ^(٤).
 وروى حفص عن عاصم: ﴿وَلْيُكْفَلُوا﴾ خفيفة.
 وروى على بن نصر وهارون الأعور وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿وَلْيُكْفَلُوا
 أَلْعِدَّةَ﴾ مشددة.

وقال أبو زيد عن أبي عمرو: كلاهما مشددة ومخففة.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: تشديد.

(٣) في ب: تخفيفها.

(٤) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٤)، الإعراب للنحاس (٢٣٩/١)، البحر المحيط (٤٥/٢)،
 التبيان للطوسي (١٢٠/٢)، التيسير للداني (٧٩)، تفسير القرطبي (٣٠٥/٢)، الحجة لابن
 خالويه (٩٣)، الحجة لأبي زرعة (١٢٦)، السبعة لابن مجاهد (١٧٦)، الغيث للصفاسي
 (١٤٨)، الكشاف للزمخشري (١١٤/١)، الكشف للقيسي (٢٨٣/١)، المجمع للطبرسي
 (٢٧٤/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٦/٢).

وقال اليزيدى وعبد الوارث عنه: إنه كان يثقلها، ثم رجع إلى التخفيف.
وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ بإسكان
الكاف خفيفة.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾: قوله -تعالى-: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وقد قال أوس: [من البسيط]

عَنِ امْرِئٍ سَوْقَةٍ مِمَّنْ سَمِعْتُ بِهِ أَنْدَى وَأَكْمَلَ مِنْهُ أَى إِكْمَالٍ^(١)
ومن قال: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾؛ فلأن «فَعَلَ» و «أَفْعَلَ» كثيراً ما يستعمل أحدهما
موضع الآخر، فمن ذلك: ما تقدم ذكره من: ﴿وَصَى﴾ [البقرة: ١٣٢] و ﴿أَوْصَى﴾.

وقال النابغة: [من البسيط]

فَكَمَلْتُ مِائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ^(٢)
قال أحمد: اتفقوا على تسكين لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاء في جميع القرآن.
واختلفوا إذا كان قبلها «ثُمَّ».

فقرأ أبو عمرو: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]
بكسر اللام مع «ثم» وحدها. ﴿وَلِيُؤْفُوا﴾ [الحج: ٢٩] ساكنة اللام، ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾
[الحج: ١٥] بالإسكان.

واختلف عن نافع: فروى أبو بكر بن أبي أويس وورش عنه: ﴿ثم ليقضوا﴾،
﴿ثم ليقطع﴾ بكسر اللامين مثل أبي عمرو.

وروى المسيبي وإسماعيل بن جعفر وقالون وابن جمار وإسماعيل بن أبي
أويس^(٣) مثل حمزة بإسكان اللامين.

(١) ينظر ديوانه (١٠٢).

(٢) وهو في ديوانه ص (٢٥)، واللسان (حسب، كمل)، وكتاب العين (٣/١٤٩)، وتهذيب
اللغة (٤/٣٣٣)، (١/٢٦٦)، والتاج (حسب).

(٣) إسماعيل بن أبي أويس، أبو عبد الله المدني، وهو ابن أخت مالك بن أنس، قرأ على نافع
وله عنه نسخة، روى القراءة عنه أحمد بن صالح وإبراهيم بن سعيد الجوهري وأبو حاتم
السجستاني والحلواني، فيما ذكره الهذلي. مات سنة سبع وعشرين ومائتين.
ينظر: الغاية (١/١٦٢).

وقرأ ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي بإسكان اللامين في الحرفين جميعاً، وقال القواس^(١) عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ كسراً. وقال البزى: اللام مدرجة.

وقرأ ابن عامر بتسكين لام الأمر فيما كان قبله واو أو فاء أو «ثم» في كل القرآن، إلا في خمسة مواضع كلها في الحج: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ [الآية: ٢٩]، ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الآية: ١٥]، ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ [الآية: ١٥]، ﴿وَلْيُوفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الآية: ٢٩]، ﴿وَلْيَطُوفُوا﴾ [الآية: ٢٩] بكسر اللام، وسائر ذلك بالإسكان.

قال أبو علي: حجة من أسكن لام الأمر، إذا كان قبلها واو أو فاء: أن الواو والفاء، لما كان كل واحد منهما حرفاً مفرداً، ولم يجوز أن تفصل^(٢) من الكلمة التي دخلت عليها، فتفصل منها بالوقف عليها^(٣) - أشبهت^(٤) الكلمة التي أحدهما فيه المتصل نحو: كَتَيْفٍ وَشَكَيْسٍ، فكما أن هذا النحو من الأسماء والأفعال يُخَفَّفُ في كلامهم بالتسكين، كذلك أسكنت اللام بعد هذين الحرفين.

وما يدل على^(٥) أن الحرف إذا لم ينفصل مما دخل عليه تَنَزَّلَ منزلةً جزء من الكلمة قولهم: هؤلاء الضاربوه، والضاربوك، فحذفوا النون التي تلحق للجمع^(٦)، لما كانت النون حرفاً لا ينفصل من الكلمة، وعلامة الضمير كذلك، فلم يجتمعا. وكذلك حرف اللين الذي للندبة، عاقب التنوين من حيث كان حرفاً لا ينفصل، كما

(١) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صحب بن عون، أبو الحسن النبال المكي المعروف بالقواس، إمام مكة في القراءة، قرأ على وهب بن واضح، قرأ عليه قتيل وعبد الله ابن جبير الهاشمي وأحمد بن يزيد الحلواني والبزى أيضاً- في قول الداني وغيره - ومحمد ابن شريح ومحمد بن بشر وسعدان بن كثير الجددي، وروينا عنه أنه كان ينشد شاهداً على قراءة تشديد الياء من «حى عن بيته» -وهي قراءته التي رواها قبل عنه-:

سألتني جارتني عن معشر وإذا ماعنى ذو اللب سأل
سألتني عن أناس ذهبوا شرب الدهر عليهم وأكل
توفى سنة أربعين ومائتين وقيل سنة خمس وأربعين.

ينظر: الغاية (١/١٢٣، ١٢٤).

(٢) في أ: يفصل بالياء.

(٣) في أ: عليه.

(٤) في ب: أشبه.

(٥) زاد في ب: ذلك.

(٦) في ب: للجميع.

كانت (١) النون كذلك. وكما تنزلت هذه الحروف منزلة ما هو من الكلمة من حيث لم تفصل منها - تنزلت الواو والهاء، منزلتهما، فحسن تخفيف الحرف بعدها، كما خفف نحو: كتف وسبع - وليس كذلك ثم؛ لأنها على أكثر من حرف فتفصل من الكلمة ويوقف عليها؛ فلم يجعلها بمنزلة الواو والفاء لمفارتها لهما فيما ذكرنا. وأما وجه قول من أسكن اللام بعدها كما أسكن بعد الفاء والواو، فهو أنه جعل الميم من ﴿ثُمَّ﴾ بمنزلة الواو والفاء من قوله: ﴿فَلْيَقْضُوا﴾ فجعل «مَلْيَقْضُوا» من ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ بمنزلة «وَلَيَقْضُوا» وهذا مستقيم، وإن كان دون الأول في الحسن.

ومما يدل ذلك على جوازه قول الراجز: [من الراجز]

فَبَاتٍ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا (٢)

وقالوا: أَرَأَيْكَ مُنْتَضِبًا فجعل «تَضِبًا» من «مَنْتَضِبًا» بمنزلة كتف فأسكنه كما أسكن الكتف، ومثل دخول الواو والفاء على هذه اللام دخولهما على هو وهى: فى نحو: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٧٠]، و: ﴿لَيْهَى الْحَيَّانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، و: ﴿لهو خير الرازقين﴾ (٣) [الحج: ٥٨] إلا أن الفصل بين اللام فى نحو: ﴿فَلْيَقْضُوا﴾، وبين: ﴿وَهُوَ﴾ أن اللام من «ليقضوا» ليس من الكلمة، ولكنها جرت مجرى ما هو من الكلمة لما لم تفصل منها، كما لم تفصل الواو والفاء (٤)، من «هو»، و«هى» من نفس الكلمة، إلا أن اللام لما لم تفصل من الكلمة تنزلت منزلة الهاء التى من الكلمة.

ومن هذا الباب قول الشاعر: [من الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذَى وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ (٥)

ومن ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الراجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا (٦)

فما بعد التاء من قوله: [من الراجز]

(١) فى ب: كان.

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ب.

(٤) زاد فى أ: والهاء.

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

... اشْتَرَزْنَا سَوِيْقًا

بمنزلة كَتِفٍ؛ فهذا حجة لمن قال: ﴿تُرَّ لَيْقُضُوا﴾ [الحج: ٢٩] فأسكن.

قال أحمد: اتفقوا في فتح الحاء من قوله -عز وجل-: ﴿الْحَجُّ﴾ [١٩٧] في سورة البقرة.

واختلفوا في آل عمران، وأنا أذكره إذا مرتت به.

قال أبو علي: يريد في قوله -تعالى-: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [١٩٧]. والحج مصدر لقولهم: حج البيت أى: قصده، ومثل الحج قولهم: شد شدًا، ورد ردًا، وعدد عددًا.

قال^(١) سيويه: قالوا: حج حجاجًا -كقولهم: ذكر ذكرًا.

قال: وقالوا: حجة - يريدون: عمل سنة، كما قالوا: غزاة: يريدون عمل وجه واحد.

فلو قرئ: ﴿الْحَجُّ﴾ على ما حكاه سيويه لم يمتنع في القياس.

وقولهم: «حج» وهم يريدون جمع الحاج، يمكن أن يكونوا سموا بالمصدر الذى هو كالذكر تقديره: ذوو حج.

وأشد أبو زيد: [من الرجز]

أَصْوَاتٌ حِجٌّ مِنْ عُمَانَ غَادِي^(٢)

وقال: [من الكامل]

وَكَأَنَّ عَافِيَةَ التُّسُورِ عَلَيْهِمْ حِجٌّ بِأَسْفَلِ ذِي الْمَجَازِ نُزُولُ^(٣)

ومعنى قوله -تعالى-: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [١٩٧] تقديره: أشهر الحج أشهر معلومات، فحذف المضاف، أو يكون: الحج حج أشهر معلومات، فحذف

(١) فى أ: وقال.

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان «حجج»، والتاج (حجج)، وجمهرة اللغة ص (٨٧). ويروى: «عادى» بدل «غادى».

(٣) وهو لجرير فى ديوانه ص (١٠٤)، والاشتقاق ص (١٢٣)، وجمهرة اللغة ص (٨٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٦٠٩)، واللسان (حجج)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٤٦/٦). والشاهد فى قوله: «حج»، فقد روى هذا اللفظ بكسر الحاء وبضمها، فمن رواه بالضم فهو عنده جمع «حاج»، وعليه فلا شاهد فى البيت، ومن رواه بالكسر، فقد اختلفوا فى معناه، فقال سيويه: هو مصدر ك «الذكر»، وقال أبو زيد: هو اسم للحاج.

المصدر المضاف إلى الأشهر، وعلى هذا: [من الرجز]
يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(١)

أو يكون جعل الأشهر الحج؛ لما كان الحج فيها، كقولهم: لَيْلٌ نَائِمٌ؛ فجعل الليل النائم لما كان النوم فيه.

وأشهر الحج: شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة؛ فسمى الشهرين وبعض الثالث أشهرًا؛ لأن الاثنين قد يوقع عليه لفظ الجمع، كما يوقع عليه لفظ الجمع في نحو قولهم: [من الرجز]

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ^(٢)

ولا يجوز على هذا القياس أن يوقع على الاثنين وبعض الثالث ﴿فَرُوؤُ﴾ في قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ فَرُوؤُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ لأن هذا محصور بالعدد، فلا يكون الاثنان وبعض الثالث ثلاثة.

واختلفوا في: ﴿الْبَيْوَتِ﴾ [١٨٩] و﴿الْعَيْنِ﴾ [يس: ٣٤] و﴿الشيوخ﴾ [غافر: ٦٧] و﴿الْعُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] و﴿الجيوب﴾ [النور: ٣١]: في ضم الحرف الأول من هذه كلها وكسره:

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿الْعُيُوبُ﴾ بضم الغين، وكسر الباء من ﴿البيوت﴾ والعين من ﴿العيون﴾.

وقرأ أبو عمرو بضم ذلك كله: الباء والعين والغين والجيم والشين. واختلف عن نافع فروى المسيبي وقالون: ﴿البيوت﴾ بكسر الباء^(٣)، وهذه

(١) تقدم.

(٢) الرجز لخطام المجاشعي في الخزانة (٣١٤/٢)، والدرر (١١٦/١، ١١٨)، وشرح المفصل (١٥٦/٤)، والكتاب (٤٨/٢)، واللسان (كرت)، وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب (٥٤٤/٧، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٨٩/٤)، ولهميان في الكتاب (٦٢٢/٣)، وبلا نسبة في الخزانة (٣٠٢/٤، ٥٣٩/٧)، وشرح الأشموني (٤٠٤/٣)، وجمع الهوامع (٤٠/١، ٥١).

والشاهد فيه: تنية «ظهرهما» على الأصل، والأكثر في كلام العرب الخروج عن الأصل إلى الجمع؛ كراهية لاجتماع تثنيتين في اسم واحد؛ لأن المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة، ولذلك قال: «مثل ظهور الترسين».

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٥)، الإملاء للكعبري (٤٩/١)، البحر المحيط (٦٤/٢)، التبيان للطوسي (١٤٠/٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير القرطبي (٣٤٦/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٣)، الحجة لأبي زرعة (١٢٧)، السبعة لابن مجاهد (١٧٨)، الغيث للصفاسي =

وحدها، وضم الغين والعين والجيم والشين.
 وقال ورش عن نافع: أنه ضمَّ ذلك كله، والباء من ﴿الْبَيْوتِ﴾، وكذلك قال
 إسماعيل بن جعفر وابن جَمَّاز عنه: أنه ضمها كلها.
 قال أبو بكر بن أبي أويس: ﴿الْبَيْوتِ﴾، و﴿الْغَيْبِوتِ﴾، و﴿الْعَيْونِ﴾،
 و﴿الْجَيْبِوتِ﴾، و﴿جَيْبِهِنَّ﴾، و﴿الشُّيُوخِ﴾ بكسر أولِ ذلك كله.
 قال الواقدي^(١) عن نافع: ﴿الْبَيْوتِ﴾ بضم الباء.
 واختلف عن عاصم أيضًا، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر عنه: أنه كسر الباء من
 ﴿الْبَيْوتِ﴾، والعين من ﴿الْعَيْونِ﴾، والغين من ﴿الْغَيْبِوتِ﴾، والشين من
 ﴿شَيْوِخًا﴾، وضمَّ الجيم من ﴿الْجَيْبِوتِ﴾ وحدها.
 قال: يبدأ بالكسر ثم يثُمَّها الضم.
 وروى هيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يكسر الشين من ﴿شَيْوِخًا﴾ وحدها،
 ويضم الباقي وهذا غلط.
 وقال عمرو بن الصباح عن أبي عمر عن عاصم ﴿شَيْوِخًا﴾ بضم الشين، وضم
 سائر الحروف.

وكان حمزة يكسر الأول من هذه الحروف كلها.
 وقال خلف وأبو هشام عن سليم عن حمزة: إنه كان يشم الجيم الضم، ثم يشير
 إلى الكسر، ويرفع الياء من قوله: ﴿جَيْبِهِنَّ﴾ وهذا شيء لا يُضبط.
 وقال غير سليم بكسر الجيم.

قال أبو علي: أما من ضم الفاء من شيوخ، وعيون، و﴿جيوب﴾^(٢) [و﴿غيوب﴾]^(٣)
 فبين لا نظر فيه بمنزلة «فعلول» إذا كان جمعًا، ولم تكن عينه ياء.

= (١٥٤)، الكشف للقيسي (١/٢٨٤، ٢٨٥)، المجمع للطبرسي (٢/٢٨٣)، تفسير الرازي
 (٢/١٤٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٦).

(١) محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدي المدني ثم البغدادي، روى القراءة عن نافع بن
 أبي نعيم وعيسى بن وردان وسليمان بن مسلم بن جماز عن أبي جعفر وشيبة، وروى
 الحروف عن عدى بن الفضل عن أبي عمرو وله عن نافع نسخة، روى القراءة عنه محمد بن
 سعيد كاتبه، وقد تكلموا فيه، مات سنة تسع ومائتين ببغداد ودفن بمقابر الخيزران.
 ينظر: الغاية (٢/٢١٩).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

وأما من قال: ﴿شَيْوِخٌ﴾ و﴿جِيوِبٌ﴾ فكسر الفاء؛ فإنما فعل ذلك من أجل الياء،
أبدل من الضمة الكسرة؛ لأن الكسرة للياء أشد موافقة من الضمة لها.
فإن قلت: هلا استقبح ذلك؛ لأنه أتى بضمة بعد كسرة، وذلك مما قدمت أنهم
قد رفضوه في كلامهم، فهلا رفض -أيضاً- القارئ لـ «الجيوب» ذلك؟
قيل^(١): إن الحركة إذا كانت للتقريب من الحرف لم تكره، ولم تكن بمنزلة
ما لا تقرب فيه.

ألا ترى أنه لم يجيء في الكلام عند سيبويه على «فِعِل» إلا «إِبِل»، وقد أكثروا من
هذا البناء، واستعملوه على اطراد، إذا كان القصد فيه تقريب الحركة من الحرف،
وذلك قولهم: ماضِعٌ لَهُمْ، وَرَجُلٌ مِجْحٌ وَجِئٌ. وقالوا في الفعل: شِهْدَ وَلِعِبَ^(٢).
واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بنائه [الْبَتَّة]^(٣)، وذلك

(١) زاد في أ: له.

(٢) قال سيبويه في باب الحروف الستة: إذا كان واحد منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان
فِعَلًا - إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات: مطرَدٌ فيه فَعِلٌ، وفِعِلٌ، وفَعْلٌ،
وفِعْلٌ: إذا كان فِعَلًا أو اسْمًا أو صفةً فهو سواء. وفي «فَعِيلٌ» لغتان: فَعِيلٌ وفِعِيلٌ إذا كان
الثاني من الحروف الستة. مطرَدٌ ذلك فيهما لا ينكسر في فَعِيلٌ ولا فَعِلٌ، إذا كان كذلك
كسرت الفاء في لغة تميم. وذلك قولك: لَيْثِمٌ وشَيْهْدٌ، وَسَيْعِدٌ وَنَجِيفٌ، وَرَغِيفٌ، وَبَحِيلٌ
وَبَيْسٌ، وشَيْهْدٌ، وَلِعِبٌ، وَضِحْكٌ، وَنِغْلٌ، وَوَجْمٌ. وكذلك فِعِلٌ إذا كان صفةً أو فعلاً أو
اسْمًا. وذلك قولك: رجلٌ لِعِبٌ ورجلٌ مِجْحٌ، وهذا ماضِعٌ لَهُمْ، وهذا رَجُلٌ وَعِكٌ،
وَرَجُلٌ جِئٌ - يقال جِئَزَ الرَّجُلُ عَصٌ - وهذا عَيْرٌ نَعِرٌ، وفيخذ.

وإنما كان هذا في هذه الحروف؛ لأن هذه الحروف قد فَعَلَتْ في يَفْعَلُ ما ذكرت لك؛
حيث كانت لاماتٍ، من فتح العين، ولم تفتح هي أنفسها هنا؛ لأنه ليس في الكلام «فَعَعِلٌ»،
وكراهية أن يلتبس «فَعِلٌ» بـ: «فَعَلٌ» فيخرج من هذه الحروف فَعِلٌ، فلزمها الكسر ههنا وكان
أقرب الأشياء إلى الفتح، وكانت من الحروف التي تقع الفتح قبلها لما ذكرت لك،
فكسرت ما قبلها حيث لزمها الكسر، وكان ذلك أخف عليهم، حيث كانت الكسرة تُشبه
الألف، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما أنهم إذا أدغموا فإنما أرادوا أن
يرفعوا أَلَسْتَهُمْ من موضع واحد.

وإنما جاز هذا في هذه الحروف؛ حيث كانت تفعل في «يَفْعَلُ» ما ذكرت لك؛ فصار لها
في ذلك قوَّةٌ لغيرها.

وأما أهل الحجاز فيُجرون جميع هذا على القياس.

ينظر: الكتاب (٤/١٠٧، ١٠٨).

(٣) سقط في ب.

نحو: شعير ورغيف وشهيد، وليس في الكلام شيء على فعيل على غير هذا الوجه،
فكذلك نحو: شيوخ وجيوب يستجاز فيه ما ذكرنا للتقريب والتوفيق بين الحرفين^(١).
ومما يدل على جواز ذلك أنك تقول في تحقير فُلَيْسٍ: فُلَيْسٌ، ولا يكسر أحدُ
الفاء في هذا النحو، فإذا كانت العين ياء، كسروا الفاء [فقالوا: عَيْنَةٌ وبييت،
فكسروا الفاء ههنا]^(٢) لتقريبه من الياء، ككسر الفاء من «فعلول» وذلك مما قد حكاه
سيبويه، فكما كسرت الفاء من «عينة» ونحوه، وإن لم يكن في أبنية التحقير على
هذا الوزن لتقريب الحركة مما بعدها، كذلك كسروا الفاء من «جيوب» ونحوها.
ومما يقوى هذا الكسر في الفاء إذا كان العين ياءً للإتباع أنه قد جاء في المجموع ما
لزمته الكسرة في الفاء، ولم نعلم أحدًا ممن يسكن إلى روايته^(٣) حكى فيه غير ذلك،
وذلك قولهم في جمع قوسٍ: قسى؛ فلولا أن الكسر^(٤) في هذا الباب قد تمكن ما
كان الحرف^(٥) ليجمع على الكسر خاصة، ولا يستعمل فيه غيره، فإذا نسبت إلى
قسى -اسم رجلٍ- قلت: قسوى، فرددت الضمة التي هي الأصل، وقياسٌ من قال:
«صعقى» أن يقول: قسوى، فيُقَرُّ الكسرة، وإن كانت الكسرة في العين التي لها
كسرتِ الفاء قد زالت كما زالت من «صعقى».

ويدلك على ذلك أيضًا ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

يَأْكُلُ أَرْمَانَ الْهَزَالِ وَالسُّنَى^(٦)

وقول أبي النجم^(٧): [من الرجز]

جَاءَتْ تُنَاجِيْنِي ابْنَةُ الْعَجْلِي

(١) في ب: الجمعين.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: ثقته.

(٤) في أ: الكسرة.

(٥) زاد في أ: منه.

(٦) الرجز لامرأة من بنى عقيل في الخزنة (٣٧٥/٧)، واللسان (حتم، مأي)، ونوادر أبي زيد
ص (٩١)، وشرح شواهد الشافية ص (١٦٣)، ولقصي بن كلاب في المقاصد النحوية (٤/
٥٦٥)، واللسان (أمه)، وبلا نسبة في اللسان (حيد)، والمخصص (٣/٩)، والإنصاف (٢/
٦٦٣)، والخزنة (٣٠/٨، ٣٧٤/١١)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٤/٢)، والمنصف (٢/
٦٨)، والتاج (سنا).

(٧) الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بنى بكر بن وائل: من أكابر الرجز ومن أحسن =

فِي سَاعَةِ مَكْرُوهَةِ النَّجِيِّ
يَكْفِيكَ مَا مَوَتْ فِي السَّنِيِّ

فالأول «فعلول» أيضًا، وإنما حذف للقفية، وبدلك على أنه «فعلول» التشديد الذي في بيت أبي النجم، ولم نعلم الضم سمع في ذلك أيضًا. واختلفوا في إثبات الألف وطرحها من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَا تَقْتُلُواهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفْتَلُوا فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَنْتُمْ لَهُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [١٩١].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿وَلَا تَقْتُلُواهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفْتَلُوا فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَنْتُمْ لَهُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ كلها بالألف. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَلَا تَقْتُلُواهُمْ﴾ بغير ألف^(١) فيهن كلهن، ولم يختلفوا في قوله: ﴿فَأَنْتُمْ لَهُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ أنها بغير ألف.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿وَلَا تَقْتُلُواهُمْ﴾ في هذه المواضع اتفأقهم في قوله - تعالى-: ﴿وَقَتْلُهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]، والفتنة يراد بها الكفر، أى: قاتلوهم حتى لا يكون كفر لمكان قتالكم إياهم.

وحجة من قرأ: ﴿وَلَا تَقْتُلُواهُمْ... حَتَّى يُفْتَلُوا فِيهِ﴾: أنهم لم يختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿فَأَنْتُمْ لَهُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ فكل واحد من الفريقين يستدل على ما اختار بالموضع المتفق عليه.

ويقوى قول من قال: ﴿تَقْتُلُواهُمْ﴾^(٢) قوله -تعالى-: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] والقتل: مصدر «قتلته»، دون «قاتلته» أى: الكفر أشد من القتل،

= الناس إنشادًا للشعر. نبع في العصر الأموى، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام. قال أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت. توفي سنة ١٣٠هـ.
ينظر: الأعلام (١٥١/٥).

(١) ينظر إتخاف الفضلاء (١٥٥)، الإعراب للنحاس (٢٤٣/١)، الإملاء للعكبرى (٤٩/١)، البحر المحيط (٦٧/٢)، التبيان للطوسى (١٤٥/٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٥٦٨/٣)، تفسير القرطبى «٣٥٢/٢»، الحجة لابن خالويه (٩٤)، الحجة لأبى زرعة (١٢٨)، السبعة لابن مجاهد (١٧٩)، الغيث للصفاسى (١٥٤)، الكشاف للزمخشرى (١١٨/١)، الكشف للقيسى (٢٨٥/١)، المجمع للطبرى (٢٨٥/٢)، المعانى للفراء (١١٦/١)، تفسير الرازى (١٥٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٢٦/٢).

(٢) فى أ: ولا تقتلوهم.

فاقتلوهم، فأمر بالقتل ليزاح به الكفر.

ويمكن أن يرجح^(١) من قرأ: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ﴾ قراءته^(٢) على قراءة من قرأ: ﴿تَقَاتِلُوهُمْ﴾ بأن قوله ﴿فاقتلوهم﴾ و: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئْتَةً﴾ [البقرة: ١٩٣] نص على الأمر بالقتال.

وقوله: ﴿وَالْفِئْتَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ في فحواه دلالة على الفعل، فيقول: الأخذ بما علم بالنص أولى مما علم من الفحوى، إذا كانا في أمر واحد.

وقوله ﴿حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١] أى: حتى يقتلوا بعضكم؛ فإن قتلوكم فاقتلوهم، أى: إن قتلوا بعضكم فى الحرم فاقتلوا فى الحرم القاتل فى الحرم.

ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] أى: ما وهن الباقون منهم لما أصابهم فى سبيل الله.

واختلفوا فى ضم الثاء والقاف والتنوين ونصبهما بغير تنوين فى قوله -تعالى-: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [١٩٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فلا رفّت ولا فسوق﴾ بالضم فيهما والتنوين^(٣).

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿فلا رفّت ولا فسوق﴾ فيهما بغير تنوين.

[ولم يختلفوا فى نصب اللام من قوله -سبحانه-: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾]^(٤) [١٩٧].

قال أبو على: روى عن طاوس^(٥) قال: سألت ابن عباس عن قوله: ﴿فلا رفّت ولا

(١) زاد فى ب: قراءة.

(٢) فى ب: من أنه.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٣٥)، الإعراب للنحاس (٢٤٥/١)، الإملاء للعكبرى (٥٠/١)، البحر المحيط (٨٨/٢)، التبيان للطوسى (١٦٢/٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٣٥/٤)، تفسير القرطبي (٤٠٨/٢)، الحجّة لابن خالويه (٩٤)، الحجّة لأبى زرعة (١٢٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الغيث للصفاقسى (١٥٥)، الكشاف للزمخشري (١/١٢٢)، الكشف للقيسى (٢٨٥/١، ٢٨٦) المجمع للطبرسى (٢٩٢/٢)، المعانى للفراء (١٢٠/١)، تفسير الرازى (١٦٨/٢).

(٤) فى ب: ولم يختلفوا فى نصب اللام من جدال.

(٥) طاؤس بن كيسان اليماني الجندي - بفتح الجيم والنون -، قيل: من الأبناء، وقيل: مولى =

فُسُوقٌ ﴿ قَالَ: الرِفْثُ الْمَذْكُورُ لَيْسَ الرِفْثُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ
الْصَّيَاغَةُ الرَّفْثُ إِلَىٰ نِسَابِكُمْ﴾^(١) [البقرة: ١٨٧]، ومن الرِفْثِ التَّعْرِيفُ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ،
وهي الإعرابة في كلام العرب.

وروى عنه^(٢) وعن ابن مسعود^(٣) وابن عمر^(٤) والحسن^(٥) وغيرهم: الرِفْثُ:
الجماع.

وأما «الفسوق» فعن ابن عباس^(٦) وسعيد بن جبیر^(٧) والحسن^(٨) وإبراهيم^(٩)
وعطاء^(١٠): الفسوق: المعاصي، قال في المعاصي كلها: ﴿وَأِنْ تَفَعَّلُوا فَاِنَّهُ فُسُوقٌ
بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

[وقال] ابن زيد: هو الذبح^(١١)، وقرأ: ﴿أَوْ فُسُقًا أَهْلًا لِيَغَيِّرَ اللَّهُ بِهٖ﴾
[الأنعام: ١٤٥].

= همدان، الإمام العَلَمُ. قيل: اسمه ذكوان، قاله ابن الجوزي. عن أبي هريرة وعائشة وابن
عباس وزيد بن ثابت، وزيد بن أرقم، وجابر، وابن عمرو. أرسل عن معاذ. قال طاوس:
أدرکت خمسين من الصحابة. وعنه: مجاهد، وعمرو بن شعيب، وحبیب بن أبي ثابت،
والزهري، وأبو الزبير، وعمرو بن دينار، وسليمان الأحول وخلق. قال ابن عباس: إني
لأظن طاوسًا من أهل الجنة. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت مثله. وقال ابن حبان: حجج
أربعين حجة، وكان مستجاب الدعوة. قال ابن القطان: مات سنة ست ومائة. وقال
بعضهم: يوم التروية، وصلى عليه هشام بن عبد الملك. ووثقه ابن معين وغيره.
ينظر: الخلاصة (١٥/٢).

- (١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٧٥/٢).
- (٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٧٦/٢)، برقم (٣٥٩٧) و (٣٥٩٨) و (٣٥٩٩) و (٣٦٠٠) و
(٣٦٠١) و (٣٦٠٢) و (٣٦٠٣) و (٣٦١٢) و (٣٦١٣) و (٣٦٢٨).
- (٣) أخرجه ابن جرير (٢٧٦/٢) برقم (٣٦٠٤).
- (٤) أخرجه ابن جرير (٢٧٧/٢ - ٢٧٨) برقم (٣٦٢١) و (٣٦٢٩).
- (٥) أخرجه ابن جرير (٢٧٧/٢) برقم (٣٦٠٥)، وانظر: الدر المنثور للسيوطي (١/٣٩٦ -
٣٩٧).
- (٦) أخرجه ابن جرير (٢٧٩/٢) برقم: (٣٦٣٤) و (٣٦٤٨) و (٣٦٥٢) و (٣٦٥٦).
- (٧) أخرجه ابن جرير (٢٨٠/٢) برقم (٣٦٤٦).
- (٨) أخرجه ابن جرير (٢٧٩/٢) برقم (٣٦٣٨).
- (٩) أخرجه ابن جرير (٢٨٠/٢) برقم (٣٦٤٩).
- (١٠) أخرجه ابن جرير (٢٧٩/٢) برقم (٣٦٣٥) و (٣٦٣٦) و (٣٦٣٧) و (٣٦٥٠)، وانظر:
الدر المنثور للسيوطي (١/٣٩٦ - ٣٩٧).
- (١١) أخرجه ابن جرير (٢٨٢/٢) (٣٦٧١).

قال الضحاك: الفسوق: التنازب بالألقاب^(١).

قال أبو علي: كأنه ذهب إلى قوله: ﴿يَسْ أَلَيْسَ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١].

وقال أبو عبيدة فيما روى عنه التوزي^(٢): ﴿فَلَا رَفَثٌ﴾ أى: لا لغًا من الكلام، واللغا: التكلم بما لا ينبغي.

قال المعجاج: [من الرجز]

عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ الشُّكْمِ^(٣)

تقول: لَغَيْتَ تَلْغَى، مثل: لَقَيْتَ تَلْقَى.

وقال: ﴿وَلَا حِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أى: لا شك فيه أنه لازم فى ذى الحجة.

وقالوا: من المجادلة.

وقال أبو عبيدة: الرفث إلى نسائكم: الإفضاء إلى نسائكم.

قال أبو علي: قد وافق قول أبي عبيدة ما روى عن ابن عباس؛ لأن ابن عباس^(٤)

جعل الرفث المذكور فيما روى عطاء^(٥) عنه فى قوله: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾

(١) أخرجه ابن جرير (٢٨٢/٢) (٣٦٧٢).

(٢) عبد الله بن محمد بن هارون التوزي- بفتح المثناة وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي- أبو محمد، مولى قريش، من أكابر أئمة اللغة. قال السيرافى: قرأ على الجرمى كتاب سيبويه، وكان أعلم من الرياشى والمازنى، وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة، وقد قرأ أيضًا على الأصمعى وغيره. انتهى. وصنف: كتاب الخيل، الأمثال، الأضداد. ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. ينظر: البغية (٦١/٢).

(٣) الرجز فى ديوانه (٤٥٦/١)، واللسان (سرب، رفث، كظم، لغا)، وأساس البلاغة (رفث)، والتاج (كظم، لغا)، وتهذيب اللغة (٤١٦/١٢)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٧٧/١٥)، والتاج (رفث)، ومجمل اللغة (٢٨٢/٤).

(٤) تقدم.

(٥) عطاء بن أبى رباح القرشى مولاهم، أبو محمد الجندى اليمانى، نزيل مكة وأحد الفقهاء والأئمة. عن: عثمان، وعتاب بن أسيد مرسلًا، وعن أسامة بن زيد، وعائشة، وأبى هريرة وأم سلمة وعروة بن الزبير وطائفة. وعنه: أيوب وحبيب بن أبى ثابت، وجعفر بن محمد، وجرير بن حازم، وابن جريج وخلق. قال ابن سعد: كان ثقة عالمًا كثير الحديث، انتهت إليه الفتوى بمكة. وقال أبو حنيفة: ما لقيت أفضل من عطاء. وقال ابن عباس - وقد سئل عن شيء-: يا أهل مكة تجتمعون على وعندكم عطاء؟! وقيل: إنه حج أكثر من سبعين حجة. قال حماد بن سلمة: حججت سنة مات عطاء، سنة أربع عشرة ومائة.

[البقرة: ١٩٧]: أنه غير الرفث المذكور في قوله: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْعَصَايِرِ أَرْفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾؛ فقال في قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ من الرفث: التعريض بذكر الجماع. وينبغي أن يكون مراده بذكر الجماع مع النساء.

ويؤكد ذلك قوله: التعريض بذكر النساء، والتعريض يقتضى معرضاً له. وإنما تأولناه على مراجعة النساء الحديث بذكر الجماع، دون اللفظ به من غير مراجعتهم؛ لأنه قد روى عن ابن عباس أنه كان يطوف بالبيت وينشد: [من الرجز]
وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيْسًا^(١)
إِنْ تَصُدَّقِ الطَّيْرُ تَبِكَ لَمِيْسًا^(٢)

فقليل له: أترف؟

فقال: ليس هذا برفث، إنما الرفث مراجعة النساء الحديث بذكر الجماع. قال يعقوب فيما أخبرنا به محمد بن السرى، قال يزيد بن هارون: «لميساً» يعنى: فرجاً، وليس بامرأة بعينها.

وقد وافق قول أبي عبيدة قول ابن عباس؛ لأنه فسر الرفث في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [بأنه]: ما لا ينبغي أن يتكلم به، وفسر الرفث في قوله -جل وعز-: ﴿أَرْفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] [بأنه]: الإفضاء إلى نسائكم. قال أبو الحسن: وألحق «إلى» في قوله -عز وجل-: ﴿أَرْفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ لما كان الرفث بمعنى الإفضاء.

وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فيحتمل ضربين قد أشار إليهما أبو عبيدة.

أحدهما: أنه لا شك في أن فرض الحج قد تقرر في ذى الحجة، وبطل ما كان يفعلُه النساءُ من تأخير الشهور، وفيهم نزل: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧].

= ينظر: الخلاصة (٢/٢٣٠) (٤٨٥٢).

(١) هو صوت نقل أخفاف الإبل.

ينظر: اللسان (همس).

(٢) الرجز له في جمهرة اللغة ص (٤٢٢)، والتاج (رفث، همس)، واللسان (رفث، همس)، وتهذيب اللغة (٦/١٤٣، ١٥/٧٨)، وبلا نسبة في التاج (لمس)، وجمهرة اللغة ص (٨٦٣)، وكتاب العين (٤/١٠).

والآخر: «لا جدال»: لا تجادل صاحبك ولا تماره.

فأما قوله جلّ اسمه: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ فلا يخلو «لا» من أن تكون^(١) بمعنى «ليس». كما قال: [من الرجز]

..... لا مُسْتَضْرَحٌ^(٢)

و: [من مجزوء الكامل]

..... لا بَرَاخٌ^(٣)

أو تقدرها غير مُعَمَلَةٍ عمل «ليس»، وإنما يرتفع الاسم بعدها بالابتداء، فمن قدر ارتفاع الاسم بعدها بالابتداء جاز في قول سيبويه: أن يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبرًا عن الأسماء الثلاثة، لاتفاق الأسماء في ارتفاعها بالابتداء.

وأما قوله: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾ فبين.

وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإن «لا» مع «جدال» في موضع رفع، فقد اتفقت الأسماء في ارتفاعها بالابتداء، فلا يمنع^(٤) من أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبرًا عنها.

ولا يجوز ذلك في قول أبي الحسن؛ لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد «لا»، ب: «لا» النافية دون خير الابتداء.

ولو قدر مقدر في قوله: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾، الاسم مرتفعًا ب «لا» كما يرتفع ب «ليس»؛ لم يجز في واحد من القولين أن يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ في موضع الخبر؛ لأن الخبر ينتصب ب «لا» كما ينتصب ب «ليس»، وخبر ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ في موضع رفع بأنه خبرُ الابتداء.

وفى قول أبي الحسن في موضع نصب ب «لا»، فلا يجوز أن يكون خبرًا عن الأسماء الثلاثة لوجود عمل عاملين مختلفين في مفعول واحد.

(١) في ب: تقدره.

(٢) تقدم.

(٣) والبيت بتمامه:

من فر عن نيرانها فأناب ابن قيس

وهو لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر (٨/١٠٩، ١٣٠)؛ وخزانة الأدب (١/٤٦٧)، واللسان (برج)، وبلا نسية في أمالي ابن الحاجب ص (٣٢٦)، والإنصاف ص (٣٦٧)، وأوضح المسالك (١/٢٨٥).

(٤) في أ: فلا يمتنع.

ولو رفع رافع: «ولا جدال»، ونون؛ لجاز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبرًا عن الأسماء الثلاثة.

فإن رفع: «فلا رفث ولا فسوق»، بـ «لا» التي في معنى ليس، أضمر لها خبرًا. ولم يجوز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبرًا عنها، ولكنه يجوز أن يكون خبرًا عن: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ ويجوز أن يكون صفة للجدال.

فإذا جعلته صفة أضمرت لقولك: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ خبرًا. ولا يجوز أن يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلقًا بالجدال على قول الخليل، وسيبويه. ويجوز في قول البغداديين أن يكون متعلقًا بـ «الجدال»، وإن كانت «لا» النافية قد عملت فيه. ولو رُفِعَ «الجدال» ونون لجاز أن يكون: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلقًا بالجدال؛ لأن الجدال يبدل بهذا الحرف الجار، قال - تعالى - : ﴿أَتَجِدُونِي فِي تَأْسَمَلٍو سَمِيئُوها﴾ [الأعراف: ٧١].

وحجة من فتح فقال: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾: أن يقول: إنه أشد مطابقة للمعنى المقصود.

ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنه إذا قال: ﴿لَا رَبِّبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رفع ونون فكأن النفي لواحد منه. ألا ترى أن سيبويه يرى: أنه إذا قال: لا غلامٌ عندك ولا جارية، فهو جوابٌ من سأل فقال: أغلامٌ عندك أم جارية؟ والفتح أولى؛ لأن النفي قد عم، والمعنى عليه. ألا ترى أنه لم يُرَخَّصْ في ضرب من الرفث والفسوق كما لم يرخص في ضرب من الجدال، وقد اتفق الجميع على فتح اللام من الجدال؛ ليتناول النفي جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذ كان في حكمه.

وحجة من رفع: أنه يعلم من الفحوى أنه ليس المنفى رفثًا واحدًا، ولكنه جميع ضروبه، وقد يكون اللفظ واحدًا، والمعنى المراد به جميع؛ قال: [من الطويل] فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ الْغَطَّاسِ لَا يَتَأَمُّ مِنْ أَتَأَمُّ^(١)

(١) وهو للمهلل في تهذيب اللغة (١١/١٤٥)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٤/٧٩).

ويروى صدر البيت:

فقتلى بقتلانا وجز بجزنا

و «يموت» بدل «ينام».

ومن حجته: أن هذا الكلام نفى، والنفى قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإن لم يبين فيه الاسم مع «لا» النافية نحو: ما رجلٌ في الدار.

[و]«^(١)اختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿السِّلْمِ﴾ [٢٠٨].
فقرأ ابن كثير، ونافع، والكسائي^(٢): ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [الآية: ٢٠٨]،
﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾ [الأنفال: ٦١]، ﴿وَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ [محمد: ٣٥] بفتح السين
فيهن^(٣).

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر، بكسر فيهن السين [كلهن]^(٤).
وقرأ حمزة: بكسر السين في سورة البقرة وحدها، وفي سورة محمد -عليه
السلام- وفتح السين في سورة الأنفال.

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: بكسر السين في سورة البقرة، وفتح السين في سورة
الأنفال، وفي سورة محمد ﷺ.

وروى حفص عن عاصم في الثلاثة مثل أبي عمرو^(٥).
قال أبو علي: قول ابن كثير ونافع والكسائي: ﴿ادخلوا في السِّلْمِ﴾
[البقرة: ٢٠٨] يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون لغةً في «السِّلْمِ» الذي يعني به الإسلام.
قال أبو عبيدة وأبو الحسن: السِّلْمُ: الإسلام، وإنما يكون السلم مصدرًا في معنى
الإسلام إذا كسرت الحرف الأول منه، فهو كالعطاء من أعطيت، والنبات من أنبت.
ويجوز أن يريدوا بفتحهم الأول من قوله: ﴿ادخلوا في السِّلْمِ﴾: الصلح، وهو

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، الإملاء للعكبري (٥٢/١)، البحر المحيط (١٢٢/٢)،
التيبان للطوسي (١٨٥/٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري (٢٥٢/٤)، الحجة لابن
خالويه (٩٥)، الحجة لأبي زرعة (١٣٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الغيث للصفاقسي
(١٥٦)، الكشف للزمخشري (١٢٧/١)، الكشف للقيسي (٢٨٧/١)، المجمع للطبرسي
(٣٠٢/٢)، تفسير الرازي (١٩٣/٢)، نشر لابن الجزري (٢٢٧/٢).

(٣) في ب: منهن.

(٤) سقط في ب.

(٥) قال السمين الحلبي: قوله تعالى: ﴿السِّلْمِ﴾: قرأ هنا «السِّلْمِ» بالفتح - نافع والكسائي وابن
كثير، والباقون بالكسر، وأما التي في الأنفال فلم يقرأها بالكسر إلا أبو بكر وحده عن
عاصم، والتي في القتال فلم يقرأها بالكسر إلا حمزة وأبو بكر أيضًا.
ينظر: الدر المصون (٥٠٩/١).

يريد الإسلام؛ لأن الإسلام صلح.

ألا ترى أن القتال والحرب بين أهله موضوع، وأنهم أهل اعتقاد واحد، ويد واحدة في نصرة بعضهم لبعض، فإذا كان ذلك موضوعاً بينهم، وفي دينهم، وغلظ على المسلمين في المسايفة بينهم - كان صلحاً في المعنى، فكأنه قيل: ادخلوا في الصلح، والمراد به الإسلام، فسماه صلحاً لما ذكرناه^(١)، فهذا المسلك فيه أوجه من أن يكون الفتح في «السلم» لغة في «السلم» الذي يراد به الإسلام؛ لأن أبا عبيدة وأبا الحسن لم يحكيا هذه اللغة، ولم أعلمها أيضاً عن غيرهما، فإن ثبتت به رواية عن ثقة فذاك. وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر بكسر السين فيهن كلهن، فالقول في ذلك أن المراد بكسر السين في قوله: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾: الإسلام؛ كما فسره أبو عبيدة وأبو الحسن، والمعنى عليه.

ألا ترى أن المراد إنما هو تحضيضهم على الإسلام، والدعاء إليه، والدخول فيه، وليس المراد: ادخلوا في الصلح، وليس ثم صلح يدعون إلى الدخول فيه، إلا أن يتأول^(٢) أن الإسلام صلح على نحو ما تقدم ذكره.

وأما كسره السين في قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦١] فلأن السلم: الصلح، وفيه ثلاث لغات فيما رواه التوزي عن أبي عبيدة في قوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ فقال: السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلْمُ واحد. وأنشد: [من مجزوء الوافر]

أَنَائِلَ إِنِّي سَلَمَ لِأَهْلِكَ فَاقْبَلِي سَلَمِي^(٣)
و«السَّلْمُ» الذي هو الصلح يذكر ويؤنث.

وقوله: ﴿فَاجْتَنَحْ لَهَا﴾، وقد حكى عن أبي زيد أنه سمع من العرب من يقول: «فاجنح له»، فذكره. قال أبو الحسن: وهو مما لا يجيء منه فعل، فقال: ولكنك تقول: سالم مسالمة.

وعلى ما ذكره أبو الحسن جاء قول الشاعر: [من الطويل]

(١) في أ: ذكرنا.

(٢) في أ: يتأولوا.

(٣) البيت لمسعدة بن البختری في الأغاني (٢٧١/١٣)، وبلا نسبة في اللسان (سلم)، والتاج (سلم).

تَبِينُ ضَلَاةِ الْحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ إِذَا مَا التَّقِيْنَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ^(١)
 لأنه عادل المسالم بـ «صالي الحرب»، وأخذ عاصمٌ بلغةٍ من يكسر الأول^(٢) من
 «السلم» في الصلح. وأما كسر عاصم السين في قوله: ﴿فَلَا تَهْتُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ
 وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ﴾ [محمد: ٣٥] فإن المراد هنا بـ «السلم»: الصلح، فكسر الأول منه،
 كما كسر في قوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ والصلح الذي أمر به، ولم يته عنه في
 قوله - جل وعز -: ﴿فَلَا تَهْتُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ﴾ [محمد: ٣٥] أي:
 لا تدعوا إلى الصلح، مع علو أيديكم وظهور كلمتكم إلى الصلح والموادعة، وهذا
 إنما هو على حسب المصلحة في الأوقات.

وأما قراءة حمزة بكسر السين في سورة البقرة [وفي سورة محمد ﷺ]^(٣):

فإن «السلم» في سورة البقرة يراد به: الإسلام، كما تقدم.

وفي سورة محمد ﷺ في قوله: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾ فإن «السلم»: الصلح.

وكذلك في الأنفال المراد به: الصلح في قوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾.

وفي «السلم» إذا أريد به الصلح لغتان: الفتح والكسر، فأخذ حمزة باللغتين

جميعاً، فكسر في موضع، وفتح في آخر.

وأما قراءة أبي عمرو وابن عامر ﴿السلم﴾ بكسر السين في سورة البقرة،

فـ «السلم» يعني به: الإسلام.

وأما فتحهما السين في سورة الأنفال وسورة محمد ﷺ، فإن «السلم» فيهما يراد به

الصلح، وفيه الكسر والفتح، فأخذ بالفتح في الموضعين جميعاً، ولم يفصلاً كما فصل

حمزة، وأخذ باللغتين. وكذلك القول في رواية حفص عن عاصم، وكلٌ حسن.

وأما قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقْنَا إِلَيْكُمْ أَلْسِنَتَهُ﴾ [النساء: ٩٤]، وقوله:

﴿وَأَلْفَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ أَلْسِنَتَهُ﴾ [النحل: ٨٧]، ﴿فَأَلْفَوْا أَلْسِنَتَهُ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾

[النحل: ٢٨] فليس الإلقاء ههنا كالإلقاء في قوله - تعالى -: ﴿إِذْ يُفُونَ أَقْلَمَهُمْ أَبْهُمُ

يَكْفُلُ مَرِيْمَ﴾ [آل عمران: ٤٤] وقوله - سبحانه -: ﴿وَأَلْفَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ

بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

(١) البيت للمعطل الهذلي في ديوان الهذليين (٤٧/٣).

(٢) في ب: الأولى.

(٣) سقط في أ.

ألا ترى أن الإلقاء هنا رمى وقذف؟ وهذا إنما يكون في الأعيان، وليس في قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ [النساء: ٩٤] والآى الآخر عَيْنَ تَلْقَى، ولكن تلك الآى بمنزلة قوله -عز وجل-: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

والمعنى: لا تقولوا لمن استسلم إليكم، وانقاد وكف عن قتالكم: لست مؤمناً. وكذلك المعنى في قوله -تعالى-: ﴿وَأَلْفُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ﴾ [النحل: ٨٧] كأنهم استسلموا لأمره ولما يريد من عذابه وعقابه، لا مانع لهم منه ولا ناصر. وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا رَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] أى: يستسلم له ويستخذى؛ فينقاد لما يريد منه ولا يمتنع عليه، وقد قرئ ﴿سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ وسالمٌ: فاعلٌ، وهو في هذا الموضع حسن؛ لقوله: ﴿فِيهِ شُرَكَاءٌ مُتَشَاكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] أى: فى أصحابه وخلطائه شركاء متشاكسون، يخالف بعضهم بعضاً، فلا ينقاد أحدٌ منهم لصاحبه، فمسالمٌ خلافٌ متشاكسين^(١).

ومن قرأ ﴿سَلَمًا رَجُلٍ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون «فاعلٌ» بمنزلة «فاعلٍ»، مثل: بطل وحسن، ونظير ذلك: يابسٌ وييس، وواسيطٌ ووسط.

ويجوز أن يكون وصفاً بالمصدر؛ لأن «السلم» مصدرٌ.

ألا ترى أن أبا عبيدة قال: السُّلْمُ والسُّلْمُ والسُّلْمُ واحدٌ؛ فيكون ذلك كقولهم: «الخلق»، إذا أردت به المخلوق، و«الصيد»، إذا أردت به المصيد.

ومعنى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩] [أى]^(٢): ذوى مثل.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥] فقال

أبو الحسن: هذا فيما يزعم المفسرون: قالوا: خيراً، قال: فكأنه سمع منهم التوحيد، وإذا سمع منهم التوحيد فقد قالوا خيراً، فلما عرف أنهم موحدون، قال: سلام عليكم، فسلم عليهم، ف«سلام» على هذا: رفع بالابتداء، وخبره مضمراً. وأما قوله -تعالى-: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ﴾ [الزخرف: ٨٩] فيحتمل أمرين:

(١) فى ب: متشاكسون.

(٢) سقط فى ب.

يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، كقوله: ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]، وهو يريد: قال: سلام عليكم.

والآخر: أن يكون خبر مبتدأ، كأنه أراد: أمرى سلام، أى: أمرى براءة، وأضمر المبتدأ فى هذا الوجه، كما أضمر الخبر فى الوجه الأول، ويكون المعنى: أمرى سلام أى: أمرى براءة، قال: لأن السلام يكون فى الكلام البراءة، قال: تقول: إنما فلان سلام، أى: لا يخالط أحدًا.

وأشد لأمية: [من الوافر]

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا مَا تُعَنِّتُكَ الذُّمُومُ^(١)
قال: يقول: براءتك.

وأخبرنا أبو إسحاق قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام فى اللغة أربعة أشياء: السلام مصدر سَلَمْتُ، والسلام جمع سلامة، والسلام: اسم من أسماء الله عز وجل، والسلام: شجر.

ومنه قول الأخطل: [من الطويل]

... .. إلا سَلَامٌ وَحَزْمَلُ^(٢)

ويكون منه ضرب خامس، وهو ما ذكره أبو الحسن من أن «السلام» يكون فى الكلام: البراءة، واستشهاده على ذلك بيت أمية، وقولهم: إنما فلان سلام.

وأما قولهم: فى أسماء^(٣) الله -جل وعز-: «السلام» فهو مصدر وصف به، كما أن «العدل» و«الحق» فى نحو قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [النور: ٢٥] [كذلك].

والمعنى على ضربين:

أحدهما: أنه يسلم من عذابه من لا يستحقه.

والآخر: أن يكون الذى معناه التنزيه، كأنه المنتزه من الظلم والاعتداء.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿لَهُمْ دَائِرٌ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧] فيحتمل ضربين:

(١) تقدم.

(٢) جزء من عجز بيت، وقبلة:

فراية السكران قفر فما بها لهم شبح
وهو فى ديوانه (١٤/١).

(٣) فى أ: اسم.

يكون «السلام» [اسماً من أسماء الله تعالى] ^(١)، والإضافة المراد بها: الرفع من المضاف؛ كقولهم لمكة: بيت الله، والخليفة: عبد الله.

ويجوز أن يكون «السلام» في قوله: ﴿ذَارُ السَّلَاطِينِ﴾ جمع «سلامة»، أى: الدار التى من حلها لم يقاس عذاباً لعقاب ^(٢)، كما جاء فى خلافتها: ﴿فِي سُبُورٍ وَمَجِيرٍ. وَظَلِّ مِّنْ يَّحْيُورٍ﴾ [الواقعة: ٤٢-٤٣] ونحو قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَحِيطٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

اختلفوا فى إمالة الألف وتفخيمها من قوله -تعالى-: ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [٢٠٧]: فقرأ الكسائى وحده: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ مُمَالَةً ^(٣). وقرأ الباقون: ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ بغير إمالة. وكان حمزة يقف [فى] ^(٤) ﴿مرضات﴾ بالتاء ^(٥). والباقون يقفون بالهاء.

قال أبو على: حجة الكسائى فى إمالة الألف من مرضاة الله، أن الواو إذا وقعت رابعة كانت كالياء فى انقلابها ياء، تقول: مغزيان، كما تقول: مَرْمِيَانٍ، فأمال ليدل على أن الياء تنقلب عن الألف فى التثنية، ولم يمنعه المستعلى من الإمالة، كما لم يمنع المستعلى من إمالة ^(٦) نحو: صار وخاف وطاب. وحكى ^(٧) عن ابن أبى إسحاق أنه سمع كُثَيْرَ عَزَةَ يقول: صار بمكان ^(٨) كذا، فلم

(١) فى ب: اسم الله تعالى.

(٢) فى أ: بعقاب.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، الإملاء للعكبرى (٥٢)، البحر المحيط (١١٩/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٤، ٩٥)، الحجة لأبى زرعة (١٢٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الغيث للصفاقسى (١٦٠).

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر الإملاء للعكبرى (٥٢/١)، البحر المحيط (١١٩/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٥)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الكشف للقيسى (٢٨٨/١).

(٦) زاد فى أ: فى.

(٧) حكى ذلك عن ابن أبى إسحاق سيويه فى الكتاب، فقال: «وبلغنا عن ابن أبى إسحاق: أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا وكذا». وقد علق محقق الكتاب العلامة عبد السلام محمد هارون على هذه العبارة بقوله: «أى: بالإمالة فى صار».

ينظر: الكتاب (١٢١/٤).

يمنعه المستعلى من الإمامة لطلب الكسرة في «صرت» من أن يميل صار، فكذلك الألف في ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.

وغير الإمامة أحسن كما قرأ الأكثر.

فأما وقف حمزة على التاء من: ﴿مَرْضَاتِ﴾ فإنه يحتمل أمرين:
أحدهما: على قول من قال: طَلَّحَتْ، حكاه سيبويه^(١) عن أبي الخطاب.
وأشدد أبو الحسن: [من الرجز]

مَا بَالُ عَيْنٍ عَن كَرَاهَا قَدْ جَفَّتْ
مُسْبَلَةٌ تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ
دَارًا لَسَلَمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَّتْ
بَلَّ جَوْزٍ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحَفَتْ^(٢)

ويجوز أن يكون لما كان المضاف إليه في التقدير، أثبت التاء كما يشته في الوصل؛ ليعلم أن المضاف إليه مراد، كما أشم من أشم الحرف المضموم؛ ليعلم أنه في الوصل مضموم، وكما شدد من شدد «فَرَجَّ»؛ ليعلم أنه في الوصل متحرك. وكما حرك من قال: [من الرجز]

... إِذْ جَدَّ التُّؤُرُ^(٣)

بالضم ليعلم أنه في الوصل مضموم.

وكما كسر من كسر قوله: [من الرجز]

(٨) = في أ، ب: مكان، والمثبت من الكتاب؛ كما هو واضح من النص المذكور في التعليق السابق.

(١) ينظر: الكتاب (١٦٧/٤)، وفيه: «وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طَلَّحَتْ، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل».

(٢) الرجز لسؤر الذئب في اللسان (حجف)، (بلل)، والتاج (حجف)، ولبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص(٣٨٦)، وبلا نسبة في الإنصاف (٣٧٩/١)، وجمهرة اللغة ص(١١٣٥)، والخصائص (٣٠٤/١، ٩٨/٢)، ووصف المباني ص(١٥٦، ١٦٢، ٢١٧)، وسر صناعة الإعراب (١٥٩/١، ٥٦٣/٢، ٦٣٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٧٧/٢)، وشرح شواهد الشافية ص(١٩٨)، وشرح المفصل (١١٨/٢، ٦٧/٤)، ٥/٨٩، ١٠٥/٨، ٨١/٩، ٤٥/١٠، والمحتسب (٩٢/٢)، واللسان (بلا)، وجمهرة اللغة ص(١١٣٥)، والمخصص (٧/٩، ٨٤/١٦، ٩٦، ١٢٠).

(٣) تقدم.

... وَأَصْطِفَافًا بِالرَّجْلِ^(١)

ليعلم أنه في الوصل مجرور.

ويدل على قوله شيء آخر، وهو قول الراجز: [من الرجز]

إِنْ عَدِيًّا رَكِبَتْ إِلَى عَدِي

وَجَعَلَتْ أَمْوَالَهَا فِي الْحَطْمِي

أَزْهَنْ بَيْنِكَ عَنْهُمْ أَزْهَنْ بِنِي^(٢)

فقوله: «بنى» أراد: بِنِي، فحذف ياء الإضافة للوقف، كما يحذف المثلث من نحو: سر وضر، فلولا أن المضاف إليه المحذوف في نية المثبت، لرد النون في «بنين»، فكما لم يرد النون في «بنين»، كذلك لم يقف بالهاء في: ﴿مَرْضَاتٌ﴾؛ لأن المضاف في تقدير الثبات في اللفظ، ولولا أنه كذلك عندهم، لم يجز دخول «بنى» في هذه القافية. ألا ترى أن النون لو ثبتت في الاسم المجموع، لحذف المضاف إليه من اللفظ؛ [و] لخرج من هذه القافية، ولم يجز ضم البيت إليها؟ فكذلك حكم التاء من: ﴿مرضات﴾ في الوقف عليها.

فإن قال قائل في وقفه على التاء من: ﴿مرضات﴾: ما تنكر أن يكون هذا خلاف قول سيبويه؛ لأنه قد قال: لو سميت بـ«خمسة عشر» فرخمته، لقلت: يا خمسة، فوقفت بالهاء^(٣). ولو كان على قياس وقف حمزة في مرضات^(٤)، لقلت: يا خمست.

(١) وتام الرجز:

شرب النبيذ

والرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧٣/٣)، والإنصاف (٧٣٤/٢)، والخصائص (٣٣٥/٢)، وشرح الأشموني (٧٨٤/٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٦١)، واللسان (شغزب، مسك، عجل)، والمقاصد النحوية (٥٦٧/٤)، والتاج (شغزب، جلد، مسك، عجل، عقل)، ونوادر أبي زيد ص (٣٠)، والمخصص (٢٠٠/١١).

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (رهن)، والمحاسب (١٠٨/١)، والخصائص (٣٢٧/٣)، والبيت الثالث في التاج (رهن).

(٣) نص كلام سيبويه: وإذا رخمت رجلاً اسمه: خمسة عشر، قلت: يا خمسة أقبل، وفي الوقف تبين الهاء - يقول لا تجعلها تاء - لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة قبل أن تضم إليها «عشر». كما أنك: لو سميت رجلاً: مسلمين قلت في الوقت: يا مسلمة؛ لأن الهاء لو أبدلت منها تاء - لتلحق الثلاثة بالأربعة - لم تحرك الميم.

ينظر: الكتاب (٦٨/٢، ٦٩).

(٤) في أ: مرضاة.

ألا ترى أن الاسم الثاني المحذوف للترخيم مرادٌ كما كان المضاف إليه مراداً؟
 قيل له: لا يدل ما قاله سيبويه في «خمس» في الترخيم، على أن وقف حمزة في
 المضاف بالتاء خلاف ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن الترخيم بناءً آخر، وصيغة أخرى.
 وليس حذف المضاف إليه من المضاف كذلك.

ألا ترى أنه يراد ضمه إلى المضاف إذا ذكر أو حذف، والترخيم ليس كذلك؛ لأنه
 على ضربين:

أحدهما: أنه يقدر فيه المحذوف.

والآخر: أنه يكون ارتجال اسم على حدة.

فالمقدر فيه إثبات ما حذف منه يجرى مجرى ما هو اسم على حياله، كما جرى
 حرف اللين في قولهم في الإنكار إذا قلت: «ضربتُ زيداً»: «أزِيدنيه! فأثبت التنوين
 قبل حرف اللين، ولم تحذفه كما حذف من الندبة في قول من قال: «وازيده»؛ لأن:
 «أزِيدنيه» في الإنكار يجرى مجرى: «أزِيداً إليه»، فكما يثبت مع «إن»، يثبت بغير
 «إن»، ولم يحذف كما حذف في^(١) الندبة، فكذلك الترخيم يجرى ما أريد فيه
 الحرف المحذوف للترخيم مجرى ما ارتجل؛ لأن النداء موضع ترتجل فيه
 الأسماء.

ألا ترى أن فيه ما لا يستعمل في غيره، نحو: يا نومان، ويا هنا، ويا قُل؟
 فلما^(٢) كان فيه هذا الضرب، كان الضرب المرتجل أغلب من الآخر؛ فلذلك لم
 يكن المحذوف من الترخيم كالمضاف من المضاف إليه.

ويقوى ذلك ما جاء في الشعر من نحو قوله: [من الطويل]

خُدُوا حَطَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ [من الطويل] (٣)

(١) في ب: من.

(٢) في أ: ولما.

(٣) جزء من صدر بيت، وبعده:

واذكروا أوأصرنا والرحم بالغيب تذكر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٢١٤)، وأسرار العربية ص (٢٣٩)، والإنصاف

(١/٣٤٧)، وخزانة الأدب (٢/٣٢٩، ٣٣٠)، والدرر (٣/٥١)، وشرح أبيات سيبويه

(١/٤٦٢)، وشرح المفصل (٢/٢٠)، والكتاب (٢/٢٧١)، واللسان (فرد، عذر)،

والمقاصد النحوية (٤/٢٩٠)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٤٧٠)، واللسان

وقوله: [من البسيط]

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوتِهِ (١)

وكما أجرى هذا مجرى: [من الكامل]

يا حارِ (٢)

كذلك في الوقف عليه.

اختلفوا في فتح التاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿رُجِعَ الْأُمُورُ﴾ [٢١٠] و﴿يُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [هود: ١٢٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم: ﴿وَالِىَ اللَّهِ رُجِعَ الْأُمُورُ﴾ بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ بفتح التاء^(٣).

وكلهم قرأ: ﴿وَالِىَهُ يَرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهُ﴾ بفتح الياء.

غير نافع وحفص عن عاصم فإنهما قرأا: ﴿يُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ برفع الياء.

وروى خارجة عن نافع أنه قرأ: ﴿وَالِىَ اللَّهِ يَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ بالياء مضمومة في

سورة البقرة^(٤)، ولم يروه غيره.

قال أبو على: حجة من بنى الفعل للمفعول به قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ

مَوْلَهُمُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٢].

= (رحم، عكرم)، وهمع الهوامع (١/١٨١).

(١) صدر بيت، وعجزة:

..... أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

وهو لابن حنبل في الدرر (٣/٤٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/٥٢٧)، وشرح التصريح (٢/

١٩٠)، والكتاب (٢/٢٧٢)، والمقاصد النحوية (٤/٢٨٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية

ص (٢٤١)، والإنصاف (١/٣٥٤)، وشرح الأشموني (٢/٤٧٧)، والمقرب (١/١٨٨).

(٢) جزء من صدر بيت للمهلل بن ربيعة، وبعده:

... لا تجهل على أشياخنا إنا ذوو السورات والأحلام

وهو في شرح المفصل (٢/٢٢)، والكتاب (٢/٢٥١)، وله أو لشرحبيل بن مالك في

شرح أبيات سيبويه (٢/٢٦).

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، البحر المحيط (٢/١٢٥)، التبيان للطوسي (٢/١٨٨)،

التيسير للداني (٨٠)، تفسير القرطبي (٣/٢٦)، الحجة لابن خالويه (٩٥)، الحجة

لأبي زرعة (١٣١)، السبعة لابن مجاهد (١٨١)، الغيث للصفاقسى (١٥٧)، الكشف

للمزمخشري (١/١٢٨)، الكشف للقيسى (١/٢٨٩)، المجمع للطبرسى (٢/٣٠٣).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٢/١٢٥)، والكشاف (١/١٢٨).

وقال: ﴿وَلَيْنَ زُودَتْ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦]، والمعنى فى بناء الفعل للمفعول كالمعنى فى بناء الفعل للفاعل.

وحجة من بنى الفعل للفاعل قوله -عز وجل-: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، وقوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]، وقوله: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨].

ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل، والمعنى: إلينا رجوع أمرهم فى الجزاء على الخير والشر.

وقوله: ﴿وَأِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] وقال: ﴿وَبَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، [و] ﴿وَالَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣].

وأما ﴿يُرْجَعُ﴾ و﴿تُرْجَعُ﴾ بالياء والتاء فجميعاً حسنان؛ فالياء لأن الفعل متقدم، فذكر كما قال: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فالتأنيث تأنيث من أجل الجمع، وتأنيث الجمع ليس بتأنيث حقيقى؛ ألا ترى أن الجمع بمنزلة الجماعة. والتاء فى «ترجع» لأن الكلمة تؤنث فى نحو: «هى الأمور»، و: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

اختلفوا فى نصب اللام ورفعها من قوله -عز وجل-: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [٢١٤]: فقرأ نافع وحده: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ برفع اللام^(١).

وقرأ الباقون: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ نصباً.

وقد كان الكسائى يقرأها دهرًا رفعا، ثم رجع إلى النصب.

وروى ذلك عنه الفراء^(٢)، قال: حدثنى به وعنه محمد بن الجهم عن الكسائى. قال أبو على: قوله -عز وجل-: ﴿وَرُزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾:

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، الإعراب للنحاس (٢٥٥/١)، الإملاء للعكبرى (٥٣/١)، البحر المحيط (١٤٠/٢)، التبيان للطوسى (١٩٨/٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٢٩٠/٤)، تفسير القرطبى (٣٤/٣، ٣٥)، الحجة لابن خالويه (٩٥، ٩٦)، الحجة لأبى زرعة (١٣١)، السبعة لابن مجاهد (١٨١)، الغيث للصفاقسى (١٥٧)، الكشاف للزمخشرى (١٣٠/١)، الكشف للقيسى (٢٨٩/١ - ٢٩١)، المجموع للطبرى (٣٠٧/٢)، المعانى للفراء (١٣٢/١)، تفسير الرازى (٢١٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٢٧/٢).

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى، إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء، قيل له =

من نصب فالمعنى: وزلزلوا إلى أن قال الرسول.
وما ينتصب بعد «حتى» من الأفعال المضارعة على ضربين:
أحدهما: أن يكون بمعنى: «إلى»، وهو الذى تحمل عليه الآية.
والآخر: أن يكون بمعنى: «كى»، وذلك قولك: أسلمت حتى أدخل الجنة،
فهذا تقديره: أسلمت كى أدخل الجنة، فالإسلام قد كان، والدخول لم يكن.
والوجه الأول من النصب قد يكون الفعل الذى قبل «حتى» مع ما حدث عنه قد
مضيا جميعًا.

ألا ترى أن الأمرين فى الآية كذلك.
وأما قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ بالرفع، فالفعل الواقع بعد «حتى» إذا
كان مضارعًا لا يكون إلا فعل حال، ويجىء أيضًا على ضربين:
أحدهما: أن يكون السبب الذى أدى الفعل الذى بعد «حتى» قد مضى، والفعل
المسبب لم يمض، مثال ذلك قولهم: «مرض حتى لا يَزْجونه»، و: «شربت الإبل
حتى يجىء البعيرُ يَجْرُ بطنه».

وتجده على هذا الوجه الآية، كأن المعنى: وزلزلوا فيما مضى، حتى أن الرسول
يقول الآن: متى نصر الله، وحكيت الحال التى كانوا عليها، كما حكيت الحال فى
قوله: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَلَوِيٍّ﴾ [القصص: ١٥]، وفى قوله: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ
ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

والوجه الآخر من وجهى الرفع: أن يكون الفعلان جميعًا قد مضيا، نحو: سرت
حتى أدخلها، فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما، كما كان فى الوجه الأول بينهما
فصل. والحال فى هذا الوجه أيضًا محكيّة، كما كانت محكية فى الوجه الآخر.

الفراء؛ لأنه كان يفرى الكلام. روى عن قيس بن الربيع ومندل بن عليّ والكسائى، وعنه:
مسلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السمرى، وحدث بكتبه. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد
الكسائى، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه،
وأهل البصرة يدفعون ذلك. صنف الفراء: معانى القرآن، البهائم فيما تلحن فيه العامة،
اللغات، المصادر فى القرآن، الجمع والتثنية فى القرآن، آلة الكتاب، النوادر، المقصور
والممدود، فعل وأفعل، المذكر والمؤنث، الحدود: مشتملة على ستة وأربعين حدًا فى
الإعراب. وله غير ذلك. مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة.
ينظر: البغية (٢/ ٣٣٣).

ألا ترى أن ما مضى لا يكون حالا؟

و«حتى» - إذا رفع الفعل بعدها-: حرف، يصرف الكلام بعدها إلى الابتداء، وليست العاطفة ولا الجارة، وهي - إذا انتصب الفعل بعدها- الجارة للاسم، وينتصب الفعل بعدها-: يا ضمار «أن»، كما ينتصب بعد اللام يا ضمارها.

اختلفوا في الباء والياء من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا كَثِيرٌ﴾ [٢١٩]:

فقرأ الكسائي وحمزة: ﴿إِنَّمَا كَثِيرٌ﴾ بالياء^(١).

وقرأ الباقون: ﴿كَثِيرٌ﴾ بالياء.

قال أبو علي: حرمت الخمر بقوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾.

[وقال] سعيد عن قتادة: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ ذمها ولم يحرمها، وهي يومئذ

حلال، فأنزل الله -تعالى-: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣] وأنزل الآي في المائدة، فحرم قليلها وكثيرها.

ومن أهل النظر من يذهب إلى أن قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾

[البقرة: ٢١٩] دلالة على تحريمها لقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ

وَالْآثِمَ وَالْبَغْيَ﴾ [الأعراف: ٣٣] فقد حرم الإثم، وقال: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ فوجب

أن يكون محرماً. وقال: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾، والمعنى: في استحلالهما.

ألا ترى أن المحرم إنما هو بعض المعاني التي فيها، [وكذلك]^(٢) في سائر

الأعيان المحرمة.

وقال أبو حنيفة فيما أخبرنا أبو الحسن: إنه إذا نظر إليها على وجه التلذذ بها فقد

أتى محظوراً، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّمُوهَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْسِهَا﴾ إنما هو إثم

معانٍ تفعل فيها، وأسباب لها.

وقال بعض نقله الآثام: تواتر الخبر أن الآية التي في البقرة نزلت، ولم تحرم بها،

(١) ينظر الإعراب للنحاس (١/٢٦٠)، الإملاء للعكبري (١/٥٥)، البحر المحيط (٢/١٥٧)،

(١٥٨)، التبيان للطوسي (٢/٢١٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري (٤/٣٢٨)،

تفسير القرطبي (٣/٦٠)، الحجّة لابن خالويه (٩٦)، الحجّة لأبي زرعة (١٣٢)، السبعة

لابن مجاهد (١٨٢)، الغيث للصفاقسي (١٦١)، الكشاف للزمخشري (١/١٣٣)، الكشاف

للقيس (١/٢٩١، ٢٩٢)، المجموع للطبرسي (٢/٣١٤)، تفسير الرازي (٢/٢٢٥)، النشر

لابن الجزري (٢/٢٢٧).

(٢) سقط في أ.

وقد اختلف في الآية التي حرمت [بها الخمر: فقال قوم: حرمت بهذه الآية، وقال قوم: حرمت] (١) بالآي التي في المائدة.

فيعلم من ذلك أن الإثم يجوز أن يقع على الكبير وعلى الصغير؛ لأن شربها قبل التحريم لم يكن كبيراً، وقد قال: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، وقال: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرَوْهُ بَرِيئًا﴾ [النساء: ١١٢] فالخطيئة: تقع على الصغير والكبير، فمن الصغير قوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الذِّكْرِ﴾ [الشعراء: ٨٢] ومن الكبير: ﴿وَأَحْطَلْتُ بِهِ خَطِيئَتُهُمْ﴾ [البقرة: ٨١]، فهذا كبيرٌ.

فإن قلت: فكيف تقدير قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] والخطيئة قد وقعت على الصغيرة والكبيرة، والإثم كذلك، فكأنه بمنزلة من يكسب صغيراً أو صغيراً، أو من يكسب كبيراً أو كبيراً؟

قيل له: ليس المعنى كذلك، ولكن الإثم قد وقع في التنزيل على ما يقتطعه الإنسان من مال من لا يجوز له أن يقتطع من ماله، فإذا كان كذلك، جاز أن يكون التقدير: من يكسب ذنباً بينه وبين الله، أو ذنباً هو من مظالم العباد، فهما جنسان، فجاز دخول: «أو» في الكلام، على أن المعنى: من يكسب أحد هذين الذنبيين.

والموضع الذي وقع فيه الإثم على المظلمة قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ عُرِّعَ عَنْهُمَا أَسْتَحَقَّ إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أى: إن اطلعتم على أن الشاهدين اقتطعا بشهادتهما، أو يمينهما على الشهادة إثمًا - فالأولى بالميت وبولاية أمره آخران يقومان مقامهما. وإنما جاز وقوع «الإثم» عليه على أحد أمرين:

إما أن يكون أريد بالإثم: ذا إثم، أى: ما اقتطعه الإنسان مما أوثمن فيه من مال صاحبه إثم فيه.

أو يكون سُمِّيَ المقتطع إثمًا لما كان يؤدي آخذه إلى الإثم، كما سُمي مظلمة لأنه يؤدي إلى الظلم.

قال سيويه: المظلمة: اسم ما أخذ منك (٢)، فكان تقدير: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾: من أذنب ذنباً بينه وبين الله، أو اقتطع حقاً للعباد، وهذان جنسان.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر الكتاب (٤/٩١).

ومما يقوى ذلك: أن قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ إنما نزل في رجل سرق شيئاً من آخر، فكان ذلك المسروق أوقع عليه اسم «الإثم» كما أوقع عليه في الآية الأخرى.

فأما الذكر الذى فى ﴿يَبْءُ﴾ على الأفراد فلأن المعنى: ثم يرم به بأحد هذين، بريئاً. أو يكون عاد الذكر إلى الإثم، كما عاد إلى التجارة فى قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] وقد يكون الذكر فى: ﴿إِلَيْهَا﴾ عائداً على المعنى؛ لأن المعنى: إذا رأوا إحدى هاتين الخصلتين.

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] والإثم إنما يظن أن يكون على المتعجل، فأما المتأخر فليس بآثم لإتمامه نسكه - فقيل: من تأخر فلا إثم عليه، فذكر المتأخر بوضع الإثم عنه، كما ذكر المتعجل، فقال بعض المتأولين: ذكر [أن وضع] (١) الإثم عنهما، وإن كان الذى يلحقه الإثم أحدهما.

قال: وقد يكون المعنى: لا يُؤْتَمَنُّ أحدهما الآخر، فلا يقول المتأخر للمتعجل: أنت مقصرٌ.

ومثل الوجه الأول عنده [قوله فى] (٢) المختلفين: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والجناح على الزوج؛ لأنه أخذ ما أعطى، وقد جاء: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٢٠] فقد وقع الإثم هنا أيضاً على المأخوذ منه.

وقد يجوز [أن يكون] (٣): لا جناح على كل واحد منهما إذا كان ذلك عن تراضٍ منهما. وشبه المتأول ما ذكرنا بقوله -تعالى-: ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] ويقول: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] فنسب النسيان إليهما، والناسى فتى موسى، لا موسى، والمخرج منه اللؤلؤ أحدهما؛ وهذا يجوز أن يكون على حذف المضاف، كأنه: يخرج من أحدهما، ونسى أحدهما، فحذف المضاف كما حذف فى قوله: ﴿عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] فالتقدير: على رجل

(١) فى أ: بوضع.

(٢) فى ب: قول.

(٣) سقط فى ب.

من رجلى القريتين عظيم. وحذف المضاف كثيرٌ جداً.

وقال: ﴿وَلَا نَكْتُمُ الشَّهَادَةَ اللَّهُ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَيْمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]. وقال: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فوقع الإثم فى الموضوعين على من لم يؤد الأمانة فى إقامة الشهادة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦] فإن الجار يجوز تعلقه بشيئين: بالأخذ وبالعزة، فإن علقته بالأخذ، كان المعنى^(١): أخذته بما يؤثم، أى: أخذته بما يكسبه ذلك، والمعنى للعزة: أنه يرتكب ما لا ينبغى له أن يرتكبه، فكأن العزة حملته على ذلك وقلة الخشوع. وقد يكون المعنى: الاعتزاز بالإثم، أى: يعتز بما يؤثمه فيعده مما يرضاه الله.

وقالوا: تأثم الرجل: إذا ترك الإثم واجتنبه، وتَحَوَّبَ: إذا ترك الحوب. وكان القياس أن يكون تأثم: إذا ركب الإثم، وفعله، مثل: تَفَوَّقَ، وتَجَرَّعَ. ومثل تَحَوَّبَ أنهم قد قالوا: هجد الرجل: إذا نام، وهجَّدته: نوَّمته^(٢).

قال لبيد: [من الرمل]

قَالَ هَجَّدْنَا فَقَدْ طَالَ السَّرَى
أى: نوَّمنا.

وقالوا تهجَّد: إذا سهر، فهذا مثل: «تأثم» إذا اجتنب الإثم و«تحوب».

وفى التنزيل: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

قال أبو على: حجة من قرأ بالباء: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ أن يقول: الباء أولى؛ لأن الكبير مثل العظم، ومقابل الكبير الصغر، قال -تعالى-: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٣].

وقد استعملوا فى الذنب إذا كان موبقاً الكبير، يدل على ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبَرَهُمُ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ﴾ [الشورى: ٣٧]، وقال -تعالى-: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كِبَارَهُمْ﴾

(١) زاد فى أ: فيه.

(٢) زاد فى أ: و.

(٣) صدر بيت، وعجزه:

وَقَدَرْنَا إِنْ خَسَى دَهْرَ غَفَلِ

..... وهو فى ديوانه (١٤٢/٢).

مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴿النساء: ٣١﴾.

فكما جاء: ﴿كَبِيرٌ الْإِنَّمِ وَالْفَوَاحِشُ﴾، و: ﴿كَبَائِرٌ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ بالباء، كذلك ينبغي أن يكون قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ بالباء.

ألا ترى أن شرب الخمر والميسر من الكبير، وكما وصف الموبق بالعظم في قوله- عز وجل-: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] كذلك ينبغي أن يوصف بالكبر في قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾.

وقالوا في غير الموبق: صغيرٌ وصغيرةٌ، ولم يقولوا: قليل، فلو كان «كثيراً» متجهاً في هذا الباب، لوجب أن يقال في غير الموبق: قليل.

ألا ترى أن القلة مقابل الكثرة، كما أن الصغر مقابل الكبر؟

ومما يدل على حسن: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ واتفاقهم على «أكبر» ورفضهم لـ «أكثر».

ومما يقوى ذلك: أنه قد وصف بالعظم في قوله -سبحانه-: ﴿فَقَدْ أَفْرَقْنَا إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] فكما وصف بالعظم، كذلك ينبغي أن يوصف بالكبر.

ووجه قراءة من قرأ بالباء أنه قد جاء فيهما: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ أَلْعَادََةَ وَالْبَعْضَاءَ فِي الْفِتْرِ وَالْمَيْسِرِ وَبَصَدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩١].

وجاء في الحديث فيما حدثنا [به] (١) ابن قرين ببغداد في درب الحسن بن زيد، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق (٢) بمصر في سنة ثمانٍ وستينٍ ومائتين قال: حدثنا أبو عاصم عن شيبب (٣) عن أنس بن مالك (٤) قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الْخَمْرِ

(١) سقط في ب.

(٢) إبراهيم بن مرزوق الأموي مولاهم، أبو إسحاق البصرى ثم المصرى، عمى قبل موته، وكان يُخْطَى ولا يرجع. عن: وهب بن جرير وروح بن عبادة. وعنه: النسائي وقال: صالح. قال ابن يونس: مات سنة سبعين ومائتين.
ينظر: الخلاصة (١/ ٥٥، ٥٦).

(٣) شيبب بن بشر البجلي الكوفى، عن أنس، وعنه: إسرائيل وأبو عاصم. قال عباس بن محمد عن ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: لين.
ينظر: الخلاصة (١/ ٤٤١).

وفى أ: حميد.

(٤) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصارى النجارى، خدم النبى ﷺ عشر =

عَشْرَةً: مُشْتَرِيهَا، وَبَائِعَهَا، وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ، وَعَاصِرَهَا، وَالْمَعْصُورَةَ لَهُ، وَسَاقِيهَا، وَالْمُسْقَاهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَآكِلَ ثَمَرِهَا^(١) فهذا يقوى قراءة من قرأ ﴿كثير﴾.

فإن قال قائل: إن الكثرة إنما ذكرت ليس في نفس الخمر، ولا في نفس الميسر، إنما هي في أشياء تحدث عنها أو تؤدي إليها:

قيل [له]^(٢): إن ذلك - وإن كان كما ذكرت - فقد وقع الذم في التنزيل عليها. ألا ترى أنه قال - عز وجل -: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْغَيْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [المائدة: ٩١] والميسر: قمار، وأكل المال بالباطل، وقد قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

ومما يقوى قراءة من قرأ ﴿كثير﴾ قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْفَعُ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] فكأن الإثم عودل به المنافع، فلما عودل به المنافع حسن أن يوصف بالكثرة؛ لأنه كأنه قال: فيه مضار كثيرة، ومنافع، فلما صار الإثم كالمعادل للمنافع، والمنافع يحسن أن توصف بالكثرة؛ كما جاء: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَفَعٌ كَثِيرٌ﴾ [المؤمنون: ٢١] كذلك حسن أن يوصف الذي عودل به بالكثرة^(٣).

وليس الخمر بالنيذ في اللغة؛ والأسماء الأولى لا توضع بالمقاييس.

يدلك^(٤) على ذلك قول أبي الأسود^(٥): [من الطويل]

= سنين. وذكر ابن سعد أنه شهد بدرًا، له ألف ومائتا حديث وستة وثمانون حديثًا. وروى عن طائفة من الصحابة. وعنه: بنوه موسى والنضر وأبو بكر والحسن البصرى وثابت البناني وسليمان التيمي وخلق لا يحصون. مات سنة تسعين أو بعدها وقد جاوز المائة، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة، رضى الله عنهم. ينظر: الخلاصة (١/١٠٥).

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (٨٣/٥) في كتاب الأشربة، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه (٣٣٨١).

والترمذى (٥٦٧/٢) في أبواب البيوع، باب النهى أن يتخذ الخمر خلا (١٢٩٥)،

وقال: غريب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: الكثرة.

(٤) في ب: يدل.

(٥) ظالم بن عمرو بن ظالم - وقيل: ابن سفيان - ابن عمر بن جلس بن نفاثة بن عدى بن الدئل =

دَعِ الْحَمْرَ تَشْرِبَهَا الْعَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَحَاهَا مُجْزِئًا بِمَكَانِهَا
فَالِإِ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ، فَإِنَّهُ أَخُوهَا عَدْتُهُ أُمُّهُ بِلِيَانِهَا^(١)

ألا ترى أن الشيء لا يكون أخا نفسه، وأن ما أدى إلى ذلك كان فاسداً.

اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ [٢١٩]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ رفعا^(٢).

وقرأ الباقر: ﴿الْعَفْوَ﴾ نصبا.

وزوى عن ابن عامر نصب الواو أيضا.

حدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق قال: حدثنا أبو زيد عمر بن

ابن بكر بن كنانة أبو الأسود الدؤلى البصرى، أول من أسس النحو. كان من سادات
التابعين، ومن أكمل الرجال رأيا، وأسدهم عقلاً، شيعياً شاعراً سريع الجواب، ثقة فى
حديثه، روى عن عمر وعلق وابن عباس وأبى ذر وغيرهم. وعنه ابنه ويحيى بن يعمر.
وصحب على بن أبى طالب، وشهد معه صقين، وقدم على معاوية فأكرمه وأعظم جائزته،
وولى قضاء البصرة. وهو أول من نقط المصحف. قال الجاحظ: أبو الأسود معدود فى
طبقات الناس، وهو فى كلها مقدم مأنور عنه فى جميعها، معدود فى التابعين، والفقهاء،
والمحدثين، والشعراء، والأشرف، والفرسان، والأمراء، والدهاة، والنحاة، والحاضرى
الجواب، والشيعية، والبخلاء، والصلح الأشراف، والبخر الأشراف. مات سنة تسع وستين
للهجرة بطاعون الجارف.

ينظر: البغية (٢٢/٢، ٢٣).

(١) البيتان فى ديوانه ص (١٦٢، ٣٠٦)، وينظر البيت الأول فى: اللسان (كون)، والتاج

(كون)، وبلا نسبة فى المخصص (٢١٩/١٣).

ويروى: «مجزيا لمكانها» بدل «مجزيا بمكانها».

وينظر البيت الثانى فى: أدب الكاتب ص (٤٠٧)، وإصلاح المنطق ص (٢٩٧)،

وتخليص الشواهد ص (٩٢)، وخزانة الأدب (٣٢٧/٥، ٣٣١)، والرد على النحاة

ص (١٠٠)، وشرح المفصل (١٠٧/٣)، والكتاب (٤٦/١)، واللسان (كون)، (لين)؛

والمقاصد التحوية (٣١٠/١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٨٢٣/٢)، وشرح الأشمونى

(٥٣/١)، والمقتضب (٩٨/٣)، والمقرب (٩٦/١).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٧)، الإعراب للنحاس (٢٦٠/١)، الإملاء للعبرى (٥٥/١)،

البحر المحيط (١٥٩/٢)، التبيان للطوسى (٢١٢/٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى

(٤/٣٤٦، ٣٤٧)، تفسير القرطبى (٦١/٣)، الحججة لابن خالويه (٩٦)، الحججة لأبى زرعة

(١٣٣)، السبعة لابن مجاهد (١٨٢)، الغيث للصفاقسى (١٦١)، الكشف للزمخشرى (١/

١٣٣)، الكشف للقيسى (٢٩٢/١ - ٢٩٣)، المجمع للطبرسى (٣١٤/٢)، تفسير الرازى

(٢/٢٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٧).

شبة^(١)، عن محبوب بن الحسن، عن إسماعيل المكي^(٢) عن عبد الله بن كثير أنه قرأ: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ رفعًا. والذي عليه أهل مكة الآن النصب.
قال أبو علي: قال ابن عباس^(٣): العفو: ما فضل عن أهلك.
[وقال] عطاء^(٤) وقتادة^(٥) والسدي^(٦): العفو: الفضل.
قال الحسن^(٧): ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ ما لا يجهدكم صفوة من أموالكم، ليس بالأصول.
[وقال] أبو عبيدة: العفو: الطاقة التي تطيقها، والقصد، يقال: ما عفا لك أي ما صفا لك.

غيره: [غير] ^(٨) الجهد من أموالكم.

قال أبو علي: اعلم أن قولهم: ﴿مَاذَا﴾ تستعمل على وجهين:
أحدهما: أن يكون «ما» مع «ذا» اسمًا واحدًا.
والآخر: أن يكون «ذا» بمنزلة «الذي».

والدليل على جعلهما جميعًا بمنزلة اسم واحد قول العرب: عَمَّاذَا تسأل؟ فأثبتوا الألف في «ما». فلولا أن «ما»، مع «ذا» بمنزلة اسم واحد لقالوا: عَمَّ ذَا تسأل؟ فحذفوا الألف من آخر «ما»، كما حذف من قوله^(٩): ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾ [النبأ: ١]

(١) عمر بن شبة - واسمه زيد - ابن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد: شاعر، راوية مؤرخ، حافظ للحديث، من أهل البصرة. توفي بسامراء سنة ٢٦٢هـ. له تصانيف: منها «كتاب الكتاب» و «النسب» و «أخبار بني نعيم» و «أخبار المدينة» جزء منه، و «تاريخ البصرة» و «أمراء الكوفة» و «أمراء البصرة» و «أمراء المدينة» و «أمراء مكة» و «كتاب السلطان» و «مقتل عثمان» و «السقيفة» و «جمهرة أشعار العرب» و «الشعر والشعراء» و «الأغاني» و «أخبار المنصور» و «أشعار الشراة».

ينظر: الأعلام (٤٧/٥ ، ٤٨).

(٢) إسماعيل بن خالد. عن ابن كثير وعنه: محبوب بن الحسن ونصر بن علي الجهضمي كذا ذكره الهذلي عنه ولا أعرفه إلا أن يكون مسلم بن خالد فاشتبه عليه.
ينظر: الغاية (١/١٦٤).

(٣) أخرجه ابن جرير (٣٧٦/٢) (٤١٥٦).

(٤) أخرجه ابن جرير (٣٧٦/٢) (٤١٥٩).

(٥) أخرجه ابن جرير (٣٧٦/٢) (٤١٥٧) و (٤١٥٨).

(٦) أخرجه ابن جرير (٣٧٦/٢) (٤١٦٠).

(٧) أخرجه بمثله ابن جرير (٣٧٧/٢) (٤١٦٨).

(٨) سقط في أ.

(٩) في ب: قولهم.

و: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرهَا﴾ [النازعات: ٤٣] فلما لم يحذفوا الألف من آخر «ما» علمت أنه مع «ذا» بمنزلة اسم واحد، فلم تحذف الألف منه لما لم يكن آخر الاسم، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخرًا إلا أن يكون في شعر.

كقول الشاعر: [من الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْتِمُ كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ^(١)

ويدل على ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

دَعَى مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغِيبِ نُبِّيْنِي^(٢)

كأنه قال:

دعى شيئًا: علمت.

ومما يُحْمَلُ عَلَى أَنْ «ماذا» فيه شيء واحد قول الشاعر: [من البسيط]

يَا حُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانًا^(٣)

فإنما قوله: «ماذا بال نسوتكم» بمنزلة: ما بال نسوتكم، فاستعملوا «ماذا» استعمال «ما»، من غير أن ينضم إليها «ذا».

ألا ترى أنك لو حملت «ذا» على «الذي» في البيت لم يسهل: «ما الذي هو بال نسوتكم؟»؛ لأن المُسْتَعْمَلَ: «ما باللك» دون الآخر، فإنما جعل «ماذا» بمنزلة «ما»،

كما جعل الآخر في قوله: [من الوافر]

دَعَى مَاذَا عَلِمْتَ

بمنزلة: دعى ما علمت.

(١) البيت لحسان بن ثابت، وخزانة الأدب (٥/١٣٠)، واللسان (قوم)، والمحتسب (٢/٣٤٧)، ومغنى اللبيب (١/٢٩٩)، والمقاصد النحوية (٤/٥٥٤)، ولحسان بن المنذر في شرح شواهد الإيضاح ص (٢٧١)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٠٩)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص (٤٠٤)، وشرح الأشموني (٣/٧٥٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٩٧)، وشرح المفصل (٤/٩)، وهمع الهوامع (٢/٢١٧).

(٢) البيت للمثقب العبدى في ديوانه ص (٢١٣)، وخزانة الأدب (٧/٤٨٩، ١١/٨٠)، وشرح شواهد المغنى ص (١٩١)، ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية (١/١٩٢)، ولأبي حية النميري في لسان العرب (أبي)، ولمزرد بن ضرار في ديوانه ص (٦٨)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص (٢٤١)، والدرر (١/٢٧١)، والكتاب (٢/٤١٨)، ولسان العرب (ذوا)، ومغنى اللبيب ص (٣٠١، ٣٠٢).

(٣) وهو لجرير في ديوانه ص (١٦٧)، والجنى الداني ص (٢٤٠)، والدرر (١/٢٧٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٨١)، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ص (٣٠١)، وهمع الهوامع (١/٨٤).

ألا ترى أنك لو لم تجعلهما اسمًا واحدًا، لجعلت «ما» استفهامًا، ولا يجوز وقوع دعوى ونحوه من الأفعال قبل الاستفهام، ولا يُعَلَّقُ عنه.

فإذا تبين بما ذكرنا أن «ما» مع: «ذا» بمنزلة اسم واحد كان قوله -تعالى-: ﴿مَآذًا يُنْفِقُونَ﴾ بمنزلة قوله: ما ينفقون، وقوله: ﴿مَآذًا﴾ في موضع نصب، كما أن «ما» في قولك: ما ينفقون؟ و«أيًا» في قولك: أيا ينفقون؟ كذلك، فجواب هذا: «العفو» بالنصب؛ كما تقول في جواب ما أنفقت؟ درهمًا. أي: أنفقت درهمًا؛ فهذا وجه قول من نصب «العفو» في الآية.

وأما وجه قول من رفع فقال: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ فإن «ذا» تجعل بمنزلة «الذي» بعد «ما»، ولا تجعل معها بمنزلة اسم واحد.

فإذا قال: ﴿مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤].

فكانه قال: ما الذي أنزله ربكم؟ فجواب هذا: قرآن وموعظة حسنة، فتضمير المبتدأ الذي كان خبرًا في سؤال السائل، كما تقول في جواب: ما الذي أنفقت؟ مال زيد، أي: الذي أنفقت مال زيد.

فمما جاء على هذا في التنزيل قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] ف«أساطير الأولين» في قول سيبويه: يرتفع على ما ذكرته لك^(١).

وقد روى عن أبي زيد وغيره من النحويين أنهم قالوا: لم يقرأوا، ويريدون: أنهم لم يقرأوا بإنزال الله -جل وعز- لذلك، فكانهم لم يجعلوا: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ خبر «الذي أنزل».

ووجه قول سيبويه: أن «أساطير الأولين» خبر: «ذا» الذي بمعنى «الذي» في

(١) نص كلام سيبويه: وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خير، إذا جعل «ما» و«ذا» اسمًا واحدًا؛ كأنه قال: ما رأيت خير، ولم يجبه على «رأيت». ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول: صالح، وفي من «رأيت» فيقول: زيد، كأنه قال: أنا صالح ومن رأيت؟ زيد. والنصب في هذا الوجه، لأنه الجواب، على كلام المخاطب، وهو أقرب إلى أن تأخذ به. وقال -عز وجل-: ﴿مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾. وقد يجوز أن تقول إذا قلت من الذي رأيت: زيدًا؛ لأن ههنا معنى فِعْلٍ فيجوز التصبُّ ههنا كما جاز الرفع في الأول.

ينظر: الكتاب (٢/٤١٨، ٤١٩).

قوله: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكَ﴾ على أن يكون المعنى: الذى أنزل ربكم عندكم أساطير الأولين. كما جاءت: ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهُ النَّاسِحُ أَذْعُ لَنَا رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] وكما قال: ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] أى الذى نزل عليه الذكر عنده وعند من تبعه. ومما جاء على هذا قول لبيد: [من الطويل]
أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ^(١) فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٢)
كأنه لما قال: ما الذى يحاوله؟ أبدل بعد، فقال: أنحب؟ أى: الذى يحاوله نحب فيقضى أم ضلال وباطل.

فقوله: «فيقضى» فى موضع نصب على أنه جواب الاستفهام، ولس بمعطوف على ما فى الصلة، ولو كان كذلك لكان رفعًا.
فقول من رفع فقال: ﴿العفو﴾ على هذا، كأنه لما قال: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ وكان^(٣) المعنى: ما الذى ينفقون؟ قال^(٤): العفو، أى الذى^(٥) ينفقون: العفو. فهذا وجه الرفع.

ونظيره فى التنزيل فى قول سيبويه الآية التى مرت.

واعلم أن سيبويه لا يجيز أن يكون «ذا» بمنزلة «الذى»، إلا فى هذا الموضع لما قام على ذلك من الدلالة التى تقدمت^(٦). والبغداديون يجيزون أن يكون «ذا» بمنزلة

(١) النحب: النذر. يقول: أسأله عن هذا الذى هو فيه: أهو نذر نذره على نفسه، فرأى أنه لا بد من فعله، أم هو ضلال وباطل من أمره. أفدناه من كلام العلامة عبد السلام هارون فى الكتاب (٤١٧/٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢٥٤)، والأزهية ص (٢٠٦)، والجنى الدانى ص (٢٣٩)، وخزانة الأدب (٢/٢٥٢، ٢٥٣، ١٤٥/٦ - ١٤٧)، وديوان المعانى (١/١١٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٠)، وشرح التصريح (١/١٣٩)، وشرح شواهد المغنى (١/١٥٠، ٢/٧١١)، والكتاب (٢/٤١٧)، ولسان العرب (نحب، حول، ذر)، والمعانى الكبير ص (١٢٠١)، ومعنى اللبيب ص (٣٠٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٥٩)، ووصف المباني ص (١٨٨)، وشرح الأشموني (١/٧٣)، وشرح المفصل (٣/١٤٩، ١٥٠، ٢٣/٤)، وكتاب اللامات ص (٦٤)، ومجالس ثعلب ص (٥٣٠).

والشاهد فيه قوله: «ماذا يحاول» حيث استعمل «ذا» موصولة بمعنى «الذى»، وأخبر بها عن «ما» الاستفهامية، وأتى لها بصلة هى جملة «يحاول».

(٣) فى ب: فكان.

(٤) فى أ: قل.

(٥) فى أ: الذين.

(٦) سبق ذكر كلام سيبويه.

«الذى» فى غير هذا الموضع، ويحتجون فى ذلك بقول الشاعر: [من الطويل]
عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(١)
فيذهبون إلى أن المعنى: والذى تحملين طليق.

ويحتجون -أيضاً- بقوله -تعالى-: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينِكَ يَتُوسَى﴾ [طه: ١٧]
فيتأولونه على أن المعنى: ما التى يمينك؟

ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على «ذا»، بأنه بمنزلة «الذى»،
وذلك أن قوله: ﴿يَمِينِكَ﴾ يجوز أن يكون ظرفاً فى موضع الحال فلا يكون صلة،
وكذلك: «تحميلين» فى البيت يجوز أن يكون فى موضع حال، والعامل فى الحال
فى الموضعين ما فى الاسمين المبهمين من معنى الفعل، وإذا أمكن أن يكون على
غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة.

وقد تأول أحدُ شيوخنا [قوله]^(٢): ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ. يَدْعُوا﴾
[الحج: ١٢، ١٣] على مذهبهم هذا فقال: ﴿ذَلِكَ﴾ بمنزلة «الذى»، وما بعده
صلة، والاسمُ المبهمُ مع صلته فى موضع نصب بـ «يدعو».

وهذا الذى تأوله عليه تأويلٌ مستقيمٌ إذا صح الأصل بدلالة تقام عليه.
اختلفوا فى تخفيف الطاء وضم الهاء، وتشديد الطاء وفتح الهاء من قوله -جل
وعز-: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [٢٢٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ خفيفة.
وقرأ عاصمٌ فى رواية أبى بكرٍ والمفضل وحمزة والكسائى: ﴿يَطْهَرْنَ﴾

(١) البيت ليزيد بن مفرغ فى ديوانه ص(١٧٠)، وأدب الكاتب ص(٤١٧)، والإنصاف (٢/٧١٧)، وتخليص الشواهد ص(١٥٠)، وتذكرة النحاة ص(٢٠)، وجمهرة اللغة ص(٦٤٥)، وخزانة الأدب (٦/٤١، ٤٢، ٤٨)، والدرر (١/٢٦٩)، وشرح التصريح (١/١٣٩، ٣٨١)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨٥٩)، وشرح المفصل (٤/٧٩)، والشعر والشعراء (١/٣٧١)، ولسان العرب (حذس، عدس)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٢، ٣/٢١٦)، وبلد نسبة فى أمالى ابن الحاجب ص(٣٦٢، ٤٤٧)، وأوضح المسالك (١/١٦٢)، وخزانة الأدب (٤/٣٣٣، ٦/٣٨٨)، وشرح الأشموني (١/٧٤)، وشرح شذور الذهب ص(١٩٠)، وشرح قطر الندى ص(١٠٦)، وشرح المفصل (٢/١٦، ٤/٢٣)، ولسان العرب (ذوا)، والمحتسب (٢/٩٤)، ومغنى اللبيب (٢/٤٦٢)، وجمع الهوامع (١/٨٤).

(٢) سقط فى ب.

مشددة^(١).[وقرأ^(٢) حفص عن عاصم: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ خفيفة^(٣).[قال أبو علي^(٤): قال أبو الحسن: طَهَّرَت المرأة.

قال: وقال بعضهم: طَهَّرَتْ.

قال: وقالوا: طَهَّرَتْ طَهْرًا وَطَهَارَةً.

والقول في ذلك: إن «طَهَّرَتْ» بفتح العين أقيس؛ لأنها خلاف «طَمَّتْ»، فينبغي

أن يكون على بناء ما خالفه، مثل: عَطِشَ وَرَوِيَ ونحو ذلك.

ويقوى «طَهَّرَتْ» أيضًا قولهم: «طاهرٌ»، فهذا يدل على أنه مثل: قعد يقعد فهو

قاعد.

ويحتمل أن يكون طهرت ويطهرن: انقطع الدم الذي كان به طمئت. كما روى

عن الحسن في تفسير قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾: حتى ينقطع الدم.

ويحتمل أن يكون ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾: حتى يفعلن الطهارة التي هي الغسل؛ لأنها ما

لم تفعل ذلك كانت في حكم الحيض، لكونها ممنوعة من الصلاة والتلاوة، وأن

لزوجها أن يراجعها إذا كانت مطلقة، فانقطع الدم ولم تغتسل، كما كان له أن

يراجعها قبل انقطاع الدم، وهذا قولُ عمر وعبد الله وعبادة بن الصامت^(٥)، وأبي

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٧)، الإملاء للعكبري (٥٥/١)، البحر المحيط (١٦٨/٢)، التبيان

للطوسي (٢١٩/٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري (٣٨٣/٤)، تفسير القرطبي (٣/

٨٨)، الحجة لابن خالويه (٩٦)، الحجة لأبي زرعة (١٣٤)، السبعة لابن مجاهد (١٨٢)،

الغيث للصفاسي (١٦١)، الكشف للزمخشري (١٣٤/١)، المجمع للطبرسي (٣١٨/٢)،

المعاني للفراء (١٤٣/١)، تفسير الرازي (٢٤٣/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٧/٢).

(٢) أثبتناها؛ لضرورة السياق وهي ليست في أوب.

(٣) قال في الدر المصون: قوله: ﴿حتى يطهرن﴾... قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بتشديد

الطاء والهاء، والأصل: يَطْهَرْنَ، فأدغم. والباقون: ﴿يَطْهَرْنَ﴾، مضارع: طهر.

ينظر: الدر المصون (٥٤٤/١).

(٤) سقط في أ.

(٥) عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن غنم بن سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن

الخزرج، الأنصاري أبو الوليد، شهد العقبتين ويدرأ، وهو أحد النقباء. له مائة وأحد

وثمانون حديثًا، اتفقا منها على ستة. وانفرد البخاري بحديثين. وكذا مسلم وعنه ابنه

الوليد، ومحمود بن الربيع وجبير بن نفير، وأبو إدريس الخولاني وخلق، وكان ممن جمع

القرآن على عهد النبي ﷺ، قاله محمد بن كعب، وبعثه عمر إلى الشام، ليعلم الناس القرآن

والعلم فمات بفلسطين، قاله البخاري، وقال الواقدي: بالرملة سنة أربع وثلاثين.

الدرداء^(١).

وروى لنا عن الشعبي^(٢) أنه روى عن ثلاثة عشر من الصحابة؛ منهم أبو بكر^(٣) وعمر وابن مسعود وابن عباس ذلك. فإذا^(٤) كان حكم انقطاع الدم قبل الاغتسال حكم اتصاله؛ وجب ألا تقرب حتى تغتسل. وإذا كان كذلك، كان قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ أَرْجَحَ؛ لأنها ما لم تتطهر^(٥) في حكم الحَيْضِ، فيجب ألا تقرب، كما لا تقرب إذا كانت حائضًا.

ويؤكد ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦] فكما أن الجنب يتطهر بالماء إذا وجده، كذلك الحائض؛ لاجتماعهما في وجوب الغسل

= ينظر: الخلاصة (٣٢/٢).

(١) عويمر بن زيد -أو ابن عامر أو ابن مالك- بن عبد الله بن قيس بن عائشة بن أمية بن مالك بن عامر بن عدى بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج الأنصاري الخزرجي أبو الدرداء، له مائة وتسعة وسبعون حديثًا، اتفقا على حديثين، وانفرد البخاري بثلاثة، ومسلم بثمانية أحاديث. وعنه ابنه بلال وزوجته أم الدرداء وجبير بن نفير وزيد بن وهب وخلق. أسلم يوم بدر وشهد أحدًا وألحقه عمر بالبديين. قال أبو الدرداء: رب شهوة ساعة أورثت حزنًا طويلًا. جمع القرآن، وولى قضاء دمشق، وله فضائل جمّة، ومات سنة اثنتين وثلاثين.

ينظر: الخلاصة (٣١٠/٢).

(٢) عامر بن شراحيل الحميري الشعبي، أبو عمرو الكوفي، الإمام العلم. ولد لست سنين خلت من خلافة عمر، روى عنه وعن علي، وابن مسعود، ولم يسمع منهم، وعن أبي هريرة، وعائشة، وجريز، وابن عباس وخلق. قال: أدركت خمسمائة من الصحابة. وعنه ابن سيرين والأعمش وشعبة وجابر الجعفي وخلق. قال أبو مجلز: ما رأيت فيهم أفقه من الشعبي، وقال العجلي: مرسل الشعبي صحيح. وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول: ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه. قال يحيى بن بكير: توفي سنة ثلاث ومائة. ينظر: الخلاصة (٢٢/٢).

(٣) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم التيمي، أبو بكر بن أبي قحافة الصديق، أول الرجال إسلامًا، ورفيق سيد المرسلين في هجرته. شهد المشاهد وكان من أفضل الصحابة، وروى مائة واثنين وأربعين حديثًا، اتفقا على ستة، وانفرد البخاري بأحد عشر، ومسلم بحديث. وعنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلي وخلق، وكان أبيض أشقر لطيفًا مُسْتَرْقٍ الْوَرَكِينَ. قال النبي ﷺ: سُدُوا كُلَّ حُوْحَةٍ إِلَّا حُوْحَةَ أَبِي بَكْرٍ. وقال عمر: أبو بكر خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ. توفي سنة ثلاث عشرة، عن ثلاث وستين سنة، ودفن بالحجرة النبوية.

ينظر: الخلاصة (٧٨/٢).

(٤) في أ: وإذا.

(٥) في أ: تظهر.

عليهما، وأن لفظ المتطهر يختص بالتطهر بالماء أو ما قام مقامه .
وقراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرَ﴾ على هذا التأويل، يحتمل أن يكون المراد بها:
حتى يفعلن الطهارة، فلكونهن إذا لم يفعلن في حكم الحيض، وحال من لم يتقطع
الدم عنه منهن.

ويؤكد قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرَ﴾: إجماعهم في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَوْهَر﴾
[البقرة: ٢٢٢]، فكما أن هذا لا يكون إلا على الطهارة، فكذلك قوله: ﴿حَتَّى
يَطْهَرَ﴾ يجب أن يكون على هذا اللفظ.

ألا ترى شرط إتيانهم بعد التطهر في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَوْهَر﴾.
وأما قولهم: «الطَّهْر» فلفظه على ضربين: اسم، وصفية.
فإذا كان اسماً كان على ضربين:

أحدهما: أنه مصدر، وذلك قولهم فيما حكاه سيويه: تطهرت طهوراً حسناً،
وتوضأت وضوءاً، فهذا مصدرٌ على «فَعُول» بفتح الفاء.
ومثله: وقدت النار وقوداً، في أحرف آخر.

وأما الاسم الذي ليس بمصدر، فما جاء من قوله: «طَهْرٌ إِنَاءٌ أَحَدِكُمْ كَذَا»^(١)
فالطهور اسم لما يُطَهَّرُ، كالفطور^(٢)، والوجور^(٣)، والسعوط^(٤)، واللُدود^(٥).

وأما كونه صفةً فهو قوله -تعالى-: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]

(١) أخرجه مسلم (٢٣٤/١)، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب (٢٧٩/٨٩)، والنسائي
(١٧٦/١ - ١٧٧)، كتاب المياه باب سؤر الكلب، وابن الجارود ص (٢٨)، باب في طهارة
الماء (٥١)، والدارقطني (٦٤/١) كتاب الطهارة، باب ولوغ الكلب في الإناء (٢)،
والبيهقي (١٨/١) كتاب الطهارة باب المنع من الانتفاع بجلد الكلب، وأحمد (٢٥٣/٢)،
وابن خزيمة (٩٨/١)، وابن حبان (١٢٩٦).

(٢) الفطور: ما يتناوله الصائم؛ ليفطر عليه. والطعام يُتَنَاوَلُ صباحاً.
ينظر: المعجم الوسيط (فطر).

(٣) الوجور: الدواء يُصَبُّ في الحلق.

ينظر: المعجم الوسيط (وجر).

(٤) السعوط: الدواء يُدْخَلُ في الأنف.

ينظر: المعجم الوسيط (سعط).

(٥) اللدود: ما يُصَبُّ من الأدوية ونحوها في أحد شقي الفم.

ينظر: المعجم الوسيط (لد).

فهذا كالرسول، والعجوز، ونحو ذلك من الصفات التي جاءت على «فعل» ولا دلالة فيه على التكرير، كما لم يكن متعدياً نحو: ضروب.

ألا ترى أن فعله غير متعدٍ تعدى «ضربت».

ومن الصفة قوله -جل وعز-: ﴿وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١] فوصف بالطهور لما كان خلافاً لما ذكر في قوله: ﴿وَسُقْنِي مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] ومن ذلك قوله: «هُوَ الطَّهُورُ مَأْوَةٌ». فالطهور هنا صفة.

ألا ترى أنه قد ارتفع به الماء كما ارتفع الاسم بالصفات المتقدمة؟

وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فمن جعل في «تطهرهم» ضمير الصدقة ولم يجعله ضمير فعل المخاطب، فلما جاء من: «أَنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» فإذا أخذت منهم كان كالرفع لذلك، ورفعته تطهيراً [وقال -تعالى-] (١): ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فجاء فيه «طَهَّرَ» لما جاء في المطهر منه الرجس في قوله: ﴿فَأَجْتَبِئُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]. [وقال -سبحانه-: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَرْوَاحٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] فوصفهن بالطهارة يحتمل أمرين:

يجوز أن يكن تطهرن مما يكون فيهن من الحيض، ونحوه من الأقدار.

ويجوز أن يكن مطهرات من الأخلاق السيئة لما فيهن من حسن التبعيل.

ودل على ذلك قوله: ﴿يَحْمِلُنَّهُنَّ أَثْقَارًا . عُرْيًا أَرْبَابًا﴾ [الواقعة: ٣٦، ٣٧] وأنشد

يعقوب (٢) وثعلب: [من الطويل]

... ..
وَبِالْبِشْرِ قَتَلَى لَمْ تُطَهَّرْ نِيَابَهَا (٣)

(١) سقط في أ.

(٢) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة. أخذ عن البصريين والكوفيين: كالفراء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي. وله تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر وتفسير دواوين العرب، زاد فيها على من تقدمه. وكان معلماً للصبيان ببغداد، ثم أدب أولاد المتوكل. ينظر: البغية (٢/٣٤٩).

(٣) عجز بيت، وصدرة:

أبا مالك مالت برأسك نشوة

وهو في ديوانه (٥٢).

وفسراه بأنه لم يطلب بثأرهم ووجه ذلك: أنهم إذا قتلوا قتيلا قالوا: دمه في ثوب فلان، يعنون القاتل، وعلى هذا قول أوس: [من الكامل]

نُبِّئْتُ أَنَّ دَمًا حَرَامًا نِلْتُهُ وَهَرِيْقٌ فِي بُرْدٍ عَلَيْكَ مُحَبَّرٍ^(١)
وقال: [من الكامل]

نُبِّئْتُ أَنَّ بَنِي سَحِيمٍ^(٢) أَدْخَلُوا أَبْيَاتَهُمْ تَامُورَ نَفْسِ الْمُثَدِّرِ^(٣)
وقال أبو ذؤيب: [من الطويل]

تَبْرَأُ مِنْ دَمِ الْقَتِيلِ وَثَوْبِهِ وَقَدْ عَلِقْتَ دَمَ الْقَتِيلِ إِزَارَهَا^(٤)
علامة التأنيث في علقت للإزار، وأثنها كما أثنه ابن أحمر في قوله: [من الطويل]
طَرَحْنَا إِزَارًا فَوْقَهَا أَيْزِنِيَّةً عَلَى مَنَهْلٍ مِنْ قَدَقَاءَ وَمَوْرِدٍ^(٥)
[وأنشد الأعمش]^(٦) بِالْحَاقِ عِلَامَتِهِ فِي قَوْلِهِ: [من مجزوء الكامل]

... يَرُ ... قُلُّ فِي الْبَقِيرَةِ^(٧) وَالْإِزَارَةَ^(٨)

(١) وهو في ديوانه ص(٤٧)، واللسان (هرق)، والتاج (هرق)، ويروى عجزه:

..... فـهـرـيـقـ فـيـ ثـوبـ عـلـيـكـ مـحـبـر

(٢) في أ، ب: جذيمة، والمثبت هو المذكور في الكتب التي ورد فيها الشاهد وهو كذلك مصوب في حاشية ب.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص(٤٧)، واللسان (تمر، نفس)، والتنييه والإيضاح (٣٠٨/٢)، وتهذيب اللغة (٢٨٢/١٤)، والتاج (أمر، نفس)، وبلا نسبة في ديوان الأدب (٣٧١/١)، والمخصص (٢٥٥/١٣).

(٤) وهو في شرح أشعار الهذليين ص(٧٧)، واللسان (أزر)، والتاج (أزر)، والمعاني الكبير ص(٤٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٤٣٢)، ومقاييس اللغة (١٢٧/٤)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٧١٢)، والمخصص (٧٧/٤، ٢٢/١٧).

(٥) وهو في ديوانه ص(٥٠)، والمذكر والمؤنث للأباري ص(٣٦٣)، ومعجم ما استعجم ص(١٠١٥).

ويروى «أبينية» بدل «أيزينية»، ويروى عجز البيت هكذا:

..... عـلـيـ مـصـدرـ مـنـ فـدـفـدـاءـ وـمـورـد

(٦) في أ: وأنشده للأعمش.

(٧) في أ: البقير وفي.

(٨) وهو في ديوانه (٢٠٣)، واللسان (أزر)، وجمهرة اللغة ص(٧١٢)، والمخصص (٣٥/٤)، والتاج (أزر، بقير) وبلا نسبة في مجمل اللغة (٢٨٢/١). والبيت بتمامه:

كـتـمـاـيـلـ النـشـوانـ يـرُ قـلُّ فـيـ البـقـيـرةـ وـالـإـزاره

وَإِذَا عَلِقَتْ إِرَارُهُ دَمَهَا^(١)، صار [دمه]^(٢) في ثوبها.
فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَيَأْتِيكَ فَطَهْرٌ﴾ [المدثر: ٤] فإنه أمر بالتركى واجتتاب
المأثم.

قال قتادة: كانوا يقولون للرجل إذا نكث ولم يوف بالعهد: دَنَسُ الثِيَابِ، فإذا
أوفى وأصلح قالوا: طاهر الثياب.

فمما سلكوا فيه هذا المسلك قوله: [من الطويل]
وَقَدْ لَبَسَتْ بَعْدَ الزُّبَيْرِ مُجَاشِعٌ ثِيَابَ الَّتِي حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدَّمَ^(٣)
وكذلك قوله: [من الطويل]

ثِيَابُ بَنَى عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُمْ بِيضُ الْمَسَافِرِ غُرَّانُ^(٤)
يريد: أنهم لا يأتون ما يقال لهم فيه دنسو الثياب.
وكذلك قوله: وأوجههم بيض المسافر، يريد: أنهم لا يرتكبون ما يدنس الثياب
ويسود الوجوه.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُسِرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] فليس المعنى
السواد الذى هو خلاف البياض، ولكن على ما يلحق من غضاضة عن مذمة، ونزلوا
ولادة الأنثى - وإن لم تكن [من]^(٥) فعلهم - منزلة ما يكون من فعلهم، مما يلحق من
أجله العار.

وعلى هذا ما يمتدح [به]^(٦) من الوصف بالبياض، ليس يراد به بياض اللون؛
كقول الأعشى: [من المتقارب]

وَأَبْيَضَ مُخْتَلِطٌ بِالْكَرَامِ يَجُودُ وَيَغْزُو إِذَا مَا عَدِمَ^(٧)

(١) فى أ: إزارها دمه.

(٢) سقط فى أ.

(٣) وهو لجرير، انظر ديوانه (٩٨٣/٢).

(٤) وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص(٨٣)، واللسان (ثوب، سفر، طهر، غرر)، والتنبيه
والإيضاح (١٧٧/٢)، وتهذيب اللغة (١٧١/٦، ٥٥/١٥، ٨٤/١٦)، ومقاييس اللغة
(٤٢٨/٣)، والتاج (ثوب، سفر، طهر، غرر)، وكتاب العين (١٩/٤)، وأساس البلاغة
(سفر).

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

(٧) وهو فى ديوانه (٣٥).

وقول الآخر: [من المنسرح]

أَمْكَ بَيْضَاءٍ مِنْ قِضَاعَةٍ قَدْ نَمَتْ لَكَ الْأَمْهَاتُ وَالنُّصَدُ^(١)
اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ [٢٢٩].
فقرأ حمزة وحده: ﴿يَخَافَا﴾ بضم الياء^(٢).
وقرأ الباقون: ﴿يَخَافَا﴾ بفتح الياء.

[قال أبو على]^(٣) قال أبو عبيدة: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ معناها: يوقنا، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [٢٢٩]
ههنا: فإن أيقنتم. و: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يَغِيْبَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠] معناه: أيقنا.
وقال بعض البغداديين: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ مثل: يظنا، قال: والظن والخوف
واحد.

قال أبو على: خاف: فعلٌ يتعدى إلى مفعولٍ واحد، وذلك المفعول يكون: «أن»
وصلتها، ويكون غيرها.

فأما تعديه إلى غير «أن»: فنحو قوله -عز وجل-: ﴿يَخَافُونَهُمْ كِخْفَيْكُمُ أَنْفُسِكُمْ﴾
[الروم: ٢٨] وتعديه^(٤) إلى: «أن» كقوله -تعالى-: ﴿يَخَافُونَ أَنْ يَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ﴾
[الأنفال: ٢٦] وقوله: ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النور: ٥٠]. فإن عديته إلى
مفعولٍ ثانٍ، ضعفت العين، أو اجتلبت حرف الجر، كقولك: خوفت الناس
ضعيفهم قويهم، وحرف الجر كقوله: [من الرجز]

= ويروى صدر البيت:

وأبيض كالسيف يعطى الجزيل

.....

(١) ويروى البيت:

و أمك بيضاء من قضاة ال بيت الذي تستظل في طنبة
وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص(١٤)، والتاج (بيض)، وبلا نسبة في
اللسان (بيض)، وتهذيب اللغة (٨٧/١٢).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٨)، الإعراب للنحاس (٢٦٥/١)، الإملاء للعكبري (٥٦/١)،
البحر المحيط (١٩٨/٢)، التبيان للطوسي (٢٤٢/٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري
(٥٥١/٤)، تفسير القرطبي (١٣٧/٣)، الحجة لابن خالويه (٩٧)، الحجة لأبي زرة
(١٣٥)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣)، الغيث للصفاقسي (١٦٤)، الكشاف للزمخشري
(١٣٩/١)، الكشف للقيسي (٢٩٤/١، ٢٩٥)، المجمع للطبرسي (٣٢٨/٢)، المعاني
للقرآبي (١٤٥/١)، تفسير الرازي (٢٥٥/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٧/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: تعديته.

لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ^(١)

ومن ذلك: قوله عز اسمه: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] فـ ﴿يُخَوِّفُ﴾ قد حذف معه مفعولاً يقتضيه تقديره: يخوف المؤمنين بأوليائه، فحذف المفعول والجار، فوصل الفعل إلى المفعول الثاني.
ألا ترى أنه لا يخوف أولياءه، على حد قولك: خوفت اللص، إنما يخوف غيرهم ممن لا استنصار له بهم.

ومثل هذه في حذف المفعول منه قوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ فَكَلِّفِيهِ فِي أَلْيَسَرِ﴾ [القصص: ٧] المعنى: فإذا خفت عليه فرعون، أو الهلاك. فالجار المظهر في قوله: ﴿فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ﴾ بمنزلة المحذوف من قوله: ﴿أَوْلِيَاءَهُ﴾.
وإذا كان تعدى هذا الفعل على ما وصفنا، فقول حمزة: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا﴾ مستقيم؛ لأنه لما بنى الفعل للمفعول به، أسند الفعل إليه، فلم يبق شيء يتعدى إليه.

فأما ﴿أَنْ﴾ في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا يُقِيمَا﴾ [٢٢٩] فإن الفعل يتعدى إليه بالجار، كما تعدى بالجار في قوله: [من الرجز]

لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ^(٣)

وموضع ﴿أَنْ﴾ في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا﴾^(٤): جرٌّ بالجار المقدر على قول

(١) الرجز لسالم بن دارة، في اللسان (روح، لوم)، وفي الحيوان (١/٢٦٧)، وبلا نسبة في الإنصاف ص(٢٩٩)، واللسان (لوم)، والمقاصد النحوية (٤/٥٥٥)، والمخصص (٤/٣).

(٢) في ب: إذا.

(٣) تقدم قريباً.

(٤) ثبت في حاشية أ:

صوابه في قوله: (أن يقيما). لأن أن وما بعدها في قوله: (إلا أن يخافا) موضعها نصب: إما على الحال، وإما على المفعول من أجله، على الخلاف في ذلك، ولعل هذا وقع وهماً من الناسخ لا من أبي علي. ويؤيد ذلك قوله بعد: لأنه لما حذف الجار، وصل الفعل إلى المفعول الثاني....

قال شيخنا: ليس ذلك بصحيح، ولم يذكر النحويون خاف في الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، وأصل أحدهما أن يكون بحذف الحرف، وعدوا تلك الأفعال وخاف لا يتعدى إلا إلى واحد. وإذا جاء: خفت زيداً ضربه عمرًا، كان بدلاً. أو: من ضربه عمرًا، كان مفعولاً من أجله، ولا يفهم ذلك على أنه مفعول ثان.

الخليل والكسائي، ونصب على قول غيرهما؛ لأنه لما حذف الجار وصل الفعل إلى المفعول الثاني.

مثل: [من البسيط]

(١) أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا

و: [من البسيط]

(٢) أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ

فقوله مستقيم على ما رأيت.

فإن قال قائل: لو كان: ﴿يُخَافَا﴾ كما قرأ، لكان ينبغي أن يكون: فإن خيفاً - قيل: لا يلزمه هذا السؤال لمن خالفه في قراءته؛ لأنهم قد قرءوا: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ ولم يقولوا: فإن خافا فهذا لا يلزمه لهؤلاء.

وليس يلزم الجميع هذا السؤال لأمرين:

أحدهما: أن يكون انصرف من الغيبة إلى الخطاب كما قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] وقال: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن ذِكْوَرٍ تُرِيدُونَ

(١) جزء من صدر بيت وبعده:

..... لَسْتُ مُخَصِّمَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الرَّجْعُ وَالْعَمَلُ

والبيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص (٥٢٤)، والأشباه والنظائر (١٦/٤)، وأوضح المسالك (٢٨٣/٢)، وتخليص الشواهد ص (٤٠٥)، وخزانة الأدب (١١١/٣)، ٩/ (١٢٤)، والدرر (١٨٦/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٤٢٠/١)، وشرح التصريح (١/ (٣٩٤)، وشرح شذور الذهب ص (٤٧٩)، وشرح المفصل (٦٣/٧، ٥١/٨)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٨١)، والكتاب (٣٧/١)، ولسان العرب (غفر)، والمقاصد النحوية (٢٢٦/٣)، والمقتضب (٣٢١/٢)، وهمع الهوامع (٨٢/٢).

(٢) جزء من صدر بيت لعمرو بن معدى كرب وبعده:

... فافعل ما أمرت به ففقد ترككك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ

والبيت في ديوانه ص (٦٣)، وخزانة الأدب (١٢٤/٩)، والدرر (١٨٦/٥)، وشرح شواهد المغنى ص (٧٢٧)، والكتاب (٣٧/١)، ومعنى اللبيب ص (٣١٥)، ولخفاف بن ندية في ديوانه ص (١٢٦)، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص (١٣١)، ولأعشى طرود في المؤلف والمختلف ص (١٧)، وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن خفاف في خزانة الأدب (١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣)، ولخفاف بن ندية أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٥٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٦/٤)، ٨/ (٢٥١)، وشرح شذور الذهب ص (٤٧٧)، وشرح المفصل (٨/ ٥٠)، وكتاب اللامات ص (١٣٩)، والمحتسب (١/ ٥١، ٢٧٢)، والمقتضب (٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١).

وَجَهَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾ [الروم: ٣٩] وهذا النحو كثير في التنزيل وغيره. والآخِرُ: أن يكونَ الخطابُ في قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ حِثْمُكُمْ﴾ مصروفًا إلى الولاية والفقهاء، الذين يقومون بأمر الكافة، وجزا أن يكونَ الخطابُ للكثرة، فيمن جعله انصرافًا من الغيبة إلى الخطاب؛ لأن ضمير الاثنين في: ﴿يَخَافًا﴾ ليس يُراد به اثنان مخصوصان، إنما يراد به أن كل من كان هذا شأنه فهذا حكمه.

فأما من قرأ: ﴿يَخَافًا﴾ بفتح الياء، فالمعنى أنه إذا خاف كل واحد من الزوج والمرأة ألا يقيما حدود الله تعالى، حل الافتداء، ولا يحتاج في قولهم إلى تقدير الجار، وذلك أن الفعل يقتضى مفعولا يتعدى إليه كما يقتضيه في نحو قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ولا بد من تقدير الجار^(١) في قراءة من ضم الياء؛ لأن الفعل قد أسند إلى المفعول، فلا يتعدى إلى المفعول الآخر إلا بالجار.

فأما ما قاله الفراء في قراءة حمزة: «إلا بأن يخافا» من أنه اعتبر قراءة عبد الله: ﴿إلا أن تخافوا﴾ فلم يصبه؛ لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على «أن»، وفي قول حمزة: على الرجل والمرأة. فإن بلغه ذلك في رواية عنه فذاك، وإلا، فإذا اتجه قراءته على وجه صحيح، لم يجوز أن ينسب إليه الخطأ، وقد قال عمر رحمه الله: «لا تحمل فعل أخيك على القبيح ما وجدت له في الحسن مذهبًا».

واختلفوا في نصب الراء ورفعها من قوله -جل وعز-: ﴿لَا تُضَكَّرَ وَالِدَةٌ﴾ [٢٣٣]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم: ﴿لَا تُضَاَرُّ وَالِدَةٌ﴾ رفعًا^(٢).

(١) ثبت في حاشية أ: (في قوله: ولا بد من تقدير الجار... إلخ، نظر؛ لأنه إنما يلزم ذلك على ما قدره هو، وإنما على ما ذكره غيره- من أن «أن يقيما» في موضع يقع بدل اشتمال من ضمير الاثنين في «يخافا»- فلا يلزم ذلك، ويكون «خاف» معدى إلى مفعول واحد وهو القائم مقام الفاعل بعد هذين، و «أن يقيما» بدل اشتمال على حد قولك: أعجبنى الزيدان علمهما) أه. بلغ سماعًا.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٨)، الإعراب للنحاس (٢٦٨/١)، الإملاء للعكبري (٥٧/١)، البحر المحيط (٢/٢١٤)، التبيان للطوسي (٢/٢٥٥)، التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (٤٧/٥)، تفسير القرطبي (٣/١٦٧)، الحجة لابن خالويه (٩٧)، الحجة لأبي زرعة (١٣٦)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣)، الغيث للصفاسي (١٦٦)، الكشاف للزمخشري (١/١٤١)، الكشف للقيسي (١/٢٩٦)، المجمع للطبرسي (٢/٣٣٣)، المعاني للفراء (١/٢٠٥)، تفسير الرازي (٢/٢٦٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٧).

وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿لَا تُضَاكِرْ﴾ نصبًا.
وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء من رواية ابن ذكوان، ولكن المعروف
عن أهل الشام النصب.
[قال أبو علي^(١)]: وجه قول من رفع أن قبله مرفوعًا، وهو قوله ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ
إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن لتشابه اللفظ.
فإن قلت: إن ذلك خبرٌ، وهذا أمرٌ.

قيل: فالأمر قد يجيء على لفظ الخبر في التنزيل؛ ألا ترى أن قوله ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ
يَرِيضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله: ﴿وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الصف: ١١]،
وهذا النحو، مثل ذلك، ويؤكد ذلك أن ما بعده على لفظ الخبر، وهو قوله: ﴿وَعَلَى
الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، والمعنى: ينبغى ذلك، فلما وقع موقعه صار في
لفظه.

ومن فتح جعله أمرًا، وفتح الراء لتكون حركته موافقة لما قبلها وهو الألف،
وعلى هذا قال سيويه: لو سميت رجلا بـ «إسحار»^(٢)، فرخمته على قول من قال:
يا حار، لقلت: يا إسحارٌ، ففتحت من أجل الألف التي قبلها.

وعلى هذا حرك بالفتح قول الشاعر: [من الطويل]

... .. وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٣)

حرك بالفتح لالتقاء الساكنين؛ لأن أقرب الحركات إليه الفتحة.

فأما قوله ﴿وَلَا يُضَاكِرْ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الفعل مسندًا إلى الفاعل؛ كأنه: لا يضارز كاتبٌ ولا شهيدٌ
بتقاعده عن الكتاب والشهادة.

(١) سقط في أ.

(٢) الإسحارُ والأسحارُ: بَقْلٌ يَسْمَنُ عَلَيْهِ الْمَالُ، وَاحِدَتُهُ إِسْحَارَةٌ وَأَسْحَارَةٌ. قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ:
سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: السَّحَارُ فَطَّرَحَ الْأَلْفَ وَخَفَّ الرَاءَ، وَزَعَمَ أَنَّ نَبَاتَهُ يُشْبِهُ الْفُجْلَ غَيْرَ أَنْ
لَا فُجْلَةٌ لَهُ، وَهُوَ خَشْنٌ يَرْتَفِعُ فِي وَسْطِهِ قَصْبَةٌ فِي رَأْسِهَا كَعَبْرَةٍ كَكُغْبِرَةِ الْفُجْلَةِ، فِيهَا حَبٌّ لَهُ
ذَهْنٌ يُوَكَّلُ وَيَتَدَاوَى بِهِ، وَفِي وَرْقِهِ حُرُوفَةٌ، قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، قَالَ: وَلَا أَدْرِي
أَهُوَ الْإِسْحَارُ أَمْ غَيْرُهُ.

ينظر: اللسان (سحر).

(٣) تقدم.

والآخر: ﴿وَلَا يُصَاكِرْ﴾ أى: لا يشغل عن ضيعته ومعاشه باستدعاء شهادته وكتابه، وهو مفتوح لأن قبله أمراً، وليس الذى قبله خبراً، كما أن قبل الآية الأخرى خبراً، فالفتح للجزم بالنهى أحسن.

واختلفوا [فى] (١) المد والقصر من قوله -جل وعز-: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ﴾ [٢٣٣] فقرأ ابن كثير وحده: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ﴾ قصراً (٢).
كذا قرأته على قُتَيْل.

وقرأ الباقون: ﴿مَا آتَيْتُمْ﴾ بالمد، أن المعنى على الإعطاء.

قال أبو على: وقد جاء: ﴿وَأَتَوْهُمُ أَجْرَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥] وقال -تعالى-: ﴿وَأَتَيْتُهُنَّ إِحْدَثُهُنَّ فَنَطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]، والمراد هنا: إعطاء المهر، وقال -تعالى-: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]؛ فكما (٣) جاء فى هذه المواضع فى المهر: أتى؛ فكذاك ينبغى أن تكون فى الموضوع الذى اختلف فيه.

ووجه قول ابن كثير أن يقدر: إذا سلمتم ما أتيتم نقده، أو أتيتم سوقه؛ فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وحذف الهاء من الصلة، وكأنه قال: أتيت نقد ألف، أى: بذلته، كما تقول: أتيت جميلاً، أى: فعلته.

ومما يقوى قوله قول زهير: [من الطويل]

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَلِئَمَّا تَوَارَتْهُ أَبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ (٤)

فكما تقول: أتيت خيراً، وأتيت جميلاً، فكذاك تقول: أتيت نقد ألف.

وقد وقع «أتيت» موقع «أتيت».

ويجوز أن يكون «ما» فى الآية مصدرًا، فيكون التقدير: إذا سلمتم الإتيان،

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٨) البحر المحيط (٢/٢١٨)، التبيان للطوسى (٢/٢٥٥)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير القرطبي (٣/١٧٣)، الحجة لابن خالويه (٩٧)، الحجة لأبى زرعة (١٣٧)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣)، الغيث للصفاسى (١٦٦)، الكشف للقيسى (١/٢٩٦، ٢٩٧)، المجمع للطبرسى (٢/٣٣٣)، تفسير الرازى (٢/٢٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٨).

(٣) فى أ: فلما.

(٤) تقدم.

والإتيان: المأثي، مما^(١) يبدل بسوق أو نقد، كقولك: ضرب الأمير، تريد: مضروبه.

فأما قوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ يجوز أن يتعلق بـ ﴿سَلَّمْتُمْ﴾ كأنه: إذا سلمتم بالمعروف ما آتيتم، ويجوز أن يتعلق بـ ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ على حد قولك: آتيته يزيد. اختلفوا في ضم التاء، ودخول الألف وفتحها، وسقوط الألف من^(٢) قوله - جل وعز - ﴿تَسْوَهُنَّ﴾ [٢٣٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿تَسْوَهُنَّ﴾ بغير ألف، حيث كان، وفتح التاء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَمَّاسُوهُنَّ﴾ بالألف وضم التاء^(٣). قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تَسْوَهُنَّ﴾ قوله - جل وعز -: ﴿وَلَوْ يَسْتَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧].

ألا ترى أنه جاء على: «فَعَلَّ» دون «فَاعَلَّ».

وكذلك قوله - عز اسمه -: ﴿لَوْ يَطْمِئِنُّنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤]، وقوله - تعالى -: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] فهذا كله على «فَعَلَّ».

والنكاح عبارة عن الوطاء، وإن كان قد وقع على العقد:

قال الأعشى: [من المتقارب]

وَمَنْكُوحَةٍ غَيْرِ مَمْهُورَةٍ وَأُخْرَى يُقَالُ لَهُ فَايَهَا^(٤)

وقال آخر: [من الكامل]

وَيَرْخَرَحَانَ عَدَاةً كُبِلَ مَعْبَدٌ نِكِحَتْ نَسَاؤُكُمْ بِغَيْرِ مَمْهُورٍ^(٥)

(١) في أ: ومما.

(٢) في أ: في.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩)، الإملاء للعكبري (٥٨/١)، البحر المحيط (٢/٢٣١)، التبيان للطوسي (٢/٢٦٨)، التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (٥/١١٨)، تفسير القرطبي (٣/١٩٩)، الحجة لابن خالويه (٩٨)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣، ١٨٤)، الغيث للصفاقسي (١٦٦)، الكشف للقيسي (١/٢٩٧، ٢٩٨)، المجمع للطبرسي (٢/٣٣٩)، تفسير الرازي (٢/٢٧٣)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٨).

(٤) ينظر ديوانه ص (١٢٥)، وجمهرة اللغة ص (١٢٥٨)، والكامل ص (٦٥٥).

(٥) البيت لجزير في ديوانه ص (١٩٦)، ويروى المعجز هكذا:

وعلى الوطاء يحمله سيويه ويرويه.

قال سيويه: قالوا^(١): ضربها الفحل ضربا كالنكاح، والقياس ضربا، ولا يقولونه، كما لا يقولون: نكحًا، وهو القياس، [وقالوا: دَقَطَهَا دَقَطًا، كالقَرَعِ]^(٢)، وهو النكاح ونحوه من باب المَبَاضَعَةِ^(٣).

وقال في موضع آخر: نكحها نكاحًا وسَفَدَهَا سَفَادًا، وقالوا: قَرَعَهَا قَرَعًا^(٤). فكما أن هذه الأفعال على «فعل» دون «فاعل»، فكذلك ينبغي أن يكون في الموضوع المختلف فيه.

فأما ما جاء في الظهار من قوله -تعالى-: ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٤]. فلا دليل فيه على ما في هذه الآية؛ لأن المماساة في الظهار محرّم، وقد أخذ على كل واحد منهما ألا يمس، فمن ثم جاء: ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾.

وحجة من قرأ: ﴿وَلَا تُمَاسُوهُنَّ﴾ أن «فاعل» و«فعل» قد يراد بكل واحدٍ منهما ما يراد بالآخر، [وذلك]^(٥) نحو: طَارَقْتُ النعل، وعاقبت اللص، كما أن فعل واستفعل، يراد بكل واحدٍ منهما ما يراد بالآخر، نحو: قَرَّ واستَقَرَّ، وعلا قِرْنُهُ واستعلاه، وفي التنزيل ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَخْرُونَ﴾ [الصفات: ١٤] وكذلك عجب واستعجب.

[و]^(٦) اختلفوا في تحريك الدال وتسكينها من قوله -عز وجل-: ﴿عَلَى الْمَوْسَى قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ [٢٣٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿قَدَرُهُ﴾ و: ﴿قَدْرُهُ﴾ بإسكان الدال^(٧).

..... = نكحوا بناتكم بغير طهور

(١) في أ: يقال.

(٢) في الكتاب: وقالوا: دفعها دفعا كالقَرَع، ودَقَطَهَا دَقَطًا.

(٣) ينظر: الكتاب (٩/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٧/٤).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩)، البحر المحيط (٢/٢٣٣)، التبيان للطوسي (٢/٢٦٩)،

التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (٥/١٣٦)، تفسير القرطبي (٣/٢٠٣)، الحجة لابن خالويه (٩٨)، الحجة لأبي زرعة (١٣٧)، السبعة لابن مجاهد (١٨٤)، الغيث للصفاقسي

(١٦٧)، الكشف للقيسي (١/٢٩٨، ٢٩٩)، المجمع للطبرسي (٢/٣٣٩)، النشر لابن

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿قَدَرٌ﴾ و﴿قَدْرٌ﴾ متحركتين^(١).

قال أبو علي: قال أبو زيد: تقول قدر القوم أمرهم يقدرونه قدرًا، وهذا قدر هذا: إذا كان مثله بجزم الدال، واحمل على رأسك قدر ما تطيق، وقدر الله الرزق يقدره. وروى السكري: يقدره قدرًا، وقدرت الشيء بالشيء، أقدره قدرًا، وقدرت على الأمر أفدِرُ قُدْرَةً وَقُدُورًا وَقَدَارَةً، ونسأل الله خير القَدْرِ.

وقال أبو الصقر: هذا قدر هذا، واحمل قدر ما تطيق.

وقال أبو الحسن: يقال: القَدْرُ والقَدَرُ، وهم يختصمون في القَدْرِ والقَدْرِ.

قال الشاعر: [من الطويل]

أَلَا يَا لَقَوْمٍ لِلثَّوَابِ وَالْقَدْرِ
وَلِلْأَمْرِ يَأْتِي الْمَرْءَ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي^(٢)
وتقول: قدرت عليه الثوب؛ فإنا أفدِرُهُ قَدْرًا، لم أسمع منه بغير ذلك، وخذ منه بقدر كذا وقدر كذا لغتان.

وفى كتاب الله -جل وعز-: ﴿سَأَلَتْ أُوْدِيَّةٌ يَقْدِرُهَا﴾ [الرعد: ١٧]
و: [﴿يَقْدِرُهَا﴾]^(٣)، و﴿عَلَى التَّوَسُّعِ قَدْرُهُ وَعَلَى التَّقْوِيَةِ قَدْرُهُ﴾ و: [﴿قَدْرُهُ﴾]^(٤)
وقال -تعالى-: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، لو حركت كان جائزًا، وكذلك: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] لو خففت جاز، إلا أن رءوس الآي كلها متحركة، فيلزم الفتح؛ لأن ما قبلها مفتوح.

[قال أبو علي]^(٥): قد ذكر أبو الحسن فيما حكينا عنه في غير موضع أن القدر والقدر بمعنى، وكذلك فيما حكاها أبو زيد.

ألا ترى أنه قال: احمل على رأسك^(٦) قدر ما تطيق، وهذا قدر هذا: إذا كان

= الجزرى (٢/٢٢٨).

(١) ينظر: الدر المصون (١/٥٨٢).

(٢) وهو لهديبة بن خشرم في ديوانه ص (٩٥)، واللسان (قدر)، والتاج (قدر)، شرح أبيات

المغنى (٥/٢٣٥)، والتنبيه والإيضاح (٢/١٨٤).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: دابتك.

مثله.

قال: وقال أبو الصقر: هذا قدر هذا، واحمل على رأسك قدر ما تطيق، فحكى الإسكان والفتح بمعنى.

وقوله - تعالى -: ﴿فَسَأَلَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدْرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] اتساع، والمراد في سال الوادي، وجرى النهر: جرى مياهما^(١) فحذف المضاف، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿بِقَدْرِهَا﴾ أي: بقدر مياهما.

ألا ترى أن المعنى ليس على أنها سالت بقدر أنفسها؟ لأن أنفسها على حال واحدة، وإنما تكون كثرة المياه وقتها وشدة جريها ولينه على قدر قلة المياه المنزلة وكثرتها.

والأودية: واحدها واد، وهو جمع نادر في فاعل، ولا نعلم فاعلا جاء على أفعلة، ويشبه أن يكون ذلك لتعاقب فاعل وفعيل على الشيء الواحد، كعليم وعالم، وشهيد وشاهد، وولى ووال.

ألا ترى أنهم جمعوا فاعلا أيضا على فعلاء في نحو: شاعر وشعراء، وفقهه وفقهاء؟ وجعلوا فاعلا كفعيل في التكسير؟

وقالوا: يتيم وأيتام، وأبيل وأبال^(٢)، وشريف وأشراف، كما قالوا: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيوار؛ فكذلك جمع واد على أودية، واللام من قولهم: واد ياء، ولا يجوز أن تكون غير ياء.

وقالوا: أودى الرجل إذا هلك؛ فهذا كقولهم: سالت نفسه، وفاضت نفسه، في قول من قاله بالضاد، وقالوا: أودى الرجل وغيره قال: [من الرجز]

(١) في ب: مياهما.

(٢) الأبيل: مفرد، وأبال جمعه، والأبيل: رئيس النصارى، وقيل: هو الراهب، وقيل: الراهب

الرئيس، وقيل صاحب الناقوس، وهم الأبيلون؛ قال ابن عبد الجن:

أما ودماء مائرات تحالها

وما قدس الرهبان في كل هيكل

لقد ذاق منا عامر يوم لغلغ

خساما إذا ما هز بالكف صمما

قوله أبيل الأبيلين: أضافه إليهم على التشنيع لقدره، والتعظيم لخطره، ويروى:

أبيل الأبيلين عيسى ابن مريم

على النسب، وكانوا يُسمون عيسى، عليه السلام: أبيل الأبيلين، وقيل: هو الشيخ.

ينظر: اللسان (أبل).

كَأَنَّ عِزْرَقَ أَيْرِهِ إِذَا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ صَفَرَتْ حَمْسَ قُوَى^(١)
فأما قوله: [من الرجز]

مُودُونَ تَحْمُونَ^(٢) السَّبِيلَ السَّابِلَا^(٣)

فهو مُفْعِلُونَ: من الأداة الذي^(٤) يُراد به السلاح، وليس من باب وإد. [و]^(٥) اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [٢٤٠] في رفع الهاء ونصبها:

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ برفع الهاء^(٦).

وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿وَصِيَّةٌ﴾ نصبًا. قال أبو علي: حجة من قال: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ برفع، أنه يجوز أن يرتفع من وجهين:

أحدهما: أن يجعل الوصية مبتدأ والظرف خبره، وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضع تحضيض، كما حسن أن يرتفع: سلامٌ عليك، وخيرٌ بين يديك، وأمتٌ في حجرٍ لا فيك^(٧) وقوله: [من الطويل]

(١) الرجز للأغلب العجلى في ديوانه ص(١٧٠)، وتهذيب اللغة (٢٣٢/١٤)، واللسان (ودي)، وكتاب العين (٩٩/٨)، والتاج (ودي) وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٩٨٠).

(٢) في أ: تحملون.
(٣) الرجز لرؤية في ديوانه ص(١٢٢)، واللسان (أدا، ودي)، وكتاب العين (٢٨٠/٥)، والتاج (أدي)، وللعجاج في اللسان (كلل)، وتهذيب اللغة (٤٥١/٩)، والتاج (كلل)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في كتاب العين (٩٨/٨).

ويروى: مؤدين يحمون السبيل السابلا.

(٤) في أ: التي.

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩)، الإعراب للنحاس، والإملاء للعكبري (٢٧٤/١) (٥٩/١)، البحر المحيط (٢٤٥/٢)، التبيان للطوسي (٢٧٨/٢)، التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (٢٥١/٥)، تفسير القرطبي (٢٢٧/٣)، الحجة لابن خالويه (٩٨)، الحجة لأبي زرعة (١٣٨)، السبعة لابن مجاهد (١٨٤)، الغيث للصفاقسي (١٦٧)، الكشاف للزمخشري (١/١٤٦)، المجمع للطبرسي (٣٤٤/٢)، المعاني للأخفش (١٧٨/١)، تفسير الرازي (٢/٢٨٥)، النشر لابن الجزري (٢٢٨/٢).

(٧) والأمت: العوج. قال سيويه: وقالوا: أمتٌ في الحجر لا فيك، أي: ليكن الأمت في الحجارة لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء، =

... .. لِمَلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ^(١)
 لأنها مواضع دعاء؛ فجاز فيها الابتداء بالنكرة لما كان معناها كمعنى المنصوب.
 والآخر: أن تضمير له خبراً فيكون قوله -عز وجل-: ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ صفة وتقدير
 الخبر المضمير: فعليهم وصية لأزواجهم. ولو حمل حامل قوله -تعالى-: ﴿فَصَبْرٌ
 جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] على هذا؛ لأنه موضع يحض نفسه فيه على الصبر، كان
 وجهها. ويؤكد قول من رفع: أن نحوه قد جاء في التنزيل مرفوعاً، نحو قوله:
 ﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فقوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلق بالمصدر، وليس
 في موضع خبر، وقوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيَّمَانِكُمْ﴾
 [المائدة: ٨٩]، وقوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] فهذا النحو قد جاء مرفوعاً
 على تقدير إضمار خبر، فكذلك الآية.

ومن قرأ: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ حمله على الفعل ليوصوا وصية، ويكون قوله:
 ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ وصفاً كما كان في قول من أضمر الخبر كذلك.
 ومن حجته: أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفة أكثر، وإذا كان خبراً
 تقدم على النكرة^(٢) إذا لم يكن في معنى المنصوب؛ كقوله: ﴿وَلَهُمْ أَجْرٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ﴾
 [المؤمنون: ٦٣] ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] فإذا تأخرت فالأكثر فيها أن تكون صفات.
 والمعنى في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾:
 والذين يقاربون الوفاة، ينبغى^(٣) أن يفعلوا هذا.

= ألا تراه كيف قال:

ما أَنْعَمَ الْعَيْشُ! لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ تَشْبُو الْخَوَادِثَ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ
 ورفعه إن كان فيه معنى الدعاء، لأنه ليس بجار على الفعل، وصار كقولك التراب له،
 وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه في قوة الدعاء.
 ينظر: اللسان (أمت).

(١) عجز بيت لطيف الغنوى وصدره:

وبالسهب ميمون النقية قوله

ينظر: ديوانه ص(٣٨)، والدرر (٩/٣)، وشرح أبيات سيبويه (١٨٤/١)، وشرح
 المفصل (٢٩/٢)، والكتاب (٢٩٦/١)، وبلا نسبة في المقتضب (٢١٩/٣)،
 والمنصف (٣٧/٣)، وجمع الهوامع (١٦٩/١).

(٢) في ب: المنكر.

(٣) في ب: فينبغى.

ألا ترى أن المتوفى لا يؤمر ولا ينهى؟! ومثل ذلك في المعتدة: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] المعنى في ذلك: إذا قارب انقضاء أجلهن من العدة؛ لأن العدة إذا انقضت، وقعت الفرقة، ولا خيار بعد وقوع الفرقة.

اختلفوا في تشديد العين وتخفيفها، ورفع الفاء ونصبها، وإسقاط الألف وإثباتها من قوله -جل وعز-: ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ [٢٤٥].

فقرأ ابن كثير ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ برفع الفاء من غير ألف^(١) في جميع القرآن، وفي الحديد مثله رفعاً، وكذلك: ﴿يُضَعَّفُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و: ﴿يُضَعِّفُهُ﴾ [التغابن: ١٧]، و: ﴿مُضَعَّفَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿نُضَعِّفُ لَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٠] و: ﴿يُضَعِّفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] وما أشبه ذلك، كله بغير ألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ بغير ألف مشدداً^(٢) في جميع القرآن. ووافقه عاصم على النصب في الفاء في: ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ إلا أنه أثبت الألف في كل القرآن.

وكان أبو عمرو لا يسقط الألف من ذلك كله في جميع القرآن إلا في سورة الأحزاب؛ قوله: ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ [الآية: ٣٠] فإنه بغير ألف. وقرأ حمزة والكسائي ونافع ذلك كله بالألف، ورفع الفاء^(٣).

(١) ينظر البحر المحيط (٢/٢٥٢)، التبيان للطوسي (٢/٢٨٥)، تفسير الطبري (٥/٢٨٧)، تفسير القرطبي (٣/٢٤٢)، الحجة لأبي زرعة (١٣٨)، السبعة لابن مجاهد (١٨٤)، الغيث للصفاسي (١٦٧)، المجمع للطبرسي (٢/٣٤٨)، تفسير الرازي (٢/٢٩١).

(٢) ينظر الإملاء للعكبري (١/٦٠)، البحر المحيط (٢/٢٥٢)، التبيان للطوسي (٢/٢٨٥)، التيسير للداني (٨١)، تفسير القرطبي (٣/٢٤٢)، الحجة لأبي زرعة (١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٥)، الغيث للصفاسي (١٦٧)، الكشف للقيسي (١/٣٠٠)، المجمع للطبرسي (٢/٣٤٨)، المعاني للأخفش (١/١٧٩)، تفسير الرازي (٢/٢٩١).

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩) الإعراب للنحاس (١/٢٧٦)، الإملاء للعكبري (١/٦٠)، البحر المحيط (٢/٢٥٢)، التبيان للطوسي (٢/٢٨٥)، التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (٥/٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (٩٨)، الحجة لأبي زرعة (١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٥)، الغيث للصفاسي (١٦٧)، الكشف للقيسي (١/٣٠٠، ٣٠١)، المجمع للطبرسي (٢/٣٤٨)، المعاني للأخفش (١/١٧٩)، المعاني للفراء (١/١٥٧)، تفسير الرازي (٢/٢٩١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٨).

قال أبو علي: للرفع في قوله: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ وجهان:

أحدهما: أن تعطفه على ما في الصلة.

والآخر: أن تستأنفه.

فأما النصب في: ﴿فِيضَلَعِفُهُ﴾ فإن الرفع أحسن منه^(١).

ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك: أتقرضني فأشكرك؛ لأن الاستفهام هنا عن الإقراض، ولهذا أجاز سيويه الرفع في الفعل بعد «حتى» في قولهم: أيهم سار حتى يدخلها؛ لأن المسير^(٢) متيقن غير مستفهم [عنه]^(٣)، وإنما الاستفهام هنا عن الفاعل، ولم يجعله بمنزلة قولك: أسرت حتى تدخلها؟ في أن الرفع لا يجوز في الفعل بعد حتى؛ لأنك لم تثبت سيرًا في قولك: أسرت حتى تدخلها؛ فصار بمنزلة قولك: ما سرت حتى أدخلها، وقد أثبت السير في قولك: أيهم سار حتى يدخلها؟

ووجه قول ابن عامر وعاصم في النصب من فاء «يضاعفه» أنه حمل الكلام على المعنى، كأنه لما كان المعنى: أياكون قرض؟ حمل قوله: ﴿فِيضَلَعِفُهُ﴾ على ذلك.

كما أن من قرأ قوله: ﴿مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] جزم قوله ﴿ويذرهم﴾ لما كان معنى قوله: ﴿فَكَلَا هَادِيَ لَهُمْ﴾: لا يهده، ونحو ذلك مما يحمل فيه الكلام على المعنى دون اللفظ.

ألا ترى أن: ﴿يقرض﴾ ليس بمستفهم عنه؟ وإذا لم يكن مستفهمًا عنه بالدلالة التي ذكرنا؛ لم يجوز أن ينزل الفعل إذا ذكرته منزلة ذكر المصدر، كما لا يجوز ذلك في الإيجاب في حال السعة، وإذا لم يجوز ذلك في الإيجاب في حال السعة كما جاز في غير الإيجاب، لم يكن للنصب مسأغ، وإذا كان كذلك، حملت النصب في قوله تعالى: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ في قول من نصب على المعنى كما تقدم ذكره.

فأما القول في ﴿فِيضَاعِفُ﴾ و: ﴿يُضَعَفُ﴾ فكل واحد منهما في معنى الآخر، كما قال سيويه. ومثل ذلك في أن الفعلين بمعنى، وإن اختلف بناؤهما: قر واستقر، ومثل هذا النحو كثير.

(١) في أ: فيه.

(٢) في أ: الاستفهام.

(٣) سقط في أ.

اختلفوا في السين والصاد من: ﴿وَيَبْصُطُ﴾ [٢٤٥]، و: ﴿بَسْطَةٌ﴾ [٢٤٧]، و: ﴿الْمَصِيطُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]:
 فقرأ ابن كثير^(١) ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾، و: ﴿بَسْطَةٌ﴾، وفي الأعراف: ﴿بَسْطَةٌ﴾ [الآية: ٦٩]، و: ﴿المصيطرون﴾ كل ذلك بالسين، و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ بالصاد.
 وكذلك أخبرني قُتَيْبٌ.

وقرأ نافع^(٢): ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ و﴿بَضْطَةٌ﴾ في سورة الأعراف، و: ﴿المصيطرون﴾، و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ أربعة أحرف بالصاد، وسائر القرآن بالسين.
 وقال الحلواني عن قالون عن نافع: لا تبالى كيف قرأت: ﴿بَسْطَةٌ﴾ و: ﴿بِيسْطٌ﴾ بالصاد أو بالسين [وقرأ] [أبو قرعة عن نافع: ﴿وَيَبْصُطُ﴾ بالسين]^(٣).
 وقال حفص عن عاصم في الأعراف: ﴿بَسْطَةٌ﴾، و: ﴿وَيَبْصُطُ﴾ في البقرة بالسين.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾، و: ﴿بَسْطَةٌ﴾، وفي الأعراف: ﴿بَسْطَةٌ﴾ بالسين.

وقرءوا^(٤): ﴿المصيطرون﴾ و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ بالصاد.

وأشَمَّ حمزةُ الصادَ الزاى فيهما.

وذكر الفراء عن الكسائي أنه قرأ ذلك كله بالسين ﴿بَسْطَةٌ﴾، و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾، و: ﴿المصيطرون﴾ و: ﴿بِيسْطٌ﴾.

وقال أصحاب أبي الحارث وأبي عمر [الدوري]^(٥) وغيرهما عن الكسائي: بالصاد، إلا ﴿بَسْطَةٌ﴾ في البقرة، فإنها بالسين.

(١) ينظر البحر المحيط (٢/٢٥٣)، التيسير للداني (٨١)، الحجة لابن خالويه (٩٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٥)، الكشف للقيسي (١/٣٠٢، ٣٠٣)، المعجم للطبرسي (٢/٣٤٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٨ - ٢٢٩).

(٢) ينظر الإعراب للنحاس (١/٢٧٦)، الإملاء للعكبري (١/٦٠)، البحر المحيط (٢/٢٥٣)، الحجة لأبي زرع (١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٦)، الغيث للصفاسي (١٦٨)، الكشف للقيسي (١/٣٠٢، ٣٠٣)، المعجم للطبرسي (٢/٣٤٨).

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: وقرأ.

(٥) سقط في ب.

وكذلك قال نصر بن يوسف عن الكسائي فيما زعم محمد بن إدريس الدنداني عنه .

وقال أصحاب عاصم: بالصاد .

وليس في كتابي ذلك عن يحيى عن أبي بكر .

ولم يختلفوا في التي في سورة البقرة أنها بالسين .

[قال أبو علي^(١)]: وجه قول من أبدل من السين الصاد في هذه المواضع أن الطاء حرفٌ مستعملٌ يتصعد من مخرجها إلى الحنك، ولم تتصعد السين تصعدها، فكره التصعد من التسفل، فأبدل من السين حرفاً من مخرجها في تصعد الطاء؛ فتلاءم الحرفان، وصار كل واحدٍ منهما وفق صاحبه في التصعد، فزال بالإبدال ما كان يكره من التصعد عن التسفل، ولو كان اجتماع الحرفين على عكس ما ذكرنا، وهو أن يكون التصعد قبل التسفل؛ لم يكره، ولم يبدلوا .

ألا ترى أنهم قالوا: طمس الطريق وطسم، وقسوت وقست، فلم يكرهوا التسفل عن تصعدي، كما كرهوا: «بسط»، حتى قالوا: «بصط»؛ فأبدلوا .

ومثل ذلك قولهم: هذا مارقٌ وحاذق، فلم يميلوا؛ لأنهم كرهوا أن يتسفلوا بالإمالة، ثم يتصعدوا بالحرف المستعلي، كما كرهوا أن يتسفلوا بالسين ثم يتصعدوا إلى الطاء، ولو قالوا: مررت بطارد [و] ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤] وهذا صاحب قادر؛ لم يكرهوا الإمالة؛ لأنه يتسفل بعد تصعد، والتسفل بعد التصعد أسهل من التصعد بعد التسفل، كذلك القول في ﴿بَسَطَةَ﴾ و: ﴿طَسَرَ﴾ [الشعراء: ١].

فأما إشمام حمزة الصاد الزاي: فلأنه أثر أن يوفق بين الحرفين من وجهٍ آخر غير ما ذكرناه^(٢)، وهو أن السين مهموسةٌ، والطاء مجهورة، فضارع بالسين حرفاً مجهوراً في موضع السين، وهو الزاي؛ ليوافق الطاء أيضاً في الجهر كما وافقه^(٣) الصاد في الإطباق، فوفق بين الحرفين من موضعين، كما فعل ذلك في قوله: ﴿الصِّرَاطَ﴾ وقد تقدم ذكر ذلك حيث ذكرنا ﴿الصِّرَاطَ﴾ .

(١) سقط في أ .

(٢) في ب: ذكرنا .

(٣) في ب: وافقها .

فأما من لم يبدل السين في ﴿بَسَطَةٌ﴾، وترك السين؛ فلأنه أصل الكلمتين؛ ولأن ما بين الحرفين من الخلاف يسير؛ فاحتمل الخلاف لقلته، ولأن هذا النحو من الخلاف لقلته غير معتد به.

ألا ترى أن الحرفين المتقاربين، قد يقعان في روى، فيستجيزون ذلك كما يستجيزونه في المثليين، كقوله: [من الرجز]

إِذَا رَكِبْتُ فَأَجْعَلُونِي وَسَطًا
إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدًا^(١)

فكما جعل الدال مثل الطاء في جمعهما في حرف الروى، ولم يحفل بما بينهما من الخلاف في الإطباق، كذلك لم يحفل بما بين السين والطاء، فلم يقربها منها كما فعل الآخرون.

[و]أ^(٢)اختلفوا في كسر السين وفتحها من ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [٢٤٦]، [محمد: ٢٢]:

فقرأ نافع: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين في الموضعين^(٣).

وفتح الباقون السين من: ﴿عَسَيْتُمْ﴾.

[قال أبو علي]^(٤): «عَسَيْتُ»: الأكثر فيه فتح السين وهي المشهورة.

ووجه قول نافع: أنهم قد قالوا: هو: عس بذاك، وما أعساه، وأعس به، حكاية

ابن الأعرابي، فقولهم: عس. يقوى قراءته: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾.

ألا ترى أن «عس» مثل حر وشج؟ وحر وحرى مثل: مذل ومذيل^(٥)، وطب

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (عند، وسط)، وتاج العروس (كفأ، عند)، وجمهرة اللغة ص (٦٦٦، ٨٧٩).

ويروي «رحلت» بدلًا من «ركبت».

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (٢٧٧/١)، الإملاء للعكبري (٦٠/١)، البحر المحيط (٢/٢٥٥)، التبيان للطوسي (٢/٢٨٧)، تفسير القرطبي (٣/٢٤٤)، الحجة لأبي زرعة (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاقسي (١٦٨)، كشف (١/٣٠٣)، المجمع للطبرسي (٢/٢٤٩)، تفسير الرازي (٢/٢٩٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) المذل: الضجر والقلق، مذل مذلًا فهو مذل، والأثنى مذيلاً. والمذل: البازل لما عنده من مال أو سر، وكذلك إذا لم يقدر على ضبط نفسه. ومذل بسره - بالكسر - مذلًا، ومذالًا، فهو مذل ومذيل، ومذل يمذل، كلاهما: قلق لسره فأفشاه... ومذل على فراشه مذلًا، فهو مذل، ومذل مذلًا، فهو مذل، كلاهما: لم يستقر عليه من ضعف وغرض.

وطيب. وقد جاء «فَعَلَ» و«فَعِلَ» في نحو: نَقَمْتُ وَنَقِمْتُ.

وقالوا: ورى الزند، وقالوا: وريت بك زنادى؛ فاستعملوا «فعل» في هذا الحرف، فيما قاله أبو عثمان، فكذاك عَسَيْتُ وَعَسَيْتُ.

فإن أسند الفعل إلى ظاهر، فقياس ﴿عَسَيْتُمْ﴾ أن تقول: عَسَى زيدٌ، مثل رضى، فإن قاله فهو قياس قوله، وإن لم يقله فسائغ له أن يأخذ باللغتين، فيستعمل إحداهما في موضع، والأخرى في موضع آخر؛ كما فعل ذلك غيره^(١).

[و]^(٢) اختلفوا في ضم الغين وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿عُرْفَةٌ﴾ [٢٤٩]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿عُرْفَةٌ﴾ بفتح الغين^(٣).

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿عُرْفَةٌ﴾ بضم الغين.

قال أبو علي: من فتح الفاء التي هي غينٌ من ﴿عُرْفَةٌ﴾، عدى الفعل إلى

المصدر، والمفعول في قوله محذوف [تقديره]: إلا من اغترف ماءً غرفةً.

ومن قال: ﴿عُرْفَةٌ﴾ عدى الفعل إلى المفعول به، ولم يعده إلى المصدر كما عدها

الآخرون إليه ولم يعدوه إلى المفعول به، وإنما جعلت هذا مفعولا به؛ لأن الغرفة:

= ينظر: اللسان (مذل).

(١) نقل كلام المصنف ههنا ابن منظور في اللسان (عسا) وقال بعده: وقال الأزهرى: قال النحويون يُقال عَسَى ولا يُقال عَسَى. وقال الله عز وجل: ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض﴾؛ اتفق القراء أجمعون على فتح السين من قوله: عَسَيْتُمْ إلا ما جاء عن نافع أنه كان يقرأ فهل «عَسَيْتُمْ»، بكسر السين. وكان يقرأ: ﴿عَسَى ربكم أن يهلك عدوكم﴾، فدل موافقته القراء على «عَسَى» على أن الصواب في قوله عَسَيْتُمْ فتح السين. قال الجوهري: ويقال: عَسَيْتُ أن أفعل ذلك وَعَسَيْتُ، بالفتح والكسر، وقرئ بهما ﴿فهل عَسَيْتُمْ﴾ و﴿عَسَيْتُمْ﴾.

وحكى اللحياني عن الكسائي: بِالْعَسَى أن يفعل، قال: ولم أسمعهم يُصرفونها مُصْرَفَ أخواتها، يعنى بأخواتها «حَرَى» و«بالحرى»، وما أشكلها. وهذا الأمر مُعَسَاة منه، أى: مُخْلَقَةٌ. وإنه لَمُعَسَاةٌ أن يفعل ذلك، كقولك مَحْرَاةٌ، يكون للمذكر والمؤنث والأثنين والجمع بلفظ واحد.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (٢٧٩/١)، الإملاء للعكبري (٦١/١)، البحر المحيط (٢/٢٦٢)، التبيان للطوسي (٢/٢٩٤)، التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (٥/٣٤٢)، تفسير القرطبي (٣/٢٥٣)، الحجية لابن خالويه (٩٩)، الحجية لأبي زرعة (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاسي (١٦٨)، الكشف للقيسي (١/٣٠٣، ٣٠٤)، المجمع للطبرسي (٢/٣٥٤)، تفسير الرازي (٢/٢٩٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٣٠).

العين المعترفة، فهو بمنزلة: إلا من اغترف ماء.
 والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر بمنزلة المصادر،
 ويعملونها كما يعملون المصادر؛ فيقولون: عجبت من دهلك لحيتك.
 وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه.
 قال: [من الوافر]

... .. وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّتَاعَا^(١)

وأشياء غير هذا؛ فعلى هذا: يجوز أن تنصب «العُرْفَة» نصب «العُرْفَة».
 وقد قال سيويوه في نحو: الجلسة، والركبة: إنه قد يستغنى بها عن المصادر، أو
 قال: تقع مواقعها؛ فهذا كالمقارب لقولهم.
 ولو قيل: إن الضمّ هنا أوجه لقوله: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] والمشروب:
 العُرْفَة، لكان قولاً.

فأما الباء في قوله: ﴿يَدْرِيءُ﴾ فمن فتح فاء ﴿عُرْفَة﴾: جاز أن يتعلق بالمصدر
 عنده، وجاز أن يعلقه بالفعل، ومن أعمل «العُرْفَة» إعمال المصدر؛ جاز أن يعلق
 الباء بها في قوله، وكلا الأمرين مذهب.

[و]^(٢) اختلفوا في كسر الدال وفتحها، وإدخال الألف وإسقاطها من قوله -عز
 وجل-: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَصْنَعِهِمْ﴾ [٢٥١]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ بغير ألف ههنا، وفي
 الحج: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ [الآية: ٣٨].

وقرأ نافع: ﴿وَلَوْلَا دَفَاعُ اللَّهِ﴾ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ [الحج: ٣٨] بألفٍ فيهما جميعاً^(٣).
 وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمره، والكسائي: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾ بغير ألف،

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (١/٢٧٩)، الإملاء للعكبري (١/٦١)، البحر المحيط (٢/٢٦٩)،
 التبيان للطوسي (٢/٢٩٩)، التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (٥/٣٧٦)، تفسير
 القرطبي (٣/٢٥٩)، الحجة لابن خالويه (٩٩)، الحجة لأبي زرع (١٤٠)، السبعة لابن
 مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاسي (١٦٨)، الكشاف للقيسي (١/٣٠٤، ٣٠٥)، المجمع
 للطبرسي (٢/٣٥٦)، المعاني للأخفش (١/١٨٠)، تفسير الرازي (٢/٣٠٢)، النشر لابن
 الجزري (٢/٢٣٠).

﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ﴾ بألف، وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ﴾ بألف.

قال أبو علي: ﴿دِفَاعُ﴾ يحتملُ أمرين:

يجوز أن يكون مصدرًا لـ «فَعَلَ»، كالكتاب واللقاء، ونحو غير^(١) من المصادر التي تجيء على «فَعَالٍ» كما تجيء على «فَعَالٍ»؛ نحو: الجمال والذهب. ويجوز أن يكون مصدرًا لـ «فَاعَلَ»، يدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، فالدفاع يجوز أن يكون مصدرًا لهذا؛ كالقتال، ونظيره: الكتاب في أنه جاء مصدرًا لفَاعَلَ وفَعَلَ، فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] الكتاب فيه مصدر «كاتب»، كما أن المكاتبه كذلك، وقال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فالكتاب مصدر لـ «كتب» الذي دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لأن المعنى: كتب هذا التحريم عليكم كتابًا، وكذلك قوله: ﴿كُتِبَ مُوَجَّلاً﴾ [آل عمران: ١٤٥] فكأن معنى «دفع» و«دافع» سواء.

ألا ترى أن قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ حَرِصْتُ بِأَنْ أَدْفِعَ عَنْهُمْ فَإِذَا الْمَنِئِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفِعُ^(٢)
فوضع أدافع موضع أدفع^(٣)؛ كان المعنى: حرصت بأن أدفع عنهم المنية، فإذا المنية لا تدفع.

وقال أمية: [من الكامل]

لَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ ضَلَّ ضَلَاتِنَا وَلسَرْنَا أَنَا نُتَلَّ^(٤) وَوَأُدَّ^(٥)

(١) في ب: نحو.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(٨)، ولسان العرب (حرص)، وتاج العروس (حرص).

(٣) في ب: فوضع تدافع موضع تدفع.

(٤) نُتَلَّ: نُضْرَع، يقال: تلَّ فلانًا تَلًّا: صرعه، وألقاه على عنقه وخذه، ومنه قوله - تعالى - : ﴿وتله للجبين﴾.

ينظر: المعجم الوسيط (تلل).

(٥) البيت في ديوانه ص(٢٤)، ولسان العرب (ضلل)، ورويت: «وثاق» بدلًا من «دفاع» و«فؤاد» بدلًا من «ونواد».

وإذا كان كذلك فقولهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾، و﴿يُدْفَعُ﴾ يتقاربان، وليس يدافع
كيضارب.

ومما يقوى ذلك قولهُ: ﴿فَنَلَّهْمُ اللَّهُ أَنْ يُوَفَّكَوْنَ﴾ [التوبة: ٣٠]، وليس
للمفاعلة التى تكون من اثنين هنا وجهٌ.

[و] ^(١) اختلفوا فى الرفع والنصب من قولهُ -تعالى-: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا
شَفَاعَةٌ﴾ [٢٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ بالنصب فى كل ذلك
بلا تنوين ^(٢)، وفى سورة إبراهيم: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [الآية: ٣١] مثله أيضاً،
وفى الطور: ﴿لَا لَعْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾ [الآية: ٢٣] مثله.

وقرأ نافع، وعاصم، وابنُ عامرٍ، وحمزة، والكسائى. كُلُّ ذلك بالرفع والتنوين.
قال أبو على: خُصَّ البيع فى قولهُ: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾؛ لما فى المبايعة من
المعاوضة؛ فيظن أن ذلك كالفداء فى النجاة مما أوعدوا به؛ فصار ذلك فى المعنى
كقولهُ -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَعَدَّلَ كَعَلٍ أَعَدَّلَ لَآ يُوَفَّحَدُ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٧٠].

وكقولهُ: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤَفَّفُ مِنْكُمْ يَدْبَةٌ﴾ [الحديد: ١٥].

وقولهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْقَدُوا
بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا نُقِيتَ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦].

ونحو ذلك من الآى التى تعلم أنه لا فداء لعذاب ذلك اليوم، ولا مانع منه.

وكذلك قولهُ: ﴿وَلَا خُلَّةٌ﴾؛ لأن الخليل قد ينتفع بخلة خليله، كما أن المشفوع
له قد ينتفع عند شفاعة الشافع له، فأعلم -سبحانه- أن ذلك كله لا ينفع فى ذلك
اليوم، قال -تعالى-: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

فأما قولهُ: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] فإن قولهُ: ﴿خُلَّةٌ﴾ يحتمل
أمرين:

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٣٥)، الإعراب للنحاس (٢٨٢/١)، البحر المحيط (٢٧٦/٢)،
التيان للطوسى (٣٠٥/٢)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير القرطبي (٢٦٦/٣)، الحجة لابن
خالويه (٩٩)، الحجة لأبى زرعة (١٤١)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الفيث للصفاسى
(١٦٩)، الكشاف للزمخشري (١٥٣/١)، الكشف للقيسى (٣٠٥/١، ٣٠٦)، المجمع
للطبرسى (٣٥٩/٢)، تفسير الرازى (٣١١/٢)، النشر لابن الجزرى (٢١١/٢).

يجوز أن يكون جعل «الخلة» كالأسماء؛ كما جعل غيرها من المصادر كذلك؛ فكسر تكسيرها، وجعل كقولهم: بُرْمَةٌ وِبْرَامٌ^(١)، وَجُفْرَةٌ وَجِفَارٌ^(٢)، وَعُغْبَةٌ وَعِلابٌ^(٣)، ويجوز أن يكون مصدر: خَالَتْهُ مُخَالَةٌ وَخِلَالًا.

أنشد أبو عبيدة: [من الوافر]

وَيُخْبِرُهُمْ مَكَانَ الثُّونِ مِنِّي وَمَا أَعْطَيْتُهُ عَرَقَ الْخِلَالِ^(٤)
وأما قوله تعالى: ﴿لَا لُغُوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيهِ﴾ [الطور: ٢٣]: فإن أبا عبيدة قال: اللُّغَا: التكلم بما لا ينبغي.

وأنشد للعجاج: [من الرجز]

عَنِ اللَّغَا وَرَقَّتِ التَّكَلُّمُ^(٥)

قال: وتقول: لَغَيْتَ تَلْغَى، مثل: لَقَيْتَ تَلْقَى، قال: ولغا الطير: أصواتها.

وأنشد غيره: [من البسيط]

بَاكَرْتُهُ قَبْلَ أَنْ تَلْغَى عَصَافِرُهُ مُسْتَحْفِيًا صَاحِبِي وَعَيْرُهُ الْخَافِي^(٦)
قال أبو علي: فكأنَّ اللُّغُوَ واللُّغَا مثلُ الدَّلْوِ والدَّلَا، والعيب والعاب، ونحو ذلك مما يجيء على فعل وفعل. واللغو: التكلم بما لا ينبغي، والخوض فيما نهى عنه.

(١) برمة: مفرد، وبرام: جمعه، والبرمة: القدر من الحجارة، ويجمع - أيضًا - على بُرْمٍ وِبُرْمٍ. ينظر: المعجم الوسيط (برم).

(٢) جفرة: مفرد، وجفار: جمعه، والجفرة من كل شيء: وسطه ومعظمه، والجفرة: الحفرة الواسعة المستديرة، وخرق الدعامة المحفور تحت الأرض، وجوف الصدر، وتجمع - أيضًا - على جُفْرٍ.

ينظر: المعجم الوسيط (جفر).

(٣) علبة مفرد، وعلاب: جمعه، والعلبة: قذح ضخم من خشب أو من جلود الإبل، وقد يكون لها طوق من خشب، يحلب فيه. وتجمع - أيضًا - على عُلبٍ.

ينظر: المعجم الوسيط (علب).

(٤) البيت للحارث بن زهير العيسى في لسان العرب (عرق، نون)، وتهذيب اللغة (١٥/٥٦١)، وتاج العروس (عرق، نون)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٠٨)، ومقاييس اللغة (٤/٢٨٤)، والمخصص (١٢/٢٤٤)، وتهذيب اللغة (١/٢٢٦).

(٥) تقدم

(٦) البيت لعبد المسيح بن عسلة في ديوانه ص (٤٢٧)، واللسان (لغا)، وشرح اختيارات المفضل ص (١٢٢٢)، وسمط اللآلي ص (٥٧٠)، والتاج (لغا)، والمؤتلف والمختلف ص (١٥٨)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٦/٤١٤)، وأمالى القالى (١/٢٥٤).

قال - عز وجل - : ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّغْوَ عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَّمْ عَلَيْكُمْ لَا يَبْنِي الْجَاهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، [أى] (١): لا نبغى مماراتهم (٢) ولا الخوض معهم فيما يخوضون فيه، فالمضاف محذوف، وقال - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، فأما قوله - سبحانه - : ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]:

فيجوز أن يكون المعنى: إذا مروا بأهل اللغو - أو: ذوى اللغو - مروا كراماً؛ فلم يجاروهم فيه، واجتنبوهم، فلم يخوضوا معهم.

ويجوز أن يكون مثل قولك: مرت بى آية كذا، ومررت بسورة كذا، أى: تلوتها وقرأتها، أى: إذا أتوا على ذكر ما يستفحش ذكره، كنوا عنه ولم يصرحوا؛ وأحسب بعض المفسرين ذهب فيه إلى هذا التأويل.

وليس هذا فى كل حال، ولكن فى بعض دون بعض، فإذا كان الحال حالاً يقتضى التبيين، فالتصريح أولى؛ كما روى من التصريح فى قصة ماعز، وكما روى: «مَنْ تَعَزَّى بِعَرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا»؛ وكما روى عن أبى بكر - رضى الله عنه - أو غيره من الصحابة، أنه قال لبعض المشركين: اعضض بيطر اللات.

وقد يُستعمل اللغو فى موضع آخر، وهو ألا يعتد بالشىء، فمما يكون على هذا قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فهذا يحمل على ما وضعت فيه الكفارة، نحو: لا والله، وبلى والله.

ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

وَيُلْفَى دُونَهَا الْمَرْتِي لَغْوًا كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخُوَارَا (٣)

ألا ترى أن الدية لا يؤخذ فيها الحوار؛ فصار لا اعتداد به فيها.

فأما «التأيم» فقالوا: أئم يائم؛ إذا ركب إئماً (٤)، فإذا حملته على ذلك قلت:

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: مجاراتهم.

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(١٣٧٩)، وشرح الأشموني (٣/٧٣٨)، وشرح المفصل

(٨/٦). ويروى: «ويسقط بينها» بدل «ويلغى دونها».

(٤) فى ب: مأئماً.

أُثِمَّتْهُ تَأْثِيمًا .

وفى التنزيل: ﴿إِنَّا إِذَا لَيْنَ الْأَثِيمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦].

وفيه: ﴿وَلِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الجاثية: ٧] وقال -تعالى-: ﴿مَنَاعَ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾

[القلم: ١٢].

فيجوز أن يكون: أثم وأثيم، مثل: عالم وعليم، وشاهد وشهيد.

ويجوز أن يكون: أثيم من أثم، مثل قريح وطبيب، ومذيل وسميح.

فمعنى لا تأثيم: ليس فيها ما يحمل على الإثم: فأما من فتح بلا تنوين، فإنه

جعله جواب هل فيها من لغو أو تأثيم؟ [ومن رفع جعله جواب: أفيها لغو أو

تأثيم؟] ^(١)

وقد ذكرنا صدرًا من القول على النفي فيما تقدم.

والمعنيان يتقاربان في أن النفي يراد به العموم والكثرة في القراءتين؛ يدل على

ذلك قول أمية: [من الوافر]

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ ^(٢)

ألا ترى أنه يريد من نفي اللغو - وإن كان قد رفعه - ما يريد بنفي التأثيم الذي

فتحه ولم ينونه.

فإن جعلت قوله: «فيها» خبرًا، أضمرت للأول خبرًا وإن جعلته صفة، أضمرت

لكل واحد من الاسمين خبرًا.

قال أحمد بن موسى: كلهم قرأ: ﴿أَنَا أَحْيَى﴾ [البقرة: ٢٥٨] يطرحون الألف التي

بعد النون، من ﴿أَنَا﴾ إذا وصلوا في كل القرآن، غير نافع ^(٣)؛ فَإِنَّ وَرَشًا وَأَبَا بَكْرَ بْنَ

أَبِي أُوَيْسَ، وَقَالُونَ رَوَوْا: إِثْبَاتُهَا فِي الْوَصْلِ إِذَا لَقِيَتْهَا هَمْزَةٌ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ مِثْلُ: ﴿أَنَا

أَحْيَى﴾ و: ﴿أَنَا أَحْوَكُ﴾ [يوسف: ٦٩] إلا في قوله: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾

[الشعراء: ١١٥]؛ فإنه يطرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء، وتابع أصحابه في

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (١/٢٨٤)، الإملاء للعكبري (١/٦٣)، البحر المحيط (٢/٢٨٨)،

الحجة لأبي زرعة (١٤٢)، السبعة لابن مجاهد (١٨٨)، الغيث للصفاسي (١٦٩)،

المجمع للطبرسي (٢/٣٦٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢٣١).

حذفها عند غير همزة، ولم يختلفوا في حذفها، إذا لم تلقها^(١) همزة إلا في قوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] ويأتي في موضعه إن شاء الله^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): القول في ﴿أَنَا﴾ أنه ضمير المتكلم، والاسم: الهمزة والنون، فأما الألف فإنما تلحقها في الوقف، كما تلحق الهاء له في نحو: مسلمونه. فكما أن الهاء [التي]^(٤) تلحق للوقف، إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء، سقطت، كذلك هذه الألف تسقط في الوصل، والألف في قولهم: «أنا»، مثل التي في: «حَيْهَلًا»^(٥)، في أنها للوقف.

فإذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء، سقطت؛ لأن ما يتصل به يقوم مقامه؛ مثل همزة الوصل في الابتداء، في [نحو]^(٦): ابن واسم وانطلاق واستخراج؛ فكما أن هذه الهمزة إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت ولم تثبت؛ لأن ما يتصل به يتوصل به إلى النطق بما بعد الهمزة، فلا تثبت الهمزة لذلك؛ كذلك الألف في «أنا» والهاء إذا اتصلت الكلمة^(٧) التي هما فيها بشيء سقطتا، ولم يجز إثباتهما، كما لم تثبت^(٨) همزة الوصل؛ لأن الهمزة في هذا الطرف، مثل الألف والهاء في هذا الطرف.

وقد يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر، فيثبتون [فيه]^(٩) ما حكمه أن يثبت في الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل؛ لأنهم إنما

(١) في أ: يلحقها.

(٢) هنا نهاية الجزء الثاني في المخطوطة ب. والكلام في أ متصل.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) قال سيبويه في باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك: «ومثل ذلك قولهم: خذه بحكْمِكَة... وقد استعملوا في شيء من هذا الألف في الوقف كما استعملوا الهاء؛ لأن الهاء أقرب المخارج إلى الألف، وهي شبيهة بها. فمن ذلك قول العرب: «حَيْهَلًا»، فإذا وصلوا قالوا: حَيْهَلْ بعمر. وإن شئت قلت: حَيْهَلْ، كما تقول: بحكْمِكْ. ينظر: الكتاب (١٦٣/٤).

(٦) سقط في أ.

(٧) في ب: الكلم.

(٨) زاد في ب: به.

(٩) سقط في أ.

يفعلون ذلك لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذاتك لا يكونان في التنزيل.

فمن ذلك قوله: [من الرجز]

صَحَّحْ يَحِبُّ الحُلُقَ الأَضْحَمًا^(١)

لما كان يقف على الأضحم بالتشديد؛ لِيُعْلَمَ أن الحرف في الوصل متحرك^(٢)، أطلق الحرف، وأثبت التشديد الذي كان حكمه أن يحذف؛ ولهذا وجه في القياس وهو: أن الحرف الذي للإطلاق لَمَّا لم يلزم؛ لأن في الناس من يجرى القوافي في الإنشاد مجرى الكلام^(٣).

فيقول: [من الوافر]

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ
.....
.....
.....^(٤)

[من البسيط]:

وَاسْأَلْ بِمَضَقَلَّةِ البَكْرِىِّ مَا فَعَلَ^(٥)

فكذلك يلزم أن يقول: الأضحم على هذا فلا يطلق فإذا كان ذلك وجهها في

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص(١٨٣)، وشرح أبيات سيبويه (٤١٩/١)، والكتاب (١/٢٩ ، ١٧٠/٤)، ولسان العرب (ضحم) وبلا نسبة في رصف المباني ص(١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (١/١٦٢ ، ٤١٦ ، ٥١٥/٢)، ولسان العرب (بعد، بيد، فوه)، والمحتسب (١/١٠٢)، والمنصف (١/١٠).

(٢) في ب: يتحرك.

(٣) ذكر ذلك سيبويه في باب: وجوه القوافي في الإنشاد، حيث قال: «هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد: أما إذا ترنموا، فإنهم يلحقون الألف والواو ما ينون وما لا ينون... فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه: ... وأما الثالث: فأن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة؛ لعلمهم أنها في أصل البناء، سمعناهم يقولون لجريز:

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ

ولالأختل:

وَاسْأَلْ بِمَضَقَلَّةِ البَكْرِىِّ مَا فَعَلَ

وكان هذا أخف عليهم. ويقولون:

قد رابنى حفص فحرك حفصا

يشتون الألف؛ لأنها كذلك في الكلام.

ينظر: الكتاب (٤/٢٠٤ : ٢٠٩).

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

الإنشاد؛ علمت أن الحرف الذى للإطلاق غير لازم، فإذا لم يلزم لم يعتد به، وإذا لم يعتد به، كان [الحرف]^(١) المشدد كأنه موقوف عليه فى الحكم.

ومثل ذلك: [من الرجز]

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا^(٢)

ومثله: [من الرجز]

بَبَايِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْنِهَلْ^(٣)

ومثله: [من الرجز]

تَعَرَّضَ الْمُهْرَةَ فِى الطَّوْلِ^(٤)

[ومثله]^(٥): [من البسيط]

مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا^(٦)

فهذا النحو قد يجيء فى الشعر على هذا وليس هذا كوقف حمزة فى ﴿مَرَضَاتٌ﴾ من ﴿مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]؛ لأن الوقف على التاء لغة حكاها عن أبى الخطاب^(٧)، وقد^(٨) استعمل فى الكلام والشعر، وهذا الذى أثبت حرف الإطلاق مع التشديد إنما هو فى الشعر دون الكلام، فليس قول القائل: [من الرجز] بَلْ جَوَزِ تَيْهَاءَ كَطَهْرٍ الْجَحْفَتْ^(٩)

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى شرح شواهد الشافية ص (٢٤٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (١٣٢٠)، وسر صناعة الإعراب (١/١٦٠)، وشرح المفصل (٩/٨٢)، ومجالس ثعلب (٢/٦٠١)، والمحاسب (١/١٣٧).

(٥) سقط فى ب.

(٦) تقدم.

(٧) عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب الأخفش الأكبر، مولى قيس بن ثعلبة أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، كان إمامًا فى العربية قديمًا، لقى الأعراب وأخذ عنهم وعن أبى عمرو بن العلاء وطبقته، أخذ عنه سيويه والكسائى ويونس وأبو عبيدة، وكان دينًا ورعًا ثقة، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها.

ينظر: البغية (٢/٧٤).

(٨) فى ب: فقد.

(٩) تقدم.

مثل: عَيْهَلٌّ، وَالْقَصْبَاً.

ويمكن أن يكون قوله: [من الطويل].

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ (١)

وقوله: [من الطويل].

وَلَمْ يَزْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ (٢)

الهاء فيه هاء الوقف التي تلحق في «مُسْلِمُونَ» و«صَالِحُونَ» فألحق الهاء حرف اللين، كما ألحقوا الحرف المشدد حرف الإطلاق، وأجروا غير القافية مجرى القافية.

كما أجروا قوله: [من الكامل].

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلَا مَشْرُوبًا (٣)

وإن لم يكن مُصْرَعًا مجرى المصراع. ولا يجوز شيء من ذلك في غير الشعر. وأما ما روى عن نافع من إثباته الألف في ﴿أَنَا﴾ إذا كانت بعد الألف همزة، فإني

(١) صدر بيت وعجزه:

..... إذا ما حَسُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا
والبيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٣٩١)، وخزانة الأدب (٤/٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠)، والدرر (٦/٢٣٥)، وشرح المفصل (٢/١٢٥)، والكتاب (١/١٨٨)، ولسان العرب (طلع، حين، ها) - وفيه: «مفطعًا» مكان «معظما» - ومجالس ثعلب (١/١٥٠)، وهمع الهوامع (٢/١٥٧).

والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في الأمر، وللضرورة الشعرية.

(٢) صدر بيت - وعجزه:

..... جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَقِينَ رَوَاهِقُهُ
والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/٢٦٦، ٢٧١)، وشرح المفصل (٢/١٢٥)، والكتاب (١/١٨٨)، والمقرب (١/١٢٥).

والشاهد فيه قوله: «محتضرونه»؛ حيث جمع بين النون والضمير، وهذا شاذ. وقد حُمل هذا على أن الهاء هنا، هي هاء السكت؛ أتى بها بيانًا لحركة النون إجراءً للوصل مجرى الوقف ضرورة، وحركت هاء السكت كذلك؛ تشبيهًا لها في الحركة بهاء الإضمار ضرورة أيضًا.

(٣) صدر بيت لحجل بن نضلة؛ وعجزه:

..... والفرث يعصر في الإناء أرنت
والبيت في اللسان (سلا).

ورويت، «مشروبا» بدلًا من «مشروبا».

لا أعرف^(١) بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلا، ولا شيئا يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف وتسقط في الوصل قبل الهمزة؛ كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع. وقد جاءت الألف^(٢) [في]^(٣) «أنا» مثبتة في الوصل في الشعر من ذلك:

قول الأعشى: [من المتقارب]

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِ عَى بَعْدَ الْمَشِيْبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا^(٤)
وقول الآخر: [من الوافر]

أَنَا شَيْخُ الْعَشِيْرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيْدًا قَدْ تَدَرَيْتُ السَّنَامَا^(٥)
ومن زعم أن الهمزة في «أنا» أصلها ألف ساكنة ألحقت أولا، فلما ابتدئ بها قلبت همزة، فالهمزة على هذا مبدلة من ألف - فإن قائل هذا القول جاهل بمقاييس النحويين، وبمذاهب العرب في نحوه.

أما جهله بمقاييس النحويين فإنهم لا يجيزون الابتداء بالساكن؛ فلذلك قال الخليل: لو لفظت بدال «قَدْ» لجلبت همزة الوصل فقلت: «إد». وقال أبو عثمان: لو لم تحذف الواو من «عدة» ونحوها، للزمك أن تجلب الهمزة للوصل، فقلت: «إبيدة». وأما موضع الجهل بمذاهب العرب التي عليها قاس النحويون: فهو أنهم لم يبتدئوا بساكن في شيء من كلامهم، فإذا أدى إلى ذلك قياس اجتلبوا همزة الوصل. ويبين ذلك أنهم لم يخففوا الهمزة مبتدأة؛ لأن في تخفيفها تقريبا من الساكن، فكما لم يبتدئوا بالساكن، كذلك لم يبتدئوا بما كان مقربا منه.

(١) في ب: أعلم.

(٢) في ب: ألف.

(٣) سقط في ب.

(٤) البيت في ديوانه ص(١٠٣)، وتخليص الشواهد ص(١٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٧٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٣)، ولسان العرب (نحل)، وبلا نسبة في رصف المباني (٤٠٣/١٤)، وشرح المفصل (٤٥/٤)، والمقرب (٣٥/٢).

(٥) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص(١٣٣)، وأساس البلاغة (ذرى)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٢٣)، ولسان العرب (أذن)، ولحميد بن بجدل في خزنة الأدب (٢٤٢/٥)، وبلا نسبة في رصف المباني ص(٤٠٣، ١٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٩٥/٢)، وشرح المفصل (٩٣/٣، ٨٤/٩)، والمقرب (٢٤٦/١)، والمنصف (١٠/١).

ومما يبين ذلك أنهم إذا توالى حرفان متحركان [فى أول بيت]^(١)، حذفوا للجزم المتحرك الأول حتى يصير «فعولن»: «عولن»، وقد توالى فى «متفا» من «متفاعلن» ثلاث متحركات فلم يخرموه، لما كان الثانى من «مُتفا» قد يسكن للزحاف، فإذا سكن للزحاف لزمه أن يبتدىء بساكن؛ فلما^(٢) كانوا قد رفضوا ما يؤدى إلى الابتداء بالساكن، فإن يرفضوا الابتداء بالساكن نفسه أولى، وإذا^(٣) كان الأمر على ما وصفنا، تبينت أن الذى قال ذلك جهل ما ذكرنا من مقاييس النحويين، ومذاهب العرب فيها أو تجاهل، وتبينت -أيضاً- أنه ليس فى الحروف التى يبتدأ بها حرفٌ مبدل للابتداء به، وأن الحروف التى يبتدأ بها على ضربين: متحركٌ وساكنٌ، فإن كان متحركاً ابتدئ به ولم يغير من أجل الابتداء به، وإن كان ساكناً؛ اجتلبت^(٤) له همزة الوصل فى اسمٍ كان أو فعلٍ أو حرفٍ، وقد كان من حكم مثل هذا الرأى ألا يتشاغل به لسقوطه وخروجه من قول الناس.

اختلفوا فى إدغام التاء فى التاء من^(٥) قوله -تعالى-: ﴿كَمْ لَيْتٌ﴾ [٢٥٩] و: ﴿لَيْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ فى كل القرآن ذلك بإظهار التاء.
وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحزمة والكسائى بالإدغام^(٦).

قال أبو على: من بين «لبث» ولم يدغم؛ فلتباين المخرجين، وذلك^(٧) أن الظاء والذال والتاء من حيز، والطاء والتاء والذال من حيز، فلما تباين المخرجان، واختلف الحيزان لم يدغم.

ومن أدغم أجراهما مجرى المثليين؛ من حيث اتفق الحرفان فى أنهما من طرف

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: فإذا.

(٣) فى أ: فإذا.

(٤) فى أ: اجتلب.

(٥) فى أ: فى.

(٦) ينظر الإعراب للنحاس (٢٨٤)، البحر المحيط (٢٩٢/٢)، تفسير القرطبي (٢٩١/٣)،

الحجة لابن خالويه (١٠٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٨)، الغيث للصفاسى (١٦٩)،

المجمع للطبرسى (٣٦٨/٢).

(٧) فى ب: وذلك.

اللسان وأصول الثنايا، واتفقا في الهمس، ورأى الذى بينهما من الاختلاف فى المخرج خلافاً يسيراً فأدغم، وأجراهما مجرى المثليين.
ويقوى ذلك وقوع نحو هذا حرفى روى فى قصيدة واحدة، فجرى عندهم فى ذلك مجرى المثليين.

ويقوى ذلك اتفاقهم فى ست فى الإدغام. ألا ترى أن الدال ألزمت الإدغام فى مقاربتها^(١)، وإن اختلفا فى الجهر والهمس، ولما ألزمت الدال الإدغام فى مقاربتها^(٢)، فصارت الكلمة بذلك على صورة لا يكون فى كلامهم مثلها، إلا أن يكون صوتاً، أبدلت من السين التاء، وأدغمت الدال فى التاء فصار ستاً، فبحسب إلزامهم الإدغام فى هذه الكلمة مع اختلاف الحرفين فى الجهر والهمس يحسن الإدغام فى: ﴿لَيْسَتْ﴾ و﴿لَيْسْتُمْ﴾.

ويقوى الإدغام فيه -أيضاً- أن التاء ضمير فاعل، وضمير الفاعل يجرى مجرى الحرف من الكلمة؛ يدل ذلك^(٣) على ذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل فى: يقومان، ونحوها، وسكون اللام فى نحو: فعلت؛ فضارع بذلك الحرفين المتصلين، وإذا^(٤) صار بمنزلة المتصلين من حيث ذكرنا، لزم الإدغام كما لزم فى «ست»؛ وكما أدغم من أسكن العين فى «وتد» فقال: «وَدَّ».

اختلفوا فى إثبات الهاء فى الوصل من قوله -عز وجل-: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ [٢٥٩] و: ﴿أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و: ﴿سُلْطَانِيَّةٗ﴾ [الحاقة: ٢٩]، و: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٗ﴾ [القارعة: ١٠]، وإسقاطها فى الوصل ولم يختلفوا فى إثباتها فى الوقف:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء فى الوصل. وكان حمزة يحذفهن فى الوصل^(٥).

(١) فى أ: مقاربه.

(٢) فى أ: مقاربه.

(٣) فى ب: يدل.

(٤) فى أ: فإذا.

(٥) ينظر الإملاء للعكبرى (١/٦٤)، البحر المحیط (٢/٢٩٢)، التبيان للطوسى (٢/٣٢٠)،

التيسير للدانى (٨٢)، تفسير الطبرى (٥/٤٦٠)، الحجة لابن خالويه (١٠٠)، الحجة لأبى

زرعة (١٤٣)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، الغيث للصفاسى (١٦٩)، الكشف للقيسى =

وكان الكسائي يحذف الهاء في الوصل من قوله: ﴿يَسْتَسْئَلُ﴾، و﴿أَقْتَدِرُ﴾ ويشتها في الوصل في الباقي.

وكلهم يقف على الهاء، ولم يختلفوا في ﴿كِنْيَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩] و﴿حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠] أنها بالهاء في الوقف.

قال أبو علي: السنة تستعمل على ضربين: أحدهما: يراد به الحول^(١)، والآخر: يراد به الجذب^(٢)، خلاف الخصب.

فمما أريد به الجذب قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ١٣٠].

ومنه ما يروى من قوله: «اللَّهُمَّ سِنِينَ كَسِنَى يُوسُفَ».

وقول عمر: «إِنَّا لَا نَقْطَعُ فِي عَزْقٍ وَلَا فِي عَامِ السَّنَةِ».

فلا يخلو عام السنة من أن يراد^(٣) به الحول أو الجذب، فلا يكون الأول؛ لأنه يلزم أن يكون التقدير: عام العام؛ ولا يكون عام العام، كما لا يكون حول الحول، فإذا لم يستقم هذا، ثبت الوجه الآخر.

ومن ذلك قول أوس: [من الطويل]

عَلَى دُبُرِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَذْبٌ سِتُونَ تَلْمَعُ^(٤)
فقوله: «تلمع»، معناه: لا خصب فيها ولا نبات، كقولهم: السنة الشهباء، كأنها

وصفت بـ«الشهب» الذي هو البياض، كما وصف خلافها لرى النبات فيها بالسواد، وعلى ذلك جاء في وصف الجنتين: ﴿مُدَّهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤].

وقال ذو الرمة في وصف روضة^(٥): [من البسيط]

حَوَاءَ قَرْحَاءٍ أَشْرَاطِيَّةٍ وَكَفَّتْ فِيهَا الذَّهَابُ وَحَفَّتْهَا الْبَرَاعِيمُ^(٦)

= (١/٣٠٧ - ٣١٠)، المجمع للطبرسي (٢/٣٦٨)، تفسير الرازي (٢/٣٢٩).

(١) زاد في أ: والعام.

(٢) زاد في ب: و.

(٣) في ب: يريد.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح المفصل (٢/٤٥)، والشاهد فيه: مجيء «دبر» ظرفاً في قوله: «على دبر الشهر». وتروى: «جذت» بدلاً من «جذب».

(٥) في ب: الروضة.

(٦) البيت في ديوانه ص(٣٩٩)، ولسان العرب (ذهب، قرح، شرط، برعم)، وتهذيب اللغة

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ . فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] فإن قوله: ﴿أَحْوَىٰ﴾ يحتمل ضربين:

يجوز أن يكون ﴿أَحْوَىٰ﴾ وصفاً للمرعى كأنه: والذي أخرج المرعى أحوى، أى: كالأسود من الرى لشدة الخضرة فجعله غُثَاءً بعد.
ويجوز أن يكون ﴿أَحْوَىٰ﴾ صفةً للغثاء؛ وذلك أن الرطب إذا جف وبس اسود بعد.

كما قال: [من الرجز]

إِذَا الصَّبَا أَجْلَتْ يَبِيسَ الْعَرْقَدِ وَطَالَ حَبْسُ بِالدَّرِينِ الْأَسْوَدِ

ومما يراد به الجذبُ قول حاتم: [من الطويل]

وَإِنَّا نُهَيْنُ الْمَالَ مِنْ غَيْرِ ضِيَّةٍ وَلَا يَشْتَكِينَا فِي السُّنَيْنِ ضَرِيرُهُا^(١)

أى: لا يشتكينا الفقير في المحل؛ لأننا نسعفه ونكفيه.

وإذا^(٢) ثبت أن السنة والسنين الجذب فيجوز أن يكون ﴿لَمْ يَسِنَّةً﴾ [٢٥٩]: لم تذهب طراءته، فيكون قد غيره الجذب، فشعثه وأذهب غضارته. ولما كانت السنة يعنى بها الجذب، اشتقوا منها كما يشتق من الجذب، فقيل: أسنتوا: إذا أصابتهم السنة فأجذبوا.

قال الشاعر: [من الطويل]

بِرِنْحَانَةٍ مِنْ بَطْنِ حَلِيَّةٍ نَوَّرَتْ لَهَا أَرْجَ مَا حَوَّلَهَا غَيْرُ مُسْنِتِ^(٣)

وقد اشتق من السنة للجذب من كلتا اللغتين اللتين فيها: «أسنتوا» من الواو.

وقوله: [من الطويل]

⁼ (٤١/٤)، ومقاييس اللغة (٢/٣٦٢، ٥/٨٣)، ومجمل اللغة (٢/٣٤٨)، وتاج العروس (ذهب، قرح، شرط، برعم)، والمخصص (٩/١٠)، وكتاب العين (٣/٤٣، ٤/٤١)، وديوان الأدب (٢/٢٦٠).

(١) ينظر ديوانه ص(٦٣).

(٢) فى أ: فإذا.

(٣) البيت للشنفرى فى ديوانه ص(٣٤)، ولسان العرب (حلا)، والأغانى (٢١/٢١٠)، وديوان المفضلين ص(٢٠٢)، وشرح اختيارات المفضل ص(٥٢٠)، وتاج العروس (حلى)، وبلا نسبة فى المخصص (٤/٤١، ١٠/١٦٧، ١١/١٩٣)، وتاج العروس (روح، سنا)، ولسان العرب (روح).

لَيْسَتْ بِسَنَاءٍ من الهاء. (١)

فأما قوله: [من الرجز]

تَأْكُلُ أَزْمَانَ الْهَزَالِ وَالسَّنَى (٢)

فلا يصلح أن يقدر فيه أنه ترخيم؛ لأن الترخيم إنما يستقيم أن يجوز في غير النداء منه ما كان يجوز منه في النداء، فأما إذا لم يجز أن تكون الكلمة مرخمة في نفس النداء، فالأجوز ترخيمها في غير النداء أجدر.

وإنما أراد بـ«السنى»: جمع «فعلة» على «فعلول»، مثل: مَأْتَةٌ وَمُتُونٌ. وكسر الفاء كما كُسِرَ في عِصَى، وخفف للقفية كما خفف الآخر: [من الرجز]

كَنْهَوْرٌ كَانَ مِنْ أَعْقَابِ السُّمَى (٣)

وإنما السُّمَى كَعُتُوقٍ، كما أن سماء كعناق.

ويدل على صحة هذا قول أبي النجم: [من الرجز]

قَامَتْ تُنَاجِينِي ابْنَةُ الْعِجْلِيِّ فِي سَاعَةِ مَكْرُوهِةِ النَّجِيِّ
يَكْفِيكَ مَا مَوَتْ فِي السَّنَى (٤)

فالتخفيف والحذف الذي جاء في السنى للقفية، تَمَّ في بيت أبي النجم. والسنى في قول أبي النجم معناه: الجذب، كأنه: ما موت في الجدوب. وقالوا: سنون، وسنين، [وجاء «سنين»] (٥) كثيرا في الشعر.

وقد أنشدنا في كتابنا في «شرح الأبيات المُشكَّلة الإعراب من الشعر» من (٦) ذلك

(١) جزء من صدر بيت لسويد بن الصامت، وبعده:

..... ولا رجبية ولكن عرايا في السنين الجوائح
ينظر: لسان العرب (سنه، عرا)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (١/٤١٤، ٤١٨، ٥٤٧/٢)، ولسان العرب (رجب، قرح).

والشاهد فيه قوله: «سناه»؛ حيث حذفت التاء من «سنة» وأبدلت الواو هاء.

(٢) تقدم.

(٣) الرجز لأبي نخيلة السعدي في الكتاب (٣/٦٠٦)، ولسان العرب (كنهر)، وبلا نسبة في المنصف (٢/٦٨)، والمخصص (٣/٩)، وتاج العروس (كنهر).

(٤) تقدم.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: في.

صدرًا فمن ذلك: قول الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنٌ بِنَا شِيْبًا وَشَيْبِنَنَا مُرْدًا^(١)
فأما قوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَسَنَّهٗ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فيحتمل ضربين:
أحدهما: أن تكون الهاء لآما فيمن قال: سنهاء، فأسكنت للجزم.
والآخر: أن يكون من «السنة» فيمن قال: أسنتوا، وسنوت، أو يكون من
«المسنون» الذي يراد به التغيير كأنه كان «لم يتسنن»، ثم قلب على حد القلب في «لم
يتظنن».

ويحكى أن أبا عمرو الشيباني إلى هذا كان يذهب في هذا الحرف.
فالهاء^(٢) في ﴿يَسَنَّهٗ﴾ على هذين القولين تكون للوقف، فينبغي أن تلحق في
الوقف، وتسقط في الدرج.

فأما قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات
الهاء في الوصل، فإن ذلك مستقيم في قياس العربية في: ﴿يَسَنَّهٗ﴾؛ وذلك أنهم
يجعلون اللام في «السنة» الهاء، فإذا وقفوا وقفوا على اللام، وإذا وصلوا كان
بمنزلة: لم ينقه زيد، ولم يجبه عمرو.

فأما قوله -تعالى-: ﴿أَقْتَدِهٖ﴾ [الأنعام: ٩٠] فإنه -أيضًا- يستقيم، وذلك أنه
يجوز أن تكون الهاء كناية عن المصدر، ولا تكون التي تلحق للوقف، ولكن لما ذكر
الفعل دل على مصدره، فأضمره كما أضمره في قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا

ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لِمُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

وقال الشاعر: [من الطويل]

فَجَالَ عَلَى وَخْشِيهِ وَتَخَالُهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا^(٣)
وقال آخر: [من البسيط]

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في تخلص الشواهد ص(٧١)، وخرزاة الأدب (٥٨/٨)،
٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح التصريح (٧٧/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٩٧)،
وشرح المفصل (١١/٥ - ١٢)، والمقاصد النحوية (١٦٩/١)، ويلا نسبة في أوضح
المسالك (٥٧/١)، وجواهر الأدب ص(١٥٧)، وشرح الأشموني (٣٧/١)، وشرح ابن
عقيل ص(٣٩)، ولسان العرب (تجد، سنه)، ومجالس ثعلب (١٧٧، ٣٢٠).

(٢) في أ: فأما الهاء.

(٣) البيت للعبدي في شرح المفصل (١٢٤/١).

هَذَا سُرَاقَةٌ لِقُرْآنٍ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ^(١)
فالهاء في «يدرسه» للمصدر.

ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون للمصدر أو للمفعول [به]^(٢)، فلا يجوز أن تكون للمفعول به؛ لأنه قد تعدى إليه الفعل باللام، فلا يكون أن يتعدى إليه مرة ثانية، فإذا لم يجوز ذلك علمت أنه للمصدر.

وكذلك قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوَلِيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] إذا تعدى الفعل باللام إلى المفعول؛ لم يتعد إلى مرة أخرى، فكذلك قوله: ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٠] يكون: اقتد الاقتداء، فيضم لدلالة الفعل عليه.

وأما إجماعهم في: ﴿مَّا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ [الحاقة: ٢٨]، و: ﴿سُلْطَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩] [و] ﴿وَمَا أَدْرَبَكَ مَا هِيَ﴾ [القارعة: ١٠] فالإسقاط للهاء في الدرج أوجه في قياس العربية.

ووجه الإثبات أن ما كان من ذلك فاصلة أو مشبهاً للفاصلة في أنه كلام تام يشبه بالقافية، فيجعل في الوصل مثله في الوقف، كما يفعل ذلك في القافية، فيجعل في الوصل مثله في الوقف.

وقول حمزة في ذلك أسد، وذلك أنه يحذف ذلك كله في الوصل، وحجته: أن من الناس من يجرى القوافي في الإنشاد مجرى الكلام^(٣) فيقول: [من البسيط].

.....
.....
.....
وَأَسْأَلُ بِمَضْمَلَةِ الْبَكْرِىُّ مَا فَعَلْتُ^(٤)

و: [من الوافر]

أَقْلَى السُّومِ عَاذِلٌ وَالْعِتَابُ
.....
.....
.....
فإذا كانوا قد أجزوا القوافي مجرى الكلام؛ فالكلام الذى ليس بموزون، ألا يشبه بالقوافي أولى.

والكسائي قد وافق حمزة في حذف الهاء من قوله: ﴿يَتَسَنَّأُ﴾ و﴿أَقْتَدَةٌ﴾، وأثبت الهاء في الوصل في الباقي، وحجته في إثباته الهاء فيما أثبت مما حذف فيه

(١) تقدم.

(٢) سقط في ب.

(٣) سبق أن ذكرنا كلام سيبويه في ذلك.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

حمزة الهاء، أنه أخذ بالأمرين، فشبّه البعض بالقوافي؛ فأثبت الهاء فيه في الوصل كما ثبتت في القوافي، ولم يشبه البعض، وكلا الأمرين سائغ.

قال أحمد بن موسى: ولم يختلفوا في: ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ و: ﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ أنها بالهاء في الوصل، فاتفقهم في هذا دليل^(١) على تشبيههم ذلك بالقوافي، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون لهذا التشبيه، أو لأنهم راعوا إثباتها في المصحف، فلا يجوز أن يكون لهذا الوجه.

ألا ترى أن تاءات التانيث أو عامتها قد أثبتت في المصحف هاءات؛ لأن الكتابة على أن كل حرف منفصل من الآخر وموقوف عليه.

فلو كان ذلك للخط، لوجب أن تجعل تاءات التانيث في الدرج هاءات لكتابتهم إياها هاءات، ولوجب في نحو قوله: ﴿إِخْرَاجًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] أن يكون في الدرج بالألف؛ لأن الكتابة بالألف، فإذا لم يجز هذا، علمت أن الكتابة ليست معتبرة في الوقف^(٢) على [هذه]^(٣) الهاءات؛ وإذا لم تكن معتبرة، علمت أنه للتشبيه بالقوافي.

ولإثبات هذه الهاءات في الوصل وجه في القياس، وذلك أن سيبويه حكى في العدد أنهم يقولون: ثلاثة أربعة، فقد أجروا الوصل في هذا مجرى الوقف.

ألا ترى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف في إلقائه حركة الهمزة على التاء التي للتانيث، وإبقائها هاء كما تكون في الوقف، ولم يقلبها تاء كما يقول في الوصل: هذه ثلاثتك، فيجىء بالتاء^(٤)؟

فكذلك قوله: ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ وعلى هذا المسلك يحمل تبين أبي عمرو النون في: ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنِ الْعَكْبَرِيِّ﴾ [يس: ١، ٢] لما كانت هذه الحروف التي للتهجي موضوعة على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك، وصلها وهو ينوي الوقف عليها، ولولا أن

(١) في ب: دلالة.

(٢) في أ: الوقوف.

(٣) سقط في أ.

(٤) نص كلام سيبويه: «وزعم من يوثق بعربيته: أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثة أربعة، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها، ولم يحولها تاء؛ لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير في الإدراج، تقول: اضرب، ثم تقول: اضرب زيداً». ينظر: الكتاب (٢٦٥/٣).

نيته الوقف لم يجز تبين النون.

ألا ترى أن أبا عثمان يقول: إن تبين النون عند حروف الفم لحن؟ فعلى هذا إثبات الهاء، وهذا أيضًا ينبغي أن يكون محمولاً على ما رواه سيبويه من [قولهم]^(١): ثلاثه أربعة، وترك القياس على هذا أولى من القياس عليه؛ لقلّة ذلك، وخروجه مع قلته على^(٢) القياس.

وإذا جاء الشيء خارجاً عن قياس الجمهور والكثرة في جنس، لم ينبغ أن يجاوز به ذلك الجنس، وحروف التهجى، وأسماء العدد كالقيل الواحد؛ لمجيئهما جميعاً مبنيين على الوقف وليس غيرهما كذلك، وسيبويه لا يعتد بهذه الشواذ ولا يقيس عليها، ومن رأى مخالفته جاوز بذلك باب العدد والتهجى.

اختلفوا في: الرء والزاي من قوله -تعالى-: ﴿كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿نُنشِرُهَا﴾ بضم النون الأولى وبالراء^(٣). وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿نُنشِرُهَا﴾ بالزاي. وروى أبان^(٤) عن عاصم ﴿كيف نُنشِرُهَا﴾: بفتح النون الأولى وضم الشين. حدثني عبيد الله بن علي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم مثله. وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم ﴿كيف نُنشِرُهَا﴾ بفتح النون الأولى وضم الشين وبالراء مثل قراءة الحسن^(٥).

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: عن.

(٣) ينظر البحر المحيط (٢/٢٩٣)، تفسير الطبري (٥/٤٧٦)، تفسير القرطبي (٣/٢٩٥)، الحجة لأبي زرعة (١٤٤)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، الغيث للصفاسي (١٦٩)، الكشف للزمخشري (١/١٥٨)، المجمع للطبرسي (٢/٣٦٨)، المعاني للبراء (١/١٧٤)، تفسير الزاوي (٢/٣٣١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٣١).

(٤) هو: أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصري، روى عن بديل بن ميسرة، والحسن البصري، وعاصم بن بهدلة، وروى عنه: إبراهيم بن الحاج السامي، وعبد الله بن المبارك وهدي بن خالد، قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثبت في كل المشايخ، وقال النسائي: ثقة، وروى له الجماعة سوى ابن ماجه.

ينظر: تهذيب الكمال (١/٩٦، ٩٧).

(٥) ينظر الإعراب للنحاس (١/٢٨٥)، الإملاء للعكبري (١/٦٤)، البحر المحيط (٢/٢٩٣)، التبيان للطوسي (٢/٣٢٠)، التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (٥/٤٧٧)، تفسير القرطبي (٣/٢٩٥)، الحجة لابن خالويه (١٠٠، ١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، =

قال أبو علي: من قال: ﴿كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾، فالمعنى فيه: كيف نُحْيِيهَا، وقالوا: أنْشَرَ^(١) الله الميِّتَ فنشر، وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ إِذَا سَاءَ أَنْشُرُهُ﴾ [عبس: ٢٢]. وقال الأعشى: [من السريع]

.....
.....
.....
يا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ^(٢)
وقد وُصِفَتِ الْعِظَامُ بِالْإِحْيَاءِ؛ قال تعالى: ﴿مَنْ يُعْطِيَ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩].

وكذلك في قوله-تعالى-: ﴿كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾ وقد استعمل النشر في الإحياء في قوله -تعالى-: ﴿وَالْإِنِّمُ الْشُّورُ﴾ [الملك: ١٥].

وقال-تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ تَنْشُرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧] ف«نشر»: مصدرٌ في موضع الحال من «الريح»، تقديره: ناشرةٌ، من نشر الميِّتُ فهو ناشرٌ.

قال أبو زيد: أنشر الله الريح إنشارًا؛ إذا بعثها، وقد أرسلها نشرًا بعد الموت. فتفسير أبي زيد له بقوله: بعثها؛ إنما هو لأن البعث قد استعمل في الإحياء من نحو قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٦].

وقال-تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَقَّعُكُمْ بِالْأَيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَّحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠].

وقال: ﴿اللَّهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢].

فجاء في هذا المعنى الإرسال، كما جاء البعث في قوله: ﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ فالمعنى واحد.

= الكشف للقيسي (١/٣١٠ ، ٣١١)، المجمع للطبرسي (٢/٣٦٨)، المعاني للأخفش (١/١٨٢)، المعاني للفراء (١/١٧٣)، تفسير الرازي (٢/٣٣١).

(١) في أ: نشر.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

حتى يقول الناس مما رأوا

ينظر ديوانه ص(١٩١)، ولسان العرب (نشر)، وتهذيب اللغة (١١/٣٣٨)، ومقاييس اللغة (١١/٣٣٨ ، ٥/٤٣٠)، وتاج العروس (نشر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٧٣٤)، والمخصص (٩/٩٢).

ومما جاء فيه وصف الريح بالحياة، قول الشاعر: [من الطويل]
 وَهَبَتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِي الْمَيَّاةَ نَسِيمَهَا^(١)
 وقالوا: رِيحٌ رَيْدَةٌ، وَرَادَةٌ، وَرَيْدَانَةٌ، وكما وُصِفَتْ بالحياة كذلك وُصِفَتْ
 بالموت في قول الآخر: [من الرجز]
 إِنِّي لِأَزْجُو أَنْ تَمُوتَ الرِّيحُ فَأَقْعُدُ الْيَوْمَ وَأَسْتَرِيحُ^(٢)
 فكما وُصِفَتْ بالنشر كذلك وُصِفَتْ بالإحياء، فالنشر^(٣) والحياة والبعث
 والإرسال تقارب في هذا المعنى.

فأما ما روى عن عاصم من قوله: ﴿كَيْفَ نَشْرُهَا﴾ بفتح النون الأولى، وضم
 الشين، وبالراء مثل قراءة الحسن، فإنه يكون من: نَشَرَ المِيتَ، ونَشَرْتُهُ أَنَا، مثل:
 حَسَرَتِ الدَّابَّةُ^(٤)، وحسرتها أَنَا، وغاض الماء، وغَضَّتُهُ.

قال: [من الرجز]

كَمْ قَدْ حَسَرْنَا مِنْ عِلَاقَةِ عَنَسٍ^(٥)

أو يكون جعل الموت فيها طيًّا لها، والإحياء نشرًا، فهو على هذا مثل: نَشَرْتُ
 الثَّوْبَ.

وأما من قرأ: ﴿نَشْرُهَا﴾ بالزاي فالنشرُ: الارتفاع، وقالوا لما ارتفع من الأرض:
 نَشَرَ.

قال: [من الطويل]

تَرَى الثُّغْلَبَ الْحَوْلِيَّ فِيهَا كَأَنَّهُ إِذَا مَا عَلَا نَشْرًا حِصَانًا مُجَلَّلًا^(٦)

(١) البيت للمرار الفقعسي في المخصص (٩١/٩)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان
 العرب (ريد): ، ورويت: «وأنشرت» بدل «وأحييت» و: «الممات» بدل «المياه».

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (موت).

(٣) في أ: والنشر.

(٤) حَسَرَتِ الدَّابَّةُ والنَّاقَةُ حَسْرًا، واستحسرت: أعيت وكلت. يتعدى، ولا يتعدى.

ينظر: اللسان (حسر).

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه (١٩٥/٢ ، ١٩٦)، ولسان العرب (درفس)، ومقاييس اللغة (٤/

١٥٦)، والتنبيه والإيضاح (٢٧٣/٢)، وبلا نسبة في لسان العرب (عنس)، وتهذيب اللغة

(٢/٢٠٣)، وتاج العروس (عنس)، وجمهرة اللغة ص (٤٧٤ ، ١١٦٥)، والمخصص

(١٦١/١٦)، وكتاب العين (٣٣٦/١).

(٦) البيت للأخطل في ديوانه (٢٣/١).

يريد: شَرَفًا من الأرض، ومكانًا مرتفعًا.

فتقدير ﴿نُنَشِّرُهَا﴾: نرفع بعضها إلى بعض للإحياء، ومن هذا: النشوز من المرأة، إنما هو أن تَنْبُو عن الزوج في العشرة فلا تلائمه.

وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّ أُمَّرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾ [النساء: ١٢٨].
وقال الأعشى: [من الطويل]

..... فَأَصْبَحَتْ قُضَاعِيَّةً تَأْتِي الْكَوَاهِنَ نَاشِصًا (١)

وقال أبو الحسن: نَشَرَ وَأَنْشَرْتُهُ، ويدل ذلك (٢) على ما قاله (٣) قوله - عز وجل -:
﴿وَإِذَا قِيلَ ادْنُرُوا فَأَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾ [المجادلة: ١١].

اختلفوا في قطع الألف ووصلها، وضم الميم وإسكانها من قوله - عز وجل -:
﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾ مقطوعة الألف مضمومة الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قَالَ اغْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾ موصولة الألف ساكنة الميم (٤).

قال أبو علي: أما من قرأه على لفظ الخبر، فإنه (٥) لما شاهد ما شاهد من إحياء الله وبعثه إياه بعد وفاته، أخبر عما تبينه وتيقنه مما لم يكن تبينه هذا التبيين (٦)

(١) وقبلة:

تقمرها شيخ عشاء
ينظر: ديوانه ص (١٩٩)، ولسان العرب (قمر، نشص)، وتهذيب اللغة (١٤٨/٩)،
٢٩٦/١١، وجمهرة اللغة ص (٧٩١، ٧٦٥)، وكتاب العين (٢٢٧/٦)، ومجمل
اللغة (١٢٢/٤)، والمخصص (٢٠/٤، ٢٧٩/١٣، ١٢٤/١٦)، وتاج العروس (قمر،
نشص).

(٢) في أ: ويدل.

(٣) في ب: قال.

(٤) ينظر الإملاء للعكبري (٦٤/١)، البحر المحيط (٢٩٦/٢)، التبيان للطوسي (٣٢٠/٢)،
التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (٤٨١/٥)، تفسير القرطبي (٢٩٦/٣)، الحجة لابن
خالويه (١٠٠)، الحجة لأبي زرعة (١٤٤)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، الغيث للصفاقسي
(١٦٩)، الكشاف للزمخشري (١٥٨/١)، الكشف للقيسي (٣١٢/١، ٣١٣)، المجمع
للطبرسي (٣٦٨/٢)، المعاني للفراء (١٧٣/١)، تفسير الرازي (٣٣١/٢)، النشر لابن
الجزري (٢٣١/٢).

(٥) في أ: فلأنه.

(٦) في ب: التبيين.

الذى لا يجوز أن يعترض عليه فيه إشكالاً، ولا يخطر^(١) على باله شبهة ولا ارتياب، فقال: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: أى: أعلم هذا الضرب من العلم الذى لم أكن علمته قبل.

ومن قال: ﴿أَعْلَمُ﴾ على لفظ الأمر، فالمعنى: يثول إلى الخبر؛ وذلك أنه لما تبين له ما تبين من الوجه الذى ليس لشبهة عليه منه طريق، نزل نفسه منزلة غيره، فخطبها كما يخاطب سواها فقال: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وهذا مما تفعله العرب، ينزل أحدهم نفسه منزلة الأجنبى فيخاطبها كما يخاطبه.

قال: [من الطويل]

تَذَكَّرَ مِنْ أَنَّىٰ وَمِنْ أَيْنَ شِرْبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذَىٰ هَجْمَةِ الْأَيْلِ^(٢)
فجعل عزمه على وروده الشرب [له]^(٣) لجهد العطش، وعلى تركه الورد مرة لخوف الرامى وترصد القانص نفسين له.

ومن ذلك قول الأعشى: [من السريع]

أَزْمَىٰ بِهَا الْبَيْدَ إِذَا هَجَّرَتْ وَأَنْتَ بَيْنَ الْقَرَوِ وَالْعَاصِرِ^(٤)
فقال: أنت، وهو يريد نفسه، فنزل نفسه منزلة سواه فى مخاطبته لها مخاطبة الأجنبى.

ومثل ذلك قوله: [من البسيط]

وَدَّعْ هُرَيْرَةً إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٥)
فقال: «ودع»، فخاطب نفسه كما يخاطب غيره، ولم يقل: لأودع، وعلى هذا قال: «أيها الرجل»، وهو يعنى نفسه.

(١) فى ب: تخطر.

(٢) البيت للكميث فى ديوانه (٩٧/٢)، وتاج العروس (أبل)، ولسان العرب (أبل).

(٣) سقط فى أ.

(٤) البيت فى ديوانه ص (٢٤٥)، ولسان العرب (قراء)، وتهذيب اللغة (٢٦٧/٩، ٢٦٨)، وتاج العروس (قراء)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٧٨/٥)، والمخصص (٨٣/١١). والقرو: أسفل النخلة - وقيل: أصلها - يُنْقَرُ وينبذ فيه. وقيل: هو نقير يجعل فيه العصير من أى خشب كان. والقرو: القدح، وقيل: هو الإناء الصغير. والقرو: مسيل المعصرة ومثعبها. والجمع: القُرَى والأقراء، ولا فعل له.

(٥) تقدم.

وقال: [من الطويل]

أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدًا (١)
فكذلك قوله لنفسه: ﴿اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ نزله منزلة الأجنبي
المنفصل منه؛ لينبه على ما تبين له مما كان أشكل عليه.

قال أبو الحسن: وهو أجود في المعنى.

اختلفوا في ضم الراء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ [٢٦٥]:

فقرأ عاصم وابن عامر: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بفتح الراء.

وفي المؤمنين مثله^(٢).

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بضم الراء وفي

المؤمنين مثله.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: الرَبْوَةُ: الارتفاع عن المسيل، وقال أبو الحسن:

رَبْوَةٌ.

وقال بعضهم: بِرَبْوَةٍ، وَرَبْوَةٍ، وَرَبَاوَةٍ، وَرَبَاوَةٍ، كل من لغات العرب، وهو كله

في الزاوية، وَفِعْلُهُ: ربا يربو.

قال أبو الحسن: والذي نختاره: رَبْوَةٌ، بضم الراء وحذف الألف.

قال أبو علي: يقوى هذا الاختيار أن جمعه^(٣) رَبِي، ولا يكاد يسمع غيره؛ وإذا

كان فعله: ربا يربو إذا ارتفع؛ فالرابية والربوة، إنما هو لارتفاع أجزائها عن

صفحة^(٤) المكان التي هي به^(٥).

(١) صدر بيت للأعشى، وعجزه:

..... وعادك ما عاد السليم المسهدا

ينظر: ديوانه ص (١٣٥).

(٢) ينظر الإملاء للعكبري (٦٦/١)، البحر المحيط (٣١٢/٢)، التبيان للطوسي (٣٣٨/٢)،

التيسير للداني (٨٣)، تفسير الطبري (٥٣٦/٥)، تفسير القرطبي (٣١٦/٣)، الحجة لابن

خالويه (١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (١٤٦)، السبعة لابن مجاهد (١٩٠)، الغيث للصفاسي

(١٦٩)، الكشف للزمخشري (١٦٦/١)، الكشف للقيسي (٣١٣/١)، المجمع للطبرسي

(٣٣٧/٢)، المعاني للأخفش (١٨٤/١)، تفسير الرازي (٣٤٢/٢)، النشر لابن الجزري

(٢٣٢/٢).

(٣) زاد في أ: على.

(٤) في أ: صحيفة.

(٥) في ب: بها.

ومنه الرِّبَا، وهو على ضريين:

أحدهما: مُتَوَعَّدٌ عَلَيْهِ مُحَرَّمٌ بِقَوْلِهِ -عز اسمه-: ﴿يَأْتِيهَا الذِّبْكُ ءَامِنُوا أَنْتَقُوا اللَّهَ وَذُرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨] وذلك أن يأخذ المكييل أو الموزون للذين هما [من] ^(١) جنس واحد بأكثر من مثله في بيع أو غيره.

والآخر: مكروه غير محرم، فالمكروه أن يهدى ^(٢) شيئاً أو يهبه، فيستيب ^(٣) أكثر منه.

فمن ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِرَبِّوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُّوَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] كأن المعنى: لا يربو لكم عند الله، أى: لا يكون فى باب إيجابه للثواب لكم ما يكون من إيجابه إذا أخلصتم لله، وأردتم التقرب إليه.

ألا تراه قال: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

فأما ﴿مَا﴾ فى قوله: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا﴾ [الروم: ٣٩]، فيحتمل تقديرين:

يجوز أن يكون للجزاء.

ويجوز أن يكون صلة، فإن قدرتها جزاء، كانت فى موضع نصبٍ بـ «آتيتم»، وقوله: ﴿فَلَا يَرَبُّوَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ فى موضع جزم بأنه جوابٌ للجزاء.

ويقوى هذا الوجه قوله: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾.

ألا ترى أنه لو كان مبتدأ لعاد عليه ذكره؟ ولو جعلتها موصولة لم يكن لـ «آتيتم» موضعٌ من الإعراب، وكان موضع «ما» رفعا بالابتداء، و«آتيتم» صلة، والعائد إلى الموصول: الذكر المحذوف من «آتيتم».

وقوله: ﴿فَلَا يَرَبُّوَا﴾ فى موضع رفع بأنه خير الابتداء، والفاء دخلت فى الخبر على حد ما دخلت فى قوله -تعالى-: ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

وكذلك قوله: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ [الروم: ٣٩] تكون الهاء العائدة المحذوفة راجعة إلى الموصول، وموضع ﴿فَأُولَئِكَ﴾: رفعٌ بأنه خير المبتدأ، وقال: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ ثم قال: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾، فانتقل الخطاب بعد المخاطبة

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: تهدى.

(٣) فى ب: تهبه فتستيب.

إلى الغيبة؛ كما جاء: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ بِهِم بِرِيحٍ طَبِيبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢].
والفاء دخلت على خبر المبتدأ لذكر الفعل في الصلاة، والجملة في موضع خبر
المبتدأ الذي هو: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّنْ ذِكْوَرٍ﴾ وتقدر راجعاً محذوفاً، [و] (١) التقدير: فأنتم
المضعفون به. التقدير: فأنتم (٢) ذوو الضعف بما آتيتهم من زكاة، فحذفت العائد
على حد ما حذفته من قولك: السمن منوان بدرهم، وقال- تعالى-: ﴿وَلَمَن صَبَرَ
وَعَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنَ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

ومثل هذه الآية في المعنى قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا تَمُنَّ بِتَنَكُّرِكُمْ﴾ [المدثر: ٦].
حدثنا الكندي قال: حدثنا المؤمل قال حدثنا إسماعيل بن عليه (٣) عن أبي رجاء
قال: سمعت عكرمة (٤) يقول: ﴿وَلَا تَمُنَّ بِتَنَكُّرِكُمْ﴾ قال: لا تعط شيئاً لتعطى أكثر
منه (٥).

فأما رفع ﴿تَنَكُّرِكُمْ﴾ فعلى ضربين:

أحدهما: أن تحكى به حالا آتية؛ كما كان قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾
[النحل: ١٢٤] كذلك.

والآخر: أن تقدر ما يقوله النحويون في قوله: مررت برجل معه صقر صائداً به
غداً، أى مقدر الصيد، فكذلك يكون هنا مقدر الاستكثار. وليس للجزم اتجاه في

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: أنتم.

(٣) تقدم وهو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، الأسدي القرشي مولاهم، أبو بشر البصرى، ابن
عليه وهى أمه مولاة لبنى أسد بن خزيمة -أيضاً- الحافظ أحد الأئمة الأعلام. عن: أيوب
وعبد العزيز بن رفيع وروح بن القاسم ويحيى بن سعيد التيمي وخلق. وعنه: إبراهيم بن
طهمان وأحمد بن راهويه وعلى بن حجر وخلق كثير. قال شعبة: ابن علية ربحانة الفقهاء.
قال أحمد: إليه المنتهى في الثبت. وقال ابن معين: كان ثقة مأموناً ورعاً تقياً. قال عمرو
ابن زرارة: صحبت ابن علية أربع عشرة سنة فما رأيت ضحك فيها. قال الفلاس: ولد سنة
عشر ومائة. ومات سنة ثلاث وتسعين.
ينظر: الخلاصة (١/٨٣).

(٤) هو: عكرمة البربري مولى ابن عباس أبو عبد الله، أحد الأئمة الأعلام، عن: مولاة وعائشة
وأبي هريرة وخلق، وعنه: الشعبي وخلق، وأبو الشعثاء وخلق. قال الشعبي: ما بقى أحد
أعلم بكتاب الله من عكرمة. رموه بغير نوع من البدعة. قال العجلي: ثقة برىء مما يرميه
الناس به. قال مصعب: مات سنة خمس ومائة. قرنه مسلم بأخر.
ينظر: الخلاصة (٢/٢٤٠).

(٥) أخرجه ابن جرير (١٢/٣٠١) و (٣٥٣٤٨) و (٣٥٣٤٩).

﴿تَشْكُرُ﴾، ألا ترى أن المعنى ليس على أن لا تمنن تستكثر، إنما المعنى على ما تقدم.

اختلفوا في ضمّ الصاد وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿فَصْرَهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [٢٦٠]:
 فقرأ حمزة وحده: ﴿فَصْرَهُنَّ﴾ بكسر الصاد^(١).

وقرأ الباقون: ﴿فَصْرَهُنَّ إِلَيْكَ﴾ بضم الصاد.

قال أبو علي: «صُرْتُ» يقع على إمالة الشيء، يقال صُرْتُه، أصوره؛ إذا أَمَلْتَهُ
 إليك؛ وعلى قطعه، يقال: صرته أى: قطعته.

فمن الإمالة قول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى أَنِّي فِي كُلِّ سَيْرٍ أَسِيرُهُ وَفِي نَظْرِي مِنْ نَحْوِ أَرْضِكَ أَصَوْرُ
 فقالوا: الأصور: المائل العنق.

ومن الإمالة قوله: [من الوافر]

يَصُورُ عُنُقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ لَهُ ظَابٌ كَمَا صَخَبَ الْغَرِيمِ^(٢)
 فهذا لا يكون إلا من الإمالة.

وكذلك قول الآخر: [من الوافر]

وَجَاءَتْ خُلْعَةٌ دُهَسٌ صَفَايَا يَصُورُ عُنُقَهَا أَحْوَى زَنِيمِ^(٣)

(١) ينظر الإملاء للعكبري (٦٥/١)، البحر المحيط (٣٠٠/٢)، التبيان للطوسي (٣٢٦/٢)،
 التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (٤٩٧/٥)، تفسير القرطبي (٣١١/٣)، الحجة لابن
 خالويه (١٠١)، الحجة لأبي زرعة (١٤٥)، السبعة لابن مجاهد (١٩٠)، الغيث للصفاقسي
 (١٦٩)، الكشاف للزمخشري (١٥٨/١)، الكشاف للقيسي (١٥٨/١، ٣١٣)، المجمع
 للطبرسي (٣٧١/٢)، المحتسب لابن جنى (١٣٦/١)، المعاني للفراء (١٧٤/١)، تفسير
 الرازي (٣٣٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٣١/٢).

(٢) البيت لأوس بن حجر فى ملحق ديوانه ص (١٤٠)، ولسان العرب (ظأب، ظوب، صوع،
 عنق)، وللمعلى العبدى فى التنبية على أوهام أبى على القالى ص (٩٣)، وسمط اللآلى
 ص (٦٨٥، ٦٨٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٤٧)، ولسان العرب (زمم)، وبلا نسبة
 فى جمهرة اللغة ص (٧٨٢، ١٠٢٤، ١١٠١)، ولسان العرب (ظيا)، والمخصص (٢/
 ١٣، ٢٨٤).

وهو ملفق من البيتين:

وجاءت خلعة دبس صفايا يصور عنوقها أحوى زنيم
 يفرق بينها صدع ريباع له ظاب كما ظاب الغريم

(٣) تقدم قريباً.

ومن القطع قول ذى الرُّمّة: [من الرجز]

صُرْنَا بِهِ الْحُكْمَ وَعَيَّا الْحُكْمًا^(١)

قال أبو عبيدة: فصلنا به الحكم.

ومنه قول الخنساء: [من البسيط]

لَظَلَّتِ الشَّمُّ مِنْهَا وَهِيَ تَنْصَارُ

أى: تَصَدَّعُ وَتَفْلُقُ.

قال أبو عبيدة، ويقال: انصاروا فذهبوا.

قال: وَصُرْهُنَّ مِنَ الصَّوْرِ وَهُوَ الْقَطْعُ.

قال أبو الحسن: وقالوا فى هذا المعنى -يعنى القطع-: صار يصير، وقد حكاه

غيره.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَفَرَعَ يَصِيرُ الْجِدَّ وَخَفِ كَأَنَّهُ عَلَى اللَّيْلِ قِنَوانِ الْكُرُومِ الدَّوَالِحِ^(٢)

فمعنى هذا يُمِيلُ الْجِدُّ مِنْ كَثْرَتِهِ.

ومثل هذا قول الآخر: [من المتقارب]

وَقَامَتِ تُرَائِيكَ مُغْدُودِنَا إِذَا مَا تَنُوءُ بِهِ آدَهَا^(٣)

فقد ثبت أن الميل والقطع، يقال فى كل واحد منهما: صار يصير.

فقول حمزة: ﴿فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾، يكون من القطع، ويكون من الميل؛ كما أن

قول من ضم يحتمل الأمرين.

فمن قال: ﴿فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ فأراد بقوله «صُرهن»: أَمِلَهُنَّ، حذف من الكلام،

المعنى: أَمِلَهُنَّ فَقَطَّعَهُنَّ، ﴿ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِثْقَالَ جُرَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٠]،

فحذف الجملة للدلالة على الكلام عليها، كما حذف من قوله -تعالى-: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى

مُوسَى أَنْ أَصْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلِقْ﴾ [الشعراء: ٦٣] المعنى: فضرِبْ فانفلق؛

(١) الرجز فى ملحق ديوانه (٣٣٥/٢)، وديوان الأدب (٣٩٣/٣)، ولسان العرب (صور)، وتاج

العروس (صور)، ولرؤية فى التنبيه والإيضاح (١٥٠/٢)، وليس فى ديوانه.

(٢) البيت بلا نسبة فى ديوان الأدب (٤٠٥/٣).

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص (١٠٢)، ولسان العرب (غدن)، ومجمل اللغة (٤/

٣٤)، وكتاب الجيم (٢٧٦/١)، وتهذيب اللغة (٧٤/٨، ٢٢٧/١٤)، ومقاييس اللغة (٤/

٤١٤)، وتاج العروس (غدن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (أود)، والمخصص (٦٥/١).

وكقوله: ﴿قَنَّ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِمْ أَدْنَىٰ مِنْ رَأْسِهِمْ فَمِدْيَةٌ مِنْ صِيَامِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أى: فحلق، ففدية؛ وكذلك قوله - عز وجل -: ﴿أَذْهَبَ بِكُنُوبِهِمْ كَذًا قَالَتْهُ إِيَّاهُمْ ثُمَّ نَوَّلَ عَنْهُمْ﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿قَالَتْ يَأْتِيهَا الْمَلَأُ﴾ [النمل: ٢٩] فحذف: فذهب فألقى^(١) الكتاب؛ لدلالة الكلام عليه.

ومن قدر: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ أو ﴿فَصِرْهُنَّ﴾ أنه بمعنى: قَطَعْنَهُنَّ، لم يحتاج إلى إضمار، كما أنه لو قال: خذ أربعة من الطير، فقطعهن، ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً؛ لم يحتاج إلى إضمار، كما احتاج في الوجه الأول.

وأما^(٢) قوله: ﴿إِيَّاكَ﴾ فإنه على ما ذكره لك.

فمن^(٣) جعل «صُرْهُنَّ» أو «صِرْهُنَّ» بمعنى: قطعهن، كان ﴿إِيَّاكَ﴾ متعلقاً بـ ﴿خُذْ﴾، كأنه قال: خذ إليك أربعة من الطير فقطعهن ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً^(٤).

ومن جعل «صُرْهُنَّ» أو «صِرْهُنَّ» بمعنى: أملهن، احتمل ﴿إِيَّاكَ﴾ ضربين: أحدهما: أن يكون متعلقاً بـ ﴿خُذْ﴾، وأن يكون بـ ﴿صُرْهُنَّ﴾، أو بـ ﴿صِرْهُنَّ﴾، وقياس قول سيبويه: أن يكون متعلقاً بقطعهن؛ لأنه إليه أقرب، واستغنيت بذكر ﴿إِيَّاكَ﴾ عن تعدية الفعل الأول؛ كما تقول: ضربت وقتلت زيداً؛ وإن علقته بالأول وحذفت المفعول من الفعل الثاني؛ فهو كقول جرير: [من الكامل]

كَتَفًا الكَثِيبِ تَهَيْلَتْ أَعْطَافُهُ
والريخُ تَجْبُرُ مَثْنَهُ وَتَهِيلُ^(٥)

اختلفوا في ضم الكاف وإسكانها من «الأكل»:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع ﴿أَكَلَهَا﴾ [٢٦٥] خفيفة ساكنة الكاف؛ وكذلك كل مضاف إلى مؤنث.

وفارقهما أبو عمرو فيما أضيف إلى مذكر مثل ﴿أَكَلَهُ﴾ [الأنعام: ١٤١] أو غير مضاف إلى مكنى مثل ﴿أَكَلِ حَمَطٍ﴾ [سبا: ١٦] ﴿الْأَكَلِ﴾ [الرعد: ٤] فنقله أبو عمرو وخففاه.

(١) فى ب: وألقى.

(٢) فى أ: فأما.

(٣) فى ب: من.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت فى ديوانه (٩١/١).

وقراها عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿أَكَلَهَا﴾، و﴿الْأَكْلُ﴾، و﴿أَكَلْتُمْ﴾ مثقلا كله.

قال أبو علي: الأكل مصدر أكلت أكلا، وأكلة، فأما الأكل: فهو المأكول؛ يدل على ذلك قوله-تعالى:- ﴿تَوَقَّأَكَلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]، إنما هو ما يؤكل منها.

ومن ذلك قول الأعشى: [من الخفيف]

جُنْدُكَ الطَّارِفُ التَّلِيدُ مِنَ السَّا دَاتِ أَهْلِ الْقِبَابِ وَالْأَكَالِ^(١)
فالأكال: جمع أكل^(٢)، مثل عنق وأعناق.

[قال أبو علي:]^(٣) الأكل^(٤) في المعنى مثل الطَّعْمَةِ، تقول: جعلته أكلا له، كما تقول: جعلته طعمة له، والطعمة ما يطعم.

وقوله: ﴿فَكَانَتْ أَكَلَهَا ضِعْفَتَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] فيه دلالة على أن الأكل: المأكول.

وقال أبو الحسن: الأكل ما يؤكل، والأكل: الفعل الذي يكون منك، تقول^(٥): أَكَلْتُ^(٦) أكلا، وأَكَلْتُ أَكَلَةً واحدة.

قال الشاعر: [من الطويل]

مَا أَكَلَّةُ إِنْ نَلْتَهَا بِعَنِيمَةٍ وَلَا جَوْعَةً إِنْ جُعْتُهَا بِغَرَامِ
فتفتح الألف من الفعل؛ وبدلك على ذلك «ولا جَوْعَةً» وإن شئت ضمنت الأكلة، وعנית الطعام. انتهى كلام أبي الحسن.

وقال أبو زيد: يقال: إنه لذو أكل، إذا كان له حظٌ ورزق من الدنيا.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [٢٧١]

(١) البيت في ديوانه ص(٦١)، ولسان العرب (أكل)، وتاج العروس (أكل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (١/١٢٢). ويروى: «التالد العتيق» بدل «الطارف التليد».

(٢) في أ: الأكل.

(٣) سقط في ب.

(٤) زاد في ب: كان.

(٥) في أ: يقال.

(٦) في ب: أكلته.

وإسكان العين وكسرها:

فقرأ نافع في غير رواية ورش وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل^(١) ﴿فَنِعْمًا﴾ بكسر النون، والعين ساكنة.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص، ونافع في رواية ورش ﴿فَنِعْمًا هِي﴾ بكسر النون والعين.

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي^(٢) ﴿فَنِعْمًا هِي﴾ بفتح النون وكسر العين. وكلهم شدد الميم.

قال أبو علي: من قرأ ﴿فَنِعْمًا﴾، بسكون العين من «نِعْمًا» لم يكن قوله مستقيمًا عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مد ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين^(٣)، نحو: دَائِيَّةٌ وشَابِيَّةٌ، وتمود الثوب^(٤)، وأصيم^(٥)؛ لأنه ما في الحروف من المد يصير عوضًا من الحركة، ألا ترى أنه إذا صار عوضًا من الحرف المتحرك المحذوف من تمام بناء الشعر عندهم فإن يكون عوضًا من الحركة أسهل.

وقد أنشد سيبويه شعرًا قد اجتمع فيه الساكتان على حد ما اجتمعا في ﴿نِعْمًا﴾ في

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (٢٩٠/١)، الإملاء للعكبري (٦٧/١)، البحر المحيط (٣٢٤/٢)، التبيان للطوسي (٣٥٠/٢)، التيسير للداني (٨٤، ٩٦)، تفسير القرطبي (٣٣٤/٣)، الحججة لابن خالويه (١٠٢)، الحججة لأبي زرة (١٤٦)، السبعة لابن مجاهد (١٩٠)، الغيث للصفاقسي (١٧٠)، الكشف للقيسي (٣١٦/١)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٢)، تفسير الرازي (٣٥٠/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٥/٢، ٢٣٦).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (٢٩٠/١)، الإملاء للعكبري (٦٧/١)، البحر المحيط (٣٢٤/٢)، التبيان للطوسي (٣٥٠/٢)، التيسير للداني (٨٤، ٩٦)، تفسير القرطبي (٣٣٤/٣)، الحججة لابن خالويه (١٠٢)، الحججة لأبي زرة (١٤٧)، الغيث للصفاقسي (١٧٠)، الكشاف للزمخشري (١٦٣/١)، الكشف للقيسي (٣١٦/١)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٢)، تفسير الرازي (٣٥٠/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٥/٢).

(٣) قال سيبويه: «وإذا التقى الحرفان المثلاثان اللذان هما سواء متحركين، وقيل الأول حرف مد - فإن الإدغام حسن؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام؛ ألا تراهم في غير الانفصال قالوا: رَأَى، وَتَمَوَّدَ الثُّوبُ؟!». ينظر: الكتاب (٤٣٧/٤)، (٤٣٨).

(٤) تَمَوَّدَ الثُّوبُ: الثوب نائب فاعل، وتمود فعل مبنى للمفعول. يقال: تماذا الثوب، أى: تجاذباه، وَتَمَوَّدَ الثُّوبُ، أى: تجوزب.

(٥) أَصِيْمٌ: تصغير أصم.

قراءة من أسكن العين وهو: [من الرجز]

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْحِيٍّ^(١) مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(٢)
وأنكره أصحابه^(٣).

ولعل أبا عمرو أخفى ذلك كأخذه بالإخفاء في [نحو]^(٤): ﴿باريكم﴾
[البقرة: ٥٤]، ﴿وَيَا مُرْتَكِمٍ﴾ [البقرة: ٦٧] فظن السامع الإخفاء إسكاناً؛ للطف ذلك
في السمع وخفائه.

وأما من قرأ: ﴿فَنِعْمًا﴾؛ فحجته أنه أصل الكلمة «نعم»، ثم كسر الفاء من أجل
حرف الحلق.

ولا يجوز أن يكون ممن قال: «نعم»، فلما أدغم حرك، كما يقول: ﴿يَهْدِي﴾
[يونس: ٣٥].

ألا ترى أن من قال: هذا قدم مالك، فأدغم، لم يدغم نحو [قوله]^(٥): هذا قدم
مالك، وجسم ماجد^(٦)؛ لأن المنفصل لا يجوز فيه ذلك كما جاز في المتصل.

(١) في ب: مسحه.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (كسر)، وسر صناعة الإعراب (٥٨/١)، والكتاب (٤/٤٥٠)،
والمحتسب (٦٢/١)، والتاج (كسر)، والمخصص (١٣٩/٨).

ويروي: «كأنها»، و«مسحه» بدلاً من «كأنه»، و«مسحى».

(٣) ممن أنكّر هذا على سيبويه أبو الحسن الأخفش:، وقد انتصر لسيبويه ورد على الأخفش ابن
جنى، نقل هذا كله ابن منظور في اللسان، فقال تعليقاً على روايته للبيت السابق:
قال ابن جنى: قال سيبويه كلاماً يُظنُّ به في ظاهره أنه أدغم الحاء في الهاء، بعد أن قلب
الهاء حاء، فصارت في ظاهر قوله: وَمَسْحٍ، واستدرك أبو الحسن ذلك عليه، وقال: إن هذا
لا يجوز إدغامه؛ لأن السين ساكنة، ولا يُجمع بين ساكتين. قال: فهذا عمرى تعلق بظاهر
لفظه، فأما حقيقة معناه فلم يُردِّ محض الإدغام.

قال ابن جنى: وليس ينبغي لمن نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يظن بسيبويه أنه يتوجه
عليه هذا الغلط الفاحش حتى يخرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن؛ لأن هذا الشعر
من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذي فيه السين والحاء، وَمَسْحِيٍّ: «مفاعِلُنْ» فالحاء يزاء
عين مفاعِلُنْ، فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعراً، وهو ينبوع العَرُوض وبحبوحة وزن
التفعيل، وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم واشتماله عليه، فكيف يجوز
عليه الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، فضلاً عن سيبويه في جلالة قدره؟!
قلا: ولعل أبا الحسن الأخفش إنما أراد التشنيع عليه، وإلا فهو كان أعرف الناس بجلاله.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في ب.

(٦) زاد في أ: بالإدغام.

قال سيوييه: أما قول بعضهم في القراءة: ﴿فَنِعِمَّا﴾، فحرك العين، فليس على لغة من قال: «نعم ما»، فأسكن العين، ولكن على لغة من قال: «نِعِمَّ» فحرك العين. وحدثنا أبو الخطاب: أنها لغة هذيل، وكسر كما قال: «لعب». ولو كان الذي يقول^(١): «نِعِمَّا» ممن يقول في الانفصال: «نِعَم» لم يجز الإدغام على قوله؛ لما يلزم من تحريك الساكن في المنفصل.

وأما من قال: «نِعِمَّا» فإنما جاء بالكلمة على أصلها، وهو «نِعَم»؛ كما قال: [من الرمل]

مَا أَقَلَّتْ قَدَمَايَ إِثْمُ نِعَمِ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٢)
ولا يجوز أن يكون ممن يقول قبل الإدغام «نِعَم»؛ كما أن من قال: «نِعِمَّا» لا يكون ممن قال قبل الإدغام: «نِعَم» ولكن ممن يقول: «نِعَم»، فجاء بالكلمة على أصلها وكلّ حسن.

والمعنى في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْدَأَنَّ فَإِنَّمَا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]: أن في «نعم» ضمير الفاعل و«ما» في موضع نصب وهي تفسير الفاعل المضممر قبل الذكر فالتقدير: نعم شيئاً إبدأؤها، فالإبداء هو: المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامه، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات، لا الصدقات.

يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَحْفَوْهَا وَتَوَثُّوْهَا أَلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي: الإخفاء خير لكم، فكما أن «هو» ضمير الإخفاء، وليس بالصدقات، كذلك ينبغي أن يكون ضمير الإبداء مراداً، وإنما كان الإخفاء - والله أعلم - خيراً؛ لأنه أبعد من أن تشوب الصدقة مراعاة للناس وتصنع لهم، فتخلص لله - سبحانه - ولم يكن المسلمون إذ ذاك^(٣) تسبق إليهم ظنّة في منع واجب.

واختلفوا في الياء والنون والرفع والعجز من قوله: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [٢٧١]:

- (١) في أ: قال.
- (٢) وهو لطفة بن العبد في ديوانه ص(٥٨)، والإنصاف (١/١٢٢)، والخزاة (٩/٣٧٦)، (٣٧٧)، والدرر (٥/١٩٦)، واللسان (نعم)، والمحاسب (١/٣٤٢، ٣٥٧)، وهمع الهوامع (٢/٨٤)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/٢٢٨)، والمقتضب (٢/١٤٠).
- (٣) زاد في أ: ممن.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون والرفع^(١).

وقرأ نافع وحزمة والكسائي^(٢) ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون وجزم الراء.

وروى أبو جعفر عن نافع ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون والرفع.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَنُكْفَرُ﴾ جزم بالنون.

وقرأ ابن عامر ﴿وَيُكْفَرُ﴾ بالياء والرفع وكذلك حفص عن عاصم.

قال أبو علي: من قرأ ﴿وَنُكْفَرُ﴾ من سيئاتكم فرفع، كان رفعه من^(٣) وجهين:

أحدهما: أن يجعله خبر مبتدأ^(٤) محذوف تقديره: ونحن نكفر عنكم [سيئاتكم]^(٥).

والآخر: أن يستأنف الكلام ويقطعه مما قبله؛ فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك ولكن لعطف جملة على جملة.

وأما من جزم فقال: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ عنكم، فإنه حمل الكلام على موضع قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لأن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في موضع جزم.

ألا ترى أنه لو قال: وإن تخفوها يكن أعظم لأجركم، لجزم.

فقد علمت أن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في موضع جزم فحمل قوله: ﴿وَنُكْفَرُ﴾

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (٢٩١/١)، الإملاء للعكبري (٦٨/١)، البحر المحيط (٣٢٥/٢)، التيسير للداني (٨٤)، تفسير القرطبي (٣٣٥/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (١٤٧، ١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩١)، الغيث للصفاقسي (١٧٠)، الكشاف للزمخشري (١٦٣/١)، الكشاف للقيسي (٣١٦/١، ٣١٧)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٢)، تفسير الرازي (٣٥٢/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٦/٢).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (٢٩١/١)، البحر المحيط (٣٢٥/٢)، التبيان للطوسي (٣٥١/٢)، التيسير للداني (٨٤)، تفسير الطبري (٥٨٥/٥)، تفسير القرطبي (٣٣٥/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (١٤٧، ١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩١)، الغيث للصفاقسي (١٧٠)، الكشاف للقيسي (٣١٦/١، ٣١٧)، تفسير الرازي (٣٥٢/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٦/٢).

(٣) في أ: على.

(٤) في أ: ابتداء.

(٥) سقط في أ.

[عنكم]^(١) على الموضع .

ومثل هذا في الحمل على الموضع أن سيبويه زعم أن بعض القراء قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] لأن قوله: ﴿فَكَلَّا هَادِيَ لَهُمْ﴾: [في أنه]^(٢) في موضع جزم^(٣) مثل قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ .

ومثله في الحمل على الموضع قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقْتُ وَأَكُنُّ﴾ [المنافقون: ١٠] حمل قوله ﴿وَأَكُنُّ﴾ على موضع قوله: ﴿فَأَصَّدَقْتُ﴾؛ لأن هذا موضع فعل مجزوم، لو قال: أخرني إلى أجل قريب أصدق، لجزم، فإذا ثبت أن قوله: ﴿فَأَصَّدَقْتُ﴾ في موضع فعل مجزوم حمل قوله: ﴿وَأَكُنُّ﴾ عليه .

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

أَتَى سَلَكْتَ فإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَىٰ انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدُ^(٤)
فحمل قوله: «وأزدد» على موضع قوله: «فإنني لك كاشح» .

ومثله قول الآخر -وأظنه أبا دؤاد-: [من الوافر]

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٥)
فأما النون والياء في قوله: ﴿نَكْفُرُ﴾، و﴿يَكْفُرُ﴾، فمن قال: ﴿ويكفر﴾ فلأن ما بعده على لفظ الأفراد، ف﴿يكفر﴾ أشبه بما بعده من الأفراد منه بالجمع .
وأما من قال: ﴿نكفر﴾ على لفظ الجمع، فإنه أتى بلفظ الجمع، ثم أفرد^(٦) كما

(١) سقط في ب .

(٢) هكذا في أ ، ب ، والأصح حذفهما .

(٣) نص كلام سيبويه: «وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره» .

ينظر: الكتاب (٣/٩٠ ، ٩١) .

(٤) وهو بلا نسبة في اللسان (أيا)، والتهديب (١٥/٦٥٣)، ويروى: «أيا فعلت» بدل «أني سلكت» .

(٥) وهو في ديوانه ص(٣٥٠)، والخصائص (١/١٧٦ ، ٢/٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٠١)، وشرح شواهد المعنى (٢/٨٣٩)، وللذهلي في معنى اللبيب (٢/٤٧٧)، وبلا نسبة في اللسان (علل)، ومعنى اللبيب (٢/٤٢٣) .

(٦) زاد في أ: بعد .

أتى بلفظ الإفراد ثم جمع في قوله -تعالى-: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَمْرٌ بِمَبْدُوهُ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَىٰ الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢]
 اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿يَحْسَبُهُمْ﴾ [٢٧٣]
 و: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي^(١): ﴿يَحْسَبُهُمْ﴾ و﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بكسر
 السين في كل القرآن.
 وقرأ ابن عامر وعاصم وحمة: ﴿يَحْسَبُهُمْ﴾، و﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بفتح السين في كل
 القرآن.

وقال هبيرة عن حفص: إنه كان يفتح ثم رجع إلى الكسر.
 قال أبو علي: قال أبو زيد: يقال: حَسَبْتُ الشيءَ أَحْسَبُهُ وَأَحْسِبُهُ حُسْبَانًا.
 وحكى سيويه أيضًا: حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ.
 وقال أبو زيد: حَسَبْتُ ذلكَ الحقَّ حِسَابًا وحِسَابَةً من الحساب، فأنا أحسبه.
 قال أبو زيد: وقال رجل من بني نمر: «حسابك على الله» أي: حسابك
 على الله.

وقال الشاعر: [من الطويل]
 على الله حُسْبَانِي إِذَا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ عَلَى طَمَعٍ أَوْ خَافَ شَيْئًا ضَمِيرُهَا^(٢)
 وَأَحْسَبْتُ الرَّجُلَ إِحْسَابًا إِذَا أَطْعَمْتَهُ وَسَقَيْتَهُ حَتَّى يَشْبَعُ وَيُرْوَى، وتعطيه حتى
 يرضى.

قال أبو علي: القراءة بـ ﴿تحسب﴾ بفتح السين أقيس؛ لأن الماضي إذا كان على
 «فَعِل» نحو حسب، كان المضارع على «يَفْعَل» مثل: فَرَّقَ يَفْرُقُ، وَشَرِبَ يَشْرَبُ،
 وَشَدَّ «يَحْسِبُ» فجاء على «يَفْعَلُ» في حروفٍ أخرى. والكسر حسنٌ لمجيء السمع
 به، وإن كان شاذًا عن القياس.

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإملاء للعكبري (٦٨/١)، البحر المحيط (٣٢٨/٢)،
 التبيان للطوسي (٣٥٥/٢)، التيسير للداني (٨٤)، تفسير القرطبي (٣٤١/٣)، الحجة لابن
 خالويه (١٠٣)، الحجة لأبي زرعة (١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩١)، الغيث للصفائسي
 (١٧٠)، الكشف للقيسي (٣١٧/١، ٣١٨)، المجمع للطبرسي (٣٨٦/٢)، تفسير الرازي
 (٣٥٤/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٦/٢).
 (٢) وهو بلا نسبة في اللسان (حسب)، والتاج (حسب)، والتهذيب (٣٣١/٤).

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَأَذِّنُوا﴾ [٢٧٩] في مد الألف وقصرها وكسر الذال وفتحها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿فَأَذِّنُوا﴾ مقصورة مفتوحة الذال.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة^(١) ﴿فَأَذِّنُوا﴾ ممدودة مكسورة الذال.

وروى حفص عن عاصم والمفضل ﴿فَأَذِّنُوا﴾ مقصورة.

حدثني وهيب بن عبد الله عن الحسن بن المبارك عن عمرو بن الصباح عن أبي يوسف الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنه قال: ﴿فَأَذِّنُوا﴾، و﴿فَأَذِّنُوا﴾ ممدوداً ومقصوراً.

قال أبو علي: قال سيويه: [أذنت: أعلمت، وأعلمت: أذنت]^(٢) وأذنت: النداء، والتصويت بالإعلام^(٣).

قال^(٤): وبعض العرب يجرى [«أذنت» مجرى «أذنت»]^(٥) فمن «أذن» الذي معناه: التصويت والنداء قوله: ﴿ثُمَّ أَدْنُ أَدْنَ مُؤَدِّنٌ أَيَّتْهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠] فالأشبه في هذا الإعلام بالتصويت لقوله: ﴿أَيَّتْهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ فالتقدير: يقال: إنكم لسارقون.

فأما قوله: ﴿فَأَذِّنْ مُؤَدِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤] فإن قوله: ﴿بَيْنَهُمْ﴾ يحتمل أمرين:

الأحسن فيه: أن يكون ﴿بَيْنَهُمْ﴾ ظرفاً لـ ﴿مُؤَدِّنٌ﴾، كما تقول: أعلم وسطهم ولا تجعله صفةً للنكرة؛ لأنك توصله بالباء إلى «أن»، واسم الفاعل إذا عمل عمل

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإملاء للعكبري (٦٨/١)، البحر المحيط (٣٣٨/٢)، التبيان للطوسي (٣٦٧/٢)، التيسير للداني (٨٤)، تفسير الطبري (٢٤/٦)، تفسير القرطبي (٣/٣٦٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٣)، الحجة لأبي زرعة (١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩٢)، الغيث للصفاقسي (١٧٠)، الكشف للقيسي (٣١٨/١)، المعاني للفراء (١/٢٨٩)، النشر لابن الجزري (٢٣٦/٢)، تفسير الرازي (٣٦٥/٢).

(٢) في الكتاب: أعلمت: أذنت، وأذنت: أعلمت.

(٣) في الكتاب: بإعلان.

(٤) أي: سيويه.

(٥) في الكتاب: «أذنت وأذنت مجرى. سميت وأسميت». ينظر: الكتاب (٦٢/٤).

الفعل، لم يوصف، كما لا يصغر؛ لأن الصفة تخصيص والفعل وما جرى^(١) مجراه لا يلحقه تخصيص، والتصغير كالوصف بالصغر، فمن ثم لم يستحسن: هذا ضويربٌ زيدًا، كما لا يستحسن: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدًا، ولأنك في هذا-أيضًا- تفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي.

وإن شئت جعلت «بينهم» صفة، وقلت: إن معنى الفعل قد يعمل في الجار ويصل إليه.

ألا ترى أنك تقول: هذا ماؤٌ أمس بزيد، فيصل اسم الفاعل إذا كان لما مضى؟ والمعنى: بأن لعنة الله، وإن^(٢) شئت جعلت الباء متعلقة [بقوله: ﴿مُؤذِنٌ﴾^(٣) مع أنه [قد]^(٤) وصف بها^(٥)، وإن شئت جعلت «بين» ظرفًا للمؤذن لا صفة، وإن شئت جعلته متعلقًا بـ «أذن»، كل هذا لا يمتنع.

فأما قوله: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣]: فإن قوله: ﴿مِّنَ اللَّهِ﴾ صفة فيها ذكر من الموصوف. وكذلك ﴿إِلَى النَّاسِ﴾ ولا يكون من صلة «أذان» لأنه اسم، وليس بمصدر^(٦)، ومن أجرى هذا الضرب من الأسماء مجرى المصادر، فينبغي ألا يعلق به هذا الجار؛ ألا ترى أن المصدر الذي هذا منه، لا يصل بهذا الحرف كما يصل قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١] به؟^(٧) كقوله: [من الوافر]

.....
.....
.....
بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْبَةَ مِنْ عَرِينِ^(٨)

(١) في ب: أجرى.

(٢) في ب: فإن.

(٣) في ب: بمؤذن.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: للمصدر.

(٧) سقط في ب.

(٨) عجز بيت، وصدده:

عَرِينِ مِنْ عُرَيْبَةَ لَيْسَ مِثْلًا

وهو لتجريد في ديوانه ص(٤٢٩)، واللسان (عرن)، والتهذيب (٢/٣٤٠)، والتاج

(عرن)، وبلا نسبة في الجمهرة ص(٧٧٤).

و: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ أُتْبِعُوا مِنْ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] فأما قوله: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، فيجوز أن يتعلق بالصفة ويجوز أن يتعلق بالخبر الذي هو ﴿بِأَنَّ اللَّهَ﴾.

ولا يجوز أن يتعلق بـ ﴿وَأَذِّنْ﴾؛ لأنك قد وصفته، والموصوف^(١) إذا [وصفته]^(٢) لم يتعلق بشيء ولا يد من تقدير الجار في قوله: ﴿بِأَنَّ اللَّهَ﴾ لأن: ﴿بِأَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ لا يكون الإعلام؛ كما يكون الثاني الأول في [نحو]^(٣) قولك: خَبَرَكْ أَنْكَ خَارِجٌ.

فأما قوله- تعالى-: ﴿فَقُلْ ءَاذَنُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، فقوله: على سواء يحتمل ضربين: أحدهما أن يكون صفةً لمصدر محذوف، والآخر: أن يكون حالا، فإذا جعلته وصفاً للمصدر كان التقدير: آذنتكم إيذاناً على سواء.

ومثل وصف المصدر ههنا، قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] التقدير: كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين، فحذف المصدر، وكذلك^(٤) يحذف في^(٥) قوله: ﴿ءَاذَنُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وفيه ذكرٌ من المحذوف، ومعنى إيذاناً على سواء: أعلمتكم إعلاماً نستوي في علمه لا أستبدُّ أنا به دونكم لتأهبوا لما يراد منكم.

وقال أبو عبيدة: إذا أنذرته وأعلمته فأنت وهو على سواء.

وأما إذا جعلته حالا، فإنه يمكن فيه ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون حالا من الفاعل.

والآخر: أن يكون من المفعول به.

والثالث: أن يكون منهما جميعاً على قياس ما جاء من قول عنترة: [من الوافر]

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَافِ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارًا^(٦)

(١) في أ: الموصول.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: فكذلك.

(٥) في أ: من.

(٦) البيت في ديوانه ص(٢٣٤)، وخزانة الأدب (٤/٢٩٧، ٧/٥٠٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٨/

وما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

إِنْ تَلَقَّنِي بَرَزِينَ لَا تَغْتَبِطُ بِهِ^(١)

وكذلك قوله-تعالى-: ﴿فَأَنذِرْ عَلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، قياسه قياس قوله: أذنتكم على سواء.

قال أبو عبيدة معناه الخلاف والغدر في هذا الموضع ﴿فَأَنذِرْ عَلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾: فأظهر لهم أنك عدوٌ وأنتك مناصبٌ لهم.

فأما قوله: ﴿ءَأَذَّتْكَ مَا مِمَّا مِنْ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٤٧]: فإن شئت جعلته مثل: علمت أزيدٌ منطلقٌ؟ وإن شئت جعلته على معنى القسم.

كما قال: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي (٢)

فإن قلت: إن عامة ما جاء مجيء القسم لم يتعد إلى مفعول به؛ كقولهم: علم الله لأفعلن:

قيل: قد جاء: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [فاطر: ٤٢]، [النور: ٥٣] متعدياً بالحرف

وقد قرأ حمزة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١]، وقد أوجب بما يجاب به القسم؛ فكذلك قوله: ﴿ءَأَذَّتْكَ﴾ يكون على القسم، وإن كان قد تعدى إلى مفعول به.

= (٢٢)، والدرر (٩٤/٥)، وشرح التصريح (٢٩٤/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (٥٠٥)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٤٦٠)، وشرح المفصل (٥٥/٢)، ولسان العرب (طبر، ألا، خصا)، والمقاصد النحوية (١٧٤/٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (١٩١)، وأمالى ابن الحاجب (٤٥١/١)، وشرح الأشموني (٥٧٩/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٣٠١)، وشرح المفصل (١١٦/٤، ٨٧/٦)، ولسان العرب (رنف)، وهمع الهوامع (٦٣/٢).

(١) صدر بيت للبيد، وعجزه:

إن المنايا لا تطيش سهامها

ينظر: ديوانه ص (٣٠٨)، وتخليص الشواهد ص (٤٥٣)، وخرزاة الأدب (١٥٩/٩) - (١٦١)، والدرر (٢٦٣/٢)، والكتاب (١١٠/٣)، والمقاصد النحوية (٤٠٥/٢)، وبلا نسبة في الخزانة (٣٣٢/١٠) وسر صناعة الإعراب ص (٤٠٠)، وشرح الأشموني (١/١٦١)، ومعنى اللبيب (٤٠١/٢، ٤٠٧)، وهمع الهوامع (١٥٤/١).

وبعد فإذا جاء نفس القسم متعدياً إلى المفعول به نحو: بالله، ونحو: الله لأفعلن، فما يقوم مقامه ينبغي أن يكون في حكمه.

وأما قوله^(١): ﴿وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَفَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢، ٥] فقد فسر ﴿أذنت﴾ أنها استمعت.

وفي الحديث: «ما أذن الله لشيء كأذنيه لئبي...».

وقال عدى^(٢): [من الرمل]

فِي سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ وَحَدِيثٍ مِثْلَ مَاذِي مُشَارِ^(٣)
وَأُنشِدُ أَبُو عَيْدَةَ: [من البسيط]

صُمَّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرَتْ بِهِ وَإِنْ ذُكِرَتْ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا^(٤)
وأما قول عدى: [من الرمل]

أَيْهَا الْقَلْبُ تَعَلَّنْ بِدَدَنْ إِنَّ هَمِّي فِي سَمَاعٍ وَأَذَنْ^(٥)
فالسماع مصدر يراد به المسموع نحو: الخلق والمخلوق، والصيد والمصيد. يدل ذلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون على ما ذكرنا، أو على أنه السماع الذي هو الاستماع، فلا يستقيم هذا؛ لأن المعنى يكون: إن همي في سماع وسماع،

(١) سقط في أ.

(٢) عدى بن زيد بن حماد بن زيد العبادي التميمي: شاعر، من دهاة الجاهليين. كان قروياً، من أهل الحيرة، فصيحاً، يحسن العربية والفارسية والرمي بالنشاب. وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، اتخذه في خاصته وجعله ترجماناً بينه وبين العرب. فسكن المدائن. وقال ابن قتيبة: كان يسكن الحيرة ويدخل الأرياف فثقل لسانه، وعلماء العربية لا يرون شعره حجة. وجمع ما بقي من شعره في ديوان ببغداد. توفي سنة ٣٥ هـ. ينظر الأعلام (٤/٢٢٠).

(٣) البيت في ديوانه ص(٩٥)، ولسان العرب (مود، شور، أذن)، والتنبيه والإيضاح (٢/٧٢، ١٤٢)، وتهذيب اللغة (١١/٤٠٤)، وجمهرة اللغة ص(٧٣٥، ١٢٦٣)، ومقاييس اللغة (١/٧٦، ٣/٢٢٦)، ومجمل اللغة (١/١٧٧، ٣/١٨٥)، والمخصص (٥/١٦، ١٤/٢٤١)، وتاج العروس (مود، شور، أذن)، وبلا نسبة في كتاب العين (٦/٢٨٠)، وديوان الأدب (٣/٣٤٢).

(٤) البيت لقعنب ابن أم صاحب في لسان العرب (شور)، (أذن)، وتاج العروس (أذن).

(٥) البيت في ديوانه ص(١٧٢)، ولسان العرب (أذن، ددن)، وتهذيب اللغة (١٤/٦٩، ١٥/١٦)، ومقاييس اللغة (١/٧٦، ٢/٢٦٦، ٣/٣٣٦)، وتاج العروس (أذن، ددن)، وبلا نسبة في مجمل اللغة (١/١٧٧).

وليس هكذا، ولكن إن همى فى مسموع، أى فى غناء واستماع له.
وأما قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رِيْبِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٧]:

فقد قدمنا ذكر ما قاله سيويه من أن من العرب من يجعل أذن وأذن بمعنى؛ كأنه جعله بمنزلة سَمَى وأَسَمَى، وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ، فإذا كان أذن: أعلم فى لغة بعضهم، فتأذن: تَفَعَّلَ من هذا، وليس تَفَعَّلَ ههنا بمنزلة: تَقَيَّسَ^(١) وتَشَجَّعَ^(٢)، ولكنه بمنزلة فَعَّلَ، كما أن تَكَبَّرَ فى قوله - سبحانه -: ﴿الْجَبَّارُ الْمَكْبَرُ﴾ [الحشر: ٢٣] ليس على حد: تكبر زيد؛ إذا تعاطى الكبر، ولكن المتكبر بمنزلة الكبير؛ كما أن قوله - عز وجل -: ﴿وَتَعَلَّىٰ عَمَّا يُقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣] تقديره: وعلا، وليس على حد تعاقل وتعاشى؛ إذا أظهر شيئاً من ذلك ليس فيه.

فبناء الفعلين يتفق والمعنى يختلف، وكذلك تأذن بمنزلة عَلِمَ، ومثل تَفَعَّلَ، فى أنه يراد به فعل قول زهير: [من الوافر]
تَعَلَّمْ أَنْ شَرَّ النَّاسِ قَوْمٌ يُنَادَىٰ فِي شِعَارِهِمْ يَسَارُ^(٣)
وكذلك قوله: [من البسيط]

تَعَلَّمَاهَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا فَسَمَا فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ^(٤)

(١) تقيس: يقال: تقيس فلان، إذا تشبه بهم - أى: بقبيلة قيس - أو تمسك منهم بسبب: إما بحلف، أو جوار، أو ولاء؛ قال رؤبة:

وقيس عيلان ومن تقيسا

ينظر: اللسان (قيس).

(٢) قال سيويه: وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه فى أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول: تَفَعَّلَ، وذلك: تشجع وتبصر وتحلم وتجلد، وتمراً، وتقديرها: تمرع، أى: صار ذا مروءة، وقال حاتم طيء:

تحلم عن الأذنين واستبق وُدَّهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلماً
وليس هذا بمنزلة: تجاهل؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليماً.

وقد يجيء «تَقَيَّسَ» وتنزر وتعزب على هذا.

ينظر: الكتاب (٧١/٤).

(٣) البيت فى ديوانه ص(٣٠٠)، وجمهرة اللغة ص(١٠٠٩)، ويروى: «حى» بدلاً من «قوم».

(٤) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(١٨٢)، وخزانة الأدب (٤٥١/٥)، ٤١/١٠،

(٤٢)، والدرر (٢٣٨/١)، وشرح أبيات سيويه (٢٤٦/٢)، والكتاب (٥٠٠/٣)، ٥١٠،

ولسان العرب (سلك، ها)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٩٤/١١)، والمقتضب (٣٢٣/٢)،

وهمع الهوامع (٧٦/١).

ويروى: «تعلمن ها» بدل «تعلمها».

ليس [يريد]^(١): تعلم هذا عن جهل به، إنما يريد [به]^(٢): اعلم، كأنه ينبغي لي قبل على خطابه. ومثله: [من الرجز]

تَعَلَّمَنْ أَنْ الدَّوَاةَ وَالْقَلَمَ تَبَقَى وَيُفْنَى حَدِيثُ الدَّهْرِ الْعَنَمِ^(٣)

وهذا كثير يريدون به: اعلم، وليس يريدون تعلم^(٤) كما يريدون بقولهم: تعلم الفقه، إنما يريدون: اعلم.

فكذلك تأذن معناه: علم.

ومما يدل على أن معناه العلم، وقوع لام اليمين بعدها كما تقع بعد العلم في نحو: علم الله لأفعلن، فكان المعنى في «تأذن»: علم ليعثن عليهم إلى يوم القيامة، وليس هو من الاستماع نحو: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢، ٥] ونحو: «ما أذن الله لشيء...»

ألا ترى أنك لو قلت سمع ليفعلن؛ أو تسمع ليفعلن، لم يسهل ذلك كما يكون في علم من حيث استعمل استعمال القسم، فتعلق الجواب به كما يتعلق بالقسم؟.

وأما قوله: ﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [التوبة: ٦١] فإنه يذكر في موضعه إن شاء الله.

وأما قوله سبحانه: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، المعنى: فإن لم تضعوا الربا عن الناس الذي قد أمركم الله بوضعه عنهم، فأذنوا بحرب [من الله]^(٥).

قال أبو عبيدة: آذنتك بحرب فأذنت به.

فمن قال: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ فقصر، فمعناه: اعلموا بحرب من الله، والمعنى: أنكم في امتناعكم من وضع ذلك حرب لله ورسوله.

ومن قال: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ﴾ فتقديره: فأعلموا من لم يتته عن ذلك بحرب، والمفعول هنا محذوف على قوله: وقد أثبت هذا المفعول المحذوف [هنا]^(٦)، في

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٤٤)، ويروى البيت الثاني هكذا:

..... تبقي ويودي ما كتبت بالغنم.

(٤) في ب: يتعلم.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في أ.

قوله: ﴿فَقُلْ مَا دَنَيْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم -أيضاً- لا محالة، ففي أمرهم بالإعلام ما يعلمون هم -أيضاً- أنهم حربٌ إن لم يمتنعوا عما نهوا عنه من وضع الربا عن كان عليه، وليس في علمهم دلالة على إعلام غيرهم، فهذا في الإبلاغ أكد.

قال أحمد بن موسى: قرءوا كلهم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]: بفتح التاء الأولى وضم الثانية.

وروى المفضل عن عاصم ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ [بضم التاء الأولى^(١)] ﴿وَلَا تَظْلِمُونَ﴾ [بفتح التاء الثانية^(٢)].

قال أبو علي: موضع ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ نصبٌ على الحال من ﴿لَكُمْ﴾، التقدير: فلکم رءوس أموالکم غیر ظالمین ولا مظلومین.

والمعنى: إن تبتم فوضعتم الربا الذي أمر الله بوضعه عن الناس فلکم رءوس أموالکم لاتظلمون بأن تطالبوا المستدين بالربا الموضوع عنه، ولا تظلمون بأن تبخسوا رءوس أموالکم. أو تمطلوا بها.

وقد جاء: «لئى الواجِدِ ظَلَمٌ»^(٣). والمعنى والتقدير فى التقديم والتأخير الذى روى عن عاصم - سواءً.

ويرجح تقديم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ بأنه أشكل بما قبله؛ لأن الفعل الذى قبله مسندٌ إلى فاعل، وهو قوله: ﴿وَإِنْ تَبْتُمْ فَلَكُمْ﴾، ف ﴿تَظْلِمُونَ﴾ أشكلٌ بما قبله؛ لإسناد الفعل فيه إلى الفاعل من ﴿تُظْلَمُونَ﴾ المسند فيه الفعل إلى المفعول [به]^(٤).

و اختلفوا فى ضم السين وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿فَنَظَرُوا إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [٢٨٠]:

فقرأ نافع وحده^(٥): ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ بضم السين.

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: بضم التاء الأولى وفتح الثانية.

(٣) علقه البخارى فى صحيحه (٣٤٢/٥) بصيغة التضعيف، وأخرجه أحمد (٢٢٢/٤) و٣٨٨ و (٣٨٩)، وأبو داود (٣٣٧/٢) كتاب الأفضية، باب فى الحسن فى الدين وغيره (٣٦٢٨).

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦)، الإعراب للنحاس (٢٩٥/١)، البحر المحيط (٣٤٠/٢)،

التيبان للطوسى (٣٦٨/٢)، التيسير للدانى (٨٥)، تفسير القرطبي (٣٧٤/٣)، الحجة لابن =

وقرأ الباقر: ﴿مَيْسِرَةً﴾ بفتح السين.
وكلهم قلب الهاء تاءً ونونها.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾ أن «مَفْعَلَةٌ» قد جاء في كلامهم كثيراً.

وأما من قرأ ﴿إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾ بضم السين فلأن مَفْعَلَةٌ قد جاء -أيضاً- في كلامهم؛ قالوا: المَشْرِبَةُ^(١)، وقالوا: المَشْرُقَةُ^(٢) وليس بكثرة مَفْعَلَةٌ. فالقراءة الأولى أولى؛ لأن الكلمة بفتح العين منها أكثر من الضم، ومفعلةً بناءً مبنى على التانيث؛ ألا ترى أن مَفْعَلًا بغير هاءٍ بناءً لم يجيء في الآحاد؟

قال سيبويه: وأما ما كان يفعل منه مضمومًا، فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحًا، ولم ينوّه على مثال يفعل؛ لأنه ليس في الكلام مفعلاً، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما^(٣).

قال أبو علي: كلامه هذا في الآحاد.

ألا ترى أنه يقصد مكان الفعل، وهو معلوم أنه لا يكون إلا مفردًا.
وما جاء في الشعر من مَعُونٍ ومَكْرُمٍ جمع معونة ومكرمة لا يدخل على هذا؛ لأنه جمعٌ ومراد سيبويه فيما ذكر المفرد دون الجمع^(٤).

قال أحمد بن موسى: وكلُّهم قلب الهاء تاءً ونونها، يعنى: في الوصل، يريد أنه: لم يقرأ أحدٌ منهم إلى ميسر؛ لأن «مفعلاً» لا يجيء في الآحاد إلا بالتاء، وقد جاء في

= خالويه (١٠٣)، الحجة لأبي زرعة (١٤٩)، السبعة لابن مجاهد (١٩٢)، الغيث للصفاسي (١٧٠)، الكشاف للزمخشري (١٦٧/١)، الكشاف للقيسي (٣١٩/١)، المحتسب لابن جنى (١٤٣/١)، المعاني للأخفش (١٨٨/١)، تفسير الرازي (٣٦٦/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٦/٢).

(١) المَشْرِبَةُ - بالضم - : الغرفة.

ينظر: اللسان (شرب).

وفى ب: المسربة.

(٢) المَشْرُقَةُ: لغة في المَشْرُقَة، كـ «شُرْقَة»، و «مِشراق»، وهي موضع القعود للشمس.

ينظر: اللسان (شرق).

(٣) ينظر: الكتاب (٩٠/٤)، وقال بعده: «وذلك قولك: قَتَلَ يَقْتُلُ وهذا المَقْتَلُ. وقالوا: يقوم، وهذا المقام. وقالوا: أكره مقال الناس وملامهم... إلخ.

(٤) فى ب: الجميع.

(٥) سقط فى أ.

الجمع؛ [قال جميل^(١)]: [من الطويل]

بُئِنَّا لَزَمِي (لَا) إِنَّ (لَا) إِنَّ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِيَيْنِ أَيُّ مَعُون^(٢)

وروى: [من الرمل]

أَبْلِغِ النِّعْمَانَ عَنِّي مَأَلِكًا إِنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَأَنْتَظَرِي^(٣)
فالأول جمع مَعُونَةٍ، ومَأَلِكًا جمع مَأَلِكَةٍ وهي: الرسالة، ومثل هذا الذي يَقُولُ قد
لا يعتد به سيبويه، فربما أطلق القول، فقال: ليس في الكلام كذا، وإن كان قد جاء
عليه حرفٌ أو حرفان؛ كأنه لا يعتد بالقليل، ولا يجعل له حكماً.

و اختلفوا في قوله - عز وجل - : ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [٢٨١] في

فتح التاء من ﴿ترجعون﴾ وضمها:

فقرأ أبو عمرو وحده^(٤) ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بفتح التاء وكسر الجيم .

واختلف عنه في آخر سورة النور، فروى علي بن نصر، وهارون الأعور وعبيد
ابن عقيل، وعباس بن الفضل، وخارجة بن مصعب: ﴿ويوم يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾
[النور: ٦٤]: بضم الياء .

وقرأ الباقون: ﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾، و﴿يَوْمَ يُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء والياء فيهما،
وكذلك في النور.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿يرجعون﴾: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]
﴿وَلَكِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦].

وحجة أبي عمرو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] فأضيف المصدر إلى الفاعل

(١) البيت في ديوانه ص(٢٠٨)، وأدب الكاتب ص(٥٨٨)، وشرح شواهد الشافية ص(٦٧)،
ولسان العرب (أكل، كرم، عون، أيا)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص(٢٢٣)،
والخصائص (٢١٢/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٦٨/١)، والمحتسب (١٤٤/١)،
والممتع في التصريف (٧٩/١)، والمنصف (٣٠٨/١).

(٢) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص(٩٣)، والاشتقاق ص(٢٦)، والأغاني (٩٤/٢)، وخزاعة
الأدب (٥١٣/٨)، وشرح شواهد المغنى (٦٥٨/٢)، والشعر والشعراء (٢٣٥/١)،
والمنصف (١٠٤/٢)، ولسان العرب (ألك)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٩٨٢)،
والممتع في التصريف (٧٩/١)، والمنصف (٣٠٩/١)، ولسان العرب (عذب، قصر).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣١)، البحر المحيط (٣٤١/٢)، التبيان للطوسي (٣٦٩/٢)،
التيسير للداني (٨٥)، الحجة لأبي زرعة (١٤٩)، السبعة لابن مجاهد (١٩٣)، الغيث
للفسافسي (١٧٠)، الكشف للقيسي (٣١٩/١، ٣٢٠)، المجمع للطبرسي (٣٩٤/٢)،
تفسير الرازي (٣٦٨/٢).

فهذا بمنزلة: «يرجعون» وأبوا: مثل رجعوا.

ومن حجته: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] وقال: ﴿فَالْيَوْمَ نَرُجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦] فأضاف المصدر إلى الفاعل، كما أضيف في الآية الأخرى. وقال- تعالى:- ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فأما انتصاب «يوم» من قوله: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ فانتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف، وليس المعنى: اتقوا في هذا اليوم، [ولكن^(١)] تأهبوا للقاء به، بما تقدمون من العمل الصالح.

ومثل ذلك: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ [المزمل: ١٧]، أى: كيف تتقون هذا اليوم الذى هذا وصفه مع الكفر بالله، أى: لا يكون الكافر مستعداً للقاء ربه لكفره، ومثل ذلك قوله: ﴿وَأَرْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦] أى: خافوه.

واختلفوا فى كسر الألف وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [٢٨٢] ورفع الراء ونصبها من ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخْرَى﴾ [٢٨٢]: فقرأ حمزة وحده^(٢): ﴿إِن تَضِلَّ﴾ بكسر الألف ﴿فَتَذَكَّرُ﴾ بالتشديد والرفع وكسر ﴿إِن﴾.

وقرأها الباقون: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ﴾ نصباً.

غير أن ابن كثير وأبا عمرو خففا الكاف وشددها الباقون.

قال أبو على: قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخْرَى﴾ لا يكون متعلقاً بقوله: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].
ألا ترى أنك لو قلت: استشهدوا شهيدين من رجالكم أن تضل إحداهما، لم يسغ، ولكن تتعلق «أن» بفعل مضمر دل عليه هذا الكلام، وذلك أن قوله: ﴿فَإِن لَّمْ

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦)، الإملاء للغبرى (٧٠/١)، البحر المحيط (٣٤٩/٢)، التبيان للطوسى (٣٧١/٢)، تفسير الطبرى (٦٣/٦)، تفسير القرطبى (٣٩٧/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٤)، الحجة لأبى زرع (١٥٠)، السبعة لابن مجاهد (١٩٤)، الغيث للصفاسى (١٧٠، ١٧١)، الكشاف للزمخشرى (١٦٨/١)، الكشف للقيسى (٣٢٠/١، ٣٢١)، المجموع للطبرسى (٣٩٥/٢)، تفسير الرازى (٣٧٢/٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٣٦).

يكونا رجلين، فرجل وامرأتان ﴿ يدل على قولك: فاستشهدوا رجلا وامرأتين؛ فتعلق
﴿أن﴾ إنما هو بهذا الفعل المدلول عليه من حيث ذكرنا.

وقال أبو الحسن في قوله -تعالى-: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] التقدير:
فليكن رجل وامرأتان، وهذا قول حسن، وذاك أنه لما كان قوله: ﴿أَنْ تَقْضَلَ
إِحْدَاهُمَا﴾ لا بد من أن يتعلق بفعل، وليس في قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مَعَنْ رَضَوْنَ
مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، شيء يتعلق به ﴿أن﴾ جعل المضمرة فعلاً ترتفع النكرة به، ويتعلق به
المصدر، وكان هذا أولى من تقدير إضمار المبتدأ الذي هو: فمن^(١) يشهد رجل
وامرأتان؛ لأن المصدر الذي هو: ﴿أَنْ تَقْضَلَ إِحْدَاهُمَا﴾ لا يجوز أن يتعلق به لفصل
الخبر بين الفعل والمصدر.

فإن قلت: من أي الضريين تكون «كان» المضمرة في قوله، هل تحتل أن تكون
الناصفة للخبر أو تكون التامة؟

فالقول في ذلك: أن كل واحد منهما يجوز أن يقدر إضماره: فإذا أضمرت التي
تقتضى الخبر، كان تقدير إضمار الخبر: فليكن ممن تشهدون رجل وامرأتان، وإنما
جاز إضمار هذه، وإن كان قد قال: لا يجوز: عبد الله المقتول، وأنت تريد: «كُنْ
عبد الله المقتول»^(٢)؛ لأن ذكرها قد تقدم، فتكون هذه إذا أضمرتها لتقدم الذكر
بمنزلة المظهرة.

ألا ترى أنه لا يجوز العطف على عاملين، ولما تقدم ذكر «كل» في قوله: [من
المتقارب]

أَكْلٌ امْرَأٌ تَحْسَبِينَ امْرَأً
..... (٣)

كان «كل» بمنزلة ما قد ذكر في قوله: [من المتقارب]

.....
..... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٤)

وكذلك جاز إضمار «كان» المقتضية للخبر بعد «إن» في قوله: «إن خنجراً

(١) في ب: ممن.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١١٠/٥) من حديث عبد الله بن خباب. وأخرجه الحاكم في
المستدرک (٥١٧/٤)، من حديث خالد بن عرفطة.

(٣) صدر للبيت الآتي عجزه.

(٤) البيت لأبي دؤاد في ديوانه ص(٣٥٣)، والأصمعيات ص(١٩١)، وأمالى ابن الحاجب

فخنجرًا»، لما كان الحرف يقتضيها. ويجوز أن تضمّر التامة التي بمعنى الحدوث والوقوع؛ لأنك إذا أضمرتتها أضمرت شيئًا واحدًا، وإذا أضمرت الأخرى احتجت أن تضمّر شيئين، وكلما قل الإضمار كان أسهل، وأيهما أضمرت فلا بد من تقدير حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه.

المعنى: فلتحدث شهادة رجل وامرأتين، أو تقع، أو نحو ذلك.

ألا ترى أنه ليس المعنى: فليحدث رجل وامرأتان، ولكن لتحدث شهادتهما، أو تقع، أو تكن^(١) شهادة رجل وامرأتين فيما^(٢) تشهدون.

ويجوز أن تتعلق ﴿أن﴾ في قوله -تعالى-: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] بشيء ثالث؛ وهو أن تضمّر خبر المبتدأ الذي هو: فرجل وامرأتان يشهدون، فيكون^(٣) «يشهدون» خبر المبتدأ، ويكون العامل في ﴿أن﴾ وموضع إضماره فيمن فتح الهمزة من: ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾: [ما]^(٤) قبل: ﴿أَنْ﴾.

وفيمن كسر ﴿إن﴾ بعد انقضاء الشرط بجوابه^(٥)، فقد جاز في: ﴿إن تضل﴾ أن يتعلق بأحد ثلاثة أشياء:

أحدها: المضمّر الذي يدل عليه قوله: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾.

والثاني: الفعل الذي هو: فليشهد رجل وامرأتان.

والثالث: الفعل الذي هو خبر المبتدأ.

= (١/١٣٤ ، ٢٩٧)، وخرّانة الأدب (٩/٥٩٢ ، ١٠/٤٨١)، والدرر (٥/٣٩)، وشرح التصريح (٢/٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٩٩)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٠٠)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٥٠٠)، وشرح المفصل (٣/٢٦)، والكتاب (١/٦٦)، والمقاصد النحوية (٣/٤٤٥)، ولعدى بن زيد في ملحق ديوانه ص (١٩٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٤٩)، والإنصاف (٢/٤٧٣)، وأوضح المسالك (٣/١٦٩)، وخرّانة الأدب (٤/٤١٧ ، ٧/١٨٠)، ووصف المباني ص (٣٤٨)، وشرح الأشموني (٢/٣٢٥)، وشرح ابن عقيل ص (٣٩٩)، وشرح المفصل (٣/٧٩ ، ١٤٢ ، ٨/٥٢ ، ٩/١٠٥)، والمحاسب (١/٢٨١)، ومغنى اللبيب (١/٢٩٠)، والمقرب (١/٢٣٧)، وجمع الهوامع (٢/٥٢).

(١) في ب: تكون.

(٢) في ب: مما.

(٣) في ب: فتكون.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: بجزائه.

وأما «إحدى»: فمؤنث الواحد، والواحد الذي مؤنثه إحدى، إنما هو اسمٌ وليس بوصفٍ؛ ولذلك جاء «إحدى» على بناء لا يكون للصفات أبدًا، كما كان الذي هو مذكوره كذلك.

وقال أحمد بن يحيى: قالوا: هو إحدى الإحد، وأحد^(١) الأحدين، وواحد الأحاد.

وأنشد: [من الرجز]

عَدُونِي الثُّغْلَبَ فِيمَا عَدُّوَا

حَتَّى اسْتَأْرُوا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ^(٢)

لَيْثًا هَزْرًا ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِي

قال أحمد [بن يحيى]^(٣): «إحدى الإحد»: كما تقول^(٤): واحدٌ لا مثل له، وقالوا: «الإحد»، كما تقول: الكسر، جعلوا الألف بمنزلة التاء؛ كما جعلوها مثلها، في الكبرى، والكبر، والعليا، والعلأ؛ فكما جعلوا هذه: كظلمة وظلم، جعلوا الأول بمنزلة كسر وسدر، وكما جعلوا المقصورة بمنزلة التاء، كذلك جعلوا الممدودة بمنزلتها في قولهم: قاصعاء وقواصع، وداماء ودوام.

وحكى أحمد بن يحيى: أن الواحد والوحد والأحد، بمعنى، وقد شرحنا ذلك في المسائل.

فأما بدل الهمزة من الواو إذا كانت مكسورة، فإن أبا عمر^(٥) يزعم أن ذلك لا يجاوز به المسموع، وغيره يذهب إلى أن بدل الهمزة منها مطردٌ كإطراد البدل من المضمومة. والقول في أنه ينبغي أن يكون مطردًا: إن الكسرة بمنزلة الياء، ولا تخلو الحركة في الحرف المتحرك من أن تكون مقدرة قبله أو بعده، فإن كانت قبله، فالواو إذا وقعت قبلها الياء أعلت، وكذلك إذا وقعت بعدها، فإذا كان كذلك اعتلت الواو مع الكسرة كما اعتلت مع الياء.

ألا ترى أنها إذا تحركت بالفتح لم تعتل، كما لا تعتل الواو إذا كانت قبلها ألفٌ

(١) في أ: وواحد.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (وحد)، والتاج (أحد).

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: قالوا.

(٥) في أ: أبا عمرو.

نحو: عوانٍ وطوالٍ؟ فإن قلت: [فإذا وجب القلب من حيث ذكرت] (١) فهلا (٢) أبدلت غير أول مكسورة كما اعتلت الواو بالياء إذا كانت قبلها أو بعدها؟
 قيل: هذا لا يلزم [و] (٣) ذلك أن القلب في المكسورة كالقلب في المضمومة.
 ألا ترى أن الضمة مع الواو كالواوين، كما أن الكسرة مع الواو كالياء والواو؟
 فكما تُعلِّ الواو مع الياء، كذلك أعلت مع الكسرة، كما أن الواو لما أُعلت (٤) مع الواو كذلك أعلت مع الضمة، ولم يجب من هذا أن تعل الواوان (٥) غير أولى في نحو: أخووي، وكووي، فكذلك لم يلزم أن تعل الواو مع الكسرة غير أول.
 ألا ترى أن مواقع الإبدال ينبغي أن تعتبر كما أن مواقع الزيادة ينبغي أن تعتبر؟
 فكما أن الحرف إذا كثرت زيادته في موضع، واستمر، لم يلزم أن تجعل في غير ذلك الموضع، كذلك لا يلزم إذا استمر إبداله (٦) في موضع أن يبدل في غير ذلك الموضع، ومن ثم جعل أبو عثمان «دَلَامِصًا» (٧) من غير «دَلِيسٍ» (٨)؛ لأن الميم لم تزد هنا، وإن كانت زيادتها قد استمرت أولاً.

وأما قوله -تعالى-: ﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] فقال أبو عبيدة: ﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا﴾ أي (٩) تنسى، قال -تعالى-: ﴿قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الصَّالِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] أي نسيت، أي: ضللت وجه الأمر.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: هلا.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: اعتلت.

(٥) في أ: الواو.

(٦) في أ: إبدالها.

(٧) الدَلَامِصُ: البراق الذي يبرق لونه.. وأشد ثعلب:

قد أعتدى بالأغوجي الثارص
مثل مُدَقِّ البِصَلِ الدَلَامِصِ

يريد: أنه أشهب نهدي.

ينظر: اللسان (دملص).

(٨) الدَلِيسُ: البريق. والدَلِيسُ والدَلِيسُ والدَلِيسُ: اللين البراق الأملس...

والدليلص - أيضًا -: ذهب له بريق.

ينظر: اللسان (دلص).

(٩) في أ: أن.

وقال أبو زيد: ضللت الطريق والدار أضله ضلالا، وأضللت الفرس والناقة والشىء إضلالا، وكل ما ضلّ عنك فذهب.

قال: وإذا كان الحيوان مقيما فهو بمنزلة ما لا يبرح نحو: الدار، والطريق، فهو كقولك: ضلته ضلالة. وقال أبو الحسن: تقول: ضللت دار فلان.

وقال الفرزدق: [من الكامل]

وَلَقَدْ ضَلِلْتُ أَبَاكَ تَدْعُو دَارِمًا كَضَلَالِ مُلْتَمِسِ طَرِيقٍ وَبَارٍ^(١)
وفى كتاب الله - تعالى -: ﴿ فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢] أى:
لا يضل الكتاب عن ربي.

وأما موضع ﴿أن﴾ فنصبٌ وتعلقه إنما هو بأحد الأشياء التي تقدم ذكرها. والمعنى: استشهدوا رجلين أو رجلا وامرأتين؛ لأن تضل إحداهما فتذكر. فإن قيل: فإن الشهادة لم توقع للضلال الذي هو النسيان إنما وقعت للذكر والحفظ:

فالقول فى ذلك: إن سيبويه قد قال: أمر بالإشهاد لأن تذكر [إحداهما الأخرى]^(٢)، ومن أجل أن تذكر إحداهما الأخرى. قال^(٣): فإن قال إنسان: كيف جاز أن يقول: «أن تضلّ [إحداهما]^(٤)» ولم يعد هذا للضلال والالتباس^(٥)؟ فإنما ذكر «أن تضلّ»؛ لأنه سبب للإذكار^(٦) كما تقول^(٧): أعددته أن يميل الحائط، فأدعمه، وهو لا يطلب بذلك^(٨) ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعله الدعم وسببه^(٩). انتهى كلام سيبويه^(١٠).

- (١) وهو فى ديوانه ص(٤٥٠)، واللسان (ضلل)، والتاج (دغص، ضلل). ويروى: «يدعو» بدلا من «تدعو».
- (٢) زيادة عما فى الكتاب.
- (٣) أى: سيبويه.
- (٤) زيادة عما فى الكتاب.
- (٥) فى الكتاب: للالتباس.
- (٦) فى الكتاب: الإذكار.
- (٧) فى الكتاب: يقول الرجل.
- (٨) فى الكتاب: بإعداد ذلك.
- (٩) فى الكتاب: بسببه.
- (١٠) ينظر: الكتاب(٣/٥٣).

[قال أبو علي^(١)] وقوله: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾: معطوف على الفعل المنصوب بـ ﴿أَنْ﴾، فأما قوله: ﴿مِمَّنْ رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ فالظرف وصفٌ للأسماء المذكورة^(٢)، وفيه ذكرها.

وأما وجه قراءة حمزة: ﴿إِنْ تَضِلُّ إِحْدَاهُمَا﴾: بكسر الألف، فإنه جعل ﴿إِنْ﴾ للجزاء، والفاء في قوله: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾: جواب الجزاء، ومواضع الشرط وجوابه^(٣) رفعٌ بكونهما وصفًا للمذكورين^(٤) وهما المرأتان في قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، وقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾: خير مبتدأ محذوف تقديره: فمن يشهد رجل وامرأتان. ويجوز أن يكون «رجلٌ» مرتفعًا بالابتداء، و«المرأتان» معطوفتان عليه وخبر المبتدأ^(٥) محذوفٌ تقديره: فرجل وامرأتان يشهدون.

وقوله: ﴿مِمَّنْ رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ فيه ذكرٌ يعود إلى الموصوفين الذين هم: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، ولا يجوز أن يكون فيه ذكر لشهيدين المتقدم ذكرهما؛ لاختلاف إعراب الموصوفين.

ألا ترى أن «شاهدين» منصوبان، و«رجلٌ وامرأتان» إعرابهما^(٦) الرفع، فإذا كان كذلك علمت أن الوصف الذي هو ظرفٌ إنما هو وصفٌ لقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ دون من تقدم ذكرهما من الشاهدين.

والشرط وجزاؤه وصفٌ للمرأتين؛ لأن الشرط وجزاءه^(٧) جملةٌ يوصفُ بها كما يوصلُ بها في نحو قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ إِذَا مَكَتْلَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَخَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [الحج: ٤١]. واللام التي هي لامٌ في قوله: ﴿إِنْ تَضِلُّ﴾ فيمن جعل ﴿إِنْ﴾ جزاءً في موضع جزم، وإنما حركت بالفتح لالتقاء الساكنين، ولو كسرت للكسرة [التي]^(٨) قبلها لكان جائزًا في القياس.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: المنكورة.

(٣) في ب: وجزائه.

(٤) في ب: للمذكورين.

(٥) في ب: الابتداء.

(٦) في أ: إعرابهم.

(٧) في أ: والجزاء.

(٨) سقط في ب.

وأما قوله -تعالى-: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾:

فقياس قول سيبويه في قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] والآي التي تلاها معها^(١) أن يكون بعد الفاء في: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا﴾: مبتدأ محذوف ولو أظهرته لكان فيما تذكر إحداهما الأخرى، فالذكر العائد إلى المبتدأ المحذوف الضمير في قوله: ﴿إِحْدَاهُمَا﴾.

وأما قوله: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾، فإن الذكر على ضربين:
ذِكْرٌ هو خلاف النسيان.

وذكرٌ، هو قولٌ.

فمما هو خلاف النسيان قوله: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنَسِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَ﴾ [الكهف: ٦٣].

وقال: ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] فأسند النسيان إليهما، والناسي فتى موسى، فيجوز أن يكون المعنى: نسي أحدهما، فحذف المضاف، وقد تقدم ذكر شيء من هذا النحو.

والذكر الذي هو قولٌ يستعمل على ضربين:

قولٌ لا ثلب فيه للمذكور.

والآخر يراد به ثلب المذكور.

فمن الأول قوله:

﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وقوله: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾

[البقرة: ١٩٨].

[و] ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامِ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

[و] ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

ومن الذكر الذي يراد به الثلب.

قوله: ﴿قَالُوا سَعِينًا فَقِي يُذَكِّرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]

(١) تلا سيبويه مع هذه الآية قوله تعالى: ﴿ومن كفر فأنتمعه قليلاً﴾ [البقرة: ١٢٦]، وقوله تعالى:

﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾ [الجن: ١٣].

ينظر: الكتاب (٦٩/٣).

فهذا الذكر يشبه أن يكون من جنس ما واجههم به في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ. أَلَيْسَ لَكُم مَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧].

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

بِذِكْرِكُمْ مِنَّا عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ
لَعَمْرِي لَقَدْ جِئْتُمْ حُبُولًا وَمَأْتِمًا
وقالوا في مصدر ذكرته: ذكرى.

قال: [من البسيط]

هَبَّتْ سَمَالًا فَذِكْرِي مَا ذَكَرْتُمْ
عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَفِي حُورَانًا^(١)
وقال: [من الطويل]

صَحَا قَلْبُهُ عَن سُكْرِهِ وَتَأْمَلًا
وَكَانَ بِذِكْرِي أُمِّ عَمْرٍو مُوَكَّلًا^(٢)
فمن قدر في «ذكرى» التنوين، نصب الاسم بعده، ومن لم يقدر فيه التنوين، جر الاسم، وأضاف المصدر إلى المفعول به.

قال سيويه: قالوا ذكرته ذكراً كحفظته حفظاً، وقالوا: ذُكْرًا كما قالوا: شُرْبًا^(٣).
فأما قوله: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠]:

فإن قوله: ﴿ذِكْرًا﴾، يحتمل أمرين: أحدهما: أن تقدر حذف المضاف إلى الذكر. والآخر ألا تقدر ذلك، فإن قدرت حذف المضاف؛ كان إظهاره: قد أنزل الله إليكم ذا ذكر، والذكر يحتمل تأويلين:

أحدهما: ذا شرفٍ وصيتٍ؛ كما قال: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]:
فسر أنه شرف لهم، والآخر ذا قرآن، وقد سمي [القرآن]^(٤) ذكراً في قوله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا﴾ [النحل: ٤٤]: فإذا قدرت حذف المضاف كان المعنى في «أنزل»: الإحداث والإنشاء.

(١) وهو لجري في ديوانه ص (١٦٥)، وشرح أبيات سيويه (٩٣/١)، وشرح شواهد المغنى (٧١٣/٢)، والكتاب (٢٢٢/١، ٤٠٤). ويروى: «جنوبًا» بدلاً من «شمالًا».

(٢) وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص (٨٢)، وشرح أبيات المغنى للسيوطي (٣٩٩/١)، والبغدادى (١٧٨/٣)، وفي حاشية شرح ديوان زهير ص (٣٠).

(٣) ينظر: الكتاب (٧/٤).

(٤) سقط في ب.

كما قال: ﴿وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ فَمَنْ يَنْبَغِي أَنْزَلْنَا﴾ [الزمر: ٦].

[و] ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] يبين أنه الإنشاء والإحداث قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَقْرُورَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ثم قال بعد: ﴿فَمَنْ يَنْبَغِي أَنْزَلْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٣] فحمل الأزواج على الإنشاء كما حمله على الإنزال في قوله - تعالى -: ﴿وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ فَمَنْ يَنْبَغِي أَنْزَلْنَا﴾ [الزمر: ٦].

وقال: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [الطلاق: ١٠]، فوصل الفعل مرة باللام ومرة بإلى؛ كما قال: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨].

وفي أخرى: ﴿يَا أَيُّهَا رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً﴾ [الزلزلة: ٥].

وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢].
و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

فإن لم تقدر حذف المضاف، كان المعنى: قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولا فيكون: «رسولا» معمول المصدر، والتقدير: أن ذكر رسولا أى: ذكر رسولا لأن يتبعوه، فيهدوا^(١) بالافتداء به، والانتهاى إلى أمره.

وذلك نحو قوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

ومثل ذلك فى إعمال المصدر قوله -تعالى-: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِفْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣] ف «شَيْئًا» مفعول المصدر، والذكر: كتاب الله الذى ذكره فى قوله - سبحانه-: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] وفى قوله: ﴿يَتَمَحَّوْا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

فأما قول الشاعر: [من المتقارب]

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعُجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً^(٢)

(١) فى أ: فتهدوا.

(٢) وهو للعباس بن مرداس فى ديوانه ص(١٣٦)، والخزانة (٣/٢٩٩)، والدرر (٤/٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٩٨)، وشرح شواهد المعنى (٢/٩٠٨)، والمقاصد النحوية (٤/٤٨٩)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/٣٠٨)، والخزانة (٦/٤٦٧، ٤٧٠، ٨/٢٥٥)، وشرح الأشموني (٣/٥٧٥)، وشرح عمدة الحفاظ ص(٥٣٢)، وشرح المفصل (٤/١٣٠)، والكتاب (٢/١٥٨)، ومجالس ثعلب (٢/٤٩٢)، ومعنى اللبيب (٢/٥٧٢)، والمقتضب (٣/٥٥)، وجمع الهوامع (١/٢٥٤).

فإن «ذكرت» فعل يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا ضعفت منه العين أو نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعول آخر، وذلك نحو فَرَحْتُهُ وَأَفْرَحْتُهُ، وَعَرَمْتُهُ وَأَغْرَمْتُهُ.

فمن قال: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ كان ممن جعل التعدية بالتضعيف.

ومن قال: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا﴾ كان ممن نقل بالهمزة وكلاهما سائغ.

ومن حجة من قال: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ قوله -تعالى-: ﴿وَذَكَّرَ فَإِنَّ الذِّكْرَ نَنْعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[الذاريات: ٥٥] فهذا مضارعه ينبغى أن يكون «يذكر».

وقول ابن كثير وأبى عمرو مثل أغرمته وأفرحته، وقول الباقرين على غرمته

وفرحته. والمفعول الثاني من قوله -سبحانه-: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ محذوف.

المعنى: فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة التي احتملتاها.

وروى عن سفيان بن عيينة^(١) فى قوله: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾، أى:

تجعلها ذكراً^(٢)، وأحسب أن أحداً من أهل التأويل، لم يذهب إلى ذلك غيره، وليس هو فى المعنى بالقوى.

ألا ترى أنهم لو بلغن ما بلغن ولم يكن معهن رجلٌ لم تجز شهادتهن حتى يكون معهن رجلٌ، فإذا كان الأمر على هذا لم تذكرها^(٣)، والحاجة فى إنفاذ^(٤) الشهادة إلى الرجل قائمة.

ومما يُبعد قوله، ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾، والضلال قد فسره أبو عبيدة: بالنسيان، فالذى ينبغى أن يعادله ما هو مقابل للنسيان من التذكير.

فأما من ذهب فى قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ وقوله: إن الجزء فى مقدم، أصله التأخير، فلما تقدم اتصل بأول الكلام، ففتحت ﴿أَنْ﴾: فإن هذه دعوى لا دلالة

(١) سفيان بن عيينة بن أبى عمران الهلالى مولاهم، أبو محمد الأعمور الكوفى، أحد أئمة الإسلام. كان حديثه نحو سبعة آلاف. وقال ابن وهب: ما رأيت أعلم بكتاب الله من ابن عيينة. وقال الشافعى: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز. مات سنة ثمان وتسعين ومائة، ومولده سنة سبع.

ينظر: الخلاصة (١/٣٩٧).

(٢) نقله الطبرى فى تفسيره (٣/١٢٥).

(٣) فى ب: يذكرها.

(٤) فى ب: نفاذ.

عليها، والقياس على ما عليه كلامهم يفسدها.

ألا ترى أنا نجد الحرف العامل، إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييرًا في عمله ولا معناه؟ وذلك فيمن فتح اللام الجارة مع المظهر، فقال: لزيد ضربت، وضربت لزيد، روى أبو الحسن فتح هذه اللام عن يونس وعن أبي عبيدة وعن خلف الأحمر، وزعم أنه سمع هو ذلك من العرب.

قال: وعلى ذلك أنشدوا: [من الوافر]

تُوَاعِدُنِي رَبِّيَعَةُ كُلَّ يَوْمٍ لِأَهْلِيكَهَا وَأَقْتَنِي الدَّجَاجَا
فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها ومعناها شيء عما كان عليه في الكسر؛ كذلك ﴿إِنْ﴾ الجزاء لو فتحت لم يجب على قياس اللام أن يتغير لها معنى ولا عمل. ومما يبعد ذلك أن الحروف العاملة إذا تقدمت كانت مثلها إذا تأخرت، لا تتغير بالتقدم عما كانت عليه في التأخر.

ألا ترى أن من قال: بزيد مرت، وإلى عمرو ذهبت، فقدم الحرف كان تقديمه مثل تأخيره، لا يغير التقديم شيئًا كان عليه في التأخير.

ومما يبعد ذلك قولهم: رب غارة، وربت غارة، وربتما غارة، ورب هيضل؛ فكما لم يختلف في التخفيف عن حال التثقل، ولحاق حرف التأنيث به، وكذلك ثم وثمت، كذلك ينبغي ألا تتغير^(١) ﴿إِنْ﴾، بل ﴿إِنْ﴾ أجدر ألا تتغير؛ لأن التغيير بالحركة أيسر من التغيير بحذف حرف وزيادة آخر، وكذلك الحذف من ﴿إِنْ﴾، و﴿كَأَنَّ﴾ لم يغيرهما عن عملهما، ولا يلزم من حيث تغيرت، ﴿إِنْ﴾ المكسورة بالحذف فدخلت على الفعل أن تتغير^(٢) بإبدال حركة وتغييرها لأن الحذف والتغيير في ﴿إِنْ﴾ أكثر.

ومما يبعد ذلك أن الحرف قد يبدل^(٣) منه غيره، وهو مع الإبدال يعمل عمله غير مبدل، وذلك نحو بدل الواو من الباء في: «والله» وبدل التاء من الواو في «تالله»، فإذا كانت هذه الحروف مع التغيير الحادث فيها من الحذف منها، والتغيير باختلاف حركاتها ليست تزول عما كانت عليه من العمل والمعنى؛ فألا تتغير «أَنْ» بكسر

(١) في ب: يتغير.

(٢) في ب: بأن يتغير.

(٣) في ب: أبدل.

الهمزة منها أجدر.

ومما يفسد ذلك إبدالهم الألف من نون «إذن».

ألا ترى أنها إذا أبدلت كان عملها ومعناها على ما كان قبل الإبدال؟ وإبدال الحرف أكثر من تغيير الحركة، فلو كان لما ذكره مجازاً أو مساغ، لكان ذلك في هذه الحروف المغيرة أيضاً، فإن لم يكن ذلك فيها مع ما ذكرنا من ضروب التغيير اللاحق لها ما يبين أن ما ذهب إليه يفسده ما عليه مقييس كلامهم، وما كان من هذا الضرب من الدعاوى التي يفسدها ردها إلى ما ذكرناه ساقطاً.

واختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿تَجَرَّةٌ حَاضِرَةٌ﴾ [٢٨٢] في رفعهما ونصبهما^(١):

فقرأ عاصمٌ وحده ﴿تَجَرَّةٌ﴾ نصباً.

وقرأ الباقون: بالرفع^(٢).

قال أبو بكر: وأشك في ابن عامر.

قال أبو علي: «كان» كلمة استعملت على أنحاء:

أحدها: أن تكون بمنزلة حدث، ووقع، وذلك قولك: قد كان الأمر، أي وقع وحدث، والآخر: أن تخلع منه معنى الحدوث فتبقى الكلمة مجردة للزمان، فيلزمها^(٣) الخبر المنصوب.

ونظير خلعهم معنى الحدث من كان وأخواتها، خلعهم معنى الاسم من التاء والكاف اللتين للخطاب في قولهم: أنت وذلك، والنجاءك^(٤)، وذلك قولك: كان زيد ذاهباً. والثالث: أن تكون بمعنى صار.

(١) في ب: رفعها ونصبها.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦)، الإعراب للنحاس (٣٠٠/١)، الإملاء للعكبري (٧٠/١)، البحر المحيط (٣٥٣/٢)، التبيان للطوسي (٣٧١/٢)، التيسير للداني (٨٥)، تفسير الطبري (٨٠/٦)، الحجة لابن خالويه (١٠٣)، الحجة لأبي زرعة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٤)، الغيث للصفاقسي (١٧١)، الكشاف للزمخشري (١٦٩/١)، الكشاف للقيسي (١/٣٢١، ٣٢٢)، المجمع للطبرسي (٣٩٥/٢)، المعاني للأخفش (١٩٠/١)، المعاني للفراء (١٨٥/١)، تفسير الرازي (٣٧٥/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٧/٢).

(٣) في ب: فتلزمها.

(٤) النجاءك والنجاءك: من النجاء؛ فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأن الألف واللام معاقبة للإضافة؛ فثبت أنها ككاف «ذلك»، و: أريتك زيداً أبو من هو؟ ينظر: اللسان (نجو)، وتاج العروس (نجو).

أنشد أحمد بن يحيى: [من الطويل]

بِتَيْهَاءٍ قَفِيرٍ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا^(١)
أى: صارت، فيجوز أن يكون من هذا قوله -تعالى-: ﴿كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي
الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، أى صار فى المهّد.

والرابع: أن تكون زيادة، وذلك قولهم: ما كان أحسن زيّداً، المعنى فيه: ما
أحسن زيّداً.

وأنشد لبعض البغداديين: [من الوافر]

سَرَاةٌ بَنَى أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَأَنَّ الْمُسُومَةَ الْجِيَادِ^(٢)
وفى أخرى: [العراب]^(٣).

فأما موضع أن فى^(٤) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾
[البقرة: ٢٨٢] فنصب، المعنى: ولا تساموا كتابته إلا أن تكون تجارةً حاضرةً
تديرونها بينكم.

أى: يدا بيد لا أجل فيه، فلا يحتاج فى تباع ذلك إلى التوثق باكتتاب
الكتاب، [ولا]^(٥) ارتهان الرهن؛ لوقوع التقابض فى المجلس، ومثل موضع «أن»
هذه فى النصب موضع التى فى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾
[البقرة: ٢٨٢] فالعامل فى قوله: «أن» تكون من قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ

(١) وهو لعمر بن أحمد فى ديوانه ص(١١٩)، والحيوان (٥/٥٧٥)، وخزانة الأدب (٩/٢٠١)،
واللسان (عرض، كون)، وله أو لابن كثر فى شرح شواهد الإيضاح ص(٥٢٥)،
وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(١٣٧)، وشرح الأشموني (١/١١١)، وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقى ص(٦٨)، وشرح المفصل (٧/١٠٢)، والمعانى الكبير (١/٣١٣).

(٢) وهو بلا نسبة فى الأزهية ص(١٨٧)، وأسرار العربية ص(١٣٦)، والأشباه والنظائر (٤/٣٠٣)،
وأوضح المسالك (١/٢٥٧)، وتخليص الشواهد ص(٢٥٢)، والخزانة (٩/٢٠٧ -
٢١٠، ١٠/١٨٧)، والدرر (٢/٧٩)، ورفض المباني ص(١٤٠، ١٤١، ٢١٧،
٢٥٥)، وشرح الأشموني (١/١١٨)، وشرح التصريح (١/١٩٢)، وشرح ابن عقيل
ص(١٤٧)، وشرح المفصل (٧/٩٨)، واللسان (كون)، واللمع فى العربية ص(١٢٢)،
والمقاصد النحوية (٢/٤١)، وهمع الهوامع (١/١٢٠). ويروى: «العراب» بدلاً من
«الجياد».

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: من.

(٥) سقط فى أ.

تراض منكم﴾، قوله - عز وجل - : ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩] بتوسط ﴿إلا﴾، وكلا الاستثناءين منقطع.

وزعم سيويه: أنه قد نصب في القراءة: ﴿تجارة عن تراض منكم﴾^(١).

فأما حجة من رفع: فإنه جعل «كان» بمعنى وقع وحدث، كأنه: إلا أن تقع تجارة حاضرة، ومثل ذلك في الرفع قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠] المعنى فيه على الرفع وذلك أنه لو نصب فقيل: وإن كان ذا عسرة لكان المعنى: وإن كان المسترعى ذا عسرة فنظرة، فتكون النظرة مقصورة عليه وليس الأمر كذلك لأن المسترعى وغيره، إذا كان ذا عسرة فله النظرة.

ألا ترى أن المسترعى والمشتري وسائر من لزمه حق إذا كان معسراً فله النظرة إلى الميسرة؟ فكذلك المعنى في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾: إلا أن تقع تجارة حاضرة في هذه الأشياء التي اقتضت، وأمر فيها بالتوثق^(٢) بالشهادة والارتهان، فلا جناح في ترك ذلك فيه؛ لأن ما يخاف في بيع النساء، والتأجيل يؤمن في البيع يداً بيد. ومما جاء فيه «كان» بمعنى «وقع» قول أوس: [من الطويل]

هِجَاؤُكَ إِلَّا أَنْ مَا كَانَ قَدْ مَضَى عَلَيَّ كَأَثْوَابِ الْحَرَامِ الْمُهَيَّبِ^(٣)

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

فَدَى لِيْنِي دُهْلُ بِنِ شَيْبَانَ نَاقِي إِذَا كَانَ يَوْمَ ذُو كَوَاكِبِ أَشْتَعَا^(٤)

فهذا أيضاً من باب «وقع» ولا يكون: «أشنع» خيراً لأنك لو جعلته خيراً لم تستفد

(١) ذكر ذلك سيويه في باب لا يكون وليس وما أشبههما، ونص كلامه: وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيد، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب؛ لأن «يكون» صلة لـ «أن» وليس فيها معنى الاستثناء، و«أن يكون» في موضع اسم مستثنى كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد. والدليل على أن «يكون» ليس فيها هنا معنى الاستثناء: أن «ليس» و«عدا» و«خلا» لا يقعن ههنا. ومثل الرفع قول الله - عز وجل - : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾. وبعضهم ينصب، على وجه النصب في «لا يكون»، والرفع أكثر. ينظر: الكتاب (٣/٤٩٩).

(٢) في أ: بالتوثقة.

(٣) وهو في ديوانه ص (١٢١)، واللسان (كون)، والجمهرة ص (١١٧١)، والمعاني الكبير ص (٤٨٤، ١١٧٧)، وبلا نسبة في المخصص (٢/١٣٨).

(٤) وهو لمقاس العائذي في الأهمية ص (١٨٦)، وشرح أبيات الكتاب (١/٢٥٢)، وشرح المفصل (٧/٩٨)، والكتاب (١/٤٧)، واللسان (كون)، وبلا نسبة في أسرار العربية =

به إلا ما استفدت بما تقدم، فلم يجئ الخبر هكذا كما جاء الحال في نحو قوله: [من الوافر]

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي (١)
وأما وجه قول من نصب فقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَدُّةً حَاضِرَةً﴾، فالذي في الكلام الذي تقدمه مما يظن أنه يكون اسم كان ما دل عليه: ﴿تَدَايَنْتُمْ﴾، من قوله: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و: ﴿الْحَقُّ﴾ من قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ - فلا يجوز أن يكون التداين اسم كان؛ لأن حكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتداين حق في ذمة المستدين للمدين المطالبة به، فإذا كان ذلك لم يكن اسم كان؛ لأن التداين معنى، والمنتصب يراد به العين، ومن حيث لم يجز أن يكون «التداين» اسم كان، لم يجز أن يكون «الحق» اسمها؛ لأن «الحق» يراد به الدين في قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ فكما لم يجز أن يكون «التداين» اسمها؛ كذلك لا يجوز [أن يكون]^(٢) هذا في «الحق»، فإذا لم يجز ذلك لم يخل اسم كان من أحد شيئين:

أحدهما: أن هذه الأشياء التي اقتضت من الإشهاد والارتهان قد علم من^(٣) فحواها التبايع؛ فأضمر التبايع؛ لدلالة الحال عليه، كما أضمر لدلالة الحال فيما حكاه من قوله: إذا كان غدا فأتني، أو يكون أضمر التجارة كأنه: إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة.

= ص(١٣٥)، واللسان (شهب، ظلم)، والمقتضب (٩٦/٤)، ويروى: «أشهب» بدلًا من «أشنعاً».

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... وليس لحبها ما عشت شافي

وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص(١٤٢)، والخزانة (٤٣٩/٤، ٤٧٧/١٠، ٤٨٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٢٩٤)، ولأبي حية النميري في اللسان (قفا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٨/٨، ١١٢)، وتخليص الشواهد ص(٢٩٩)، والخزانة (٤٤٣/٣، ٣٩٧/٦)، والخصائص (٢٦٨/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٩٧٠)، وشرح المفصل (١٥/٦، ١٠٣/١٠)، والصاحبي في فقه اللغة ص(٣٥)، والمقتضب (٢٢/٤)، والمنصف (١١٥/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: في.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

فَدَى لِيْنِي دُهْلِي بِنِ شَيْبَانَ نَأْتِي إِذَا كَانَ يَوْمًا دَا كَوَاكِبَ أَشْتَعَا^(١)

أى: إذا كان اليوم يومًا، فأما التجارة فهي^(٢) تقليب الأموال وتصريفها لطلب النماء بذلك، وهو اسم حدث واشتق التاجر منه إلا أن المراد به فى الآية العين، ولا يخلو وقوع [اسم]^(٣) الحدث على هذا المعنى الذى وصفناه من أحد ثلاثة أشياء: إما أن يكون المراد: إلا أن يقع ذو تجارة. أى: متاع ذو تجارة.

والآخر: أن يراد بالتجارة: المتجر فيه الذى هو عينٌ؛ فيكون كقوله: هذا الدرهم ضرب الأمير، وهذا الثوب نسج اليمن، أى مضروبه ومنسوجه، وكذلك ﴿يَبْلُوكُمْ﴾ الله يَشْتِي مِنَ الْبَيْدِ ﴿المائدة: ٩٤﴾ أى المصيد.

ألا ترى أن الأيدى والرماح إنما تنالان الأعيان.

والثالث: أن يوصف بالمصدر فيراد به العين، كما يقال: عدلٌ، ورضى، يراد به عادلٌ ومرضى، وعلى هذا قالوا: عدلته، لما جعلوه الشيء بعينه. وليس هذا كالوجه الذى قبله لأن ذاك مصدرٌ يراد به المفعول، وليس هذا مقصورًا على المفعول.

فالمراد بالمصدر الذى هو «تجارة»: العروض وغيرها مما يتقايض، يبين ذلك وصفها بالحضور وبالإدارة بيننا، وهذا من أوصاف الأعيان، والاسم المشتق من هذا الحدث يجرى مجرى الصفات الغالبة؛ ولذلك كسر تكسيرها فى قولهم: تاجر وتجار، كما قالوا: صاحبٌ وصحابٌ، وراعٍ وراعاء.

قال الشاعر: [من الطويل]

كَأَنَّ عَلِيَّ فِيهَا عُقَارًا مُدَامَةً سُلَاقَةً رَاحَ عَتَّقَتْهَا تِجَارُهَا^(٤)

اختلفوا فى ضم الرء وكسرهما وإدخال الألف وإخراجها، وضم الهاء وتخفيفها من قوله - تعالى -: ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾ [٢٨٣]:

(١) تقدم.

(٢) فى ب: فهو.

(٣) سقط فى أ.

(٤) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (١/٧٣).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿فَرُّهُنَّ﴾.

واختلف عنهما: فروى عبد الوارث وعبيد بن عجيل عن أبي عمرو: ﴿فَرُّهُنَّ﴾ ساكنة الهاء.

وروى اليزيدى عنه: ﴿فَرُّهُنَّ﴾ بضم الهاء.

وروى عبيد بن عجيل عن شبل ومطرف الشقري عن ابن كثير ﴿فَرُّهُنَّ﴾ ساكنة الهاء.

وروى قنبل^(٢) عن النبالي والبيزى^(٣) عن أصحابهما، ومحمد بن صالح المرزى عن

شبل عن ابن كثير: ﴿فَرُّهُنَّ﴾ مضمومة الهاء.

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٧)، الإعراب للنحاس (٣٠٢/١)، الإملاء للعكبرى (٧١/١)، البحر المحيط (٣٥٥/٢)، التبيان للطوسي (٣٧٩/٢)، التيسير للداني (٨٥)، تفسير الطبري (٩٦/٦)، تفسير القرطبي (٤٠٨/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٤، ١٠٥)، الحجة لأبي زرعة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٤)، الغيث للصفاسي (١٧١)، الكشف للزمخشري (١٧٠/١)، الكشف للقيسي (٣٢٢/١، ٣٢٣).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة، أبو عمر المخزومي مولاهم المكي، الملقب بقنبل، شيخ القراء بالحجاز، ولد سنة خمس وتسعين ومائة، وأخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون النبالي وهو الذي خلفه في القيام بها بمكة، وروى القراءة عن البيزى، روى القراءة عنه عرضاً: أبو ربيعة محمد بن إسحاق وهو أجل أصحابه. قال أبو عبد الله القصاص: وكان على الشرطة بمكة؛ لأنه كان لا يليها إلا رجل من أهل الفضل والخير والصلاح؛ ليكون لما يأتيه من الحدود والأحكام على صواب؛ فولوها لقنبل لعلمه وفضله عندهم، وقال الذهبي: إن ذلك كان في وسط عمره فحمدت سيرته، ثم إنه طعن في السن وشاخ وقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين. قلت: وقيل: بعشر سنين، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة. ينظر: الغاية (١٦٥/٢، ١٦٦).

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة. وقال الأهوازي: أبو بزة الذي ينسب إليه البيزى اسمه: بشار، فارسي من أهل همدان، أسلم على يد السائب بن أبي السائب المخزومي، والبزة: الشدة، ومعنى أبو بزة: أبو شدة. قلت: المعروف لغة أن البزة من قولهم: بزه بزة: إذا سلبه مرة، ويقال: إن نافعاً هو أبو بزة الإمام أبو الحسن البيزى المكي مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة سبعين ومائة، أستاذ محقق ضابط متقن، قرأ على أبيه وعبد الله بن زياد وعكرمة بن سليمان ووهب بن واضح، قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي والحسن بن الحباب وأحمد بن فرح وأبو عبد الرحمن عبد الله ابن علي وأبو جعفر محمد بن عبد الله اللهيان وأبو العباس أحمد بن محمد اللهيبي في قول الأهوازي والرهاوي وأبو ربيعة محمد بن إسحاق، وروى عنه القراءة قنبل، وحدث عنه أبو بكر أحمد بن حميد بن أبي عاصم التيبلي ويحيى بن محمد بن صاعد ومحمد بن علي بن زيد الصايغ وأحمد بن محمد بن مقاتل.

وتوفى البيزى سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة.

ينظر: الغاية (١١٩/١، ١٢٠).

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابن عامرٍ وحزمة والكسائي: ﴿فَرِهَانٌ﴾ بألف مكسورة الراء. قال أبو علي: قال أبو زيد: رهنت عند الرجل رهناً ورهنته رهناً، فأنا أرهنه: إذا وضعته عنده. وارتهن فلانٌ من رجل رهناً ارتهاناً؛ إذا أخذه منه، وقد أرهنت في السلعة من مالى حتى أدركتها إرهاناً، وذلك إذا غاليت بها فى الثمن، فالارتهان - فى المغالاة وفى القرض والبيع - : الرهن.

قال الشاعر: [من البسيط]

يَطْوِي ابْنُ سَلْمَى بِهَا عَنْ رَاكِبٍ بَعْدًا عِيدِيَّةً أُرْهَيْتَ فِيهَا الدَّنَائِيْرُ
كَأَنَّهَا بِحَسِيْرِ الرِّيْحِ صَادِيَّةٌ وَقَدْ تَحَرَّرَ مَلْحَرُ الْيَعَافِيْرِ^(١)
وأرهننا بيننا خطرًا إرهانًا، وهو: أن يبذلوا من الخطر ما يرض به القوم بالغًا ما بلغ، فيكون لهم سبقًا، وأخطرت لهم خطرًا إخطارًا وهو مثل الإرهان.

وأشُدَّ غَيْرُ أَبِي زَيْدٍ لِلْعِجَاجِ: [من الرجز]

وعاصِمًا سَلَّمَهُ مِنَ الْعَدْرِ مِنْ بَعْدِ إِزْهَانٍ بِصَمَاءِ الْعَبْرِ^(٢)
فقال بعض أصحاب الأصمعي: إرهانٌ: إثباتٌ وإدامةٌ.

ويقال: أرهن لهم الشرأى أدامه، وقال أبو موسى: رهن لهم، أى: دام.

وأشُدَّ: [من السريع]

وَالْحُبْرُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ
^(٣)

فقد فسروا الرهنَ بالإثبات والإدامة، فمن ثم يُبْطَلُ الرهنُ إذا خرج من يد المرتهن بحق لزوال إدامة الإمساك، والرهن الذى يمسه المرتهنُ توثقةً؛ لاستيفاء ماله من الراهن - اسم مصدر كما كان الكتاب كذلك فى قوله - تعالى -: ﴿وكتابه﴾

(١) البيتان لشداد، وينظر البيت الأول فى تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (رهن)، وجمهرة اللغة ص(٨٠٧)، ومقاييس اللغة (١/٤٥٢)، وتهذيب اللغة (٦/٢٧٤)، (٢٧٥)، والمخصص (١٢/٢٥٣، ١٣/٢٢)، ومجمل اللغة (٢/٤٣٠).

ورويت: «من» بدلًا من «عن».

(٢) الرجز فى ديوانه (١/٩٣)، وبلا نسبة فى اللسان (غبر)، وأساس البلاغة (غبر)، والتاج (غبر)، والتهذيب (٨/١٢٣).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.....
.....
وقهوة راووقها ساكب
وهو بلا نسبة فى اللسان (رهن، سمن)، والتاج (رهن).

[التحريم: ١٢] وهذه المصادر إذا نقلت فسمى بها يزول عنها عمل الفعل، وذلك فيها إذا صارت على ما ذكرنا بين؛ إذ لم يعملوا من المصادر ما كثر استعمالهم له، كما ذهب إليه في قولهم: «لله درك»، وتمثيله إياه بقولهم: لله بلادك، فإذا قال: رهنْتُ زيداً رهناً، وارتهنْتُ رهناً، فليس انتصابُه انتصاب المصدر، ولكن انتصاب المفعول به كما تقول: رهنْتُ زيداً ثوباً، ورهنته ضيعةً.

وقد قالوا في هذا المعنى: أرهنته، و«فعلت» فيه أكثر.

قال الأعشى: [من الكامل]

حَتَّى يُفِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِيْنَةً تَعَشُّ وَيَزَهْنَكَ السَّمَاكَ الْفَرْقَدَا^(١)

وقال آخر: [من المتقارب]

قَلَمَّا خَشِيْتُ أَظْفَايِرَهُ نَجَوْتُ وَأَزَهَنْتُهُمْ مَالِكَا^(٢)

وقال آخر: [من الوافر]

يُرَاهَنْنِي فَيَزَهَنْنِي بَنِيهِ وَأَزَهَنْنِي بَنِيَّ بِمَا أَقُولُ^(٣)

فـ «رهنْتُ» في كل هذه الأبيات قد تعدى إلى مفعولين؛ فكذلك إذا قال: رهنْتُ زيداً رهناً، فالرهن مصدرٌ، ولما نُقِلَ فسمى به ما ذكرت كُسرَ كما تُكسرُ الأسماء، كما كُسرَ غيره من المصادر المسمى بها.

وتكسیر «رهن» على أقل العدد لم أعلمه جاء، ولو^(٤) جاء لكان قياسه «أفعل»، مثل كلبٍ وأكلبٍ، وفلسٍ وأفلسٍ، وكأته استغنى ببناء الكثير عن القليل كما استغنى^(٥) ببناء

(١) وهو في ديوانه ص (٢٨١)، وسمط الآلى ص (١٥٦)، واللسان (رهن)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/٢٢٧). ويروى: «يقيدك» بدلاً من «يفيدك».

(٢) وهو لعبد الله بن همام السلولى في إصلاح المنطق ص (٢٣١، ٢٤٩)، وخراتة الأدب (٩/٣٦)، والدرر (٤/١٥)، والشعر والشعراء (٢/٦٥٥)، واللسان (رهن)، ومعاهد التنصيص (١/٢٨٥)، والمقاصد النحوية (٣/١٩٠)، ولهمام بن مرة في التاج (رهن)، وبلا نسبة في الجنى الدانى ص (١٦٤)، ووصف المباني ص (٤٢٠)، وشرح الأشموني (١/٢٥٦)، وشرح ابن عقيل ص (٣٤٠)، والمقرب (١/١٥٥)، وجمع الهوامع (١/٢٤٦).

ويروى: «أظافيرهم» بدلاً من «أظافيره».

(٣) وهو لأحيحة بن الجلاح في اللسان (عيل، رهن)، وجمهرة اللغة ص (٥٩)، والتاج (رهن). ويروى: «أراهنه» بدلاً من «يراهنتي».

(٤) زاد في أ: كان.

(٥) في أ: استغنوا.

الكثير عن القليل في قولهم: ثلاثة شُوع^(١)، وكما استغنى ببناء القليل عن بناء الكثير في نحو: رسن وأرسان، فـ «رهن» جمع على بناءين من أبنية الجموع، وهو «فُعَلٌ» و«فِعَالٌ» وكلاهما من أبنية الكثير فمما جاء على «فُعَلٌ» قول الأعشى: [من الكامل] أليت لا أعطيه من أبنائنا زهنا فيفسدهم كمن قذ أفسدا^(٢) فـ «رُهْنٌ»: جمع رهن، ثم خفف^(٣) العين كما خفف في رُسُلٍ وكُتِبَ ونحو ذلك فقيل: رُسُلٌ وكُتِبَ. ومثل رَهْنٍ ورُهْنٍ، سَقْفٌ وسُقْفٌ، وفي التنزيل: ﴿لِيُؤْتِيَهُمْ سُقْفًا مِّنْ فَضْلِهِ﴾ [الزخرف: ٣٣] ومثل تخفيفهم «الرُهْنُ» وقولهم: «رُهْنٌ»؛ أنهم جمعوا أَسَدًا على أُسَدٍ، ثم خففوا فقالوا: أُسَدٌ.

قال: [من الوافر]

كَأَنَّ مُحَرَّبًا مِّنْ أُسَدٍ تَرَجَّ يُنَازِلُهُمْ لِنَابِيهِ قَبِيبٌ^(٤)
ومثل «رَهْنٌ» و«رُهْنٌ» فيما حكاه أبو الحسن: لَحْدُ الْقَبْرِ، وَلُحْدٌ، وَقَلْبٌ وَقَلْبٌ،
لِقَلْبِ النَّخْلَةِ، وَقَالُوا: نَطٌّ، وَنُطٌّ^(٥)، وَوَزْدٌ^(٦) وَوَزْدٌ، وَسَهْمٌ حَشْرٌ^(٧)، وَسِهَامٌ
حُشْرٌ.

(١) شسوع: جمع شسع، كاشساع. والشسع: سير يُدْخَلُ بَيْنَ الإصْبَعِينَ، ويدخل طرفه في الثقب الذي في طرف النعل. ينظر: الوسيط (شسع).

(٢) تقدم.

(٣) في ب: يخفف.

(٤) وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١١٠)، واللسان (حرب، قبب، ترج)، وأساس البلاغة (قبب) والتاج (حرب، قبب، ترج).

ويروى: «مجربا» بدل «محربا» و: «أرى ذو كدنه» بدلًا من «ينازلهم».

(٥) نَطٌّ: ثَقِيلُ الْبَطْنِ، بَطْيَاءُ الْحَرَكَةِ.

ينظر: المعجم الوسيط (نطط).

(٦) الورد من الخيل: ما بين الكميت والأشقر. والجمع: وَرْدٌ وَوَرَادٌ.

ينظر: المعجم الوسيط (ورد).

(٧) الحشر من السهام: المستوى الريش.

ينظر: المعجم الوسيط (حشر).

قال سيبويه: واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع: كالأشغال والعقول والحلوم والألباب؛ ألا ترى أنك لا تجمع «الفكر» و«العلم» و«النظر»؟! كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو: التمر، وقالوا: التمران. ولم يقولوا: أبرار، ويقولون: مصران ومصارين، كأبيات وأبايت، وبيوت وبيوتات.

ينظر: الكتاب (٦١٩/٣).

فإن قلت: أيجوز أن يكون «رهان» جمع «رهن»، ولا يكون جمع «رهن». فالقول: إن سيبويه لا يرى جمع الجمع مطردًا، فينبغي ألا يقدم عليه حتى يعلم، فإذا كان «رهن» قد صار مثل كعب، وكلب، قلنا^(١): إن «رهان» مثل كعب وكعاب، ولم نجعله جمع الجمع إلا بثبت.

فإن قلت: إنهم قد جمعوا «فُعَلًا» في قولهم: طُرُقَاتٌ وَجُرُزَاتٌ. وحكى أبو عثمان أن الرياشي حكى أنه سمع من يقول: عندنا مُعَنَاتٌ^(٢)، فإذا جمعه هذا الجمع جاز أن يكسر -أيضًا- لاجتماع البابين^(٣) في التفسير والتصحيح في أن كل واحدٍ منهما جمع: فهذا قياس، التوقف عنه نراه أولى، وقد ذهب إليه ناس.

وكذلك لو قال: إن «فُعَلٌ» مثل «فُعَالٌ»، في أن كل واحدٍ منهما بناءٌ للعدد الكثير. وقد كسروا «فعالًا»^(٤) في نحو قول ذي الرمة: [من الطويل]
وَقَرَّبَنَ بِالزَّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَ مَا تَقَوَّبَ عَن غِرْبَانٍ أَوْرَاكِيهَا الْخَطِرُ^(٥)
فيكون «رهان» جمع «رهن» لا جمع «رهن»، وجمعوا «فُعَلًا»، على «فُعَالٌ»، كما جمعوا «فعالًا» على «فُعَالٌ» في قولهم: جمائل: لم نر هذا القياس؛ لأنه إذا جمع شيء من هذا لم يجز قياس الآخر عليه عنده حتى يسمع، وليست الجموع عنده في هذا كالأحاد.

قال أحمد بن موسى:

قرأ حمزة وعاصم^(٦) في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم وحفص عن عاصم ﴿الَّذِي أَوْتَيْنَا﴾ [٢٨٣] بهمزة ويرفع الألف، ويشير بالضم إلى الهمز^(٧).

(١) في أ: قلت.

(٢) معنات: جمع معن، وهو الماء الظاهر.

ينظر: اللسان (معن).

(٣) في أ: البناءين.

(٤) في ب: فعال.

(٥) وهو في ديوانه ص(٥٦٦)، وجمهرة اللغة ص(٢٣٤، ٧٩٠٣، ١٠٩٧)، واللسان (غرب،

خطر، زرق، جمل)، وشرح المفصل (٦/٥).

(٦) ينظر: البحر المحيط (٣٥٦/٢)، الحجة لابن خالويه (١٠٥)، السبعة لابن مجاهد (١٩٥).

(٧) في أ: الهمزة.

قال أحمد: وهذه الترجمة غلط.

وقرأ الباقون: ﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾^(١) الذال مكسورة، وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام الضم، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره.
وروى خلف وغيره عن سُلَيْمٍ عن حمزة: ﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾، يشم الهمزة الضم، وهذا خطأ أيضًا، لا يجوز إلا بتسكين الهمزة.
قال أبو علي: لا تخلو الحركة التي أشموها الهمزة من أن تكون لنفس الحرف، أو تكون حركة حرف قبل الهمزة أو بعدها فلا يجوز أن تكون الحركة لنفس الحرف الذي هو الهمزة؛ لأن الحرف ساكن لا حظ له في الحركة، وذلك^(٢) أن ﴿أَوْثَمَنَ﴾ افتعل من الأمان، والفاء من «افتعل» ساكنة في جميع الكلام صحيحه ومعتله، تقول: اقْتَبَلْتُ، اقْتَرَعْتُ، ايتكل، ايتجَرَّ، اختار، انقاد، اتعد، [ارتدأ]^(٣)، ائزَنَ - فتكون فاء «افتعل» في جميع هذه الأبنية ساكنة، ولا يجوز أن تكون حركة حرف قبلها^(٤)؛ لأن حركة ما قبل لم تلق على ما بعد في شيء علمناه؛ كما تلقى حركة الحرف على ما قبله في نحو: استعدَّ، واستمر، وقيل، واختير، ورد، والخب، ونحوه.

فإذا لم يكن لشيء من هذه الأقسام مساعً ثبت أن الحركة لا تجوز فيها على الإشمام، كما [لا]^(٥) تجوز [فيها]^(٦) على الإشباع.
فإن قيل: إن هذا الإشمام إنما هو ليعلم أن قبلها همزة وصل مضمومة، وذلك أنك إذا ابتدأت قلت: أَوْثَمَنَ قيل: فهذا يلزم قائله أن يقول في نحو: ﴿إِلَى الْهَدَى أَقْبَلْنَا﴾ [الأنعام: ٧١] أن يشير إلى الهمز بالكسر.
وكذلك يلزمه أن يشير إلى الكسر في قوله: ﴿فَأَيْنَا يَمَّا تَدُنَّا﴾ [الأعراف: ٧٠] وفي قوله - تعالى -: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُلُ أَشَدَّنَ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] ونحو ذلك أن يشير

(١) في ب: أَوْثَمَنَ.

(٢) في ب: ذلك.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: قبله.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

إلى الكسر في الهمز؛ لأن قبل الهمزة في كل ذلك في الابتداء همزة مكسورة كما كانت في قوله ﴿أَوْثُمْنَ﴾ في الاستثناف همزة مضمومة.

فإن مرَّ على قياس هذا الذي لزم كان ما رآ على خطأ وآخذاً به من غير وجه. ومن ذلك أن الحرف الذي بعد الحرف لا يحرك بحركة ما قبله، كما يحرك الحرف الذي قبل الحرف لحركة الحرف الذي بعده نحو: يستعد، و﴿يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥] و﴿الْحَبِّ﴾ [النمل: ٢٥] ونحو ذلك، ولو جاز^(١) ذلك في كلامهم، لم يلزم في هذا الموضع في الإدراج؛ وذلك أن همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت سقطت حركتها، ولم تبق الحركة بعد سقوط الحرف؛ فإذا كان كذلك لم يجز أن تقدّر إلقاء حركة ما قبلها عليها لأنها^(٢) ليس قبلها شيء وإذا لم يجز ذلك، تبين أن الهمزة لا وجه لها إلا السكون، كما ذهب الآخرون إليه غير عاصم وحمزة من إسكانها.

إلا أنه يجوز في الهمزة^(٣) التخفيف والتحقيق فمن خفف: ﴿الَّذِي أَوْثُمْنَ﴾ قال: ﴿الَّذِي تَمَنَّ﴾^(٤)، فحذف الياء من «الذي» لالتقاء ساكنة مع فاء «افتعل»؛ لأن همزة الوصل قد سقطت للإدراج، فيصير: «ذِي تَمَنَّ» بمنزلة: بئر، وذيب. وإن حقق كان بمنزلة من حقق الذئب والبئر.

وليس إشمام الحركة الهمزة في قوله: ﴿الذي أوثمن﴾ كإشمام أبي عمرو فيما حكى سيبويه من قراءته قوله: ﴿يا صالحُ يَتَنَا﴾^(٥) [الأعراف: ٧٧] لأنه أشم الحركة التي على الحاء، ولها حركة هي الضمة، ولا حركة للهمزة في: ﴿الذي أوثمن﴾. ولم يقلب أبو عمرو الياء التي ابتدلت من الهمزة التي هي فاءً وأواً لتشبيهه المنفصل بالمتصل نحو: قيل.

ولا يلزمه على هذا أن يقول ومنهم من يقول: ﴿أيذن لي﴾؛ لأنه إنما فعل ذلك في حركة بناءٍ وحركة البناء في النداء المفرد كحركة البناء في «قيل».

(١) في أ: ولو جاء ذلك وجاز.

(٢) في أ: لأنه.

(٣) في أ: الهمز.

(٤) في أ: الذي ائمن.

(٥) في أ: يا صالح ائتنا.

إذا فعل ذلك في حركة البناء، لم يلزمه أن يجرى حركة الإعراب كحركة البناء، ومن شبه حركة الإعراب بحركة البناء، وهو قياس قول سيويه - لزمه أن يُثَمَّ الضمة في «يقول» الكسرة كما جاء ذلك في «قيل». ولعل أبا عمرو يفصل بينهما كما فصل غيره من النحويين، وليس ذلك -أيضاً- كما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال في القراءة: ﴿في القتلى الحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨] فأشم الفتحة التي على اللام التي هي لام الفعل من ﴿القتلى﴾ الكسرة، كما كان يميله، والألف التي في ﴿القتلى﴾ ثابتة؛ لأن الألف التي في ﴿القتلى﴾ حذفت؛ لالتقاء الساكنين. وقد وجدت الحذف لالتقاء الساكنين في حكم الثبات.

ألا ترى أنهم أنشدوا: [من المتقارب]

فأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً^(١)
فنصبوا الاسم مع حذف التنوين كما كانوا ينصبون مع إثباته لما كان المحذوف في حكم الإثبات.

فكذلك الألف في «القتلى» في حكم الإثبات، وإذا كان في حكمه جازت إمالة الفتحة مع حذف الألف كما جازت إمالتها مع ثباتها، ونظير ذلك من كلامهم قولهم: صَعَقْتُ^(٢).

ألا ترى أنه إنما كسرت الصاد لمكان كسرة العين، ثم انفتح ما كانت الفاء كسرت لكسرتة فبقيت الفاء على كسرتها، فكذلك الفتحة في ﴿القتلى﴾ أميلت لمكان الألف، ثم ارتفع ما كان أميلت له الفتحة وذهب، فبقيت اللام على إمالة فتحتها كما

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص(٥٤)، والأغاني (٣١٥/١٢)، والأشباه والنظائر (٢٠٦/٦)، وخزانة الأدب (٣٧٤/١١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩)، والدرر (٢٨٩/٦)، وشرح أبيات سيويه (١٩٠/١)، وشرح شواهد المغنى (٩٣٣/٢)، والكتاب (١٦٩/١)، ولسان العرب (عتب، عسل)، والمقتضب (٣١٣/٢)، والمنصف (٢٣١/٢)، وبلا نسبة في الإنصاف (٦٥٩/٢)، ورسف المباني ص(٤٩، ٣٥٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣٤)، وشرح المفصل (٦/٢، ٣٤/٩، ٣٥)، ومجالس ثعلب ص(١٤٩)، ومغنى اللبيب (٥٥٥/٢)، وهمع الهوامع (١٩٩/٢).

(٢) صعق - كعبي - على غير قياس: لقب؛ لأن تميماً أصابوا رأسه بضربة؛ فكان إذا سمع صوتاً صعق، أو لأنه اتخذ طعاماً فكفأت الريح قدره فلعنها، فأرسل الله -تعالى- عليه صاعقة.

ينظر: ترتيب القاموس (صعق).

بقيت الفاء في «صِعْقِي» على كسرتها.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿وَكُتِبَ﴾ [٢٨٥] ههنا، وفي سورة التحريم [الآية: ١٢]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿وَكُتِبَ﴾ ههنا جمع، وفي التحريم: ﴿وَكُتِبَ﴾ على التوحيد.

وقرأ أبو عمرو: ههنا وفي التحريم: ﴿وَكُتِبَ﴾ على الجمع.

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿وَكُتِبَ﴾ على التوحيد فيهما.

وروى حفص عن عاصم ههنا، وفي التحريم: ﴿وَكُتِبَ﴾ مثل أبي عمرو.

وخارجة عن نافع في التحريم مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: قال أبو زيد: كتبت الصك أكتبه كتابًا، وكتبت السقاء أكتبه كتبًا؛ إذا حَزَرْتَهُ.

قال ذو الرُّمَّة: [من البسيط]

وَفَرَاءَ عَزْفِيَّةٍ أَتَى خَوَارِزَهَا مُشَلِّشٌ صَيَعْتُهُ بَيْنَهَا الْكُتْبُ^(٢)
وكتبت الدابة^(٣) أكتبها [كتبًا]^(٤)، إذا حزمت حياها بحلقة حديد أو صفر،
وكتبت عليها كتبًا، وكتبت الناقة تكتيبًا؛ إذا صررتها.

فالكتاب مصدر كتب^(٥). وقد جاء «كتب» في التنزيل على غير وجه فمن ذلك أن

يراد به: فُرِضَ، قال -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٧)، الإملاء للمكبري (٧١/١)، البحر المحيط (٣٦٤/٢)، (٣٦٥)، التبيان للطوسي (٣٨٣/٢)، التيسير للداني (٨٥)، تفسير الطبري (١٢٥/٦)، تفسير القرطبي (٤٢٦/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٥)، الحجة لأبي زرعة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٦)، الغيث للصفاسي (١٧١)، الكشاف للزمخشري (١٧١/١)، الكشف للقيسي (٣٢٣/١)، المجمع للطبرسي (٤٠٢/٢)، تفسير الرازي (٣٨٣/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٧/٢).

(٢) وهو في ديوانه ص (١١)، واللسان (كتب، وفر، غرف، شلل، نأى)، وتهذيب اللغة (٨/١٠٢، ٢٧٧/١١، ٢٤٩/١٥)، وكتاب العين (٣٤١/٥، ٢٥١/٨)، وجمهرة اللغة ص (٧٩٠، ١٠٨٩)، ومقاييس اللغة (١٥٨/٥)، والتبيين والإيضاح (١٣٢/١)، وجمهرة أشعار العرب ص (٩٤٢)، والتاج (كتب، عرف، نأى).

(٣) في ب: البغلة.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: كتبت.

عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿البقرة: ١٨٣﴾.

وقال- تعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وقال: ﴿وَكَلِمَاتٍ عَلَيْنَا فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأَنْفَال: ٧٥].

أى فيما فرض الله لهم من^(١) السهام فى الموارث، أو الحيازة للتركة.

ويجوز أن يعنى به التنزيل، أى: هم فى فرض كتاب الله أولى بأرحامهم، وأن يحمل على الكتاب المكتوب أولى؛ وذلك لقوله -سبحانه- فى أخرى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَّكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦] والمسطور إنما يسطر فى صحف أو ألواح، فردُّ المطلق منهما إلى هذا المقيد أولى؛ لأنه أمر واحد.

وقد جاء «كتب» يراد به الحكم؛ قال-تعالى-: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبِينَ أَنَا وَرُسُلِي﴾

[المجادلة: ٢١] كأنه حكم.

[و]^(٢) قال: ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَائِدَ لَعَذَّبْتُمْ فِي الدُّنْيَا﴾ [الحشر: ٣] أى

حكم بإخراجهم من دورهم.

وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِتَفْسِيرِ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]

فانتصب «كتابًا» بالفعل الذى دل عليه هذا الكلام، وذاك^(٣) أن قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِتَفْسِيرِ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يدل على «كتب».

وكذلك قوله: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ لأن فى قوله: ﴿حُرِّمَتْ

عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] دلالة على كتب هذا التحريم [عليكم]^(٤) أى:

فرضه، فصار كتاب الله، كقوله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، و: ﴿رَعَدَ اللَّهُ لَا يُخَلِّفُ اللَّهُ

وَعَدُهُ﴾ [الروم: ٦].

فأما قوله: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] فإن معناه جمع،

(١) فى ب: فى.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: وذلك.

(٤) سقط فى ب.

وقد قالوا: الكتيبة للجمع من الجيش، وقالوا للخرز التي ينضم بعضها إلى بعض: كُتِبَ، كأن التقدير: أولئك الذين جمع الله في قلوبهم الإيمان أى: استوعبوه واستكملوه، فلم يكونوا ممن يقول: ﴿تُؤْمِنُ بَعْضٌ وَكُفِرَ بَعْضٌ﴾ [النساء: ١٥٠] وهم الذين جمعوا ذلك في الحقيقة، وأضيف^(١) إلى الله - تعالى - لأنه كان بتقويته ولطفه كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلِكِرْبِ اللَّهِ رَمِيٌّ﴾ [الأنفال: ١٧].

فأما قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٦]:

فلا يجوز تعلقه بالعدة؛ لأن فيه فصلا بين الصلة والموصول بالخبر، ولكنه يتعلق بمحذوف على أن يكون صفة للخبر الذي هو قوله: ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، والكتاب لا يكون إلا مصدرًا، ولا يجوز أن [يكون]^(٢) يعنى به الذكر، ولا غيره من الكتب، وذلك لتعلق اليوم به، واليوم وسائر الظروف لا تتعلق بأسماء الأعيان لأنها لا معانى فيها للفعل؛ فهذا يعلم أنه مصدر.

فأما قوله - تعالى -: ﴿وَمَلَائِكِيهِ وَكُتُبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: فإن «الكتب» جمع كتاب وهو مصدر كتب فقل، وسمى به، فصار يجرى مجرى الأعيان وما لا معنى فعل فيه، وعلى ذلك كُسر، فقيل: «كتب» كما قالوا: إزارٌ وأزرٌ، ولجامٌ ولجُمٌ. ولولا أنه صار منقولا لكان خليقًا ألا يُكسر، كما أن عامة المصادر لا تجمع، فأما الجمع فيه فللكثرة، وأما الأفراد في قول من قرأ: ﴿وكتابه﴾ فليس كما تفرد المصادر، وإن أريد بها الكثير، كقوله تعالى: ﴿وَأَدْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤] ونحو ذلك، ولكن كما تفرد الأسماء التي يراد بها الكثرة نحو قولهم: كثر الدينار والدرهم، ونحو ذلك مما يفرد لهذا المعنى، وهى تكسر، وكذلك: أهلك الناس الشاة والبعير.

فإن قلت: إن هذه الأسماء التي يراد بها الكثرة تكون مفردة، وهذه مضافة:

قيل: قد جاء المضاف من الأسماء، يعنى به الكثرة، وفى التنزيل: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨، إبراهيم: ٣٤].

وفى الحديث: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيْرَهَا».

فهذا يراد به الكثرة، كما يراد فيما فيه لام التعريف.

(١) زاد فى ب: ذلك.

(٢) سقط فى أ.

ومما يجوز أن يكون على هذا قول عدى بن الرقاع: [من الحفيف] يَدْعُ الْحَيَّ بِالْعَشِيِّ رُغَاهَا وَهُمْ عَنْ رَغِيْفِهِمْ أَغْنِيَاءُ وَقَالَ: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ يَلَّةَ الْبَيْتِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]: وهذا الإحلال شائع في جميع ليالي^(١) الصيام، والتكسير أوجه؛ لأن الموضوع يراد به الكثرة، وليس مجيء الأسماء المضافة التي يراد بها الجنس والشياع بكثرة ما جاء منها^(٢) وفيه لام المعرفة، والاسمان اللذان أحدهما قبله، والآخر بعده مجموعان، فهذا يقوى الجمع ليكون مشاكلا لما قبله وما بعده.

ويجوز فيمن أفرده فقال: ﴿وكتابه﴾ أن يعنى به الشياع، ويكون الاسم مصدرًا غير منقول، فيسمى الذي يكتب كتابًا؛ كما قيل: نسج اليمن، أو على تقدير «ذى»، أى: ذى الذى يكتب.

اختلفوا فى ضم السين وإسكانها من قوله -تعالى-: ﴿وَرُسُلِهِ﴾ [٢٨٥] و: ﴿رُسُلَاتًا﴾ [الإسراء: ٧٧]:

فقرأ أبو عمرو^(٣) ما أضيف إلى مكنى على حرفين مثل: ﴿رُسُلَاتًا﴾، و﴿رُسُلِكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] بإسكان السين، وثقل ما عدا ذلك.

وروى علي بن نصر عن هارون عن أبي عمرو أنه خفف: ﴿على رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] أيضًا. وقال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ ﴿على رُسُلِكَ﴾ مُثَقَّلَةً.

وقرأ الباقون كل ما فى القرآن من هذا الجنس بالثقل.

قال أبو على: وجه قراءة من ثقل: ﴿على رسلك﴾ أن أصل الكلمة على «فعل» بضم العين، ومن أسكن [خفف]^(٤) ذلك كما يخفف ذلك فى الأحاد فى نحو العتق، والطنب، وإذا خففت الأحاد، فالجموع أولى من حيث كانت أثقل من الأحاد.

(١) فى ب: أيام.

(٢) فى ب: فيها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٢)، الإملاء للعكبرى (٧١/١)، البحر المحيط (٣٦٥/٢)، التيسير للدانى (٨٥، ٩٩)، تفسير القرطبي (٤٢٦/٣)، الكشاف للزمخشري (١٧٢/١)، تفسير الرازى (٣٨٤/٢).

(٤) سقط فى أ.

والدليل على أنه على «فُعَل» مضموم العين، رفضهم هذا الجمع، فيما كان^(١) لامة حرف علة نحو: كساء ورداءٍ ورشاء.

ألا تراهم لم يجمعوا شيئاً من هذا النحو على «فُعَل»، كما جمعوا قذالا، وكتاباً، وحماراً، ورغيفاً على «فُعَل»، ولم يجمعوه -أيضاً- على التخفيف؛ لأنه إذا خفف، والأصل الثقيل، كانت الحركة في حكم الثبات ومنزله.

ألا ترى أن من قال: رضى، ولقضو الرجل، لما كانت الحركة في حكم الثبات عنده لم يرد الواو ولا الياء؟ وكذلك نحو رشاء، وقباء، لم يجمع على «فُعَل» ولم يجمع من هذا الباب شيء على فعلٍ إلا ثنيّ وثنٍ، وقالوا: ثُنَيَّانٌ في جمعه -أيضاً- وما عداه مرفوضٌ غير مستعمل؛ ومما يدل على أن الأصل فيه الحركة، أنه لو كان الأصل السكون لم يرفض فيه جمع ما كانت اللام فيه ياءً، أو واوًا؛ كما لم يرفض ذلك في جمع ما أصله «فُعَل»، وذلك نحو: عمى، و﴿أَفَأَنْتَ تَهْتَبِى الْعَمَى﴾ [يونس: ٤٣] وكذلك قَتَوَاءٌ^(٢) وَقَتَوٌ، وَعَشَوَاءٌ^(٣) وَعَشَوٌ، وَأَبَوَاءٌ وَأَبَوٌ.

ألا ترى أنهم لم يرفضوا جمع هذا لما كان ما قبله ساكنًا فصار بمنزلة الآحاد نحو: حلو وعرى، وما أشبه ذلك؟ فقد ذلك^(٤) رفضهم لجمع هذا الضرب أنه على «فُعَل» وأنهم رفضوه لما يلزم فيه من القلب والإعلال.

ومما يدل على أن أصله «فُعَل»، بضم العين أنهم خففوا من ذلك نحو: عَوَانٍ^(٥) وَعُونٍ، وَنَوَارٍ وَنُورٍ^(٦)، وَخَوَانٍ وَخُونٍ؛ كراهة الضمة في الواو فإذا اضطرَّ الشاعرُ

(١) في أ: كانت.

(٢) قَتَوَاءٌ: مؤنث أفتى. من «قنا الأنف» وهو ارتفاع أعلاه، واحديداب وسطه، وسبوغ طرفه، أو نتو وسط القصبه وضيق المنخرين.
ينظر: ترتيب القاموس (قتو).

(٣) العشا: سوء البصر بالليل والنهار. وهو عشي، وأعشى، وهى عشواء.
ينظر: ترتيب القاموس (عشو).

(٤) في أ: فقد صار ذلك.

(٥) العوان: المتوسطة في العمر بين الصغر والكبر من النساء والبهائم. ويقال: حرب عوان: قوتل فيها مرة بعد أخرى.

ينظر: المعجم الوسيط (عون).

(٦) النوار: المرأة النفور من الرية. ويقال: بقرة نوار: تنفر من الفحل.
ينظر: المعجم الوسيط (نفر).

رَدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ.

كما جاء: [من المتقارب]

..... تَمَنَّحُهُ سُوكُ الْإِسْحَاجِ^(١)

وقوله: [من الكامل]

..... وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورِ^(٢)

على أن أبا زيد حكى: قومٌ قُوْلٌ، بضم الواو.

وأما وجه تخفيف أبي عمرو ما اتصل من ذلك بحرفين من حروف الضمير، أو بحرف نحو: ﴿رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]: فَلِأَنَّ هَذَا قَدْ يُخَفَّفُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِمُتَحَرِّكٍ، فَإِذَا اتَّصَلَ بِمُتَحَرِّكٍ حَسُنَ التَّخْفِيفُ لِثَلَا تَتَوَالَى أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٌ مُتَحَرِّكَةٌ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا تَوَالِيهَا عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ تَتَوَالِ أَرْبَعٌ مُتَحَرِّكَاتٍ فِي بِنَاءِ الشَّعْرِ وَالْكَلَامِ^(٣)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَزَاحِفًا، أَوْ يَخَفَّفُ^(٤) لِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ كِرَاهَتِهِمْ تَوَالِي أَرْبَعٍ مُتَحَرِّكَاتٍ.

ومن لم يخفف فلأن هذا الاتصال بالحرفين ليس بلازم للحرف، وما لم يكن لازماً في هذه الكلمة^(٥) فلا حكم له.

ألا ترى أن الإدغام في نحو: «جعل لك»، لم يلزم وإن كان قد توالى خمس متحركات، وهذا لا يكون في بناء الشعر، لا في مزاحفه ولا في ساليمة ولا في الكلمة المفردة، وقد جاز في نحو هذا ألا يُدْغَمَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَازِمًا، وَمَنْ ثَمَّ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾ و﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾: كَأَنَّهُ أَخَذَ بِالْوَجْهِينِ وَذَهَبَ إِلَى الْمَذْهَبَيْنِ.

(١) عجز بيت، وصدرة:

أغر الشنايا أحم اللثات
وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص(٤٨)، واللسان (سوك)، والتاج (سوك)،
وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٧٩/٣)، وشرح المفصل (٨٤/١٠)، واللسان (قول)،
والمقاصد النحوية (٥٣٠/٤)، والمقتضب (١١٣/١)، والممتع في التصريف (٤٦٧/٢)،
والمنصف (٣٣٨/١)، والتاج (قول).

ويروى «يحسنها» بدلاً من «تمنحه».

(٢) تقدم.

(٣) في ب: الكلم.

(٤) في أ: فيخفف.

(٥) في أ: الكلم.

واختلفوا في الجزم والرفع من قوله -تعالى-: ﴿فَيَعْفُرُ لِمَنِ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٨٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي^(١): ﴿فَيَعْفُرُ لِمَنِ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ جزماً.

وقرأ ابن عامر وعاصم: ﴿فَيَعْفُرُ لِمَنِ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ رفعاً. قال أبو علي: وجه قول من جزم أنه أتبعه ما قبله، ولم يقطعه منه وهذا أشبه بما عليه كلامهم؛ ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها.

فمن ذلك أن ما كان معطوفاً على جملة، من فعل وفاعل، واشتغل عن الاسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعل - يختار فيه النصب ولو^(٢) لم يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا^(٣) الرفع.

وعلى هذا ما جاء من هذا النحو في التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّأَ صَرِيحًا لَهُ الْأَمْتَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله -تعالى-: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقوله: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَةٍ وَأَلْطَلِيمٍ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

فكذلك ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلاً لما قبله في اللفظ [ولم يخل]^(٤) من المعنى بشيء^(٥).

وكذلك إذا عطفوا فعلاً على اسم أضمروا قبل الفعل «أن»؛ ليقع بذلك عطف اسم على اسم؛ لأن الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، كما أن جملة من فعل وفاعل أشبه بجملة من فعل وفاعل، من جملة من مبتدأ وخبر بجملة من فعل وفاعل فلهذا ما جاء ما كان من نحو: ﴿وَكَلَّأَ صَرِيحًا لَهُ الْأَمْتَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩] في التنزيل

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٧)، الإعراب للنحاس (٣٠٤/١)، الإملاء للعكبري (٧١/١)، البحر المحيط (٣٦٠/٢)، التبيان للطوسي (٣٨١/٢)، التيسير للداني (٨٥)، تفسير القرطبي (٤٢٣/٣)، الحجة لأبي زرعة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٥)، الغيث للصفاسي (١٧١)، الكشاف للزمخشري (١٧١/١)، الكشاف للقيسي (٣٢٣/١)، المجموع للطبرسي (٤٠١/٢)، تفسير الرازي (٣٧٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٧/٢).

(٢) في أ: وإن.

(٣) في أ: اختاروا.

(٤) في أ: وليس يخل.

(٥) في أ: شيء.

بالنصب. وهذا النحو من طلبهم المشاكلة كثيرٌ.
 ومن لم يجزم قطعه من الأول، وقطعه منه على^(١) وجهين:
 إما أن يجعل الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف فيرتفع^(٢) الفعل لوقوعه موقع خبر
 المبتدأ.
 وإما أن يعطف جملة من فعلٍ وفاعل على ما تقدمها.

* * *

(١) زاد في ب: أحد.

(٢) في ب: يرتفع.

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة آل عمران^(١)

قرءوا كلهم^(٢): ﴿آلَآءِ اللّٰهِ﴾ [١] مفتوحة الميم، والألف ساكنة.

إلا ما حدثني به القاضي موسى بن إسحاق الأنصارى^(٣) قال: حدثنا أبو هشام الرفاعى قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن أبى بكر، عن عاصم أنه قرأ: ﴿آلَآءِ﴾ ثم قطع، وابتدأ: ﴿الله﴾، ثم سكن فيها^(٤).

قال يحيى بن آدم: وآخر ما حفظت عنه: ﴿آلَآءِ اللّٰهِ﴾ مثل حمزة.

[حدثنا ابن مجاهد قال]^(٥): حدثنا موسى بن إسحاق قال: حدثنا أبو هشام الرفاعى قال: سمعت أبا يوسف الأعشى قرأها على أبى بكر: ﴿آلَآءِ﴾ ثم قطع فقال: ﴿الله﴾ بالهمز.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني محمد بن الجهم^(٦)، عن ابن أبى أمية^(٧)، عن

(١) فى أ: عونك يا رب، سورة آل عمران.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٠)، والبحر المحيط (٣٧٤/٢)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة لابن مجاهد (٢٠٠)، والكشاف للزمخشري (١٧٣/١)، وتفسير الرازى (٢/٣٩٣).

(٣) موسى بن إسحاق، أبو بكر الأنصارى الخطمى البغدادى القاضى، ثقة روى عن قالون، وعن أبى هاشم الرفاعى، وهارون بن حاتم، ومحمد بن إسحاق الميىبى. روى عنه القراءة: أبو بكر بن مجاهد. قال عبد الرحمن بن أبى حاتم: صدوق، مات سنة سبع وتسعين ومائتين.
ينظر: الغاية (٣١٧/٢).

(٤) ينظر: الإعراب للنحاس (٣٠٧/١)، والبحر المحيط (٣٧٤/٢)، والبيان للطوسى (٢/٣٨٨)، وتفسير القرطبى (١/٤)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة (٢٠٠)، والكشاف (١/٣٣٤، ٣٣٥)، والمجمع للطبرسى (٢/٤٠٥)، وتفسير الرازى (٢/٣٩٣).
(٥) سقط فى أ.

(٦) محمد بن الجهم بن هارون، أبو عبد الله السمرى - بكسر السين المهملة وفتح الميم - المشددة، البغدادى الكاتب، شيخ كبير إمام شهير، أخذ القراءة عرضاً عن عائذ بن أبى عائذ صاحب حمزة، وروى الحروف سماعاً عن: خلف البزار والوليد بن حسان صاحب يعقوب عبد الله بن عمرو بن أمية وسليمان بن داود الهاشمى وأبى توبة ميمون بن حفص والهيثم بن خلف وصالح بن عاصم وأحمد بن أبى ذهل، وروى عن: حجاج بن محمد الأعور وعفان ابن مسلم وسمع كتاب المعانى من الفراء، روى القراءة عنه الحسن بن العباس الرازى والقاسم بن بشار الأبارى وابن مجاهد وعبيد الله بن عبد الرحمن بن عيسى وعمر بن أحمد المغازلى ومحمد بن حامد البغدادى وأبو محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكرى والحسن =

أبي بكر، عن عاصم ﴿آلَم﴾ جزم، ثم ابتداء ﴿أَلله﴾.

[حدثنا ابن مجاهد قال^(١): حدثني أحمد بن محمد بن صدقة^(٢) قال: حدثنا أبو الأسباط^(٣)، عن عبد الرحمن بن أبي حماد^(٤)، عن أبي بكر، عن عاصم أنه قرأ: ﴿الم. أَلله﴾ بتسكين الميم وقطع الألف.

[حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٥) حدثني محمد بن الجهم، عن الفراء قال: قرأ عاصم: ﴿آلَم﴾ جزم، و: ﴿أَلله﴾ مقطوع. والمعروف عن عاصم ﴿آلَم. أَلله﴾ موصولة.

وحفص عن عاصم: ﴿آلَم. أَلله﴾ مفتوحة الميم غير مهموزة الألف. قال أبو علي: اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة في اسم «الله»؛ ذلك [على^(٦)] أن الميم ساكنة كما أن سائر حروف التهجي مبنية على الوقف، فلما التقت

= ابن حبيب الدمشقي، وسمع منه أبو بكر بن أبي الدنيا وقاسم بن أصبغ وجماعة، مات ببغداد سنة ثمان ومائتين.

ينظر: غاية النهاية (١١٣/٢).

(٧) هو: عبد الله بن عمرو بن أبي أمية، أبو عمرو البصري نزيل الكوفة، وروى القراءة عن أبي بكر بن عاصم، روى عنه القراءة روح بن عبد المؤمن وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن هارون الشطبي ومحمد بن الجهم شيخ ابن مجاهد. ينظر: الغاية (٤٣٨/١).

(١) سقط في أ.

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة، أبو بكر البغدادي، مشهور ثقة، قرأ على إبراهيم بن محمد بن إسحاق صاحب قالون وأحمد بن جبير ومحمد بن جامع بن أبي كامل، روى القراءة عنه محمد بن يونس وابن مجاهد وأحمد بن عبيد الله وعلى بن الحسين بن الرقي. ينظر: الغاية (١١٩/١).

(٣) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (١٧٣/١)، وقال: أبو الأسباط المعلم ويض له.

(٤) عبد الرحمن بن سكين، أبو محمد بن أبي حماد الكوفي، صالح مشهور، روى القراءة عرضاً عن حمزة وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة، وعن أبي بكر بن عياش وهو أحد الذين أخذوا القرآن عنه تلاوة، وروى الحروف عن نافع وعن عيسى بن عمر الهمداني وعن شيان عن عاصم، روى القراءة عنه الحسن بن جامع ومحمد بن جنيد ومحمد بن عيسى وعبد الرحمن بن واقد وإسحاق بن الحجاج ومحمد بن الهيثم ومحمد بن عمر بن الوليد وأبو الأسباط المعلم وعلى بن حمزة الكسائي. ينظر: الغاية (٣٦٩/١ ، ٣٧٠).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ب.

الميم الساكنة، ولام التعريف، حركت الميم بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام التعريف^(١).

والدليل على أن التحريك للساكن الثالث. وهو مذهب سيبويه. أن حروف التهجي يجتمع فيها الساكنان، نحو ﴿كَهَيْعَصَ﴾^(٢) [مريم: ١]، و: ﴿حَمْرَ عَسَقَ﴾^(٣) [الشورى: ١]؛ وذلك أنها مبنية على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك، فحركت الميم للساكن الثالث بالفتح؛ كما حركت النون في قوله: ﴿مِثَّ اللهُ﴾ [آل عمران: ١٥] و: ﴿مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، و: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] بالفتح لالتقاء الساكنين.

فأما ما روى عن عاصم من قطعه الألف، فكأنه قدر الوقوف على الميم، واستأنف ﴿اللَّهُ﴾، فقطع الهمزة للابتداء بها. والوجه ما عليه الجماعة، وما وافقهم هو أيضًا عليه، من أن الهمزة تسقط في الوصل، فإذا سقطت لم يجز أن تلقى لها حركة على ما قبلها. والذي حكاه سيبويه من قولهم: ثلاثة أربعة، لم تحمل عليه هذه الآية. ألا ترى أنه ذهب إلى أن الحركة فيها لالتقاء الساكنين، وأنه في الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: ﴿مِثَّ اللهُ﴾.

وأما ما حكاه بعض البغداديين من قوله: ﴿مُرِيَيْنَ الَّذِي جَعَلَ﴾ [ق: ٢٥، ٢٦]. فإنه حرك النون بالفتح كما حرك في قولهم: ﴿مِثَّ اللهُ﴾. ولا يجوز أن تكون الفتحة لهمزة الوصل أقيت على النون؛ لأن الهمزة إذا أوجب الإدراج إسقاطها^(٤) لم تبق لها حركة تلقى على شيء، ولم يأت في نحو هذا عنهم شيء فيما علمناه، كما جاء «ثلاثة أربعة».

اختلفوا في إمالة الرء وفتحها من: ﴿التَّوْرَةَ﴾ [٣]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿التَّوْرَةَ﴾ مفخماً^(٥).

(١) في ب: المعرفة.

(٢) في ب: كهيعين صاد.

(٣) في ب: حميم.

(٤) في أ: بإسقاطها.

(٥) ينظر: البحر المحيط (٢/٣٧٨)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة (٢٠١).

وكان نافع وحمزة يلفظان: بالراء بين الفتح والكسر، وكذلك كانا يفعلان بقوله - تعالى-: ﴿مَعَ الْأَبْتَرِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و: ﴿مِنَ قَرَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و: ﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] إذا كان الحرف مخفوضاً^(١).

وقال ابن سعدان، عن المسيبي، عن نافع: الراء مفتوحة^(٢)، وكذلك قال ابن المسيبي عن نافع، وقال ورش عن نافع: ﴿التَّورِيَّةُ﴾، بكسر الراء. وكان أبو عمرو والكسائي يقرآن: ﴿التَّورِيَّةُ﴾ مكسورة الراء ويميلان هذه الحروف أشد من إمالة حمزة ونافع، أعنى: ﴿الْأَبْتَرِ﴾ و: ﴿مِنَ قَرَارٍ﴾ وما أشبه ذلك. ابن عامر يشم الراء الأولى من ﴿الْأَبْتَرِ﴾ الكسر^(٣). قال أبو علي: قالوا: وري الزند، يرى، إذا قدح ولم يَكْبُ^(٤)، وقالوا: وَرَى وَأُورِيْتَهُ.

وفي التنزيل: ﴿فَالْمُورِيَّتِ قَدْحًا﴾ [العاديات: ٢]، وفيه: ﴿أَفْرَأَيْتُمْ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ [الواقعة: ٧١].

فأما قولهم: وريت بك زنادى على مثال شريت، فزعم أبو عثمان: أنه استعمل في هذا الكلام فقط، لم يجاوز به غيره. وقال أبو زيد: وري النقى، يرى، وَرِيًا: إذا كثر وَدَّكُهُ، قال: والوارى: الكثير الودك.

والوراء في اسم الجهة التي هي خلاف الأمام ليس من هذا؛ لأن تحقيره: وَرِيْتَهُ، مثل وَرِيْعَةً، وألحقت الهاء في تحقيرها، وإن كانت على أربعة أحرف كما ألحقت في: قُدَيْدِيْمَةً.

فأما الوراء: لولد الولد فيمكن أن يكون من هذا وقيل له: وراء، كما قيل له: نَجْلٌ.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٠)، والتيسير للداني (٨٦)، والبحر المحيط (٣٧٧/٢)، والكشاف (١٨٣/١)، (٣٣٤)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة (٢٠١)، والغيث للمصفاقي (١٧٣).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٣٧٨/٢)، والسبعة (٢٠١).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٣٧٨/٢)، والسبعة (٢٠١).

(٤) في ب: ينسب.

وأُشِدُّ أَبُو زَيْدٍ: [مِنَ الْبَسِيطِ]

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَيِّبَانَا تَجِيءُ بِهِمْ^(١) أُمُّ الْهُتَيْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي^(٢)
قال السكري: ضرب الزند مثلاً للرحم، والزند: تستخرج به النار.

وقال أمية: [مِنَ الْبَسِيطِ]

الْحَامِلُ النَّارَ فِي الرَّطْبَيْنِ يَحْمِلُهَا حَتَّى تَجِيءَ مِنَ الْيَبْسَيْنِ تَضْطَرُّمُ
يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيَتَهَا مِنْ صُلْبِ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمُ
روى محمد بن السرى [أن]^(٣) «الرتبين»: هما العودان الرطبان، يعنى: الشجر
الذى فيه النار.

و«اليسين» هما العودان اليابسان، يعنى الزندين، يقول: تكون النار فى عودين
رطبين، فإذا جفا قدحا، فجاءت النار منهما.

و«الأعمى الأصم»: يعنى الزند، والزند: الأعلى، والزندة: السفلى.

و«أصم الصلب» يعنى العود، و«أعمى»: لا جوف له، يريد: يأتى بها حية للناس
أى: حياة لهم.

فأما قولهم^(٤): «التريئة»: لما تراه المرأة من الطهر [بعد الحيض]^(٥) [٥]^(٦) فيجوز أن

(١) فى أ: بها.

(٢) البيت للقتال الكلابى فى ديوانه ص(٥٩)، ولسان العرب (هنير)، وبلا نسبة فى الإنصاف
(١/١١٩)، ولسان العرب (ورى، يا)، وتاج العروس (ورى)، وتهذيب اللغة (١٥/١)
(٣٠٧).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: قوله.

(٥) الْحَيْضُ: مَضْدَرٌ: حَاضَتِ الْمَرْأَةُ تَحِيضُ حَيْضًا وَمَحِيضًا وَمَحَاضًا، فَهِيَ حَائِضٌ، وَحَائِضَةٌ
أَيْضًا، عَنِ الْفَرَاءِ وَالْحَيْضَةِ - بِالْفَتْحِ -: الْمَرْءُ الْوَاحِدَةُ مِنْ تَوْبِ الْحَيْضِ، وَبِكْسْرِ الْحَاءِ:
الاسم، والحالة، وجمعها: حَيْضٌ. وأصل الحيض: من الفيض، يقال: حاض السيل: إذا
فاض.

والمحيض عند الشافعى -رضى الله عنه-: الحيض؛ كما يقال: سار يسير سيرًا ومسيرًا.
وقد ذهب قوم إلى أن المحيض هو الفرج، أى: موضع الحيض، والأول: الوجه. وقيل:
إن أصله من الانفجار. قال: الأزهرى: الحيض: دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها فى
أوقات معتادة، وأصله: من حاض السيل وفاض: إذا سال. النحيضة -قوله عليه
السلام-: «إِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةَ فَدَعَى الصَّلَاةَ».

ينظر: المغنى فى الإنباء عن غريب المهذب والأسماء (١/٦٠).

(٦) سقط فى ب.

تكون فعيلة من الوراء؛ لأنها ترى بعد الصفرة والكدر اللتين تريان في الحيض، وتكون فعيلة من: ورى الزند؛ يرى، كأنها من خروجها من الطهر بعد الحيض، فكان الطهر أخرجها، والتاء في الوجهين بدل من الواو التي هي فاء؛ كما أنها في «تَقْوِر^(١)» و«تَوَلَّج^(٢)» كذلك^(٣).

فأما القول في ﴿التوراة﴾، فلا تخلو من أن تكون «فَوْعَلَةٌ»، على [قياس]^(٤) قول الخليل: في تَوَلَّجَ، أو تَفَعَّلَ مثل تَفَعَّلَ، أو تَفَعَّلَ بالكسر، وفتَح العين كما فتح في ناصاة^(٥).

فمما يدل على أنها «فوعلة»، ليست «تفعلة»، مثل تَفَعَّلَ وتَأَلَّبَ - أن هذا البناء يقل، وأن «فوعلة» في الكثرة بحيث لا يتناسبان، ولا إشكال في أن الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه.

ويدلك على ذلك أن التاء لم تكثر زائدة أولاً كما لم تكثر النون أولاً، فكما أن النون إذا جاءت أولاً في نحو تَهَشَّل^(٥)، و: نَعَثَل^(٦)، لا يحكم بزيادتها؛ لقلتها زائدة

(١) وزعم الخليل أنها من الوَّقَار، كأنه حيث قال: العجاج:

فإن يَكُنْ أَمْسى البلى تَيْقُورِي

أراد: فإن يكن أَمْسى البلى وقارى. وهو: فَيَعْوَلُ.

ينظر: الكتاب (٤/٣٣٢ - ٣٣٣).

(٢) وذلك قولهم: تَوَلَّجَ. زعم الخليل أنها «فَوْعَلٌ»، فأبدلوا التاء مكان الواو، وجعل «فَوْعَلًا» أولى بها من «تَفَعَّلَ»؛ لأنك لا تكاد تجد في الكلام «تَفَعَّلًا» اسمًا، و«فَوْعَلٌ» كثير. ومنهم من يقول: دَوَلَّجَ، يريد: تَوَلَّجَ، وهو المكان الذى تَلْجُ فيه. ينظر: الكتاب (٤/٣٣٣).

(٣) سقط في ب.

(٤) النَّاصِيَةُ: واحدة النواصي. ابن سيده: الناصية والناصاة - لغة طيية - : قصاص الشعر في

مقدم الرأس قال حريث بن عتاب الطائى:

لَقَدْ أَدْنَتْ أَهْلَ النِّمَامَةِ طِيئٌ بِحَرْبِ كِنَاصَةِ الحِصَانِ المُشْهَرِ

وليس لها نظير إلا حرفين: بادية وبادة، وقارية وقارة، وهى الحاضرة.

ينظر: لسان العرب (٦/٤٤٤٧).

(٥) التَّهَشَّلُ: المسن المضطرب من الكبير، وقيل: هو الذى أسن وفيه بقية، والأثنى: نهشلة، وقد نهشل. الأزهرى عن الأصمعى: نهشل مشتق من النهشلة، وهى الكبر والاضطراب. ونهشَل: اسم رجل، قال: سيبويه: هو ينصرف؛ لأنه فعل، وإذا كان فى الكلام مثل جعفر لم يمكن الحكم بزيادة النون، وكان لقيط بن زرارة التميمى يكنى أبا نهشل. ينظر: اللسان (٦/٤٥٥٩).

(٦) التَّعَثَلُ: الشيخ الأحمق. ويقال: فيه نعثة، أى: حمق. والنعثل: الذبيخ وهو الذكر من

أولاً، كذلك لا يحكم بزيادة التاء.

فإن قلت: إنك إذا جعلته «فَوَعَلَةً»، حكمت بإبدال الفاء التي هي واو: تاءً، وإذا حكمت بزيادة التاء لم تجعلها^(١) بدلاً، ولكنك جعلتها التاء التي زيدت في [أول]^(٢) الكلمة: قيل: ليس هذا باعتراض؛ لأن الواو إذا كانت أولاً فقد استمر [البذل]^(٣) فيها نحو: وُجُوه وأُجُوه، وُوقَّتت وأُقَّتت، وِوشاح وإشاح، وِوفادة وإفادة، وِوَجِم وأَجِم، وِوناة وأناة، [فإذا اجتمعاً]^(٤) لزم الأول منها البذل: إما همزة وإما تاء: فالهمزة نحو الأولى في فعلى من الأول، وأواقي في جمع واقية. وقد أبدلت التاء من الواو إذا كانت مفردة أولاً نحو: تيقور من الوقار، فهذا فيعول، وليس بتفعول، كتعضوض^(٥).
ألا ترى كثرة فيُعول نحو: سيهوج^(٦)، وسيهوب، وديقوع^(٧)، وقد أبدلت تاء

= الضباع. ونعتل: جمع. والنعتلة: أن يمشى الرجل مفاجئاً ويقلب قدميه كأنه يغرف بها، وهو من التبختر.

وتعتل: رجل من أهل مصر كان طويل اللحية، قيل: إنه كان يشبه عثمان، رضى الله عنه، هذا قول أبي عبيد. وشاتمو عثمان-رضى الله عنه- يسمونه: نعتلا.
ينظر: اللسان (٦/٤٤٧٠).

وفى أ: نهصل.

(١) فى أ: تجمله.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: وإذا اجتمعت.

(٥) (والتعضوض)، بالفتح: (تمر أسود حلو)، ومعدنه هجر، كما فى الصحاح. قال: الأزهرى: تاؤه زائدة، (وحداته بهاء)، وفى الحديث: «أن وفد عبد القيس قدموا على النبى ﷺ، فكان فيما أهدوا له قرب من تعضوض هجر»، ويروى: «أهدوا له نوطاً من تعضوض هجر. النوط: الجلة الصغرة فيها التمر ونحوه. قال الأزهرى: أكلت التعضوض بالبحرين فما علمتنى أكلت تمرًا أحمت حلاوة منه، ومنيته هجر وقراها.
ينظر: تاج العروس (١٨/٤٣٦ - ٤٣٧).

(٦) سهج القوم ليلتهم سهجاً: ساروا سيراً دائماً، وسهجت المرأة طيبها تسهجه سهجاً: سحقته وقيل: كل دق سهج. وسهجت الريح الأرض: قشرت وجهها، قال منظور الأسدى:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لَأَمْ الحَشْرَجِ عَيَّرَهَا ساقِي الرِّيحِ السَّهْجِ؟

وسهجت الريح سهجاً: هبت هبوباً دائماً واشتدت، وقيل: مرت مروراً شديداً. وريح

سهيج وسهيجة وسهوج وسيهوج: شديدة، أنشد يعقوب لبعض بنى سعدة:

يا دارَ سَلْمَى بَيْنَ دارِ العُوجِ جَرَّتْ عَلَيَّهَا كُلُّ رِيحٍ سَيَّهُوجِ

ينظر: لسان العرب (٣/٢١٣٢).

(٧) فى التاج: (وَجُوعٌ أَذْقِعُ وَدَيْقُوعٌ: شَدِيدٌ)، وكذلك: درقوع ويرقوع، كما فى التهذيب، قال =

أولى مفردة في نحو: تجاء وتراثٍ وتخمّة [وتكأة]^(١) [وتكّلان]^(٢)، وزعم أبو عثمان أن إبدال نحو تُخمّة مضطردّ.

وقال أبو الحسن: ليس بمطرد.

فإذا كثر إبدال التاء من الواو أولاً هذه الكثرة، كان حملها على هذا الكثير أولى من حملها^(٣) على ما لم يكثر، ولم يتسع هذا الاتساع، ولا يقرب من حملها أيضاً على «تفعلة»؛ لأنه لا يخلو من أن تجعلها اسمًا نحو: تودية، أو مصدرًا نحو: توصية، فأما باب تودية فقليل؛ كما أن تفعلة كذلك، وباب توصية فيه اتساع وحمل على لغة لم نعلم منها شيئاً في التنزيل، فإذا لم يكن هذان الوجهان بالسهلين حملته على «فوعلة» دونهما للكثرة.

ألا ترى أن نحو «صومعة»، و«حوجلة»، و«دوسرة»، و«عومرة»، [و«جوهرة»]^(٤) قد كثر؟

ومن لم يُملِ «التوراة»؛ فلأنّ الراء حرف يمنع الإمالة؛ لما فيه من التكرير، كما يمنعها^(٥) المستعلى؛ فكما أنّ الراء لو كان مكانها مستعلٍ مفتوحٍ لم تحسن الإمالة. كذلك إذا كانت الراء مفتوحةً.

وأيضاً فإنّ ما بعد الواو من «توراة» لو كان منفصلاً لم تكن فيه الإمالة كذلك إذا كان متصلاً.

وقول من أمال: إن الألف لما كانت رابعة لم تخل من أن تشبه ألف التانيث أو الألف المنقلبة عن الياء أو عن الواو، وألف التانيث تمال وإن كان قبلها مستعل كقولهم: فَوْضَى وَجَوْحَى.

= أعرابي قدم الحضر فاشبع فاتخم:

أقول للقوم لَمَا سَاءَ نَبِي شَبَعِي
ألا سَبِيلَ إِلَى أرض يكون بِهَا
جُوعٌ يَصْدَعُ مِنْهُ الرَّأْسُ دَيْقُوعٌ
واقصر الجوهري على «ديقوع» و«أدقع»، نقله ابن شميل.

ينظر: تاج العروس (٢٠/٥٦٠).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: حملة.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: يمنعه.

فكما أمالوا المستعلية معها كذلك يميلون الراء، وإذا أمالوا نحو «صغا»، و«ضغا»، و«شقا»^(١)، مع أن الواو تصح في هذا البناء الذي على ثلاثة أحرف - فإن يميلوا فيما لا تصح الواو معه أجدر.

ومما يقوى ذلك أنهم قد أمالوا اسم المفعول^(٢) إذا كان فيه مستعل، نحو «معطى»، وإذا أمالوا مع المستعلى كانت الإمالة مع الراء أجود؛ لأن الإمالة على الراء أغلب منها على المستعلى.

ألا ترى أنه قد حكى الإمالة في نحو «عمران» ونحو «فِرَاش»، و«جِرَاب»، ولو كان مكان الراء المستعلى لم تكن فيه^(٣) إمالة.

ومما يقوى الإمالة في الراء من «توراة» أنهم قد قالوا: رأيت عِلْقًا، وعرقًا، وضيقًا؛ فأمالوه للتشبيه بألف «حُبلى» إلا أن الأول من هذه الحروف مكسورٌ وليس من «التوراة» كذلك؛ والإمالة في فتحة الراء نحو الكسرة في نحو: ﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و: ﴿مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] أقوى منها في «التوراة»؛ وذلك أن الراء المكسورة قد غلبت المستعلى في نحو «قارب» و«غارم» و«طارد»، فلما غلبت المستعلى مع قوته على الإمالة كان أن تَغْلِبَ الراء المفتوحة فتميل فتحتها^(٤) إلى الكسرة أولى؛ لأن الراء - وإن [كان فيها]^(٥) تكرير - صارت به كأنها حرفان مفتوحان؛ فهي^(٦) بزنة حرف واحد، فلما قويت على [الحرف]^(٧) المستعلى كانت على الراء المفتوحة أقوى.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ [١٢] و: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِّنْ أَمَامِهِمْ﴾ [١٣]:

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ بالتاء، و: ﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ بالياء.

(١) في ب: سقا.

(٢) في أ، ب: اسم فاعل، وهو خطأ، والتصويب من حاشية ب.

(٣) في ب: فيها.

(٤) في ب: فتحها.

(٥) في أ: كانت فيه.

(٦) في أ: فهو.

(٧) سقط في ب.

وحكى أبان عن عاصم: ﴿تَرَوْنَهُمْ﴾ بالتاء، وفي رواية أبي بكر بالياء.

وقرأ نافع: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْمَرُونَ﴾، ﴿وَتَرَوْنَهُمْ﴾ بالتاء ثلاثهن.

وقرأ حمزة والكسائي بالياء ثلاثهن^(١)

قال أبو علي: قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ [آل عمران: ١٢] يجوز أن يُعنى به

اليهود والمشركون جميعاً.

يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا

الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٠٥] ففسر ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالقبيلين.

وكذلك قوله -جل وعز-: ﴿لَوْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ﴾

[البينة: ١] فالتقدير على هذا: قل للقبيلين: ستغلبون.

ويدل على حسن التاء هنا والمخاطبة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا

ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١]، والآية كلها على الخطاب.

وكذلك قول من قرأ: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ بالتاء.

وللتاء على الياء مزية ما في الحسن، وهو أنه إذا قيل: سيغلبون، فقد يمكن أن

يكون المغلوبون والمحشورون من غير المخاطبين، وأنهم قوم آخرون، فإذا كان

بالخطاب، لم يجوز أن يظن هذا.

وحجة من قرأ بالياء: قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا

قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يُغْفَرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ [الجاثية: ١٤].

والدليل على حسنهما^(٢) جميعاً أنهم زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿قل للذين

كفروا إن تنتهوا نغفر لكم﴾.

فأما قوله: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠] فظاهره يقوى قول من

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٠)، الإملاء للعكبري (٧٤/١)، البحر المحيط (٣٩٢/٢)،

التبيان للطوسي (٤٠٥/٢)، التيسير للداني (٨٦)، تفسير الطبري (٢٢٦/٦)، تفسير

القرطبي (٢٤/٤) الحجة لابن خالويه (١٠٦)، الحجة لأبي زرعة (١٥٣)، السبعة لابن

مجاهد (٢٠١، ٢٠٢)، الكشاف للزمخشري (١٧٧/١)، الكشاف للقيسي (٣٢٥/١)-

(٣٢٦)، المجمع للطبرسي (٤٠٥/٢)، المعاني للفراء (١٩١/١)، تفسير الرازي (٢/

٤١٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٨/٢).

(٢) في ب: حسن مجازهما.

قرأ بالياء .

ألا ترى أنه قال: ﴿يَعُضُّوْا﴾، ولم يقل: عُضُّوا، فيكون للخطاب كقراءة من قرأ: ﴿سَتَقْلِبُوْنَ﴾.

وكذلك: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

إلا أن من الناس من يحمل هذا [النحو]^(١) على إضمار لام الأمر، وإضمار الجازم لم نعلمه جاء في حال السعة، وقد قيل: إن الذين كفروا: اليهود، والضمير في ﴿سيغلبون﴾ للمشركين؛ فعلى هذا القول لا يكون: ﴿سَيُغْلِبُوْنَ﴾ إلا بالياء؛ لأن المشركين غيب، والخطاب لهم، وما تقدم ذكره أوجه؛ لما ذكرناه من جواز وقوع الذين كفروا على الفريقين، ولأنهما جميعاً مغلوبان، فاليهود وأهل الكتاب غلبوا بوضع الجزية عليهم، وحشرهم لأدائها، والمشركون غلبوا بالسيف؛ فالقول الأول أبين.

ومن قرأ: ﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ بالياء؛ فلأن بعد الخطاب غيبة، وهو قوله: ﴿فِتْنَةٌ تَنْتَلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٣] أي: ترى الفتنة المقاتلة في سبيل الله الفتنة الكافرة مثلهم.

ومما يؤكد الياء قوله: ﴿مِثْلِهِمْ﴾، ولو كان على التاء لكان: «مثلكم»، وإن كان قد جاء: ﴿وَمَا آتَيْتُ مِنْ ذِكْوَرٍ﴾ [الروم: ٣٩]، ثم قال: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، و«رأيت» هنا [هي] المتعدية إلى مفعول واحد.

يدلك على ذلك تقييده برأى العين، وإذا كان كذلك، كان انتصاب «مثلهم» على الحال لا على أنه مفعول ثانٍ.

وأما «مثل» فقد يفرد في موضع التثنية والجمع:

فمن الإفراد في التثنية قوله: [من الرجز]

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجَعَلَ سَقْبَانَ مَمْشُوقَانِ مَكْتُورًا الْعَضْلَ^(٢)

ومن إفراده في الجمع قوله تعالى: ﴿إِنكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

ومن جمعه قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

(١) سقط في ب.

(٢) الرجز للحذلي في شرح أبيات سيويه (١٠/٢)، وبلا نسبة في الكتاب (١٧/٢)، واللسان (سقب، كتر)، والتاج (سقب، كتر).

وأما قوله: ﴿تَرَوْنَهُمْ مِثْلِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ فمن قرأ بالتاء فللخطاب الذى قبله، وهو قوله: ﴿قد كان لكم آية فى فئتين... ترونهم مثلهم﴾ فالضمير المرفوع فى ﴿ترونهم﴾ للمسلمين، والضمير المنصوب للمشركين.

المعنى: ترون -أيها المسلمون- المشركين مِثْلَى المسلمين، وكان المشركون تسعمائة وخمسين رجلا، فرأهم المسلمون ستمائة وكسرا، وأرى الله المشركين أن المسلمين أقل من ثلاثمائة، وذلك أن المسلمين قد قيل لهم: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦] فأراهم الله عددهم^(١) حسب ما حد^(٢) لهم من العدد الذى يلزمهم أن يقدموا عليه، ولا يحجموا عنهم.

ومثل هذا فى المعنى قوله: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّقِيَمَ فِيْ أَعْيُنِكُمْ قَيْلًا وَقِلًّا كُمْ فِيْ أَعْيُنِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤].

وقال قتادة: كان المشركون تسعمائة وخمسين رجلا، وكان أصحاب رسول الله ﷺ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا.

اختلفوا فى كسر الراء وضمها فى^(٣) قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ [١٥]: فقرأ عاصم فى رواية أبى بكر^(٤): ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ بضم الراء فى كل القرآن إلا^(٥) قوله فى «المائدة»: ﴿مَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَكُمْ﴾ [الآية: ١٦] فإنه كسر الراء فيه.

وقال شيبان عن عاصم، وابن أبى حماد عن أبى بكر عن عاصم، والأعشى عن أبى بكر عن عاصم: بضم الراء فى كل ذلك. وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: إنه ضمه كله.

(١) فى أ: عدوهم.

(٢) فى أ: حدد.

(٣) فى ب: من.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٢)، الإملاء للعكبرى (٧٥/١)، البحر المحيط (٣٩٩/٢)،

التيان للطوسى (٤١٣/٢)، التيسير للدانى (٨٦) تفسير الطبرى (٢٦٢/٦)، الحجة لابن

خالويه (١٠٦)، الحجة لأبى زرعة (١٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٣)، الغيث للصفاقسى

(١٧٥)، الكشف للقيسى (٣٣٧/١)، المجمع للطبرى (٤١٨/٢)، تفسير الرازى (٢/

٤١٩) النشر لابن الجزرى (٢٣٨/٢).

(٥) زاد فى ب: فى.

[حدثنا ابن مجاهد قال^(١): حدثني محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رُضْوَانٌ﴾ و: ﴿وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢] بضم الراء في كل القرآن.

وكذلك حدثني ابن صدقة عن أبي الأسباط عن ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم.

وقال حفص عن عاصم: مكسورٌ كله.

وقرأ الباقون: ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ كسراً.

قال أبو علي: «رضوانٌ» مصدرٌ، فمن كسر^(٢) جعله كـ «الرئمان» والحرمان، ومن ضم فقد قال سيبويه: رجع رجحاناً، كما قالوا: الشكران والرضوان. قال أحمد: كلهم قرأ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [١٩] بكسر الألف. إلا الكسائي فإنه فتح الألف من: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٣).

قال أبو علي: الوجه: الكسر في ﴿إِنَّ﴾؛ لأن الكلام الذي قبله قد تم، وهذا النحو من الكلام - الذي يراد به التنزيه والتقرب - أن يكون بجمل متباينة أحسن من حيث كان أبلغ في الثناء، وأذهب في باب المدح؛ ومن ثم جاء: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يَهْتَدُونَ إِذَا عَاهَدُوا وَالْقَادِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ومن فتح: ﴿أَنَّ﴾ جعله بدلا، والبدل، وإن كان في تقدير جملتين، فإن العامل لما لم يظهر، أشبه الصفة، فإذا جعلته بدلا جاز أن تبدله من شيئين: أحدهما: من قوله: ﴿أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]؛ فكأن التقدير: شهد الله أن الدين عنده^(٤) الإسلام؛ فيكون البدل من الضرب الذي الشيء فيه هو هو.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: كسره.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٢)، الإملاء للعكبري (٧٥/١)، البحر المحيط (٤٠٧/٢)، التبيان للطوسي (٤١٨/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٢٦٨/٦)، الحجة لابن خالويه (١٠٧)، الحجة لأبي زرعة (١٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٣)، الغيث للصفاسي (١٧٥)، الكشف للزمخشري (١٧٩/١)، الكشف للقيسي (٣٣٨/١)، المجمع للطبرسي (٤١٩/٢)، المعاني للقراء (١٩٩/١)، تفسير الرازي (٤٢٢/٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٣٨).

(٤) في أ: عند الله.

ألا ترى أن الدين [الذي]^(١) هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل، وهو هو في المعنى!؟

وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال؛ لأن الإسلام يشمل على التوحيد والعدل. وإن شئت جعلته من القسط؛ لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل؛ فيكون من البديل الذي الشيء فيه هو هو.

[قال]^(٢) أحمد: كلهم قرأ: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾ [٢١] بغير ألف.

إلا حمزة فإنه قرأ ﴿وَيَقَاتِلُونَ﴾ بألف^(٣).

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ أنه معطوف على قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ﴾ [آل عمران: ٢١].

وقد جاء في أخرى^(٤): ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فجاء الفعل على «يَفْعُل» دون «يُقَاعِل».

فكذلك: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾؛ لأن الأمرين بالقسط من الناس قد وافقوا الأنبياء في الأمر بالقسط، وكبر عليهم مقامهم وموضعهم؛ فقتلوهم كما قتلوا الأنبياء.

وحجة من قرأ: ﴿وَيَقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾: أن في حرف عبد الله - فيما زعموا - : ﴿وَقَاتِلُوا الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾؛ فاعتبرها، وكان معنى يقاتلونهم: أنهم لا يوالونهم [ليقل نهيهم إياهم]^(٥) عن العدوان عليهم؛ فيكونون مباينين لهم مشاقين لهم^(٦) لأمرهم بالقسط، وإن لم يقتلوهم كما قتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونهم قتال

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (٣١٧/١)، البحر المحيط (٤١٣/٢)، التبيان للطوسي (٢/٤٢٢)، التيسير للداني (٧٨)، تفسير الطبري (٢٨٤/٦)، الحجة لأبي زرعة (١٥٨)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، الكشاف للزمخشري (١٨١/١)، الكشاف للقيسي (٣٣٨/١، ٣٣٩)، المجمع للطبرسي (٤٢٣/٢)، المعاني للفراء (٢٠٢/١)، تفسير الرازي (٤٢٧/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٨/٢، ٢٣٩).

(٤) في أ: الأخرى.

(٥) في أ: لثقل نهيهم إياه.

(٦) سقط في أ.

المباين المشاق لهم.

فإن قال قائل: إنه في قراءته: ﴿وَيَقَاتِلُونَ﴾ لم يقرأ بحرف عبد الله، وترك قراءة الناس:

قيل: ليس بتارك حرف عبد الله الذي هو: ﴿قَاتَلُوا﴾ في قراءته: ﴿يَقَاتِلُونَ﴾؛ لأن قوله: ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ يجوز أن يريد به ﴿قَاتَلُوا﴾.

ألا ترى أنه قد جاء ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، وقال في أخرى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٨٨، محمد: ١؟] فإذا جاء المعنى لم يكن تاركًا لقراءة عبد الله؛ وذلك أن قوله: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ يجوز أن يكون في المعنى: صدوا، إلا أنه جاء على لفظ المضارع حكاية للحال، وكذلك حمزة في قراءته ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ يجوز أن يكون مراده به^(١) «قاتلوا» إلا أنه [قد]^(٢) جاء على لفظ المضارع حكاية للحال.

اختلفوا في قوله جل اسمه: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [٢٧]، في التشديد والتخفيف:

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [٢٧] و: ﴿لِيَبْلُدَ مَيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، [و] ﴿أَرَمَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢] و: ﴿الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣] و: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتًا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، كل ذلك بالتخفيف^(٣).

وروى حفص عن عاصم: ﴿مِنَ الْمَيِّتِ﴾ مشددة^(٤) مثل حمزة.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [٢٧]، و: ﴿لِيَكْلَهُ مَيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، و: ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩] مشدداً.

(١) في أ: فيه قد.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٢)، الإملاء للعكبري (٧٦/١)، البحر المحيط (٤٢١/٢)، التبيان للطوسي (٤٣١/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣١٠/٦)، الحجة لابن خالويه (١٠٧)، الحجة لأبي زرعة (١٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٣)، الغيث للصفاسي (١٧٥)، الكشف للقيسي (٣٣٩/١، ٣٤٠)، المجمع للطبرسي (٢٢٦/٢)، تفسير الرازي (٤٣٤/٢).

(٤) في أ: فشدد.

وخفف حمزة والكسائي غير هذه الحروف.

وقرأ نافع: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيْتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، و: ﴿الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، و: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، وخفف في سائر القرآن ما لم يَمُتْ.
قال أبو علي: قال أبو زيد: وقع في المال: المَوْتَانُ، والمَوَاتُ، والمَوَاتُ في قول بعض بني أسد: إذا وقع فيه الموت.
قال أبو علي: [يقال]^(١): مات يموث، مثل: قال يقول، وقالوا: مِثَّ تموث، وِدِمَتْ تدومُ. وَمِثَّ وَدِمَتْ شاذان. ونظيرهما من^(٢) الصحيح: فَضِلَّ يُفْضَلُ.
فأما «الميت» فهو الأصل، والواو التي هي عينٌ [فيه]^(٣) انقلبت ياء؛ لإدغام الياء فيها، والأصل التثقيل.

و«مِثَّ» محذوف منه، والمحذوف العين أعلت عينه بالحذف كما أعلت بالقلب؛ فالحذف حسنٌ والإتمام حسن. وما كان من هذا النحو، العين فيه واوًا، فالحذف فيه أحسن؛ لاعتلال العين بالقلب.
ألا ترى أنهم قالوا: هائرٌ وهارٌ، وسائرٌ، وسارٌ، فأعلوا العين بالحذف كما أعلوها بالقلب؟ فكذلك نحو: مِيتٌ وسيِّدٌ. وما مات، وما لم يموت، في هذا الباب يستويان في الاستعمال.

ألا ترى أنه قد جاء: [من الرجز]

وَمَنْهَلٌ فِيهِ الْعُرَابُ الْمَيْتُ
كَأَنَّهُ مِنْ الْأُجُونِ الزُّيْتُ
سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ^(٤)

فهذا قد مات. وقال الآخر: [من الخفيف]

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِذْ مَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَخْيَاءِ^(٥)

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: في.

(٣) سقط في ب.

(٤) الرجز لأبي محمد الفقعسي في تاج العروس (أجن)، ولسان العرب (أجن)، وبلا نسبة في لسان العرب (غفف). وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٥) البيت لعدي بن الرعلاء في تاج العروس (موت)، ولسان العرب (موت)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٤٣/١٤)، وتاج العروس (حى)، والتثنية والإيضاح (١٧٣/١).

فقد خفف ما مات في الرجز والبيت الآخر، وقال: «ميت الأحياء»، فشدد، ولم يمت.

وقال - عز وجل - : ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

اختلفوا في إمالة القاف من قوله - عز وجل - : ﴿تَقَاةٌ﴾ [٢٨]:

فأمال الكسائي القاف في الموضعين جميعاً^(١).

وأمال حمزة: ﴿مِنْهُمْ تَقَاةٌ﴾ [٢٨] إشماماً من غير مبالغة.

ولم يمل حمزة: ﴿حَقَّ تَقَائِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وفتح الباقون القاف في الموضعين غير أن نافعا كانت قراءته بين الفتح والكسر.

قال أبو علي: قال أبو زيد: وقيت الرجل أقيه وقاءً [و]^(٢) وقايةً.

وأشد: [من الطويل]

لَوْلَا الَّذِي أَوْلَيْتَ كُنْتُ وَقَايَةً لِأَحْمَرَ لَمْ تَقْبَلْ عُمَيْرًا قَوَايَهُ

وأشد أبو زيد: [من الطويل]

زِيَادَتَنَا نُعْمَانَ لَا تَحْرِمُنَا تَقِي اللَّهِ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو^(٣)

وأشد أيضاً: [من الوافر]

تَقْوَهُ أَيُّهَا الْفَثِيَانُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا^(٤)

وأشد أيضاً: [من الطويل]

تَقَاكَ بِكَغِبٍ وَاحِدٍ وَتَلْدُهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ يَغْسِلُ^(٥)

(١) ينظر: البحر المحيط (٤٢٤/٢)، التبيان للطوسي (٤٣٣/٢)، تفسير القرطبي (٥٧/٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٧)، الحجة لأبي زرعة (١٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٤)، الغيث للصفاسي (١٧٥)، المجمع للطبرسي (٤٢٩/٢)، تفسير الرازي (٤٣٥/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولي في الأغاني (٥/١٦)، وسمط اللآلي ص (٩٢٣)، وشرح شواهد الشافية ص (٤٩٦)، واللسان (وقى)، ونوادر أبي زيد ص (٤)، والتاج (وقى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥٤/١)، وإصلاح المنطق ص (٢٤)، والخصائص (٢/٢٨٦)، وسر صناعة الإعراب (١/١٩٨)، والمحتسب (٢/٣٧٢).

(٤) البيت لخداش بن زهير في سر صناعة الإعراب (١/١٩٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧١)، ونوادر أبي زيد ص (٢٧)، وبلا نسبة في الممتع في التصريف (١/٢٢٣)، والمنصف (١/٢٩٠)، ونوادر أبي زيد ص (٤).

(٥) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص (٩٦)، ولسان العرب (كعب، غسل، وقى)، وتهذيب =

قال أبو عمرو^(١): يصف رمحًا، يريد: اتقاك.

وقال السكري: تقاك: وليك منه كعبٌ.

قال: ويقال: إبلك اتقت كبارها بصغارها، أى: جعلت الصغار مما يليك، وكذلك: اتقانى فلانٌ بحقى، أى: أعطانيه وجعله بينى وبينه.

فأما قولهم: تقاك، فتقديره: تَعَلَّك، والأصل: اتقاك، فحذف فاء الفعل المدغمة؛ فسقطت همزة الوصل المجتلبة لسكونها، وأعللتها بالحذف كما أعللتها بالقلب، وليس ذلك بالمطرود.

وقولهم فى المضارع: يَتَّقَى، تقديره: يَتَّعِلُ.

وقال: [من الكامل]

يَتَّقَى بِهِ نَفْيَانِ كُلِّ عَشِيَّةٍ (٢)

وأما «التقوى» فهو «فعلى» من «وقيت»، وأبدلت من اللام - التى هى ياءٌ من «وقيت» - الواو، كما تبدل فى هذا النحو من الأسماء.

وقد أنشد أبو زيد: [من الوافر]

قَصَرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَّهْنَا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي (٣)

فهذا «فعلنا» من الوجه، يقال: تَجَّهَ يَتَّجَهُ تَجَّهًا، مثل: فَرَعَ يَفْرَعُ فَرَعًا: إذا واجهه.

وأُنشد الأصمعى: [من الوافر]

... .. تَجَّهْنَا (٤)

فهذا ينبغى أن يحمل على «فَعَلَّ»، ولا تجعله مثل: تَقَّى يَتَّقَى؛ لقلة ذلك

= اللغة (٣٢٥/١ ، ٤٠٩/١٤)، وأساس البلاغة (كعب)، وتاج العروس (كعب، عسل، وقى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (لذذ)، وديوان الأدب (٨٦/٤).

(١) فى أ: أبو عمر الجرمى.

(٢) صدر بيت لساعدة الهذلى، وعجزه:

..... فالماء فوق متونه يتصبب

ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(١١٠٠)، ولسان العرب (نقى)، وتاج العروس (نقى)،

ويروى: «يقرو» بدلًا من «يتقى».

(٣) البيت لمرداس بن حصين فى لسان العرب (ذرع)، (قبل)، وتاج العروس (ذرع، قبل،

وجه)، ولمدرک بن حصين فى لسان العرب (وجه).

(٤) ينظر: الشاهد السابق.

وشذوذها، وتقيته واتقيته، مثل شويته واشتويته. وتقول في المضارع: أنت تتقى وتتقى. و«الواقية» يشبه أن تكون مصدرًا، كالعاقبة والعافية، وقالوا في جمعه: أواقٍ؛ فأبدلوا لاجتماع الواوين.

قال: [من الخفيف]

... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَفَّكَ الْأَوَاقِي^(١)

فأما من لم يمل الألف من «تقاة»، فحجته: أن «قاة» من «تقاة» بمنزلة قادم؛ فكما لم يمل هذا كذلك ينبغي [ألا يمال قاف «تقاة»]^(٢) لاستعلاء القاف، كما لم يمل ما ذكرنا.

وحجة من أمال أن سيبويه زعم: أن قومًا قد أمالوا من هذا [يعنى]^(٣) مع المستعلى ما لا ينبغي أن يمال في القياس. قال: وهو قليل، وذلك قول بعضهم: رأيت عرقا وضيقا.

قال أبو علي: ولو قلت: إن الإمالة فيما ذكره أمثلٌ منها في «تقاة» لأن قبلها كسرة، والكسرة تجلبها، والإمالة في: ﴿حَقُّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] تحسن^(٤)؛ لمكان الكسرة وهو في الأولى نحو: عرقا؛ للزوم الكسرة أقوى، وكسرة التاء في «تقاته» كسرة إعراب لا تلزم، على أن الأحسن الأكثر ألا تميل؛ لأن «قاة» من «تقاة» بمنزلة قادم وقافل؛ فكما لا يمال هذا كذلك ينبغي ألا تميل الألف من تقاته. ومن وجه إمالة القاف في «تقاته»، «وتقاة» أنهم قد أمالوا «سقى»، و«صغا»، و«ضغا»، و«معطى»؛ طلبًا للياء التي الألف في موضعها؛ [فكما أميلت هذه

(١) عجز بيت للمهلهل بن ربيعة، وصدوره:

رَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

البيت في خزانة الأدب (١٦٥/٢)، والدرر (٢٢/٣)، وسمط اللآلئ ص (١١١)،
ولسان العرب (وقى)، والمقاصد النحوية (٢١١/٤)، والمقتضب (٢١٤/٤)، ولعدى
أخى المهلهل في تاج العروس (وقى)، وبلا نسبة في رصف المباني ص (١٧٧)، وسر
صناعة الإعراب (٨٠٠/٢)، وشرح الأشموني (٤٤٨/٢)، وشرح التصريح (٣٧٠/٢)،
وشرح شذور الذهب ص (١٤٦)، وشرح ابن عقيل ص (٥١٧)، وشرح المفصل (١٠/١٠)،
والمنصف (٢١٨/١)، وهمع الهوامع (١٧٣/١).

(٢) في أ: لا يمال فتحة قاف تقا.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: أحسن.

الألف^(١) مع المستعلى كذلك أميلت التي في تقاة وتقاته .
فإن قلت: إن هذه الإمالة إنما جاءت في الفعل، والفعل أكثر احتمالاً للتغيير،
واسم الفاعل بمنزلة الفعل، وليس «التقاة»^(٢) بواحد^(٣) منهما .
قيل: يمكن أن يقال: إنه شبه المصدر باسم الفاعل؛ لمشابهته له في الإعمال،
وقيامه مقام الصفة في عدلٍ، وزورٍ، كما شبه^(٤) اسم المفعول في «معطى» بالفعل؛
لعمله عمله .

واختلفوا في ضم التاء وتسكين العين، وفتح العين وتسكين التاء في قوله تعالى:
﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ [٣٦]:
فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ بضم التاء وإسكان
العين .

وروى حفص عن عاصم، والمفضل عنه^(٥): ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ بالإسكان .
وقرأ الباقون: ﴿وَضَعَتْ﴾ بالإسكان مثل حفص .
قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ [آل عمران: ٣٦] جعله من
كلام أم مريم، وإسكان التاء أجود في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾؛ لأنها قد
قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] فليست تحتاج بعد هذا أن تقول:
﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ .

ووجهه: أنه كقول القائل في الشيء: «ربُّ قد كان كذا وكذا، وأنت أعلم»، ليس
يريد إعلام الله - سبحانه - ذلك، ولكنه كالتسبيح والخضوع والاستسلام [له]^(٦)،
وليس يريد بذلك إخباراً .

ومن قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ جعل ذلك من قول الله تعالى، والمعنى -
أن الله - سبحانه - قد علم ما قالته: قالت هي أو لم تقله .

(١) في أ: فلما أميلت الألف .

(٢) في أ: التقاة .

(٣) في ب: بواحدة .

(٤) في أ: يشبه .

(٥) في ب: عن عاصم .

(٦) سقط في أ .

ومما يقوى قول من أسكن التاء قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ ولو كان من قول أم مريم لكان: «وأنت أعلم بما وضعت»؛ لأنها تخاطب الله سبحانه.

وقال بعض المتأولين: كانوا لا يحررون الإناث، ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ على جهة الندم، وأنها فعلت ما لا يجوز؛ فلذلك قالت^(١): ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦]؛ لأن الذكر يتصرف في الخدمة والأثني خلافه، وكانت الاحبار يكفُلون المحررين، فاقترعوا على مريم بأقلامهم، فغلب عليها زكريا. اختلفوا في تشديد الفاء وتخفيفها^(٢) من قوله عز وجل: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [٣٧] ومدَّ ﴿زَكَرِيَّا﴾ وَقَصْرِهِ ورفعَه ونصبه:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مفتوحة الفاء خفيفة، و: ﴿زَكَرِيَّا﴾ رفع ممدود.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مشدداً [و] ^(٣) ﴿زَكَرِيَّا﴾ نصب، وكان يمد «زكرياء» في كل القرآن، وكذلك كل من تقدم ذكره، هذه رواية أبي بكر. وروى حفص عن عاصم: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مشدداً [و] ^(٤) ﴿زَكَرِيَّا﴾ قصرًا في كل القرآن. وكان حمزة والكسائي يشددان ﴿وَكَفَّلَهَا﴾، ويقصران ﴿زَكَرِيَّا﴾ في كل القرآن^(٥). قال أبو علي: حجة من خفف ﴿كَفَّلَهَا﴾ قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾

(١) في ب: قال: .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٣)، الإملاء للعكبري (٧٧/١)، البحر المحيط (٤٤٢/٢)، التبيان للطوسي (٤٤٦/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣٤٥/٦)، تفسير القرطبي (٧٠/٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٨)، الحجة لأبي زرعة (١٦١)، السعة لابن مجاهد (٢٠٤)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤١/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٥/٢)، المعاني للأخفش (٢٠٠/١)، المعاني للفراء (٢٠٨/١)، النشر لابن الجزري (٢٣٩/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: الإعراب للنحاس (٣٢٦/١)، الإملاء للعكبري (٧٧/١)، البحر المحيط (٤٤٢/٢)، التبيان للطوسي (٤٤٦/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣٤٧/٦)، تفسير القرطبي (٧٠/٤)، الحجة لأبي زرعة (١٦١)، السعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، الكشف للزمخشري (١٨٧/١)، الكشف للقيسي (٣٤١/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٥/٢)، المعاني للأخفش (٢٠٠/١)، تفسير الرازي (٤٤٤/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٩/٢).

[آل عمران: ٤٤]، و: «زكرياء» مرتفع لأن الكفالة مسندة إليه.

فأما من قال: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ فشدد الفاء، فإن «كَفَّلَتْ» يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: غرم زيداً مالا، وغرمت زيداً مالا، وفاعل «كفلها» - فيمن شدد- الضمير العائد إلى ربها من قوله: ﴿فَنَقَّبَهَا رَبُّهَا بِقَبُولِ حَسَنِ﴾ [آل عمران: ٣٧] و«زكرياء» الذي كان فاعلا قبل تضعيف العين صار مفعولا ثانيًا بعد تضعيف العين.

وأما «زكرياء»: فالقول في همزته: إنها لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة.

فلا يجوز أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس شيء في الأصول على وزنه فيكون هذا ملحقا به، ولا يجوز أن تكون منقلبة لأن الانقلاب لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف، أو من حرف للإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الحرف لأن الياء والواو لا يكونان أصلا فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون منقلبا من حرف الإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقا به.

فإذا بطل هذان، ثبت أنه للتأنيث، وكذلك القول فيمن قصر فقال: زكريا. ونظير القصر والمد في هذا الاسم قولهم: الهيجا والهيحاء.

قال: [من الوافر]

وَأَزْبَدُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ الْمَسَاجِرُ بِالْفَيْثَامِ^(١)

وقال: [من الطويل]

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا لِمَا أَعْرَبَتِ الْكَلِمَةَ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ.

(١) البيت لليد بن ربيعة في ديوانه ص(٢٠١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٧٢)، ولسان العرب (هيج، شجر، فأم)، والمعاني الكبير ص(٩٠٩).

ويروي: «بالخيام» بدلا من «بالفئام».

(٢) البيت لجرير في ذيل الأمالي ص(١٤٠)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزنة الأدب (٧/ ٥٨١)، وسمط اللآلي ص(٨٩٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٧٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٠٠)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٠٧، ٤٦٧)، وشرح المفصل (٢/ ٥١)، ولسان العرب (حسب، هيج، عصا)، ومعنى الليب (٢/ ٥٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٨٤).

وقد حذفوا ألف التانيث من الكلمة فقالوا: هو يمشى الجِيضُ والجِيضِيُّ؛ فعلى هذا قالوا: زكرياءُ وَزَكَرِيٌّ، فمن قال: زَكَرِيٌّ، صَرَفَ، والقول فيه أنه حذف الياءين اللتين كانتا في «زكرياء» و«زكريا» وألحق الكلمة [ياءى النسب] ^(١):

يدلك على ذلك صرف الاسم، ولو كانت الياءان في «زكري» الياءين اللتين كانتا في «زَكَرِيَّاء» و«زَكَرِيَّاء»، لوجب ألا ينصرف الاسم؛ للعجمة والتعريف؛ كما أن «إبراهيم» ونحوه من الأعجمية لا ينصرف؛ فانصرف الاسم يدل على أن الياءين للنسب، فانصرف ^(٢) الاسم، وإن كان لو لم تلحق الياءان لم ينصرف؛ للعجمة ^(٣) والتعريف.

يدلك على ذلك أن ما كان على وزن «مفاعل» لا ينصرف، فإذا ألحقته ^(٤) ياءى النسب انصرف كقوله: مدائنى ومعارى.

وقد جرت تاء التانيث هذا المجرى فقالوا: صياقلُ، فلم يصرفوا، وألحقوا التاء فقالوا: صياقلَةٌ، فاتفق تاء التانيث وياء النسب في هذا كما اتفقا فى: رومى وروم، وشعيرة وشعير، ولحقت الاسم الياءان وإن لم يكن فيه معنى نسب إلى شيء كما لم يكن فى «كرسى» و«قمرى» و«ثمانى» معنى نسب إلى شيء، وهذا نظير لحاق تاء التانيث ما لم يكن فيه معنى تانيث: كغرفة وظلمة ونحو ذلك.

ويدلك ^(٥) على أن الياءين فى «زكري» ليستا اللتين كانتا فى «زكرياء» أن ياءى النسب لا تلحقان قبل ألف التانيث وإن كانت قد لحقتا قبل التاء فى ^(٦) «بصرية»؛ لأن التاء بمنزلة اسم مضموم إلى اسم، والألف ليست كذلك.

ألا ترى أنك تكسر عليها الاسم والتاء ليست ^(٧) كذلك؟

واختلفوا فى الألف والتاء ^(٨) من قوله -تعالى-: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٩]:

(١) فى أ: ياءين للنسب.

(٢) فى أ: فانصرف.

(٣) فى ب: بالعجمة.

(٤) فى أ: ألحقها.

(٥) فى ب: ويدل.

(٦) فى ب: من.

(٧) فى أ: ليس.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٣)، الإملاء للعكبرى (٧٨/١) البحر المحيط (٤٤٦/٢)، =

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَنَادَتْهُ﴾ بالتاء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فناداهُ﴾ بإمالة الدال. قال أبو علي: من قرأ ﴿فَنَادَتْهُ﴾ بالتاء؛ فلموضع الجماعة، والجماعة ممن يعقل في جمع التكسير يجرى مجرى ما لا يعقل.

ألا ترى أنك تقول: هي الرجال؛ كما تقول هي الجدوع، وهي الجمال؟ فعلى هذا أنت كما جاء: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]. ومن زعم أن التأنيث يكره ههنا؛ لأن فيه كالتحقيق لما كانوا يدعونه في الملائكة - لم يكن هذا بحجة على من قرأ بالتاء.

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]؟ فلو كان في تأنيث هذا حجة لما كانوا يدعونه في الملائكة، لكان في تذكير [نحو قوله] ^(١): ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣] - حجة عليهم، ولكان في نحو قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ حجة لهم، فليس هذا بشيء.

ومن قرأ ^(٢): ﴿فناداهُ الملائكةُ﴾، فهو كقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وأما إمالة الألف في «ناداهُ» فحسنة؛ لأنها تصير إلى الياء: من الواو كانت أو من الياء؛ فتحسن الإمالة للانتحاء نحو ما الألف منقلبة عنه وهو الياء. وحجة التفخيم في «ناداهُ» أنه في قلبه الياء إلى الألف فر من الياء، فإذا أمال بعدد فقد قرب الحرف مما كان كرهه وفر منه.

قال سيبويه: ولا تقول ذلك في «حبلي»؛ لأنه لم يفر فيها ^(٣) من ياء. يريد أن ألف «حبلي» لم تكن ياء قلبت ألفاً؛ إنما هي في أصلها ألف مزيدة للتأنيث.

= التبيان للطوسي (٢/٤٥٠)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٦/٣٦٣)، تفسير القرطبي (٤/٧٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٨)، الحجة لأبي زرة (١٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاسي (١٧٥، ١٧٦)، الكشاف للزمخشري (١/١٨٨)، الكشف للقيسي (١/٣٤٢، ٣٤٣) المجمع للطبرسي (٢/٤٣٧)، المعاني للفراء (١/٢١٠)، تفسير الرازي (٢/٤٤٧)، النشر لابن الجزري (٢/٤٣٩).

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: قال.

(٣) في أ: منها.

واختلفوا في كسر الألف من ^(١) «إِنَّ» وفتحها ^(٢) من قوله -تعالى-: ﴿فِي الْمَحْرَابِ أِنَّ اللَّهَ﴾ [٣٩]:

فقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ بالكسر.

وقرأ الباقون: ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ بالفتح.

[قال أبو علي] ^(٣): من فتح ﴿أَنَّ﴾، المعنى: فنادته بأن الله، فلما حذف الجاز منها وصل الفعل إليها فنصبها، فـ «أَنَّ» في موضع نصب، وعلى قياس قول الخليل: في موضع جر.

ومن كسر أضمر القول؛ كأنه: نادته فقالت: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ فحذف القول؛ كما حذف في قول من كسر، فقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠].

وأضمار القول كثير في هذا النحو، كما قال: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَّمَ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] - فأضمر القول في ذلك كله.

وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ يَا زكريَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾، فقوله: ﴿يَا زكرياء﴾ في موضع نصب بوقوع النداء عليه.

وكذلك إن أضمرت «يا زكرياء» ولم تذكره كان جائزاً وحذف كما حذف المفعول من الكلام.

ولا يجوز الفتح في «إِنَّ» على هذا؛ لأن «ناديت» قد استوفت ^(٤) مفعولها: أحدهما: علامة الضمير.

والآخر: المنادى، فإن فتحت «أَنَّ» لم يكن لها شيء يتعلق به.

(١) في ب: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٤)، الإعراب للنحاس (٣٢٨/١)، الإملاء للعكبري (٧٨/١)، البحر المحیط (٤٤٦/٢)، التبيان للطوسي (٤٥٠/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣٦٦/٦)، تفسير القرطبي (٧٤/٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاسي (١٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٣/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٧/٢)، المحتسب لابن جنى (١٦١/١)، المعاني للأخفش (٢٠٢/١)، المعاني للفراء (٢١٠/١)، تفسير الرازي (٢/٤٤٧).

(٣) في أ: فقول.

(٤) في ب: استوفى.

[قال]^(١): وكلهم قرأ: ﴿الْمِحْرَابِ﴾ بفتح الراء [آل عمران: ٣٧، ٣٩]: إلا ابن عامر فإنه أمالها^(٢).

قال أبو علي: قد أطلق أبو بكر القول في إمالة ابن عامر الألف من «محراب»، ولم يخص به الجر من غيره. وقال غيره: إنما يميله في الجر.

وحجة من لم يميل أن «رَابَ» من «محرابٍ» بمنزلة «راءٍ» و«راءةٍ» ونحو ذلك. فكما لا تمال الراء من هذا النحو كذلك ينبغى ألا تمال من ﴿الْمِحْرَابِ﴾^(٣) في الجر ولا في الرفع.

ألا ترى أنه لا تمال «رادة» - من قولهم: ريحٌ رادةٌ - وراشِدٌ؟! والراء من «رابٍ» بمنزلة الراء من «راشد».

فإن قلت: فهلا جازت إمالتها للكسرة التي في الميم كما جازت الإمالة في «مقلات» للكسرة:

قيل إن من أمال «مقلاتًا»، إنما أماله لأنه قدر الكسرة كأنها على القاف؛ لأنها تليها، والقاف إذا تحركت بالكسر حسنت إمالة الألف بعدها نحو: قفافٍ وغلاب.

ولو قدرت الكسرة على الحاء من «محرابٍ» كما قدرتها على القاف من «مقلاتٍ» لم تحسن^(٤) الإمالة، ألا ترى أن «جِرابٍ» بمنزلة «فِراشٍ»، و«فِراسٍ»؟! [و]

[و]^(٥) قد قال: إنهم لا يميلون فِراشًا، فكذلك «المحراب». يريد سيبويه بقوله: «لا يميلون»: لا يميله الأكثر.

وحجة من أمال الألف من «محرابٍ» أن سيبويه قد زعم أنهم قالوا: عمران، ولم يميلوا «برقانٍ» يعنى: أنهم لم يجعلوا الراء كالمستعلى في منع الإمالة؛ فعلى هذا يجوز أن تمال الألف من^(٦) «محرابٍ» في الرفع، وزعم - أيضًا - أنهم قالوا: هذا^(٧) فِراشٌ، هذا جِرابٌ؛ لما كانت الكسرة أولا والألف زائدة. قال: والنصب فيه كله

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٣)، تفسير الرازي (٤٤٧/٢).

(٣) في أ: محراب.

(٤) في أ: تجز.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: في.

(٧) في ب: ذا.

حسن (١).

اختلفوا في ضمّ الياء (٢) وفتحها، أو فتح الباء وسكونها، والتثقيل (٣) من قوله - جل وعز-: ﴿يَبْشُرُكَ﴾ [٣٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَبْشُرُكَ﴾ بضم الياء وفتح الباء والتشديد في كل القرآن، إلا في ﴿عَسَقَ﴾ فإنهما قرأا: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يَنْشُرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] مفتوح الياء مضموم الشين مخففاً.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم: ﴿يَبْشُرُكَ﴾ مشدداً في كل القرآن.

وقرأ حمزة ﴿يَبْشُرُ﴾ خفيفاً، مما لم يقع في كل القرآن، إلا قوله - تعالى - : ﴿فَمَنْ بَشَّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].

وقرأ الكسائي ﴿يَبْشُرُ﴾ مخففة في خمسة مواضع:

في آل عمران في قصة زكريا.

وقصة مريم.

وفي سورة بنى إسرائيل.

وفي الكهف: ﴿يَبْشُرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢].

وفي ﴿عَسَقَ﴾: ﴿يَبْشُرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣].

[قال أبو علي] (٤): قال أبو عبيدة: يَبْشُرُكَ، وَيَبْشُرُكَ، وَيَبْشُرُكَ - واحد.

قال أبو الحسن: في «يَبْشُرُ»: ثلاث لغات: بَشَّرَ وَبَشَّرَ، وَأَبْشَرَ يُبْشِرُ - بكسر الشين - إبشاراً، وبَشَّرَ يُبْشِرُ بَشْرًا وَيُشَوِّرًا يقال: أتاك أمرٌ بَشَّرَتْ به، وأبْشَرَتْ به في معنى بَشَّرَتْ به.

(١) في أ: أحسن.

(٢) في ب: الراء.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٤)، الإملاء للعكبري (٧٨/١)، البحر المحيط (٤٤٧/٢)، التبيان للطوسي (٤٥٠/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣٦٨/٦)، تفسير القرطبي (٧٥/٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٨، ١٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، الكشف للزمخشري (١٨٨/١)، الكشف للقيسي (٣٤٣/١، ٣٤٤)، المجموع للطبرسي (٤٣٧/٢)، تفسير الرازي (٤٤٧/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٩/٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) زاد في أ: وبشرناه.

ومنه ﴿وَأَبَشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠].

وأنشد: [من الكامل]

وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَا غُبْرًا أَكْفُهُمْ بِقَاعٍ مُمَجَّلٍ
فَأَعْنُهُمْ وَابْشُرْ بِمَا بَشُرُوا بِهِ وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ فَانزِلْ^(١)
وقال أبو زيد: بَشَّرْتُ الْقَوْمَ بِالْخَيْرِ تَبَشِيرًا، والاسم: البشرى. وأبشُر
[يا فلان]^(٢) بِالْخَيْرِ إِبْشَارًا، وَبَشَّرْتُ النَّاقَةَ بِاللِقَاحِ: حِينَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا أَوَّلَ
مَا تَلْفَحُ.

قال أبو علي: إذا كانت هذه اللغات في الكلمة شائعة فأخذ القارئ بإحداها
وجمعه بينها مستقيم سائغ.

اختلفوا في النون والياء من قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾ [٤٨]:

فقرأ نافع وعاصم: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿وَنَعْلَمُهُ﴾ بالنون.

فحجة من قرأ: ﴿وَيَعْلَمُهُ﴾ أنه عطفه على قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ﴾، و﴿يعلمه﴾
على العطف على ﴿يَبْشُرُكَ﴾.

ومن قال: ﴿نعلمه﴾ فهو على هذا المعنى، إلا أنه جعله على [نحو]^(٣) ﴿نَحْنُ
فَدَرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠].

قال: كلهم قرأ: ﴿إِنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ﴾ [٤٩].

وقرأ نافع: ﴿إِنِّي﴾.

قال أبو علي: قول من فتح «أن»-: إنه جعلها بدلا من «آية»؛ كأنه قال: وجئتكم
بأني أخلق لكم. ومن كسر «إن» احتمل وجهين:

أحدهما: أنه استأنف، وقطع الكلام مما قبله.

والآخر: أنه فسر «الآية» بقوله: إني أخلق لكم من الطين؛ كما فسر «الوعد» في

(١) البيتان لعبد القيس بن خفاف البرجمي في لسان العرب (كرب، بشر)، وبلا نسبة في تهذيب
اللغة (٣٥٩/١١)، ومقاييس اللغة (٣١٠/١)، وديوان الأدب (٢/٢٠٥ ٢٣١)، والتنبيه
والإيضاح (٨٥/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بقوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩]، وكما فسر «المثل» في قوله: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩] بقوله: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] وهذا [الوجه]^(١) أحسن؛ ليكون في المعنى كمن فتح، وأبدل من «آية».

قال: وكلهم قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] بغير ألف.

غير نافع فإنه قرأ: ﴿طَائِرًا﴾ بألف ههنا، وفي المائدة.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ قوله -تعالى-: ﴿إِنِّي أَخَلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] ولم يقل: كهية الطائر؛ فكذلك يكون: [طيرًا]^(٢) وكذلك التي في المائدة، إلا أن ههنا ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾، وثم ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾ [المائدة: ١١٠].

فيجوز أن يكون على الهيئة مرة وعلى الطير أخرى.

ويجوز أن يكون ذكر «الطير» على معنى الجمع، وأنت على معنى الجماعة. وقالوا: طائرٌ، وأطيَارٌ؛ فهذا يكون كصاحب وأصحاب. وقال أبو الحسن: وقول العرب: طيورٌ، جمعوا الجمع.

ووجه قراءة من قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَائِرًا﴾ أنه أراد: يكون ما أنفخ فيه، أو ما أخلقه طائرًا، فأفرد لذلك، أو يكون أراد: يكون كل واحد من ذلك طائرًا كما قال: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَلَاثِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]؛ أي: اجلدوا كل واحد منهم.

قال [أحمد]:^(٣) ولم يختلفوا في النون من قوله -تعالى-: ﴿فَنُوفِيهِمْ أَجُورَهُمْ﴾ [٥٧] [والنساء: ١٧٣].

إلا ما رواه حفص عن عاصم فإنه روى عنه بالياء^(٤).

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: كهية الطير.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٥)، الإعراب للنحاس (١/٣٣٨)، البحر المحيط (٢/٤٧٥)، التبيان للطوسي (٢/٤٦٧)، التيسير للداني (٨٨)، الحجة لابن خالويه (١١٠)، الحجة لأبي زرعة (١٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٦)، الغيث للصفاسي (١٧٦)، الكشف للقيسي (١/٣٤٥)، المعجم للطبرسي (٢/٢٥٠)، تفسير الرازي (٢/٤٦٧)، النشر لابن الجزري (٢٤٠/٢).

[قال أبو علي:]^(١) وجه من قرأ بالنون قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَعَذِبُهُمْ﴾ [آل عمران: ٥٦]؛ فقوله: ﴿فَنُوفِيهِمْ﴾ [بالنون]^(٢) في المعنى مثل ﴿فَعَذِبُهُمْ﴾. ومما يُحَسِّنُ ذلك قوله: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٥٨]. ومن قرأ بالياء؛ فلأن ذكر الله - سبحانه - قد تقدم في قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعِيسَىٰ إِنِّي مُنَوِّفِيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]؛ فيحمل على لفظ الغيبة لتقدم هذا الذكر؛ إذ صار في لفظ الخطاب في قوله: ﴿فَعَذِبُهُمْ﴾، وقوله: ﴿فَيُؤَفِّيهِمْ﴾ إلى الغيبة - كقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] بعد قوله: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُم مِّنْ ذَكْوَرٍ﴾ [الروم: ٣٩].

قال: وقرأ ابن عامر وحده^(٣): ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] بالنصب، وهو وهم. وقال هشام بن عمار: كان أيوب بن تميم يقرأ: ﴿فَيَكُونُ﴾ نصبًا، ثم رجع فقرأ: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعًا.

[قال أبو علي:]^(٤) قد تقدم ذكر ذلك في سورة البقرة. اختلفوا في المد في ﴿هَاتَتْمْ﴾ [٦٦] والهمز وتركه: فقرأ ابن كثير: ﴿هَاتَتْمْ﴾ لا يمدّها، ويهمز «أنتم». وقرأت أنا على قُتَيْبٍ عن ابن كثير^(٥): ﴿هَاتَتْمْ﴾ في وزن «هَعَثْتُمْ». وقرأ نافع وأبو عمرو ﴿هَاتَتْمْ﴾ ممدودًا استفهامًا^(٦) بلا همز. وقال علي بن نصر عن أبي عمرو: إنه كان يخفف ولا يهمز استفهامًا بلا همز.

- (١) سقط في أ.
- (٢) سقط في ب.
- (٣) ينظر: التيسير للداني (٧٦، ٨٨)، الحجة لابن خالويه (١١٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٧).
- (٤) سقط في أ.
- (٥) ينظر: الإملاء للعكبري (٨١/١)، البحر المحيط (٤٨٦/٢)، التبيان للطوسي (٤٩١/٢)، التيسير للداني (٨٨)، تفسير القرطبي (١٠٨/٤)، الحجة لابن خالويه (١١٠)، الحجة لأبي زرعة (١٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٧)، الغيث للصفاقسي (١٧٦)، الكشف للقيسي (٣٤٦/١، ٣٤٧)، تفسير الرازي (٤٧٦/٢).
- (٦) في أ: استفهامًا.

وقال أحمد بن صالح عن ورشٍ وقالون عن نافعٍ ممدود غير مهموز^(١).
 وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿هَاتِمٌ﴾ ممدودٌ مهموز^(٢).
 ولم يختلفوا في مد «هؤلاء»، و«الآء».

[قال أبو علي: ^(٣) أما قول ابن كثير ﴿هَاتِمٌ هَؤُلَاءِ﴾ فوجهه: أنه أبدل من همزة الاستفهام الهاء، أراد: أنتم، فأبدل من الهمزة الهاء.

فإن قلت: هلا لم يجز البدل من الهمزة؛ لأنها^(٤) على حرفٍ واحدٍ! وإذا كان على حرفٍ واحدٍ وأبدلت منه لم يبق شيء من الحرف يدُلُّ عليه؛ فيكون الإبدال منه كالحذف له، فكما لا يجوز حذفه كذلك لا يجوز البدل منه؟!

قيل: لا يمتنع البدل منه، وإن كان على حرف، وما ذكرته ضربٌ من القياس الذي جاء استعمالهم بخلافه.

ألا ترى أنهم قد أبدلوا من الباء الواو في قولهم: والله، وأبدلوا من الواو التاء من تالله؟! فهذه حروفٌ مفردةٌ وقد وقع الإبدالُ منها كما ترى؛ فكذلك تكون الهاءُ بدلا من الهمزة.

فإن قلت: فهل يجوز أن تكون الهاءُ التي في «ها» للتبنيهِ؛ كأنه أراد: ها أنتم، فحذف الألف من الحرف، كما تحذف^(٥) من «ها» في قولهم: هَلُمُّ؟

قيل: لا يسهل ذلك؛ لأن الحروف لا يحذف منها، إلا إذا كان فيها تضعيف، وليس ذلك في «ها»؛ وإنما حذف من «هلم» لأن اللام التي هي فاءٌ في تقدير السكون؛ لأنها متحركة بحركة منقولة [إليها، والحركة المنقولة قد يكون^(٦) الحرف المتحرك بها في نية السكون كقولهم: الحمر، فاللام في تقدير سكونٍ بدلالة تقدير

(١) ينظر: البحر المحيط (٢/٤٨٥)، الغيث للصفاسي (١٧٦).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٢/٤٨٥)، التيسير للداني (٨٨)، الحجة لابن خالويه (١١٠)، الحجة لأبي زرعة (١٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٧)، الغيث للصفاسي (١٧٦)، الكشف للقيسي (١/٣٤٦، ٣٤٧)، المجمع للطبرسي (٢/٤٥٥)، تفسير الرازي (٢/٤٧٦).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: لأنه.

(٥) في ب: حذف.

(٦) في ب: وفيها الحركة المنقولة بدلا من.

الهمزة التي للوصل معها؛ فكَذَلِكَ اللام في «هلم»، فإذا كان في نية سكون استقام حذف الألف من «ها» كما تحذف لالتقاء الساكنين، وليس ذلك في ﴿هَأَنْتُمْ﴾ فإذا كان كذلك لم يستقم الحذف فيه كما جاء في «هلم». ومعنى الاستفهام في «أأنتم» تقييداً. فأما قراءة نافع وأبي عمرو ﴿هَأَنْتُمْ﴾ فتحتمل ضربين:

[أحدهما:]^(١) يجوز أن تكون «ها» التي للتنبية دخلت على «أنتم»، ويكون التنبية داخلاً على الجملة كما دخل في قولهم^(٢): هَلُمَّ.

وكما دخلت «يا» التي للتنبية في نحو ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].

وكما دخلت فيما أنشده أبو زيد [من قوله:]^(٣) [من البسيط]

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْهُتَيْرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي^(٤)
[وكما أنشد غيره: [من البسيط]

يَا مَا أَمْنِيحَ غِرْلَانَا شَدْنُ لَنَا] (٥)

فإن شئت قلت: إن «يا» دخلت يراد بها منادى محذوف؛ كقوله: [من الطويل]

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمِ مِثْلُهُ (٦)

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: قوله.

(٣) سقط في أ.

(٤) تقدم.

(٥) صدر بيت للمجنون، وعجزه:

..... مِنْ هَوُؤَلَيْكَرُ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ

البيت في ديوانه ص(١٣٠)، وله أو للرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة

أو للحسين بن عبد الله في خزنة الأدب (١/٩٣، ٩٦، ٩٧)، والدرر (١/٢٣٤)، ولكامل

الثقفي أو للرجي في شرح شواهد المغنى (٢/٩٦٢)، وللرجي في المقاصد النحوية (١/

٤١٦، ٢/٦٤٣)، وصدده لعلی بن أحمد العريني في لسان العرب (شدن)، ولعلی بن

محمد العريني أو لغيره في خزنة الأدب (١/٩٧، ٩٨)، ولعلی بن محمد المغربي في

خزنة الأدب (٩/٣٦٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص(١١٥)، والإنصاف (١/

١٢٧)، وخزنة الأدب (١/٢٣٧، ٥/٢٣٣)، وشرح الأشموني (٢/٣٦٦)، وشرح

شافية ابن الحاجب (١/١٩٠)، وشرح المفصل (٥/١٣٥)، ومغنى الليب (٢/٦٨٢)،

وهمع الهوامع (١/٧٦، ٢/١٩١). وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٦) صدر بيت للصلتان العبدى، وعجزه:

..... جَرِيْرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبِيبٍ تَوَاضَعُ

وهو في خزنة الأدب (٢/١٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/٥٦٥، ٥٦٨)، والشمر =

وكقوله: [من البسيط]

يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ..... (١)

وإن شئت جعلته لاحقاً للجماعة؛ بدلالة قولهم: هَلُم.

ألا ترى أنه لاحق للجملة التي هي «لَمَّ» بدلالة أن الفريقين جميعاً - من يشئ الفاعل فيه ويجمع، ومن لا يفعل ذلك - قد اتفقوا على فتح الآخر منه؟ وإنما فتح الآخر منه لبنائها مع الكلمة.

ولا يجوز مع هذا البناء وكون الكلمتين بمنزلة شيء واحد أن تقدر منبهاً؛ فكما أن هذا لاحق للجملة كذلك يجوز في: «يَا قَاتِلَ اللَّهِ» وقوله: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] لاحقاً لها.

فأما الهمزة من «أنتم» فيجوز أن تخفف ولا تحقق؛ لوقوعها بعد الألف؛ كما تقول في «هَبَاءة»: هبَاءة، وفي «المسائل»: المسائل.

ويجوز أن تكون الهاء في (٢) «هاأنتم» بدلاً من همزة الاستفهام؛ كما كانت بدلاً منها في قول ابن كثير، وتكون [هي] الألف التي تدخل بين الهمزتين لتفصل بينهما؛ كما تدخل بين النونين لتفصل بينهما في «أخْشِيَانٌ».

فإن قلت: إن الألف إنما تلحق لتفصل بين المثليين في «أخْشِيَانٌ»، و«أأأنتم»، واجتماع المثليين قد زال بإبدال الهاء من الهمزة؛ فلا يُحتاج (٣) إلى الألف، وإذا لم

= والشعراء (١/٥٠٨)، والصاحبي في فقه اللغة ص(١٧٨)، والكتاب (٢/٢٣٧)، ولسان العرب (كرب)، والمؤتلف والمختلف ص(١٤٥)، ومعاهد التنزيص (١/١١٩)، وبلا نسبة في المقتضب (٤/٢١٥).

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... والصالحين على سماعان من جار

وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص(٤٤٨)، والإنصاف (١١٨)، والجنى الداني ص(٣٥٦)، وجواهر الأدب (٢٩٠)، وخزانة الأدب (١١/١٩٧)، والدرر (٣/٢٥)، و(١١٨/٥)، ورسف المبانى ص(٣، ٤)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣١)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٩٦)، وشرح المفصل (٢/٢٤، ٤٠)، والكتاب (٢/٢١٩)، واللامات (٣٧)، ومغنى اللبيب (٢/٣٧٣)، والمقاصد النحوية (٤/٤٦١)، وجمع الهوامع (١/١٧٤، ٢/٧٠).

(٢) في أ: من.

(٣) في ب: تحتاج.

يحتج^(١) إليها كان قوله: «ها أنتم»، «ها» فيه للتنبية^(٢)، ولا تكون الهاء فيه بدلاً من الهمزة.

ألا ترى أن من قال: هَرَّاق، قال: أَهْرِيْقُ، ولم يحذف الهاء^(٣) مع الهمزة كما يحذف إذا قال: أَرِيْقُ؛ لزوال اجتماع المثليين؟! .
قيل: إن البديل قد يكون في حكم المبدل منه .

ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ «هَرِق» لقلت: هَرِيْقُ، فلم تصرف كما لا تصرف مع الهمزة، وأن حكم الهاء حكم الهمزة؟! .
وكذلك الهمزة في «حمراء»، حكمها حكم الألف التي انقلبت عنه في امتناع الصرف.

وكذلك الهمزة في «علياء»، حكمها حكم الياء التي انقلبت عنها في مثل «دِرْحَايَة» .

وكذلك قال أبو الحسن: إنك لو سميت بـ «أصيلال» لم تصرفه، فجعلت^(٤) اللام في حكم النون؛ وذلك لما قامت الدلالة عليه من أن النون في «عَطْشَانٌ» لما كانت بدلاً من الهمزة في «حمراء» جرى عليها ما جرى على الهمزة .

فكذلك تكون الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة تجتلب الألف معها كما كانت تجتلب مع الهمزة، وتخفف الهمزة من «أنتم» بعد الألف الفاصلة كما تخفف بعد الألف من^(٥) «ها»، فإن كان ما حكوه في الترجمة حكوه عن أبي عمرو، فإنه يدل على أنه كان يذهب [فيه]^(٦) إلى أنه استفهام، وكذلك ما حكى عن نافع ممدود غير مهموز، يريد: أنه ممدود غير محقق الهمزة .

وأما قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿هَكَأَنْتُمْ﴾ ممدود مهموز، فإن «ها» فيه تحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما في قراءة نافع وأبي عمرو، إلا أنهم حققوا الهمزة التي هي بعد الألف ولم يخففوها كما خففها أبو عمرو ونافع، وإن لم يروا

(١) في ب: نحتج .

(٢) في ب: للتنبية .

(٣) في ب: الياء .

(٤) في ب: فجعل .

(٥) في أ: في .

(٦) سقط في ب .

إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين، كما يراه أبو عمرو في نحو «أأنتم»؛ فينبغي أن تكون «ها» في قولهم حرف التنبيه، ولا تكون الهاء^(١) بدلاً من همزة الاستفهام، كما يجوز أن تكون بدلاً منها على قول من أدخل الألف بين الهمزتين.
قال: ولم يختلفوا في مد «هؤلاء»، و«ألاء».

قال أبو علي: في «هؤلاء» لغتان: المد والقصر كالتي في قول الأعشى: [من الخفيف]

هَأْوَلِي ثُمَّ هَأْوَلِي كَلَّا اعْطَيْتَ نِعَالًا مَخْذُوءَةً بِمِثَالِ^(٢)
[و] كلهم قرأ: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ [٧٣] غير ممدود^(٤).

إلا ابن كثير فإنه قرأ: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ ممدوداً^(٥).

قال أبو علي: فقول الباقيين: ﴿أَنْ﴾ المعنى على قراءة الجماعة: لا تصدقوا إلا لمن تبع دينكم، أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَيْتُ هُدَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] اعتراض بين المفعول وفعله، والتقدير: لا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم.

فأما قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ فإن^(٦) أول الآية: ﴿وَقَالَتْ طَافِيَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِاللَّهِ أَنزَلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَّهَ النَّهَارَ﴾ [آل عمران: ٧٢] فقوله^(٧):
﴿وَلَا تُؤْمِنُوا... أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ يكون ﴿تُؤْمِنُوا﴾ فيه متعدياً بالجار؛ كما كان في أول الآية متعدياً به.

(١) في ب: الباء.

(٢) البيت في ديوانه ص(٦١)، وشرح المفصل (٣/١٣٧)، والمقتضب (٤/٢٧٨).

ويروى أول الصدر هكذا:

هؤلا ثم هؤلا

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٢/٤٩٧)، وتفسير القرطبي (٤/١١٤)، والمحتسب (١/١٦٣).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٦)، والبحر المحيط (٢/٤٩٦)، والتيسير (٨٩)، وتفسير

القرطبي (٤/١١٤)، والحجة لابن خالويه (١١٠، ١١١)، والحجة لأبي زرعة (١٦٥)،

والسبعة (٢٠٧)، والغيث (١٧٨)، والكشاف (١/١٩٦)، والمجمع (٢/٤٥٩)، وتفسير

الرازي (٢/٤٨٠).

(٦) زاد في أ: في.

(٧) في ب: وقوله.

وإذا حذف^(١) الجار من «أن» كان موضع «أن» على الخلاف: [يكون]^(٢) في قول الخليل جرًا، وفي قول سيبويه نصبًا.

وأما اللام من^(٣) قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] فلا يسهل أن تعلقه بـ «تؤمنوا» وأنت قد أوصلته بحرف آخر جار؛ فتعلق بالفعل جارين؛ كما لا يستقيم أن تعديه إلى مفعولين إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد.

ألا ترى أن تعدى الفعل بالجار كتعديه بالهمزة، وتضعيف العين؟! فكما لا يتكرر هذان، كذلك لا يتكرر الجار.

فإن قلت: فقد جاء: [من الكامل]

فَلَا بُغْيَئِكُمْ قَنَا وَعُورِضًا وَلَأَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْعِدٍ^(٤)
والتقدير: لأقبلن بالخييل^(٥) إلى هذا الموضع.

فإن هذا إنما جاز لأن الثاني من المفعولين مكان؛ فيجوز أن يكون شبه المختص بالمبهم كقولهم: ذهب الشأم، فيمن لم يجعل «الشأم» اسم الجهة، فإذا لم يسهل تعليق المفعولين به حملته على المعنى، والمعنى: لا تقروا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم؛ كما تقول: أقررت لزيد بألف؛ فيكون اللام متعلقًا بالمعنى، ولا تكون زائدة على حد ﴿إِنْ كُثِرَ لِلرُّيَا تَعَزُّوتٌ﴾ [يوسف: ٤٣] ولكن متعلق بالإقرار.

فإن قلت: فهذا فعل قد تعلق بجارين:

فإن الجارين لم يتعلقا^(٦) به على حد أنه^(٧) مفعول بهما، ولكن أحدهما على غير

(١) في أ: حذف.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: في.

(٤) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص(٥٥)، والتنبيه والإيضاح (٣٣/٢)، وتاج العروس (ضرغد، عرض، قبل)، ولسان العرب (ضرغد، عرض، قبل)، ومعجم البلدان (٣/٤٥٦)، وخرزانه الأدب (٣/٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٧)، والكتاب (١/١٦٣، ٢١٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص(١٨٠)، والمخصص (١٥/١٦٣، ١٧/٤٧).

(٥) في ب: الخييل.

(٦) في أ: لم يتعلق بهما.

(٧) في أ: أنهما.

[أنه]^(١) مفعول به، والمفعول به إذا تعدى الفعل إليه بالجار أشبه الظرف؛ ولذلك جاز: «سِيرَ بزيدٍ فرسخٌ» فأقمت الظرف مقام الفاعل، مع أن في الكلام مفعولاً به على المعنى؛ لما كان المفعول به -الذي هو الجار والمجرور- يشبه الظرف، ولولا ذلك لم يجز: «سِيرَ بزيدٍ فرسخٌ». فالمعنى: لا تقروا أن يؤتى أحد إلا لمن تبع دينكم، فاللام غير زائدة.

وإن شئت حملت الكلام على معنى الجحود؛ لأن معنى «لا تؤمنوا»: اجحدوا؛ فكأنه قيل: اجحدوا أن يؤتى أحد، أو: اجحدوا بأن يؤتى أحد إلا من تبع دينكم؛ كأنه قيل: اجحدوا الناس إلا من^(٢) تبع دينكم؛ فتكون اللام على هذا زائدة. وقد تعدى «أَمَنَ» باللام في غير هذا.

قال - تعالى - : ﴿فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ﴾ [يونس: ٨٣].
وقال: ﴿ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩، وطه: ٧١].
و: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

فتعدى مرة بالياء ومرة باللام.

فأما قوله: ﴿أَن يُؤَوِّقَ أَحَدٌ﴾ [فإن قوله: ﴿أَحَدٌ﴾]^(٣) إنما دخل للنفي الواقع في أول الكلام، وهو قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ كما دخلت ﴿مِنْ﴾ في قوله: ﴿مَّا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]؛ فكما دخلت ﴿مِنْ﴾ في صلة ﴿أَن يُنَزَّلَ﴾ لأنه مفعول النفي اللاحق لأول الكلام -كذلك دخل ﴿أَحَدٌ﴾ في صلة ﴿أَن﴾ من قوله: ﴿أَن يُؤَوِّقَ أَحَدٌ﴾؛ لدخول النفي في أول الكلام.

ووجه قول ابن كثير: أن ﴿أَن﴾ في موضع رفع بالابتداء.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يحمل على ما قبله من الفعل لقطع الاستفهام بينهما، كما كان يحمل عليه قبل؟ فارتفع بالابتداء، وخبره: تصدقون به، أو^(٤) تعترفون به، أو تذكرونه لغيركم، ونحو هذا مما دل عليه قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾،

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: لمن.

(٣) في ب: فإن أحداً.

(٤) في ب: و.

وهذا في^(١) قول من قال: أزيد ضربته، ومن قال: أزيداً ضربته، كان ﴿أَنْ﴾^(٢) عنده في موضع نصب، ومثل حذف خبر المبتدأ هنا -لدلالة ما قبل الاستفهام عليه- حذف الفعل في قوله جل وعز: ﴿ءَأَكْفَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، التقدير: الآن أسلمت حين لا ينفعك الإيمان؛ للإلجاء من أجل المعاينة إلى الإيمان؛ كما قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَوَ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فحذف الفعل؛ لدلالة ما قبل الاستفهام عليه؛ فكذلك حذف خبر المبتدأ من قوله: ﴿أَنْ يُؤَفَّفَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]..

ويجوز أن يكون موضع ﴿أَنْ﴾ نصباً؛ فيكون التقدير^(٣): أتشيعون أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو أتذكرون أن يؤتى أحد.

ويدل على جواز ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَتَحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٧٦]؛ فحديثهم بذلك إشاعة منهم له [و] ذكر وإفشاء. ومثل هذا في المعنى -في قراءة ابن كثير- قوله: ﴿وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتَحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٦] فويح بعضهم بعضاً بالحديث بما علموه من أمر النبي ﷺ وعرفوه من صفته^(٤)؛ فهذه الآية في معنى قراءة ابن كثير، ولعله اعتبرها في قراءته [هذه]^(٥).

فإن قلت: فكيف وجه دخول ﴿أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن كثير، وقد انقطع من النفي بلحاق الاستفهام، والاستفهام ما بعده منقطع مما قبله، والاستفهام -على قوله- تقرير وتوبيخ، كما أنه في^(٦) قوله: ﴿أَتَحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ تقرير؟! وإذا كان تقريراً كان بمعنى الإيجاب، وإذا كان بمعنى الإيجاب، لم يجز دخول ﴿أَحَدٌ﴾ في الكلام؛ كما لم يجز دخوله في الإيجاب.

ألا ترى أن التقرير لا يجاب بالفاء كما لا يجاب الإيجاب بها؟! و﴿أَحَدٌ﴾ على قول ابن كثير -أيضاً- يدل على الكثرة، كما أنه في قول سائرهم ممن لا يستفهم

(١) في أ: من.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: المعنى.

(٤) في ب: وصفه.

(٥) سقط في ب.

(٦) في أ: على.

كذلك؛ ألا ترى أن بعده: ﴿أَوْ هُجْرًا﴾ والضمير ضمير جماعة؟!
 فالقول في ذلك: إنه يجوز أن يكون ﴿أَحَدٌ﴾ في هذا الموضع «أحدًا» الذي في
 نحو: أحدٍ وعشرين^(١)، وهذه تقع في الإيجاب؛ ألا ترى أنه بمعنى واحد؟!
 وقد قال أحمد بن يحيى: إن «أحدًا»، و«وحدًا»، و«واحدًا» بمعنى، وجمع
 ضمير ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأن المراد به الكثرة، فحمل على المعنى في قوله: ﴿أَوْ هُجْرًا﴾؛
 وجاز ذلك لأن الأسماء المفردة قد تقع للشيء، [و^(٢)] في المواضع التي يراد بها
 الكثرة، فهذا موضع ينبغي أن ترجح له قراءة غير ابن كثير على قراءته؛ لأن الأسماء
 التي هي مفردة تدل على الكثرة ليس بالمستمر في كل موضع.
 وفي قراءة غيره ليس يعترض هذا، ويقوى قوله: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧]
 ﴿وَأَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] فيمن جعل «الإمام» مثل «كتاب» ولم
 يجعله «صحاف»^(٣).

اختلفوا في ضم الراء وفتحها من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [٨٠]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ رفعا^(٤).
 وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفًا^(٥).
 وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ نصبا.
 ولم يختلفوا في رفع الراء من قوله: ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ﴾ [٨٠].
 إلا اختلاس أبي عمرو^(٦).

قال أبو علي: قال سيبويه: قال^(٧) تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ

(١) في ب: عشرون.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: مثل صحاف.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإعراب للنحاس (٣٤٧/١)، الإملاء للمكبري (٨٣/١)، والبحر المحيط (٥٠٧/٢)، التبيان (٥١٢/٢)، التيسير (٨٩)، تفسير الطبري (٥٤٧/٦)، تفسير القرطبي (١٢٣/٤)، والحجة لابن خالويه (١١١)، الحجة لأبي زرعة (١٦٨)، السبعة (٢١٣)، والغيث (١٧٩)، والكشاف (١٩٨/١).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، والبحر المحيط (٥٠٧/٢)، والسبعة (٢١٣)، الغيث (١٧٩).

(٦) ينظر: الغيث (١٧٩).

(٧) في أ: قوله.

وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ ﴿[آل عمران: ٧٩] ثم قال: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ فجاءت منقطعة من الأول؛ لأنه أراد: ولا يأمركم الله. قال: وقد نصبها بعضهم على قوله: ما كان لبشر... أن يأمركم أن تتخذوا.

ومما يقوى الرفع أنه في حرف ابن مسعود^(١) -زعموا-: ﴿ولن يأمركم﴾ فهذا يدل على الانقطاع من الأول.

ومما يقوى النصب أنه قد جاء في السير فيما ذكر^(٢) بعض شيوخنا أن اليهود قالوا للنبي ﷺ: أتريد -يا محمد- أن نتخذك ربًّا؟! فقال الله -تعالى-: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ... وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾^(٣).

اختلفوا في فتح التاء واللام والتخفيف وضمها والتشديد في قوله - جل وعز - : ﴿تَمَلُّمُونَ الْكِتَابَ﴾ [٧٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تَمَلُّمُونَ﴾ بإسكان العين ونصب اللام^(٤).
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تَمَلُّمُونَ﴾ مثقلًا.
قال أبو علي: قال سيبويه: علمت: أدبت، وأعلمت: آذنت، والباء في قوله: ﴿بِمَا كُنْتُمْ﴾ متعلقة بقوله: ﴿كُونُوا﴾ من قوله: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٩].

ومثل ذلك قول طفيل^(٥): [من الطويل]

(١) ينظر: البحر المحيط (٥٠٧/٢)، تفسير الطبري (٥٤٧/٦)، تفسير القرطبي (١٢٣/٤)، المعاني للفرأ (٢٤٤/١)، تفسير الرازي (٤٨٩/٢).

(٢) زاد في أ: عن.

(٣) ذكره السيوطي في الدر (٨٢/٢)، وعزه لابن إسحاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإملاء للمكبري (٨٢/١)، الإعراب للنحاس (٣٤٦/١)، البحر المحيط (٥٠٦/٢)، التبيان للطوسي (٥١٠/٢)، التيسير للداني (٨٩)، تفسير الطبري (٥٤٤/٦، ٥٤٥)، تفسير القرطبي (١٢٣/٤)، والحجة لابن خالويه (١١٢)، والحجة لأبي زرعة (١٦٧)، السبعة (٢١٣)، الغيث (١٧٩)، النشر لابن الجزري (٢٤٠/٢).

(٥) طفيل بن عوف بن كعب، من بني غنى، من قيس عيلان: شاعر جاهلي فحل، من الشجعان. وهو أوصف العرب للخيل، وربما سمي «طفيل الخيل»؛ لكثرة وصفه لها. ويسمى أيضًا: «المحبر» بتشديد الباء؛ لتحسينه شعره. عاصر النابغة الجعدي، وزهير بن

نَزَائِعٍ مَفْذُوقًا عَلَى سَرَوَاتِهَا بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْعَزَاةُ وَتُرَكَّبِ^(١)
وقول الأعشى: [من المتقارب]

..... قَالَتْ بِمَا قَدْ أَرَاهُ بَصِيرًا^(٢)

فأما «ما» في كلتا القراءتين فهي التي مع الفعل بتأويل المصدر مثل «أن» الناصبة للفعل في أنها مع الفعل كذلك، والتقدير: بكونكم تعلمون، ولا عائد من الصلة إلى الموصول.

يدلك^(٣) على [ذلك]^(٤) أنه لا يخلو الذكر إن عاد من أن يكون من^(٥) قوله: ﴿كُنْتُمْ﴾، أو من: ﴿تَعْلَمُونَ﴾؛ فلا يجوز أن يعود من قوله: ﴿كُنْتُمْ﴾؛ لأن قوله ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في موضع نصب.

ألا ترى أن التقدير: بكونكم عالمين للكتاب؟! وإذا كان في موضع نصب لم يجز أن يقدر في الكلام راجع إلى الموصول؛ لاستيفائه المفعول الذي يقتضيه ظاهراً. ولا يجوز أن يعود من ﴿تعلمون﴾؛ لأن قوله: ﴿تعلمون﴾ قد استوفى أيضاً المفعول الذي يقتضيه وهو قوله: ﴿أَلَكِئْتَبْ﴾ فإذا كان كذلك علمت أنه لا راجع في الصلة إلى الموصول.

ومثل ذلك قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

ومثله قوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١].

التقدير: كنسيانهم^(٦) لقاء يومهم هذا، وكونهم^(٧) بآياتنا جاحدين.

= أبي سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان. له «ديوان شعر - ط» صغير. كان معاوية يقول: خلوا لي طفيلًا، وقولوا ما شئتم في غيره من الشعراء.
ينظر: الأعلام (٣/٢٢٨).

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

على أنها إذ رأتنى أفا د
.....

ينظر ديوانه ص (١٤٥)، ولسان العرب (عزز، عمم).

(٣) في ب: يدل.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: في.

(٦) في ب: بنسيانهم.

(٧) في ب: وكونهم.

فأما قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾: فهو من العلم الذي يراد به المعرفة؛ فيتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، فإذا ضَعُفَت العين تعدى إلى مفعولين؛ كما أنك لو نقلت بالهمزة كان كذلك، فالمفعول الثاني من قوله في قراءة من قرأ: ﴿تُعْلَمُونَ الْكُتُبَ﴾ محذوف، التقدير: بما كنتم تعلمون الناس الكتاب، أو: غيركم الكتاب، ونحو هذا؛ وحذف [هنا]^(١) لأن المفعول به قد يحذف من الكلام كثيراً.

ومثل ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] فهذا منقول من: عَلِمَ آدَمُ الْأَسْمَاءَ، وَعَلَّمَهُ اللَّهُ الْأَسْمَاءَ.

وحجة من قال: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، أن أبا عمرو قال - فيما زعموا - : يصدقها^(٢): ﴿تُدْرُسُونَ﴾، ولم يقل: ﴿تُدْرُسُونَ﴾، ومن حجتها أن العالم الدارس قد يدرك بعلمه ودرسه مما^(٣) يكون داعياً إلى التمسك بعلمه، والعمل به ما يدركه العالم المعلم في تعليمه.

ألا ترى أنه يتكرر عليه في درسه ما يتكرر في تعليمه مما ينبه ويصبر من اللطائف التي يثيرها النظر في حال الدرس؟ [قال أبو زيد كلاماً معناه: لا يكون الدرس درساً حتى تقرأه على غيرك]^(٤).

وحجة من قال: ﴿تُعْلَمُونَ﴾، أن التعليم أبلغ في هذا الموضع؛ لأنه إذا علم الناس فلم يعمل بعلمه، ولم يتمسك بدينه كان مع استحقاق الذم بترك عمله بعلمه داخلًا في جملة من وُيخ بقوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]. ومن حجتهم: أن الذي يعلم لا يكون إلا عالمًا بما يعلم؛ فإذا علم كان عالمًا، ف«يعلم» في هذا الموضع أبلغ؛ لأن المعلم عالم، والعالم لا يدل على «علم». واختلَفوا في فتح اللام وكسرها من قوله: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ [٨١]: فقرأ حمزة وحده: ﴿لِمَا﴾ مكسورة اللام^(٥).

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: تصديقها.

(٣) في أ: ما.

(٤) ما بين المعقوفين سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإعراب للنحاس (٣٤٨/١)، الإملاء للمكبري (٨٣/١)، =

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿لَمَّا﴾ مفتوحة اللام.
 وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿لَمَّا﴾ بكسر اللام، وذلك غير محفوظ عن
 حفص عن عاصم، والمعروف عن عاصم في رواية حفص وغيره: فتح اللام.
 قال أبو علي: وجه قراءة حمزة: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ - بكسر اللام - أنه يتعلق بالأخذ؛
 كأن المعنى: أخذ ميثاقهم لهذا؛ لأن من يؤتى الكتاب والحكمة يؤخذ عليهم الميثاق
 لما أوتوه من الحكمة، وأنهم الأفاضل وأماثل الناس.

فإن قلت: رأيت الجملة التي هي قسم هل يفصل بينها وبين المقسم عليه بالجاء؟
 قيل: قد قالوا: «بالله» والجاء والمجرور متعلقان بالفعل والفاعل المضمرين.
 وكذلك قوله: [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ نِيَّ عَاهَدْتُ رَبِّي...
 عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ...
 فيمن جعل «لا أشتم» يتلقى قسمًا، وهو قول الأكثر. علق قوله: «على حلقة»
 بـ «عاهدت»؛ فكذلك قوله: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ في قراءة حمزة.
 فإن قيل^(٢): إن «ما» في قوله: [﴿لَمَّا﴾] ^(٣) موصولة؛ فلا يجوز أن تكون غير
 موصولة، كما جاز ذلك في قول من فتح اللام؛ فإذا كان كذلك، وجب^(٤) أن يرجع

١ = البحر المحيط (٥٠٩/٢)، التبيان للطوسي (٥١٣/٢)، التيسير للداني (٨٩)، الحجة لابن
 خالويه (١١١)، الحجة لأبي زرعة (١٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٢١٣)، الغيث للصفاقسي
 (١٧٩)، الكشف للزمخشري (١٩٨/١).

(١) جزءان من صدرى بيتين، وبعدهما:

لَبَيْنَ رَتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ وَأَأْنِي...
 وَلَا خَارِجًا مِّنْ فِئِ زُورِ كَلَامٍ مُّسَلِّمًا...
 والبيتان للفرزدق في ديوانه (٢١٢/٢)، وأمالى المرتضى (٦٣/١، ٦٤)، وتذكرة
 النحاة ص (٨٥)، وخزانة الأدب (٢٢٣/١، ٤/٤٦٣، ٤٦٥)، وشرح أبيات سيبويه
 (١٧٠/١)، وشرح المفصل (٥٩/٢، ٥٠/٦)، والكتاب (٣٤٦/١)، ولسان العرب
 (خرج) (البيت الثانى)، والمحتسب (٥٧/١)، والمقتضب (٣١٣/٤)، وبلا نسبة في
 شرح شافية ابن الحاجب (١٧٧/١)، ولسان العرب (رتج) (البيت الأول)، ومغنى
 اللبيب (٤٠٥/٢)، والمقتضب (٢٦٩/٣).

(٢) في ب: قال.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: لزم.

من الجملة المعطوفة على الصلة ذكر إلى الموصول، وإلا لم يجز.
 ألا ترى أنك لو قلت: الذى قام أبوه ثم انطلق زيد ذاهب- لم يجز، إذا لم يكن
 راجعٌ مذکور، [أو مقدر]^(١) محذوف؟
 قيل: يجوز أن يكون المظهر بمنزلة المضمرة.

ألا ترى أن قوله: «ما معكم» هو فى المعنى: ما أوتوه من الكتاب والحكمة؛ فهذا
 يكون على قياس قول أبى الحسن مثل قوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ
 أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

والمعنى كأنه قال: لا يضيع أجرهم لأن المحسنين هم من يتقى ويصبر؛ وكذلك
 قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾
 [الكهف: ٣٠]، المعنى عنده^(٢): إنا لا نضيع أجرهم؛ لأن من أحسن عملاً هم
 الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

فكذلك قوله: ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا
 مَعَكُمْ﴾ تقديره: مصدق له: أى: مصدق لما آتيتكم من كتاب وحكمة.
 ألا ترى أن ما معهم هو ما أوتوه من كتاب وحكمة؟! فهذا وجه.

ويجوز فيه شيء آخر، وهو أن يكون: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ
 رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ أى: بتصديقه، أى: بتصديق ما آتيتكموه،
 فحذف من الصلة؛ وحسن الحذف للطول، كما حسن الحذف للطول فيما ذكره^(٣)
 الخليل من قولهم: «ما أنا بالذى قائل لك شيئاً».

فأما من فتح اللام فقال: ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ فإن
 «ما» فيه تحتل^(٤) تأويلين:

أحدهما: أن تكون موصولة.

والآخر: أن تكون للجزء.

فمن قدرها موصولة، كان القول فيما يقتضيه قوله: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ

(١) فى ب: وليس يقدر.

(٢) فى أ: عندهم.

(٣) فى ب: حكاة.

(٤) فى أ: يحتمل.

لِمَا مَعَكُمْ ﴿[آل عمران: ٨١] من الراجع إلى الموصول - ما تقدم ذكره في وجه قراءة حمزة. فأما الراجع إلى الموصول من الجملة الأولى فالضمير المحذوف من الصلة تقديره: لما آتيتكموه؛ فحذف الراجع كما حذف من قوله: ﴿أَهْلَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ونحو ذلك. واللام في ﴿لِمَا﴾ فيمن قدر «ما» موصولة لام الابتداء وهي المتلقية^(١) لما أجرى مجرى القسم من قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ آلِ يَسْنَءٍ﴾ [آل عمران: ٨١] وموضع «ما» رفع بالابتداء، و: الخبر: ﴿تُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٨١] و«لتؤمنن» متعلق بقسم محذوف، المعنى: والله لتؤمنن به.

فإذا قدرت «ما» للجزاء كانت «ما» في موضع نصب بـ ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ و﴿جَاءَكُمْ﴾ في موضع جزم بالعطف على ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾، واللام الداخلة على «ما» لا تكون المتلقية للقسم، ولكن تكون بمنزلة اللام في قوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَنْهَ الْأَمْنَفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، والمتلقية للقسم قوله: ﴿تُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾، كما أنها في قوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَنْهَ الْأَمْنَفِقُونَ﴾ قوله: ﴿لَتُغْرِيَنَّاكَ بِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦٠]. وهذه اللام الداخلة على «إن» في «لئن» لا يعتمد القسم عليها؛ فلذلك جاز حذفها تارة وإثباتها تارة، كما قال: ﴿وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المائدة: ٧٣] فتلحق هذه اللام مرة «إن» ولا تلحق أخرى؛ كما [أن]^(٢) «أن» كذلك في قوله: «والله، أن لو فعلت لفعلت»، و: «والله لو فعلت لفعلت». فهذه اللام بمنزلة «أن» الواقعة بعد «لو».

قال سيبويه: سألته. يعني الخليل. عن قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ آلِ يَسْنَءٍ لِمَا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١] فقال: «ما» ههنا بمنزلة «الذي»، ودخلتها اللام كما دخلت على «إن» حين قلت: لئن فعلت لأفعلن، فاللام التي في «ما» مثل هذه التي في «إن»، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل ههنا.

قال أبو عثمان: -فيما حكى عنه أبو يعلى [بن أبي زرعة]^(٣): زعم سيبويه أن

(١) في أ: المنقلبة.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

«ما» ههنا بمنزلة «الذى»، ثم فسر تفسير الجزاء.

والقول فيما قاله من أن ﴿لَمَّا﴾ بمنزلة «الذى»:- إنه أراد أنه اسم كما أن «الذى» اسم، وليس بحرف كما كان حرفاً في قوله: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَيُوقِنَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].

فهذا المعنى أراد بقوله: أنه بمنزلة «الذى» ولم يرد أنها موصولة كـ «الذى». وإنما لم يحمله سيبويه على أن «ما» موصولة بمنزلة «الذى»؛ لأنه لو حملة على ذلك للزم أن يكون في الجملة المعطوفة على الصلة ذكر يعود إلى^(١) الموصول؛ فلما لم ير ذلك مُظهراً، ولم ير أن يضع المظهر موضع المضمّر - كما يراه أبو الحسن - عدل عن القول بأن «ما» موصولة إلى أنها للجزاء.

ولا يجيز سيبويه: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيءِ أَبُو زَيْدٍ...^(٢)

إذا كان «أبو زيد» كنيته؛ لأنه ليس باسمه الظاهر ولا المضمّر، وأبو الحسن يجيز ذلك؛ فلم يحمله الآية على ما لا يراه، ولم يحمله على الحذف من المعطوف على الصلة أيضاً؛ لأنه ليس بالكثير، ولا بموضع يليق به الحذف؛ ألا ترى أنها إنما تذكر للإيضاح.

فإن قلت: فمن جعل «ما» موصولة في قوله: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَجَعَلْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] وجب أن تكون على قوله ابتداء، وإذا [كانت ابتداء اقتضت]^(٣) خيراً؛ فما خبر هذا المبتدأ؟

قيل: خبره قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾، والذكر الذى فى «به» يعود على الذى

(١) فى أ: على.

(٢) وتمامه:

..... ولا متيسر

وهو للفرزدق فى ديوانه (٣١٠/١)، وخزانة الأدب (٣٧٥/١، ٣٧٩، ١٤٢/٤)، والدرر (١٢٩/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٩٠/١)، والكتاب (٦٣/١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٢٨/١).

ويروى: «معن» بدل «أبو زيد»، لكن هكذا ذكره أبو على، ثم بنى استشهاده على ما ذكره.

(٣) فى أ: كان ابتداء اقتضى.

آتيتكموه، والذكر الذى فى «لتنصرنه» يعود على «رسول» المتقدم ذكره، ولا يجوز أن يعود الذكر الأول أيضا على «رسول»؛ لبقاء الموصول حيثئذ غير عائد إليه من خبره ذكر.

فأما من جعله جزاء فإنه لا يمتنع -على رأيه- أن يكون الذكر فى ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ عائدا أيضا على «رسول» المتقدم ذكره؛ لأن «ما» إذا كانت للجزاء لا تحتاج إلى عائد ذكر، كما تحتاج إليه «ما» التى بمنزلة «الذى» فى أنها موصولة؛ لأن «ما» إذا كانت جزاء مفعول بها، والمفعول لا يحتاج إلى عائد ذكر.

فإن قلت: فما وجه قوله: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾، والنيون لم يأتهم الرسول؛ ألا ترى أن النبى ﷺ لم يكن فى وقته رسول ولا نبى، وإنما الذين كانوا فى زمانه أهل الكتاب؟!

قيل: يجوز أن يعنى بذلك أهل الكتاب فى المعنى؛ لأن الميثاق إذا أخذ على النبيين، فقد أخذ على الذين أوتوا كتبهم من أممهم، وعامة ما شرع للأنبياء قد شرع لأممهم وأتباعهم، يبين^(١) ذلك: أن الفروض التى تلزمنا تلزم نبينا ﷺ، وإذا كان كذلك، فأخذ الميثاق على النبيين كأخذ ميثاق الذين أوتوا كتبهم من أممهم؛ ومن ثم جاء نحو: ﴿يَأْتِيهَا النَّوِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] فجمع النبى ﷺ ومن تبعه^(٢) فى الخطاب الواحد؛ فهذا من جهة المعنى.

ويجوز من جهة اللفظ أن يكون المراد: وإذا أخذ الله ميثاق أمم النبيين أو أتباع النبيين. وأهل الكتاب إنما يأخذ عليهم الميثاق الأنبياء الذين أوتهم بالكتب، كما أخذه نبينا -عليه السلام- على أمته فيما جاء من قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

اختلفوا فى التاء والنون من قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ [٨١].

فقرأ نافع وحده: ﴿آتيناكم﴾ بالنون^(٣).

(١) فى ب: من.

(٢) فى ب: معه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإملاء (٨٣/١)، التبيان (٥١٣/٢)، التيسير (٨٩)، تفسير الطبرى (٥٥٠/٦)، الحجة لابن خالويه (١١١، ١١٢)، الحجة لأبى زرعة (١٦٩)، السبعة (٢١٤)، الغيث (١٧٩)، النشر (٢٤١/٢).

وقرأ الباقون: ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ بالتاء.

[قال أبو علي^(١): الحجة لنافع في قراءته: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]، ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾ [مريم: ١٢]، ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ﴾ [الصافات: ١٧] ونحو ذلك.

وحجة من قال: ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾، قوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَيْنَا مِنْ سَمَوَاتِهِ مَاءً فَسَاءَ بِالنَّاسِ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحديد: ٩] و: ﴿زَلَّ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣]، و: ﴿لَقَدْ لَبِثْنَا لَكَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿يَبْعُوثُ﴾، و: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٨٣]: فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يَبْعُوثُ﴾، بالياء المفتوحة، ﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء مضمومة.

وقرأهما الباقون: ﴿تَبْعُونَ﴾^(٢)، ﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء جميعاً^(٣).

وروى حفص عن عاصم: ﴿يَبْعُوثُ﴾، و﴿يُرْجَعُونَ﴾ بالياء - جميعاً - : قال أبو علي: هذا مخاطبة للنبي ﷺ بدلالة قوله: ﴿قُلْ ءَأَمِنَّا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ٨٤] فإذا كان كذلك كان هذا حجة لمن قرأ بالتاء على تقدير: قل لهم: ﴿أفغير دين الله تبغون﴾، و﴿إليه تُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، ليكون مثل «تَبْعُونَ» في أنه خطاب.

ويؤكد التاء في «تُرْجَعُونَ» أنهم كانوا منكربين للبعث، ويدل على «ترجعون» ﴿إِنَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وحجة من قرأ بالياء: ﴿يَبْعُوثُ﴾ أنه على تقدير: قل؛ كأنه قل لهم: أفغير دين الله يبغون، وإليه يرجعون؟! فهذا لأنهم غيب فجاء على لفظ الغيبة، وكذلك: ﴿وَالِيهِ يُرْجَعُونَ﴾. وقد تقدم القول في «تُرْجَعُونَ» و﴿يُرْجَعُونَ﴾، والمعنى على

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإملاء (٨٣/١)، البحر المحيط (٥١٥/٢)، السبعة (٢١٤)، الحجة لابن خالويه (١١٢)، الحجة لأبي زرعه (١٧٠)، الغيث (١٨٠)، المجمع (٤٦٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، البحر المحيط (٥١٦/٢)، التيسير (٨٩)، تفسير الطبري (٥٦٣/٦، ٥٦٤)، الحجة لابن خالويه (١١٢)، السبعة (٢١٤)، الغيث (١٨٠)، النشر (٢٤١/٢).

الوعيد، أى: أيبغون غير دين الله، ويزيغون عن دينه مع أن مرجعهم إليه، فيجازيهم على رفضهم له وأخذهم [ما] ^(١) سواه؟.

قوله: ﴿إِصْرِي﴾ [٨١]:

قال:

كلهم قرأ ﴿إِصْرِي﴾ بكسر الألف.

إلا ما حدثنى به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان عن معلى بن منصور عن أبى بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿أُصْرِي﴾ بضم الألف ^(٢).

قال أبو على: يشبه أن يكون الضم فى «الأُصْر» لغة فى «الإِصْر».

اختلفوا فى نصب الحاء وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿حِجُّ أَلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿حِجُّ أَلْبَيْتِ﴾ بكسر الحاء.

وقرأ الباقون: ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ بفتح الحاء ^(٣).

قال أبو على: قال سيبويه: حَجَّ حِجًّا، مثل: ذكر ذِكْرًا؛ فـ«حِجُّ» على هذا مصدر، فهذا حجة لمن كسر الحاء.

وقال أبو زيد: قال المفضل: أنشدنى أبو الغول هذا البيت لبعض أهل اليمن:

[من الرجز]

لَاهَمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِنَجْ ^(٤)

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: البحر المحيط (٥١٣/٢)، السبعة (٢١٤)، الكشاف (١٩٩/١)، تفسير الرازى (٢/٤٩٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٨)، الإملاء (٨٤/١)، البحر المحيط (١٠/٣)، التبيان (٢/٥٣٦)، التيسير (٩٠)، الحجة لابن خالويه (١١٢)، الحجة لأبى زرعة (١٧٠)، السبعة (٢١٤)، الغيث (١٨٠)، النشر (٢٤١/٢).

(٤) الرجز لرجل من اليمانيين فى الدرر (٤٠/٣)، والمقاصد النحوية (٥٧٠/٤)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٢٩/٦)، وسر صناعة الإعراب (١٧٧/١)، وشرح الأشموني (٤٤٩/٢)، وشرح التصريح (٣٦٧/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٨٧/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (٢١٥)، وشرح المفصل (٧٥/٩، ٥٠/١٠)، ولسان العرب (دلق)، ومجالس ثعلب (١٤٣/١)، والمحتسب (٧٥/١)، والمقرب (١٦٦/٢)، والممتع فى التصريف =

قال أبو علي: فقلوه: «حَجَّتِي» «مصدر»؛ [يقال: «حججت، حَجَّة»].

قال أبو زيد: الحَجَج: السنون، واحدها^(١) حَجَّة.

قال أبو علي: يدل على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجًا﴾

[القصص: ٢٧]. وقال أبو زيد: والحَجَّة، من «حَجَّ البيت»: الواحدة.

وقال سيبويه: قالوا: غزاة، فأرادوا عمل وجه واحد؛ كما قالوا: حَجَّة،

يريد^(٢): عمل سنة [واحدة]^(٣)، ولم يجيئوا بها على الأصل، ولكنه اسم له.

فقلوه: «لم يجيئوا بها^(٤) على الأصل»، أي: على الفتح الذي هو للدفعه من

الفعل، ولكن كسروه فجعلوه اسمًا لذا المعنى كما أن غزاة كذلك، ولم تجيء فيه

«الغزوة»، وكان القياس [أن تجيء].^(٥)

قال أبو زيد: ويقال: حجج.

وأنشد: [من الرجز]

أَصْوَاتٌ حِجِّجٌ مِنْ عُمَانَ غَادِي^(٦)

قال: يريد: أصوات حُججاج.

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

وَإِنْ رَأَيْتَ أَلْحَجَجَ الرَّوَادِيَا

قَوَاصِرًا لِلْعُمُرِ أَوْ مَوَادِيَا^(٧)

ف«الحجج» اسم السنين، كما قدمه.

وقولهم: حجج في الحججاج، يجوز أن يكون تسمية بالمصدر على قول من كسر؛

فيكون ك«زور» و«عدل»، ويجوز أن يكون اسمًا صيغ للجمع: كقوم ورهط.

= (٣٥٥/١)، ونوادير أبي زيد ص(١٦٤)، وهمع الهوامع (١/١٧٨، ٢/١٥٧).

(١) في ب: واحدها.

(٢) زاد في أ: فيه.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: به.

(٥) سقط في ب.

(٦) تقدم.

(٧) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٩٥٢) والخصائص (١/١٦١)، (٣/٨٧)، ونوادير

أبي زيد ص(١٦٤).

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: بالتاء، وكان أبو عمرو لا يبالي كيف قرأهما بالياء، أو بالتاء^(١).

وقال علي بن نصر عن هارون عن أبي عمرو: بالياء، ولم يذكر التاء.

وكان حمزة والكسائي وحفص عن عاصم يقرءونها بالياء.

[قال أبو علي]^(٢): حجة من قرأ بالتاء [قوله]: ^(٣) ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، وقوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَكَرَّوْذُوا﴾ [البقرة: ١٩٧]، قوله: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ أي: يجازى^(٤) عليه.

وحجة من قرأ بالياء أنه قد تقدم ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

اختلفوا في ضم الضاد وتشديد الراء، وكسر الضاد، وتخفيف الراء من قوله -تعالى-: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [١٢٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ بكسر الضاد وتخفيف الراء^(٥). وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾: بضم الضاد وتشديد الراء.

[حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٦) أخبرني أبو عبد الله محمد بن عبد الله المقرئ^(٧) عن

(١) ينظر: الإملاء (١/٨٦)، البحر المحيط (٣/٣٦)، التبيان (٢/٥٦٦)، التيسير (٩٠)، تفسير الطبري (٧/١٣١، ١٣٢)، تفسير القرطبي (٤/١٧٧)، السبعة (٥/٢١٥)، الغيث (١٨٢)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧٠).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: يجازى.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٨)، الإعراب (١/٣٦١)، الإملاء (١/٨٦)، البحر المحيط (٣/٤٣)، التبيان (٢/٥٧٥)، التيسير (٩٠)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧١)، السبعة (٥/٢١٥)، الغيث (١٨٢)، الكشاف (١/٢١٣)، النشر (٢/٢٤٢)، المعاني للقرء (١/٢٣٢).

(٦) سقط في أ.

(٧) كذا في الأصول. وقد ذكر ابن الجزري خطأ ابن مجاهد في هذا المقرئ؛ إذ هو محمد بن

عبد الرزاق بن الحسن^(١) قال: حدثنا أحمد بن جبير^(٢) قال: حدثنا الحجاج الأعور^(٣) عن حمزة أنه قرأ: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ مثل قراءة أبي عمرو.

= أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير الرملي، من رملة لد، يعرف بالداجوني الكبير، إمام كامل ناقل رجال مشهور ثقة، أخذ القراءة - عرضًا وسماعًا - عن الأخفش بن هارون ومحمد بن موسى الصوري وابن الحويرس والبيساني وابن مامويه وموسى بن جرير وعبد الله بن جبير وعبد الرزاق بن الحسن وعبد الله بن أحمد بن سليمان والعباس بن الفضل ابن شاذان وأحمد بن عثمان بن شبيب وإسحاق الخزاعي وأبي ربيعة فيما ذكره الهذلي، ولا أعلم أحدًا ذكر ذلك غيره، روى القراءة عنه - عرضًا وسماعًا - العباس ابن محمد الرملي - يعرف بالداجوني الصغير - وهو ابن خالة أبي بكر هذا وبه عرف، وأحمد ابن نصر الشذائي وزيد بن علي بن أبي بلال وأحمد بن بلال ويوسف بن بشر بن آدم وأحمد العجلي وعبد الله ابن محمد بن فورك، وسمع منه الحروف أحمد بن محمد النحاس والحسن بن رشيق وحدث عنه ابن مجاهد وحدث هو عن ابن مجاهد، وصنف كتابًا في القراءات، مات في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة عن إحدى وخمسين سنة.

ينظر: الغاية (٧٧/٢)، وقد صححه ابن مجاهد في سورة الأنعام.

(١) عبد الرزاق بن الحسن بن عبد الرزاق - ويقال: ابن عبد الله - ابن عمرو العجلي، أبو القاسم، ويقال: أبو الحسين، الأنطاكي الوراق، شيخ مقرئ، وهو والد إبراهيم، روى القراءة عن أحمد بن جبير الأنطاكي، وقال الداجوني: إنه قرأ على عبد الله بن ذكوان، قال: وقد قرأ على أيوب القاري بعد قراءته على ابن ذكوان. قال أبو عمرو الحافظ: وهذا لا يصح؛ لأن أيوب مات سنة ثمان وسبعين ومائة ومات عبد الرزاق في عشر التسعين ومائتين. قلت: قد أسند قراءته على أيوب بن تميم غير واحد من الأئمة مثل: الحافظ أبي العلاء وغيره، والله أعلم. وروى القراءة أيضًا عن البزى - فيما ذكره الهذلي - وعن حمزة بن القاسم الأحول، قال: أبو عبد الله الحافظ: بقي إلى حدود التسعين ومائتين. قال: أبو العلاء الحافظ وكان إمام جامع دمشق.

ينظر: الغاية (٣٨٤/١).

(٢) أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير، أبو جعفر - وقيل: أبو بكر - الكوفي، نزيل أنطاكية، كان أصله من خراسان، سافر إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، ثم أقام بأنطاكية فنسب إليها، كان من أئمة القراء، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الكسائي وعن سليم وعبيد الله بن موسى وكردم المغربي وإسحاق المسيبي صاحبى نافع وعبد الوهاب بن عطاء واليزيدي وعائذ بن أبي عائذ وحجاج بن محمد الأعور والحسين بن عيسى وعمرو بن ميمون القناد.

قال الداني: إمام جليل ثقة ضابط، وقال في جامعه: روى عن أبي بكر القراءة غير مستوعبة، واعتمد على ما رواه الكسائي عن أبي بكر، قرأ عليه محمد بن العباس بن شعبة ومحمد بن علان. وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين يوم التروية، ودفن يوم عرفة بعد الظهر بباب الجنان. ينظر: الغاية (٤٢/١، ٤٣).

(٣) حجاج بن محمد، أبو محمد، الأعور المصيصي الحافظ، روى القراءة عن حماد بن سلمة عن أبي سمكة كثير وعن أبي عمرو بن العلاء، وعن هارون بن موسى عنه وعن حمزة وعن

قال أبو علي: من قال: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ جعله من «ضار، يضير» مثل: «باع، يبيع» وحجته قوله: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠] ف «ضير» مصدر كالبيع.

وقال الهذلي: [من الطويل]

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(١)
وحجة من قال: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا

يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨]؛ فكلتا القراءتين حسنة لمجيئهما - جميعاً - في التنزيل.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿مُزَلِّينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] خفيف^(٢) الزاي.

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿مُزَلِّينَ﴾ مشدد الزاي^(٣).

قال أبو علي: حجة ابن عامر: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

ألا ترى أن [تنزل مطاوع نزل ينزل، تقول: نزلته فتنزل]^(٤) وقوله جل اسمه: ﴿وَلَوْ

أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١]؟! وحجة من خفف قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، ﴿أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨].

[ومن]^(٥) حجة من قرأ: ﴿مُزَلِّينَ﴾ أن الإنزال يعم التنزيل وغيره، قال -تعالى-:

= عبد الرحمن بن أبي الزناد عن نافع، وروى عنه القراءة: أبو عبيد ومحمد بن سعدان وأحمد ابن جبير، وروى عنه عن حمزة: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ﴾ كأي عمرو، وقد تفرد به عن حمزة فلم يتابعه أحد عليه، أثنى عليه أحمد جداً، وقال: ما كان أضعفه وأشد معاهدته للحروف! مات سنة ست ومائتين.

ينظر: الغاية (١/٢٠٣).

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٩/٥٢، ٥٧، ٧١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٩٣)، وشرح أشعار الهذليين (١/٢٠٨)، وشرح التصريح (٢/٢٤٩)، والشعر والشعراء (٢/٦٥٩)، والكتاب (٣/٧٠)، ولسان العرب (ضير، طبع)، والمقاصد النحوية (٤/٤٣١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٢٠٨)، وشرح الأشموني (٣/٥٨٦)، وشرح

المفصل (٨/١٥٨)، والمقتضب (٢/٧٢).

(٢) في أ: خفيفة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، البحر المحيط (٣/٥١)، التبيان (٢/٥٧٩)، التيسير (٩٠)،

تفسير القرطبي (٤/١٩٥)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧٢)، السبعة (٢١٥)، الغيث (١٨٢)، النشر (٢/٢٤٢).

(٤) بدل ما بين المعقوفين في ب: أن مطاوع «نزل ينزل»: نَزَلْتُهُ فَتَنْزَلُ.

(٥) سقط في أ.

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤]، و ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، و ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ نَمِيَّةً أَزْوَاجًا﴾ [الزمر: ٦].

واختلفوا في فتح الواو وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بكسر الواو.

وقرأ الباقون: ﴿مَسَوِّمِينَ﴾ بفتح الواو^(١).

[قال أبو علي]^(٢): جاء في التفسير في قوله -تعالى-: ﴿يَعْرِفُ الْمَجْرُمُونَ سِيْمَتَهُمْ﴾

[الرحمن: ٤١] أنه سواد الوجوه وزرقة الأعين.

قال أبو زيد: السومة: العلامة تكون على الشاة ويجعل عليها لون يخالف لونها؛

لتعرف بها^(٣). قال أبو علي: فقوله: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ من هذا، وهذه العلامة يعلمها

الفراس يوم اللقاء؛ ليعرف بها.

قال: [من الكامل]

فَتَعَرَّفُونِي إِنْ نِي أَنَا ذَاكُمْ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ^(٤)

وقال أبو زيد: سوم الرجل تسويماً؛ فهو مسوم: إذا أغار على القوم إغارة فعث

فيهم. وقال: وسومت الخيل تسويماً: إذا أرسلتها وخليتها تخلية.

وأما من قرأ: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ فقال أبو الحسن: لأنهم هم سوموا الخيل.

قال: ومن قرأ: ﴿مَسَوِّمِينَ﴾؛ فلأنهم هم سُمُوا.

قال: و﴿مُسَوِّمِينَ﴾ يكون معلّمين، ويكون: مرسلين من قولك: سوم فيها

الخيال، أي: أرسلها، ومنه السائمة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإملاء (٨٧/١)، البحر المحيط (٥١/٣)، التبيان (٢/

٥٨٠)، التيسير (٩٠)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧٣)، السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٢)، الكشف (٢١٥/١)، النشر (٢٤٢/٢).

وما بين المعقوفين سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: به.

(٤) وهو لطريف بن تميم في الأصمعيات ص (١٢٨)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٧٠)،

والكتاب (٣/٤٦٦، ٤/٣٧٨)، ومعاهد التنصيص (٢٠٤/١)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن

الحاجب (٣/١٢٨)، واللسان (علم)، والمقتضب (١/١١٦)، المنصف (٢/٥٣، ٣/٦٦).

وذكر بعض شيوخنا أن الاختيار عنده الكسر؛ لما جاء في الخبر أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر: «سَوْمُوا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوَّمَتْ»^(١) فنسب الفعل إلى الملائكة.

أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿وَسَارِعُوا﴾ [١٣٣] بواو.

غير نافع وابن عامر فإنهما قرأا: ﴿سَارِعُوا﴾ بغير واو^(٢)، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام.

وروى أبو عمر الدورى عن الكسائي: ﴿وَسَارِعُوا﴾ و: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٦١]، و: ﴿سَارِعُ هُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٦] بالإمالة في كل ذلك^(٣).

قال أبو على: [كلا الأمرين شائع]^(٤) مستقيم: فمن قرأ بالواو؛ فلأنه عطف الجملة على الجملة، والمعطوف عليها قوله: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] ﴿وَسَارِعُوا﴾. ومن ترك الواو؛ فلأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مستغنية بالتباسها [بها]^(٥) عن عطفها بالواو.

وقد جاء الأمران في التنزيل في قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَأَيْبَهُمْ كَلِمَتَهُ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَنَاثِمَهُمْ كَلِمَتَهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقال: ﴿أُولَئِكَ أَصْعَبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] فهذا على قياس قراءة نافع وابن عامر. وما روى عن الكسائي من إمالة الألف في ﴿وَسَارِعُوا﴾ و﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ﴾ و﴿سَارِعُ هُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ فالإمالة هنا في الألف حسنة؛ لوقوع الراء المكسورة بعدها، وكما تمنع المفتوحة الإمالة؛ فكذلك المكسورة تجلبها.

(١) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٤٥٢/١)، والسيوطي في كتابه: الحبايك في الملائك (١١٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإعراب (٣٦٤/١)، البحر المحيط (٥٧/٣)، التبيان (٢/٥٩١)، التيسير (٩٠)، السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٢)، الكشاف (٢١٧/١)، الحجة لأبي زرعة (١٧٤)، النشر (٢٤٢/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الغيث (١٨٤)، وتفسير الرازي (٥٠/٣).

(٤) في أ: كل الأمر شائع.

(٥) سقط في أ.

اختلفوا في فتح القاف وضمها من قوله -تعالى-: ﴿فَرَحٌ﴾ [١٤٠]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَرَحٌ﴾ بفتح القاف في كلهن.
 وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿فَرَحٌ﴾ بضم القاف في
 جميعهن^(١).

وروى حفص عن عاصم: ﴿فَرَحٌ﴾ بالفتح مثل أبي عمرو.
 وكلهم أسكن الراء في «فَرَح».

قال أبو علي: «فَرَح» و«فَرَح» مثل: الضَّعْف والضُّعْف، والكَرْه والكَرْه، والفَقْر
 والفُقْر، والدَّف والدُّف، والشَّهْد والشُّهْد. وكان الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأن
 لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب؛ لأن القرآن عليه نزل.
 وقال أبو الحسن: فَرَح، يَقْرَح، قَرَحًا وقَرَحًا - فهذا يدل على أنهما مصدران،
 وأن كل واحد منهما بمعنى الآخر.

ومن قال: إن «القرح»: الجراحات بأعيانها، و«الفرح»: ألم الجراحات - قبل
 ذلك منه إذا أتى فيه برواية؛ لأن ذلك مما لا يعلم بالقياس.
 اختلفوا في الهمز من قوله -تعالى-: ﴿وَكَايْنٌ﴾ [١٤٦]:

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿وَكَايْنٌ﴾ الهمزة بين الألف والنون في وزن «كاعين»^(٢).
 وقرأ الباقون: ﴿وَكَايْنٌ﴾ الهمزة بين الكاف والياء، والياء مشددة في وزن
 «كعَي»^(٣).

قال أبو علي: كنا رأينا قديمًا في قولهم: وكاين وأكثر ما يجيء في الشعر كقول
 الشاعر: [كما أنشدته سيبويه: ^(٤)] [من الطويل]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإعراب (٣٦٦/١)، الإملاء (٨٧/١)، البحر المحيط
 (٦٢/٣)، التبيان (٦٠٠/٢)، الحجة لابن خالويه (١١٤)، الحجة لأبي زرعة (١٧٤)،
 السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٢)، الكشف (٢١٨/١)، النشر (٢٤٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإعراب (٣٦٩/١)، البحر المحيط (٧٢/٣)، التيسير
 (٩٠)، الحجة لأبي زرعة (١٧٤)، السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٣)، الكشف (٣٥٧/١)،
 تفسير الرازي (٦١/٣)، النشر (٢٤٢/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإملاء (٨٩/١)، البحر المحيط (٧٢/٣)، تفسير القرطبي
 (٢٢٨/٤)، الغيث (١٨٣).

(٤) سقط في أ. ولم نعثر على قائله، ولا على تنمة البيت.

وَكَايُنَ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ^(١) يَجِيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ^(٢) يَزِيدِي مُقَنَّعًا^(٣)
وكقوله: [من الطويل]

وَكَايُنَ إِلَيْكُمْ قَادَ مِنْ رَأْسِ فِتْنَةٍ
وقول جرير: [من الوافر]

وَكَايُنَ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِي يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ [هُوَ] الْمُصَابَا^(٤)
و«كائن» على وزن «كاعن»، كان الأصل فيه: «كأى» دخلت الكاف على «أى»
كما دخلت على «ذا» من «كذا»، و«أن» من «كأن»، وكثر استعمال الكلمة فصارت
ككلمة واحدة، فقلب قلب الكلمة الواحدة؛ كما فعل ذلك في قولهم: «لعمري»
و«رعملى»، حكى^(٥) لنا عن أحمد بن يحيى، فصار كَيَّانُ [مثل «كَيَّع»]^(٦) فحذفت
الياء الثانية كما حذفت في «كينونة» فصار «كئىء» بعد الحذف، ثم أبدلت من الياء
الألف كما أبدل من «طائى»، وكما أبدلت من «آية» - عند سيويه، وكانت: «آية» - .

وقد حذفت [الياء]^(٧) من «أى» فى قول الفرزدق: [من الطويل]

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهَمَا عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ^(٨)
[ومن قول الآخر: «يَيْضُ . . .»].^(٩)

فحذف الياء الثانية من «أى» - أيضًا - فأما النون فى «أى»، فهى التنوين الداخلى
على الكلمة مع الجر؛ فإذا كان كذلك فالقياس إذا وقفت عليه: «كاء» فتسكن الهمزة

(١) فى أ: كنية.

(٢) فى أ: الألف.

(٣) وهو لعمرو بن شأس فى الدرر (٥٢/٤)، وسر صناعة الإعراب (٣٠٦/١)، وشرح أبيات
سيويه (٤٩٧/١)، والكتاب (١٧٠/٢)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢٥٦/١).

(٤) البيت فى خزنة الأدب (٣٩٧/٥، ٤٠١)، والدرر (٢٢٤/١)، وشرح شواهد الإيضاح
ص (٢٠٠)، وشرح شواهد المغنى ص (٨٧٥)، ومغنى اللبيب ص (٤٩٥)، ولم أجده فى
ديوانه، وهو بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ص (٦٦٢)، وخزنة الأدب (٥٣/٤، ٥/٥
١٣٩)، ووصف المباني ص (١٣٠)، وشرح الأشموني (٦٣٩/٣)، وشرح المفصل (٣/٣
١١٠، ١٣٥/٤)، وهمع الهوامع (٦٨/١، ٢٥٦، ٧٦/٢).

(٥) فى أ: وحكى.

(٦) سقط فى ب.

(٧) سقط فى أ.

(٨) تقدم.

(٩) سقط فى ب.

المجرورة للوقف. وقياس من قال: مررت بزیدی أن يقول: كائى، فيبدل منه^(١) الياء.

ولو قال قائل: إنه بالقلب الذى حدث فى الكلمة، صارت بمنزلة النون التى من نفس الكلمة؛ فصار بمنزلة لام «فاعل» فأقوره نوناً فى الوقف، وأجعله بمنزلة ما هو من نفس الكلمة؛ كما جعلت التى فى «لَدُنْ» بمنزلة التنوين الزائد فى قول من قال^(٢): لَدُنْ عُدُوَّةٌ - لكان قولاً.

ويقوى ذلك أنهم لما حذفوا الكلام فى قولهم: «إما لا» جعلوها بالحذف ككلمة واحدة حتى أجازوا الإمالة فى ألف «لا» كما أجازوها فى التى تكون من نفس الكلمة فى الأسماء والأفعال.

وسمعت أبا إسحاق يقول: إنها تقال ممالة، فجعل القلب فى «كائن» بمنزلة الحذف فى «إمّا لا»؛ لاجتماعهما فى التغيير؛ لكان قولاً؛ فيقف على «كائن» بالنون، ولا يقف على النون إذا لم تقلب؛ كما لا تميل الألف فى «لا» إذا^(٣) لم تحذف معها.

اختلفوا فى ضم القاف وفتحها وإدخال الألف وإسقاطها من قوله - تعالى - :
﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾ [١٤٦]:

(١) فى أ: منها.

(٢) قال: ابن منظور فى اللسان: وحكى أبو عمرو عن أحمد بن يحيى والمبرد أنهما قالوا: العرب تقول: لدن غدوةً، ولدن غدوةً، ولدن غدوةً، ولدن غدوةً، فمن رفع أراد: لدن كانت غدوة، ومن نصب أراد: لدن كان الوقت غدوة، ومن خفض أراد: من عند غدوة. وقال ابن كيسان: «لدن» حرف يخفض، وربما نصب بها. قال: وحكى البصريون أنها تنصب «غدوة» خاصة من بين الكلام وأنشدوا:

ما زال مُهْرِي مَرْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ عُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ
وأجاز الفراء فى «غدوة» الرفع والنصب والخفض، قال ابن كيسان: من خفض بها أجراها مجرى «من» و«عن»، ومن رفع أجراها مجرى «مد»، ومن نصب جعلها وقتاً وجعل ما بعدها ترجمة عنها، وإن شئت أضمرت «كان» كما قال:

.....
مُذْ لَدُنْ سُوْلًا وَإِلَى إِثْلَانِهَا

أراد: أن كانت سولاً.

ينظر: اللسان (٤٠٢٢/٥).

(٣) فى أ: إذ.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع ﴿قُتِلَ مَعَهُ﴾ بضم القاف بغير ألف^(١).
وقرأ الباقون: ﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾ بفتح القاف وبألف.

[قال أبو علي:]^(٢) أما «قُتِلَ» فيجوز أن يكون مسندا إلى ضمير أحد اسمين:
إلى ضمير «نبي»، والدليل على جواز إسناده إلى هذا الضمير أن هذه الآية في
معنى قوله: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وروى عن الحسن أنه قال:
يخرج الأثر «ما قتل نبي في حرب قط»^(٣)، وقال ابن عباس في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ
أَنْ يُقْتَلَ﴾ [آل عمران: ١٦١]-: «قد كان النبي يُقْتَلُ؛ فكيف لا يُحَوَّنُ^(٤)؟! والذي
في الآية من قوله: ﴿قُتِلَ﴾ لم يذكر أنه في حرب. فإذا أسند «قتل» إلى هذا الضمير
احتمل قوله: ﴿مَعَهُ رِيَّيُونَ﴾ أمرين:
أحدهما: أن يكون صفة لـ «نبي»^(٥)، فإذا قدرته هذا التقدير كان قوله: ﴿رِيَّيُونَ﴾
مرتفعاً بالظرف بلا خلاف^(٦).

والآخر: ألا تجعله صفة ولكن حالاً من الضمير الذي في «قتل»، فإن جعلته صفة
كان الضمير -الذي [في]^(٧) «معه» المجرور- لـ «نبي»، وإن جعلته حالاً كان الضمير
الذي في «معه» يعود إلى الذكر المرفوع الذي في قتل.
والاسم الآخر الذي يجوز أن يسند إليه «قُتِلَ» رييون، فيكون قوله: «معه» على
هذا التقدير متعلقاً^(٨) بـ «قُتِلَ»، وعلى القولين الآخرين اللذين هما: الصفة والحال
متعلقاً في الأصل بمحذوف، وكذلك من قرأ: ﴿قَتَلَ﴾ فهو يجوز فيه ما جاز في
قراءة من قرأ: ﴿قُتِلَ﴾.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، البحر المحيط (٧٢/٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧٥)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٣)، الكشف (٣٥٩/١، ٣٦٠)، المعاني للأخفش (٢١٧/١)، المعاني للفراء (٢٣٧/١)، النشر (٢٤٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (٢٢٩/٤).

(٤) ذكره السيوطي بمثله في الدر المنثور (١٦٢/٢)، وعزاه للطبراني والخطيب في التاريخ عن مجاهد عن ابن عباس.

(٥) في أ: للنبي.

(٦) في ب: لا.

(٧) سقط في أ.

(٨) في ب: معلقاً.

والربيون: الذين يعبدون الرب، واحده: رَبِيٌّ. هكذا فسره أبو الحسن، وقيل فيه: إنه منسوب إلى علم الرب وكذلك^(١) الربانيون.

وحجة من قرأ: ﴿قُتِلَ﴾ أن هذا الكلام اقتصاص ما جرى عليه سير أمم الأنبياء قبلهم؛ ليتأسوا بهم، وقد قال: ﴿أَفَايُن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَيَّ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وحجة من قرأ: ﴿قَتَلَ﴾ أن المقاتل قد مدح كما مدح المقتول فقال: ﴿وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

فمن أسند الضمير الذي في «قتل» إلى «نبي» كان قوله: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦]، أى: ما وهن الربيون.

ومن أسند الفعل إلى الربيين دون ضمير «نبي» كان معنى: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾: ما وهن باقيهم بعد من قتل منهم فى سبيل الله، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ومن جعل قوله: ﴿مَعَهُ رِيثُونَ﴾ صفة أضمر للمبتدأ الذى هو «كأى» خبراً، وموضع الكاف الجارة فى «كأى» مع المجرور: رفع؛ كما أن موضع الكاف فى قولك^(٢): له كذا وكذا -رفع، ولا معنى للتشبيه فيها؛ كما أنه لا معنى للتشبيه فى كذا وكذا.

اختلفوا فى تخفيف قوله -جل وعز-: ﴿الرُّعْبُ﴾ وتثقله [١٥١]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة: ﴿الرُّعْبُ﴾ ساكنة العين خفيفة.
 وقرأ ابن عامر والكسائى: ﴿الرَّعْبُ﴾ مضمومة العين مثقلة حيث وقعت^(٣).
 قال أبو على: الإلقاء فى قوله -تعالى-: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١] أصله فى الأعيان، واستعمل فى غيرها على طريق الاتساع؛ يدللك^(٤) على ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَابَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]،

(١) فى ب: وكذا.

(٢) فى ب: قوله.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، ينظر الإعراب (٣٧٠/١)، الإملاء (٨٩/١)، البحر المحيط (٧٧/٣)، التيسير (٩١)، تفسير القرطبي (٢٣٢/٤)، الحجة لابن خالويه (١١٤)، الحجة لأبى زرع (١٧٦)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٤)، المجمع (٥١٨/٢).

(٤) فى ب: يدل.

و: ﴿فَالْقَوْلُ جَاهِلْتُمْ وَعَصَيْتَهُمْ﴾ [الشعراء: ٤٤]، و: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقال سيويه: «ألقيت متاعك بعضه على بعض»، وليس الرعب بعين، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩]، ومثل الإلقاء في ذلك الرمي، قال: رمى فأخطأ، أى: السهم. وقال: [من الرمل]

كَشَهَابِ الْقَذْفِ يَزْمِيكُم بِهِ
فأضاف «الشهاب»؛ إلى «القذف» لما كان من رمى الرامى به.
كما قال: [من الطويل]

يَسْدُذُ أُبَيْتُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي (٢)
وإذا مات لم تكن له خلة، ولكن أضافها إلى نفسه؛ لما كان منه من سده لها، وهذا النحو من الإضافة على هذا الوجه كثير. وقال -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] أى: بالزنا، فهذا اتساع؛ لأن هذا ليس بعين.

وكذلك قوله: [من الطويل]

رَمَانِي بِأَمْرِ كُتْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا
[وقال: (٤)] [من الرمل]

(١) صدر بيت، وعجزه:

.....
فارس فى كفه للحرب نار
وهو للأفوه الأودى فى ديوانه ص(١٢)، والحماسة البصرية (٤٩/١)، والحيوان (٦/٢٧٥)، ورسالة الغفران ص(٧٩)، والجاحظ فى الحيوان (٦/٢٨٠).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

.....
زعمت تماضر أننى إما أمت
وهو لسلمى بن ربيعة فى خزنة الأدب (٣٠/٨)، والدرر (٩٢/٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٥٤٧)، واللسان (خلل)، ونوادير أبى زيد ص(١٢١)، ولعلباء ابن الأرقم فى الأصمعيات ص(١٦١)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٥/٩، ٤١)، وهمع الهوامع (٦٣/٢).

(٣) وتامه:

.....
ومن أجل الطوى رمانى
وهو لعمر بن أحمد فى ديوانه ص(١٨٧)، والدرر (٦٢/٢)، وشرح أبيات سيويه (١/٢٤٩)، والكتاب (٧٥/١)، وله أو للأزرق بن طرفة بن العمرد الفراضى فى اللسان (جول).

(٤) سقط فى أ.

قَذَّفُوا سَيِّدَهُمْ فِي وَرْطَةٍ قَدَفَكَ الْمَقْلَةَ وَسَطَّ الْمُعْتَرَكُ^(١)
 فالأول: على الاتساع، والثاني: على الأصل؛ ألا ترى أن المقلة تُلقى للتصافن،
 كما يُلقى غيرها؟! فهذا بمنزلة: ألقى الحجاة ونحوه. ومما جاء قريباً من الرمي
 والقذف والإلقاء: الرجم، ورجم معاز^(٢).

ومن الاتساع فيه قوله: [من الطويل]

هُمَا نَشَأُ فِي فِيٍّ مِنْ قَمَوْنِيهِمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ^(٣)
 فالرجام: المراجعة بالسباب، فهذا نحو: رماه بالزنا، وقذفه به، وألقى عليه

(١) وهو ليزيد بن طعمة الخطمي في اللسان (ورط، مقل)، وتهذيب اللغة (١٨٤/٩)، والتاج
 (ورط، مقل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٣٤١/٥)، ومجمل اللغة (٣٤٠/٤)،
 والمخصص (٧٥/١٣)، وديوان الأدب (١٤٥/١)، وأساس البلاغة (مقل).

(٢) قال ابن حبان: له صحة. وهو الذي رجم في عهد النبي، صلى الله عليه وآله وسلم. ثبت
 ذكره في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد وغيرهما، وجاء ذكره في
 حديث أبي بكر الصديق وأبي ذر وجابر بن سمرة، وبريدة بن الحصيب، وابن عباس،
 ونعيم بن هزال، وأبي سعيد الخدري، ونصر الأسلمي، وأبي برزة، سماه بعضهم وأبهمه
 بعضهم، وفي بعض طرقه أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «لقد تاب توبة لو تابها
 طائفة من أمتي لأجزأت عنهم».

والحديث ورد عن عدة من الصحابة، منهم حديث جابر: أخرجه البخاري (١٢٩/١٢)
 كتاب الحدود، باب: الرجم بالمصلى، حديث (٦٨٢٠)، ومسلم (١٣١٨/٣) كتاب
 الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى حديث (١٦٩١/١٦)، وأبو داود (٤/
 ٥٨٠)، كتاب الحدود، باب: رجم معاز بن مالك، حديث (٤٤٣٠)، والترمذي (٤/
 ٢٨)، كتاب الحدود، باب: ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع، حديث
 (١٤٢٩)، والنسائي (٦٣-٦٢/٤) كتاب الجنائز، باب: ترك الصلاة على المرجوم،
 وأحمد (٣/٣٢٣)، وابن الجارود رقم (٨١٣)، والدارقطني (١٢٧-١٢٨) كتاب
 الحدود والديات، حديث (١٤٦)، كلهم من طريق عبد الرزاق في «المصنف» (٧/
 ٣٢٠) رقم (١٣٣٣٧) عن معمر، عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر.

(٣) البيت للفردق في ديوانه (٢/٢١٥)، وتذكرة النحاة ص (١٤٣)، وجواهر الأدب ص (٩٥)،
 وخزانة الأدب (٤/٤٦٠ - ٤٦٤ ، ٤٧٦/٧ ، ٥٤٦ ، والدرر (١/١٥٦)، وسر صناعة
 الإعراب (١/٤١٧ ، ٤٨٥/٢)، وشرح أبيات سيويه (٢/٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية
 ص (١١٥)، والكتاب (٣/٣٦٥ ، ٦٢٢)، ولسان العرب (فمم، فوه)، والمحتسب (٢/
 ٢٣٨)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٣٥)، والأشباه والنظائر (١/٢١٦)، والإنصاف
 (١/٣٤٥)، وجمهرة اللغة ص (١٣٠٧)، والخصائص (١/١٧٠ ، ١٤٧/٣ ، ٢١١)،
 وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٢١٥)، والمقتضب (٣/١٥٨)، والمقرب (٢/١٢٩)،
 وهمع الهوامع (١/٥١).

مسألة، ونفثا السباب: اتساع - أيضًا - لأنه ليس بعين. فأما [مثل] (١) الرُّعْب والرَّعْب، والطُّنْب والطَّنْب، والعُنُق والعُنُق - فقد تقدم ذكره.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - تعالى -: ﴿يَعْتَنِي طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾ [١٥٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَعْتَنِي طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾ بالياء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَعْنِي﴾ بالتاء (٢).

[قال أبو علي] (٣): حجة من قرأ بالياء، قوله - تعالى -: ﴿إِذْ يُغَشِّكُمُ النُّعَاسَ﴾

[الأنفال: ١١] فالنعاس هو الغاشي.

وكذلك قراءة من قرأ: ﴿إِذْ يُغَشِّكُمُ النُّعَاسَ﴾؛ لأنه إنما جعل الفاعل بتضعيف

العين مفعولاً. ومن حجتهم: أن «يغشى» أقرب إلى النعاس؛ فإسناد الفعل إليه أولى.

ومنها (٤) أنه يقال: غشيتي النعاس، وغلب على النعاس. ولا يسهل: غشيتي

الأمنة، ومن قرأ بالتاء حملة (٥) على الأمنة.

فأما قوله: ﴿إِن شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامَ الْإِثْمِ كَالْمِهْلِ تَغْلِي﴾ [الدخان: ٤٥] فحمل

الكلام على «الشجرة» لقوله - تعالى -: ﴿فَاتَّيَّمُوا لَهَا لَأَكْلُونَ مِنْهَا وَمِنْهَا أَلْبَطُونَ﴾

[الصفات: ٦٦]، وقال: ﴿لَأَكْلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُقُومٍ﴾ [الواقعة: ٥٢] فنسب الأكل إلى

الشجر.

ومن حجة من قرأ بالتاء: أن النعاس، وإن كان بدلاً من «الأمنة»، فليس بمبدل

منه في طريق ما يسقط من الكلام.

يدلك على ذلك قولهم: الذي مررت به زيد أبو عبد الله.

وقال: [من الكامل]

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، الإملاء (٩٠/١)، البحر المحيط (٨٦/٣)، التبيان (٣/٢٢)، التيسير (٩١)، تفسير الطبري (٣١٥/٧)، الحجة لابن خالويه (١١٤، ١١٥)، الحجة لأبي زرعة (١٧٦)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٤)، الكشاف (٢٢٤/١).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: منه.

(٥) في أ: جعله.

وَكَاَنَّهُ لَهَوُّ السَّرَاةِ كَاَنَّهُ مَا حَاَجِبِيهِ مُعَيِّنٌ بِسَوَادٍ^(١)
فجعل الخبير عن^(٢) الذي أبدل منه .

واختلفوا فى رفع اللام ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾
: [١٥٤]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ رفعا^(٣) .
وقرأ الباقون ﴿كُلَّهُ﴾ نصبا .

قال أبو على: حجة من نصب: أن «كُلَّهُ» بمنزلة «أجمعين» و«جُمع» فى أنه
للإحاطة والعموم؛ فكما أنه لو قال: [إن الأمر]^(٤) أجمع، لم يكن إلا النصب^(٥) .
كذلك إذا قال: «كُلَّهُ»؛ لأنه بمنزلة «أجمعين»، وليس الوجه أن يلى العوامل؛
كما لا يليها «أجمعون» .

وحجة أبى عمرو فى رفعه «كُلَّهُ» وابتدائه به، أنه وإن كان فى أكثر الأمر بمنزلة
«أجمعين» لعمومها، فإنه قد [ابتدئ بها كما]^(٦) ابتدئ^(٧) بسائر الأسماء فى [نحو]^(٨)
قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فابتدأ به فى الآية، ولم يجره
على ما قبله، لأن قبله كلاما قد بنى عليه فأشبهه [بذلك ما يكون]^(٩) جاريا على ما
قبله، وإن خالفه فى الإعراب .

ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا جرى صفة لموصوف أو حالا لذى
حال أو خبرا لمبتدأ، ولا يحسن إعماله عمل الفعل إلا فى هذه المواضع؟! وقد

(١) وهو للأعشى فى الدرر (٦/٢٥٤)، والكتاب (١/١٦١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/١٩٧، ١٩٨)، وشرح المفصل (٣/٦٧)، واللسان (عين)، وجمع الهوامع (٢/١٥٨).

(٢) فى ب: على .

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، البحر المحيط (٣/٨٨)، التبيان (٣/٢٣)، تفسير الطبرى (٧/٣٢٣)، السبعة (٢١٧)، الحجة لأبى زرة (١٧٧)، الحجة لابن خالويه (١١٥)، الغيث (١٨٤)، الكشف (١/٣٦١)، المجمع (٢/٢٥١).

(٤) سقط فى أ .

(٥) فى ب: نصبا .

(٦) سقط فى أ .

(٧) فى أ: ابتدأ .

(٨) سقط فى أ .

(٩) فى أ: به اسما يكون .

قالوا: أقاتم أخواك؟ و: أذاهب إخوتك؟ وما ذاهب إخوتك، فأعملوا اسم الفاعل، لما تقدمه كلامٌ أسند إليه، وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التي تقدم ذكرها؛ فكذلك حسن ابتداء «كلهم» في الآية لما كان قبله كلام؛ فأشبهه بذلك [إتباعه ما كان]^(١) جارياً عليه، كما أشبه اسم الفاعل في إجرائه -على ما ذكرنا- ما يجرى صفة على موصوف أو حالاً أو خبر مبتدأ، نحو: مررت برجل قائم أبواه، و: هذا زيد قائماً غلامه، و: زيد منطلق أبواه؛ فكذلك حسن الابتداء بـ «كلهم»، وقطعه مما قبله لما ذكرت من المشابهة.

ومن ثم أجاز سيويوه: أين تظن زيداً ذاهباً، فألقى الظنَّ، وإن كان «أين» غير مستقر، كما جاز إلغاؤه إذا كان أين مستقراً لأن قبله كلاماً، فجعله، وإن لم يكن مستقراً، بمنزلة المستقر؛ كما جعلوا همزة الاستفهام وحرف النفي في: أقاتم أخواك، بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجل قائم أخواه.

واختلفوا في التاء والياء من قوله -جل اسمه-: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [١٥٦]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بالياء^(٢).
وقرأ الباقون بالتاء.

وروى هارون الأعور وعلي بن نصر عن أبي عمرو بالياء.
[قال أبو علي]^(٣): حجة من قرأ بالتاء قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وحجة الياء: أن قبلها -أيضاً- غيبة وهو قوله: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦] وما بعده؛ فحمل الكلام على الغيبة.

واختلفوا في ضم الميم وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مُتَّ﴾ و ﴿مُتَّ﴾ و ﴿مُتَّ﴾ و ﴿مُتَّ﴾، في جميع^(٤) القرآن.

(١) في أ: إتباعهم ما يكون.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، البحر المحيط (٣/٩٥)، التيسير (٩١)، الحجة لابن خالويه (١١٥)، الحجة لأبي زرة (١٧٧)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٤)، الكشاف (١/٢٢٥)، تفسير الرازي (٣/٧٧)، النشر (٢/٢٤٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: كل.

وقد أنشد بعضهم: [من الرجز]

عِيشِي وَلَا يَوْمِي بِأَنْ تَمَاتِي^(١)

ولا أظنه ثبتاً، وكذلك شعر آخر فيه: «تَدَامُ»، وهو عندي مثل الأول، ولا أعلم فصلاً بين الموت إذا تبعه البلى، وبينه إذا لم يتبعه البلى.
قال:

وكلهم قرأ: ﴿خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء [١٥٧]:

إلا عاصمًا في رواية حفص فإنه قرأ بالياء، ولم يروها عن عاصم غيره بالياء^(٢).
[قال أبو علي]^(٣): والمعنى: خير مما تجمعون أيها المقتولون في سبيل الله، أو الماتون مما تجمعون من أعراض الدنيا التي تتركون القتال في سبيله؛ للاشتغال بها وبجمعها عنه.

ومعنى الياء أنه: لمغفرة من الله خير مما يجمعه غيركم، مما تركوا القتال لجمعه. والأول أظهر وأشكل بالكلام.

اختلفوا في فتح الياء وضم الغين، وضم الياء وفتح الغين من قوله - جل وعز -: ﴿يَعْلَى﴾ [آل عمران: ١٦١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ﴿يَعْلَى﴾ بفتح الياء وضم الغين.
وقرأ الباقون: ﴿يَعْلَى﴾ بضم الياء وفتح الغين^(٤).

(١) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٣٠٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٣٧/١)، وشرح شواهد الشافية ص (٥٧)، واللسان (موت).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، البحر المحيط (٩٦/٣)، التيسير للداني (٩١)، السبعة لابن مجاهد (٢١٨)، الغيث للصفاقسي (١٨٥)، الكشاف للزمخشري (٢٢٦/١)، الكشاف للقيسي (٣٦٢/١)، المجمع للطبرسي (٥٢٤/٢)، تفسير الرازي (٧٧/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٣/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، الإعراب للنحاس (٣٧٥/١)، البحر المحيط (١٠١/٣)، التبيان للطوسي (٣٤/٣)، التيسير للداني (٦١)، تفسير الطبري (٣٥٣، ٣٥٠/٧)، تفسير القرطبي (٢٥٥/٤)، الحجة لابن خالويه (١١٥، ١١٦)، الحجة لأبي زرعة (١٧٩، ١٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢١٨)، الغيث للصفاقسي (١٨٥)، الكشاف للزمخشري (٢٢٧/١)، الكشاف للقيسي (٣٦٣/١، ٣٦٤)، المجمع للطبرسي (٥٢٨/٢)، المعاني للفراء (١/٢٤٦)، تفسير الرازي (٨٤/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٣/٢).

[قال أبو علي^(١): قالوا فى الخيانة: أعلَّ يُغَلُّ إغلالاً: إذا خان ولم يؤد الأمانة.

قال النمر بن تولب: [من الطويل]

جَزَى اللهُ عَنَّا جَمْرَةَ بِنَّةً تُوقِلُ جَزَاءَ مُغَلٍّ بِالأَمَانَةِ كَاذِبٍ^(٢)

وقال آخر: [من الكامل]

حَدَّثَتْ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ لِلْعُدْرِ خَائِثَةً مُغَلٍّ الإِصْبَعِ^(٣)

أى: لكرهه الغدر.

فأما^(٤) «خائثة» فيحتمل أن تكون مصدرًا: كالعافية والعاقة؛ فإن حملته فى البيت على هذا قدرت حذف المضاف، وإن شئت جعلته مثل: راوية.

ونسب «الإغلال» إلى «الإصبع» كما نسب الآخر «الخيانة» إلى «اليد» فى قوله:

[من الوافر]

فَوَلَّيْتِ العِرَاقَ وَرَافِدِيهِ فَزَارِيًا أَحَدُ يَدِ القَمِيصِ^(٥)

[الرواية: أأطعمت العراق]^(٦).

وقالوا: من «الغل» الذى هو الشحناء والضغن: غل، يُغَلُّ بكسر الغين. وقالوا

فى الغلول من الغنيمة: غلَّ، يُغَلُّ، بضم الغين.

والحجة لمن قرأ: ﴿يُغَلُّ﴾ أن ما جاء فى التنزيل من هذا النحو أسند الفعل فيه

إلى الفاعل نحو: ﴿مَا كَانَتْ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ٣٨]، [و] ﴿مَا كَانَ

لِيَأْخُذَ أَخَاهُ﴾ [يوسف: ٧٦]، [و] ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ الله﴾ [آل

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت فى ديوانه ص(٣٣٢)، ولسان العرب (غلل)، ومقاييس اللغة (٣٧٦/٤)، ومجمل

اللغة (٦/٤)، وتهذيب اللغة (٩٢/١٦)، والحيوان (١٥/١)، وعيون الأخبار (١٩/٣)،

وتاج العروس (جمر، غلل). ويروى: «حمزة» بدلًا من «جمرة».

(٣) البيت للكلابى فى لسان العرب (خون)، وتاج العروس (صبع، خون)، والكامل

ص(٤٦٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (صبع، غلل)، وتهذيب اللغة (٥٢/٢)، وجمهرة

اللغة ص(٣٤٧)، وإصلاح المنطق ص(٢٦٦)، وتاج العروس (غلل).

(٤) زاد فى ب: ما جاء.

(٥) البيت للفرزدق فى ديوانه (٣٨٩/١)، والحيوان (١٩٧/٥)، والدرر (١٥٣/١)، وسر

صناعة الإعراب (١٩٠/١)، وسمط اللائى ص(٨٦٢)، والشعر والشعراء (٩٤/١)، ولسان

العرب (رفد، حذذ)، وبلا نسبة فى الحيوان (٥١٠/٦)، وهمع الهوامع (٥٠/١).

ويروى: «لأطعمت» بدلًا من «فوليت».

(٦) سقط فى أ.

عمران: ١٤٥]، [وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ ﴿١١٥﴾ [التوبة: ١١٥]
 [وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ ﴿١١٥﴾ [التوبة: ١١٥]. ولا يكاد يجيء فيه^(١):
 ما كان زيد ليضرب، فيسند الفعل فيه^(٢) إلى المفعول به.

فكذلك ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعْلَمَ﴾ [آل عمران: ١٦١] يسند الفعل فيه إلى الفاعل.
 وروى عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿يُعْلَمُ﴾ وقيل له: إن عبد الله قرأ: ﴿يُعْلَمُ﴾، فقال
 ابن عباس: بلى - والله- وَيُقْتَلُ^(٣).

وروى - أيضا - عن ابن عباس: «قد كان النبي يُقْتَلُ؛ فكيف لا يُحَوَّنُ؟!»^(٤).
 ومن قال: ﴿يُعْلَمُ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن ينسب إلى ذلك، أى: لا يقال له: غللت؛ كقولك: أسقيته،
 [أى]^(٥): قلت له: سقاك الله.

وقال: [من الطويل]

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تَكَلَّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٦)
 وكقولهم: [أكفرتنى، أى: نسبتى]^(٧) إلى الكفر.

قال: [من الطويل]

فَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرْتَنِي بِحُبِّكُمْ
 أى: نسبتى إلى الكفر.

(١) فى ب: منه.

(٢) فى أ: منه.

(٣) ذكره السيوطى فى الدر (١٦٢/٢)، وعزاه لابن منيع فى مسنده عن أبى عبد الرحمن عن ابن عباس.

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى ب.

(٦) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٨٢١)، وأدب الكاتب ص(٤٦٢)، والكتاب (٥٩/٤)، واللسان (سقى)، (شكا)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٠٧/١)، وشرح الأشمونى (١٣٠/١).

(٧) فى أ: أكفرتة، أى: نسبته.

(٨) صدر بيت للكيميت، وعجزه:

.....

 وطائفة قالوا: مسيء ومذنب

ينظر: شرح هاشميات الكيميت ص(٥٣)، ولسان العرب (خبث)، وتاج العروس

(خبث). وتروى: «أكفرونى» بدلاً من «أكفرتنى».

ويجوز أن يكون «يُعَلَّ»، أى: ليس لأحد أن يُعَلِّه، فيأخذ من الغنيمة التي حازها، وإن كان لا يجوز أن يُعَلَّ غير النبي ﷺ من إمام للمسلمين^(١) وأمير لهم؛ لأن ذلك يجوز أن يعظم بحضرتة، ويكبر كبراً لا يكبر عند غيره - عليه السلام - لأن المعاصي تعظم بحضرتة؛ كما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، [فكذلك الغلول]^(٢) وإن كان كبيراً فهو بحضرتة عليه السلام أعظم.

قال:

وكلمهم قرأ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٩] مخففة التاء إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قُتِلُوا﴾ مشددة التاء.

[قال أبو على]^(٣): وجه من قرأ: ﴿قُتِلُوا﴾ بالتخفيف، أن التخفيف يصلح للكثير والقليل، تقول: قتلت اليوم؛ فيصلح التخفيف للكثرة، وضربت زيداً ضربة؛ فيصلح للقلّة.

وجه التثقيب أن المقتولين كثرة^(٤) فحسن التثقيب؛ كما قال: ﴿مُنْفَعَةٌ لَهُمُ الْآبُوتُ﴾ [ص: ٥٠] و«فَعَلَّ» يختص به الكثير دون القليل.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ [١٧١] فى كسر الألف وفتحها:

فقرأ الكسائى وحده^(٥): ﴿وإن الله لا يُضِيعُ﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقر: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الألف.

[قال أبو على]^(٦): وجه الفتح أن المعنى يستبشرون بنعمة من الله، وبأن الله

(١) فى ب: المسلمين.

(٢) فى ب: فالغلول.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: كثير.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢)، البحر المحيط (١١٦/٣)، التبيان للطوسى (٤٩/٣)،

التيسير للدانى (٩١)، تفسير الطبرى (٣٩٨/٧)، تفسير القرطبي (٢٧٦/٤)، الحجّة لابن

خالويه (١١٦)، الحجّة لأبى زرع (١٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢١٩)، الفيت للصفاسى

(١٨٥)، الكشاف للزمخشري (٢٣٠/١)، الكشاف للقيسى (٣٦٤/١، ٣٦٥)، المجمع

للطبرىسى (٥٣٤/٢)، تفسير الرازى (٩٧/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٤/٢).

(٦) سقط فى أ.

لا يضيع، ف «أن» معطوفة على الباء، المعنى: يستبشرون بتوفر ذلك عليهم، ووصوله إليهم؛ لأنه إذا لم يُضغعه وصل إليهم فلم يُنحسوه ولم يُنقصوه، فهذا ما يستبشر به^(١)، كما أن النعمة والفضل كذلك. ومن كسر فإلى هذا^(٢) المعنى يثول؛ لأنه إذا لم يُضغعه وصل إليهم فلم ينقصوه، فالأول أشد إبانة لهذا المعنى. اختلفوا في فتح الياء وضم الزاي، وضم الياء وكسر الزاي من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُونَ﴾ [١٧٦]:

فقرأ نافع وحده^(٣): ﴿يُحْزِنُكَ﴾ و﴿لِيُحْزِنَ﴾ [المجادلة: ١٠]، و﴿إِنِّي لِيُحْزِنُنِي﴾ [يوسف: ١٣] بضم الياء وكسر الزاي في كل القرآن، إلا في سورة الأنبياء: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَجُ﴾ [الآية: ١٠٣] فإنه فتحها -يعنى الياء- وضمَّ الزاي.

وقرأ الباقون في جميع ذلك «يُحْزِنُ» بفتح الياء وضم الزاي في كل القرآن. [قال أبو علي]^(٤): قال سيويه [تقول]^(٥): فتن الرجل وفتنته، وحزن وحزنته. قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: فتنته وحزنته، لم ترد أن تقول: جعلته حزينا وجعلته فاتنا، كما أنك حين قلت: أدخلته، أردت: جعلته داخلا؛ ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنا وفتنة، فقلت: فتنته؛ كما قلت: كحلته، أي: جعلت فيه كحلا، ودهنته: جعلت فيه دهنا، فجئت بـ«فعلته» على حده. ولم ترد بـ«فعلته» ههنا تغيير قوله: حزن وفتن، ولن أردت ذلك لقلت أحزنته، وأفتنته، و«فتن» من «فتنته» كـ«حزن» ممن «حزنته». قال: وقال بعض العرب: أفتنت الرجل وأحزنته، إذا^(٦) جعلته حزينا وفاتنا، فغيروا «فَعَلَ».

قال أبو علي: فهذا الذي حكاه عن بعض العرب حجة نافع في قراءته:

- (١) في أ: له.
- (٢) في ب: ذا.
- (٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢)، الإملاء للعكبري (٩٢/١)، البحر المحيط (١٢١/٣)، التبيان للطوسي (٥٥/٣، ٥٦)، التيسير للداني (٩١، ٩٢)، تفسير القرطبي (٢٨٤/٤)، الحجة لأبي زرعة (١٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢١٩)، الغيث للصفاسي (١٨٦)، الكشف للقيسي (٣٦٥/١)، المجمع للطبرسي (٥٤٢/٢)، تفسير الرازي (١٠١/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٤/٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: أراد.

﴿لِيُحْزِنُنِي﴾، وأما قراءته^(١): ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فعلى أنه يشبه أن يكون تبع فيه أثراً أو أحب الأخذ بالوجهين؛ إذ كان كل واحد منهما جائزاً. اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١٧٨]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، [و] ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، و: ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] [و] ﴿فَلَا يَحْسَبُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بضم^(٣) الباء في «يَحْسَبُهُمْ»، وكلهن بالياء وكسر السين في جميع^(٤) القرآن.

وقرأ نافع وابن عامر: [﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨] [و] ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْطُلُونَ﴾^(٥) [آل عمران: ١٨٠]، [و] ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] كل ذلك بالياء^(٦)، ﴿فَلَا تَحْسَبْتَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالتاء وفتح الباء غير أن نافعاً كسر السين وفتحها ابن عامر.

وقرأ حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَنَا وَبِالَّذِينَ يَبْطُلُونَ أَن يُمْحَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْتَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بفتح الباء والسين، وكل ذلك بالتاء^(٧).

وقرأ عاصم والكسائي كل ما في هذه السورة بالتاء إلا حرفين: [قوله]^(٨): ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْطُلُونَ﴾، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨]؛ فإنهما بالياء غير أن عاصماً فتح السين وكسرها الكسائي.

(١) في أ: قوله.

(٢) زاد في أ: بالياء.

(٣) في ب: ضم.

(٤) في ب: كل.

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: بالتاء.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢)، الإعراب للنحاس (٣٧٩/١)، الإملاء للعكبري (٩٢/١)، البحر المحيط (١٢٢/٣)، التبيان للطوسي (٥٨/٣)، تفسير الطبري (٤٢٢/٧)، تفسير القرطبي (٢٨٧/٤)، الحجة لأبي زرع (١٨٢)، الغيث للصفاسي (١٨٦)، المجمع للطبرسي (٥٤٣/٢)، المعاني للفراء (٢٤٨/١)، تفسير الرازي (١٠٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٤/٢).

(٨) سقط في أ.

ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٩] أنها بالياء: قال أبو علي: قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨] ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] ﴿فَلَا يَحْسِبَنَّهُمْ﴾ بضم الباء في «يَحْسِبَنَّهُمْ»، وكلهن بالياء وكسر السين في كل القرآن.

[قال أبو علي^(١)]: «الذين» في هذه الآي في قراءتهما: رفع بأنه فاعل «يَحْسِبَنَّ»، وإذا كان الذي في الآي فاعلاً اقتضى «حسب»^(٢) مفعولين؛ لأنها تتعدى إلى مفعولين، أو إلى مفعول يسد مسد المفعولين، وذلك إذا جرى في صلة ما يتعدى إليه ذكر الحديث والمحدث عنه، نحو: حسبت أن زيداً منطلق، وحسبت أن يقوم عمرو^(٣)؛ فقوله: ﴿أَنَّمَا نَمَلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] قد سد مسد المفعولين اللذين يقتضيهما «يَحْسِبَنَّ».

وكسر إن في قول من قرأ: ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ - بالياء - لا ينبغي، وقد قرئ فيما حكاه غير أحمد بن موسى. ووجه ذلك أن «إن» يتلقى بها القسم كما يتلقى بلام الابتداء، ويدخل كل واحد منهما على الابتداء والخبر؛ فكسر «إن» بعد «يَحْسِبَنَّ»، وعلق عليها الحسابان كما يعلق باللام، فقال: ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نَمَلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]؛ كما قال: ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ للأخرة خير لهم.

و«ما» تحتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «الذي»؛ فيكون التقدير: لا يحسبن الذين كفروا أن الذي نمليه خير لأنفسهم. والآخر: أن يكون «ما نملى» بمنزلة الإملاء؛ فيكون مصدرًا، وإذا كان مصدرًا، لم يقتض راجعًا إليه^(٤).

وقال أبو الحسن: المعنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن ما نملى لهم ليزدادوا إثمًا؛ إنما نملى لهم خير لأنفسهم. وأما قول: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمْ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: حسبت.

(٣) في ب: تقوم.

(٤) في أ: إليها.

اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴿ [آل عمران: ١٨٠] و«الذين يبخلون» فاعل «يحسبن»، والمفعول الأول محذوف من^(١) اللفظ؛ لدلالة اللفظ عليه، وهو بمنزلة قولك: من كذب كان شرًّا له، أى: الكذب؛ فكذلك: لا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله [البخل هو]^(٢) خيرًا لهم، فدخلت^(٣) «هو» فصلًا؛ لأن تقدم «يبخلون» بمنزلة تقدم «البخل».

فكأنك قلت: لا يحسبن الذين يبخلون، البخل هو خيرًا لهم.

فأما قوله: ﴿ولا يحسبن الذى يفرحون بما أتوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] ﴿فلا يحسبنهم﴾ ف«الذين» فى موضع رفع بأنه فاعل «يحسب»، ولم توقع «يحسبن» على شىء. قال أبو الحسن: لا تعجبني^(٤) قراءة من قرأ الأولى بالياء؛ لأنه لم يوقعه على شىء، ونرى أنه لم يستحسن ألا يعدى «حسبت»؛ لأنه قد جرى مجرى اليمين فى نحو: علم الله لأفعلن: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي (٥)

وظننت ليسبقنى، ﴿وَوَظَنُوا مَا لَهُمْ مِّنْ حِجَابٍ﴾ [فصلت: ٤٨]؛ فكما أن القسم لا يتكلم به حتى يعلق بالمقسم عليه، كذلك «ظننت» و«علمت» فى هذا الباب. وأيضًا فإنه قد جرى فى كلامهم لغوًا، وما جرى [فى كلامهم]^(٦) لغوًا لا يكون فى حكم الجمل المفيدة.

ومن ثم جاء نحو: [من الطويل]

وَمَا خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عِرَاضُ الْمَذَاكِي الْمُسْتَفَاتِ الْقَالِئِصَا^(٧)

إنما هو: وما أبقي بيننا.

وكذلك^(٨) قال الخليل: تقول: ما رأيته يقول ذلك إلا زيدًا، وما أظنه يقول ذلك

(١) فى أ: فى.

(٢) فى أ: هو البخل.

(٣) فى أ: فدخل.

(٤) فى ب: يعجبني.

(٥) تقدم.

(٦) سقط فى ب.

(٧) البيت للأعشى فى ديوانه ص(٢٠١)، ولسان العرب (سنف، خيل).

(٨) فى ب: ولذلك.

إلا عمرو.

فهذا يدل ذلك [على]^(١) أنك انتحيت على القول، ولم ترد أن تجعل زيّدا موضع فعلك: كضربت وقتلت.

ولذلك لم يجر الشرط مجرى الجمل في نحو: إن تفعل؛ لأن الشرط بمنزلة القسم، والجزاء بمنزلة المقسم عليه.

ولذلك فصل بالشرط بين «أما» وجوابها في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَحْسَبِ آلِ يَمِينٍ﴾ [الواقعة: ٩٠ - ٩١]، ولو كان بمنزلة الجمل لم يجر به الفصل.

ووجه قول ابن كثير وأبي عمرو في أن لم يعديا «حسبت» إلى مفعوليه اللذين يقتضيهما، أن «يحسب» في قوله: ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨] لما جعل بدلا من الأول وعُدّي إلى مفعوليه استغنى بهما عن تعدية الأول^(٢)

إليهما؛ كما استغنى في قوله: [من الطويل]

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سُنَّةٍ تَرَى حُجُبَهُمْ عَارَا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ^(٣)
بتعدية أحد الفعلين إلى المفعولين عن تعدية الآخر إليهما^(٤).

فإن قلت: كيف يستقيم تقدير البدل في قوله: ﴿لَا يَحْسِبُنُّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْتَوَى...﴾ فلا يَحْسِبُنَّهُمْ بمفازة ﴿آل عمران: ١٨٨﴾، وقد دخلت الفاء بينهما^(٥)،

ولا يدخل بين البدل والمبدل منه الفاء!؟

فالقول: إن الفاء زائدة، يدل ذلك على أنها لا يجوز أن تكون التي تدخل على الخبر، أن ما قبل الفاء ليس بمبتدأ فتكون الفاء خبره، ولا تكون العاطفة؛ لأن

المعنى: لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا أنفسهم بمفازة من العذاب.

فإذا كان كذلك لم يجر تقدير العطف؛ لأن الكلام لم يستقل بعد فيستقيم فيه

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: الأولى.

(٣) البيت للكثير في خزنة الأدب (١٣٧/٩)، والدرر (١/٢٧٢، ٢/٢٥٣)، وشرح التصريح

(١/٢٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٦٩٢)، والمحتسب (١/١٨٣)،

والمقاصد النحوية (٢/٤١٣، ٣/١١٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٦٩)، وشرح

الأشمونى ص (١٦٤)، وشرح ابن عقيل ص (٢٢٥)، وجمع الهوامع (١/١٥٢).

(٤) في ب: إليها.

(٥) في ب: فيها.

تقدير العطف.

فأما قوله: ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ﴾ فإن فعل الفاعل الذى هو «يحسبن»^(١) تعدى إلى ضميره، وحذفت واو الضمير؛ لدخول النون الثقيلة.
 فإن قلت: هلا لم يحذف الواو من «يحسبون»، وأثبتها كما ثبتت فى: تُمُودُ الثوب، و﴿أَمْحَكُجُونِي﴾ [الأنعام: ٨٠] ونحو ذلك، مما [يثبت]^(٢) فيه التقاء الساكنين؛ لما فى الساكن الأول من زيادة المد التى تقوم مقام الحركة؟
 فالقول فيه: إنه حذفت كما حذفت مع الخفيفة؛ ألا ترى أنك لو قلت: لا يحسبُن زيدًا ذاهبًا، لزمك الحذف؛ فأجرى الثقيلة مجرى الخفيفة لهذا^(٣). وقوله: ﴿بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾ فى موضع المفعول الثانى، وفيه^(٤) ذكر للمفعول الأول. وفعل الفاعل فى هذا الباب يتعدى إلى ضمير نفسه، نحو: ظننتى أخاه؛ لأن هذه الأفعال لما كانت تدخل على الابتداء والخبر أشبهت «إن» وأخواتها فى دخولهن على الابتداء والخبر [كدخول هذه الأفعال عليهما، وذلك قولك]^(٥): ظننتى ذاهبًا، كما تقول: إن ذاهب. ومما يدل على ذلك قبج دخول اليقين^(٦) عليها، لو قلت: أظن نفسى تفعل كذا - لم يحسن كما يحسن: أظنتى فاعلاً.

قال:

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَلَا يَحْسِبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، ﴿... يَفْرَحُونَ﴾ [١٨٨] كل ذلك بالياء. ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ﴾ بالتاء وفتح الباء. فراءتهما فى ذلك مثل قراءة ابن كثير وأبى عمرو. وقد مر^(٧) القول فيها إلا فى قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ﴾ بالتاء وفتح الباء. والمفعولان اللذان يقتضيهما الحسبان فى قوله: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ بما أتوا محذوفان؛ لدلالة ما ذكر من بعد عليهما، ولا يجوز البدل كما جاز البدل فى

(١) فى أ: يحسبون.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فى هذا.

(٤) فى ب: فقيه.

(٥) فى ب: كدخولها على.

(٦) فى أ: النفس.

(٧) فى أ: قدم.

قراءة ابن كثير وأبى عمرو؛ لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.
قال:

وقرأ حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، و﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، [و] ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ بفتح الباء والسين.
وكل ذلك بالتاء.

قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فى موضع نصب بأنه المفعول الأول، والمفعول الثانى فى هذا الباب هو المفعول الأول فى المعنى؛ فلا يجوز إذن فتح «إن» من ^(١) قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ مَا نَمَلَى لَهُمْ﴾؛ لأن إملاءهم لا يكون إياهم.
فإن قلت: فلم لا يجوز الفتح فى «أن»، وتجعله بدلاً من «الذين كفروا»؛ كقوله: ﴿وَمَا أَسْنِينُهُ إِلَّا أَلْسِنَةٌ أُنْ أَذْكَرُ﴾ [الكهف: ٦٣]، وكما كان «أن» ^(٢) من قوله: ﴿رَادَّ يَعِدْكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُمَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] بدلاً من «إحدى الطائفتين» ^(٣).

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنك إذا أبدلت «أن» من «الذين كفروا»، كما أبدلت «أن» من «إحدى الطائفتين» لزمك أن تنصب «خييراً» على تقدير: لا تحسبنَّ إملاء الذين كفروا خييراً لأنفسهم؛ من حيث كان المفعول الثانى لـ «تحسبن».

وقيل: إنه لم ينصبه أحد؛ فإذا لم ينصب علمت ^(٤) أن البدل فيه لا يصح؛ فإذا لم يصح البدل لم يجز [فيه إلا] ^(٥) كسر «إن»: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ مَا نَمَلَى لَهُمْ خَيْرَ لَأَنْفُسِهِمْ﴾، على أن تكون «إن» وخبرها فى موضع المفعول الثانى من «تحسبن».

فأما قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ [آل عمران: ١٨٨] فحذف المفعول الذى يقتضيه «تحسبن»؛ لأن ما يجيء من بعد فى ^(٦) قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَقَارِقٍ مِّنَ

(١) فى ب: فى.

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: علم.

(٥) فى أ: إلا الكسر.

(٦) فى ب: من.

الْعَذَابِ ﴿١﴾ يدل عليه .

ويجوز أن تجعل «تحسبتهم» بدلاً من «تحسبتن»؛ كما جاز أن تجعل «يحسبتهم» بدلاً من «يحسبتن الذين يفرحون» - في قراءة ابن كثير وأبي عمرو - لاتفاق فعلى^(١) الفاعلين .

وقد قدمنا أن الفاء زائدة، والقول فيها: إنها لا تخلو [من]^(٢) أن تكون للعطف، أو للجزاء، أو زائدة:

فإن كانت للعطف فلا يخلو من أن تعطف جملة على جملة، أو مفرداً على مفرد، وليس هذا موضع العطف؛ لأن الكلام لم يتم؛ ألا ترى أن المفعول الثاني لم يذكر بعد؟!

ولا يجوز - أيضاً - أن تكون للجزاء كالتى فى قوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّمَعَمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ونحوها؛ لأن تلك تدخل على ما كان خبراً من الجمل؛ لأن أصلها أن تدخل فى الجزاء، وهى جملة خبر، وليس ما دخلت عليه الفاء فى الآية بجملة، إنما هو فضلة .

ألا ترى أن مفعولى «حسبت» فضلة؟! فإن قلت: إن أصلهما أن يكونا خبراً - فإن ذلك الأصل قد زال بكونهما فضلة، كما زال فى قولك: ليت الذى فى الدار منطلقاً، عن أن يكون خبراً بدخول «ليت»، وكذلك قد زال بدخول «حسبت» عليهما أن يكون جملة .

ويدلك على ذلك أنك تقول: حسبت زيداً اليوم منطلقاً. فتفصل بينهما ب «اليوم» الذى هو ظرف «حسبت»، ولو كان الكلام باقياً على ما كان عليه قبل دخول الظن، لم يجز أن تفصل بينهما بأجنى منهما .

فإذا لم يجز أن تكون للعطف ولا للجزاء، ثبت أنها زائدة .

قال: [من الكامل]

... .. وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي^(٣)

(١) فى أ: فعل .

(٢) سقط فى أ .

(٣) تقدم .

قال:

وقرأ عاصم والكسائي: كل ما في هذه السورة بالتاء إلا حرفين: قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، [و] ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ فإنهما بالياء. غير أن عاصمًا فتح السين وكسرها الكسائي.

قد تقدم القول في: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، فأما قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] فالوجه فتح «أن»؛ لأنها تسد مسد المفعولين، كما سد الفعل والفاعل مسدهما؛ لما جرى ذكرهما في الصلة في نحو قوله: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢٩].

قال:

[و] ^(١)لم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [١٦٩] أنها بالتاء. قوله - تعالى -: ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ مسند إلى الفاعل المخاطب، و﴿الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ المفعول الأول، والمفعول الثاني قوله: ﴿أَمْوَاتًا﴾. فقد استوفى الحسبان فاعله ومفعوليه.

اختلفوا في فتح الياء والتخفيف، وضمها والتشديد من قوله - عز وجل -: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾ [١٧٩]، و﴿يَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾ [الأنفال: ٣٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾، و﴿يَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾ بفتح الياء والتخفيف.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿حتى يُمِيزَ﴾، و﴿يُمِيزَ اللَّهُ﴾ بضم الياء والتشديد ^(٢).

[قال أبو علي] ^(٣): قال يعقوب: مزته، فلم ينمز، وزلته فلم ينزل.

وأشدد أبو زيد: [من البسيط]

لَمَّا ثَنَى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَزَمَتِهِ وَأَمَزْتُ لَا مُسِيئًا ^(٤) دُعْرًا وَلَا وَجَلًا ^(٥)

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، الإملاء للعكبري (٩٣/١)، البحر المحيط (١٢٦/٣)، التيان للطوسي (٦٢٠/٣)، التيسير للداني (٩٢)، تفسير القرطبي (٢٨٩/٤)، الحجة لابن خالويه (١١٨)، الحجة لأبي زرعة (١٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٠)، الغيث للصفاقسي (١٨٦)، الكشاف للزمخشري (٢٣٣/١)، الكشاف للقيسي (٣٦٩/١)، المجمع للطبرسي (٥٤٥/٢)، النشر لابن الجزري (٢٤٤/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: مسيئًا.

(٥) البيت لمالك بن الربيع في النوادر ص (٢٨٥)، الأغاني (٣١١/٢٢).

[مسيئًا من قول ذى الرمة: [من البسيط]

... .. بَعِيدُ السَّأْوِ مَهْيُومٌ^(١)

والسأو: هو الهمة.

يقول: لا أذعر، ولا أهم بالذعر؛ فـ «مزت» و«ميزت» لغتان^(٢)، وليس «ميزت» بمتقول من «مزت» كما أن «غرّمته» منقول من «غرم».

يدل على ذلك أنه لا يخلو تضعيف العين في «ميز» من أن يكون لغة في «ماز»، أو يكون تضعيف العين لنقل الفعل؛ كما أن الهمزة في «أقمته» له.

فالذى يدل على أنه ليس للنقل - كما أن «غرّمته» للنقل - أنه لو كان للنقل للزم أن «يتعدى» ميزت إلى مفعولين، كما أن «غرمت» يتعدى إلى مفعولين، تقول: غرّمتُ زيدًا مالا. وفي أن «ميزت» لا يتعدى إلى مفعولين إلا بحرف جر، نحو قولهم: ميّزتُ متاعك بعضه من بعض - دلالة بينة على أن تضعيف العين ليس للنقل. ومثل «ميزت» في أن التضعيف فيه ليس للتعدية، إنما هو لغير هذا المعنى - الهمزة في قولهم: «ألقيت».

ألا ترى أن الهمزة فيه ليست لنقل الفعل من «فعل» إلى «أفعل» ليزيد في الكلام مفعول؟! إنما «ألقيت» بمنزلة «أسقطت»، ولو كان منقولاً من «لقى» لتعدى إلى مفعولين؛ لأن «لقى» يتعدى إلى مفعول في قولك: لقيت زيدًا، ولو كانت الهمزة في «ألقيت» للنقل لتعدى إلى مفعولين.

وفي قولهم: ألقيت متاعك بعضه على بعض، وتعديه إلى المفعول الثانى بالجار - دلالة على أن «ألقيت» ليس للنقل من «لقى»، وأن «ألقيت» بمنزلة «أسقطت» في تعدى «ألقيت» إلى مفعول واحد؛ كما أن «أسقطت» يتعدى إلى مفعول واحد، ولا يتعدى إلى مفعول ثانٍ إلا بحرف الجر، كما أن أسقطت لا يتعدى إلى مفعول ثانٍ إلا بحرف جر، كقولك: أسقطت متاعك بعضه على بعض.

(١) جزء من عجز بيت، وقبلة:

كأننى من هوى خرقاء مطرف داسى الأطل
ينظر: ديوانه ص(٣٨٢)، واللسان (طرف، ظلل، ساء)، وتهذيب اللغة (١٣٤/١٣)،
وجمهرة اللغة ص(٢٣٩، ١١٠٧)، والتاج (طرف، ساو)، وكتاب العين (٧/٣٢٩)، وبلا
نسبة في مقاييس اللغة (٣/١٢٤)، والمخصص (٢/١٦٤).

(٢) ما بين المعقوفين سقط في ب.

ومثل «ميز» في أن التضعيف فيه ليس للتعدى قولهم: عَوْضٌ؛ فالتضعيف فيه ليس للنقل، ولو كان للنقل من «عاض»، لتعدى إلى ثلاثة مفعولين؛ لأن «عاض» يتعدى إلى مفعولين.

يدلك على ذلك ما أنشده الأصمعي: [من الرمل]

عَاضَهَا اللهُ غُلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتِ الْأُضْدَاعُ وَالضَّرْسُ نَقْدٌ^(١)
وتقول: عوضت زيدًا مالا؛ فـ «عوض» و«عاض» لغتان كما أن «مَيزَ» و«ماز» لغتان، كل واحد منهما في معنى الآخر، ليس «عَوْضٌ» منقولاً من «عاض»؛ كما أن «مَيزَ» ليس بمنقول من «ماز». وإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا، فكلتا القراءتين حسنة؛ لأن «ماز» فعل متعدٍ إلى مفعول واحد، كما أن «ميز» كذلك. ولقولهم: «ماز» من «المزية» أن أكثر القراء عليها، وكثرة القراءة بها يدل على أنها أكثر في استعمالهم.

قال:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو^(٢): ﴿وَاللهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [١٨٠] بالياء. وقرأ الباقون بالتاء.

[قال أبو علي]^(٣): القول في ذلك: إن من قرأ بالياء أتبعه ما قبله، وهو على الغيبة، وذلك قوله: ﴿سَيَطُوفُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] [و] ﴿وَاللهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] مِنْ مَنَعَهُمُ الْحَقُوقَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ؛ فيجازيهم عليه. ومن قرأ بالتاء؛ فلأن قبله خطاباً، وهو قوله: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، والله بعلمكم المرضى [خبير]^(٤)؛ فيجازيكم عليه؛ فالغيبة أقرب إليه من الخطاب.

قال:

قرأ ابن عامر وحده: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [١٨٤] بالياء، وكذلك في مصاحف

(١) البيت للهدلي في اللسان (نقد)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص(٤٩)، والخصائص (٢/٧١)، وشرح شواهد المغنى ص(٨٧٣)، واللسان (صدغ)، ومغنى اللبيب ص(٤٨٥).
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، البحر المحيط (١٢٩/٣)، التيسير للداني (٩٢)، الحجة لأبي زرعة (١٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٠)، الفئث للصفاقسي (١٨٦)، الكشف للقيسي (٣٦٩/١)، النشر لابن الجزرى (٢٤٥/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

أهل الشام.

وقرأ الباقون: ﴿يَالْيَنِّبَتِ وَالزُّبَيْرِ﴾ بغير باء [في «الزبير»]^(١)، وكذلك [هي]^(٢) في مصاحفهم^(٣).

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: ﴿يَالْيَنِّبَتِ وَالزُّبَيْرِ﴾ أن الواو قد أغنت عن تكرير العامل.

ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، أشركت الواو «عمراً» في الباء؛ فأنت عن تكريرك الباء مستغن؟!^(٤)

وكذلك إذا قلت: جاءني زيد وعمرو: فالواو قد أشركت «عمراً» في المجيء، وكذلك جميع حروف العطف. ووجه قول ابن عامر: أن إعادة الباء، وإن كانت^(٤) مستغنى عنها فإنه لضرب من التأكيد، ولو لم يكرر لاستغنى بإشراك حرف العطف، فمما جاء على قياس قراءة ابن عامر قول رؤبة: [من الرجز]
يَا دَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ السِّخْدِينِ^(٥)

فكرر الدار. ولو قلت: دار زيد وعمرو، لأشركت الحرف^(٦) في الاسم الجار كما تشرك بالباء؛ فكما كرر الدار كذلك كرر الباء، والدار في شعر رؤبة [دار]^(٧) واحدة لهما.

يدلك على ذلك قوله: [من الرجز]

أَمَّا جَزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدِكَ إِلَّا حَاجَةٌ التَّفَكُّنِ^(٨)

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، البحر المحيط (١٣٤/٣)، التبيان للطوسي (٦٩/٣)، التيسير للداني (٩٢)، تفسير الطبري (٤٥١/٧)، الحجة لابن خالويه (١١٨)، الحجة لأبي زرعة (١٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاسي (١٨٦)، الكشف للقيسي (٣٧٠/١)، المجمع للطبرسي (٥٤٨/٢)، تفسير الرازي (١١١/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٥/٢).

(٤) في ب: كان.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: الواو.

(٧) سقط في ب.

(٨) تقدم.

وكلا الوجهين حسن عربي.

واختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُ﴾ [١٨١] في الياء والنون والرفع والنصب^(١) :

فقرأ حمزة وحده : ﴿سَيُكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ بالياء ، ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ رفعاً ، ﴿وَيَقُولُ﴾ بالياء .
وقرأ الباقون : ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ بالنون ، ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ نصباً ، ﴿وَقَوْلُ﴾ بالنون .
قال أبو علي : وجه قراءة من قرأ : ﴿سَنَكْتُبُ﴾ أن قبله : ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَعِيرٌ﴾ [آل عمران : ١٨١] ؛ فالنون ههنا بعد الاسم الموضوع للغيبة ، كقوله : ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل عمران : ١٥٠] ثم قال : ﴿سُئِلْتُ﴾ [آل عمران : ١٥١] ، ولو قرئ : «سَيُكْتُبُ مَا قَالُوا» بالياء لكان في الأفراد كقوله : ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الأحزاب : ٢٦] ، وقوله : ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَيْنَا أَنَا وَرُسُلُ﴾ [المجادلة : ٢١] ، وقوله : ﴿وَقَوْلُ﴾ [آل عمران : ١٨١] معطوف على : ﴿سَنَكْتُبُ﴾ .

ووجه قول حمزة : ﴿ويقول﴾ أن معنى ﴿سَيُكْتُبُ﴾ : سَيُكْتُبُ^(٢) ؛ كما أن معنى : ﴿كُنِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ﴾ [الحجج : ٤] : كَتَبَ .

ويقوى : ﴿سَنَكْتُبُ﴾ قوله : ﴿وَكُنِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ [المائدة : ٤٥] .

وأما رفع حمزة : ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ [آل عمران : ١٨١] ؛ فلأنه عطفه على ﴿مَا قَالُوا﴾ ، وهو في موضع رفع بإسناده إلى الفعل المبني للمفعول به .
ومن قال : ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ فَتُصَبُّ ، حَمَلَهُ عَلَى : ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ ، وهو في موضع نصب بأنه مفعول به .

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - جل وعز - : ﴿لَيَسْئَلُنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [١٨٧] :

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر : بالياء فيهما^(٣) .

(١) ينظر : إتحاف الفضلاء (١٨٣) ، الإعراب للنحاس (٣٨٢/١) ، الإملاء للعكبري (٩٣/١) ، البحر المحيط (١٣١/٣) ، التبيان للطوسي (٦٥/٣) ، التيسير للداني (٩٢) ، تفسير الطبري (٤٤٤/٧) ، (٤٤٥) ، تفسير القرطبي (٤٩٤/٤) ، الحجة لأبي زرعة (١٨٤) ، السبعة لابن مجاهد (٢٢١) ، الغيث للصفاقسي (١٨٦) ، الكشف للزمخشري (٢٣٤/١) ، الكشف للقيسي (٣٦٩/١) ، المجمع للطبرسي (٥٤٧/٢) ، المعاني للفراء (٢٤٩/١) ، تفسير الرازي (١٠٨/٣) ، النشر لابن الجزري (٢٤٥/٢) .

(٢) في أ : سكتب .

(٣) ينظر : الإعراب للنحاس (٣٨٤/١) ، الإملاء للعكبري (٩٤/١) ، البحر المحيط =

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: بالتاء فيهما.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالتاء [قوله]^(١): ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا ءَاتَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] والاتفاق عليه، وكذلك: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، [وقد تقدم القول في ذلك]^(٢).

وحجة من قرأ بالياء أن الكلام حمل على الغيبة؛ لأنهم غيب، وقد تقدم القول في ذلك.

واختلفوا في قوله: ﴿وَقَتَلُوا﴾ [١٩٥]، ﴿وَقَتَلُوا﴾ [١٩٥] في تقديم الفعل المبني للفاعل وتأخيره، والتشديد والتخفيف:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿وَقَاتَلُوا وَقَتَلُوا﴾ مشددة التاء.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَقَتَلُوا وَقَتَلُوا﴾ خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي^(٣): ﴿وَقَتَلُوا وَقَاتَلُوا﴾. بيد أن بالفعل المبني للمفعول به قبل الفعل المبني للفاعل.

وكذلك اختلافهم في سورة التوبة.

غير أن ابن كثير^(٤) وابن عامر شددوا في التوبة.

= (٣/١٣٦)، التبيان للطوسي (٣/٧٣)، التيسير للداني (٩٣)، تفسير الطبري (٧/٤٦٢)، تفسير القرطبي (٤/٣٠٥)، الحجة لأبي زرعة (١٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسي (١٨٧)، الكشاف للزمخشري (١/٢٣٦)، الكشاف للقيسي (١/٣٧١)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥١)، المعاني للأخفش (١/٢٢١)، تفسير الرازي (٣/١١٤)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٦).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٤)، الإعراب للنحاس (١/٣٨٧)، البحر المحيط (٣/١٤٥)، التبيان للطوسي (٣/٨٨)، التيسير للداني (٩٣)، تفسير القرطبي (٤/٣١٩)، الحجة لأبي زرعة (١٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسي (١٨٧)، الكشاف للزمخشري (١/٢٣٨)، الكشاف للقيسي (١/٣٧٣)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥٨)، تفسير الرازي (٣/١٢٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٦).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢، ١٨٤)، الإعراب للنحاس (١/٣٨٧)، البحر المحيط (٣/١٤٥)، التيسير للداني (٩٣)، تفسير الطبري (٧/٤٩٢)، تفسير القرطبي (٤/٣١٩)، الحجة لأبي زرعة (١٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسي (١٨٧)، الكشاف للزمخشري (١/٢٣٨)، الكشاف للقيسي (١/٣٧٣)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥٨)، تفسير الرازي (٣/١٢٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٦).

قال أبو علي: تقديم: «قاتلوا» على «قتلوا» حسن؛ لأن القتال قبل القتل. والتشديد حسن؛ لتكرار القتل، فهو مثل: ﴿مُفْنَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْرَابُ﴾ [ص: ٥٠]. ومن خفف فقال: ﴿وَقُتِلُوا﴾ فإن «فعلوا» يقع على الكثير والقليل، والتثقيل تختص به الكثرة.

ومن قرأ: ﴿قَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ كان حسناً؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخرًا في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة.

ووجه قول من قرأ: ﴿قَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾: أن يكون لما قتل منهم قاتلوا ولم يهتوا ولم يضعفوا للقتل الذي أوقع بهم؛ كما قال: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

قال [أحمد]^(١):

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿مع الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و: ﴿من الأشرار﴾ [ص: ٦٢]، و: ﴿ذات قرار﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وما كان مثله-: بين الفتح والكسر.

وقرأ ابن كثير وعاصم بالفتح.

وروى خلف بن هشام وأبو هشام الرفاعي عن سليم بن عيسى الحنفي عن حمزة أنه كان يشم الرائ الأولى من قوله: ﴿ذات قرار﴾، و﴿الأشرار﴾ - وما كان مثل ذلك - الكسر من غير إشباع.

قال أبو علي: الإمالة في فتحة الرائ حسنة؛ لأن الرائ المكسورة تغلب المفتوحة، كما غلبت المستعلى في قولهم: «قارب» و«طارِد» و«قادر»، فإذا غلبت المستعلى فإن تغلب الرائ المفتوحة أجدر؛ لأنه لا استعلاء في الرائ، إنما هو حرف من مخرج اللام فيه تكرير. ومن لم يمل؛ فلأن كثيراً من الناس لا يميلون^(٢) شيئاً من ذلك.

[آخر الكلام في سورة آل عمران]^(٣)

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: يميل.

(٣) سقط في أ.

[سورة النساء] (١)

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة النساء

اختلفوا في تشديد السين وتخفيفها من قوله - تعالى - : ﴿تَسَاءَلُونَ يَوْمَهُ﴾ [١]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مشددة (٢).
 وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مخففة.
 واختلف عن أبي عمرو:
 فروى على بن نصر وهارون بن موسى، وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء عنه،
 والواقدي عن عدى بن الفضل (٣)، وخارجة بن مصعب عنه: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مخففة.
 وروى اليزيدي وعبد الوارث عنه: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مشددة.
 وروى أبو زيد عنه التخفيف والتشديد.
 وقال عباس عنه: إن شئت خففت، وإن شئت شدت، قال: وقراءته التخفيف.
 قال أبو علي: من ثقل: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ أراد: تتساءلون، فأدغم التاء في السين،
 وإدغامها في السين حسن؛ لاجتماعهما في أنهما من حروف طرف اللسان وأصول
 الثنايا، واجتماعهما في الهمس.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٥)، الإعراب للنحاس (٣٨٩/١)، الإملاء للعكبري (٩٦/١)،
 البحر المحيط (١٥٧/٣)، التبيان للطوسي (٩٧/٣)، التيسير للداني (٩٣)، تفسير الطبري
 (٥١٧/٧)، تفسير القرطبي (٢/٥)، الحجة لابن خالويه (١١٨)، الحجة لأبي زرعة
 (١٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٦)، الغيث للصفاسي (١٨٨)، الكشف للقيسي (١/
 ٣٧٥)، المجمع للطبرسي (١/٢)، المعاني للفراء (٢٥٣/١)، تفسير الرازي (١٣١/٣)،
 النشر لابن الجزري (٢٤٧/٢).

(٣) عدى بن الفضل، أبو حاتم البصري، روى الحروف عن أبي عمرو، وحدث عن مالك بن
 أنس، روى عنه الحروف محمد بن عمر الواقدي، كذا ذكره الحافظ أبو عمرو الداني،
 والمعروف: أبو مسلم عبد الرحمن بن واقد الواقدي، والله أعلم. وهو الراوي عن أبي
 عمرو ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ بالتخفيف، قال الداني: وقد تابعه على ذلك علي بن نصر وهارون بن
 موسى وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء وخارجة بن مصعب، وخالفهم عبد الوارث
 ابن سعيد واليزيدي. قلت: وشجاع وأحمد بن موسى اللؤلؤي وأبو زيد وعباس بن الفضل
 وسائر الرواة عنه روه بالتشديد. ينظر: غاية النهاية (٥٢١/١).

ومن خفف فقال: ﴿نَسَاءٌ لُونٌ﴾، حذف تاء «تتفاعلون»؛ لاجتماع حروف متقاربة، فأعلها بالحذف، كما أعلها^(١) بالإدغام في قول من قال: ﴿نَسَاءٌ لُونٌ﴾، وإذا اجتمعت المتقاربة خففت بالحذف [وبالإدغام وبالإبدال]^(٢). فالإبدال كقولهم: طَسْتُ^(٣)، أبدلت من السين الثانية التاء^(٤)؛ لتقاربهما واجتماعهما في الهمس. قال العجاج: [من الرجز]

أَنَّ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسْتِ^(٥)

وأنشده أبو عثمان: [من الرجز]

لَوْ عَرَضْتُ لِأَيْبُلِي قَسُّ
أَشَعْتُ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسُّ
حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِّينِ الطُّسِّ^(٦)

واختلفوا في نصب الميم وكسرهما من قوله -جل وعز-: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ [١]:
فقرأ حمزة وحده: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ بالخفض.
وقرأ الباقون: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ نصبًا.
قال أبو علي: من نصب «الأرحام» احتمل انتصابه وجهين:
أحدهما: أن يكون معطوفًا على موضع الجار والمجرور.

(١) في ب: أعل.

(٢) في ب: الإدغام والإبدال.

(٣) (الطُّسْتُ): من آية الصفر، أثنى تُذَكِّرُ، وفي الصحاح: الطست: (الطس) بلغة طيء (أبدل من إحدى السينين تاء)؛ للاستتقال، فإذا جمعت أو صغرت ردت السين؛ لأنك [إذا] فصلت بينهما بألف أو ياء، قلت: طساس وطسيس. انتهى. ومثله كلام ابن قتيبة، قال شيخنا: ويجمع أيضًا على طسوس، باعتبار اللفظ. ونقل ابن الأنباري عن الفراء: كلام العرب: طَسْتُ، وقد يقال: طَسُّ، بغير هاء، وهي مؤنثة، وطيئ تقول: طَسْتُ، كما قالوا في «الص»: لصت، ونقل عن بعضهم التذكير والتأنيث. وقال الزجاج: التأنيث أكثر كلام العرب. وقال السجستاني: هي أعجمية؛ ولهذا قال الأزهرى: هي دخيلة في كلام العرب؛ لأن التاء والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية.

ينظر: تاج العروس (٥/٥).

(٤) في أ: تاء.

(٥) الرجز بلا نسبة في اللسان (بهت)، وتهذيب اللغة (٦/٢٤١)، وكتاب العين (٤/٣٦).

(٦) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب (١/١٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٨٨)، واللسان (طسس، قسس).

والآخر: أن يكون معطوفاً على قوله: ﴿وَاتَّقُوا﴾، التقدير: اتقوا الله الذى تساءلون به، واتقوا الأرحام، أى: اتقوا حق الأرحام؛ فصلوها ولا تقطعوها. وأما من جر «الأرحام» فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف فى القياس، وقليل فى الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن: فأما ضعفه فى القياس: فإن الضمير قد صار عوضاً مما كان متصلاً باسم نحو: غلامه، وغلامك، وغلامى، من التنوين؛ فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين.

ويدلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين، حذفهم الباء من (١) المنادى المضاف إليه (٢) كحذفهم التنوين، وذلك قولهم: يا غلام، وهو الأكثر من غيره فى الاستعمال، ووجه (٣) الشبه بينهما أنه على حرف - كما أن التنوين كذلك - واجتماعهما فى السكون، وأنه لا يوقف على الاسم (٤) منفصلاً عنه، كما أن التنوين كذلك؛ فلما اجتمعا فى هذه المعانى جعل بمنزلته فى الحذف.

فإن قال قائل: فهلا قبح - أيضاً - عطف الظاهر المجرور على الظاهر [المجرور] (٥)؛ لأنه - أيضاً - عوض من التنوين وفى محله؟

فالقول فى ذلك: أن المضمرة أذهب فى مشابهة التنوين من المظهر. ألا ترى أنه لا يفصل من الاسم، كما أن التنوين لا يفصل ولا يوقف عليه، كما لا يوقف على بعض أجزاء الكلم دون تمامها؟! وليس الظاهر كذلك.

ألا ترى أنه قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف إليه ظاهراً بالظرف وبغيره (٦) نحو: [من البسيط]

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ إِنْقَاضُ الْفَرَارِيجِ (٧)
ونحو: [من الطويل]

(١) فى أ: فى ..

(٢) فى أ: إليها.

(٣) فى ب: وجهة.

(٤) فى ب: اسم.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: بالظروف وبغيرها.

(٧) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (٩٩٦)، والإنصاف ص (٤٣٣)، وخزانة الأدب (٤/١٠٨)، =

... من قَرَعِ الْقَيْسِيَّ الْكَنَائِنِ^(١) ...
فليس المضمَر في هذا كالظاهر، فلما صار كذلك لم يستجيزوا عطف الظاهر عليه؛ لأن المعطوف ينبغي أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه؟

ألا تراهم قالوا: [من الطويل]

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٌ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا^(٢)
لما كان «أسوء» فعلاً، وما قبله اسماً، أضمر «أن»؛ ليعطف شكلاً على شكله.
وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩] و﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]؛ فكما روعى التشاكل في هذه المواضع في المعطوف، وفي غيرها، كذلك روعى في المضمَر المجرور فلم يعطف عليه المظهر المجرور؛ لخروج المعطوف عليه من شبه الاسم إلى شبه الحرف.

ومما يبين ذلك أنهم لم يستحسنوا عطف الظاهر المرفوع على المضمَر [المرفوع]^(٣) حتى يؤكد؛ فيقع العطف في اللفظ على المضمَر المنفصل الذي يجرى مجرى الأجنبي، وذلك نحو: أذهب وزيد، و: ذهبت وزيد، ولا يستحسنون ذلك حتى يؤكدوه فيقولوا: اذهب أنت وزيد، و: ذهبت أنا وزيد؛ لأنه لما اختلط الاسم بالفعل حتى صار كبعض أجزائه - لوقوع إعرابه بعده في نحو: تفعلين، وتفعلان،

= (٤١٣، ٤١٩)، والحيوان (٣٤٢/٢)، والخصائص (٤٠٤/٢)، وسر صناعة الإعراب ص (١٠)، وشرح أبيات سيويه (٩٢/١)، والكتاب (١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠)، ولسان العرب (نقض)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٦٣)، ووصف المبانى ص (٦٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٠٨٣)، وشرح المفصل (١٠٣/١، ٧٧/٣، ١٣٢/٤)، وكتاب اللامات ص (١٠٧)، والمقتضب (٣٧٦/٤).

(١) جزء من عجز بيت للطرماح، وتماهه:

يظفن بحوزي المراتع لم ترع بواديه
وهو في ديوانه ص (٤٨٦)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٤٩٤)، واللسان (حوز)، والمقاصد النحوية (٤٦٢/٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (٤٢٩/٢)، وخزانة الأدب (٤/٤١٨)، والخصائص (٤٠٦/٢).

(٢) وهو للحصين بن الحمام في خزانة الأدب (٣٢٤/٣)، والدرر (٧٨/٤)، وشرح اختيارات المفصل ص (٣٣٤)، وشرح التصريح (٢٤٤/٢)، وشرح المفصل (٥٠/٣)، والمقاصد النحوية (٤١١/٤)، وبلا نسبة في سر صناعة ينظر الإعراب (٢٧٢/١)، وشرح الأشموني (٥٥٩/٣)، والمحتسب (٣٢٦/١)، وجمع الهوامع (١٠/٢، ١٧).

(٣) سقط في أ.

وتفعلون. وإسكانهم الآخر منه، إذا اتصل بالضمير مع تحريكهم نحو: عُلِبْتُ^(١) - لم يستجيزوا العطف عليه في حال السعة إلا بالتأكيد؛ ليقع العطف عليه في اللفظ؛ فلا يكون كأنه عطف اسمًا على فعل كما يصير في المجرور كأنه عطف اسمًا على تنوين. وإذا اتصل علامة الضمير المجرور بالحرف كان كاتصاله بالاسم.

ألا ترى أنه لا ينفصل من الحرف كما لا ينفصل من الاسم، ولا يفصل بينهما كما لا يفصل بينهما إذا اتصل بالاسم؟! فلا فصل بين اتصاله بالحرف واتصاله بالاسم من حيث ذكرنا.

فإن قال قائل: هلا^(٢) جاز أن يعطف الظاهر المجرور على المضمير المجرور؛ كما جاز أن يؤكد بالنفس وغيره من التأكيد؟ قيل: لم يجز العطف من حيث جاز التأكيد؛ لأن العطف تقدير حرفه أن يقوم مقام الذى يعطف عليه، فإن كان المعطوف فعلاً كان فى تقدير الفعل، وإن كان اسمًا كان فى تقدير الاسم.

وكذلك إن كان حرفًا. وإذا كان كذلك، وكان المضمير المجرور قد خرج عن شبه الاسم وصار بمنزلة الحرف؛ بدلالة أنه لا ينفصل مما اتصل به، كما أن التنوين لا ينفصل، ويحذف فى النداء فى الاختيار، كما يحذف، وامتنع أن يفصل بينه وبينه فى الشعر كما يفصل ذلك فى المظهر - لم يجز العطف فيه؛ لأن حرف العطف لما خرج الاسم الذى يعطف عليه فى حكم اللفظ عن حكم الأسماء، لم يصح العطف

(١) (العُلْبُطُ، والعُلَابُطُ، بضم عينهما وفتح لامهما)، وإنما صرح بضبطهما؛ لأنه يزن بهما غالبًا فى كتابه: (الضُّخْمُ)، كما فى الصحاح، وزاد فى اللسان: العظيم من الرجال، وأنشد الأصمعى:

بناعج عبل المطا عَنطَطِطُهُ أَحزَمُ جَوْشُوشِ القِرا غَلِبِطُهُ
(و) العُلْبُطُ، والعُلَابُطُ: (القطيع من الغنم، كالعُلْبِطَةِ، بهاء)، وقال: ابن عباد: نحو المائة والمائتين منهما. (و) فى اللسان: (أقلها الخمسون)، والمائة (إلى ما بلغت) من العدة. وقيل: غنم عُلْبِطَةٌ: كثيرة، وقال: اللحيانى: عليه عُلْبِطَةٌ من الضأن، أى: قطعة، فخص به الضأن.
(و) العُلْبِطُ (: اللبن الخائر) الغليظ المتكبد، عن ابن دريد، (و) قيل: (كل غليظ): عُلْبِطُ.

(و) العُلْبِطُ (: ثقل الشخص، ونفسه، يقال: ألقى عليه عُلْبِطُهُ وَعُلَابِطُهُ)، أى: ثقله ونفسه.

ينظر: تاج العروس (١٩/٤٨٣).

(٢) فى أ: فهلا.

عليه؛ لأنك إنما تعطف عليه لإقامتك إياه مقام الاسم، فإذا خرج عن شبه الاسم لم يحم حرف العطف مقام الاسم؛ لخروج المعطوف عليه عن ذلك، وليس التأكيد كذلك؛ لأنك لو حملت التأكيد على نفس العامل في المجرور لم يمتنع؛ فليس ضعف المؤكد بحرف التأكيد بأبعد من ألا يكون في الكلام؛ فلذلك جاز التأكيد بالنفس وسائر حروف التأكيد، ولم يجز العطف.

ومما يتعلق بهذا الباب قوله -تعالى-: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الشُّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلٌ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، لا يخلو ارتفاع قوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ من أن يكون بالعطف على الخبر الذي هو «كبير»؛ كأنه: قتال فيه كبير، وصد وكفر، أي: القتال قد جمع أنه كبير وأنه صد وكفر. أو يكون مرتفعاً بالابتداء والخبر^(١) محذوف؛ للدلالة «كبير» المتقدم عليه؛ كأنه قال: والصد كبير، كقولك: زيد منطلق وعمرو.

أو يكون مرتفعاً بالابتداء، والخبر المظهر؛ فيكون «الصد» ابتداء، وما بعده من قوله: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَإِخْرَاجَ أَهْلِهِ﴾ يرتفع بالعطف على الابتداء، والخبر قوله: ﴿أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾.

فلا يجوز الوجهان الأولان، وهما جميعاً قد أجازهما الفراء.

أما الوجه الأول؛ فلأن المعنى يصير: قل: قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله كبير، والقتال - وإن كان كبيراً - يمكن أن يكون صدًا؛ لأنه ينفر الناس عنه؛ فلا يجوز أن يكون كفرًا.

ألا ترى أن أحدًا من المسلمين لم يقل ذلك ولم يذهب إليه؟! فلا يجوز أن يكون خبر المبتدأ شيئًا لا يكون المبتدأ. ويمنع من ذلك -أيضًا- قوله بعد: ﴿وَإِخْرَاجَ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومُحَالٌ أن يكون إخراج أهله منه أكبر من الكفر؛ لأنه لا شيء أعظم منه.

ويمتنع الوجه الثاني -أيضًا- لأن التقدير فيه يكون: قتال فيه كبير وكبير الصد عن سبيل الله والكفر به. وكذلك مثله الفراء وقدره.

وإذا صار كذلك، صار المعنى: وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من

(١) في ب: وخبره.

الكفر؛ فيكون بعض خلال الكفر أعظم منه كله.

وإذا كان كذلك امتنع كما امتنع الأول.

وإذا امتنع هذان ثبت الوجه الثالث: وهو: أن يكون قوله: ﴿وَصَدُّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ابتداء، ﴿وَكُفْرًا بِهِ﴾ و: ﴿وإِخْرَاجُ أَهْلِيهِ مِنْهُ﴾^(١)، معطوفان عليه، و﴿أَكْبَرُ﴾: خبر. فيكون المعنى: ﴿صد عن سبيل الله﴾ أى: منعهم لكم -أيها المسلمون- عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وإخراجكم منه وأنتم ولاتة، والذين هم أحق به منهم، وكفر بالله - أكبر من قتال في الشهر الحرام.

وهذا القتال في الشهر الحرام هو ما عابه المشركون على المسلمين من قتل عبد الله بن جحش وأصحابه من^(٢) المهاجرين عمرو بن الحضرمي [وصاحبه لما]^(٣) فصلا من الطائف في عير - في آخر جمادى وأول رجب - وأخذهم العير، وهو أول من قتل من المشركين فيما روى، وأول فيء أصابه المسلمون^(٤) فهذا هو التأويل لا الوجهان الأولان.

وأما قوله: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، فزعم الفراء أنه محمول على قوله: يسألونك عن القتال وعن [المسجد الحرام]^(٥)، هذا لفظه. وهذا -أيضا- ممتنع؛ لأنه لم يكن السؤال عن المسجد الحرام، وإنما السؤال عن قتال ابن جحش^(٦) بن الحضرمي وأصحابه الذين عابهم به المشركون وعيروهم فقالوا: إنكم استحللتم الشهر الحرام

(١) سقط في أ.

(٢) زاد في أ: المسلمين.

(٣) سقط في ب.

(٤) أخرجه ابن جرير (٣٦٣/٢) موصولاً عن كل من: ابن عباس (٤٠٩٠)، وجندب بن عبد الله (٤٠٨٧)، وأبي مالك الغفاري (٤٠٩٢)، ومرسلاً عن كل من: عروة بن الزبير (٤٠٨٥)، ومقسم (٤٠٨٩)، والسدي (٤٠٨٦)، ومجاهد (٤٠٨٨).

(٥) في ب: الشهر الحرام وعن المسجد.

(٦) عبد الله بن جحش الأسدي بن رباب -براء وتحتانية وآخره موحد- ابن يعمر الأسدي، حليف بني عبد شمس، أحد السابقين.

قال: ابن جبان: له صحبة. وقال: ابن إسحاق: هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرًا.

وعن سعد بن أبي وقاص، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، وقال: «لَأُبْعَثَنَّ عَلَيْكُمْ رَجُلًا أَضْرِبُكُمْ عَلَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ»، فبعث علينا عبد الله بن جحش، فكان أول أمير في الإسلام.

ينظر: الإصابة (٣١/٤) (٤٦٠١).

- وهو رجب- فقتلتم فيه. فعن هذا كان السؤال، لا عن المسجد^(١) الحرام. فإذا لم يجز هذا الوجه، [والم يجز حمله-أيضاً- فيمن جوز عطف الظاهر على المضمرة المجرور، فيكون محمولاً على الضمير في «به»؛ لأن المعنى: ليس على كفر بالله أو بالنبي، والمسجد - ثبت أنه معطوف على «عن» من قوله: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وعن المسجد الحرام؛ لأن المشركين صدوا المسلمين عنه كما قال الله - عز وجل-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥]؛ فكما أن المسجد الحرام في هذه الآية محمول على «عن» المتصلة بـ «الصد» بلا إشكال، كذلك في مسألتنا في هذه الآية.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿قِيَمًا﴾ و﴿قِيَمًا﴾ [٥]: فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو: ﴿قِيَمًا﴾ بالألف^(٢). وقرأ نافع وابن عامر ﴿قِيَمًا﴾ بغير ألف^(٣). قال أبو علي: قال أبو عبيدة: ﴿أَلَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ مصدر «يقيمكم». ويجيء في معناها «قوام»، وإنما هو الذي يقيمك؛ فإنما أذهبوا الواو لكسرة القاف، كما قالوا: ضياء، وتركها بعضهم.

قال لبيد: [من الكامل]

أَفْتَيْتَكَ أُمَّ وَخَشِيَّةً مَسْبُوعَةً خَذَلْتَ وَهَادِيَّةً الصُّوَارِ قَوَامُهَا^(٤)
وقال أبو الحسن: جعل الله لكم قِيَمًا، وفي الكلام: قَوَامًا، وقِيَمًا، وهو القوام الذي يقيم شأنهم.

وقال أبو الحسن: في «قيام» ثلاث لغات: قِيَمًا، وقِيَمًا، وقَوَامًا. قال: وبنو ضبة

(١) في ب: الشهر.

(٢) في ب: بالف.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإعراب للنحاس (٣٩٦/١)، الإملاء للعكبري (٩٧/١)، البحر المحيط (١٧٠/٣)، التبيان للطوسي (١١٢/٣)، التيسير للداني (٩٤)، تفسير الطبري (٥٦٩/٧)، تفسير القرطبي (٣١/٥)، الحجة لابن خالويه (١١٩)، الحجة لأبي زرعة (١٩٠)، الفيث للصفاقسي (١٨٨)، الكشف للقيسي (٣٧٦ / ١)، (٣٧٧)، المجمع للطبرسي (٧/٢)، المعاني للفراء (٢٥٦/١)، تفسير الرازي (١٤٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٧/٢).

(٤) وهو للبيد في ديوانه ص (٣٠٧)، واللسان (قوم)، والتاج (خنس)، وديوان الأدب (٣٧٤/٣)، والتاج (قوم).

يقولون: طويل وطيال، والعامية على: طوال.

قال أبو علي: ليس قول من قال: إن «القيم» جمع «قيمة»، بشيء؛ إنما «القيم» بمعنى: «القيام»، ليس أن «القيم» جمع. والذى يدل على أن قيام الشيء إنما يعنى به دوامه وثباته، ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

إِنِّي إِذَا لَمْ يُنْدِ حَلْقًا رِيْقُهُ
وَرَكَدَ السَّبُّ فَقَامَتْ سُوقُهُ^(١)

والراكد: الدائم الثابت، ومن ثم قيل: ماء راكد، لخلاف الجارى، وماء دائم. وفى التنزيل ﴿فَيُظَلِّلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣] وقال: [من الطويل]

... .. يَدُومُ الْفُرَاتُ فَوْقَهُ وَيَمُوجُ^(٢)

فالدوام - كالسكون والثبات - على حال خلاف التموج، وهذا يدل على أن تفسير قوله: ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣] يديمونها ويحافظون عليها. وهذا التفسير أشبه من أن يفسر بـ «يُتِمُّونَهَا».

والدليل على أن «قيماً» مصدر فى معنى القيام قوله: ﴿دِينًا قِيَمًا مِثْلَهُ بِإِزْهِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١]، فالقيمة التى هى معادلة الشيء ومقاومته لا مذهب له ههنا، إنما المعنى - والله أعلم - : دينا [ثابتاً دائماً لازماً لا ينسخ]^(٣) كما تنسخ الشرائع التى قبله، وكذلك قوله: ﴿إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] أى: فى اقتضائك له ومطابقتك إياه.

فقوله: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ ينبغى أن يكون مصدرًا وصف به الدين، ولا وجه للجمع هنا، ولا للصفة؛ لقلّة مجيء هذا البناء فى الصفة؛ ألا ترى أنه إنما جاء فى قولهم:

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (سوق)، والتاج (سوق)، والمخصص (٢١/١٧).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

فجاء بها ما شئت من لطمية

وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٣٤)، والمعانى الكبير ص(٨٨٣)، والتاج (فرت، لطم)، وللهدلى فى مقاييس اللغة (٢/٢٥٦)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٣٢٨)، والمزهر (٢/٥٠٢).

(٣) فى أ: دائماً ثابتاً ولا ينسخ.

قوم عَدَى، ومكان سَوَى، و«فَعَلٌ» فى المصادر -كالشَّبَعِ، والرُّضَا، وحروف آخر- أوسع من الوصف؟! فإذا كان كذلك حمل على الأكثر.

فإن قلت: فكيف اعتل، وهو على وزن ينبغى أن يصح معه ولا يعتل؛ كما لم^(١) يعتل العوض والحول ونحو ذلك؟

فإنه يمكن أن يكون هذا الوزن إنما^(٢) جاء فى الجمع متبعًا واحده فى الإعلال، نحو: ديمة وديم، وحيلة وجيل، مع أن حكم الجمع ألا يتبع الواحد فى نحو: معيشة ومعاش، فإذا كانوا قد أتبعوه فى الواحد الجمع، جاز أن يتبعوه -أيضًا- فى هذا الفعل فيعل، كما يعل الفعل؛ لأن المصادر أشد إبتاعًا لأفعالها فى الاعتلال من الجمع للواحد.

فإن قلت: فقد قالوا: وعدًا، ووزنًا، فصححو المصدر مع إعلالهم الفعل نحو «يعد».

قيل: لا يشبه هذا ما ذكرنا من بناء «فَعَلٌ»؛ لأن «فَعَلًا» على بناء لا طريق للإعلال عليه، وليس «فَعَلٌ» كذلك؛ لأن الكسرة توجب الإعلال فى الواو إذا كانت عينًا، لا سيما إذا انضم إليها ههنا الاعتلال فى الفعل. ويدلك على أنه مصدر، وأنه مثل: «عوض» - حكاية أبى الحسن: قومًا وقيمًا وكان^(٣) القياس تصحيح الواو كما حكاه أبو الحسن، وإنما انقلبت ياء على وجه الشذوذ عن الاستعمال كما انقلبت «ثيرة»، وكما قالوا: طويل وطيال - فى لغة بنى ضبة، فيما حكاه أبو الحسن - وكما قالوا جميعًا: جواد، وجياد، وكان حكم «جواد» أن تصح عينه [فى الجمع]^(٤).

قال الأعمش: [من المتقارب]

جِيَادُكَ [فى الصَّيْفِ]^(٥) فى نِعْمَةٍ تُصَانُ الجِلَالُ وتُعْطَى الشَّعِيرَا^(٦) فكما شذت هذه الأشياء عما عليه الاستعمال كذلك شذ قولهم: قيمًا، وهو

(١) فى أ: لا.

(٢) فى أ: لما.

(٣) فى أ: فكان.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: بالصيف.

(٦) وهو فى ديوانه (٩٩).

«فِعْل» كالشبع، ولا وجه للصفة؛ هنا لقلة الصفة، ولا لأن يكون جمع «قيمة»؛ لأن ذلك لا مذهب له.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يوصف الدين بذلك؟! وقوله: قِيمًا، وقيامًا - بمعنى؛ وإنما أعل «القيام» لأنه مصدر قد اعتل فعله، فأتبع الفعل فى الاعتلال، فأما «القوام» الذى حكاه أبو عبيدة، فإنه ينبغى أن يكون اسمًا غير مصدر، كـ «القوام»، فيمن فتح. ويجوز أن يكون مصدر «قاوم»، كما أن «الغوار» مصدر «غاور»، فأما «القيام» و«الصيام»، و«العياذ» و«العبادة»، و«الحياكة» - ونحو ذلك مما قلبت الواو فيه ياء - فمصادر جارية على الفعل، ومما يدل على أن «قيماً» ليس بجمع «قيمة»، وإنما هو مصدر - قوله: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُفْبَةَ الْغَابِقَةَ الْحَرَامَ قِيمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] و«قِيمًا للناس»، وإنما المعنى: جعل الله حج البيت الحرام قوامًا لمعاش الناس. قال:

وقرأ حمزة وحده^(١): ﴿ضِعَافًا﴾ [٩] بإمالة العين، وكذلك: ﴿خِافُوا﴾ بإمالة الخاء.

واختلف عنه فى الإمالة:

فروى عبيد الله^(٢) بن موسى: ﴿ضِعْفًا﴾ بالفتح.

وروى خلف بن هشام عن سليم بن عيسى عنه بالكسر.

قال أبو على: وجه الإمالة فى «ضِعَافًا» أن ما كان على «فِعَال»، وكان أوله حرفًا مستعليًا مكسورًا، نحو: ضِعَاف، وقِبَاب، وخِبَاب، وغِلَاب - يحسن فيه الإمالة؛ وذلك أنه قد تصعد بالحرف المستعلى، ثم انحدر بالكسر؛ فيستحب ألا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب [بالكسر]^(٣)، فيجعل الصوت على طريقة واحدة، فلا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب بالكسر^(٤)، وذلك نحو ما قدمنا من نحو: ضِعَاف وقِبَاب. ومما يدل على أن الإصعاد بعد الانحدر يثقل عليهم، أنهم يقولون: صَبَقَت،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإملاء للعكبرى (٩٨/١)، البحر المحيط (١٧٨/٣)، التيسير للدانى (٥١، ٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٧)، الغيث للصفاقسى (١٨٨)، الكشف للقيسى (١٧٤/١، ٣٧٧).

(٢) فى أ: عبد الله.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: بالكسرة.

وَصُفْتُ، فيبدلون من السين الصاد، ولا تقرر السين؛ لثلاثا يتصعد منها إلى المستعلى، فإذا كان بعكس ذلك لم يبدل، وذلك نحو: قَسْتُ، وَقَسَوْتُ؛ لأنه إذا تصعد بالقاف تحدر بالسين، فيكون الانحدار بعد الإصعاد خفيفاً.

ومما يدل على حسن الإمالة في «ضعاف» أن الحرف المكسور إذا كان بينه وبين الألف حرفان، وكان الأول منهما مستعليا ساكنا - حسنت فيه الإمالة، وذلك نحو: مِقات، ومِطعان، ومِطعام؛ لأن المستعلى لما كان ساكنا وقبلة كسرة صار المستعلى كأنه تحرك^(١) بالكسر لما كانت الكسرة قبله.

كما أن من قال: [من الوافر]

أَحَبُّ الْمُؤَقِدَيْنِ إِلَى مُؤَسَى (٢)

لما كانت الضمة قبل الواو قدرها كأنها عليها، فأبدل منها الهمزة كما يبدلها^(٣) منها إذا كانت مضمومة؛ فكذا إذا قال: مِقات، صار كأنه قال: قلات؛ فحسنت الإمالة^(٤).

وأما الإمالة في «خافوا» فإنها حسنة، وإن كان الخاء مستعليا؛ لأنه يطلب الكسرة التي في: «خفت»، فينحو نحوها بالإمالة.

قال سيويه: بلغنا عن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار مكان كذا [كذا]^(٥).

قال:

وكلهم قرءوا^(٦): ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [١١] نصبا.

إلا نافعاً فإنه قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ رفعا^(٧).

قال أبو علي: الاختيار ما عليه الجماعة؛ لأن التي قبلها لها خبر منصوب، وذلك

(١) في أ: يتحرك.

(٢) تقدم.

(٣) في ب: يبدل.

(٤) زاد في أ: فيه.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: قرأ.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإملاء للعكبري (٩٧/١)، البحر المحيط (٣/١٨٢)،

التهسير للداني (٩٤)، تفسير القرطبي (٥/٦٤)، الحجة لابن خالويه (١٢٠)،

قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُمَّتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ أى: وإن كانت المتروكة واحدة؛ كما أن الضمير فى الأول تقديره: وإن كن المتروكات أو الوارثات نساء.

ووجه قول نافع: إن وقعت واحدة، أو: وُجِدَتْ واحدة، أى: إن حدث حكم واحدة، أو: إرث واحدة؛ ألا ترى أن المراد حكمها والقضاء فى إرثها، لا ذاتها؟! واختلفوا فى فتح الياء [وضمها]^(١) من قوله -جل وعز-: ﴿وَسَيُضَلُّونَ سَعِيرًا﴾ [١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَسَيُضَلُّونَ﴾، بفتح الياء. وقرأ ابن عامر: ﴿وَسَيُضَلُّونَ سَعِيرًا﴾ بضم الياء^(٢). واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر بن عياش وأبان، والمفضل عنه: ﴿وَسَيُضَلُّونَ﴾ مثل ابن عامر بضم الياء، و: ﴿تُصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية: ٤] بالضم أيضًا.

وروى عنه حفص: ﴿وَسَيُضَلُّونَ﴾ و﴿تُصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾، ﴿وَيُصَلَّى سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٢] مفتوحًا كله.

[وقال أبو على]^(٣): قال أبو زيد: صلى الرجلُ النارَ، يصلها، صلًا وصلًا، وهما واحد، وأصله الله حر النار، إصلاء، وهو صالى النار، فى قوم صالين وصلّى.

حجة من قال: ﴿وَسَيُضَلُّونَ﴾ بالفتح، قوله -تعالى-: ﴿أَصْلَوْهَا الْيَوْمَ﴾ [يس:

= الحجة لأبى زرة (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٧)، الغيث للصفاسى (١٨٨)، الكشاف للزمخشري (٢٥١/١)، الكشاف للقيسى (٣٧٨/١)، المجمع للطبرسى (١٣/٢)، تفسير الرازى (١٥٧/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٧/٢).

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإعراب للنحاس (٣٩٨/١)، الإملاء للعكبرى (٩٨/١)، البحر المحيط (١٧٩/٣)، التبيان للطوسى (١٢٥/٣)، التيسير للداتى (٩٤)، الحجة لابن خالويه (١٢٠)، الحجة لأبى زرة (١٩١)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٧)، الغيث للصفاسى (١٨٨)، الكشاف للزمخشري (٢٥١/١)، الكشاف للقيسى (٣٧٨/١)، المجمع للطبرسى (٨/٢)، تفسير الرازى (١٥١/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٧/٢).

(٣) سقط فى أ.

[٦٤]، و﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣]، و﴿جَهَنَّمَ يَصَلَوْنَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩].

وحجة من قال: ﴿سَيُصَلُّونَ﴾ أنه من: أصلاه الله، و«سَيُصَلُّونَ» مثل: سَيُعْطُونَ، من «أصلاه الله»، مثل: أدخله الله النار، وحجته: ﴿سَوْفَ نُصَلِّبُكُمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦].

اختلفوا في ضم الألف من: «أُمَّ» وكسرها إذا وليتها كسرة أو ياء ساكنة: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَلَا تُؤْمِنُ﴾ [النساء: ١١]، ﴿فِي بَطْنٍ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [الزمر: ٦]، و﴿فِي أُمَّهَاتِ﴾ [القصص: ٥٩]، و﴿فِي أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [الزخرف: ٤] بالرفع.

وقرأ حمزة والكسائي^(١) كل ذلك بالكسر إذا وصلا.

قال أبو علي: حجة من ضم: أن الهمزة ليست كالهاء ولا في خفائها، وإنما أتبع الهاء الياء والكسرة من أتبع في «بهم»، و«بهى»، و«عليهم» و«لديهم»؛ لخفائها، وليست الهمزة كذلك، وإن كانت تقارب الهاء في المخرج. ويقوى ذلك أنهم لم يغيروا غير همزة «أُمَّ» هذا التغيير.

ألا ترى أن الهمزة في «أُد»^(٢) و«أَف»، مضمومة على جميع أحوالها، وكذلك همزة^(٣) «أناس».

ووجه قول حمزة والكسائي أن الهمزة حرف مستثقل؛ بدلالة تخفيفهم لها،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧) الإعراب للنحاس (٣٩٩/١)، الإملاء للعكبري (٩٧/١)، البحر المحيط (١٨٤/٣)، التيسير للداني (٩٤)، تفسير القرطبي (٧٢/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٠)، الحجة لأبي زرعة (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٨)، الغيث للصفاسي (١٨٨)، الكشف للزمخشري (٢٥٣/١)، الكشف للقيسي (٣٧٩/١)، (٣٨٠)، المجمع للطبرسي (١٣/٢)، تفسير الرازي (١٥٨/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٢) و«أُد»: بالضم (ابن طابخة) بن إلياس بن مضر (أبو) قبيلة (أخرى):

قال: الشاعر:

أد بن طابخة أبونا فانسبوا يوم الفخار أبا كأد تنفروا
قال: ابن دريد: أحسب أن الهمزة في أد واو؛ لأنه من الود، أى: الحب، فأبدلت الواو همزة؛ كما قالوا: أقتت، و: أرخ الكتاب.

ينظر: تاج العروس (٣٨١/٧).

(٣) فى ب: همز.

فأتبعوها ما قبلها من الياء والكسرة؛ ليكون العمل فيها من وجه واحد. ويقوى ذلك أنها تقارب الهاء وقد فعل ذلك بالهاء؛ ويقوى ذلك -أيضاً- أنهم قد أتبعوا غيرها من الحروف، نحو: هو مُنَحْدَرٌ من الجبل؛ فغيروا البناء للإتباع. ويقوى ذلك أنهم قد أتبعوا ما قبل الهمزة الهمزة في قولهم: «أَجُوءُكَ» و«أَبُوكُ»، كما أتبعوا الهمزة ما قبلها في قوله في: ﴿إِمَّهَاتُ﴾، و﴿لَامَةٌ﴾. فالهمزة -لما يتعاورها من القلب والتخفيف- تشبه الياء والواو والهاء؛ فتغير كما تغير.

فإن قلت: فهلا فعلوا ذلك بغير هذا الحرف مما فيه الهمزة.

قيل: إن هذا الحرف قد كثر في كلامهم، والتغيير إلى ما كثر استعماله أسرع. وقد يختص الشيء في الموضوع لما لا يكون في أمثاله، كقولهم: أسطاع، وأهراق، ولم يفعل ذلك بما أشبهه؛ فكذلك هذا التغيير في الهمزة مع الكسرة والياء اختص به هذا الحرف ولم يكن فيما أشبهه.

واختلفوا في الميم من: ﴿إِمَّهَاتُكُمْ﴾؛ فكسرهما حمزة وفتحها الكسائي^(١).

قال أبو علي: أما فتح الكسائي الميم [من قوله]^(٢) ﴿إِمَّهَاتُكُمْ﴾ فهكذا ينبغي، لأن التغيير والإتباع إنما جاء في الهمزة، ولم يأت في الميم، فغير الهمزة وترك غيرها على الأصل.

ألا ترى أن الميم لم تغير، وإنما غيرت الهمزة إذا وليتها الكسرة أو الياء؛ فلما كان كذلك أتبع الهمزة ما كان قبلها من الكسرة^(٣) والياء؛ وترك الميم على أصلها كما تركها من ضم الهمزة فقال: أمَّهات؟! وأما كسر الميم في «إمَّهات»، فقول الكسائي أشبه منه، ووجهه أنه أتبع الميم الهمزة؛ كما قالوا: منحدرٌ من الجبل، فأتبعوا حركة الدال ما بعدها، ونحو هذا الإتباع لا يجسر عليه إلا بالسمع.

ويقوى ذلك قول من قال: ﴿عليهني ولا﴾ [الفاحة: ٧].

ألا ترى أنه أتبع الهاء الياء ثم أتبع الميم الهاء، وإن لم تكن في خفاء الهاء؟! فكذلك أتبع الميم الهمزة في قوله: «إمَّهات».

(١) انظر السبعة (٢٢٨).

(٢) في ب: في.

(٣) في أ: الكسر.

وكما أن قول من قال: ﴿عليهم﴾ -فاعلم- يقوى ما أخذ به حمزة، فكذلك قول من قال: «عليهمو ولا»، يقوى قول الكسائي؛ ألا ترى أنه أتبع الياء ما أشبهها في الخفاء، وترك غير الهاء على أصله^(١). فكذلك أتبع الكسائي الكسرة أو الياء الهمزة، وترك الميم التي بعد الهمزة في قوله: ﴿لِإِمْهًا﴾ على أصله فلم يغيره. واختلفوا في كسر الصاد وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ [١١]: فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ بفتح الصاد في الحرفين^(٢).

وقرأ حفص عن عاصم: الأولى بكسر ﴿يُوصِي﴾، والثانية بفتح: ﴿يُوصِي﴾. وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يُوصِي﴾ فيهما بالكسر. [قال أبو علي]^(٣): حجة من قرأ^(٤): ﴿يُوصِي﴾ أنه قد تقدم ذكر الميت، وذكر المفروض فيما ترك، يبين ذلك قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإِخْوَتِهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي﴾. وحجة من قال: ﴿يُوصِي﴾ أنه في المعنى يثول إلى «يوصي». ألا ترى أن الموصي هو الميت، وكان الذي حسن ذلك أنه ليس لميت معين إنما هو شائع في الجميع؛ فلذلك حسن «يوصي».

اختلفوا في الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿يُدْخِلُهُ﴾ [١٣]: فقرأ ابن عامر ونافع: ﴿ندخله جنات﴾ بالنون في الحرفين جميعاً. وقرأ الباقون بالياء فيهما^(٥).

(١) في ب: أصلها.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧)، الإعراب للنحاس (٤٠٠/١)، البحر المحيط (١٨٦/٣)، التبيان للطوسي (١٢٨/٣)، التيسير للداني (٩٤)، تفسير الطبري (٤٧/٨)، تفسير القرطبي (٧٣/٥)، الحجة لأبي زرة (١٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٨)، الغيث للصفاسي (١٨٨)، الكشاف للزمخشري (٢٥٤/١)، الكشوف للقيسي (٣٨٠/١)، المجمع للطبرسي (١٣/٢)، تفسير الرازي (١٥٨/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: قال.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧)، الإعراب للنحاس (٩٩/١)، البحر المحيط (١٩٢/٣)، التبيان للطوسي (١٣٩/٣)، التيسير للداني (٩٤)، تفسير القرطبي (٨٢/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٠)، الحجة لأبي زرة (١٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٨)، الغيث للصفاسي

قال أبو علي: كلاهما حسن: فمن قرأ: ﴿يُدْخِلُهُ﴾؛ فلأن ذكر اسم الله - عز وجل - قد تقدم فحمل الكلام على الغيبة.

ومن قرأ: ﴿يُدْخِلُهُ﴾ فالمعنى [فيه]^(١) كالمعنى في الياء.

ويقوى ذلك قوله - تعالى - : ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، ثم قال: ﴿سَنُلْقِي﴾ [آل عمران: ١٥١].

واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله - عز وجل - : ﴿وَالَّذَانَ﴾ [١٦] و: ﴿هَذَاذَانَ﴾ [طه: ٦٣، الحج: ١٩]، و: ﴿فَلَاذِيكَ﴾ [القصص: ٣٢]، و: ﴿هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]:

فقرأ ابن كثير^(٢): ﴿هَذَاذَانَ﴾، و﴿الَّذَانَ﴾، و﴿فَذَاذِيكَ﴾ و﴿هَاتَيْنِ﴾ مشددة النون.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بتخفيف ذلك كله.

وشدد أبو عمرو: ﴿فَذَاذِيكَ﴾ وحدها، ولم يشدد غيرها^(٣).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿الَّذَانَ﴾ و﴿هَذَاذَانَ﴾ و﴿هَاتَيْنِ﴾ فالقول في تشديد نون التثنية: إنه عوض من الحذف الذي يلحق^(٤) الكلمة.

ألا ترى أن قولهم «ذا» قد حذف لامها، وقد حذفت الياء من «الَّذان» في التثنية. فإن قلت: فإن الحذف في تثنية «الَّذان» إنما هو لالتقاء الساكنين.

وما حذف لالتقاء الساكنين فهو في تقدير الثبات؛ بدلالة قوله: [من المتقارب] وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٥)

= (١٨٩)، الكشاف للزمخشري (٢٥٦/١)، الكشاف للقيسي (٣٨٠/١)، المجمع للطبرسي (١٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧)، الإملاء للعكبري (١٠٠/١)، البحر المحيط (١٩٧/٣)، التبيان للطوسي (١٤٣/٣)، التيسير للداني (٩٤، ٩٥)، تفسير القرطبي (٨٥/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢١)، الحجة لأبي زرعة (١٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٩)، الكشاف للزمخشري (٢٥٦/١)، الكشاف للقيسي (٣٨١/١، ٣٨٢)، المجمع للطبرسي (٢٠/٢)، تفسير الرازي (١٦٦/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) ينظر المصادر السابقة.

(٤) في أ: لاحق.

(٥) تقدم.

ألا ترى أنه [قد]^(١) نصب مع الحذف كما ينصب مع الإثبات؟!
 قيل: إن اللام في «اللتان» و«اللذان»، وإن كانت حذفت لالتقاء الساكنين، فإنهما
 لما لم تظهر في الثنية التي كان يلزم أن تثبت فيها وتحرك، أشبه ما حذف حذفًا لغير
 التقاء الساكنين؛ فاقضى العوض منه كما اقتضته المبهمة نحو: هذان، واتفقت هذه
 الأسماء من «اللذان» و«هذان» في هذا التعويض، كما اتفقا في التحقير في فتح
 الأوائل منهما، مع ضمها من غيرهما، وفي إلحاق الألف أو آخرهما، وذلك نحو
 «اللتيا»، و«اللذيا»، و«هاتيا».

فأما تخصيص أبي عمرو التعويض في المبهمة في نحو قوله: «فذاينك»، وتركه
 التعويض في «اللذان»، فيشبه أن يكون ذلك؛ لما رآه من أن الحذف للمبهمة ألزم،
 فيحسب لزومها الحذف ألزمها العوض ولم يعوض في «اللذين».

ألا ترى أن «اللذين» إذا قلت: «اللذيا» -فحقرت- أظهرت اللام المحذوفة في
 الثنية في التحقير؟!
 وإذا حقرت المبهمة فقلت: هاذيا، فالحذف في الاسم قائم؛ لأنه كان ينبغي

هاذيا، الياء الأولى عين الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لام الفعل، فحذفت التي
 هي عين الفعل، ولم يجوز أن تحذف التي هي لام؛ لأنك لو حذفتها لتحركت ياء
 التحقير لمجاورتها الألف، وهذه الياء لا تحرك أبدًا.

ألا ترى أنه^(٢) لم يلق عليها حركة الهمزة في نحو: أقيس؟! فلما لم يتم في
 التحقير، وأتم الموصول -خص المبهمة بالعوض دون الموصول لذلك.

فإن قال قائل: هلا^(٣) وجب عوض المتقوص في الثنية نحو: يد، ودم، وغد؟
 فإن ذلك ليس بسؤال.

ألا ترى أنهم عوضوا في: أسطاع^(٤)، وأهراق، ولم يعوضوا في: أجاد، وأقام،
 ونحو ذلك.

و-أيضًا-: فإن الحذف لما لم يلزم هذه المتمكنة، كان الحذف في حكم لا حذف.

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: أنها.

(٣) في أ: فهلا.

(٤) وقولهم: اسطاع يسطيع وإنما هي: أطاع يطع، زادوا السين عوضًا من ذهاب حركة العين
 من أفعل. ينظر: الكتاب (١/٢٥).

ألا ترى أن منه ما يتم في الواحد نحو: غد، وغدو؟!

ومنه ما يتم في الثنية نحو: [من الكامل]

(١) يَدَيَانِ يَبِيضَاوَانِ

ونحو: [من الوافر]

(٢) جَرَى الدَّمِيَانِ

وفي الجمع نحو: أيد ودماء، وفي التحقير نحو: دُمِي وَيُدِيَّة، وليست المبهمة كذلك، ويمكن أن يكون أبو عمرو قدر «ذانك» ثنية «ذلك»، فعوض الحرف في الثنية من الحرف الزائد الذي كان في الأفراد قبل الثنية، والأول أشبه.

اختلفوا في فتح الكاف وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿كُرْهًا﴾ [١٩]، وذلك في أربعة مواضع:

في النساء [١٩].

والتوبة [٥٣].

والأحقاف في موضعين [١٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كُرْهًا﴾ بفتح الكاف فيهن كلهن.

(١) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... عند محلم
قد يمنعانك أن تضام وتضهدا.
وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤٧٦/٧ ، ٤٨٥)، وشرح الأشموني (٦٦٨/٣)،
وشرح شواهد الشافية ص(١١٣)، وشرح المفصل (٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ٥٦/١٠)،
واللسان (يدى)، والمقرب (٤٢/٢)، والمنصف (٦٤/١ ، ١٤٨/٢).

(٢) جزء من عجز بيت للمثقب العبدى، وتمامه:

فلو أنا على حجر ذبحنا بالخبر اليقين
البيت في ملحق ديوانه ص(٢٨٣)، والأزهية ص(١٤١)، والمقاصد النحوية (١/١٩٢)
ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ص(٢٠)، وخزانة الأدب (٢٦٧/١)، وشرح
شواهد الشافية ص(١١٢)، وللمثقب أو لعل بن بدال في خزانة الأدب (٤٨٢/٧)،
٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨)، وبلا نسبة في الإنصاف (٣٥٧/١)، وجمهرة اللغة ص(٢٨٦)،
١٣٠٧)، ورفص المياني ص(٢٤٢)، وسر صناعة الإعراب (٣٩٥/١) وشرح الأشموني
(٦٦٩/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٦٤/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٨١)،
وشرح المفصل (١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ٨٤/٥ ، ٥/٦ ، ٢٤/٩)، ولسان العرب (أخا)،
(دمى)، والمقتضب (٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣)، والمقرب (٤٤/٢)، والمتع في
التصريف (٦٢٤/٢)، والمنصف (١٤٨).

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿كُرْهًا﴾ بالفتح فى النساء والتوبة.
 وقرأ فى الأحقاف: ﴿كُرْهًا﴾ و[كُرْهًا] مضمومتين.
 وقرأ حمزة والكسائى^(١): ﴿كُرْهًا﴾ بالضم فهن كلهن.
 وقال ابن ذكوان - فى حفظى -: ﴿كُرْهًا﴾ بفتح الكاف فى سورة الأحقاف فى
 الموضوعين.

قال أبو على: «الكُرْه» و«الكُرْه»: لغتان، كقولهم: الفقر والفقر، والضعف
 والضعف، والدَّف والدَّف، والشَّهد والشَّهد.

فمن قرأ الجميع بالضم فقد أصاب.

وكذلك لو قرأ قارئ جميع ذلك بالفتح.

وكذلك إن قرأ بعض ذلك بالفتح وبعضه بالضم، كل ذلك مستقيم.

اختلفوا فى كسر الياء وفتحها من قوله - جل وعز - : ﴿يَفْجَحْشَةً مُّبِينَةً﴾ [١٩]،
 و: ﴿ءَايَاتٍ مُّبِينَاتٍ﴾ [النور: ٣٤، ٤٦]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية أبى بكر: ﴿بفاحشة مُّبِينَةً﴾، و: ﴿آيَاتٍ
 مُّبِينَاتٍ﴾ بفتح الياء فهما جميعاً^(٢).

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يَفْجَحْشَةً مُّبِينَةً﴾ كسرًا، و: ﴿آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ﴾ فتحًا.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وحفص، والمفضل عن عاصم: ﴿يَفْجَحْشَةً
 مُّبِينَةً﴾ كسرًا، و: ﴿ءَايَاتٍ مُّبِينَاتٍ﴾ كسرًا أيضًا.

قال أبو على: قال سيبويه: قالوا: أبان الأمر، وأبنته، واستبان، واستبنته،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء، (١٨٨)، الإملاء للعكبرى (١٠٠/١)، البحر المحيط (٣/٢٠٢)
 التبيان للطوسى (١٤٨/٣، ١٤٩)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير القرطبى (٩٥/٥)،
 الحجة لابن خالويه (١٢٢)، الحجة لأبى زرعة (١٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٩)، الغيث
 للصفاقسى (١٨٩)، الكشف للزمخشرى (٢٥٩/١)، الكشف للقيسى (٣٨٢/١، ٣٨٣)،
 المجموع للطبرسى (٢٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء، (١٨٨)، الإملاء للعكبرى (١٠٠/١)، البحر المحيط (٣/٢٠٤)،
 التبيان للطوسى (١٤٨/٣)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير الطبرى (١٢١/٨)، تفسير
 القرطبى (٩٦/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢١)، الحجة لأبى زرعة (١٩٦)، السبعة لابن
 مجاهد (٢٣٠)، الغيث للصفاقسى (١٨٩)، الكشف للزمخشرى (٢٥٩/١)، الكشف
 للقيسى (٣٨٣/١، ٣٨٤)، المجموع للطبرسى (٢٣/٢)، تفسير الرازى (١٧٤/٣)، النشر
 لابن الجزرى (٢٤٨/٢، ٢٤٩).

والمعنى واحد، وذا هنا بمنزلة حزن، وحزنته، فى «فَعَلْتُ». وكذلك: بَيْنَ وَبَيْنْتِه. وقال أبو عبيدة: الفاحشة: الشنار والفحش والقبح.

قال أبو على: الفاحشة: مصدر كالعاقبة والعافية؛ يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] فالفحشاء: كالنعماء والبأساء والضراء.

وقيل فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ [الطلاق: ١] قولان:

أحدهما: إلا أن يزين، فيُخْرَجْنَ لإقامة الحد عليهن.

وقيل: إلا أن يأتين بفاحشة مبيئة فى خروجهن من بيوتهن.

فمن فتح العين فى «مبيئة» كان المعنى: يُبَيِّنُ فحشُها؛ فهى مبيئة. ومبيئة: فاحشة بينت فحشها؛ فهى مبيئة. وقيل: إنه جاء فى التفسير: فاحشة: ظاهرة؛ ف «ظاهرة» حجة لـ «مبيئة».

وأما الفتح فى قوله: ﴿مَبِيَّاتٍ﴾ فحجته [قوله] (١): ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ﴾ [آل عمران: ١١٨]. الحديد: [١٧] ومن قرأ: ﴿مَبِيَّاتٍ﴾ فحجته قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١٥]؛ فالمبين والمبين واحد، وكذلك قوله: ﴿هَذَا بَيَّانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨] فما هدى الله به فهو مبين للمهدى؛ كما أن البيان للناس مبين لهم.

اختلفوا فى فتح الصاد وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ [٢٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحزمة: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ بفتح الصاد فى كل القرآن.

وقرأ الكسائى (٢): ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] بفتح الصاد فى هذه وحدها، وسائر القرآن: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾، و«محصنات» [٢٥] بكسر الصاد.

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٨)، الإملاء للعكبرى (١٠٢/١)، البحر المحيط (٣/٢١٤)، الكشاف للزمخشري (١/٢٦١)، الكشاف للقيسى (١/٣٨٤)، المجمع للطبرسى (٢/٣٠)، تفسير الرازى (٣/١٧٤)، المعانى للقرآنى (١/٢٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٤٩).

ولم يختلف أحد من القراء في هذه وحدها أنها بفتح الصاد، أعنى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤].

حدثنا أحمد [قال: (١)] حدثنا أبو حمزة الأنصارى قال: حدثنا حجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن مجاهد وعبد الله بن كثير مثل قراءة الكسائي: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ مفتوحة الصاد، وسائر القرآن: ﴿والمحصنات﴾.

[قال أبو على: (٢)] قال سيويه: قالوا للمرأة: حُصِنَتْ حُصْنًا، وهى حَصَان، كـ «جُبِنَتْ» جُبْنًا، وهى جَبَان. قال: وقالوا: حِصْنًا كما قالوا: عِلْمًا. وقد جاء الإحصان فى التنزيل واقعا على غير شىء، من ذلك وقوعه (٣) على الحرائر.

يدل على ذلك غير موضع فى التنزيل:

أحدها: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤]؛ ألا ترى أنه إذا قذف غير حرة لم يجلد ثمانين!؟

ومن ذلك قوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَنَيْتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥].

المحصنات: المتزوجات؛ بدلالة قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فذوات الأزواج محرمات على كل أحد، إلا على أزواجهن، وفسروا قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: إلا ما ملكتموهن بالسبى من دار الحرب.

ألا ترى أن ذوات الزوج فى دارنا محرمة على كل أحد سوى الزوج!؟ فأما إذا كانت متزوجة فى دار الحرب، فسييت منها، فإنه تحل لمالكها، ولا عدة عليها إذا دخلت دار الإسلام.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: وقوعها.

ويدل على أن المتزوجة يقال لها: محصنة، قوله: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفِحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥]. ويدل عليه -أيضاً- قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] وقد فسر قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥] بالعفاف.

ويدل على وقوع الإحصان على العفة، قوله: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢]. وروى عن إبراهيم ومجاهد أن أحدهما قرأ: ﴿أُحْصِنَ﴾ وفسره بـ: «تزوجن» وقرأ الآخر: ﴿أُحْصَنَ﴾ وفسره بـ: «أسلمن».

فقد ثبت بما^(١) ذكرنا أن الإحصان يقع على الحرية، وعلى التزويج، وعلى العفة، وعلى الإسلام. وليس تبعد هذه الأسماء عما عليه موضوع اللغة. قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ - : المحصنات: ذوات الأزواج.

وأشدد الأصمعي: [من المتقارب]

إِذَا الْمُغْسِيَاتُ كَذَبْنَ الصُّبُو حَ خَبَّ جَرِيكَ بِالْمُحْصَنِ^(٢)
 وفسر «المحصن» المدخر من الطعام، والمدخر للإحراز لا تمتد إليه اليد امتدادها إلى غير المحرز للادخار، والحرية تبعد وتمنع من^(٣) امتهان الرق، والإسلام يحظر الدم والمال اللذين كانا على الإباحة قبل، والتزويج في المرأة كذلك في حظر خطبتها التي كانت مباحة قبل ويمنع تصديدها للتزويج، والعفة: حظر النفس عما يحظره الشرع. فهذه الأسماء قريبة مما عليه أصل اللغة.

وأشدد أبو عبيدة: [من الرجز]

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ مِنْ الْأَدَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ^(٤)

(١) في أ: مما.

(٢) وهو بلا نسبة في اللسان (جرا، عسا)، وتهذيب اللغة (٨٦/٣)، والتاج (جرا، عسا).

(٣) في أ: عن.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه (٢٠٨/٢ - ٢٠٩)، واللسان (درس، قنس، وقس)، والتنبيه والإيضاح (٢٩٥/٢)، وتهذيب اللغة (٢٤٥/٤)، والتاج (قنس، وقس)، وجمهرة اللغة ص (٥٤٣)، وديوان الأدب (٢٥١/٣)، وكتاب العين (١١٨/٣)، وبلا نسبة في اللسان (حصن)، وجمهرة اللغة ص (٨٥٢)، ومجمل اللغة (١٢٦/٤)، ومقاييس اللغة (٥/٣١)، والمخصص (١٦٣/٧)، والتاج (حصن).

قال: الحاصن: العفيفة، قال: والوقس: مثل توقس الجرب، قال: والمحصنة أحصنها زوجها. قال أبو علي: الحاصن يحتمل ضربين: إما أن يكون على معنى النسب. أو يكون مثل: [من الرجز]

..... دَلُّو الدَّالِي (١)

وإنما وقع الاتفاق على فتح العين من قوله: «والمحصنات»؛ لما فسروا الحرف عليه من أنه يعنى به الحربية المتزوجة فى دار الحرب.

واختلفوا فى فتح الألف وضمها من قوله - تعالى - : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ ﴾ [٢٤]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (٢): ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ ﴾ بفتح الألف والحاء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ ﴾ بضم الألف. قال أبو علي: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ ﴾ ما وراء ذلكم ﴿ بناء الفعل للفاعل أشبه بما قبله. ألا ترى أن معنى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾: كتب الله عليكم كتاباً، وأحل لكم؟ ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ ﴾ فهو فى المعنى يثول إلى الأول، وفى ذلك مراعاة مشاكلة ما بعد لما (٣) قبل.

واختلفوا فى فتح الألف وضمها (٤) من قوله - تعالى - : ﴿ أَحْصِنَّ ﴾ [٢٥]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ أَحْصِنَّ ﴾ مضمومة الألف. وقرأ حمزة والكسائي (٥): ﴿ أَحْصِنَّ ﴾ مفتوحة الألف.

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤٠٦/١)، الإملاء للعكبرى (١٠٢/١)، البحر المحيط (٢١٦/٣)، التبيان للطوسى (١٦٢/٣)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير الطبرى (١٧٣/٨)، تفسير القرطبى (١٢٤/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٢)، الحجة لأبى زرع (١٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الغيث للصفاقسى (١٩٠)، الكشاف للزمخشرى (٢٦٢/١)، الكشاف للقيسى (٣١٥/١)، تفسير الرازى (١٩٠/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٩/٢).

(٣) فى ب: بما.

(٤) ثبت فى حاشية ب: «قوله: «فتح الألف وضمها» تعبير ناقص؛ لأن الألف لا تقبل الحركة والعبارة الصحيحة أن يقال: «ضم الهمزة وفتحها»، وإن كان أراد ذلك فى تعبيره بالألف. والله أعلم. اهـ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤٠٧/١)، الإملاء للعكبرى (١٠٣/١) =

واختلف عن عاصم:

فروى عنه أبو بكر والمفضل: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] و﴿أُحْصِنَ﴾ بالفتح جميعاً.

وروى عنه حفص: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ و﴿أُحْصِنَ﴾ بالضم جميعاً.

حدثنا^(١) [أبو بكر]^(٢) محمد بن الحسين بن شهر يار قال: حدثنا الحسين بن علي^(٣) الأسود قال: حدثنا عبد الله بن موسى عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود، أنه قرأ: ﴿وَأَحَلَّ﴾ بفتح الألف.

[حدثنا أحمد قال: ^(٤) أخبرني علي بن العباس، قال: حدثنا محمد بن عمر بن الوليد الكندي عن ابن أبي حماد عن شيبان عن عاصم: ﴿وَأَحَلَّ﴾ فتخا، ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ﴾ بضم الألف.

قال أبو علي: ﴿أُحْصِنَ﴾: أحصن بالأزواج، وقد رويت عن ابن عباس. وفسر بعض السلف ﴿أُحْصِنَ﴾: تزوجن. ومن قرأ: ﴿أُحْصِنَ﴾ فمعناه: أسلمن، وكذا فسره إبراهيم أو مجاهد.

اختلفوا في الرفع والنصب في قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَحْكُمَةَ عَنْ تَرَاضٍ وَمِنْكُمْ﴾ [٢٩]:

فقراً ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٥): ﴿تِجَارَةً﴾ رفعاً.

== البحر المحيط (٣/٢٢٤)، التبيان للطوسي (٣/١٦٢)، التيسير للداني (٩٥)، تفسير الطبري (٨/١٨٧)، تفسير القرطبي (٥/١٤٣)، الحجة لأبي زرعة (١٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الغيث للصفاقسي (١٩٠)، الكشف للقيسي (١/٣٨٥)، تفسير الرازي (٣/٢٠١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٩).

(١) في أ: حدثني.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (١/٤١٠)، الإملاء للعكبري (١/١٠٣)، البحر المحيط (٣/٢٣١)، التبيان للطوسي (٣/١٧٨)، التيسير للداني (٩٥)، تفسير الطبري (٨/٢١٩)، تفسير القرطبي (٥/١٥١)، الحجة لأبي زرعة (١٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الغيث للصفاقسي (١٩٠)، الكشف للقيسي (١/٣٨٦)، المجمع للطبرسي (٢/٣٦)، المعاني للأخفش (١/٢٣٤)، تفسير الرازي (٣/٢٠٤)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٩).

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: ﴿تِجَارَةٌ﴾ نصبًا.

قال أبو علي: من رفع فالاستثناء منقطع؛ لأن التجارة عن تراضٍ ليس من أكل المال بالباطل. ومن نصب ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: إلا أن تكون التجارة تجارة، ومثل ذلك قوله: [من الطويل]

... إذا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ... (١)

أى إذا كان اليوم يومًا [ذا كواكب] (٢). والآخر: إلا أن تكون الأموال أموال (٣)

تجارة، فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه، والاستثناء على هذا الوجه - أيضًا - منقطع.

[و] (٤) اختلفوا فى الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿تُكْفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَتُدْخِلُكُمْ﴾ [٣١]:

فروى أبو زيد سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم (٥): ﴿يُكْفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ﴾ بالياء جميعًا.

وقرأ الباقون: بالنون.

[قال أبو علي: (٦) من قرأ: ﴿يُكْفِّرُ﴾ بالياء؛ فلأن ذكر اسم الله - تعالى - قد

تقدم فى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

ومن قال: ﴿تُكْفِّرُ﴾: فالمعنى: معنى الياء، ومثل ذلك: ﴿بِئْسَ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾

[آل عمران: ١٥٠] ثم قال: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [آل عمران:

١٥١].

وأبو الحسن يستحسن النون فى هذا النحو.

اختلفوا فى ضم الميم (٧) وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿مُدْخَلًا﴾ [٣١]:

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: ذوات.

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، البحر المحيط (٢٣٥/٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)،

الكشاف للزمخشري (٢٦٥/١)، تفسير الرازي (٢٠٩/٣).

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى ب: النون.

فقرأ نافع وحده: ﴿مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ مفتوحة الميم^(١)، وفي «الحج»: مثله.
 وقرأ الباقون: ﴿مُدْخَلًا﴾ مضمومة الميم ههنا، وفي «الحج».
 ولم يختلفوا في «بنى إسرائيل» في: ﴿مُدْخَلٌ صِدْقٍ﴾، و: ﴿مُخْرَجٌ صِدْقٍ﴾
 [الإسراء: ٨٠] أنهما بضم الميم.
 وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَدْخَلًا﴾ بفتح الميم ههنا وفي
 «الحج».
 قال أبو علي: قوله -تعالى-: ﴿مَدْخَلًا﴾ بعد قوله: ﴿وَيُدْخِلْكُمْ﴾ يحتمل
 وجهين:

يحتمل أن يكون مصدرًا.
 ويجوز أن يكون مكانًا. فإن حملته على المصدر أضمرت له فعلاً دل عليه الفعل
 المذكور، ويكون قوله: ﴿مَدْخَلًا﴾ -فيمن قدره مصدرًا- انتصابه بذلك الفعل،
 التقدير: ويدخلكم فتدخلون مدخلًا.
 ويجوز أن يكون مكانًا؛ كأنه قال: يدخلكم مكانًا، ويكون على هذا التقدير
 منتصبًا بهذا الفعل المذكور؛ كما أنك إذا قلت: أدخلك مكانًا، انتصب بهذا الفعل،
 والمكان أشبه ههنا؛ لآنا رأينا المكان وصف بالكريم، وهو قوله: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ
 جَنَّاتٍ وَعَيُْونٍ . وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [الدخان: ٢٥، ٢٦] فوصف «المكان»
 ب: «الكريم»^(٢)، فكذاك يكون قوله: ﴿مَدْخَلًا﴾ يراد له المكان، مثل المقام^(٣).
 ويجوز أن يكون المراد به: الدخول، أو الإدخال، وإن كان قد وصف بالكرم،
 ويكون المعنى: دخولًا تُكْرَمُونَ فيه، خلاف من قيل فيه^(٤): ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤١١/١)، الإملاء للعكبري (١/١٠٣)، البحر المحيط (٢٣٥/٣)، التبيان للطوسي (١٨٢/٣)، التيسير للداني (٩٥)، تفسير الطبري (٢٥٧/٨)، تفسير القرطبي (١٦١/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٢، ١٢٣)، الحجة لأبي زرعة (١٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٢)، الفيت للصفاسي (١٩٠)، الكشف للزمخشري (٢٦٥/١)، الكشف للقيسي (٣٨٦/١، ٣٨٧)، المجموع للطبرسي (٣٧/٢)، تفسير الرازي (٢٠٩/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢).

(٢) في أ: بالكرم.

(٣) زاد في أ: والمكان.

(٤) في ب: فيه.

وَجُوهَهُمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴿الفرقان: ٣٤﴾، فليس هذا كقولك: حشرتهم على الوجه، وحشرتهم على وجوههم، أى: لم أَدع منهم أحدًا غير محشور، ولكن مثل قوله: ﴿أَفَمَنْ يَمَسُّ مَكْبَأً عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمَسُّ﴾ [الملك: ٢٢]، وكقوله: ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٢٤].

قال: ولم يختلفوا فى «بنى إسرائيل» فى: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾، و: ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ أنهما بضم الميم.

قال أبو على: لا يمتنع فى القياس أن تفتح الميم من «مدخل» على نحو ما قدمنا ذكره من أنه يكون على فعل مضمَر يدل عليه الكلام.

ويجوز فى «المدخل» - إذا ضم - أن يكون مكانًا؛ وأن يكون مصدرًا: فإذا جعلته مصدرًا جاز أن تريد مفعولًا محذوفًا من الكلام؛ كأنه [قال: (١)] أدخلنى الجنة مدخلًا؛ أى: إدخال صدق.

والأشبه أن يكون مكانًا؛ لإضافته إلى صدق، فهو فى هذا كقوله: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]؛ فكما أن هذا المضاف إلى «صدق» مكان، كذلك، يكون «المدخل» مكانًا، ولا يمتنع الآخر؛ لأن غير العين قد أضيف إلى «صدق» فى نحو:

﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]؛ ألا ترى أنه فسر بالعمل الصالح؟!
اختلفوا فى الهمز وتركه من قوله - تعالى -: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾ [٣٢]:

فقرأ ابن كثير والكسائى (٢): ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾، و: ﴿فَسَلِ الَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤]، و: ﴿فَسَلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء: ١٠١]، ﴿وَسَلِّ مِن أَرْسَلْنَا﴾ [الزخرف: ٤٥]، وما كان مثله من الأمر المواجه به، وقبلة واو أو فاء، فهو غير مهموز فى قولهما.

وروى الكسائى عن إسماعيل بن جعفر عن أبى جعفر وشيبة أنهما لم يهزما: ﴿وَسَلِّ﴾، ولا: ﴿فَسَلِّ﴾ مثل قراءة الكسائى.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤١١/١)، الإملاء للمكبرى (١/١٠٣)، البحر المحيط (٢٣٦/٣)، التبيان للطوسى (١٨٣/٣)، التيسير للدانى (٣٩، ٩٥)، تفسير القرطبى (١٦٥/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٣)، الحجة لأبى زرع (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٢)، الغيث للصفاسى (١٩٠)، الكشف للقيسى (٣٨٧/١، ٣٨٨)، المعجم للطبرسى (٣٩/٢)، تفسير الرازى (٢١١/٣).

وقرأ الباقون بالهمز في ذلك كله ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَيْسَتُلَا مَا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠] أنه مهموز.

قال أبو علي: الهمز وترك الهمز حسنان، ولو خففت الهمزة في قوله: ﴿وَلَيْسَتُلَا مَا أَنْفَقُوا﴾ كان -أيضاً- حسناً، وقد قدمنا ذكر وجوه «سَلْ».

واختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿عَقَدْتَ﴾ [٣٣]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر^(١): ﴿عَاقَدْتَ﴾ بالألف. وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿عَقَدْتَ﴾ بغير ألف^(٢).

قال أبو علي: الذكر الذي يعود من الصلة إلى الموصول ينبغي أن يكون ضميراً منصوباً؛ فالتقدير: والذين عاقدتهم أيمانكم، فجعل الأيمان في اللفظ هي المعاقدة، والمعنى على الحالفين الذين هم أصحاب الأيمان، والمعنى: والذين عاقدت حلفهم أيمانكم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ف: «عاقدت» أشبه بهذا المعنى؛ لأن لكل نفر من المعاقدين يمينا على المحالفة.

ومن قال: ﴿عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ﴾، كان المعنى: عاقدت حلفهم أيمانكم، فحذف «الحلف» وأقام المضاف إليه مقامه. والأولون كأنهم حملوا الكلام على المعنى فقالوا: عاقدت؛ حيث كان من كل واحد من الفريقين يمين. والذين قالوا: ﴿عقدت﴾، حملوا الكلام على اللفظ لفظ الأيمان؛ لأن الفعل لم يسند إلى أصحاب الأيمان في اللفظ، إنما أسند إلى الأيمان.

قال أحمد:

روى أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري عن المفضل عن عاصم^(٣): ﴿والجار

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤١٢/١)، الإملاء للعكبري (١/١٠٤)، البحر المحيط (٢٣٨/٣)، التبيان للطوسي (١٨٦/٣)، التيسير للداني (٩٦)، تفسير الطبري (٢٧٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٠١)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الفيتح للصفاقسي (٢٩١)، الكشف للقيسي (٣٨٨/١)، (٣٨٩)، المجمع للطبرسي (٤١/٢)، تفسير الرازي (٢١٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، البحر المحيط (٢٣٨/٣)، تفسير القرطبي (١٦٧/٥)، الكشف للزمخشري (٢٦٥/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، الإملاء للعكبري (١٠٤/١)، البحر المحيط (٢٤٥/٣)، التبيان للطوسي (١٩٥/٣)، تفسير القرطبي (١٨٣/٥)، (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الكشف للزمخشري (٢٦٨/١).

الْجَنْبِ ﴿٣٦﴾ بفتح الجيم، وإسكان النون، ولم يأت به غيره.
وقرأ الباقر: ﴿الْجُنْبِ﴾ بضمين.

[قال أبو علي:]^(١) قال أبو عبيدة: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾: القريب، ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾: الغريب. يقال: ما تأتينا إلا عن جنابة، أي: عن بعد.
قال علقمة بن عبدة^(٢): [من الطويل]

فلا تَحْرِمْنِي نَائِلًا عَنْ جَنَابَةِ فَإِنِّي امْرُؤٌ وَسَطُ الْقِيَابِ غَرِيبٌ^(٣)
قال أبو الحسن: قال: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾، وقال بعضهم: ﴿الْجَنْبِ﴾.
قال الراجز: [من الراجز]

النَّاسُ جَنْبٌ وَالْأَمِيرُ جَنْبٌ^(٤)

يريد: ب: «جنب»: الناحية، وهذا هو المنتحى عن القرابة.

قال أبو علي: قوله - تعالى -: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾، يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا فالمعنى: ذى الجنب، فحذف المضاف؛ لأن المعنى مفهوم؛ ألا ترى أن الناحية لا يكون الجار إياها؟! والمعنى: ذى ناحية ليس هو الآن بها، أي: هو غريب عنها.

والآخر: أن يكون وصفًا مثل: ضرب، وفسل، وندب، فهذا وصف يجرى على الموصوف؛ كما أن «الجنب» كذلك، وهو فى معناه ومعنى اللفظتين - على هذا - واحد، وهو أنه بجانب لأقاربه متباعد عنهم.

فأما «الجنب» فى قوله: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ فصفة على «فُعْل»، مثل «أُحِد» فى ناقة أحد، و«سَجِحُ» فى قوله: [من البسيط]

(١) سقط فى أ.

(٢) علقمة بن عبدة - بفتح العين والباء - ابن ناشرة بن قيس، من بنى تميم: شاعر جاهلى، من الطبقة الأولى. كان معاصرًا لامرئ القيس، توفى نحو ٢٠ ق هـ، وله معه مساجلات. وأسر «الحارث بن أبى شمر الغسانى» أخاه اسمه «شأس» فشفع به علقمة ومدح الحارث بأبيات، فأطلقه. له «ديوان شعر».

ينظر: الأعلام (٤/٢٤٧).

(٣) وهو فى ديوانه ص(٤٨)، واللسان (جنب)، وتهذيب اللغة (١١/١٢٣)، وكتاب العين (٦/١٥١)، ومقاييس اللغة (١/٤٨٣)، ومجمل اللغة (١/٤٦٢)، وأساس البلاغة (جنب)، وشرح اختيارات المفضل ص(١٥٨٩)، والتاج (جنب).

(٤) الراجز بلا نسبة فى اللسان (جنب)، وتهذيب اللغة (١١/١٢٢)، وكتاب العين (٦/١٤٧).

... وَاْمَشُوا مِشْيَةً سُجْحًا ...
فالجُنُب: المتباعد عن أهله.

يدلك على ذلك مقابله بالقرب، في قوله -تعالى-: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ من «القرب»، كالبشرى من «بشر».

ويدل على أنه البعد والغربة، قول الأعشى: [من الطويل]

أَتَيْتُ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابَةٍ فَكَانَ حُرَيْثٌ عَنْ عَطَائِي جَامِدًا^(٢)
وقال آخر: [من الطويل]

كِرَامٌ إِذَا مَا جِثُّهُمْ عَنْ جَنَابَةٍ أَعْفَاءٌ عَنْ بَيْتِ^(٣) الْخَلِيطِ الْمُجَاوِرِ
فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] فمن الجنابة التي تقتضى التطهر^(٤)، وهو -أيضا- صفة إلا أنه يقع على الواحد و[على]^(٥) الجميع؛ كما أن «بشرا» كذلك، وكما أن «الحلوب» يقع على الجميع، فأما «الحلوبة» و«الركوبة» فيقع على الواحد والجميع فيما رواه أبو عمر [الجرمي]^(٦) عن أبي عبيدة.

وقال أبو عبيدة: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنَبِ﴾: الذي يصاحبك في سفرك، فيلزمك فينزل إلى جنبك.

اختلفوا في ضم الباء في: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ [٣٧] والتخفيف، وفتحها والتثقل:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ خفيفا.

(١) جزء من صدر بيت لحسان بن ثابت، وتمامه:
ذروا التخاجؤ إن الرجال ذوو عصب وتذكير
وهو في ديوانه ص(١٧٩)، وجمهرة اللغة ص(١٠٣٧)، والخصائص (١١٦/٢)،
وشرح شواهد المغنى (٢١٠/١)، واللسان (خجأ، عصب، سجع)، وبلا نسبة في
الكتاب (٢٤٤/٤).
(٢) وهو في ديوانه ص(١١٥)، والدرر (٢٣١/١)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٧٤/١).
ويروى: «وكان» بدل «فكان».

(٣) في أ: جار.

(٤) في أ: التطهير.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿يَابُحْلٍ﴾ مثقلة، وكذلك في سورة الحديد [الآية: ٢٤] مثله.

قال أبو علي: قال سيويه: «قالوا: بَحْلٌ يَبْحَلُ بُحْلًا، فَالْبُحْلُ كَاللُّومِ، وَالفعل: كَشَفَى وَسَعَدَ، وَقَالُوا: بِحِيلٍ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْبَحْلُ: كَالْفَقْرِ، وَالبُحْلُ كَالْفَقْرِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْبَحْلُ كَالكِرْمِ، وَقَدْ حَكَى فِيهِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ، وَقَرِئَ بِأَثْنَيْنِ مِنْهَا: الْبُحْلُ وَالبَحْلُ».

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ [٤٠]:
فقرأ ابن كثير ونافع^(٢): ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ رفعًا.
وقرأ الباقر: نصبًا.

قال أبو علي: النصب حسن؛ لتقدم ذكر: ﴿وَمِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]؛
فالتقدير: وَإِنْ تَكُنِ الْحَسَنَةُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ يَضَاعِفُهَا، كَمَا قَالَ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ
أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]: والرفع على: وَإِنْ تَحَدَّثَ حَسَنَةً، أَوْ إِنْ تَقَعَ حَسَنَةً؛
يضاعفها.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها، والتخفيف والتشديد من قوله -جل وعز-:
﴿يُضَعِّفُهَا﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر^(٣): ﴿يُضَعِّفُهَا﴾ مشددة العين بغير ألف.
وقرأ الباقر: ﴿يضاعفها﴾ خفيفة بألف.

(١) ينظر: الإملاء للعكبري (١٠٥/١)، البحر المحيط (٢٤٦/٣)، التبيان للطوسي (١٩٦/٣)،
التيسير للداني (٩٦)، تفسير الطبري (٣٥١/٨)، الحجة لابن خالويه (١٢٣)، الحجة لأبي
زرعة (٢٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الغيث للصفاسي (١٩١)، الكشاف
للزمخشري (٢٦٨/١)، الكشف للقيسي (٣٨٩/١)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، البحر المحيط (٢٥١/٣)، التبيان للطوسي (١٩٩/٣)،
التيسير للداني (٩٦)، تفسير الطبري (٣٦٥/٨)، تفسير القرطبي (١٩٥/٥)، الحجة لابن
خالويه (١٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الغيث للصفاسي
(١٩١)، الكشاف للزمخشري (٢٦٩/١)، الكشف للقيسي (٣٨٩/١)، المجمع
للطبرسي (٤٨/٢)، المعاني للفراء (٢٦٩/١)، تفسير الرازي (٢٢١/٣)، النشر لابن
الجزري (٢٤٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، البحر المحيط (٢٥١/٣)، التبيان للطوسي (٢٠٠/٣)،
تفسير القرطبي (١٩٥/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٣)، الغيث
للصفاسي (١٩١)، الكشاف للزمخشري (٢٦٩/١)، المجمع للطبرسي (٤٨/٢)، تفسير =

قال أبو علي: المعنى فيهما واحد، وهما لغتان.

وقال سيبويه: تجيء فاعلت لا تريد به عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على «افعل»، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، قال: ونحو ذلك: ضاعفت وضعفت، وناعمت ونعمت؛ فدل هذا على أنه لغتان؛ فبأيهما قرأت كان حسناً.

اختلفوا في فتح التاء من^(١) قوله -تعالى-: ﴿سُوَّى﴾ [٤٢] والتشديد، وضمها والتخفيف:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: ﴿لَوْ سُوَّى﴾ مضمومة التاء خفيفة السين.

وقرأ نافع وابن عامر^(٢): ﴿تَسَوَّى﴾ مفتوحة التاء مشددة السين.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَوْ تَسَوَّى﴾ مفتوحة التاء خفيفة السين والواو ممالاة مشددة في كل القرآن^(٣).

[قال أبو علي: [٤] من قرأ^(٤): ﴿سُوَّى﴾ فهو «تَفَعَّل» من التسوية، والمعنى: لو تُجعلون والأرض سواء؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [عم: ٤٠].

ومن هذا قوله: ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ سُوَّىٰ بِنَاتِهِ﴾ [القيامة: ٤] أي: نجعلها صفحة واحدة لا تفصل بعضها عن بعض؛ فتكون كالكف؛ فيعجز لذلك عما يستعان عليه من الأعمال بالبنان كالكتابة والخياطة ونحو ذلك، مما لو فقدت البنان معها لم يتمكن منها. ومن أيمانهم: لا والذي شقهن خمساً من واحدة.

= الرازي (٢٢١/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢)، وانظر: (٢٢٨/٢).

(١) في ب: في.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، الإملاء للعكبري (١٠٦/١)، البحر المحيط (٢٥٣/٣)، التبيان للطوسي (٢٠٢/٣)، التيسير للداني (٩٦)، تفسير الطبري (٣٧٢/٨)، تفسير القرطبي (١٩٨/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٤)، الغيث للصفاقسي (١٩١)، الكشف للزمخشري (٢٦٩/١)، الكشف للقيسي (٣٩٠/١، ٣٩١)، المجمع للطبرسي (٤٩/٢)، تفسير الرازي (٢٢٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢).

(٣) في أ: ذلك.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: قال.

وقراءة نافع وابن عامر: ﴿لَوْ تَسَوَّى﴾ المعنى: لو تتسوى؛ فأدغم التاء في السين لقربها منها، وهذا مطاوع «لَوْ تَسَوَّى»؛ لأنك تقول: سَوَّيْتَهُ فَتَسَوَّى، ولا ينبغي أن يكره هذا لاجتماع تشديديتين.

ألا ترى أن في التنزيل: ﴿أَطْرَيْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَأَزَيْنَتْ﴾ [يونس: ٢٤]، و: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] ونحو ذلك، وفي هذا الوجه اتساع؛ لأن الفعل مسند إلى الأرض. وليس المراد: ودوا لو تصير الأرض مثلهم؛ إنما المعنى: ودوا لو يصيرون يتسَوون^(١) بها، لا تتسوى هي بهم؛ وجاز ذلك لأنه لا يُلبَسُ، وقالوا: أدخل فوه الحجر، لما لم يلتبس.

وقول حمزة والكسائي: ﴿لَوْ تَسَوَّى﴾ هو: لو تتسوى، فحذفا التاء التي أدغمها من قال: ﴿لَوْ تَسَوَّى﴾؛ لأنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف. وأما إمالة الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء في «تَسَوَّى» فحسنة؛ لأن الفعل إذا صار على هذه العدة استمرت فيه الإمالة؛ لانقلاب ألفه إلى الياء في نحو: يتسويان.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [٤٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾ بألف ههنا، وفي «المائدة» [الآية: ٦] مثله.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿لَمَسْتُمُ﴾ بغير ألف، وفي «المائدة» مثله. قال أبو علي: اللمس يكون باليد، وقد اتسع فيه فأوقع على غيره. فمما جاء يراد به اللمس^(٣) باليد قوله: [من الطويل]

(١) في أ: متسوين.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩١)، الإملاء للعكبري (١٠٦/١)، البحر المحيط (٢٥٨/٣)، التبيان للطوسي (٢٠٥/٣)، تفسير الطبري (٤٠٦/٨)، الحجة لابن خالويه (١٢٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٤)، الغيث للصفاسي (١٩١)، الكشف للقيسي (٣٩١/١)، المجموع للطبرسي (٥٠/٢)، تفسير الرازي (٢٢٦/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٠/٢).

(٣) في ب: مس.

وَلَا تَلْمِزِ الْأَفْعَىٰ يَدَاكَ تَتَوَشَّهَا وَدَعَّهَا إِذَا مَا غَيَّبَتْهَا سَفَاثَهَا^(١)
 ومما جاء يراد به غير اللمس بالجراحة قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ
 فَوَجَدْنَاهَا﴾ [الجن: ٨]، وتأويله: عالجتنا غيب السماء ورمناه، لنسترقه فنلقيه إلى
 الكهنة ونخبرهم به. ولما كان اللمس قد يكون غير المباشرة بالجراحة قال تعالى:
 ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرطَابِينَ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧] فخصص باليد؛ لئلا
 يلتبس بالوجه الآخر، كما جاء ﴿وَحَلَلَيْلُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مِن أُمَّلِكُمْ﴾ [النساء:
 ٢٣]؛ لما كان الابن^(٢) قد يكون متبني به من غير الصلب، وقد كان ينسب المتبني به
 إلى المتبني؛ فقال: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥].
 و[قد]^(٣) قالوا: التمس وهو «افتعل» من «اللمس»، فأوقع على ما لا يقع عليه
 اللمس والمباشرة

قال: [من الرجز]

الْحُرُّ وَالْهَجِينُ وَالْفَلَنْقَسُ
 ثَلَاثَةٌ قَائِمُهُمْ تَلَمَّسُ^(٤)

ليس يريد أيهم تباشر بيدك؛ ولكن أيهم تطلب.

قال: [من الطويل]

وِبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ الثَّقِيْبَةِ قَوْلُهُ لِمُتَمِّسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ^(٥)

(١) وهو للأعشى في ديوانه ص(١٣٥)، والحيوان (٤/١٨٩)، ولخالد بن زهير الهذلي في شرح
 أشعار الهذليين ص(٢٢١)، والمخصص (١٥/١٢٥)، ومعجم الشعراء ص(٣٧١)، وبلا
 نسبة في اللسان (سفا)، وجمهرة اللغة ص(٨٥٠، ١٠٧٣)، والاشتقاق ص(٧٣)،
 والمخصص (١٠/٦٣)، وتهذيب اللغة (١٣/٩٤).

ويروى صدره:

فلا تلمس الأفعى يدك تريدها

(٢) في أ: الابن غير.

(٣) سقط في أ.

(٤) الرجز بلا نسبة في التاج (عنف)، ومقاييس اللغة (٤/١٥٨)، وكتاب العين (٢/٨٧،
 ١٥٧).

(٥) وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص(٣٨)، والدرر (٣/٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٨٤)،
 وشرح المفصل (٢/٢٩)، والكتاب (١/٢٩٦)، وبلا نسبة في المقتضب (٣/٢١٩)،
 والمنصف (٣/٣٧)، وهمع الهوامع (١/١٦٩).

فلمتمس المعروف: طالبه، ليس مماسه^(١) ولا مباشرة.
وقوله -تعالى-: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ قد عنى به ما لا يكون مساً بيد؛ وذلك^(٢)
أن الخلوة قد تكون فى حكم المس فى قول عمر و على^(٣) -رضى الله عنهما-
والخلوة ليست بلمس ولا مس بجارحة.
واختلف الصحابة فى قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ على قولين:
فحملة حاملون على المس باليد.
وآخرون على الجماع، ولم يحمله أحد منهم على الأمرين جميعاً؛ فحملة عليهما
خروج من إجماعهم، وأخذ بقول قد أجمعوا على رفضه.
وقد أجرى المس هذا المجرى لا يراد به المباشرة وتلزيق الجارحة بالمطلوب.
وذلك قوله: [من البسيط]
مَسْنَا السَّمَاءَ فَنَلْنَاهَا وَطَأَلَهُمْ حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهْوَى وَثَهْلَانَا^(٤)
فليس يريد: باشرناها، ولكن يريد [به]^(٥) رفعتهم، وأن غيرهم لا يدرك شأوهم،
ولا ينال ما نالوه من رفعة المنزلة.
وهذا كقوله:

... وَقَدْ فَاتَتْ يَدَ الْمُتَنَاولِ

(١) فى ب: ماسة.

(٢) فى ب: وذلك.

(٣) على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمى، أبو الحسن، ابن عم النبى ﷺ وختنه
على بنته، أمير المؤمنين، يكنى: أبا تُرَاب، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهى أول
هاشمية ولدت هاشمياً. له خمسمائة حديث وستة وثمانون حديثاً، شهد بدرًا والمشاهد
كلها. قال: أبو جعفر: كان شديد الأدمة ربعة إلى القصر، وهو أول من أسلم من الصبيان
جمعاً، بين الأقوال. قال: له النبى ﷺ: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»، وفضائله
كثيرة. استشهد ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت أو خلت من رمضان سنة أربعين، وهو
حينئذ أفضل من على وجه الأرض.

ينظر: الخلاصة (٢/٢٥٠) (٥٠٠١).

(٤) وهو لابن مغراء فى اللسان (مسس)، وتهذيب اللغة (١٢/٣٢٥)، والتاج (مسس)، وكتاب
العين (٧/٢٠٩).

ويروى: (وطاء لهم) بدل (وطالهم).

(٥) سقط فى أ.

ومن المباشرة قوله -تعالى-: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، و: ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ﴾
قَرْحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، و: ﴿لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا﴾ [آل عمران: ٢٤].

فأما قوله -تعالى-: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] فقد يكون^(١) مثل قوله: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ وقد لا يكون مسًا، ولكن ما يكون في حكم المس، وهو الخلوة بها في قول عمر وعلي، رضى الله عنهما.

وحجة من قرأ^(٢): ﴿لَمَسْتُمْ﴾ أن هذا المعنى جاء في التنزيل في غير موضع على «فعلتم»، وذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠]، و: ﴿لَوْ يَطْمِئِنُّنَّ إِنْسٌ﴾ [الرحمن: ٥٦].

وحجة من قرأ: ﴿لامستم﴾ أن «فاعل» قد جاء في معنى فعل، نحو عاقبته، وطارقت النعل. وقال أبو عبيدة اللباس^(٣): النكاح. واختلّفوا في [قوله -تعالى-:]^(٤) ﴿نِيَمًا﴾ [٥٨]. وقد ذكرته في [سورة]^(٥) [البقرة [الآية: ٢٧١].

اختلفوا في كسر النون وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا﴾ [٦٦] وكسر الواو وضمها:

فروى نصر بن على الجهضمي عن أبيه عن أبي عمرو: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾ بالكسر، ﴿أَوْ أَخْرَجُوا﴾ بالضم^(٦) مثل قول اليزيدي. وقرأ ابن عامر وابن كثير ونافع والكسائي^(٧): ﴿أَنْ أَقْتُلُوا... أَوْ أَخْرَجُوا﴾ بالضم فيهما.

وقرأ عاصم وحزمة: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا... أَوْ أَخْرَجُوا﴾ كلاهما كسرًا.

(١) زاد في أ: من.

(٢) في أ: قال.

(٣) في ب: اللمس.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: مضمومة الواو.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، الإعراب للتحاس (٤٣١/١)، التبيان للطوسي (٢٤٧/٣)،

التيسير للداني (٧٨، ٩٦)، الحجة لابن خالويه (١٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٤)،

المجمع للطبرسي (٦٩/٢)، تفسير الرازي (٢٥٣/٣).

قال أبو علي: أما فصل أبي عمرو بين الواو والنون، وكسره النون في: ﴿أَيْنَ أَقْتُلُوا﴾ وضمه الواو في: ﴿أَوْ أُخْرَجُوا﴾ - فلأن الضم في الواو أحسن؛ لأنها تشبه واو الضمير، والجمهور في واو الضمير على الضم، نحو: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والنون إنما تضم^(١)؛ لأنها مكان الهمزة التي ضمت لضم الحرف الثالث، فجعلت بمنزلتها وإن كانت منفصلة، وفي الواو هذا المعنى، والمعنى الآخر: الذي ذكرنا من^(٢) مشابهة واو الضمير.

والضم في سائر هذه أحسن؛ لأنها في موضع الهمزة. قال أبو الحسن: وهي لغة حسنة، وهي أكثر في الكلام وأقيس.

ووجه قول من كسر أن هذه الحروف منفصلة من^(٣) الفعل المضموم الثالث، والهمزة متصلة^(٤) بها، فلم يجروا المنفصل مجرى المتصل. وما أجروه من المنفصل في^(٥) كلامهم مجرى المتصل أكثر من أن يقتص. قال:

وكلهم قرأ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [٦٦] رفعا.

إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ نصبا^(٦)، وكذلك هي في مصاحفهم. قال أبو علي: الوجه في^(٧) قولهم: ما أتاني أحد إلا زيد، الرفع، وهو الأكثر الأشيع في الاستعمال، والأقيس.

فقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحد إلا زيد، وما أتاني إلا زيد؛ واحد؛ فكما اتفقوا على: ما أتاني إلا زيد، على الرفع، وكان: ما أتاني أحد إلا زيد،

(١) في ب: ضمت.

(٢) في أ: في.

(٣) في ب: في.

(٤) في ب: فمتصلة.

(٥) في أ: من.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، الإعراب للنحاس (٤٣١/١) الإملاء للعكبري (١٠٨/١)، البحر المحيط (٢٨٥/٣)، التيسير للداني ص (١٩٦)، تفسير الطبري (٥٢٨/٨)، تفسير القرطبي (٢٧٥/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٤/١٢٥)، الحجة لابي زرعة (٢٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الغيث (١٩٢)، الكشاف للزمخشري (٢٧٨/١)، الكشاف للقيسي (٣٩٢/١)، تفسير الرازي (٢٥٤/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٠/٢).

(٧) في أ: من.

بمنزلته وبمعناه^(١) - اختاروا الرفع مع ذكر «أحد»، وأجروا ذلك على «يذر» و«يدع» في أنّ «يذر» لما كان في معنى «يدع» فتح، وإن لم يكن فيه حرف حلق. ومما يقوى ذلك أنهم في الكلام وأكثر^(٢) الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأة؛ فيذكرون حملاً على المعنى، ولا يؤثنون ذلك فيما زعم [أبو الحسن]^(٣) إلا في الشعر.

قال: [من الطويل]

بَرَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ^(٤)
فكما أجروه على المعنى في قوله، فلم يلحقوا الفعل علامة التأنيث - كذلك أجروه عليه في نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، فرفعوا الاسم الواقع بعد حرف الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءني أحد إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب؛ وذلك أن قوله: ما جاءني أحد، كلام تام. كما أن: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي، كما نصب مع الإيجاب، من حيث اجتماعا في أن كل واحد منهما كلام تام.

فأما قوله - جل وعز-: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَتَ﴾ [هود: ٨١] فإذا جعلت قوله تعالى: ﴿أَمْرًا نَكَتَ﴾ مستثنى من: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾؛ كان فيه الوجهان: الرفع والنصب، والوجه: الرفع.

ومن قال: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ فقياس قوله في هذه الرفع: وإن جعلت الاستثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١] لم يكن إلا النصب.

قال سيويه: ومن قال: أقول: ما أتاني القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة قولي: أتاني

(١) في ب: معناه.

(٢) زاد في أ: في.

(٣) في أ: الخليل.

(٤) وهو لذي الرمة في ديوانه ص (١٢٩٦)، وتخليص الشواهد ص (٤٨٢)، وتذكرة النحاة ص (١١٣)، وشرح المفصل (٨٧/٢)، والمحتسب (٢٠٧/٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤٧٧)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٧٢/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٢٤٣).

ويروى: صدره:

طوى النحر والأجراز ما في غروضها

القوم إلا أباك - فإنه ينبغي له أن يقول: «ما فعلوه إلا قليلاً منهم». وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القوم إلا عبد الله. ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القوم؛ لما جاز أن يقول: ما أتاني أحد؛ كما أنه لا يجوز أن يقول: أتاني أحد، ولكن المستثنى في هذا الموضع بدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَّمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦].

قال أبو عمر: قوله: ولو كان هذا من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَّمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ - يعني: أن قومًا يقولون: إذا أخرجت واحدًا من جماعة، أو قليلاً من كثير فهو نصب، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجابًا. وهذا خطأ.

قال أبو عمر: وإذا قلت: ما أتاني أحد إلا زيد، فهي نفى الناس كلهم؛ لأن «أحدًا» جماعة؛ فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحد إلا زيدًا، فينصبوا.

واختلفوا في الياء والتاء من قوله - جل وعز-: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ [٧٣]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية حفص، والمفضل: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ﴾ بالتاء. وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي^(١): ﴿يَكُنْ﴾ بالياء.

قال أبو علي: من قرأ بالتاء؛ فلأن الفاعل المسند إليه الفعل مؤنث في اللفظ. ومن قرأ بالياء؛ فلأن التانيث ليس بحقيقي، وحسن التذكير الفصل الواقع بين الفعل والفاعل.

ومثل التذكير قوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، وقوله: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وفي أخرى: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، فكلا الأمرين قد جاء التنزيل به.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، الإملاء للعكبري (١٠٩/١)، البحر المحيط (٢٩٢/٣)، التبيان للطوسي (٢٥٦/٣)، التيسير للداني (٩٦) الحجة لابن خالويه (١٢٥)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الغيث للصفاسي (١٩٢)، الكشف للقيسي (٣٩٢/١)، المجمع للطبرسي (٧٣/٢)، تفسير الرازي (٢٦٠/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٠/٢).

وقوله -جل وعز-: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراض بين المفعول وفعله.

فكما أن قوله: ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢] في موضع نصب، كذلك قوله: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ في موضع نصب بقوله: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾، واتصاله إنما هو بقوله: ﴿قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ أى: لا يعاضدكم على قتال عدوكم، ولا يريعى الذمام الذى بينكم.

اختلفوا فى الباء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [٧٧]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر وحزمة والكساتى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ بالياء^(١).

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿نُظْلَمُونَ﴾ بالتاء.

قال:

ولم يختلفوا فى قوله: ﴿يُرَى مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [٤٩] أنه بالياء.

قال أبو على: من قرأ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ بالياء؛ فلما تقدم من ذكر الغيبة،

وهو قوله: ﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم... ولا يظلمون﴾.

ومن قرأ بالتاء فكأنه ضم إليهم فى الخطاب النبى ﷺ والمسلمين^(٢)، فغلب

الخطاب على الغيبة، والمعنى: أنكم أيها المسلمون ما تفعلون^(٣) من خير يوف

إليكم، ويجازى من أمر بالقتال فَتَبَّطَ^(٤) عنه، بعد أن كان كتب عليه. ويؤكد التاء،

[قوله]^(٥): ﴿قُلْ مَنَعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] وما فى «قل» من الخطاب. وأما قوله:

﴿بَلِ اللَّهُ يُرَى مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ [النساء: ٤٩] ففى «يرى» ضمير الغيبة «ولا

يظلمون» بالياء؛ لأنه إذا كان لمن يشاء فهو للغيبة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، البحر المحيط (٢٩٩/٣)، التبيان للطوسى (٢٦١/٣)، التيسير للدانى (٩٦)، الحجة لابن خالويه (١٢٥)، الحجة لأبى زرة (٢٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الغيث للصفاسى (١٩٣)، الكشاف للزمخشرى (٢٨٣/١)، الكشاف (١/٣٩٣) المجمع للطبرسى (٧٧/٢)، تفسير الرازى (٢٦٤/٣).

(٢) فى ب: والمسلمون.

(٣) فى ب: تفعلونه.

(٤) فى ب: فبط.

(٥) سقط فى أ.

واختلفوا فى إدغام التاء وإظهارها من قوله -جل وعز-: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةً﴾ [٨١]:
 فقرأ أبو عمرو وحمزة^(١): ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةً﴾ مدغمًا.
 وقرأ الباقون: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةً﴾ بنصب التاء.

[قال أبو على]:^(٢) وجه الإدغام: أن الطاء والتاء والذال من حيز واحد؛
 فالتقارب الذى بينهما يجربهما مجرى المثليين فى الإدغام. ومما يحسن الإدغام أن
 الطاء تزيد على التاء بالإطباق؛ فحسن إدغام الأنقص صوتًا من الحروف فى الأزيد،
 بحسب قبح إدغام الأزيد فى الأنقص.

ألا ترى أن الضاد لا تدغم فى مقاربيها، ويدغم مقاربيها فيها؟! وكذلك الصاد
 والسين والزاي لا تدغم فى مقاربيها، ويدغم مقاربيها فيها، ويدغم بعضها فى بعض.
 ومن بين فقال: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةً﴾؛ فلانفصال الحرفين واختلاف المخرجين.

[و]^(٣) اختلفوا فى التاء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿فَتَّبِينُوا﴾ [٩٤]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَتَّبِينُوا﴾ بالنون، وكذلك
 فى «الحجرات» [الآية: ٦].

وقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿فَتَّبَتُوا﴾ بالتاء وكذلك فى «الحجرات».
 [قال أبو على]^(٥): حجة من قرأ^(٦): ﴿فَتَّبَتُوا﴾ أن الثبوت هو خلاف الإقدام،
 والمراد: التانى، وخلاف التقدم، والثبوت أشد اختصاصًا بهذا الموضع.
 ومما يبين ذلك قوله: ﴿وَأَشَدُّ تَنَبُّتًا﴾ [النساء: ٦٦] أى: أشد وقفًا لهم عما

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (٤٣٧/١)، الإملاء للعكبرى (١/١١١)،
 (١١٠)، التبيان للطوسى (٢٦٨/٣)، التيسير للدانى (٩٦)، تفسير القرطبى (٢٨٩/٥)،
 السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الكشاف للزمخشري (٢٨٤/١)، الكشاف للقيسى (٣٩٣/١)،
 المجمع للطبرسى (٨٠/٢)، المعانى للفراء (٢٧٩/١)، تفسير الرازى (٢٦٨/٣).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (٤٤٥/١)، الإملاء للعكبرى (١/١١١)،
 البحر المحيط (٣٢٨/٢)، التيسير للدانى (٩٧)، الحجة لابن خالويه (١٢٦)، الحجة لأبى
 زرعة (٢٠٩)، الفيتى للصفائسى (١٩٤)، الكشاف للقيسى (٣٩٤/١)، تفسير
 الرازى (٢٩١/٣)، المجمع للطبرسى (٩٤/٢)، المعانى للفراء (٢٨٣/١)، النشر لابن
 الجزرى (٢٥١/٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: قال.

وعظوا بألا يقدموا عليه .

ومما يقوى ذلك قولهم: تثبت في أمرك . ولا يكاد يقال في هذا المعنى: تبيّن .
ومن قرأ: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ فحجته أن التبين ليس وراءه شيء، وقد يكون «تبيّن» أشد
من «تثبت»، وقد جاء أن «التبين من الله، والعجلة من الشيطان»^(١)؛ فمقابلة^(٢) التبين
العجلة دلالة^(٣) على تقارب الثبوت والتبين .

و[قد]^(٤) قال الأعشى: [من المتقارب]

كَمَا زَاهِدٍ تَجِدَنَّ امْرَأً تَبَيَّنَ ثُمَّ ازْعَوَى أَوْ قَدِيمٌ^(٥)
فاستعمل التبين في الموضع الذي يقف فيه ناظرًا في الشيء حتى يقدم عليه أو
يرتدع عنه؛ فالتبين على هذا أولى من الثبوت .

وقال في موضع الزجر والنهي والتوقف: [من الوافر]

أَزِيدَ مَنَاءَ تُوعِدُ يَابْنَ تَيْمٍ تَبَيَّنَ أَيَّنَ تَاءَ بِكَ الْوَعِيدُ
واختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿أَلْقَى إِلَيْكُمْ
السَّلَامَ﴾ [٩٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر، وحفص
عن عاصم والكسائي: ﴿السَّلَامَ﴾ بالألف^(٦) .

وروى قبل والبزى ومطرف بن معقل الشَّقرِيُّ عن ابن كثير، وحكيم عن شبلى عن
ابن كثير: ﴿السلام﴾ بألف .

وروى محمد بن صالح عن شبلى عن ابن كثير ﴿السَّلَمَ﴾ بغير ألف .

وروى عبيد بن عقيّل عن شبلى عن ابن كثير: ﴿ألقى إليكم السَّلَمَ﴾ بغير ألف^(٧) .

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٨٤/١١) (٣١٦٨٨) عن قتادة مرسلًا وذكره السيوطى فى الدر (٩٣/٦) وزاد نسبه لعبد بن حميد والهندي فى كنز العمال (٩٩/٣) (٥٦٨٠) وعزاه لابن أبى الدنيا فى دم الغضب والخرايطى فى مكارم الأخلاق عن الحسن مرسلًا .

(٢) فى أ: فتقابل .

(٣) فى أ: دالة .

(٤) سقط فى أ .

(٥) وهو فى ديوانه ص(٨٥)، والأزهية ص(٧٧) . ويروى: «تخذن» بدل «تجدن»، و: «ندم» بدل «قدم» .

(٦) فى ب: بألف .

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (٤٤٦/١)، الإملاء للكبرى =

قال عبيد: وهم يقرءون كل شيء في القرآن من الاستسلام بغير ألف.
وروى علي بن نصر^(١) عن أبان عن عاصم ﴿إِلَيْكُمْ أَسَلَّم﴾ بألف.
[حدثنا أحمد قال: (٢) حدثني الحسين بن علي بن مالك قال: حدثنا أحمد بن
صالح قال: حدثنا حرمي^(٣) عن أبان عن عاصم، وحدثني موسى بن هارون عن
شيبان عن أبان عن عاصم: ﴿أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ بالكسر وتسكين اللام. المفضل
عن عاصم: ﴿السَّلَامَ﴾ مثل حمزة.

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة: ﴿السَّلَامَ﴾ بغير ألف.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿السَّلَامَ﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون السلام الذي هو تحية المسلمين، أي: لا تقولوا لمن حياكم
بهذه^(٤) التحية: إنما قالها متعوداً^(٥)، فتقدموا عليه بالسيف؛ ولكن كفوا عنه، واقبلوا
منه ما أظهره من ذلك وارفعوا عنه السيف.

والآخر: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، وكفوا أيديهم عنكم، ولم^(٦)
يقاتلوكم: لست مؤمناً.

قال أبو الحسن: يقولون: إنما فلان سلام: إذا كان لا يخالط أحداً؛ فكان
المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، ولم يخالطكم في القتال: لست مؤمناً.

ومن قال: ﴿السَّلَامَ﴾ أراد: الانقياد والاستسلام إلى المسلمين، ومنه قوله -
تعالى-: ﴿وَأَلْفَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ﴾ [النحل: ٨٧] أي: استسلموا لأمره، ولما

= (١/١١١)، البحر المحيط (٣/٣٢٨)، التبيان للطوسي (٣/٢٩٧)، التيسير للداني (٩٧)،
تفسير الطبري (٩/٨٢)، تفسير القرطبي (٥/٣٣٨)، الحجة لابن خالويه (١٢٦)، الحجة
لأبي زرعة (٢٠٩)، الغيث للصفاسي (١٩٤)، الكشف للقيسي (١/٣٩٥)، المعجم
للطبرسي (٢/٩٤).

(١) في أ: نصير.

(٢) سقط في أ.

(٣) حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، أبو روح البصري الأزدي، روى القراءة عن أبان العطار،
روى عنه الحروف أحمد بن صالح.
ينظر: الغاية (١/٢٠٣).

(٤) في ب: هذه.

(٥) في ب: تعوداً.

(٦) في أ: فلم.

يراد منهم، ولم يكن لهم من ذلك محيص، ومنه قوله: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] أى: منقاد له غير مخالف عليه ولا متشاكس.

ومن قال: ﴿السُّلْمُ﴾ - بكسر السين وسكون اللام - فمعناه: الإسلام. والإسلام مصدر «أسلم»، أى صار سِلْمًا، وخرج عن [أن] ^(١) يكون حربًا.

قال الشاعر: [من الوافر]

فَإِنَّ السُّلْمَ زَائِدَةٌ نَوَالًا وَإِنَّ نَوَى الْمُحَارِبِ لَا تَثُوبٌ ^(٢)
وقال آخر: [من الطويل]

تَبِينُ صُلَاةَ الْحَزْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ إِذَا مَا التَّقِينَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنٌ ^(٣)
فالمسالمة: خلاف المحاربة.

وقال - تعالى -: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] والسلم: الصلح، وقد يفتح فيقال: السُّلْم، ومنه قوله - سبحانه -: ﴿فَلَا تَهْتُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ...﴾ [محمد: ٣٥]. أى: لا تدعوا إلى الصلح والمكافة، ولكن قاوموهم وقتلوهم، تعلوا عليهم وتعل كلمتكم.

ولا يجوز أن يكون المراد - فيمن قرأ هذه الآية ﴿السُّلْمُ﴾ -: الصلح، ولكن الإسلام؛ كقوله: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

ألا ترى أن الحربى إذا حاول من المسلم الصلح كان له الخيار بين ^(٤) قتاله ومصالحته، وإذا أظهر له الإسلام لم يجز قتاله؟!

والمعنى فى الآية: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم الإسلام: لست مسلماً. و«السُّلْمُ» - [الذي] ^(٥) هو الصلح - تفتح فاؤه وتكسر، ويؤنث ويذكر، قال - تعالى -: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

اختلفوا فى رفع الرء ونصبها من قوله - جل وعز -: ﴿عَبْدٌ أُولَى الصَّرِيحِ﴾ [٩٥]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة ﴿عَبْدٌ أُولَى الصَّرِيحِ﴾ برفع الرء.

(١) سقط فى أ.

(٢) وهو لرجل من دوس فى شرح شواهد الإيضاح ص (٥٠٠).

(٣) تقدم.

(٤) فى أ، ب: فى، والمثبت من حاشية ب.

(٥) سقط فى أ.

[حدثنا أحمد قال:]^(١) حدثني الصوفي الحسين بن بشر قال: حدثنا روح بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ﴾ بنصب الراء.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿غَيْرَ أُولَى﴾ [بنصب الراء]^(٢) [٣].

قال أبو علي: من رفع الراء جعل «غَيْرُ» صفة للقاعدين عند سيويه.

وكذلك من قال: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]

بجر^(٤) «غَيْرُ» كان عنده - أيضًا - صفة، ومثل ذلك قول لبيد: [من الرمل]

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ^(٥)
فـ «غَيْرُ» صفة للفتى.

ومثله في «إِلَّا» في قول الشاعر: [من البسيط]

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الْيَوْمَ غَيْرُهُ وَفَعَّ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ^(٦)

كأنه قال: لو كان غيري غير الصارم الذكر، غيره وقع الحوادث، قال:

والمعنى: أن الصارم الذكر لا يغيره شيء.

ومن نصب «غَيْرًا» جعله استثناء من القاعدين، قال أبو الحسن: وبها نقرأ. قال:

وبلغنا أنها نزلت من بعد قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾، ولم تنزل معها؛ استثنى بها

قوم لم يقدرُوا على الخروج. و﴿الْقَاعِدُونَ﴾ مرتفع بقوله: ﴿يَسْتَوِي﴾ و«يستوى» هذا

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (٤٤٧/١)، الإملاء للعكبري (١١١/١)،

البحر المحيط (٣٣٠/٣)، التبيان للطوسي (٣٠٠/٣)، التيسير للداني (٩٧)، تفسير الطبري

(٨٥/٩)، تفسير القرطبي (٣٤٤/٥)، الحجّة لابن خالويه (١٢٦)، الحجّة لأبي زرعة

(٢١٠)، الغيث للصفاقسي (١٩٤)، الكشف للزمخشري (٢٩١/١)، الكشف للقيسي (١/

٣٩٦، ٣٩٧)، المجمع للطبرسي (٩٦/٢)، المعاني للأخفش (٢٤٤/١)، تفسير الرازي

(٢٩٤/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥١/٢).

(٣) في أ: نصبا.

(٤) في ب: فجر.

(٥) تقدم.

(٦) البيت لبيد بن ربيعة في ديوانه ص (٦٢)، وشرح أبيات سيويه (٤٤/٢)، وشرح شواهد

المعنى (٢١٨/١)، والكتاب (٣٣٣/٢)، ولسان العرب (إلا). وبلا نسبة في تذكرة النحاة

ص (٢٩٦)، وشرح الأشموني (٢٣٤/١)، ومغنى اللبيب (٧٢/١).

يقتضى فاعلين فصاعداً.

وقوله: ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ معطوف عليه، التقدير: لا يستوى القاعدون إلا أولى الضرر والمجاهدون.

[و] (١) اختلفوا في الياء والنون من قوله -تعالى-: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ [١١٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم [وابن عامر] (٢) والكسائي: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ بالنون.

وقرأ أبو عمرو وحمزة: ﴿يُؤْتِيهِ﴾ بالياء.

قال أبو علي:

من قرأ بالياء؛ فلقوله: ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه﴾. ومن

قرأ: ﴿نُؤْتِيهِ﴾ فهو مثل ﴿يُؤْتِيهِ﴾ في المعنى.

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله جل وعز: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [١٢٤]:

فقرأ ابن كثير (٣): ﴿يَدْخُلُونَ الجنة﴾، في ثلاثة مواضع:

في النساء، وفي مريم [٦٠].

وفي المؤمن [٤٠].

ورابعا فيه سين، وهو (٤) قوله -تعالى-: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٦٠].

وروى مطرف الشقري عن معروف بن مشكان (٥) عن ابن كثير أنه ضم الحرف

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٤)، البحر المحيط (٣/٣٥٦)، التبيان للطوسي (٣/٣٣٨)،

التيسير للداني (٩٧)، الحجة لابن خالويه (١٢٧)، الحجة لأبي زرعة (٢١٢)، الغيث

للفصافسي (١٩٥)، الكشف للقيسي (١/٣٩٧، ٣٩٨)، المجمع للطبرسي (٢/١١٤)،

تفسير الرازي (٣/٣١٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٢).

(٤) في أ: فهو.

(٥) معروف بن مشكان أبو الوليد المكي، مقرئ مكة مع شبل، ولد سنة مائة وهو من أبناء

الفرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرد الحبشة من اليمن، أخذ القراءة عرضاً عن ابن

كثير، وهو أحد الذين خلقوه في القيام بها بمكة، روى عنه القراءة عرضاً إسماعيل القسط

مع أنه عرض على ابن كثير ووهب بن واضح بعد أن عرض على القسط، وسمع منه

الحروف مطرف النهدي وحماد بن زيد، وقد سمعا الحروف من ابن كثير - أيضاً - وعبيد

ابن عقيل، وروى عن مجاهد وعطاء، وسمع منه ابن المبارك، وله في سنن ابن ماجه حديث

واحد، مات سنة خمس وستين ومائة.

ينظر: الغاية (٢/٣٠٣، ٣٠٤).

الذى فى سورة الملائكة: ﴿جَنَاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [٣٣] ولم يأت به ^(١) مضمومًا عن ابن كثير غيره.

وقرأ عاصم فى رواية أبى هشام عن يحيى وابن عطار عن أبى بكر، مثل ابن كثير فى «الملائكة».

وأما خلف ومحمد بن المنذر وأحمد بن عمر الوكيعى فرووا عن يحيى بن آدم عن أبى بكر عن عاصم: بفتح الياء فى ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ فى «المؤمن».

وقال خلف عن يحيى سمعت أبى بكر وقد سئل عنها، فقال: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء.

وقرأ أبو عمرو فى «النساء»، وفى «مريم»، وفى «الملائكة»، وفى «المؤمن»: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ بضم الياء، وفتح الياء من ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

وروى حفص عن عاصم أنه كان يفتحهن كلهن. وروى الكسائى عن أبى بكر وخلاص عن حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم أنه فتحهن كلهن مثل حفص.

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائى بفتح الياء فيهن كلهن.

[قال أبو على]: ^(٢) حجة من قال: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ قوله: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠]، ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ﴾ [يس: ٢٦]:

ومن قال: ﴿يَدْخُلُونَ﴾؛ فلأنهم لا يدخلونها حتى يدخلوها.

واختلفوا فى ضم الياء والتخفيف، وفتحها والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْ يُصَلِّحًا﴾ [١٢٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يُصَالِحًا﴾ بفتح الياء والتشديد.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَنْ يُصَلِّحًا﴾ بضم الياء والتخفيف.

قال أبو على: من قال: ﴿فَلا جناح عليهما أن يُصَالِحَا﴾؛ فوجه أن الأعراف فى

استعمال ^(٣) هذا النحو: تصالحا. ويبين ذلك أن سيبويه زعم أن هارون حدثهم أن

(١) فى ب: بها.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: الاستعمال.

بعضهم قرأ: ﴿فَلا جناح عليهما أن يَصْلِحا بينهما صُلْحًا﴾، «فَيَصْلِحًا»: يفتعلا، و«فتعل» و«تفاعل» بمعنى؛ ولذلك صحت الواو في: اجْتَوَرُوا، واعتنوا، واعتوروا، لما كان بمعنى: تجاوزوا، وتعاونوا، وتعاوروا.

فهذه حجة لمن قرأ: ﴿أَن يَصَّالِحا﴾، وكذلك زعموا [أن] ^(١) في حرف عبد الله: ﴿فَلا جناح عليهما إن اصَّالِحا﴾.

ومن قرأ: ﴿يُصْلِحًا﴾، فإن الإصلاح عند التنازع والتشاجر -أيضا- قد استعمل كما استعمل تصالح، قال: ﴿فَمَنْ حَافٍ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٢]، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، وليس الصلح على واحد من الفعلين؛ فيجوز أن يكون اسمًا مثل: «العطاء» و«العطية» من «أعطى»، و«الكرامة» من أكرم، فمن قرأ: ﴿يُصْلِحًا﴾ كان تعدى الفعل إليه كتعديه إلى الأسماء، كقولك: أصلحت ثوبًا. فإن قلت: فمن قرأ: تفاعل، فما وجهه، و«تفاعل» لا يتعدى كما تعدى «أفعل»؟

قيل: إن «تفاعل» قد جاء متعديًا في نحو قول ذي الرمة: [من الطويل]
وَمِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بِسَاطِئِ تَحَاسَنَتْ بِهِ الْوَشْيِ قَرَأَتْ الرِّيحُ وَخُورُهَا ^(٢)
ويجوز فيه أن يكون مصدرًا حذف زوائده.

كما قال: [من الوافر]

... ..
وإن يَهْلِكُ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي ^(٣)
أى: تقديري.

ويجوز -أيضا- أن يكون وضع المصدر موضع الاسم كما وضع الاسم ^(٤) موضع المصدر في نحو قوله: [من الكامل]

... ..
بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجُ
... ..
... ..^(٥)

(١) سقط في أ.

(٢) البيت في ديوانه ص(٢٣٢)، وبلا نسبة في المخصص (١٠/١٦١).

(٣) تقدم.

(٤) زاد في ب: في.

(٥) تقدم.

وقوله: [من الوافر]

... .. وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا^(١)
واختلفوا فى إسقاط الواو وإثباتها، وضم اللام، وإسكانها من قوله جل وعز:
﴿وَإِنْ تَلَّوْا﴾ [١٣٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي: ﴿تَلَّوْا﴾ بواوين: الأولى
مضمومة، واللام ساكنة.

وقرأ حمزة وابن عامر^(٢): ﴿تَلَّوْا﴾ بواو واحدة، واللام مضمومة.
[قال أبو على: ^(٣)]

حجة من قال: ﴿تَلَّوْا﴾ أنه قيل: إن ابن عباس فسره بأنه: القاضى يكون ليه
وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر.

وحجة من قال: ﴿تَلَّوْا﴾ بواو واحدة - أن يقول:

إن «تَلَّوْا» فى هذا الموضوع حسن؛ لأن ولاية الشيء. إقبال عليه، وخلاف
الإعراض عنه؛ فالمعنى: إن تقبلوا أو تعرضوا، فلا تَلَّوْا؛ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ
خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، فيجازى المحسن المقبل بإحسانه، والمسيء المعرض
بإعراضه وتركه الإقبال على ما يلزمه أن يقبل عليه.

ويقول: لو قرأت ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا﴾ لكان كالتكرير؛ لأن اللى مثل
الإعراض؛ ألا ترى أن قوله: ﴿تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا﴾ [المنافقون: ٥] إنما هو
إعراض منهم^(٤) وترك انقياد^(٥) للحق، وكذلك ﴿يَأْتِيَهُمْ﴾ [النساء: ٤٦] إنما

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، الإعراب للنحاس (٤٦٠/١)، الإملاء للعكبرى (١١٥/١)،
البحر المحيط (٣٧١/٣)، التبيان للطوسى (٣٥٣/٣)، التيسير للدانى (٩٧)، تفسير الطبرى
(٣١٠/٩)، تفسير القرطبي (٤١٣/٥، ٤١٤)، الحجة لابن خالويه (١٢٧)، الحجة لأبى
زرعة (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الغيث للصفاقسى (١٩٦)، الكشاف
للزمخشري (٣٠٤/١)، الكشف للقيسى (٣٩٩/١، ٤٠٠)، المجمع للطبرى (١٢٣/٢)،
المعاني للفراء (٢٩١/١)، تفسير الرازى (٣٢٧/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٥٢/٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: عنهم.

(٥) فى أ: الانقياد.

أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ ﴿ مضمومتين .

وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿الَّذِي نَزَّلَ..... وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ﴾ مفتوحتين .

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل قراءة أبي عمرو بالضم^(١).
[قال أبو علي:]^(٢) حجة من قال: ﴿الَّذِي نَزَّلَ﴾: قوله تعالى: ﴿لِئَلَّيْنِ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ١] فأضيف المصدر إلى المفعول به، والكتاب على هذا منزل.

وحجتهم في قوله: ﴿والكتاب الذي أنزل﴾ قوله: ﴿والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

وحجة من قرأ: ﴿نَزَّلَ﴾ قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، وحجتهم في قوله: ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] [قوله]^(٣): ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِئَلَّيْنِ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤].

قال:

وكلهم قرأ: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب﴾ [١٤٠].

غير عاصم^(٤) فإنه قرأ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ﴾.

قال أبو علي: المنزل في الكتاب، قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إلى قوله -جل وعز-: ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

اختلفوا في فتح الراء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿الدَّرَكِ﴾ [١٤٥]:

= للصفاطسى (١٩٦)، الكشف للقيسى (٤٠٠/١)، المجمع للطبرسى (١٢٤/٢)، تفسير الرازى (٣٢٨/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٥٢/٢، ٢٥٣).

(١) زاد في أ: ويفتح النون.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، الإملاء للعكبرى (١١٥/١)، البحر المحيط (٣٧٤/٣)، التبيان للطوسى (٣٦١/٣)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير القرطبي (٤١٧/٥)، الحجة لأبى زرعة (٢١٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الكشف للقيسى (٤٠٠/١، ٤٠١)، المجمع للطبرسى (١٢٦/٢)، النشر لابن الجزرى (١٢٦/٢).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ مفتوحة الراء^(١).
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ ساكنة الراء.
وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: الدَّرَك، والدَّرَك لغتان في الكلمة مثل: الشَّمَع والشَّمْع، والقَصَص والقَصَص. ومثله في المعتل: العَيْب والْعَاب، والذَّيْم والذَّام، ولو كان «الشَّمَع» مسكناً عن «الشَّمَع»، ولم يكن لغة فيه - لم يجوز أن يسكن.

ألا ترى أن مثل «جمل» و«قدم»، لا يسكن كما يسكن المضموم والمكسور، كما لم يحذف الألف في الفواصل والقوافي كما حذفت الياء والواو؟!
حفص عن عاصم: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ [١٥٢] بالياء.
ولم يكن يقرأ بالياء في هذه السورة غير هذا الحرف.
أبو بكر عن عاصم بالنون.

وقرأ حمزة: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ بالنون.
وكذلك قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: بالنون^(٢).
وقرأ حمزة وحده: ﴿أُولَئِكَ سَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢] بالياء.
وقرأ الباقون هذا الحرف بالنون.

حفص عن عاصم: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ [بالياء]^(٣)، حجته في ذلك:
﴿سَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، الإعراب للنحاس (٤٦٤/١)، الإملاء للعكبري (١/١١٦)، البحر المحيط (٣٨٠/٣)، التبيان للطوسي (٤٦٨/٣)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير الطبري (٣٣٨/٩)، تفسير القرطبي (٤٢٤/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٧)، الحجة لأبي زرعة (٢١٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الغيث للصفاسي (١٩٦)، الكشف للقيسي (٤٠١/١)، المجموع للطبرسي (١٢٩/٢)، تفسير الرازي (٣٣٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، البحر المحيط (٣٨٦/٣)، التبيان للطوسي (٣٧٥/٣)، التيسير للداني (٩٨)، الحجة لأبي زرعة (٢١٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٠)، الغيث للصفاسي (١٩٦)، الكشف للقيسي (٤٠١/١)، المجموع للطبرسي (١٣٢/٢)، تفسير الرازي (٣٣٦/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٣/٢).

(٣) سقط في ب.

حمزة: ﴿سوف نؤتيهم أجورهم﴾ [النساء: ١٥٢] بالنون، حجته قوله -تعالى-: ﴿وَأَيَّتُهُ أَجْرُوهُ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، ﴿فَأَيَّتَنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [الحديد: ٢٧].

حمزة وحده: ﴿أولئك سيؤتيهم﴾ [النساء: ١٥٢].
 حجته: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٧٣].
 اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [١٥٤]:
 فقرا نافع^(١): ﴿تَعْدُوا﴾ بتسكين العين وتشديد الدال.
 وروى عنه ورش: ﴿تَعْدُوا﴾ بفتح العين وتشديد الدال.
 وكلهم ضم الدال.
 وقرا الباقون: ﴿لَا تَعْدُوا﴾ خفيفة.

قال أبو زيد: عدا على اللص أشد العُدِّ، والعُدِّ والعَدَاءِ والعُدَّوان، أى: سرقك وظلمك، وعدا الرجل، يعدو، يعدوا فى الحضر، وقد عدت عينه عن ذلك أشد العدو؛ فهى تعدو.

قال أبو على: [ومن قرأ: (٢)] ﴿لَا تَعْدُوا﴾، حجته قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ أَخْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] فجاء فى هذه القصة بعينها: افتعلوا، وقال: ﴿وَلَا تَقْسَدُوا إِيَّائِنَا اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُقْسِدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وأما من قال: ﴿لا تعدوا﴾ على: لا تفعلوا، فحجته قوله تعالى: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] فى هذه القصة، وقال: ﴿فَمَنْ آتَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧]، وقال: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] [النمل: ١١٥] [الأنعام: ١٤٥] فقوله: ﴿ولا عادٍ﴾ يحتمل أمرين:
 أحدهما: أنه فاعل من «عدا يعدو»: إذا جاوز.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٦)، البحر المحيط (٣/٣٨٨)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير القرطبي (٧/٦)، الحجة لابن خالويه (١٢٨)، الحجة لأبى زرة (٢١٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (١/٣١٠)، الكشف للقيسى (١/٤٠١، ٣٠٢)، المجمع للطبرسى (٢/١٣٣)، تفسير الرازى (٣/٣٣٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٣).
 (٢) سقط فى ب.

وقد تقول^(١): ما عدوت أن زرتك، أي: ما تجاوزت ذلك. وروى عن الحسن: ﴿وَلَا عَاوِ﴾ أي: ولا عائد، فقلب؛ من عاد إلى الشيء.

ويقوى تفسير الحسن ما أثر من قوله -عليه السلام-: «يُجْزَى فِي الصَّارُورَةِ صَبُوحٌ أَوْ غَبُوقٌ»^(٢) أي: لا يعود إليه؛ لأنه إذا أكله مرة [واحدة]^(٣) لا يخشى معها على نفسه.

ومن حجتهم قوله: ﴿فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الْفَلِيلِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وقوله: ﴿فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى﴾ [القصص: ٢٨] فهذا مصدر: كالشكران والغفران. ومصدر «افتعل»: الاعتداء.

فأما قراءة نافع: ﴿لَا تَعْدُوا﴾ فإنه يريد: لا تفتعلوا؛ فأدغم التاء في الدال لتقاربهما، ولأن الدال تزيد على التاء بالجهر. وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغمًا، ولم يكن الأول حرف لين، نحو: دابة، وشابة، وتمودّ الثوب، وقيل لهم، ويقولون: إن المد يصير عوضًا من الحركة. وقد قالوا: ثوب بكر، وجيب بكر فأدغموا، والمد الذي فيهما أقل من [المد]^(٤) الذي يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما. وساخ فيه وفي نحو: «أَصْنِم» و«مُدَيْق» و«دُوَيْبَة»، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المد الذي فيه، لم يمتنع أن يجمع بين الساكنين^(٥) في نحو «تَعْدُوا»، و«تَخْطَف»، وقد جاء في القراءة، وجاز ذلك؛ لأن الساكن الثاني لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعه واحدة صار بمنزلة حرف متحرك؛ يقوى ذلك: أن من العلماء بالعربية من جعل المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد، وذلك قول يونس في النسب إلى مثنى: مُثْنَوِي، جعله بمنزلة مَلْهُوِي.

ويقوى ذلك جواز نحو «أَصْنِم» وأنه قول العرب - جميعًا - مع نقصان المد فيه. ويقوى ذلك أنهم قد وضعوا موضع حرف اللين^(٦) غيره.

(١) في أ: ويقولون.

(٢) سقط في ب.

(٣) هو من حديث سمرة بن جندب: أخرجه الحاكم في المستدرک (١٢٥/٤) كتاب الأطعمة وسكت عنه، وأقره الذهبي، وذكره الهندي في كنز العمال (٢٨٦/١٥) (٤١٠٢٧)، وعزاه للحاكم عن سمرة.

(٤) سقط ف ب.

(٥) في أ: ساكنين.

(٦) في ب: لين.

وذلك نحو قوله: [من مجزوء المتقارب]

تَعَفَّفَ وَلَا تَبْتَسِسْ فَمَا يُفْضَ يَا أَيُّهَا (١)
[فحرف المد وحركة ما قبله منه] (٢)

وقال: [من المتقارب]

خَلَّتْ مِنْ سُلَيْمَى وَمِنْ مِيَّة (٣)
فحركة ما قبل حرف اللين ليس منه.

وقال: [من المتقارب]

صَفِيَّةٌ قَوْمِي وَلَا تَفْجِزِي وَبَكِي النِّسَاءَ عَلَى حَمْرَه (٤)
فجعل مكان حرف اللين غيره.

وقال: [من الطويل]

لَقَدْ سَاءَنِي سَعْدٌ وَصَاحِبُ سَعْدٍ وَمَا طَلَبَانِي دُونَهَا بِعَرَامَه (٥)
إذا كانوا قد جعلوا مواضع حرف اللين غيره في هذه الأشياء التي ذكرنا جاز أن

يجعل موضع حرف اللين غيره في هذه المواضع التي قرأت بها القراء، ولم يكن ذلك لحنًا وإن كان الوجه الآخر أكثر في الاستعمال، ويقوى ذلك أن ما بين حرف اللين وغيره يسير؛ فلا يتفاوت ذلك من حيث كان الجميع في الوزن واحدًا.

ألا ترى أن الضاد وإن شغلت في خروجها مواضع -لتفشيها واستطالتها- بمنزلة النون التي تخرج من الخياشيم في الوزن! فكذلك ما بين حرف اللين الذي ليس ما قبله من جنسه، وبين سائر الحروف التي ليست بلينة -يسير يحتمل ذلك ولا يتفاوت.

ويقوى ذلك ما أنشده سيبويه: [من الرجز]

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (بتر)، وتاج العروس (بتر).
(٢) في ب: «فحرف المد الذي قبل حركة ما قبله منه»، وفي أ: «فحرف المد والذي قبل كل حركة»، ثم طمس قوله: «الذي قبل كل حركة» فبقى الكلام كما أثبتناه، وهو الأولى بالصواب.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص (٢١٦). وبلا نسبة في لسان العرب (بكا).

(٥) البيت بلا نسبة في مجالس العلماء للزجاجي ص (١٥١).

وزاد في أ: وما كل موت نصحه بليب.

مخالف للبيت الأول؛ لأن حرف اللين فيه أطول من البيت الأول.

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسَّحٍ^(١) مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(٢)
قال:

قرأ حمزة وحده^(٣): ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا﴾ [١٦٣] بضم الزاي حيث وقعت.

قال أبو علي: القول فيه على وجهين:

أحدهما: أن يكون جمع «زَبْرٍ»، فأوقع على «المزبور» اسم «الزَّبْر» كقولهم: ضربُ الأمير، ونسج اليمن، كما سمي المكتوب: الكتاب. ثم جمع «الزبر» على: زبور^(٤)؛ وجمعه لوقوعه موقع^(٥) الأسماء التي ليست بمصادر، كما جمع «الكتاب» على: كتب؛ لما استعمل استعمال الأسماء، فقالوا: زبور.

والآخر: أن يكون جمع «زَبُورًا» -بحذف الزيادة- على: زبور؛ كما قالوا: ظريف وطُروف، وكَرَوَان وكِرْزَوَان، ووَرْشَان ووِرْشَان، ونحو ذلك مما جمع بحذف الزيادة. ويدل^(٦) على قوة هذا الوجه في القياس أن التكسير مثل التصغير، وقد اطردها الحذف في ترخيم التصغير نحو: أزهر وزهير، وحارث وحريث، وثابت وثبيت؛ فالجمع مثله في القياس، وإن كان أقل منه في الاستعمال.

[آخر الكلام في سورة النساء.]^(٧)

* * *

(١) في ب: «ومسحه». وثبت في حاشية أ: يريد: ومسحه، فأدغم.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٦)، الإملاء للعكبري (١١٨/١)، البحر المحيط (٣/٣٩٧)، التبيان للطوسي (٣/٣٩١)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير الطبري (٤٠١/٩)، تفسير القرطبي (١٧/٦)، الحجة لابن خالويه (١٢٨)، الحجة لأبي زرعة (٢١٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٠)، الغيث للصفاسي (١٩٧)، الكشاف للزمخشري (٣١٣/١)، الكشاف للقيسي (٤٠٢/١، ٤٠٣)، المنجم للطبرسي (١٤٠/٢)، تفسير الرازي (٣/٣٤٣)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٣).

(٤) في أ: الزبور.

(٥) في أ: مع.

(٦) في ب: ويدل.

(٧) سقط في أ.

ذكر اختلافهم في سورة المائدة

اختلفوا في فتح النون وإسكانها من ﴿شَنَّانٌ﴾ [٢]:

فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن كثير: ﴿شَنَّانٌ﴾ متحركة النون.

وقرأ ابن عامر: ﴿شَنَّانٌ﴾ ساكنة النون.

واختلف عن عاصم:

فروى عنه أبو بكر ﴿شَنَّانٌ﴾ ساكنة النون^(١).

وروى عنه حفص ﴿شَنَّانٌ﴾ متحركة النون.

واختلف عن نافع -أيضاً-:

فروى عنه إسماعيل بن جعفر، والمسيبي والواقدي: ﴿شَنَّانٌ﴾ ساكنة النون.

وروى عنه ابن جمام والأصمعي وورش وقالون: ﴿شَنَّانٌ﴾ متحركة النون.

قال أبو علي: تأويل ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾: لا يكسبنكم أن تعتدوا؛ ف «يجرمنكم»:

فعل متعد إلى مفعولين، كما أن «يكسبنكم» كذلك.

يدلك^(٢) على ذلك قول الشاعر في صفة عقاب: [من الوافر]

جَرِيْمَةٌ نَاهِضٌ فِي رَأْسِ نَيْقٍ تَرَى لِإِعْظَامٍ مَا جَمَعَتْ صَلِيْبًا^(٣)

وقوله: «جريمة ناهض» يحتمل تقديرين^(٤):

أحدهما: جريمة قوت ناهض، أي: كاسب^(٥) قوته، وقد قالوا: ضارب قداح،

وضرب قداح، وعارف عريف.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٧)، الإملاء للعكبري (١٢٠/١)، التبيان للطوسي (٤١٨/٣)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير الطبري (٤٨٦/٩)، تفسير الطبري (٤٨٦/٩)، الحجة لابن خالويه (١٢٨، ١٢٩)، الحجة لأبي زرع (٢١٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٢)، الكشف للزمخشري (٣٢١/١)، الكشف للقيسي (٤٠٤/١)، المجمع للطبرسي (١٥٢/٢)، المعاني للقراء (٣٠٠/١)، تفسير الرازي (٣٥٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٣/٢).

(٢) في ب: ويدل.

(٣) البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١٢٠٥)، ولسان العرب (صلب، جرم)، والمخصص (١٤٧/٨)، ومجمل اللغة (٤٢٥/١)، وتاج العروس (صلب، جرم)، والتنبيه والإيضاح (١٠٣/١). وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٤٦٥)، ومقاييس اللغة (٤٤٦/١)، والمخصص (١١٧/١٣)، وديوان الأدب (٣٩٩/١).

(٤) في أ: أمرين.

(٥) في أ: كاسبة.

والآخر: ألا يقدر حذف المضاف، وتضيف «جريمة» إلى «ناهض»، والمعنى: كاسب ناهض؛ كما تقول: بديع^(١) كاسب مولاه، تريد: أنه^(٢) يسعى له ويرد عليه. ف «جرم» يستعمل في الكسب وما يرد سعى الإنسان عليه.

وأما «أجرم» ففي اكتساب الإثم؛ قال -جل- وعز-: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْفِئُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿فَعَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [هود: ٣٥] والتقدير: فعلى عقوبة إجرامى، أو إثم إجرامى، ومعنى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾: لا تكتسبوا^(٣) لبغض قوم عدواناً ولا تقترفوه. ومن فتح «أن» وقع النهى في اللفظ على «الشنان»، والمعنى بالنهى: المخاطبون؛ كما قالوا: لا أرينك ههنا، ﴿وَلَا تَمُؤُنْ إِلَّا وَآثِمُ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وكذلك قوله: ﴿وَيَقُولُ لَا يُجْرِمَكُمُ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ﴾ [هود: ٨٩] ف «أن يصيبكم» المفعول الثانى، وأسماء المخاطبين المفعول الأول، كما أن المفعول الأول في الآية الأخرى المخاطبون، والثانى قوله: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾ ولفظ النهى واقع على الشقاق، والمعنى بالنهى: المخاطبون [بها]^(٤).

وقال أبو زيد: شئت الرجل، أشنؤه، شناً، وشناناً وشناً ومشناً: إذا أبغضته. وذهب^(٥) سيويه إلى أن ما كان من المصادر على «فعلان» لم يتعد فعله^(٦)، إلا أن يشد شيء، نحو: شنته شناناً. ولا يجوز أن يكون «شنته»^(٧) يراد به حرف الجر والحذف، كما قال سيويه في «فرقتة»، و«حذرتة» إن أصله: حذرت منه؛ وذلك أن اسم الفاعل منه جاء على فاعل، نحو: شانى، و: ﴿إِنَّكَ شَانِتَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

وقال: [من الوافر]

... .. لَشَانِيكَ الضَّرَاعَةَ وَالْكُلُولُ^(٨)

(١) فى ب: بزيع.

(٢) فى أ: أى.

(٣) فى أ: تكتسبوا.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: يذهب.

(٦) زاد فى ب: قال.

(٧) سقط فى ب.

(٨) عجز بيت، وصدرة:

ألا قالت أمامة إذ رأتنى

فهذا يقوى أنه مثل: علم يعلم فهو عالم، وشرب يشرب فهو شارب، ونحو ذلك من المتعدى.

ومما يقوى ذلك: أن «شنته» فى المعنى مثل «أبغضته»^(١)، فلما كان بمعناه عدى كما عدى أبغضت؛ كما أن الرفت لما كان بمعنى الإفضاء عدى بالجار كما عدى الإفضاء به.

ومما يدل على تعديه ما حكاه أبو زيد فى مصدره من^(٢) «الشَّنء» و«الشَّنء»، فالشَّنء مثل: الشتم، والشَّنء مثل الشغل.

وقال سيبويه: قالوا: لويته^(٣) حقه لِيَانًا، على «فعلان». فيجوز على هذا: أن يكون «شنان» فيمن أسكن النون مصدرًا كَالْيَان؛ فيكون المعنى: لا يجرمكم بغض قوم، كما كان التقدير فيمن فتح كذلك.

وقال أبو زيد: رجل شنانٌ، وامرأة شنانة، مصروفان. [قال:]^(٤) وقد يقال: رجل شنان، بغير صرف، لأنك^(٥) تقول: امرأة شناى.

أبو عبيدة: ﴿سَنَانٌ قَوْمٌ﴾: بغضاء قوم، وهى متحركة الحروف: مصدر «شنت»، وبعضهم يسكن النون الأولى. وأنشد للأحوص^(٦): [من الطويل]

= وهو لساعدة بن جؤية فى شرح أشعار الهذليين ص(١١٤٢)، ولسان العرب (كلل).

(١) فى ب: أبغضت.

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى أ: وقالوا: ألويته.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: ولأنك.

(٦) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى، من بنى ضبيعة، شاعر هجاء، صافى الديباجة، من طبقة جميل بن معمر ونصيب. كان معاصرًا لجرير والفرزدق، وهو من سكان المدينة. وفد على الوليد بن عبد الملك (فى الشام) فأكرمه الوليد، ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته، فرده إلى المدينة وأمر بجلده، فجلد، ونفى إلى «ذَهْلِكَ»، وهى جزيرة بين اليمن والحبشة، كان بنو أمية ينفون إليها من يسخطون عليه. فبقى بها إلى ما بعد وفاة عمر بن عبد العزيز. وأطلقه يزيد بن عبد الملك. فقدم دمشق فمات فيها. وكان حماد الراوية يقدمه فى النسب على شعراء زمنه. ولقب بالأحوص لضيق فى مؤخر عينيه. له «ديوان شعر»، وأخباره كثيرة. ولابن بسام- الحسن بن على المتوفى سنة ٣٠٣هـ- كتاب «أخبار الأحوص». توفى ١٠٥هـ.

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِي وَإِنْ لَامٌ^(١) فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَقَفَّادًا^(٢)
قال أبو عبيدة: «شتتت» في موضع آخر معناه: أقررت، وبؤت به، وأخرجته،
وأنشد للعجاج: [من الرجز]

زَلَّ بَثُو الْعَوَامِ عَنِ آلِ الْحَكَمِ
وَشَيْثُوا الْمُلْكَ لِمُلْكِ ذِي قَدَمٍ^(٣)

وقال الفرزدق: [من الطويل]

وَلَوْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ فِي جَاهِلِيَّةٍ شَيْتَتْ بِهِ أَوْ غَصَّ بِالْمَاءِ شَارِبُهُ^(٤)
انتهى كلام أبي عبيدة.

قال أبو على: وفي قوله: «[و]»^(٥) بعضهم يسكن النون الأولى» [ما] يدل على أن
«الشَّنَان» بإسكان النون مصدر، كما أن «الشَّنَان» كذلك.

فأما «الشَّنَان» على «فُعْلَان»؛ فإن «فُعْلَان» قد جاء مصدرًا وجاء وصفًا، وهما -
جميعًا - قليلان. فمما جاء فيه «فُعْلَان» مصدرًا، ما حكاه [سيبويه]^(٦) من قولهم:
لَوَيْتَهُ حَقَّهُ لِيَانًا.

فيجوز - على قياس هذا، وإن لم يكثر - أن يكون «شَّنَان» مثله في أنه مصدر،
على أن في قول أبي عبيدة دلالة على أن «شَّنَان» المسكن العين مصدر.
ويجوز أن يكون وصفًا على «فُعْلَان»، و«فُعْلَان» - أيضًا - في الوصف ليس

= ينظر: الأعلام (٤/١١٦).

(١) في ب: عاب.

(٢) البيت في ديوانه ص (٩٩)، ولسان العرب (شأنًا)، (شئن)، ومجمل اللغة (٣/١٥٠)،
والشعر والشعراء ص (٥٢٦)، وتاج العروس (شأنًا)، (شئن)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة
(٣/٢١٧)، وتهذيب اللغة (١١/٤٢١).

(٣) الرجز في ديوانه (١/١٧٣)، ولسان العرب (شأنًا)، وتاج العروس (شأنًا)، وتهذيب اللغة
(١١/٤٢٢).

(٤) يروى هذا البيت هكذا:

ولو كان في دين سوى ذا شئنتم لنا حقنا أو غص بالماء شاربه
وهو في ديوانه (١/٤٥)، ولسان العرب (شأنًا)، وتهذيب اللغة (١١/٤٢٢)، وتاج
العروس (شأنًا)، وديوان الأدب (٤/٢١٨). وبلا نسبة في مجمل اللغة (٣/١٧٨).

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في أ.

بالكثير؛ إذا لم يكن له «فَعْلَى»، فما جاء من «فعلان» صفة - لا «فَعْلَى» له - ما حكاه سيبويه من قولهم: خَمَصَان، وحكى غيره ندمان.

قال: [من الوافر]

وَتَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسِ طِيبًا (١)

وأشدد أبو زيد ما ظاهره أن يكون «فعلان» فيه صفة، وهو:

لَمَّا اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانٌ مُبْتَجِحٌ بِالْبَيْنِ عَنكَ بِهَا يَزَاكَ شُنَانًا^(٢)
ويقرب أن يكون مثل «شنان» في أنه «فعلان»، وإن كان «شنان» له مؤنث هو: شْنَأَى. فيما حكاه أبو زيد، وليس لـ «شيحان».

فإن قلت: فلم لا يكون «شاح، يشيح»^(٣) - مما يجوز أن يكون منه فعلان - له مؤنث على «فَعْلَى»؛ كما أن «عام يعيم، وعيمان» كذلك.

فإنه لا يكون مثله؛ ألا ترى أن يقول: إن^(٤) قولهم في مصدره: عيمة، ولحاق علامة التأنيث به صار بدلاً من تحريك العين، فجاء فيه «فعلان» و«فَعْلَى»، كما جاء فيما كان مصدره على فعل، نحو: العطش؟

فمن ثم جاء: «غَرَت، تَغَارُ، غَيْرَةٌ، وَغَيْرَان، وَغَيْرَى»، و«جَرَت، تَحَار، حَيْرَةٌ، وَحَيْرَان، وَحَيْرَى»، وليس «شيحان» كذلك.

ألا ترى أنه قد جاء: [من الطويل]

وَسَائِيحَتِ قَبْلَ الْيَوْمِ إِنَّكَ شَيْخٌ^(٥)

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... سقيت إذا تغورت النجوم

وهو للبرج بن مسهر (أو الجلاس) في الأغاني (١٢/١٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٢٧٢)، وشرح شواهد المغنى (٢٨٠/١)، ولسان العرب (عرق)، (ندم)، والمؤتلف والمختلف ص (٦٢). وبلا نسبة في الصحابي في فقه اللغة ص (١٤١، ٢٢٠)، ومغنى اللبيب (٩٥/١).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح المفصل (١١٠/٩)، ولسان (بجح، شيح، رأى)، والمحاسب (١٢٩/١)، ونوادير أبي زيد ص (١٨٤).

ويروى: «ثم بدل «لما».

(٣) زاد في أ: و.

(٤) في أ: في.

(٥) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي، ومصدره:

بدرت إلى أولا هم فسبقتهم

و«فاعل» في أكثر الأمر يجيء فيما كان على «فعل» نحو: ضارب وضرب، وجاء في الحديث: «أَغْرَضَ وَأَشَاحَ»^(١).

فأما ترك صرف «شَيْحَان» في البيت مع أنه لا «فَعَلَى» له، فإنه يجوز أن يكون اسمًا علميًا، ويجوز أن يكون على قول من يجيز^(٢) ترك صرف ما ينصرف في الشعر.

فأما «الشَّنَان» فإن «فَعَلَانًا» يجيء على ضربين: أحدهما: اسم، والآخر: وصف. فالاسم على ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا، كالنقران^(٣)، والنغران^(٤)، والغليان، والنفيان^(٥)، والطوفان، والنعبان^(٦)، والغثيان، وعامة ذلك يكون معناه: التحرك والتقلب. ف«الشَّنَان» على ما جاءت^(٧) عليه هذه المصادر.

والاسم الذي ليس بمصدر نحو: الورشان^(٨)، والعلجان^(٩).

=
والبيت في شرح أشعار الهذليين ص(١٤٩)، واللسان (شيخ)، وأساس البلاغة ص(٢٤٥)، والتاج (شيخ)، وبلا نسبة في اللسان (شيخ)، ومقاييس اللغة (٣/٢٣٣)، وديوان الأدب (٣/٣٢٣)، والتاج (شيخ).

(١) أخرجه البخاري (١٢/٦٣) كتاب الأدب: باب طيب الكلام حديث (٦٠٢٣)، ومسلم (٢/٧٠٤) كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة (٦٨/١٠١٦) من حديث عدى بن حاتم.

(٢) في أ: يجوز.

(٣) النقران: كالورشان صُعدًا في مكان واحد، ومنه سمى العصفور: نقاز؛ لنقرانه.

(٤) ينظر: اللسان (نقر).

(٥) النغران: الغليان حال الغضب، يقال: نغر ينغر نغرانًا: غلى وغضب، وقيل: هو الذي يغلى جوفه من الغيظ.

(٦) ينظر: اللسان (نغر).

(٧) النفيان: الفيضان، ونفيان السيل، هو: ما فاض من مجتمعه.

ينظر: اللسان (نقى).

(٨) النعبان: الصياح، يقال: نعب نعبانًا: إذا صاح وصوت.

ينظر: اللسان نعب.

(٩) في أ: ما جاء.

(١٠) الزّرشان: طائر شبه الحمامة، وجمعه: وزشان. والورشان أيضًا: حُملاق العين الأعلى، والورشان: الكبير. ينظر: اللسان (ورش).

(١١) والعَلَجُ وَالْعَلْجَانُ: نَبْتُ، وقيل: شجر أخضر مظلم الخضرة، وليس فيه ورق، وإنما هو قضبان كالإنسان القاعد، ومنبته السهل، ولا تأكله الإبل. إلا مضطرة، قال أبو حنيفة:

العلاج عند أهل نجد: شجر لا ورق له، وإنما هو خيطان جرد، في خضرتها غبرة، تأكله =

وأما مجيء «فَعْلَان» وصفًا فنحو: الرَّفِيَان^(١)، وَالْقَطْوَان^(٢)، وَالصَّمِيَان^(٣)، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: إِنْ عَدُوَّكَ لِرَضْمَانَ، أَى: ثَقِيلٌ؛ إِذَا ثَقُلَ عَدُوهُ مِثْلَ عَدُوِّ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ.

وقال أبو زيد - أيضًا - : يقال: كَبَشَ آلٌ - مِثْلُ: عَالٍ - وَالْيَانُ، وَكَبَّاشٌ أَلَى - مِثْلُ: عُمَى - وَنَعْجَةُ أَلْيَانَةٍ، وَأَلْيَانَتَانِ، وَأَلْيَانَاتٍ، وَكَبَشَ أَلْيَانٍ، وَكَبَّاشِ أَلْيَانَاتٍ، مِثْلُ: أَتَانِ قَطْوَانَةٍ، وَجَمَارِ قَطْوَانٍ: إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْلَ السَّيْرِ، وَقَطْوَانَتَانِ وَقَطْوَانَاتٍ، قَالَ: وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ: قَطَا يَقْطُو قَطْوًا وَقُطْوًا، إِذَا قَارَبَ بَيْنَ خَطْوِهِ.

فإن قلت: كيف لا يكون مثل^(٤) «رَضْمَانَ» و«صَمِيَانَ» مصادر وليست بصفات، وإن [كانت قد جرت]^(٥) على الموصوف؛ كما أن «عدلاً» و«رضى» كذلك؟

فالذى يدل على أنه هذه الأسماء صفات وليست بمصادر، مجيئها في مثل: كَبَشَ أَلْيَانٍ؛ فَلَا يَخْلُو هَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا أَوْ مَصْدَرًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا؛ لِأَنَّ مَصَادِرَ نَحْوِ «نَعْجَةِ أَلْيَاءٍ» لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ [مِنْ]^(٦) نَحْوِ: الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرَةِ،

= الحمير فتصفر أسنانها، فلذلك قيل للأقبح: كَانَ فَاهُ فَوْ حِمَارٍ أَكَلَ عُلْجَانًا، وَاحِدَتُهُ عُلْجَانَةٌ، قَالَ: عَبْدُ بَنِي الْحَسْحَاسِ:

فَبِئْسَنَا وَسَادَانَا إِلَى عُلْجَانَةٍ وَجَحْفُفَ تَهَادَاهُ الرِّيَاحُ تَهَادِيَا

قال الأزهري: العجلان شجر يشبه العلندي، وقد رأيتهما بالبادية، وتجمع: علجات. ينظر: اللسان (٣٠٦٦/٤).

(١) الرَّفِيَانُ: شِدَّةُ هَيْبَةِ الرِّيحِ. يُقَالُ: زَفَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ وَالتَّرَابَ وَنَحْوَهُمَا زَفًا وَزَفِيَانًا: طَرَدَتْهُ وَاسْتَخَفَّتْهُ.

والرفيان: الخفة، وبه سُمِّيَ الرَّجُلُ، وَجَعَلَهُ سَبِيوِيَهُ صَفَةً. ينظر: اللسان (زفي).

(٢) القطوان: الَّذِي يَقَارِبُ الْمَشْيَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمِثْلُهُ: الْقَطْوُطِيُّ. ينظر: اللسان (قطو).

(٣) أصل الصميان في اللغة: السرعة والخفة.

فالصميان: الشجاع الصادق الحملة، والجمع: صميان.

والصَّمِيَانُ: الْجَرِيءُ عَلَى الْمَعَاصِي، يُقَالُ: رَجُلٌ صَمِيَانٌ: جَرِيءٌ شَجَاعٌ.

وَالصَّمِيَانُ: التَّلَفُّتُ وَالتَّوْبُّ، يُقَالُ: رَجُلٌ صَمِيَانٌ: إِذَا كَانَ ذَا تَوْبٍ عَلَى النَّاسِ. ينظر: اللسان (صمي).

(٤) في ب: نحو.

(٥) في ب: كان قد جرى.

(٦) سقط في أ.

وقع على القياس الذى كان يجب فى الكلمة [مثل: أحمر] ^(١) وحمراً، ويجوز أن يكون كَبُزِلَ ^(٢) وَعِيطَ ^(٣).

ومن قال: شَنَانٌ وشَنَأى - [وقد حكاها أبو زيد] ^(٤) - مثل عَطَشَانٌ وَعَطَشَى، وَحَرَآنٌ وَحَرَى؛ فـ «شنتت» على هذا [القول] ^(٥) غير متعد، كما أن «عطش» كذلك؛ لأن هذا المصدر فى أكثر الأمر ينبغى أن يكون: «الشَّنء» أو «الشَّنء» - مثل: «الشنع» - وقد حكاها ^(٦) أبو زيد.

[ومصدر هذا] ^(٧) الذى لا يتعدى ينبغى أن يكون: الشَّنَان - مثل العَلْيَانِ والطَوْفَانِ؛ [لأن هذا هو المصدر فى أكثر الأمر] ^(٨) ويجوز أن يكون «الشَّنَان» - بتسكين العين - مثل أَلْيَان، ومن زعم أن «فعلان» إذا أسكنت ^(٩) عينه لم يك مصدراً، فقد أخطأ؛ لأن أبا زيد قد حكى فى «عِيْمَانِ أَيْمَان» أن بنى تميم تنصب اللام فتقول: لويته حقه لِيَانًا، بنصب اللام.

ومن قال: [من الوافر]

شَنِئْتُ العَقْرَ عَقْرَ بَنِي شُلَيْلٍ

و: [من الوافر]

(١) فى ب: كأحمر.

(٢) بزل: جمع، مفردة: بازل، وهو البعير إذا فطر نابه، أى: إذا انشق.

ينظر: اللسان (بزل).

(٣) عيط، جمع مفردة: أعيط، والعيط: طول العنق، يقال: رجل أعيط، وامرأة عيطاء. ويقال:

عاطت الناقة، إذا لم تحمل سنين من غير عقم.

ينظر: اللسان (عيط).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى أ: حكاها.

(٧) فى أ: ومصدرهما.

(٨) سقط فى أ.

(٩) فى أ: سكنت.

(١٠) صدر بيت لمالك بن الحارث الهذلى، وعجزه:

..... إذا هبت لقاريها الرياح

ينظر: شرح أشعار الهذليين (٢٣٩/١)، واللسان (قرأ)، وبلا نسبة فى اللسان (عقر)، والمحتسب (٢٨٢/٢).

... .. لِشَانِكَ الضَّرَاعَةَ وَالْكُلُولُ^(١)

و: ﴿إِنَّ شَانِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] - كان «شنتت» على قوله متعدياً، وليس كالوجه الأول، ولكن تجعله في التقدير مثل: شربت ولقيمت، ومثل هذا أنه جاء الفعل منه على ضربين من التعدى وغير التعدى، قولهم: جزل السنام يَجْزَلُ، وقالوا: جزلته.

قال: [من الكامل]

مَعَ الْأَخْيَطِلَ أَنْ يُسَامِيَ قَوْمَنَا شَرَفَ أَجْبُ وَعَارِبٌ مَجْزُولُ^(٢)
فهذا يدل على جزلته.

ومن ذلك: الْقَضْمُ وَالْقَصْمُ، فالْقَصْمُ مصدر قَصِمَ^(٣). وفي التنزيل: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرِيْبٍ﴾ [الأنبياء: ١١]، وقال الأعشى^(٤): [من المتقارب]

وَمَبْسِمَهَا عَنْ شَتِيْتِ النَّبَا تٍ غَيْرِ أَكْسٍ وَلَا مُنْقَصِمِ^(٥)
وقال آخر: [من الكامل]

عَجِبْتُ هُنَيْدَةً أَنْ رَأَتْ ذَا رَثِيَةٍ وَقَمَا بِهِ قَصَمٌ وَجِلْدًا أَسْوَدًا^(٦)
فهذا مصدر «قَصِمَ» الذي لا يتعدى، ومن ذلك قولهم: عَجَى وهو عَجَجَ.

وأنشدنا^(٧) على بن سليمان: [من الوافر]

عَدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنْ بَهْمِي عَجَايَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيْلًا^(٨)

(١) تقدم.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص(٩٥)، واللسان (جزل)، وتهذيب اللغة (١٠/١١٤)، وبلا نسبة في اللسان (شرف)، والتاج (شرف)، وتهذيب اللغة (١١/٣٤١)، ويروى: «عزنا» بدل «قومنا».

(٣) في أ: قصمت.

(٤) في أ: الشاعر.

(٥) ينظر: ديوانه ص(٣٥).

(٦) البيت بلا نسبة في أساس البلاغة (رتت)، (قضم).

ويروى صدره هكذا:

هزئت زنية أن رأت بي رتة

(٧) في أ: وأنشد.

(٨) البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٠٤٣)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٥٦٦)، واللسان (بهم، عجا، عدا)، والتاج (بهم، عجا).

فـ «عجايًا» كأنه جمع «عجى» مثل: طَبُّ وطبيب، ومَذِلِّ ومَذِيلِ.
وقال: [من الخفيف]

جُوهٌ إِلَّا عُفَاقَةٌ أَوْ فُوقُ^(١) فَمَا تَعُدُّ^(٢)
ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: غَضَفَ الكلبُ أذنه أشدَّ الغضبان.
وقال الشاعر: [من الرجز]

غُضْفًا طَوَّاهَا أَمْسِ كُلابِي^(٣)

فهذا يدل على: غَضِفَ، يَغْضِفُ. ومن ذلك قولهم: طَوَى يَطْوِي؛ فهو طَيَّان.
وقالو: طويته أطويه طيًّا.

[وقال: (٣) [من الطويل]

فَقَامَ إِلَى حَرْفِ طَوَّاهَا بِطَيِّهِ بِهَا كُلُّ لَمَاعٍ بَعِيدِ الْمَسَافِ^(٤)
وقال: [من الرجز]

... طَوَّاهَا أَمْسِ كُلابِي^(٥)

وقال: [من الكامل]

بَاتَ الْحَوِيثُ وَالْكِلَابُ تَشْمُهُ وَعَدَا بِأَحْدَبِ كَالْهَلَالِ مِنَ الطَّوَى
ومن قال: سَنَانٌ وِسْنَانٌ؛ فشئت على هذا ينبغي ألا يتعدى، فأما من قال:
سَنَانٌ، وامرأة سَنَانَةٌ، فالفعل المتعدى إنما هو من هذا دون الأول، وكلاهما قد
حكاه أبو زيد.

ونظير هذا في أنه اشتق منه فعل متعدٍ وآخر غير متعدٍ: ما حكاه أبو إسحاق [من
أنهم يقولون: (٦) جَزَلَ السَّنامُ يَجْزُلُ جِزْلًا: إذا فسد، وَجَزَلْتَهُ أَجْزَلَهُ: إذا قطعته،

(١) البيت للأعشى، وتمامه:

مشفقًا قلبها عليه

ينظر ديوانه: ص(٢٦١)، واللسان (عفف، عجا، عدا)، وتهذيب اللغة (١/١١٥)،
وكتاب العين (٢/١٨٣)، ومقاييس اللغة (٣١٤)، وجمهرة اللغة ص(١٥٥)، والناج
(عفف، عجا، عدا)، وبلا نسبة في ديوان الأدب (٣/٨٧).

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه (١/٥١٨)، وبلا نسبة في المخصص (١/٨٥).

(٣) سقط في أ.

(٤) البيت لدى الرمة في ديوانه بشرح الأصمعي (٣/١٦٣٦).

(٥) ينظر: الشاهد قبل السابق.

(٦) في أ: تقول.

فاشقق منه المتعدى وغير المتعدى .

وأُشِدُّ أَبُو زَيْدٍ فِيمَا جَاءَ فِيهِ فَعْلَانٌ وَصَفًا: [من الطويل]

وَقَبْلَكَ مَا هَابَ الرَّجَالُ ظِلَامَتِي وَقَفَّاتُ عَيْنِ الْأَشْوَسِ الْأَبْيَانِ^(١)
[وأُشِدُّ غَيْرُهُ:]^(٢) [من الرجز]

هَلْ أَعْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ
وَتَحَتَّ رَحْلِي زَفْيَانٍ مَيْلَعٌ^(٣)

فحجة من قرأ ﴿سَنَانٌ﴾ أنه مصدر، والمصدر يكثر على «فَعْلَانٌ» نحو: النزوان والغثيان والنفيان، و«السنان» يقارب «الغليان»، فجاء على وزنه لمقاربتة^(٤) له في المعنى .

ومن حجة ابن عامر في إسكان النون أنه مصدر وقد جاء المصدر على فعْلَانٌ في غير هذا، وذلك قولك: لويته دينه ليانًا .

وقال [الشاعر]^(٥): [من الطويل]

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا مَا تَلَدُّ وَتَشْتَهِي^(٦) وَإِنْ لَامٌ فِيهِ دُو السَّنَانِ وَفَنَدًا^(٧)
فهذا مخفف [من الهمزة]^(٨) على قياس الجمهور، والأكثر^(٩): السنان .

ألا ترى أنه حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن [الذي]^(١٠) قبلها، والمعنى

فيه: البغضاء؟

(١) وهو لأبي المجشر الجاهلي في اللسان (أبي)، والتاج (أبي)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(١٠٣٠).

(٢) في أ: وقال الآخر.

(٣) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص(٢٦٣)، وأمالى المرتضى (١/٥٥٩)، والخصائص (٢/١٣٦)، والدرر (٤/٢٠)، وشرح شواهد المعنى (٢/٨١١)، واللسان (جمع)، (رمى)، ومعنى اللبيب (٢/٣٨٨)، ونوادير أبي زيد ص(١٣٣)، وهمع الهوامع (١/٢٤٧) والتاج (جمع)، وتهذيب اللغة (١/٣٩٦).

(٤) في أ: لموافقته .

(٥) سقط في ب .

(٦) سقط في ب .

(٧) تقدم .

(٨) سقط في ب .

(٩) زاد في ب: من .

(١٠) سقط في ب .

فإذا كان كذلك فالمعنى فى القراءتين واحد وإن اختلف اللفظان والمعنى.
ومن زعم أن إسكان النون لحن؛ لم يكن قوله مستقيماً؛ لأنه يجوز أن يكون
مصدرًا كالليان، وأن يكون وصفًا: كالنفيان، حكى ذلك أبو زيد.

[ولا ينبغى أن يحمل البيت على حذف الهمزة على غير قياس كقوله: [من الكامل]
يَا بَا الْمُغْيِرَةَ رَبِّ أَمْرٍ مُّغْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالتُّكْرِ مِنِّي وَالدَّهَائِ^(١)
وقال آخر: [من الرجز]

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبُسُونِي بُرُقَعَا^(٢)

لأنك تجد له مذهبًا فى الشائع المستقيم^(٣) والمعنى: لا يجرمكم بغض قوم -
أى: بغضكم قومًا؛ لصددهم إياكم، ومن أجل صددهم إياكم - أن تعتدوا، فأضيف
المصدر إلى المفعول به وحذف الفاعل، كقوله تعالى: ﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾
[فصلت: ٤٩]، و: ﴿سُؤَالِ نَجِيكَ﴾ [ص: ٢٤]، ونحو ذلك مما أضيف المصدر فيه
إلى المفعول به، وحذف الفاعل فى المعنى من اللفظ. وفى التفسير - فيما زعموا -
لا يحملنكم بغض قوم؛ فعلى هذا يحمل «الشنان» فىمن حرك أو أسكن.

وأما من أسكن؛ فلأن هذا البناء قد^(٤) جاء فى الصفات^(٥)، نحو: غضبان
وسكران. وحكى أبو زيد: [رجل]^(٦) شنان، وامرأة شنائى -؛ فإن حملته على هذا
دون المصدر فقد أقيمت الصفة مقام الموصوف، وإنما المعنى على المصدر؛ لأن
المعنى: لا يحملنكم بغض قوم على أن تعتدوا؛ فإن حملته على الصفة، كان
التقدير: لا يحملنكم بغض قوم، والمعنى على الأول.

وأما من حرك فقال: الشنان، فإن هذا البناء فى المصادر التى معناها التقلب
والتزعزع كثير، والصفة دونه فى الكثرة، فإذا كثر فى الاستعمال واستقام فى المعنى،
وعضده التفسير - لم يكن عنه مذهب إلى ما لم تجتمع فيه هذه الخلال.

(١) وهو لأبى الأسود الدؤلى فى أمالى ابن الشجرى (١٦/٢)، والخزانة (٣٣٥/٤) (عرضا)،
والبحر المحيط (٥٢/٥).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الخصائص (١٥١/٣)، والمحتسب (١٢٠/١) والبحر المحيط (٥٢/٥).

(٣) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٤) فى ب: وإن.

(٥) فى أ: الصفة.

(٦) سقط فى أ.

واختلفوا في فتح الهمزة وكسرها من قوله - تعالى - : ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [٢]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿إِنْ صَدُّوكُمْ﴾ بالكسر.
 وقرأ الباقون: ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ بالفتح.

قال أبو علي: حجة ابن كثير وأبي عمرو في كسرها الهمزة، أنهم جعلوا «إِنْ» للجزاء.

فإن قلت: كيف صح الجزء هنا و«الصدُّ» ماضٍ؛ لأنه إنما^(٢) كان من المشركين من صدّهم المسلمين عن البيت في الحديبية، والجزاء إنما يكون بما لم يأت، فأما ما كان ماضياً فلا يكون فيه الجزء.

فالقول فيه: أن الماضي قد يقع في الجزء وليس على أن المراد بالماضي الجزء، ولكن المراد [أن]^(٣) ما كان مثل هذا الفعل؛ فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله، [كأنه]^(٤) يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا.

وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق: [من الطويل]

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جِهَارًا، وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ^(٥)
 وعلى ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهِ بُدَاً^(٦)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٩٨)، الإعراب للنحاس (٤٨٠/١)، الإملاء للعكبري (١٢٠/١)، البحر المحيط (٤٢٢/٣)، التبيان للطوسي (٤٤٧/٣)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير الطبري (٤٨٨/٩)، الحجة لابن خالويه (١٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٢)، الغيث للصفاقسي (٢٠٠)، الكشف للزمخشري (٣٢١/١)، الكشف للقيسي (١/٤٠٥)، المعجم للطبرسي (١٥٢/٢)، المحتسب لابن جنى (٢٠٦/١)، المعاني للأخفش (٢٥١/١)، تفسير الرازي (٣٥٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

(٢) زاد في ب: هوما.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) البيت في ديوانه (٣١١/٢)، والأزهية ص (٧٣)، وخزانة الأدب (٢٠/٤)، ٧٨/٩، ٨٠، ٨١، والدرر (٥٨/٤)، وشرح شواهد المغنى (٨٦/١)، والكتاب (١٦١/٣)، ومراتب النحويين ص (٣٦)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢١٨/١)، والجنى الداني ص (٢٢٤) وجواهر الأدب ص (٢٠٤) ومعنى اللبيب (٢٦/١)، وهمع الهوامع (١٩/٢).
 ويروى: «حازم» بدل «حازم».

(٦) وهو لزائد بن صعصعة الفقعسي في حاشية الأمير على المغنى (٢٥/١)، وبلا نسبة في =

فانتفاء الولادة أمر ماضٍ، وقد جعله جزاءً، والجزاء إنما يكون بالمستقبل؛ فكأن المعنى: إن تنسب لا تجدني مولوداً لثيمة^(١). وجواب «إن» قد أغنى عنه ما تقدم من قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾، المعنى: إن صدكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً.

وأما قول من فتح فيين لا مثنوثة فيه، وهو أنه مفعول له، التقدير: ولا يجرمنكم شأن قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا. ف«أن» الثانية في موضع نصب؛ لأنه^(٢) المفعول الثاني، والأول منصوب لأنه مفعول له.

واختلفوا في نصب اللام وخفضها من قوله - تعالى - : ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة^(٣): ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ خفضاً.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي^(٤): ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نصباً.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ خفضاً، وحفص عن عاصم: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نصباً.

[قال أبو علي: ^(٥) الحجة لمن جر فقال: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ أنه وجد في الكلام عاملين:

أحدهما: الغسل.

= جواهر الأدب ص(٢٠٥)، وشرح شذور الذهب ص(٤٤٠)، وشرح شواهد المعنى ص(٨٩)، ومعنى الليب ص(٢٦). والشاهد فيه قوله: «إذا ما انتسبنا لم تلدني» فقد أتى جواب الشرط ماضياً في المعنى من حيث الظاهر؛ لأن الجواب في البيت مضارع دخلت عليه «لم» فقلبت زمنه إلى الماضي، وهذا لا يجوز إلا بتأويل: إذا ما انتسبنا يتبين أني لم تلدني لثيمة.

ويروى: (بها) بدل «به».

(١) في ب: لثيم.

(٢) في ب: بأنه.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (١/٤٨٥)، البحر المحيط (٣/٤٣٧)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير الطبري (١٠/٦٠)، تفسير القرطبي (٦/٩١)، الحجة لابن خالويه (١٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٢، ٢٤٣)، الغيث للصفاسي (٢٠٠)، الكشف للقيسي (٤٠٦، ٤٠٧)، المجمع للطبرسي (٢/١٦٣)، تفسير الرازي (٣/٣٦٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٤).

(٤) زاد في أ: وحفص.

(٥) سقط في أ.

والآخر: الباء الجارة.

ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحو قوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَمَعَكَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، ونحو قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ونحو قوله: ﴿هَاقُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾ [القيامة: ١٩]، وقوله: ﴿قَالَ أَتُؤْتِيهِ أَفْرَجًا عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، فلما رأى العاملين إذا اجتمعا^(١) حمل الكلام على أقربهما إلى المعمول، [حمل]^(٢) في هذه الآية - أيضًا - على أقربهما وهو الباء، دون قوله: ﴿فاغسلوا﴾، وكان ذلك^(٣) الموضوع واجبًا؛ لما قام من الدلالة على أن المراد بالمسح الغسل. وقيام الدلالة من وجهين:

أما أحدهما: فإن من لا نتهمه روى لنا عن أبي زيد أنه قال: المسح خفيف الغسل، قالوا: تمسحت للصلاة، فحمل المسح على أنه غسل. ويقوى ذلك أن أبا عبيدة ذهب في قوله - تعالى - : ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] إلى أنه الضرب.

وحكى التَّوَزُّيُّ عنه أنه قال: قالوا: مسح علاوته [بالسيف]^(٤) إذا ضربه؛ فكان المسح في الآية غسل خفيف، كما أن الضرب كذلك، ليس في واحد منهما متابعة ولا موالاة.

فإن قلت: فإن المستحب أن يغسل ثلاثًا.

قيل: ذلك السنة والاستحباب، وإنما جاءت الآية بالمفروض دون المسنون، فهذا وجه.

والوجه الآخر: أن التحديد والتوقيت إنما جاء في المغسول ولم يجئ في الممسوح، فلما وقع التحديد مع المسح، علم أنه في حكم الغسل؛ لموافقته الغسل في التحديد.

(١) في أ: اجتمعنا.

(٢) سقط في ب.

(٣) زاد في أ: في هذا.

(٤) سقط في أ.

فإن قلت: فقد^(١) يجوز أن يكون على المسح؛ ألا ترى أنك تقول: مررت بزيد وعمراً، فتحمله على موضع الجار والمجرور؟! فحملة على المسح قد ثبت وجاز، جررت اللام أو نصبته.

قيل: ليس الحمل على الموضع في هذا النحو في الكسرة كالحمل على اللفظ. ووجه من نصب فقال: ﴿وَأَرْبِلَكُمْ﴾ أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح؛ لأن الجمهور^(٢) من فقهاء الأمصار - فيما علمت - على الغسل دون المسح. وروى أن النبي ﷺ رأى قوماً وقد تَوَضَّؤُوا وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحٌ؛ فقال - عليه السلام -: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِبِ مِنَ النَّارِ»^(٣)، وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل؛ لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عام للعضو.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿فَنَسِيَةً﴾ [١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَنَسِيَةً﴾ بألف.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿فَنَسِيَةً﴾ بغير ألف^(٤).

[قال أبو علي: ^(٥) حجة من قرأ: ﴿فَنَسِيَةً﴾ على «فاعلة»، قوله - تعالى -:

﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقوله - تعالى -:

﴿فَقَسَتْ قُلُوبَهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، وقال: ﴿قَوْلٌ لِلنَّاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾

[الزمر: ٢٢].

(١) في أ: فإنه.

(٢) في ب: العمل.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٥٥/١) كتاب الطهارة: باب غسل العراقيب حديث (٤٥٤) وابن أبي شيبة (٢٦/١) وأحمد (٣/٣٦٩، ٣٩٣) وأبو داود الطيالسي (١/٥٣ - منحة) رقم (١٧٨)، وأبو يعلى (٤/٥٢) رقم (٢٠٦٥) وفي «معجم شيوخه» (ص ٧٠ - رقم (١٥)، وأبو عبيد في «كتاب الطهور» (ص ٣٨٢، ٣٨٣) والبخارى في «التاريخ الكبير» (٣/٥١٠) وابن المنذر في «الأوسط» (١/٤٠٦) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٣٨).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٨)، الإملاء للمعكبرى (١/١٢٣)، البحر المحيط (٣/٤٤٥)، التبيان للطوسي (٣/٤٦٨)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير الطبري (١٠/١٢٧)، تفسير القرطبي (٦/١١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩)، الحجة لأبي زرع (٢٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٣)، الغيث للصفاقسي (٢٠١)، الكشف للزمخشري (١/٣٢٨)، الكشف للقيسي (١/٤٠٧، ٤٠٨)، المجمع للطبرسي (٢/١٧١)، تفسير الرازي (٣/٣٨١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٤).

(٥) سقط في أ.

[حجة] من قرأ: ﴿قَسِيَّةٌ﴾ على «فعيلة»، أنه قد يجيء «فاعل» و«فعليل»، مثل: شاهد وشهيد، وعالم وعليم، وعارف وعريف، والقسوة كأنها^(١) خلاف اللين والرقعة.

وقد وصف الله - عز وجل - قلوب المؤمنين باللين، [قال تعالى]^(٢): ﴿ثُمَّ تَلِيْنُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] فالقسوة كأنها خلاف ذلك. وقال - تعالى - : ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦] أى: كثير ممن [قد]^(٣) قست قلوبهم فاسقون. فهذا يوجب أن ممن قسا قلبه من ليس بفاسق.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

مَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سَخَقِ عِمَامَةٍ وَخَمْسِ مِئِي مِنْهَا قَسِيٌّ وَزَائِفٌ^(٤)
فإن «القسي» أحسبه مُعَرَّبًا، وإذا كان مُعَرَّبًا لم يكن من القسي العربي؛ ألا ترى أن «قابوس» و«إبليس» و«جالوت» و«طالوت» - ونحو ذلك من الأسماء الأعجمية التي من ألفاظها عربي - لا تكون مشتقة من باب «القبس» و«الإبلاس»، يدل على ذلك منعهم الصرف.

فأما قوله: [من الوافر]

فَإِنْ يَقْدِرُ عَلَيْكَ أَبُو قُبَيْسٍ
فليس صرفه للضرورة، ولكن رخمه ترخيم التحقير، فرده إلى الأصل؛ فصار

(١) فى ب: كانه.

(٢) فى أ: فقال.

(٣) سقط فى ب.

(٤) وهو لمزرد بن ضرار فى ديوانه ص(٥٣)، وإصلاح المنطق ص(٣٠٠) واللسان (زيف)، (سحق)، (قسا)، (مأى) ويلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(١١٤) وجمهرة اللغة ص(٨٢٢) وشرح ديون الحماسة للمرزوقى ص(٣٦٤).

ويروى: البيت:

فكانت سراويل وجرّد خميصه وخمسمئ منها قسيّ وزائف

(٥) صدر بيت، وعجزه:

يحط بك المعيشة فى هوان

وهو للنايغة الذبياني فى ديوانه ص(١١٣)، واللسان (قبس)، والتاج (قبس)، والمخصص (١٧٥/١٣).

مثل: نوح ولوط، وهذا النحو مصروف في كل قول، فكذلك «أبو قبيس».

وأشدد أبو عبيدة: [من الرجز]

وَقَدْ قَسَوْتُ وَقَسَا لِدَاتِي^(١)

فكأن معنى هذا: فارقني لين الشباب ولدوته.

واختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿وَآخِشُونَ وَلَا تَشْتَرُونَ﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وحزمة وابن عامر والكسائي، بغير ياء في وصل ولا

وقف.

وقرأ أبو عمر بياء في الوصل^(٢).

واختلف عن نافع: فروى ابن جهم وإسماعيل بن جعفر بالياء في الوصل.

وروى المسيبي وقالون وورش بغير ياء في وصل ولا وقف.

قال أبو علي: القول في ذلك: أن الإثبات حسن والحذف حسن؛ وذلك أن

الفواصل - في أنها أواخر الآي - مثل القوافي في أنها أواخر البيوت؛ فكما أن من

القوافي ما لا يكون إلا محذوقاً منه، ومخالفاً لغيره، كذلك الفواصل.

وكما أن من القوافي ما يكون فيه الحذف والإتمام جميعاً، كذلك تكون

الفواصل. فمما لا يكون من القوافي إلا ما قد حذف منه هذه الياء وحذف منها غير

هذه الياء.

قول الأعشى: [من المتقارب]

فَهَلْ يَنْفَعُنِي اِزْتِيَادِي الْجِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ

وَمِنْ شَانِي كَاسِفِ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَّ^(٣)

(١) الرجز بلا نسبة في مجاز القرآن (١/١٥٨).

ويروي: «لدي» بدل «لداتي».

(٢) ينظر اتحاف الفضلاء (٢٠٠)، التيسير للداني (١٠١)، الحجة لابن خالويه (١٣٠)، السبعة

لابن مجاهد (٢٤٤)، القيث للصفاسي (٢٠٣)، الكشف للقيسي (٤٢٤)، المجموع

للطبرسي (١٩٧/٢).

(٣) البيتان في ديوانه ص (٦٥، ٦٩)، والكتاب (٤/١٨٧)، وينظر البيت الأول في الدرر (٥/

١٥١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٤٦)، وشرح المفصل (٩/٤٠، ٨٦)، والمقاصد

النحوية (٤/٣٢٤)، والمحاسب (١/٣٤٩)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٤٩٥)،

وهمع الهوامع (٢/٧٨)، وينظر البيت الثاني في شرح أبيات سيبويه (٢/٣٤٧)، وشرح

المفصل (٩/٨٣).

فهذا لا يكون إلا محذوقاً منه .

ألا ترى أن هذا الضرب لا يخلو من أن يكون: فعولن، أو: فعول، أو: فعل، ولا يجوز تحريك الياء في شيء من ذلك؟! فعلى هذا يكون في^(١) الفواصل ما يكون ملزماً الحذف .

وأما ما يجوز فيه الحذف والإتمام فقوله: [من الوافر]
وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عَكَاظٍ إِنَّ^(٢)
فهذا فعولن قد حذفه، ويجوز أن يتم فيقول: إني .

وقد أجرى قوم القوافي مجرى غيرها^(٣) من الكلام فقالوا: [من الوافر]

أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ^(٤)
[من البسيط]

وَأَسْأَلُ بِمِصْقَلَةِ الْبَكْرِىِّ مَا فَعَلَ^(٥)

فعلى هذا القياس يجوز أن تجرى الفواصل مثل غير الفواصل ولا تغير بحذف ولا غيره، كما فعل ذلك بالقوافي .

وإنما فعلوا ذلك بالقوافي؛ لأن اقتضاء الوزن للمحذوف وتمامه به يجعلانه في حكم المثبت في اللفظ، فصار هذا يسوغ الحذف فيه؛ إذ قد حذف مما لا يقتضيه الوزن؛ فصار المحذوف منه في حكم المثبت، مع أن الوزن لا يقتضيه .

وذلك نحو قوله: [من الرجز]

إِزْهَنْ بَيْنِكَ عَنْهُ أَرْهَنْ بَيْنِي^(٦)

= والشاهد فيهما قوله: «يأتين»، و«أنكرن»، يريد: «يأتيني»، و«أنكرني»، فحذف ياء المتكلم والكسرة التي قبلها؛ وذلك للوقف . ويروي: «يتمنى» بدل «يتفنى» .
(١) في ب: من .

(٢) وهو للناطقة الذيباني في ديوانه ص(١٢٧)، وسمط اللآلى ص(٦٧٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٣٥)، والكتاب (٤/١٨٦)، واللسان (ضمن)، والمقرب (٢/٣٣)، ونوادر أبي زيد ص(٢٠٩) .

والشاهد فيه قوله: «إن»، يريد «إني»، وحذف الياء للوقف .

(٣) في ب: غيره .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

(٦) الرجز بلا نسبة في اللسان (رهن) .

و«السَّحَتْ» و«السَّحَتْ» لغتان، ويستمر التخفيف والتثميل في هذا النحو، وهما اسم الشيء المسحوت، وليساً بالمصدر.

فأما من قرأ ﴿أَكَلُوا لِّلسَّحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢] ف«السحت» مصدر «سحت»، وأوقع اسم المصدر على «المسحوت»؛ كما أوقع «الضرب» على «المضروب» في قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير، و«الصيد» على «المصيد» في قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥]، والسحت أعم من الربا، وهؤلاء قد وصفوا بأكل الربا، في قوله: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]، إلا أن السحت أعم من الربا نحو ما [أخذوا فيه من] ^(١) كتمانهم ما أنزل عليهم ^(٢) وتحريفهم إياه ونحو ذلك؛ لأنه يشمل الربا وغيره.

واختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [٤٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [٤٥] ينصبون ذلك كله.

ويرفعون: ﴿والجروح قصاص﴾ [المائدة: ٤٥].

كان نافع وعاصم وحمزة ينصبون ذلك كله.

وروى ^(٣) الواقدى عن نافع: ﴿والجروح﴾ رفعاً.

وقرأ الكسائي: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ نصباً، ورفع ما بعد ذلك كله ^(٤).

قال أبو علي: حجة من نصب ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ وما بعده: أنه عطف ذلك على «أن»، فجعل الواو للاشراك في نصب «أن»، ولم يقطع الكلام مما قبله، كما

(١) في أ: أخذه في.

(٢) في ب: عليه.

(٣) زاد في ب: عن.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٠)، الإعراب للنحاس (٤٩٩/١)، الإملاء للعكبري (١/١٢٦)، البحر المحيط (٤٩٤/٣)، التبيان للطوسي (٣٥/٣)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير القرطبي (١٩٣/٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاقسي (٢٠٣)، الكشف للزمخشري (٣٤١/١)، الكشف للقيسي (٤٠٩/١)، المجموع للطبرسي (١٩٨/٢)، المعاني للقراء (٣٠٩/١)، تفسير الرازي (٤٠٧/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

فعل ذلك من رفع.

فأما من رفع بعد النصب فقال: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ فحجته أنه يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة، وليست للاشتراك في العامل كما كان ذلك^(١) في قول من نصب، ولكنها عطفت جملة على جملة، كما تعطف المفرد على المفرد.

والوجه الثاني: أنه حمل الكلام على المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿وَكَلِمَاتٍ عَلَيْنَهُمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] فمعنى الحديث: قلنا لهم: النفس بالنفس، فحمل «العين بالعين» على هذا؛ كما أنه لما كان المعنى في قوله: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُلِّ مِّنْ مَّعِينٍ﴾ [الصفافات: ٤٥]: يمنحون كأسًا من معين - حمل «حورًا عينًا» على ذلك؛ كأنه: يمنحون كأسًا، ويمنحون حورًا عينًا.

وكما أن معنى الحديث في قوله: [من الطويل]

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاحَ مَطِيَّةٍ (٢)

أن هناك مناخ مطية - حمل قوله: [من الطويل]

وَسُمُرٌ ظَمَاءٌ (٣)

على معنى الحديث، كأنه قال: ثم مناخ مطية وسمر ظماء وكذلك قوله: [من الكامل]

وَمُشَجَّجٍ أَمَا سَوَاءٌ قَدَّالِهِ فَبَدَا وَعَيْرَ سَارَهُ الْمَعْرَاءُ

لما كان المعنى في: [من الكامل]

(١) في ب: كذلك.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

.....
تجافى بها زور نبيل وكلكل
وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص (٧١)، وشرح أبيات سيويه (٨٤/١، ٨٥)، والكتاب (١٧٣/١).

(٣) جزء من صدر بيت لكعب بن زهير، بعده:

.....
واترتهن بعدما مضت هجعة من آخر الليل ذبل
وانظر: تخريج الشاهد السابق.

بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَىٰ إِلَّا رَوَّكِدًا... (١)
 بها رواكد، حمل مشججاً عليه، فكأنه قال: هناك رواكد ومشجج فعلى هذا
 يكون وجه الآية. ومثل هذا من (٢) الحمل على المعنى كثير في التنزيل وغيره.
 والوجه الثالث: أن يكون عطف قوله: ﴿وَالْعَيْنُ﴾ (٣) على الذكر المرفوع في
 الظرف الذي هو الخير وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أكد في
 نحو: ﴿إِنَّكُمْ بَرِيكُمْ هُوَ وَقِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٢٧].
 ألا ترى أنه قد جاء: ﴿تَوَسَّأَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فلم
 يؤكد بالمنفصل كما أكد في الآي الأخرى!

فإن قلت: فإن «لا» في قوله: ﴿وَلَا آبَاؤُنَا﴾ عوض من التأكيد؛ لأن الكلام قد
 طال بها (٤)، كما طال في نحو: حضر القاضي اليوم امرأة.
 قيل: هذا إنما يستقيم أن يكون عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف؛ ليكون عوضاً
 من الضمير المنفصل الذي كان يقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع بعد حرف
 العطف لم يسد ذلك المسد.

ألا ترى أنك لو قلت: حضر امرأة [اليوم] (٥) القاضي، لم يغن طول الكلام في
 غير [هذا] (٦) الموضوع الذي كان ينبغي أن يقع فيه التعويض؟!
 فأما قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ فمن رفعه فقطعه (٧) عما قبله فإنه يحتمل
 هذه الوجوه الثلاثة التي ذكرناها في قول من رفع: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾.

(١) وتمام البيت الثاني.

..... جمرهن هباء
 والبيتان للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص(٤٢٧-٤٢٨)، وأساس البلاغة (معز)،
 وشرح أبيات سيبويه (٣٩٦/١) ولذي الرمة في ملحق ديوانه (١٨، ٤٠، ٤١)، وبلا
 نسبة في أساس البلاغة (شجج)، والتاج (شجج)، وخزانة الأدب (١٤٧/٥)،
 والكتاب (١٧٣/١-١٧٤)، واللسان (شجج).

(٢) في أ: في.

(٣) في أ: والعين بالعين.

(٤) في أ: به.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ب.

(٧) في ب: بقطعه.

ويجوز أن يستأنف: ﴿وَالجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، ليس على أنه مما كتب عليهم في التوراة، ولكن على استئناف إيجاب وابتداء شريعة في ذلك، ويقوى أنه من المكتوب عليهم في التوراة نَصَبٌ من نصبه فقال: ﴿وَالجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾. قال:

وكلهم ثقل: ﴿وَالأُذُنُ﴾ إلا نافعاً فإنه خففها في كل القرآن.

القول في ذلك: أنهما لغتان؛ كما أن «السُّحْت» و«السُّحْت» لغتان، وقد تقدم القول في ذلك. قال أبو زيد: [يقال: (١) «رجل أذن ويقن»، وهما واحد وهو الذي لا يسمع بشيء إلا أيقن به، وقد ذكرناه (٢) في سورة التوبة (٣)].

واختلفوا في إسكان اللام والميم، وكسر اللام وفتح الميم من (٤) قوله -تعالى-: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ﴾ [٤٧]:

فقرأ حمزة (٥) وحده: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ﴾ بكسر اللام وفتح الميم.

وقرأ الباقون بإسكان اللام وجزم الميم.

قال أبو علي:

حجة حمزة في قراءته: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ﴾ بما أنزل الله فيه ﴿[المائدة: ٤٧]﴾ أنه جعل اللام متعلقة بقوله: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: ٤٦]؛ لأن إتياءه (٦) الإنجيل إنزال ذلك عليه، فصار (٧) بمنزلة قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]؛ فكأن المعنى: آتيناه الإنجيل

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: ذكرنا ذلك.

(٣) زاد في ب: أيضاً.

(٤) في ب: في.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٠)، الإعراب للنحاس (٥٠٠/١)، الإملاء للعكبري (١/

١٢٦)، البحر المحيط (٥٠٠/٣)، التبيان للطوسي (٣٤١/٣)، التيسير للداني (٩٩)،

تفسير الطبري (٣٧٤/١٠)، تفسير القرطبي (٢٠٩/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣١)، الحجة

لأبي زرعة (٢٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٠٣)، الكشف

للقيسی (٤١٠/١)، المجمع للطبرسي (٢٠٠/٢)، المعاني للقراء (٣١٢/١)، تفسير

الرازي (٤٠٩/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

(٦) في أ: إتيانه.

(٧) زاد في أ: ذلك.

ليحكم، كما قال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ﴾ فالحكمان جميعاً [حكمان لله - تعالى -] (١)، وإن كان أحدهما حكماً بما أنزله الله، والآخر بما أراه الله، فكلاهما حكم الله.

وأما حجة من قرأ: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ فهي نحو قوله: ﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ فكما أمر - عليه السلام - بالحكم بما أنزل الله، كذلك أمروا هم بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿أَفْحَكُمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالياء، إلا ابن عامر (٢) فإنه قرأ: ﴿تَبْغُونَ﴾ بالتاء.

قال أبو علي: من قرأ بالياء؛ فلأن قبله غيبة؛ لقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

والتاء على [قوله: (٣) قل لهم: ﴿أفحكم الجاهلية تبغون﴾، والياء أكثر في القراءة - زعموا - وهي أوجه، لجزى (٤) الكلام على ظاهره، واستقامته عليه من غير تقدير إضمار، ونحو هذا الإضمار لا ينكر - لكثرته - وإن كان الأول أظهر. واختلفوا في إدخال الواو وإخراجها والرفع والنصب في قوله - جل وعز -:

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٣]:

فقرأ أبو عمرو (٥) وحده: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ نصباً.

(١) في ب: حكما الله تعالى.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإملاء للعكبري (١٢٦/١)، البحر المحيط (٣/٥٠٥)، التبيان للطوسي (٣/٥٤٩)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير القرطبي (٦/٢١٦)، الحجة لابن خالويه (١٣١)، الحجة لأبي زرعة (٢٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٠٣)، الكشف للزمخشري (١/٣٤٣)، الكشف للقيسي (١/٤١١)، المجمع للطبرسي (٢/٢٠٤)، تفسير الرازي (٣/٤١١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٤).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: مجرى.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإعراب للنحاس (١/٥٠٣)، الإملاء للعكبري (١/١٢٧)، البحر المحيط (٣/٥٠٩)، التبيان للطوسي (٣/٥٥٢)، التيسير للداني (٩٩)، الحجة لابن خالويه (١٣١، ١٣٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٠٣)، الكشف للزمخشري (١/٣٤٤)، الكشف للقيسي (٤١١، ٤١٢)، المجمع للطبرسي (٢/٢٠٥)، المعاني للأخفش (١/٢٦٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٤).

وروى على بن نصر عن أبي عمرو أنه قرأ بالنصب والرفع: ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ نصبًا، ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ رفعًا.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ رفعًا.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(١): ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بغير واو في أولها ورفع اللام، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة ومكة واللام من «يقول» مضمومة.

قال أبو على: فإن^(٢) قلت: كيف قرأ أبو عمرو: ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ولا يجوز: عسى الله أن يقول الذين آمنوا!؟

فالقول في ذلك: أنه يحتمل أمرين غير ما ذكرت:

أحدهما: أن يحمله على المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] فكأنه [قد]^(٣) قال: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا؛ كما أنه إذا قال: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ﴾ [المنافقون: ١٠] فكأنه [قد]^(٤) قال: أصدق وأكن.

ألا ترى أنه يستقيم أن يقع في موضع قوله: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَيْكَ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ﴾: هلا أخرتني إلى أجل قريب أصدق؛ لأن «هلا» للتحضيض؛ فكأنه قال: أخرني^(٥) إلى أجل قريب أصدق، كما تقول: أعطني أكرمك؟! فلما وقع قوله: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ موضع قوله: أصدق، حمل «أكن» على الجزم الذي كان يجوز في الفعل لو وقع موقع الفاء والفعل الذي بعده.

كما أن قوله: [من الكامل]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإملاء للعكبري (١٢٧/١)، البحر المحيط (٥٠٩/٣)، التبيان للطوسي (٥٥٢/٣)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير الطبري (٤٠٧/١٠، ٤٠٨)، تفسير القرطبي (٢١٨/٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٠٣)، الكشاف للزمخشري (٣٤٤/١)، الكشاف للقيسي (٤١١، ٤١٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٥/٢)، المعاني للقرء (٣٠٣/١)، تفسير الرازي (٤١٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

(٢) في أ: إن.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: أخرتني.

أَتَى سَلَكْتَ فَيَأْتِي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ^(١)
حمل «أزدد» فيه على الجزم الذي كان يكون في موضع الفعل الذي هو جزء؛
فكذلك حمل: ﴿ويقول الذين آمنوا﴾ على ما كان يجوز وقوعه بعد «عسى» من
«أن»؛ ألا ترى أن جواز كل واحد منهما ومساغهما كجواز الآخر؟:

وقد جاء التنزيل بهما، قال - عز وجل - : ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ
لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، و: ﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَكْفِكَ
بِأَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٨٤] فلما كان مجازهما واحداً، صرت إذا ذكرت
أحدهما فكأنك ذكرت الآخر؛ فجاز الحمل عليه.

ووجه آخر، وهو أنه إذا قال: ﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] جاز أن
يبدل «أن يأتي» من اسم الله؛ كما أبدلت «أن» من الضمير في قوله: ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا
السَّيِّئِينَ أَنْ أَذْكَرَهُمْ﴾ [الكهف: ٦٣] وإذا أبدلته^(٢) منه حملت النصب في: «ويقول»
على ذلك؛ كأنك قلت: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا.
فأما من رفع، فحجته أن يجعل الواو لعطف جملة على جملة، ولا يجعلها عاطفة
على مفرد.

ويدل على قوة الرفع قول من حذف الواو فقال: ﴿يقول الذين آمنوا﴾.
وأما إسقاط الواو وإثباتها من قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فالقول [فيه]^(٣): إن
حذفها في المساغ والحسن كإثباتها.

فأما الحذف؛ فلأن في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها؛ وذلك أن من
وصف بقوله: ﴿يُسَدِّعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشَىٰ أَنْ نُصِيبَنَّ دَابَّةً﴾ إلى قوله: ﴿تَدْمِيحٌ﴾
[المائدة: ٥٢] هم الذين قال فيهم الذين آمنوا: ﴿أَهْوَلَاءَ الَّذِينَ اسْتَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ
لِيَتَّبِعُهُمْ كَافَّةً﴾ [المائدة: ٥٣] فلما صار في كل واحدة من الجملتين ذكر
من الأخرى حسن عطفها بالواو وبغير الواو.

كما أن قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾

(١) وهو بلا نسبة في اللسان (أيا)، وتهذيب اللغة (١٥/٦٥٣).

ويروى: «أيا فعلت» بدل «أتى سلكت».

(٢) في ب: أبدلت.

(٣) سقط في ب.

[الكهف: ٢٢] لما كان في كل واحدة من الجملتين ذكر مما تقدم، اكتفى بذلك عن الواو؛ لأنها بالذکر وملاسة بعضها ببعض به ترتبط إحداهما بالأخرى كما ترتبط بحرف العطف.

وعلى هذا قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] ولو أدخلت^(١) الواو فقليل: وهم فيها خالدون؛ كان حسناً. ويدلك على حسن دخول الواو قوله: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانِيَةِ كَلِمَةٍ﴾ فحذف الواو من قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ كحذفها في هذه الآي، وإلحاقها كإلحاقها في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانِيَةِ كَلِمَةٍ﴾ [الكهف: ٢٢] فقد تبين لك بمجىء التنزيل بالأمرين أن هذا الموضع -أيضاً- مثل ما جاء التنزيل به في غير هذا الموضع.

واختلفوا في إظهار الدال وإدغامها من قوله -جل وعز-: ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي بإدغام الدال الأولى في الآخرة. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤] بإظهار الدالين وجزم الآخرة.

حجة من أظهرهما ولم يدغم: أن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الإدغام في الحرف الذي يدغم حتى يسكن؛ لأن اللسان يرتفع عن المدغم فيها ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يسكن لم يرتفع اللسان ارتفاعاً واحدة.

فإذا لم يرتفع كذلك لم يمكن الإدغام، فإذا كان كذلك لم يسغ الإدغام في الساكن؛ لأن المدغم إذا كان ساكناً -والمدغم فيه كذلك- التقى ساكناً، والتقاء الساكنين في الوصل في هذا النحو ليس من كلامهم؛ فأظهر الحرف الأول وحركه، وأسكن الحرف الثاني في المثليين -وهذه لغة أهل الحجاز- فلم يلتق الساكنان. وحجة من أدغم أنه لما أسكن الحرف الأول من المثليين، [ليدغمه في الثاني]^(٢)، وكان الثاني ساكناً، وقد أسكن الأول للإدغام -حرك المدغم فيه؛ لالتقاء الساكنين على اختلاف في التحريك، وهذه لغة بني تميم.

(١) في أ: دخلت.

(٢) في أ: ولم يدغم في الثاني.

وإنما حرك بنو تميم ذلك؛ لتشبيههم إياه بالمعرب؛ وذلك أن المعرب قد اتفقوا على إدغامه، فلما وجدوا ما ليس بالمعرب مشابهًا للمعرب في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب، جعلوه بمنزلة المعرب؛ فأدغموا كما أدغموا المعرب، وهذا من فعلهم يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تشبيه حركة الإعراب بحركة البناء في التخفيف نحو: [من السريع]

... أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... (١)

ألا ترى أنهم [قد] (٢) شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب في إدغامهم في الساكن المحرك (٣) بغير حركة الإعراب؟ فكما شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب.

كذلك شبهوا حركة الإعراب بحركة البناء في نحو: [من السريع]

... أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ...

وليس ذلك بأبعد من تشبيههم «أفكل» بـ «أذهب»، وقد جاء التنزيل بالأميرين [جميعاً] (٤)، قال -جل وعز-: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥]، وقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤].

واختلفوا في نصب الراء وخفضها من قوله -تعالى-: ﴿وَالْكَفَّارِ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحزمة: ﴿وَالْكَفَّارِ﴾ نصباً (٥).

وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿وَالْكَفَّارِ﴾ خفضاً.

وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو: ﴿وَالْكَفَّارِ﴾ بالنصب.

حجة من قرأ بالجر فقال: ﴿وَالْكَفَّارِ﴾ أنه حمل الكلام على أقرب العاملين، وقد

(١) تقدم.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: المتحرك.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإعراب للنحاس (٥٠٦/١)، الإملاء للعكبري (١/١٢٧)، البحر المحیط (٥١٥/٣)، التبيان للطوسي (٥٦٧/٣)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير القرطبي (٢٢٣/٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٦)، الغيث للصفاقسي (٢٠٤)، الكشف للزمخشري (٣٤٧/١)، المجمع للطبرسي (٢١٢/٢)، تفسير الرازي (٤٢٠/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).
وفى أ: «بالنصب» بدل كلمة «نصباً».

تقدم أن لغة التنزيل الحمل على أقرب العاملين؛ فحملة^(١) على عامل الجر من حيث كان أقرب إلى المجرور من عامل النصب، وحسن الحمل على الجر؛ لأن فرق الكفار الثلاث: المشرك، والمنافق، والكتابي الذي لم يسلم، قد كان منهم الهزء؛ فساغ لذلك أن يكون «الكفار» مجرورًا وتفسيرًا للموصول، وموضحًا له، فالدليل على استهزاء المشركين قوله: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ. الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الحجر: ٩٥، ٩٦].

والدليل على استهزاء المنافقين قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

و[أما]^(٢) الكتابي الذي لم يسلم فيدل على وقوع ذلك منه قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥٧] وكل من ذكرنا من المشركين والمنافقين ومن لم يسلم من أهل الكتاب يقع عليه اسم «كافر» ويدل على ذلك قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ﴾ [البينة: ١]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [الحشر: ١١]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٣٧]، فإذا وقع على المستهزئين اسم «كافر» حسن أن يكون قوله: ﴿والكفار﴾ تفسيرًا للاسم الموصول؛ كما كان قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ تفسيرًا له، ولو فسر الموصول بـ «الكفار» لعم الجميع. ولكن «الكفار» كأنه أغلب على المشركين، و«أهل الكتاب»، على من إذا عاهد [و]^(٣) دخل في ذمة المسلمين قبلت^(٤) منه الجزية على دينه - أغلب؛ فلذلك فصل ذكرهما، ويدل على تقدم قوله: ﴿والكفار﴾ قوله: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فكما أن الاتفاق - فيما علمنا - على الجر في قوله: ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾ ولم يحمل على العامل الرافع، كذلك ينبغي أن يتقدم الجر في قوله: ﴿والكفار أولياء﴾. وحجة من نصب فقال: ﴿وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ أنه عطف على العامل الناصب؛ فكانه

(١) في ب: فحمل.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: وقبلت.

قال: لا تتخذوا الكفار أولياء، وحثهم في ذلك قوله: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكٰفِرِينَ اَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ فكما وقع النهى عن اتخاذ الكفار أولياء في هذه الآية، كذلك يكون في الأخرى معطوفاً على الاتخاذ.

[و] ^(١) اختلفوا في ضم الباء وفتحها من - قوله - تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [٦٠]: فقرأ حمزة وحده ^(٢): ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ بفتح العين وضم الباء وكسر التاء من «الطاغوت».

وقرأ الباقون: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ منصوباً كله.

حجة حمزة في قراءته: ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾: أنه يحمله على ما عمل فيه «جعل»؛ فكانه [قال: ^(٣)] وجعل منهم عبد الطاغوت. ومعنى «جعل»: خلق؛ كما قال: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وكما قال: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وليس «عَبَدَ» لفظ جمع؛ ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة!؟

ألا ترى أن في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع؟! وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] [يريد: نعم الله؛ ^(٤)] فكذلك قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ وجاء على «فَعَلَ»؛ لأن هذا البناء تراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو يَقْظٍ، وَنُدْسٍ ^(٥)، وفي التنزيل: ﴿وَتَحَسَّبُوهُمْ أَفْكَاطًا﴾ [الكهف: ١٨]؛ فكان ^(٦) تقديره أنه قد ذهب في عبادة الطاغوت والتذلل له كل

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإعراب للنحاس (٥٠٧/١)، الإملاء للعكبري (١/١٢٨)، البحر المحيط (٥١٩/٣)، التبيان للطوسي (٥٧٢/٣)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير الطبري (٤٣٩/١٠)، تفسير القرطبي (٢٣٥/٦)، الحجة لابن خالويه (١٢٣، ١٣٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٣١)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٦)، الغيث للصفاقسي (٢٠٤)، الكشف للقيسي (٤١٤، ٤١٥)، المجمع للطبرسي (٢١٤/٢)، تفسير الرازي (٤٢٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) يقال: رجل نُدْسٌ؛ أى: فهم، سريع السمع، فظن.

ينظر: اللسان [ندس].

(٦) في ب: فهذا كان.

مذهب وتحقق به، وجاء على هذا؛ لأن «عبدًا» في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، واستعمالهم إياه استعمالها لا يزيل عنه كونه صفة.

ألا ترى أن «الأبرق» و«الأبطح» - وإن كانا استعمالا للأسماء - حتى كسّر هذا النحو تكسيرها عندهم في نحو قوله: [من الكامل]

بِالْعُذْبِ فِي رَصْفِ الْقِلَاتِ مَقِيلُهُ قَضِ الْأَبَاطِحِ لَا يَزَالُ ظَلِيلًا^(١)
لم يزل عنهما^(٢) حكم الصفة.

يدلك على ذلك تركهم صرفها^(٣) كتركهم صرف «آخر»^(٤)، ولم يجعلوا ذلك كـ «أفكل»^(٥)، و«أيدع»^(٦). فكذاك «عبد» - وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء -

لم يخرج ذلك عن أن يكون صفة، وإذا لم يخرج عن أن يكون صفة، لم يمتنع أن يبنى بناء الصفات على «فعل» نحو يَقْظُ.

فأما من فتح [فقال]:^(٧) ﴿وَعَبَدَ الْأَطْلُغُوتَ﴾ فإنه عطفه على مثال الماضي الذي في

(١) وهو للبيد في اللسان (وجد)، والتاج (وجد)، ولم أقع عليه في ديوانه.

(٢) في أ: عنه.

(٣) في أ: لصرفه.

(٤) في أ: أحمر.

(٥) الأفكل - على أفعل - : الرعدة، ولا يبنى منه فعل. التهذيب عن الليث وغيره: الأفكل رعدة

تعلو الإنسان، ولا فعل له وأنشد ابن بري:

بعيشك هاتى فغنى لنا فإن ندامك لم ينهلوا

فباتت تغنى بغيرها غناء رويدًا له أفكل

وقال: الأخطل:

لها بعد إسآدٍ مراح وأفكل

ابن الإعرابي: افتكل فلان في فعله افتكالا، واحتفل احتقالا بمعنى واحد.

ويقال: أخذ فلانًا أفكل: إذا أخذته رعدة فارتعد من برد أو خوف، وهو ينصرف، فإن

سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة؛ للتعريف ووزن الفعل، وصرفته في النكرة.

ينظر: اللسان (٣٤٥٢/٥).

(٦) الأيدع: صيغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم، وقيل: هو دم الأخوين، وقيل: هو

الزعفران، وهو على تقدير أفعل. وقال الأصمعي: العندم دم الأخوين، ويقال: هو الأيدع

أيضًا، قال أبو ذؤيب الهذلي:

فنحنا لها بمذلقين كأنما بهما من النضح المجدع أيدع

قال ابن بري: وشجرته يقال لها: الحريقة، وعودها: الجنجنة، وغصنها: الأروع.

وقال أبو عمرو: الأيدع نبات.

ينظر: اللسان (٤٩٥٠/٦).

(٧) سقط في أ.

الصلة وهو قوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨]، وأفرد الضمير^(١) في «عَبَدَ»، وإن كان المعنى فيه الكثرة^(٢)؛ لأن الكلام محمول على لفظ من دون معناه، وفاعله ضمير من كما أن فاعل الأمثلة المعطوف عليها ضمير «مَنْ»؛ فأفرد لحمل ذلك جميعًا على اللفظ، ولو حمل الكل على المعنى، أو البعض على اللفظ والبعض على المعنى - كان مستقيمًا.

واختلفوا في التوحيد والجمع في قوله -تعالى-: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [٦٧]:
 فقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ واحدة، وفي «الأنعام»:
 ﴿حيث يجعل رسالاته﴾ [الآية: ١٢٤] جماعة، وفي «الأعراف»: ﴿يُرْسِلَتِي﴾ [١٤٤]
 على الجمع أيضًا.

وقرأ ابن كثير: ﴿رِسَالَتَهُ﴾ على التوحيد، وفي «الأنعام»: ﴿حيث يجعل رسالاته﴾ وفي «الأعراف»: ﴿برسالتى﴾ على التوحيد ثلاثين.
 وقرأ نافع: ﴿فما بلغت رسالاته﴾ جماعًا، وقرأ في «الأنعام»: ﴿حيث يجعل رسالاته﴾ [جماعًا أيضًا]^(٣)، وقرأ: ﴿على الناس برسالتى﴾ واحدة.
 وقرأ ابن عامر^(٤)، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿فما بلغت رسالاته﴾،
 و: ﴿حيث يجعل رسالاته﴾، و: ﴿عَلَى النَّاسِ رِسَالَتِي﴾ جماعًا ثلاثين.
 وروى حفص عن عاصم: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ واحدة، و: ﴿حيث يجعل رسالاته﴾ واحدة - أيضًا - و: ﴿عَلَى النَّاسِ رِسَالَتِي﴾ جماعًا.

قال أبو علي: «أرسل» فعل يتعدى إلى مفعولين، ويتعدى إلى الثانى منهما [بحرف الجر]^(٥) كقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [نوح: ١]، ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، ويجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، من نحو:

(١) زاد في أ: الذى.

(٢) في أ: كثرة.

(٣) في ب: جماعة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (٥٠٨/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٢٨)، البحر المحيط (٥٣٠/٣)، التبيان للطوسي (٥٨٧/٣)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير القرطبي (٢٤٤/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٣)، الحجة لأبي زرع (٢٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٦)، الغيث للصفاسي (٢٠٤)، الكشف للقيسي (٤١٥، ٤١٦)، المجمع للطبرسي (٢٢٢/٢)، تفسير الرازي (٤٢٨/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٥٥/٢).

(٥) في أ: بالجار.

أعطيت، وكسوت، وليس من باب «حسبت» كقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وقال: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَارُونَ﴾ [الشعراء: ١٣] فعدى إلى الثانى، والأول مقدر فى المعنى، التقدير: أرسل رسولاً إلى هارون.

فأما قوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥] فالجار فى موضع نصب على الحال؛ كما تقول: أرسلت زيداً بعدته، وكذلك قوله: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَع﴾ [يوسف: ١٢] إن رفعت المضارع كان حالاً، وإن جزمته كان جزاء. وقد يستعمل الإرسال على معنى التخلية بين المرسل وما يريد^(١) وليس يراد به البعث.

قال الراجز: [من الراجز]

أَرْسَلَ فِيهَا مُفْرَمًا غَيْرَ قَفِيزٍ
طَبًّا بِإِزْسَالِ الْمَرَابِيعِ السُّوزِ

وقال آخر: [من الراجز]

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقْرَمُهُ
وَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ^(٢)

فهذا إنما يريد: خلى بين الفحل وبين طروفته، ولم يمنعه منها.

وقال: [من الوافر]

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْهَبَا
وَلَمْ يُسْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَالِ^(٣)

(١) فى أ: وبين ما يريد.

(٢) الراجز بلا نسبة فى اللسان (سما)، وأسرار العربية ص(٨)، والإنصاف ص(١٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية ص(١٧٦)، وشرح المفصل (١/٢٤)، والمقتضب (١/٢٢٩)، والمنصف (١/٦٠)، ونوادير أبى زيد ص(١٦٦)، والتاج (سما)، وأساس البلاغة (قرم).

(٣) وهو للبيد فى ديوانه ص(٨٦)، وأساس البلاغة ص(٤٦٥) (نغص)، وخزانة الأدب (٣/١٩٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٠)، وشرح التصريح (١/٣٧٣)، وشرح المفصل (٢/٦٢)، وشرح ابن عقيل ص(٣٢٤)، والكتاب (١/٣٧٢)، واللسان (نغص)، (عرك)، (دخل)، والمعانى الكبير ص(٤٤٦)، والتاج (نغص)، (عرك)، (دخل)، والمقاصد النحوية (٣/٢١٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٦/٨٥)، والإنصاف (٢/٨٢٢)، وجواهر الأدب ص(٣١٨)، واللسان (ملك)، والمقتضب (٣/٢٢٧).

ويروى «نغص» بدلا من «نغص».

المعنى: خلى بين هذه الإبل وبين شربها ولم يمنعها من ذلك، فمن هذا الباب قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيْطَانَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [مريم: ٨٣].

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

لَعَمْرِي لَقَدْ جَاءَتْ رِسَالَةٌ مَالِكٍ إِلَى جَسَدٍ بَيْنَ الْعَوَائِدِ مُخْتَبَلٍ
وَأَرْسَلَ فِيهَا مَالِكٌ يَسْتَحِجُّنَا وَأَشْفَقَ مِنْ رَبِّ الْمُنُونِ فَمَا وَأَلٌ^(١)

فالرسالة هنا بمنزلة الإرسال، والمصدر في تقدير الإضافة إلى الفاعل، والمفعول الأول [في التقدير]^(٢) محذوف كما كان محذوفاً في قوله: ﴿فَأَرْسَلَ إِلَيَّ هُرُونَ﴾ [الشعراء: ١٣]. والتقدير: رسالة مالك إلى جسد، والجار والمجرور في موضع نصب؛ لكونه مفعولاً ثانياً، والمعنى: إلى ذى جسد؛ لأن الرسالة لم تأت الجسد دون سائر المرسل إليه.

ومثل ذلك قوله: [من الوافر]

... .. وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّتَاعَا^(٣)

في وضعه «العطاء» موضع «الإعطاء»..

وقوله: [من الطويل]

وَأَرْسَلَ فِيهَا مَالِكٌ يَسْتَحِجُّنَا^(٤)

يجوز أن يكون المعنى: أرسل الرسالة يستحنا، ودخول الجار كدخوله في قوله: ﴿هَلُمَّ فِيهَا﴾ [يس: ٥٧]، و«يستحنا» حال من «مالك». وإن شئت قلت: تستحنا، فجعلته حالاً من الرسالة. وإن شئت ذكرت؛ لأن الرسالة والإرسال بمعنى.

والرسول جاء على ضربين:

أحدهما: أن يراد به المرسل.

والآخر: [أن يراد به الرسالة]^(٥).

فالأول كقولك: هذا رسول زيد، تريد^(٦): مرسله، وقال -جل وعز-: ﴿وَمَا

(١) البيتان للبيهقي في اللسان (شمل).

(٢) سقط في أ.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) سقط في أ.

(٦) زاد في أ: أى.

مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴿١٤٤﴾ [آل عمران: ١٤٤] فهذا كأنه يراد به المرسل، يقوى ذلك قوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣].

ومثل هذا فى إنه «فَعُول»: يراد به المفعول، قوله: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ خَيْرًا مِنْكَ مُذْ عَضَّ كَارَهَا بِلَحْيَيْكَ عَادِيَّ الطَّرِيقِ رَكُوبٌ^(١)
المعنى: أنه طريق مركوب مسلوک.

وقال: [من الطويل]

تَضَمَّنَهَا وَهُمْ رَكُوبٌ كَأَنَّهُ إِذَا ضَمَّ جَنْبِيهِ الْمَخَارِمُ رَزْدُقُ^(٢)
وقالوا: الحلوبة والحلوب، والركوبة والركوب - لما يحلب ويركب.

فأما استعمالهم «الرسول» بمعنى «الرسالة» فكقول الشاعر: [من الطويل]

لَقَدْ كَذَّبَ الْوَأَشُونَ مَا فَهَتْ عِنْدَهُمْ بَيْسِرٌ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ^(٣)
أى: برسالة؛ فيجوز على هذا فى قوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]

أن يكون التقدير: إنا ذوو رسالة ربك. فلم يش «رسول» كما لا يشى المصدر. ويجوز أن يكون وضع الواحد موضع الثنية؛ كما وضع موضع الجمع^(٤) فى قوله: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠]، ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا﴾ [النساء: ٩٢] ونحو ذلك.

وجمع رسالة: رسالات، وعلى^(٥) التفسير: رسائل، ومثله: عمامة وعمامات وعمائم. فأما قوله - تعالى -: ﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فلا يخلو «حيث» فيه من أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، أو انتصاب [المفعول به]^(٦)، ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظروف؛ لأن علم القديم - سبحانه - فى جميع

(١) وهو بلا نسبة فى المخصص (٩٢/٩).

ويروى: «فما» بدل «وما».

(٢) وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص(٧٧)، وكتاب العجيم (٢٣/٢)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢٥)، والمخصص (٩٢/٩)، وأدب الكاتب ص(٥٠٠).

(٣) وهو لكثير فى ديوانه ص(١١٠)، واللسان (رسل)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣٩١/١٢)، وديوان الأدب (٣٩٥/١)، واللسان (رسل)، والتاج (رسل) وفيه «برسيل» مكان «برسول».

ويروى: «بُخْت» بدل «فَهَتْ»، و «وَأَرْسَلْتُهُمْ» بدل «وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ».

(٤) فى أ: الجمع.

(٥) فى أ: حكى.

(٦) فى ب: المفعولين.

الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحمل «أفعل» على زيادة علم في مكان، علمت أن انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل الناصب مضمَر.

دل عليه قوله: ﴿أَعْلَمُ﴾، كما أن «القوانس» في قوله: [من الطويل]

... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(١)

ينتصب على مضمَر دل عليه «أضرب»؛ فكذاك «حيث» إذا انتصب انتصاب المفعول به؛ ألا ترى أن المفعول به لا ينتصب بالمعاني؟

ومثل ذلك في انتصاب «حيث» - على أنه مفعول به - قول الشماخ: [من الطويل]
وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الْخَضِرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ^(٢)
ف «حيث» مفعول به.

ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمى شيئاً حيث تكوى النواحز، إنما يرمى حيث تُكوى النواحز؛ ف «حيث تكوى» مفعول به وليس بمفعول فيه؟!

فحجة من جمع فقال: ﴿رِيسَلْتِكُ﴾ أن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالتوحيد والعدل، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم؛ فلما اختلفت الرسائل حسن أن يجمع، كما حسن أن تجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت؛ ألا ترى أنك تقول: رأيت تموراً كثيرة، ونظرت في علوم [كثيرة]^(٣)؟! فجمعت^(٤) هذه الأسماء^(٥) إذا اختلفت ضروبها كما تجمع غيرها من الأسماء.

وحجة من أفرد هذه الأسماء ولم يجمعها أنها تدل على الكثرة وإن لم تجمع كما تدل عليها الألفاظ الموضوعية^(٦) للجمع، وتدل على الكثير^(٧) كما تدل ألفاظ الجمع عليه. مما يدل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿لَا نَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَجِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، فوقع الاسم الشائع على الجميع، كما يقع على الواحد؛

(١) تقدم.

(٢) وهو في ديوانه ص (١٨٢)، واللسان (خضر)، وجمهرة أشعار العرب ص (٨٢٨)، والمعاني الكبير ص (٧٨٣)، والأزمنة والأمكنة (١/١٠٦)، والتاج (خضر).

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: فجميع.

(٥) زاد في أ: جمعت.

(٦) في ب: المصوغة.

(٧) في أ: التكثير.

فكذلك الرسالة. ولو وضع موضع القراءة بالإفراد الجمع، أو موضع الجمع الإفراد، لكان سائغاً في العربية إلا أن لفظ الجمع في الموضع الذي يراد به الجمع^(١) أبين.

والقراء قد يتبعون -مع ما يجوز في العربية- الآثار، فيأخذون بها ويؤثرونها إذا وجدوا مجاز ذلك في العربية مجازاً واحداً.

واختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [٧١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ نصباً. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي^(٢): ﴿أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ رفعاً. ولم يختلفوا في رفع «فتنة».

قيل: إن المراد بقوله: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾: حسبوا ألا تكون فتنة بقولهم^(٣): ﴿سَخَنُ أَبْتَكُوا اللَّهَ وَأَجَبْتُوهُ﴾ [المائدة: ١٨].

قال أبو علي: الأفعال على ثلاثة أضرب:

فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره، وذلك نحو العلم واليقين والتبين والثبت. وفعل يدل على خلاف الاستقرار والثبات.

وفعل يجذب مرة إلى هذا القبيل، وأخرى^(٤) إلى هذا القبيل.

فما كان معناه العلم وقعت^(٥) بعده «أَنْ» الثقيلة، ولم تقع بعده الخفيفة الناصبة للفعل، وذلك أن «أَنْ» الثقيلة معناها ثبات الشيء واستقراره، والعلم وبابه كذلك

(١) في أ: الجميع.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (١/٥١٠)، الإملاء للعكبري (١/١٢٩)، البحر المحيط (٣/٥٣٣)، التبيان للطوسي (٣/٥٩٦)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير القرطبي (٦/٢٤٧)، الحجة لابن خالويه (١٣٣، ١٣٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاقسي (٢٠٤)، الكشف للزمخشري (١/٣٥٥)، الكشف للقيسي (٤١٦)، المجمع للطبرسي (٢/٢٢٥)، تفسير الرازي (٣/٤٣١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٥).

(٣) في أ: لقولهم.

(٤) في أ: ومرة.

(٥) في أ: وقع.

أيضاً؛ فإذا أوقع عليه واستعمل معه كان وفقه وملائماً له. ولو استعملت الناصبة للفعل بعد ما معناه العلم واستقرار الشيء لم تكن وفقه؛ فتباينا وتدافعا.

ألا ترى أن «أن» الناصبة لا تقع على ما كان ثابتاً مستقراً. فمن استعمال الثقيلة بعد العلم وإيقاعه^(١) عليها قوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، و: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤]؛ لأن الباء زائدة، وكذلك التبيين والتيقن، وما كان معناه العلم كقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا﴾ [يوسف: ٣٥] فـ «بدا» ضرب من العلم؛ ألا ترى أنه تبيين لأمر لم يكن قد تبين؛ فلذلك كان قسماً.

كما كان علمت قسماً في نحو قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّيَتِي
.....
..... (٢)

قال: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُتَهُ﴾ [يوسف: ٣٥] فهذا بمنزلة: علموا ليسجنته [حتى حين]^(٣). وعلى هذا قول الشاعر: [من الطويل]

بَدَأَ لِيْ أُنَى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى
.....
..... (٤)

فأوقع بعدها الشديدة كما يوقعها بعد «علمت».

وأما ما كان معناه ما لم يثبت ولم يستقر، فتحو: أطمع وأخاف وأخشى وأشفق

(١) في ب: ووقوعه.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ب.

(٤) صدر بيت وعجزه:

..... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٢٨٧)، وتخليص الشواهد ص (٥١٢)،
وخزانة الأدب (٤٩٢/٨، ٤٩٦، ٥٥٢، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤)، والدرر (١٦٣/٦)،
وشرح شواهد المغنى (٢٨٢/١)، وشرح المفصل (٥٢/٢، ٥٦/٧)، والكتاب (١/
١٦٥، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤)، ولسان العرب (نمش)، ومغنى اللبيب (١/
٩٦)، والمقاصد النحوية (٢٦٧/٢، ٣٥١/٣)، وهمع الهوامع (١٤١/٢) ولصرمة
الأنصاري في شرح أبيات سيويه (٧٢/١)، والكتاب (٣٠٦/١)، ولصرمة أو لزهير في
الإنصاف (١٩١/١)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (١٥٤) والأشباه والنظائر (٢/
٣٧٤) وجواهر الأدب ص (٥٢) وخزانة الأدب (١٢٠/١، ١٣٥/٤، ٢٩٣/١٠،
٣١٥)، والخصائص (٢/٣٥٣، ٤٢٤)، وشرح الأشموني (٤٣٢/٢)، وشرح المفصل
(٦٩/٨)، والكتاب (١٥٥/٢).

وأرجو، [فهذا ونحوه يستعمل] ^(١) بعد ^(٢) الخفيفة الناصبة للفعل، قال: ﴿وَالَّذِي
أَطْعَمَ أَنْ يَفْعَرَ لِي حَطِيبَتِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، و: ﴿تَخَافُونَ أَنْ يَنْحَظَفَكُمْ النَّاسُ﴾
[الأنفال: ٢٦]، و: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا﴾
[البقرة: ٢٢٩]، و: ﴿فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٠]، و: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا﴾
[المجادلة: ١٣]، وكذلك «أرجو» و«عسى» و«لعل».

وأما ما يجذب مرة إلى هذا الباب ومرة إلى ^(٣) الباب الأول فنحو: حسبت
وظننت وزعمت، فهذا النحو يجعل مرة بمنزلة أرجو وأطمع؛ من حيث كان أمرًا
غير مستقر، ومرة يجعل بمنزلة العلم؛ من حيث استعمل استعماله ومن حيث كان
خلافه، والشيء قد يجري [مجرى] خلافه ^(٤) في كلامهم نحو: عطشان وريان. فأما
استعمالهم إياه استعمال العلم فهو أنهم قد أجابوه بجواب القسم، حكى سيبويه:
ظننت ليسبقنتي.

وقيل في قوله: ﴿وَوَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]: أن النفي جواب للظن،
كما كان جواباً لـ «علمت» في قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾
[الإسراء: ١٠٢] فكلتا القراءتين في قوله: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾، وكلا
الأمرين قد جاء به التنزيل.

فمثل قول من نصب فقال: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ
السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤]، ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ﴾
[الجاثية: ٢١]، ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢].

ومثل قراءة من رفع: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٧]، ﴿أَيَحْسَبُونَ
أَنَّمَا نُؤْتُهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾
[القيامة: ٣] فهذه مخففة من الشديدة.

ومثل ذلك في الظن قوله: ﴿تَنْظُرُونَ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥]، وقوله: ﴿إِنْ ظَنَّنَا
أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. ومن ^(٥) الرفع قوله: ﴿وَأَنَا ظَنَّنَا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْآيَاتِ﴾

(١) في ب: فهذه ونحوها تستعمل.

(٢) في أ: بعده.

(٣) في أ: هذا.

(٤) في أ: الخلاف.

(٥) في ب: في.

وَالْحِنْ عَلَى اللَّهِ كِدْبًا﴾ [الجن: ٥]، وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] فـ «أَنْ» ههنا المخففة من الشديدة؛ لأن الناصبة للفعل لا يقع بعدها «لن» لاجتماع الحرفين في الدلالة على الاستقبال، كما لم تجتمع الناصبة مع السين، ولم يجتمعا كما لا يجتمع الحرفان لمعنى واحد؛ فمن ثم كانت «أَنْ» في قوله -تعالى-: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠] المخففة من الشديدة، ومن ذلك قوله: ﴿وَوَلَّوْا أَنْتُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢].

فأما قوله: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] فالظن ههنا: علم، وكذلك قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنْيُّ مَلَأْتُ حِجَابِي﴾ [الحاقة: ٢٠]. وقال سيبويه: لو قلت على جهة المشورة: «ما أعلم إلا أن تدعه» لتصبّت؛ وهذا لأن المشورة أمر غير مستقر ولا متيقن من المشير؛ فصار بمنزلة الأفعال الدالة على خلاف الثبات والاستقرار. وحسن وقوع المخففة من الشديدة في قول من رفع - وإن كان بعدها^(١) فعل - لدخول لا، وكونها عوضاً من حذف الضمير معه، وإيلائه ما لم يكن يليه.

ولو قلت: علمت أن تقول - لم يحسن حتى تأتي بما يكون عوضاً نحو: قد، ولا، والسين، وسوف؛ كما قال: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠]. فإن قلت: فقد جاء: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، فلم يدخل بين «أَنْ» و«ليس» شيء.

فإنما جاء هذا لأن «ليس» ليس بفعل على الحقيقة.
قال أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿أَلَا تَكُونُ فَتْنَةً﴾ بالرفع [في «فتنة»]^(٢) فهذا لأنهم جعلوا «كان» بمنزلة وقع، ولو نصب فليل: ألا يكون فتنة - أي: ألا يكون قولهم فتنة - لكان جائزاً في العربية؛ وإنما رفعوه فيما نرى لاتباع الأثر، لا لأنه لا يجوز في العربية [غيره]^(٣).

اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله -

(١) في أ: بعده.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

عز وجل-: ﴿عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ بغير ألف مشددة القاف. وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿بِمَا عَقَدْتُمْ﴾ بغير ألف خفيفة. وكذلك قرأ حمزة والكسائي^(١).

وقرأ ابن عامر^(٢): ﴿عَاقَدْتُمْ﴾ بألف.

قالوا: أعقدت العسل فهو مُعَقَّدٌ وعقيد. وأخبرنا أبو إسحاق أن بعضهم قال: عَقَدْتُ العسل، قال: والكلام أعقدت.

من قال: ﴿عَقَدْتُمْ﴾ فشدد القاف احتمال أمرين:

أحدهما: أن يكون لتكثير الفعل؛ لقوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ﴾ فخاطب الكثرة؛ فهذا مثل: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَثْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣].

والآخر: أن يكون «عَقَدَ» مثل «ضَعَفَ»، لا يراد به التكثير؛ كما أن «ضاعف» لا يراد به فعل من اثنين.

ومن قال: ﴿عَقَدْتُمْ﴾ فخفف، جاز أن يراد به الكثير من الفعل والقليل، إلا أن «فَعَلَ» يختص بالكثير، كما أن الرُّكْبَةَ تختص بالحال التي يكون عليها الركوب. وقالوا: عَقَدْتُ الحبل والعهد، واليمين: عَهْدٌ.

ألا ترى أن «عاهدت» يتلقى بما يتلقى به القسم؟!

قال: [من البسيط]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (٥١٦/١)، الإملاء للعكبري (١٣٠/١)، البحر المحيط (٩/٤)، التبيان للطوسي (١٢/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير الطبري (٥٢٤/١٠)، الحجة لابن خالويه (١٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاسي (٢٠٤)، الكشف للزمخشري (٣٦١/١)، الكشف للقيسي (٤١٧)، المجمع للطبرسي (٢٣٦/٢)، تفسير الرازي (٤٣٩/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإملاء للعكبري (١٣٠/١)، البحر المحيط (٩/٤)، التبيان للطوسي (١٢/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير القرطبي (٢٦٦/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٤)، الحجة لأبي زرع (٢٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاسي (٢٠٤)، الكشف للزمخشري (٣٦١/١)، الكشف للقيسي (٤١٧)، المجمع للطبرسي (٢٣٦/٢)، تفسير الرازي (٤٣٩/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِيَجَارِهِمْ (١)
 وأما قراءة ابن عامر: ﴿بِمَا عَاقَدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ فيحتمل ضربين:
 أحدهما: أن يكون «عاقدتم» يراد به: عقدتم؛ كما أن «عافاه الله» و«عاقبت
 اللص» و«طارقت النعل» بمنزلة: فَعَلْتُ؛ فتكون قراءته [فى المعنى] (٢) على هذا
 كقراءة من خفف.

ويحتمل أن يراد بـ «عاقدتم»: فاعلت - الذى (٣) يقتضى فاعلين فصاعداً - كأنه:
 يؤاخذكم بما عاقدتم عليه اليمين. ولما كان «عاقد» فى المعنى قريباً من «عاهد»
 عداه (٤) بـ «على» كما يعدى «عاهد» بها، قال: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهُ﴾
 [الفتح: ١٠].

ونظير ذلك فى تعديته بالجار - لما كان بمعنى ما يتعدى به - قولهم: ناديت،
 قالوا: ناديت زيدا، ﴿وَنَدَيْتَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ﴾ [مريم: ٥٢]، وقال: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى
 الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٥٨] فعدى بالجار لما كان بمعنى ما يتعدى بالجار، وهو:
 دعوت، تقول: دعوته إلى كذا، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾
 [فصلت: ٣٣].

فكما عدى «نادى» لما كان فى معنى «دعا» بالجار، كذلك عدى «عاقد» - لما
 كان بمعنى عاهد - به واتسع فيه، وحذف الجار؛ فوصل الفعل إلى المفعول، ثم
 حذف من الصلة الضمير الذى (٥) كان يعود إلى الموصول، كما حذف (٦) من قوله:
 ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

(١) صدر بيت، وعجزه:

.....
 شدوا العتاج وشدوا فوقه الكربا
 وهو للحطيفة فى ديوانه ص (١٦) واللسان (كرب)، (عنج) والتاج (كرب)،
 (عنج) ومقاييس اللغة (١٧٤/٥) وتهذيب اللغة (١٩٧/١)، (٣٧٩) (٢٠٧/١٠) وبلا نسبة
 فى اللسان (عقد)، وجمهرة اللغة ص (٣٢٧)، ومقاييس اللغة (١٥١/٤).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: التى.

(٤) فى ب: عدى.

(٥) فى أ: لما.

(٦) فى أ: حذفه.

ومثل حذف الجار هنا حذفه من قول الشاعر: [من البسيط]
كَأَنَّهُ وَاصِحُ الْأَقْرَابِ فِي لِقَاحِ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَتَاصِيلُ^(١)
إنما هو: عزت عليه، فاتسع [فيه]^(٢). فالتقدير: يؤاخذكم بالذي عاقدتم عليه،
ثم عاقدتموه الأيمان، فحذف الراجع.

ويجوز أن يجعل «ما» التي مع الفعل بمنزلة المصدر فيمن قرأ: «عقدتم»
و«عقدتم»، [فلا تقتضى]^(٣) راجعاً؛ كما لا تقتضيه في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَسْتَهَمُّ كَمَا شِئُوا
لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِتَابِعِينَ يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١]، والكفارة في
الأيمان إنما أوجبت بالتنزيل فيما عقد عليه دون اليمين التي لم يعقد عليها. يدل على
ذلك قوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾ [المائدة: ٨٩] أى: كفارة ما
عقدتم عليه، والمعقود عليه: ما كان موقوفاً على الحنث والبر، دون ما لم يكن كذلك.
[و]^(٤) اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله -تعالى-: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾
[٩٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٦): ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا﴾ مضافة بخفض^(٧)
«مثل».

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ﴾ «جزاء» متون، و«مثل» مرفوع.
حجة من رفع «المثل» أنه صفة لـ «الجزاء» والمعنى: فعلية جزء من النعم مماثل

(١) وهو للأخطل في ديوانه ص(٦٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٣٨)، وبلا نسبة في
اللسان (نصل)، والتاج (نصل).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: ولا يقتضى.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: فى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (٥١٨/١)، الإملاء للعكبرى (١/

١٣١)، التبيان للطوسي (٢٥/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير الطبرى (١٣/١١) تفسير

القرطبي (٣٠٩/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٤)، الحجة لأبى زرع (١٣٥)، السبعة لابن

مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاسى (٢٠٤)، الكشف للقيسى (٤١٨)، المجمع للطبرسى

(٢/٢٤٢)، تفسير الرازى (٣/٤٤٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٥).

(٧) فى أ: ويخفض.

المقتول، والتقدير: فعليه جزاء وفاء للآزم له، أو: فالواجب عليه جزاء من النعم مماثل ما قتل من الصيد، فـ «من التعم» على هذه القراءة صفة للنكرة، التي^(١) هي «جزاء» وفيه ذكره، ويكون «مثل» صفة للجزاء؛ لأن المعنى: عليه جزاء مماثل للمقتول من الصيد من النعم.

والمماثلة في القيمة أو^(٢) الخلقة على حسب اختلاف الفقهاء من ذلك، ولا ينبغي إضافة «جزاء» إلى «المثل».

ألا ترى أنه ليس عليه جزاء مثل ما قتل في الحقيقة، إنما عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، ولا جزاء عليه لمثل المقتول الذي لم يقتله؟!

فإذا كان [ذلك]^(٣) كذلك، علمت أن «الجزاء» لا ينبغي أن يضاف إلى «المثل»^(٤)، لأنه يوجب جزاء المثل، والموجب: جزاء المقتول من الصيد، لا جزاء مثله الذي ليس بمقتول.

ولا يجوز أن يكون قوله: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾ - على هذه القراءة - متعلقًا بالمصدر كما جاز أن يكون الجار متعلقًا به في^(٥) قوله: ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ يَبْتَلِيهَا﴾ [يونس: ٢٧]؛ لأنك قد وصفت الموصول، فإذا وصفته لم يجز أن تعلق به بعد الوصف شيئًا؛ كما أنك إذا عطف عليه أو أكدته لم يجز أن تعلق به شيئًا بعد العطف عليه، والتأكيد له. وأما^(٦) قراءة من أضاف «الجزاء» إلى «المثل»، فإن قوله: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾ يكون صفة لـ «الجزاء»، كما كان في قول من نون ولم يضيف صفة له. ويجوز فيه وجه آخر - لا يجوز في قول من نون ووصف - وهو أن يقدره متعلقًا بالمصدر.

ولا يجوز على هذا القول أن يكون فيه ذكر كما تضمن الذكر لما كان صفة، وإنما جاز تعلقه بالمصدر على قول من أضاف؛ لأنك لم تصف الموصول كما وصفته في قول من نون، فيمتنع تعلقه به.

والدليل على أن «المثل» منفصل مما أضيف إليه، وأن المضاف إليه لا يقع عليه

(١) في ب: والتي.

(٢) في أ: و.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: مثل.

(٥) في أ: من.

(٦) زاد في أ: في.

«المثل» في المعنى: قول دريد بن الصمة: [من الوافر]

وَقَاكَ اللهُ يَا بِنْتَهُ آلِ عَمْرٍو مِنْ الْأَزْوَاجِ أَمْثَالِي وَنَفْسِي
وَقَالَتْ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَهَلْ نَبَأْتُهَا أَنِّي ابْنُ أُمِّسِ^(١)
ألا ترى أن نفسه لو دخلت في جملة قوله: أمثالي، لم يحتج أن يقول: نفسي.
وأما من أضاف الجزاء إلى مثل، فقال: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]- فإنه وإن كان عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فإنهم^(٢) يقولون: أنا أكرم
مثلك، يريدون: أنا أكرمك؛ فكذلك إذا قال: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾، فالمراد:
جزاء ما قتل؛ كما أن المراد في: أنا أكرم مثلك: أنا أكرمك. فإذا كان كذلك كانت
الإضافة في المعنى كغير الإضافة؛ لأن المعنى: فعليه جزاء ما قتل، ومما يؤكد أن
«المثل»، وإن كان قد أضيف إليه الجزاء، فالمعنى: فعليه جزاء المقتول لا جزاء مثله
الذي لم يقتل - قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِيثًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي
النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

والتقدير: أفمن جعلنا له نورًا يمشي به كمن هو في الظلمات، و«المثل والمثل»
و«الشبه والشبه» واحد، فإذا كان مثله في الظلمات فكأنه هو - أيضًا - فيها. وقوله:
﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ كقوله: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفَالَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ، وَيَجْعَلْ لَكُمْ
نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨]، وقال: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْنِسَ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا
نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]، وقال: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [التحریم: ٨]، ولو
قدرت الجزاء تقدير المصدر، فأضفته إلى «المثل»، كما تضيف المصدر إلى
المفعول به - لكان في قول من جر «مثلا»، على الاتساع الذي وصفنا.

ألا ترى أن المعنى^(٣): فجزاء مثل ما قتل، أي: يجازى مثل ما قتل، والواجب
عليه في الحقيقة جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول.

واختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله - جل وعز-: ﴿أَوْ كَفَّةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾
[٩٥]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿أَوْ كَفَّةٌ﴾ منونا ﴿طَعَامٌ﴾

(١) وهما في الأغاني (٢٣/١٠)، وفيهما اختلاف يسير في الرواية.

(٢) زاد في أ: قد.

(٣) في ب: معنى.

رفعًا ﴿مَسْكِينٍ﴾ جماعة.

وقرأ نافع وابن عامر^(١): ﴿أَوْ كِفَارَةٌ﴾ رفعًا غير ممنون، [و] ﴿طَعَامٍ مَسَاكِينٍ﴾ على الإضافة.

ولم يختلفوا في ﴿مَسْكِينٍ﴾ أنه جمع.

وجه قول من رفع: ﴿طَعَامًا مَسْكِينٍ﴾: أنه جعله عطفًا على «الكفارة» عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة، ولم يضاف «الكفارة» إلى «الطعام»؛ لأن الكفارة ليست للطعام، إنما الكفارة لقتل الصيد؛ فلذلك لم يضيفوا «الكفارة» إلى «الطعام». ومن أضاف «الكفارة» إلى «الطعام»؛ فلأنه لما خير المكفر بين ثلاثة أشياء: الهدى، والطعام، والصيام - استجاز الإضافة لذلك؛ فكانه قال: كفارة طعام لا كفارة هدى، ولا كفارة صيام؛ فاستقامت الإضافة عنده لكون الكفارة من هذه الأشياء.

[و] اختلَفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾ [٩٧]:

فقرأ ابن عامر وحده^(٣): ﴿قِيَمًا﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿قِيَمًا﴾ بألف.

قوله - عز وجل -: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُفَّةَ أُنْبَيْتَ الْحَرَامِ قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]

التقدير فيه: جعل الله حج الكعبة [البيت الحرام قِيَمًا]^(٤)، أو: نصب الكعبة قِيَمًا لمعايش الناس ومكاسبهم^(٥)؛ لأنه مصدر «قاموا»، كأن المعنى: قاموا بنصبه ذلك

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (٥١٨/١)، الإملاء للعكبري (١٣١/١)، البحر المحيط (٢٠/٤)، التبيان للطوسي (٢٥/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير الطبري (٣٠/١١)، الحجة لابن خالويه (١٣٤، ١٣٥)، الحجة لأبي زرعة (٢٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاسي (٢٠٤)، الكشاف للزمخشري (٣٦٥/١)، الكشف للقيسي (٤١٨، ٤١٩)، المجمع للطبرسي (٢٤٢/٢)، تفسير الرازي (٤٥٠/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإملاء للعكبري (١٣٢/١)، البحر المحيط (٢٦/٤)، التبيان للطوسي (٣٢/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير القرطبي (٣٢٥/٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاسي (٢٠٥)، الكشف للقيسي (٤١٩/١)، المحتسب لابن جنى (٢٤٦/٢)، تفسير الرازي (٤٥٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٦/٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: أو مكاسب الناس.

لهم فاستتبت معاشهم [به]^(١) واستقامت أحوالهم له .
ويؤكد إثبات الألف في «القيام» قوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥] فالقيام: كالعياذ والصيام [والقياد]^(٢)، على هذا ما لحقته تاء التأنيث من هذه المصادر فجاءت على «فعالة» كالزيارة [والعياسة]^(٣) والسياسة والحياسة؛ فكما جاءت هذه المصادر على «فعالة»^(٤)، كذلك حكم القيام أن يكون على «فعال».

ووجه قول ابن عامر: ﴿قِيَامًا﴾ على أحد أمرين:
إما أن يكون جعله مصدرًا: كالشُّبْع، أو حذف الألف وهو يريد ما يقصر الممدود. وحكم هذا الوجه أنه يجوز في الشعر دون الكلام وحال السعة.
فإن قلت: فإذا جعله مصدرًا كالشُّبْع، فهل صححه كما صحح «الجَوْل»
«والجَوْض» مما^(٥) ليس على بناء من أبنية الفعل؟!
فأقول فيه: إنه لما اعتل فعله اعتل المصدر على اعتلال فعله.

ألا ترى أنهم قالوا: ديمة وديم، وحيلة وحيل؛ فأعلوا الجموع لاعتلال آحادها^(٦)؟!
فإذا أعلوا الجموع لاعتلال الآحاد، فأن تعل المصادر لاعتلال أفعالها أولى.
ألا ترى أنهم قد أعلوا بعض الآحاد، وصححوا الجموع نحو: معيشة ومعاش، ومقام ومقاوم، ولم يصححوا مصدرًا أعلوا فعله؛ لكي يجرى المصدر على فعله، إن صح حرف العلة في الفعل صح في مصدره، نحو: اللواز والغوار؟! وإن اعتل في الفعل اعتل في مصدره. وتقدير الآية: جعل الله حج الكعبة البيت الحرام، أو: نصب الكعبة قيامًا لمعاش الناس ومصالحهم. وقوله -تعالى-: ﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] معطوف على المفعول الأول: لـ «جعل» - ونحو ذلك: ظننت زيدًا منطلقًا وعمراً - أي: فعل ذلك؛ ليعلموا أن الله يعلم مصالح ما في السموات

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: فعال أو فعالة.

(٥) في أ: وما.

(٦) في أ: الآحاد.

والأرض، وما يجرى عليه شأنهم في معاشهم، وغير ذلك مما يصلحهم، وأن الله بكل شيء يقيمهم ويصلحهم عليهم.

وقيل في قوله: ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾: أمنا لهم. وقيل: ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾: أي: مما ينبغي أن يقوموا به. والقول الأول عندنا أبين.

واختلفوا في الثنية والجمع في قوله: ﴿أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَیْنَ﴾ [١٠٧]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿من الذين استحقَّ عليهم﴾ مضمومة التاء، ﴿الْأَوْلَیْنَ﴾ على الثنية.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن قرّة قال: سألت ابن كثير فقرأ: ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ بفتح التاء، ﴿الْأَوْلَیْنَ﴾ على الثنية.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة^(١): ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ بضم التاء، ﴿الْأَوْلَیْنَ﴾ جماع^(٢).

وروى حفص عن عاصم: ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ بفتح التاء، ﴿الْأَوْلَیْنَ﴾ على الثنية. قال الواقدي: حدثنا أسامة بن زيد عن أبيه قال: كان تميم الداري وأخوه عدی نصرانيين، وكان متجرهما إلى مكة، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة قدم ابن أبي مارية مولى عمرو بن العاص المدينة - وهو يريد الشام - تاجراً، فخرج هو وتميم الداري وأخوه عدی، حتى إذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبي مارية، فكتب وصية بيده ودسها في متاعه، وأوصى إليهما، فلما مات فتحو^(٣) متاعه، فوجدوا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (٥٢٦/١)، الإملاء للعكبري (١٣٣/١)، البحر المحيط (٤٥/٤)، التبيان للطوسي (٥٠/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير الطبري (١٩٤/١١)، الحجة لابن خالويه (١٣٥)، الحجة لأبي زرع (٢٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاسي (٢٠٥)، الكشف للزمخشري (٣٧٠/١)، الكشف للقيسي (١/٤٢٠)، المجمع للطبرسي (٢٥٧/٢)، المعاني للأخفش (٢٦٦/١)، تفسير الرازي (٣/٤٦٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٦/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (٥٢٧/١)، البحر المحيط (٤٥/٤)، التبيان للطوسي (٥٠/٤)، تفسير الطبري (١٩٦/١١)، تفسير القرطبي (٣٥٩/٦)، الحجة لأبي زرع (٢٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاسي (٢٠٥)، الكشف للزمخشري (٣٧٠/١)، المجمع للطبرسي (٢٥٧/٢)، المعاني للفراء (٣٢٤/١)، تفسير الرازي (٤٦٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٦/٢).

(٣) في أ: فتحا.

وصيته وقد كتب ما خرج به، ففقدوا شيئاً؛ فسألوهما فقالا: لا ندرى، هذا الذى قبضنا له، فرفعوهما إلى رسول الله ﷺ؛ [فأنزل الله] (١) الآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛ فأمر رسول الله ﷺ أن يستحلفوهما بالله: ما قبضا له غير هذا، ولا كتماه.

قال الواقدي: فاستحلفهما رسول الله ﷺ بعد العصر، فمكثا ما شاء الله، ثم ظهر على إناء فيه فضة منقوش بذهب (٢) معهما، فقالوا: هذا من متاعه؛ فقالا: اشتريناه منه، وارتفعوا إلى رسول الله ﷺ؛ فنزلت الآية: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] قال: فأمر رسول الله ﷺ رجلين من أهل الميت أن [يحلفا] (٣) على ما كتما وغيبا.

قال الواقدي: فحلف عبد الله بن عمرو والمطلب بن أبى وداعة؛ فاستحقا، ثم إن تميماً أسلم، وباع رسول الله ﷺ، وكان يقول: صدق الله وبلغ رسوله، أنا أخذت الإناء (٤).

قال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَانِ﴾ ف «شهادة» مرتفع بالابتداء، واتسع فى «بين»، وأضيف إليه المصدر، وهذا يدل على قول من قال: إن الظروف التى تستعمل أسماء يجوز أن تستعمل أسماء فى غير الشعر. ألا ترى أنه قد جاء (٥) فى التنزيل (٦): ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] فى قول من رفع، فجاء فى غير الشعر.

كما جاء فى الشعر نحو قوله: [من الوافر]

... فَصَادَفَ بَيْنُ عَيْنَيْهِ الْجُبُوبَا (٧)

(١) فى ب: فنزلت.

(٢) فى أ: مذهب.

(٣) سقط فى أ.

(٤) أخرجه ابن جرير (١١٦/٥) (١٢٩٧٢) عن عكرمة مرسلا، وأخرجه البخارى (٧٠/٦) كتاب الوصايا، باب قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَانِ...﴾ الآية (٢٧٨٠) وابن جرير (١١٦/٥) (١٢٩٧١) عن ابن عباس.

(٥) زاد فى ب: ذلك.

(٦) زاد فى ب: وكذلك.

(٧) عجز بيت، وصدرة:

فأما قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] فيجوز أن يتعلق بـ «الشهادة»؛ فيكون معمولها.

ولا يجوز أن يتعلق بـ «الوصية»؛ لأمرين:

أحدهما: أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف؛ لأنه لو عمل فيما قبله للزم أن يقدر وقوعه في موضعه، فإذا قدر ذلك لزم تقديم المضاف إليه على المضاف، ومن ثم لم يجز: القتال زياداً حين تأتي.

والآخر: أن «الوصية» مصدر؛ فلا يتعلق به ما يتقدم عليه، فأما قوله: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ فلا يجوز أن تحمله على الشهادة؛ لأنه إذا عمل في ظرف من الزمان لم يعمل في ظرف آخر منه^(١)، ولكن تحمله على [أحد]^(٢) ثلاثة أوجه^(٣):

أحدها: أن تعلقه بالموت، كأنه الموت في^(٤) ذلك الحين، وهذا إنما يكون على ما قرب [منه]^(٥).

يدلك على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتُّ الْقَنْ﴾ [النساء: ١٨]، وكذلك قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، فلو كان هذا على وقوعه، ولم يكن على مقاربتة -لم يجز أن يسند إليه القول بعد الموت.

والثاني^(٦): أن تحمله على «حضر»، أي: إذا حضر في هذا الحين.

والثالث: أن تحمله على البديل من «إذا»؛ لأن ذلك الزمان في المعنى هو ذلك الزمان، فتبدله منه كما تبدل الشيء من الشيء إذا كان إياه، وقوله -تعالى-: ﴿أَتُنَادِ

= فلاقته ببلقعة براح

وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١٢٠٥)، والتاج (حب) واللسان

(حب)، (بين) ومقاييس اللغة (٤٢٤/١) وللهدلي في التاج (بين).

(١) في أ: فيه.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: أشياء.

(٤) في ب: من.

(٥) سقط في ب.

(٦) في أ: والآخر.

ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴿المائدة: ١٠٦﴾، هو خير المبتدأ الذي هو شهادة بينكم، والتقدير: شهادة بينكم شهادة اثنين، فأقام^(١) المضاف إليه مقام المضاف.

ألا ترى أن الشهادة لا تكون إلا باثنين؟! وقوله: ﴿مِّنكُمْ﴾ صفة لقوله: ﴿أَتَيْنَانِ﴾، كما أن «ذوا عدل» صفة لهما، وفي الظرف ضميرهما.

وقوله: ﴿أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ تقديره: أو شهادة آخرين من غيركم، و«من غيركم» صفة لآخرين^(٢) كما كان «منكم» صفة لاثنيين^(٣)، وأما «من غيركم» فقليل في تفسيره: إنه من غير أهل ملتكم.

حدثنا الكندي قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن هشام بن حسان عن محمد قال: سألت عبيدة عن هذه الآية: ﴿أَتَيْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: اثنان ذوا عدل من أهل الملة، أو آخران من غيركم من غير أهل الملة^(٤)، وهو- فيما زعموا- قول ابن عباس^(٥) وسعيد بن المسيب^(٦)، وسعيد بن جبير^(٧)، وقيل فيهما: من غير أهل قبيلتكم.

وقوله: ﴿إِن أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مَّصِيبَةَ الْمَوْتِ﴾ [المائدة: ١٠٦] اعتراض بين الصفة والموصوف، وعلم به أن شهادة الآخرين اللذين هما من غير أهل ملتنا، إنما تجوز في السفر. واستغنى عن جواب «إن» بما تقدم من قوله: ﴿ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾؛ لأنه وإن كان على لفظ الخير فالمعنى على الأمر؛ كأن المعنى: ينبغي أن تشهدوا إذا ضربتم في الأرض آخرين من غير أهل ملتكم.

ويجوز- أيضًا- أن يستغنى عن جواب «إذا» في قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ بما تقدمها من قوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ﴾ فإن جعلت «إذا» بمنزلة «حين»، ولم تجعل له

(١) في أ: فأقيم.

(٢) في ب: للآخرين.

(٣) في ب: الاثنيين.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠١/٥-١٠٥) (١٢٨٩٠)، (١٢٨٩١)، (١٢٨٩٢)، (١٢٨٩٣)

(١٢٨٩٤)، (١٢٩١٨)، (١٢٩١٩)، (١٢٩٢٠)، (١٢٩٢١)، (١٢٩٢٢)، (١٢٩٢٣)

(١٢٩٢٤).

(٥) أخرجه ابن جرير (١٠١/٥-١٠٦) (١٢٨٩٦)، (١٢٩٢٨).

(٦) أخرجه ابن جرير (١٠١/٥-١٠٤) (١٢٨٨٧)، (١٢٨٨٩)، (١٢٨٩٨)، (١٢٩٠٣).

(٧) أخرجه ابن جرير (١٠٦/٥) (١٢٩٠٤)، (١٢٩٠٨).

جوابًا - كان بمنزلة: الحين، ويتصبب الموضوع بالمصدر الذي هو «شهادة بينكم» كما تقدم. وإن قدرت له جوابًا فإن قوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ يدل عليه، ويكون موضع «إذا» في قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ نصبًا بالجواب المقدر المستغنى عنه بقوله: «شهادة بينكم»؛ لأن المعنى ينبغي أن تشهدوا إذا حضر أحدكم الموت. وقوله: ﴿عَمَّيْسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ صفة ثانية لقوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾. وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ معلق.

وإن شئت لم تقدر الفاء في قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ لعطف جملة على جملة، ولكن تجعله جزاء كقول ذى الرمة: [من الطويل]

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ مَرَّةً
فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ^(١)
تقديره عندهم: إذا حسر بدا؛ فكذاك: إذا حستموهما أقسما.

وقال: ﴿مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾؛ لأن الناس فيما ذكروا كانوا يحلفون بالحجاز بعد صلاة العصر؛ لاجتماع الناس وتكاثرهم في ذلك الوقت. وقوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ﴾، أى: ارتبتم في قول الآخرين اللذين ليسا من أهل ملتنا، أو غير قبيلة الميت، فغلب في ظنكم خيانتهم.

وقوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾: «لا نشترى» جواب ما يقتضيه قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾؛ لأن «أقسم» ونحوه، يتلقى بما يتلقى به الأيمان. وقوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾: لا نشترى بتحريف شهادتنا ثمنًا، فحذف المضاف وذكر الشهادة؛ لأن الشهادة قول، كما جاء: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ ثم قال: ﴿فَارزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨] لما كان «القسمه» يراد به المقسوم.

ألا ترى أن القسمه التي هي إفراس الأنصباء لا يرزق منه، إنما يرزق من التركة المقسومة؟! وتقدير: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾: لا نشترى به ذا ثمن.

ألا ترى أن الثمن لا يشتري، وإنما الذى يشتري المبيع دون ثمنه؟! وكذلك

(١) وهو فى ديوانه ص (٤٦٠) وخزانة الأدب (١٩٢/٢) والدرر (١٧/٢) والمقاصد النحوية (١/٥٧٨)، (٤/٤٤٩) ولكثير فى المحتسب (١/١٥٠) وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/١٠٣) (٧/٢٥٧)، وأوضح المسالك (٣/٣٦٢)، وتذكرة النحاة ص (٦٦٨)، وشرح الأشموني (١/٩٢)، ومجالس ثعلب ص (٦١٢) ومغنى اللبيب (٢/٥٠١) والمقرب (١/٨٣) وهمع الهوامع (١/٩٨).

ويروى: «تارة» بدل «مرة».

قوله: ﴿أَشْتَرُوا بِعَايَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ أى: ذا ثمن، والمعنى: أنهم آثروا الشيء القليل على الحق، فأعرضوا عنه وتركوه له. ولا يكون «اشتروا» فى الآية بمعنى: باعوا، وإن كان ذلك يجوز فى اللغة؛ لأن بيع الشيء إخراج وإبعاد له من البائع، وليس المعنى هنا على الإبعاد؛ إنما هو على التمسك به والإيثار له على الحق.

﴿ولو كان ذا قربى﴾ التقدير: ولو كان المشهود له ذا قربى. وخصّ ذو القربى بالذكر؛ لميل الناس إلى قرباتهم ومن يناسبونه.

﴿وَلَا تَكْتُمُوهَا شَهَادَةً لِلَّهِ﴾؛ إنا إن كتمانها لمن الآثمين. وقال: ﴿شَهَادَةً لِلَّهِ﴾، فأضيفت «الشهادة» إليه - سبحانه - لأمره بإقامتها والنهى عن كتمانها فى قوله: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢].

﴿إِن عُرِيَ عَمَّ أَنَّهَا أَسْتَحَقَّ إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أى: غير أهل الميت أو من يلى أمره، على أن الشاهدين - اللذين هما آخران من غيرنا - استحقا إثماً بقصدتهما فى شهادتهما إلى غير الاستقامة، ولم يتحريا الحق فيهما؛ ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾، أى: مقام الشاهدين اللذين هما من غيرنا. ﴿مِنَ الَّذِينَ أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾، فقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ﴾ صفة للآخرين.

فأما ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾ فلا يخلو ارتفاعه من أن يكون على الابتداء وقد أخرج، كأنه فى التقدير: فالأوليان بأمر الميت آخران من أهله، أو من أهل دينه يقومان مقام الخائنين اللذين عثر على خيانتهم، كقولهم: تميمى أنا. أو يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه: فأخران يقومان مقامهما، هما الأوليان. أو يكون بدلاً من الضمير الذى فى «يقومان»؛ فيصير التقدير: فيقوم الأوليان. أو يكون مسنداً إليه «استحق».

وقد أجاز أبو الحسن شيئاً آخر، وهو أن يكون الأوليان صفة لقوله: ﴿فَأَخْرَانِ﴾؛ لأنه لما وصف اختص، فوصف من أجل الاختصاص الذى صار له بما يوصف به المعارف.

ومعنى ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾: الأوليان بالشهادة على وصية الميت، وإنما كانا أولى به ممن اتهم بالخيانة من غيرنا؛ لأنهما^(١) أعرف بأحوال الميت وأموره، ولأنهما من المسلمين.

(١) فى أ: لأنهم.

ألا ترى أن وصفهم بأنه^(١) استحق عليهم يدل على أنهم مسلمون؛ لأن الخطاب من أول الآية مصروف إليهم؟! فأما ما يسند إليه «استحق» فلا يخلو من أن يكون: الإيصاء^(٢)، أو الوصية، أو الإثم، أو الجار والمجرور، وإنما جاز: استحق الإثم؛ لأن آخذه؛ بأخذه آثم، فسمى: «إثمًا» كما سمي ما يؤخذ منا بغير حق مظلمة. قال سيبويه: المظلمة: اسم ما أخذ منك. فكذلك سمي هذا المأخوذ باسم المصدر.

وأما قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فيحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون «على» فيه بمنزلة قولك: استحق على زيد مال بالشهادة، أى: لزمه ووجب عليه الخروج منه؛ لأن الشاهدين لما عثر على خيانتهم استحق عليهما ما ولياه من أمر الشهادة والقيام بها، ووجب عليهما الخروج منها وترك الولاية لها؛ فصار إخراجهما منها مستحقًا عليهما كما يستحق على المحكوم عليه الخروج مما وجب عليه.

والآخر: أن يكون «على» فيه بمنزلة «من»؛ كأنه: من الذين استحق منهم الإثم، ومثل هذا قوله: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين: ٢] أى: من الناس.

والثالث: أن يكون «على» بمنزلة «فى»؛ كأنه استحق فيهم، وقام «على» مقام «فى» كما قام «فى» مقام «على» فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَصْلَيْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] والمعنى: من الذين استحق عليهم بشهادة الآخرين اللذين هما من غيرنا.

فإن قلت: فهل يجوز أن يسند «استحق» إلى «الأوليان»؟

فالقول: أن ذلك لا يجوز^(٣)؛ لأن المستحق إنما يكون الوصية أو شيئًا منها، والأوليان بالميت لا يجوز أن يستحقا فيسند «استحق» إليهما.

وأما من قرأ: ﴿مَنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانُ﴾^(٤) فتقديره: من الأولين الذين

(١) فى أ: بأنهم.

(٢) فى ب: الأنصاء.

(٣) زاد فى أ: ولا يجوز أن يستحق الأوليان وهما الأوليان بالميت.

(٤) ثبت فى حاشية أ: قد أجاز ذلك أبو القاسم الجرمى على حذف مضاف، وتقديره: من الذى استحق عليهما ابتداء الأولين، وقام الأوليان - المضاف إليه - بمقام المضاف، وذلك سائغ.

استحق عليهم الأنصاء أو الإثم، وإنما قيل لهم «الأولين»؛ من حيث كانوا الأولين في الذكر، ألا ترى أنه قد تقدم: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ﴾، وكذلك: ﴿أَتَشَانِ ذَوْأَ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ ذكرا في اللفظ، قبل قوله: ﴿أَوْ آخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾!؟

واحتج من قرأ: ﴿الْأُولَيْنِ﴾ على من قرأ: ﴿الْأُولَيْنِ﴾ بأن قال: أرأيت إن كان الأوليان صغيرين؟! أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام الكبيرين في الشهادة ولم يكونا -لصغرهما- أولى بالميت، وإن كانا لو كانا كبيرين كانا أولى به ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ أى: يقسم الآخران اللذان يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا. وقوله: ﴿لشهادتنا أحق من شهادتهما﴾ متلقى به ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾، ﴿وَمَا أَعْتَدْنَا﴾ فيما قلناه من أن شهادتنا أحق من شهادتهما.

وأما من قرأ: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيْنِ﴾ فتقديره: من الذين استحق عليهم الأوليان بالميت وصيته التي أوصى بها إلى غير أهل دينه، والمفعول محذوف، وحذف المفعول من هذا النحو كثير.

واختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [١١٠] فى اسم الفاعل والمصدر:

فقرأ ابن كثير وعاصم ههنا وفى «هود» [٧] والصف [٦]: ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [بغير ألف]^(١).

وقرأ فى «يونس» [٢]: ﴿لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ بألف.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر فى كل ذلك: ﴿سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ بغير ألف.

وقرأ حمزة والكسائى فى المواضع الأربعة^(٢): ﴿سَاجِرٌ﴾ بألف.

قال [أبو على]: قال - تعالى - : ﴿وَأِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ إِذْ جَاهَتَهُمْ

بِالْبَيْتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإملاء للعكبرى (١٣٤/١)، البحر المحيط (٥٢/٤)، التبيان للطوسى (٥٠/٤)، التيسير للدانى (١٠١)، تفسير الطبرى (٢١٦/١١)، تفسير القرطبى (٣٦٣/٦) الحجة لابن خالويه (١٣٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٩)، الكشف للقيسى (٤٢١/١، ٤٢٢)، المجموع للطبرسى (٢٦١/٢)، تفسير الرازى (٤٦٦/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٥٦/٢).

(٣) سقط فى ب.

فمن قرأ: ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ جعله إشارة إلى ما جاء به؛ كأنه قال: ما هذا الذي جئت به إلا سحر.

ومن قال: ﴿إِلَّا سَاحِرٌ﴾، أشار إلى الشخص لا إلى الحدث الذي أتى به، وكلاهما حسن؛ لاستواء كل واحد منهما في أن ذكره قد تقدم.

وكذلك ما^(١) في سورة الصف في قصة عيسى - أيضاً - وهو قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٦]، وكذلك ما في «هود» [٧] من^(٢) قوله: ﴿وَلَيْنَ قُلْتُمْ إِنَّا لَمُبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ فمن قال: ﴿سِحْرٌ﴾ جعل الإشارة إلى الحدث.

ومن قال: ﴿سَاحِرٌ﴾ فإلى الشخص.

فأما اختيار من اختار: ﴿سَاحِرٌ﴾ في هذه المواضع؛ لما ذهب إليه من أن «الساحر» يقع على العين^(٣) والحدث - فإن وقوع اسم فاعل على الحدث، ليس بكثير؛ إنما جاء في حروف قليلة. ولكن لمن اختار ﴿سِحْرٌ﴾ أن يقول: إنه يجوز أن يراد به الحدث والعين جميعاً؛ ألا ترى أنه يستقيم أن يقول: «إن هذا إلا سحر» وأنت تريد [به]:^(٤) ذو سحر؛ كما جاء ﴿وَلَكِنَّ الْآلِ مِنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩] أى: أهلها؟! ألا ترى قوله: ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾.

وقالوا: إنما أنت سير، وما أنت إلا سير: [من البسيط]

... .. وَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٥)

(١) في ب: فيما.

(٢) في ب: في.

(٣) في أ: المعنى.

(٤) سقط في ب.

(٥) عجز بيت للخنساء، وصدرة:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت

وهو في ديوانها ص (٤٨)، خزانة الأدب (٤٣١/١)، سيبويه (١٦٩/١)، المقتضب

(٣/٢٣٠، ٤/٣٠٥)، مجالس العلماء للزجاجي (٣٤٠)، الخصائص (٢/٢٠٣، ٣/

١٨٩)، المتصف (١/١٩٧)، المحتسب (٢/٤٣)، دلائل الإعجاز (١٩٧)، التصريح

بمضمون التوضيح (١/٣٣٢)، أمالي ابن الشجري (١/٧١)، ابن يعيش (١/١٤٤).

والشاهد في البيت: رفع «إقبال» و«إدبار» وهما مصدران قد أخبر بهما. ثم اعلم أن

فيجوز أن يريد بـ «سحر»، ذا سحر؟!
 و«ساحر» لا يجوز أن يراد به: سحر، وقد جاء «فاعل» يراد به المصدر في
 حروف ليست بالكثيرة نحو: عائذًا بالله من شرها، أى: عيادًا، ونحو: العاقبة.
 ولم تصر هذه الحروف من الكثرة بحيث يسوغ القياس عليها.
 وحكى أن أبا عمرو كان يقول: إذا كان بعده: «مبين» فهو «سحر»، وإذا كان بعده
 «عليم» فهو «ساحر».

ولا إشكال في الوصف بـ «عليم» أنه لا ينصرف إلى الحدث، ولكن «مبين» يقع
 على الحدث كما يقع على العين؛ فإذا كان كذلك لم يمتنع: ساحر مبين، كما لم
 يمتنع: سحر مبين.

[و]اختلفوا في الباء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾
 [المائدة: ١١٢]:

فقرأ الكسائي وحده^(٢): ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بالتاء ونصب الباء واللام

=
 خبر المبتدأ إذا كان مفردًا إما مشتق أو جامد، وكلاهما إما أن يغير المبتدأ لفظًا أولاً،
 والأول إما إن يتحد به معنى نحو: زيد أخوك، وزيد قائم، أو يغيره معنى أيضًا، والمغير
 يقع خبرًا عنه إما لمساواته في المعنى كقوله -تعالى-: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ أو لحذف
 المضاف من المبتدأ والخبر نحو: دارى منك فرسخان، أى: بعد دارى فرسخان، أو
 دارى منك ذات مسافة فرسخين، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عينًا،
 ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هى، كقول الخنساء: فإنما هى إقبال
 وإدبار. فإن قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ، أى حالها إقبال، أو فى الخبر نحو ذات
 إقبال أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو وهى مقبلة جاز ولكنه يخلو من معنى المبالغة.
 قال عبد القاهر فى دلائل الإعجاز: ومما طريق المجاز فى الحكم البيت السابق. وذلك أنها
 لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة، وإنما تجوزت فى
 أن جعلتها لكثرة ما تقبل، وتدبر لغلبة ذلك عليها، واتصاله بها، وأنه لم يكن لها حال
 غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار وإنما يكون المجاز فى نفس الكلمة لو أنها قد
 استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذى وضعا له فى اللغة.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٥٣٠)، الإملاء للعكبرى (١/١٣٥)، البحر المحيط (٤/٥٤)،
 التبيان للطوسى (٤/٦٢)، التيسير للدانى (١٠١)، تفسير الطبرى (١١/٢١٨)،
 تفسير القرطبي (٦/٣٦٤)، الحجة لابن خالويه (١٣٥)، الحجة لأبى زرع (٢٤٠)، الغيث
 للصفاسى (٢٠٥)، الكشف للقيسى (١/٤٢٢، ٤٢٣)، المجمع للطبرسى (٢/٢٦٣)،
 المعانى للأخفش (١/٢٦٧)، المعانى للفراء (١/٣٢٥، ٢٦٧)، تفسير الرازى
 (٣/٤٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٦).

مدغمة في التاء.

وقرأ الباقر: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بالياء ورفع الباء.

قال أبو علي: وجه قراءة الكسائي: ﴿تستطيع﴾ بالتاء، أن المراد: هل تستطيع سؤال ربك، وذكروا الاستطاعة في سؤالهم له لا لأنهم شكوا في استطاعته، ولكن كأنهم ذكروه على وجه الاحتجاج عليه منهم؛ كأنهم قالوا: إنك مستطيع فما يمنعك؟! ومثل ذلك قولك لصاحبك: أتستطيع أن تذهب عني؛ فإني مشغول؟! أى: اذهب؛ لأنك غير عاجز عن ذلك. وأما «أن» في قوله: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يَنْزِلَ﴾ فهو من صلة المصدر المحذوف، ولا يستقيم الكلام إلا على تقدير ذلك. ألا ترى أنه لا يصح: هل تستطيع أن يفعل غيرك وأن الاستفهام لا يقع^(١) عنه، كما لا يصح في الإخبار: أنت تستطيع أن يفعل زيد؛ ف «أن» في قوله: ﴿أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْنَا﴾ متعلق بالمصدر المحذوف على أنه مفعول به؟!!

فإن قلت: هل يصح هذا على قول سيويه؟

وقد قال: إن بعض الاسم لا يضم في قوله: [من الوافر]

... .. إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٢)

فإن ذلك لا يمتنع؛ لأنه في تقدير المذكور في اللفظ وإن كان محذوفاً منه؛ إذ

كان الكلام لا يصح إلا به، كما ذهب إليه في قوله: [من المتقارب]

... .. وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٣)

(١) في ب: يصح.

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت لأبي ذؤاد، وصدره:

أكل امرئ تحسبين امرأ

والبيت في ديوانه ص (٣٥٣) والأصمعيات ص (١٩١) وأمالى ابن الحاجب (١/١٣٤)،
 (٢٩٧) وخزانة الأدب (٩/٥٩٢، ١٠/٤٨١)، والدرر (٥/٣٩)، وشرح التصريح (٢/
 ٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٩٩) وشرح شواهد المغنى (٢/٧٠٠) وشرح عمدة
 المحافظ ص (٥٠٠)، وشرح المفصل (٣/٢٦)، والكتاب (١/٦٦) والمقاصد النحوية (٣/
 ٤٤٥)، ولعدى بن زيد في ملحق ديوانه ص (١٩٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/
 ٤٩)، والإنصاف (٢/٤٧٣)، وأوضح المسالك (٣/١٦٩)، وخزانة الأدب (٤/٤١٧)،
 (٧/١٨٠)، ورفص المبانى ص (٣٤٨) وشرح الأشموني (٢/٣٢٥)، وشرح ابن عقيل
 ص (٣٩٩)، وشرح المفصل (٣/٧٩، ١٤٢)، (٨/٥٢، ٩/١٠٥) والمحتسب (١/
 ٢٨١) ومغنى اللبيب (١/٢٩٠)، والمقرب (١/٢٣٧) وجمع الهوامع (٢/٥٢).

إلى أن «كُلًّا» في تقدير الملفوظ به من حيث لو لم تقدره كذلك لم يستقم عنده؛
فكذلك قياس الآية على قوله.

وأما قراءة من قرأ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ فليس على أنهم شكوا في قدرة القديم -
سبحانه - على ذلك؛ لأنهم كانوا مؤمنين عارفين، ولكن كأنهم قالوا: نحن نعلم
قدرته على ذلك فليفعله بمسألتك إياه؛ ليكون علمًا لك ودلالة على صدقك،
وكأنهم سألوه ذلك؛ ليعرفوا صدقه وصحة أمره من حيث لا يعترض عليهم منه
إشكال ولا تنازعهم فيه شبهة؛ لأن علم الضرورة لا تعرض فيه الشبه التي تعرض في
علوم الاستدلال، فأرادوا علم أمره من هذا الوجه؛ فمن ثم قالوا: ﴿وَقَطْمِينَ قُلُوبَنَا﴾
[المائدة: ١١٣] كما قال إبراهيم -عليه السلام-: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِيُطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾
[البقرة: ٢٦٠] بأن أعلم ذلك، من حيث لا يكون لشبهة ولا إشكال على طريق.
وليس قول عيسى - عليه السلام - لهم: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
[المائدة: ١١٢] إنكارًا لسؤالهم؛ ولكن قال لهم هذا، كما جاء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتُلِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، و: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَأَتَّبِعُوا
لِيهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، و: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلَنْظُرْ نَفْسٌ﴾
[الحشر: ١٨] ونحو هذا من الآي.

وأما إدغام الكسائي اللام في التاء فحسن.

ألا ترى أن أبا عمرو قد أدغمها في التاء، فيما حكى عنه سيبويه من قوله:
﴿هَتُوبَ الْكُفَّارِ﴾ [المطففين: ٣٦]؟! والتاء أقرب إليها من التاء والإدغام في
المقاربيين^(١) إنما يحسن بحسب قرب الحرف من الحرف، وإذا جاز إدغامها في
الشين مع أنها أبعد منها من حروف طرف اللسان والثنايا؛ لأنها تتصل بمخارج هذه
الحروف -فإن يجوز في التاء ونحوها من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا أجدر.
وأنشد سيبويه: [من الطويل]

تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتُ مَالًا لِلذَّوِّ فُكَيْهَةٌ هَشِيءٌ بِكَفَيْكَ لَا بِيْنَ؟^(٢)

(١) في أ: المقاربيين.

(٢) البيت لطريف بن تميم العنبري في شرح أبيات سيبويه (٤١٧/٢) وشرح المفصل (١٠/١٤١، ١٤٢) والكتاب (٤/٤٥٨)، واللامات ص (١٥٥)، ولسان العرب (ليق)، (هلك)،
(فكه) والمقرب (٢/١٤) والممتع في التصريف (٢/٦٩٤) وبلا نسبة في تخلص الشواهد =

قال سيويه: وقد قرئ: ﴿بَتُّوْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٦].

وأشدد: [من الطويل]

فَدَّرَ ذَا وَلَكِنْ هَتَّعِينَ مُتَمِّمًا عَلَى ضَوْءِ بَرَقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبٍ؟! (١)

قال أحمد بن موسى:

قرأ نافع وحده (٢): ﴿طَائِرًا﴾ بألف مع الهمز.

وقرأ الباقون: ﴿طَيْرًا﴾ بغير ألف. [١١٠].

حكى أبو الحسن [الأخفش] (٣): طائرة، وطوائر. و[نظير] (٤) ما حكاه من ذلك

قولهم: ضائنة، وضوائن. فأما «الطير» فواحد: طائر، مثل: ضائن وضائن، وراكب

وركب، و«الطائر» كالصفة الغالبة، وقد قالوا: أطيأ؛ فهذا مثل: صاحب

وأصحاب، وشاهد وأشهاد، وشبهوا «فَيْعَلًا» بـ «فاعل»، فقالوا: ميت وأموات،

ويمكن أن يكون «أطيأ» جمع «طير»، جعله مثل: بيت وأبيات، وجمعوه على

العدد القليل كما قالوا: جمالان ولقاحان، وإذا جاز أن يشئ، جاز العدد القليل -

أيضًا - فيه، وكما جمع على «أفعال» كذلك جمع على العدد الكثير، فقالوا: طيور،

فيما حكاه أبو الحسن.

ولو قال قائل: إن «الطائر» قد يكون جمعًا مثل: الجامل، والباقر، والسامر؛

فيكون على هذا معنى القراءتين واحدًا - لكان قياسًا.

ويقوى ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم: طائرة؛ فيكون [على هذا] (٥) من

باب: شعيرة وشعير.

فأما قوله: ﴿أَتَىٰ أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] وفي

= ص (٣٥٢) وسر صناعة الإعراب ص (٣٤٨).

(١) البيت لمزاحم العقيلي في ديوانه ص (٢٤)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٤٨)، والكتاب (٤/

٤٥٩)، وكتاب اللامات ص (١٥٥)، وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه (٢/٤٤٢)، وشرح

المفصل (١٠/١٤١). ويروي: «فدح» بدل «فذر».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (١/٥٢٩)، الإملاء للعكبري (١/

١٣٤)، التيسير للداني (٨٨، ١٠١)، الحجة لابن خالويه (١٣٦)، السبعة لابن مجاهد

(٢٤٩)، الغيث للصفاسي (٢٠٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٠).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

هذه: ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾ [١١٠] وفي «آل عمران»: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ فالقول في ذلك: أن الضمير الذى فى قوله: ﴿فِيهَا﴾ لا يخلو من أن يعود إلى ما تقدم له ذكر فى الكلام، أو إلى ما وقعت عليه دلالة من اللفظ، فمما تقدم ذكره: الطين، والهيئة، والطيور. فلا يجوز أن يعود إلى «الطين»؛ لتأنيث الضمير الراجع إليه، وتذكير ما يعود الضمير إليه، ولو كان الذكر مذكراً لم يسهل أن يعود إليه.

ألا ترى أن النفخ إنما يكون فى طين مخصوص، وهو ما كان منه مهيتاً للنفخ^(١)، والطين المتقدم ذكره عام؛ فلا يكون العائد على حسب ما يعود إليه؟! فإن قلت: يعود الذكر من «فيها» إلى الهيئة.

فإن النفخ لا يكون فى الهيئة إنما يكون فى المهيأ ذى^(٢) الهيئة، إلا أن تجعل «الهيئة» التى هى المصدر [في]^(٣) موضع «المهيأ»؛ كما يقع «الخلق» موضع «المخلوق».

وإذا^(٤) ذَكَرَ فقال: «أنفخ فيه» جاز أن يكون الضمير عائداً على ذى الهيئة؛ كما قال: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينِ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ إذ جعلت «القسمه» المقسوم. ويجوز أن يعود إلى «الطيور»؛ لأنها مؤنثة^(٥)، قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِرٌ﴾ [الملك: ١٩].

ويجوز أن يعود الذكر إذا ذكر على ما وقعت عليه الدلالة فى اللفظ، وهو أن «يخلق» يدل على «الخلق»، كما أن «يخلون» يدل على «البخل»؛ فيجوز فى قوله: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ أى: فى الخلق، ويكون «الخلق» بمنزلة «المخلوق».

ويجوز أن يعود الذكر - حيث ذكر - إلى ما دل عليه الكاف من معنى المثل، أو إلى الكاف نفسه فيمن يُجَوِّزُ أن يكون اسماً فى غير الشعر، وتكون الكاف فى موضع نصب على أنه صفة للمصدر المراد، تقديره: وإذ تخلق خلقاً من الطين^(٦) كهيئة الطيور، فتنفخ فى الخلق الذى يراد به المخلوق.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: وذى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: إذ.

(٥) فى أ: مؤنث.

(٦) فى ب: طين.

ويجوز في قراءة نافع: ﴿فَيَكُونُ طَائِرًا﴾، أن يكون الذكر المؤنث يرجع إلى الطائر؛ على قوله: ﴿أَعْمَاجُ نَحْلِ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، والموضع الذي ذكر فيه يكون على قوله: ﴿أَعْمَاجُ نَحْلِ مُنْفَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، و﴿الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، ويكون -أيضًا- على من جعله^(١) جمعًا: كالسامر، والجامل، والباقر.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

هُمُ أَنْشَبُوا زُرُقَ الْقَنَا فِي نُحُورِهِمْ وَيِيضًا تَقِيضُ الْبَيْضَ مِنْ حَيْثُ طَائِرُهُ^(٢)
فإن «الدماع» يسمى: الفرخ، فيما روى لنا محمد بن السري، وتقيض: تكسر. وقد قال غيره: «الدماع» يقال له: الفرخ، فوضع «الطائر» موضع «الفرخ»؛ لأنه في المعنى طائر، وحرف الاسم عما كان عليه؛ لما احتاج إليه من إقامة القافية.

كما حرف لإقامة الوزن في نحو ما أنشدناه على بن سليمان: [من الوافر]

بَنَى رَبَّ الْجَوَادِ فَلَا تَفِيلُوا فَمَا أَنْتُمْ فَتَعْذِرْكُمْ لِفِيلِ^(٣)
أراد: ربيعة الفرس، فوضع «الجواد» موضعه.

وأنشدنا على بن سليمان: [من البسيط]

كَأَنَّ نَزْوَ فِرَاحِ الْهَامِ بَيْنَهُمْ نَزْوُ الْقَلَاتِ زَهَاهَا قَالَ قَالِينَا^(٤)
فأراد بـ «فراخ الهام»: الدماغ. فقوله: «فراخ الهام» لم يضيف^(٥) الشيء إلى نفسه، ولكن «الهام» جمع «هامة»، فتشمل^(٦) «الدماغ» وغيره، فصار بمنزلة: نصل

(١) في أ: يجعله.

(٢) والبيت بلا نسبة في اللسان (نشب، طير)، والتاج (نشب، طير)، والمخصص (١/٥٥، ٤/١٣٦).

(٣) البيت للكُميت في ديوانه (٢/٥١)، واللسان (فيل)، وتهذيب اللغة (١٥/٣٧٦)، ومقاييس اللغة (٤/٤٦٧)، والتاج (فيل)، وبلا نسبة في المخصص (٣/٥١)، وديوان الأدب (٣/٣٢٦).

ويروى الصدر هكذا:

هم أنشبو صم القنا في صدورهم

(٤) البيت لابن مقبل في ذيل ديوانه ص (٤٠٧)، واللسان (طير، قول، قلا)، وتهذيب اللغة (٩/٢٩٦)، والتاج (قول، فلا)، وبلا نسبة في المخصص (١/٥٦)، والمعاني الكبير ص (٩٨٧)، وشرح القصائد السبع الطوال ص (٤٢٥).

(٥) في ب: ليس يضيف.

(٦) في أ: فهو يشمل.

السيف؛ لأن السيف يقع على «النصل» وغيره^(١)، فأضاف «الطائر» إلى «البيض» في قوله: «من حيث طائرته»؛ لالتباسه به كما قال: ﴿وَلْيَكَلِّسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] يريد: الدين الذي شرع لهم؛ فأضافه إليهم لالتباسهم به من حيث شرع لهم ودعوا إليه، وإن لم يتدينوا به.

وقوله: [من الطويل]

هُمُ أَنْشَبُوا زُرُقَ الْقَنَا... .. (٢)

على حذف المضاف، التقدير: هم أنشبو زرق أسنة القنا؛ لأن الذي يوصف بالزرقة: السنان دون الرماح.

ألا ترى أن الرماح توصف بالسمرة في [نحو]^(٣) قوله: [من الطويل]

وَأَسْمَرَ خَطِيًّا كَأَنَّ كُغُوبَهُ... .. (٤)

ووصفت الأسنة بالزرقة في نحو قوله: [من الطويل]

وَزُرُقٍ كَسْتَهُنَّ الْأَسِنَّةُ هَبْوَةً أَرْقَ مِنَ الْمَاءِ الزُّلَالِ كَلِيلُهَا^(٥)

«الأسنة» واحدها: سنان، وهي المسان، فإذا كان الكليل أرق من الماء الزلال؛ فكيف الحاد، وما لم يكَلْ؟! وإن شئت جعلت «الزرق» الأسنة على إقامة الصفة مقام الموصوف؛ كأنه: هم أنشبو أسنة القنا؟!

فأما قول الكميت: [من المتقارب]

وَلَيْسَ التَّفَحُّشُ مِنْ شَأْنِهِمْ وَلَا طَيْرَةُ الْعَضْبِ الْمُغْضَبِ

فقوله: طيرة الغضب، يحتمل ضربين:

أحدهما: مصدر «طار الغضب، يطير، طيرة»، وقد قالوا: طار طير فلان: إذا

(١) زاد في ب: وعلى نفسه.

(٢) تقدم قريباً.

(٣) سقط في أ.

(٤) صدر بيت لحاتم الطائي، وعجزه:

..... ذوى القسب قد أردى ذراعاً على العشر

ينظر: ديوانه ص(٢٣٨)، واللسان (رمي)، وديوان الأدب (١٠٧/٤)، والتاج (رمي)،

ولأوس بن حجر في اللسان (ردى)، وتهذيب اللغة (١٦٧/١٤)، وبلا نسبة في اللسان (قسب)، وجمهرة اللغة ص(٨٠٥)، وكتاب العين (٦٧/٨، ٢٩٣).

(٥) البيت لذى الرمة في ملحق ديوانه ص(١٩٠٢)، وبلا نسبة في أساس البلاغة (سنن).

غضب وخف .

وأشد بعض أصحاب الأصمعي: [من الطويل]
فَلَمَّا أَتَانِي مَا يَقُولُ تَطَايَرْتُ عَصَافِيرُ رَأْسِي وَانْتَشَيْتُ مِنَ الْخَمْرِ^(١)
ويجوز في قوله: طيرة الغضب، أن يكون سمي الطائر الذي استعمل في الغضب
باسم المصدر.

قال [أحمد بن موسى]^(٢):

قرأ نافع وعاصم وابن عامر: ﴿مُنزِلَهَا﴾ [١١٥] مشددة .
وقرأ الباقون: خفيفة^(٣).

وجه التخفيف أنه قال: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً﴾ فقال: ﴿إِنِّي مُنزِلَهَا﴾ فيكون الجواب
كالسؤال. ومن قال: ﴿مُنزِلَهَا﴾؛ فلأن «نزل» و«أنزل» قد استعمل كل واحد منهما
موضع الآخر؛ قال: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال: ﴿وَأَنْزَلَ
الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٤].

وقال -تعالى-: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].

وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١].

فقد صار كل واحد من هاتين اللفظتين يستعمل موضع الأخرى.

اختلفوا في نصب الميم ورفعها من قوله -تعالى-: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ
صِدْقُهُمْ﴾ [١١٩]:

فقرأ نافع وحده^(٤): ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ﴾ بنصب الميم.

(١) البيت لمنظور بن راحة في أساس البلاغة (شطن)، وبلا نسبة في المخصص (١/٥٦، ٩/١٣٣).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٤)، البحر المحيط (٥٧/٤)، التبيان للطوسي (٤/٦٦)، التيسير
لللداني (١٠١)، الحجة لابن خالويه (١٣٥، ١٣٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٢)، السبعة لابن
مجاهد (٢٥٠)، الغيث للصفاقسي (٢٠٥)، الكشف للقيسي (١/٤٢٣)، المجمع للطبرسي
(٢/٢٦٥)، تفسير الرازي (٣/٤٦٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٦).

(٤) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٥٣٣)، الإملاء للعكبري (١/١٣٦)، البحر المحيط (٤/٦٣)،
التبيان للطوسي (٤/٧٥)، التيسير لللداني (١٠١)، تفسير الطبري (١١/٢٤١)،
تفسير القرطبي (٦/٣٧٩)، الحجة لابن خالويه (١٣٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٣)، السبعة
لابن مجاهد (٢٥٠)، الغيث للصفاقسي (٢٠٥)، الكشف للزمخشري (١/٣٧٥)، الكشف =

وقرأ الباقون: ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾ برفع الميم.

من رفع «يومًا» جعله خبر المبتدأ الذي هو «هذا» وأضاف «يومًا» إلى يرفع، والجملة التي من المبتدأ وخبره في موضع نصب بأنه مفعول القول؛ كما تقول: قال زيد: عمرو أخوك.

ومن قرأ^(١): ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون مفعول «قال»، تقديره: قال الله هذا القصص -أو: هذا الكلام- يوم يرفع الصادقين صدقهم؛ ف «يوم» ظرف للقول، وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقُوبَ يَا قَوْمِ أُولَئِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ [المائدة: ١١٦]، وجاء على لفظ المضى وإن كان المراد به الآتى؛ كما قال: ﴿وَأَذَىٰ أَصْحَابِ النَّارِ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠] ونحو ذلك، وليس ما بعد «قال» حكاية في هذا الوجه، كما كان إياها في الوجه الآخر.

ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية، تقديره: قال الله: هذا يوم يرفع. أى: هذا الذى اقتصصنا يقع -أو يحدث- يوم يرفع الصادقين؛ ف «يوم» خبر المبتدأ الذى هو هذا؛ لأنه إشارة إلى حدث، وظروف الزمان تكون أخبارًا عن الأحداث، والجملة فى موضع نصب بأنها فى موضع مفعول. قال: ولا يجوز أن تكون فى موضع رفع. وقد فتح لإضافته إلى الفعل؛ لأن المضاف إليه معرب، وإنما يكتسى البناء من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه مبنياً والمضاف مبهماً.

كما يكون ذلك فى هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنياً، نحو: ﴿ومن خزي يومئذ﴾ [هود: ٦٦]، و ﴿من عذاب يومئذ﴾ [المعارج: ١١]. وصار فى المضاف البناء؛ للإضافة إلى المبنى كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به، نحو: غلام من أنت؟ وكما صار فيه الجزاء فى نحو: غلام من تضرب أضرب.

وليس المضارع فى هذا كالماضى فى نحو قوله: [من الطويل]

= للقيسى (١/٤٢٣، ٤٢٤)، المجمع للطبرسى (٢/٢٦٩)، تفسير الرازى (٣/٢٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٦).
(١) فى أ: قال.

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا ... (١) ...
 لأن الماضي مبنى والمضارع معرب، فإذا كان معرباً لم يكن شيء يحدث من
 أجله في المضاف البناء، ولا يلزم أن تقدر في الفعل هنا عائداً إلى شيء؛ لأن الفعل
 قد أضيف إليه وليس بصفة، ولا يلزم أن يكون في [المضاف إليه عائد إلى
 الأول]^(٢)، فليس قوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾ - فيمن رفع أو نصب -
 كقوله: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ لأن الفعل ههنا صفة
 للنكرة، فلا بد من ذكر عائد منه إلى الموصوف، ولو نون «اليوم» هنا لكان «ينفع»
 صفة له، ولما لم ينون كان مضافاً إليه، والإضافة إلى الفعل نفسه في الحقيقة لا إلى
 مصدره، ولو كانت الإضافة إلى المصدر لم يبين المضاف لبناء المضاف إليه في
 نحو: [من الطويل]

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا ... (٣) ...
 [تمت سورة المائدة والحمد لله وحده]^(٤)

* * *

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه:

.....
 والبيت في ديوانه ص (٣٢)، والأضداد ص (١٥١) وجمهرة اللغة ص (١٣١٥)، وخزانة
 الأدب (٤٥٦/٢)، ٤٠٧/٣، ٥٥٠/٦، ٥٥٣، والدرر (١٤٤/٣)، وسر صناعة الإعراب
 (٥٠٦/٢)، وشرح أبيات سيويه (٥٣/٢) وشرح التصريح (٤٢/٢) وشرح شواهد المغنى
 (٨٨٣، ٨١٦/٢)، والكتاب (٣٣٠/٢)، ولسان العرب (وزع)، (خشف) والمقاصد
 النحوية (٤٠٦/٣، ٣٥٧/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١١/٢)، والإنصاف ١/
 ٢٩٢)، وأوضح المسالك (١٣٣/٣) ورصف المباني ص (٣٤٩) وشرح الأشموني (٢/
 ٣١٥، ٥٧٨/٣)، وشرح شذور الذهب ص (١٠٢) وشرح ابن عقيل ص (٣٨٧)، وشرح
 المفصل (١٦/٣، ٥٩١/٤، ١٣٧/٨)، ومغنى اللبيب ص (٥٧١)، والمقرب (١/
 ٢٩٠، ٥١٦/٢)، والمنصف (٥٨/١)، وهمع الهوامع (٢١٨/١).

(٢) في أ: المضاف ذكر من المضاف إليه.

(٣) تقدم قريباً.

(٤) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

سورة الأنعام

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَ يَزُولُ﴾ [١٦]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يُصْرِفْ عَنْهُ﴾ مضمومة الياء مفتوحة
الراء.

وقرأ حمزة والكسائي (٢): ﴿يُصْرِفْ عَنْهُ﴾ مفتوحة الياء مكسورة الراء.
واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه: ﴿مَنْ يُصْرِفْ﴾ مثل حمزة.

وروى حفص: ﴿يُصْرِفْ عَنْهُ﴾ مثل أبي عمرو.

فاعل «يُصْرِفْ» الضمير العائد إلى «ربي» من قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾
[الأنعام: ١٥]، وينبغي أن يكون حذف الضمير العائد إلى العذاب، والمعنى: من
يصرفه عنه، وكذلك هو في قراءة «أبي» فيما زعموا، وليس حذف هذا الضمير
بالسهل، وليس بمنزلة الضمير الذي يحذف من الصلة؛ لأن «من» جزاء، ولا يكون
صلة على أن الضمير إنما يحذف من الصلة إذا عاد إلى الموصول، نحو: ﴿أَهْلَذَا
الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]. [و] ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَىٰ﴾
[النمل: ٥٩] أي: بعثه، واصطفاهم.

ولا يعود الضمير المحذوف هنا إلى موصول ولا إلى «مَنْ» التي للجزاء؛ إنما
يرجع إلى العذاب في قوله: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾
[الأنعام: ١٥].

وليس هذا بمنزلة قوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]؛ لأن

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٥٨٣)، الإملاء للعكبري (١/١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط
(٤/٨٦)، التبيان للطوسي (٤/٩٥)، التيسير للداني (١٠١)، تفسير الطبري (١١/٢٨٦)،
تفسير القرطبي (٦/٣٩٧)، الحجة لابن خالويه (١٣٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٣)، السبعة
لابن مجاهد (٢٥٤)، الغيث للصفاسي (٢٠٦)، الكشاف للزمخشري (٢/٦)، الكشاف
للقيس (١/٤٢٥)، المجموع للطبرسي (٢/٢٨٠)، تفسير الرازي (٤/١٧)، النشر لابن
الجزري (٢/٢٥٧).

هذا فعل واحد قد تكرر، وعدى الأول منهما إلى المفعول؛ فعلم بتعدية الأول أن الثاني بمنزلة.

وأما قراءة من قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ فالمسند إليه الفعل المبنى للمفعول: ضمير العذاب المتقدم ذكره، وليس هذا كقول من قال: ﴿يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء؛ لأن ضمير المنصوب هنا محذوف، وفي قول من قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ مضمراً ليس بمحذوف، والذكر العائد إلى المبتدأ الذي هو «مَنْ» في القراءتين جميعاً: الضمير الذي في «عنه».

ومما يقوى ذلك قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

ألا ترى أن الفعل مبنى للمفعول به وفيه ضمير «العذاب»؟!

ومما يحسن قراءة من قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ - بفتح الياء - أن ما بعده من قوله: ﴿فَقَدْ رَجَعُوا﴾ فعل مسند إلى ضمير اسم الله - تعالى - فقد اتفق الفعلان في الإسناد إلى هذا الضمير فيمن قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء.

ومما يقوى قراءة من قرأ: ﴿مَنْ يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء، أن الهاء المحذوفة من «يصرفه» لما كانت في حيز الجزاء، وكان ما في حيز الجزاء في أنه لا يتسلط على ما تقدمه، بمنزلة ما في الصلة، في أنه لا يجوز تسلطه على الموصول - حسن حذف الهاء منه، كما حسن حذفها من الصلة.

واختلفوا في الياء والتاء والرفع والنصب من قوله - جل وعز -: ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير في رواية قنبل عن القواس، وعبيد بن عجيل عن شبل عن ابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ رفعا.

وروى خلف وغيره عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ نصبا^(١).

(١) ينظر: الإملاء للعكبري (١/١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط (٤/٩٥)، التبيان للطوسي (٤/١٠٣)، التيسير للداني (١٠١، ١٠٢)، تفسير الطبري (١١/٢٩٨)، تفسير القرطبي (٦/٤٠٣)، الحجة لابن خالويه (١٣٦، ١٣٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفاسي (٢٠٦)، الكشاف للزمخشري (٨/٢)، الكشاف للقيسي (١/٤٢٦)، المجمع للطبرسي (٢/٢٨٣)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٧).

وقرأ نافع وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ نصبًا.
 وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿تُمْ لَمْ يَكُنْ﴾ بالياء ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ نصبًا.
 قال أبو علي: من قرأ: ﴿تُدَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [٢٣] «تكن» بالتاء، ورفع
 «الفتنة»، كان ذلك حسنًا؛ لإثباته علامة التانيث في الفعل المسند إليه «الفتنة»،
 و«الفتنة» مؤنثة بلحاق^(٢) علامة التانيث [إياها]^(٣) و﴿أَنْ قَالُوا﴾ على هذه القراءة: في
 موضع نصب، والتقدير: لم تكن فتنتهم إلا قولهم.
 فأما ما روى عن ابن كثير من^(٤) قراءته: ﴿تُدَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ نصبًا،
 فقد أنت ﴿أَنْ قَالُوا﴾؛ لما كان هو «الفتنة» في المعنى.
 وفي التنزيل: ﴿قَلَّمَ عَشْرَ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنت «الأمثال»، وواحد
 مثل، حيث كانت «الأمثال» في المعنى: الحسنات.
 وقد كثر مجيء هذا في الشعر، والرواية الأولى أوجه؛ من حيث كان الكلام
 محمولاً فيها على اللفظ.

ومثل هذا قراءة نافع، وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر.

ومما جاء على هذا في الشعر قوله: [من الكامل]

..... وَكَأَنَّ عَادَةَ مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا^(٥)

فأنت «الإقدام»؛ لما كان: العادة في المعنى، وهذا البيت وهذه الآية - إذا قرئت

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٦)، الإعراب للنحاس (١/٥٤٠)، الإملاء للعكبري (١٣٧)،
 (١٣٨)، البحر المحيط (٤/٩٥)، التبيان للطوسي (٤/١٠٣)، التيسير للداني (١٠١)،
 (١٠٢)، تفسير الطبري (١١/٢٩٨)، تفسير القرطبي (٦/٤٠٣)، الحجة لابن خالويه (١٣٦)،
 (١٣٧)، الحجة لأبي زرع (٢٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفاسي
 (٢٠٦)، الكشاف للزمخشري (٢/٨)، الكشاف للقيسي (١/٤٢٦)، المجمع للطبرسي (٢/
 ٢٨٣)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٧).

(٢) في أ: بلحاقها.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: في.

(٥) وتام البيت:

فمضى وقدمها فمضى وقدمها فمضى وقدمها فمضى وقدمها

والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص (٣٠٦)، والأشباه والنظائر (٥/٢٥٥) والخصائص

(٢/٤١٦) ولسان العرب (عرد)، (قدم) وبلا نسبة في الخصائص (١/٧٠).

على القياس^(١) - أقرب من قول الشاعر: [من الطويل]
 هُمْ أَهْلٌ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كَلَيْهِمَا هُمْ صُلْبُهَا لَيْسَ الْوَسَائِظُ كَالصُّلْبِ^(٢)
 لأن «بطحاوى» مكة مؤنث، والمذكر: الأبطح؛ فهو لفظ غير لفظ المؤنث،
 والفتنة هي: القول.

وقد جاء في الكلام: ما جاءت حاجتك، فأنت ضمير «ما»؛ حيث كان: الحاجة
 في المعنى، وألزم التأنيث ونصبت^(٣) «الحاجة».
 ومثل ذلك قولهم: من كانت أمك؟ فأنت ضمير «مَنْ» حيث كان: الأم، ومثله:
 ﴿ومن تقنت منكن﴾ [الأحزاب: ٣١].

ومما يقوى [قراءة من قرأ: ﴿فَتَنَّتُهُمْ﴾ بالنصب، أن] ^(٤) قوله: ﴿أَنْ قَالُوا﴾: أن
 يكون الاسم دون الخبر أولى؛ لأن «أَنْ» إذا وصلت لم توصف فأشبهت بامتناع
 وصفها المضمرة^(٥).

فكما أن المضمرة إذا كان مع المظهر كان أن يكون الاسم أحسن، كذلك «أن» إذا
 كانت مع اسم غيرها، كانت أن تكون الاسم أولى.
 قال:

وقرأ عاصم في رواية حفص: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [٢٢] بالنون حرفين ههنا.
 وفي «يونس» قبل الثلاثين - أيضاً-: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾
 [يونس: ٢٨].

وباقى القرآن بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ذلك كله بالنون.

وقرأ الباقون بالنون إلا أنهم اختلفوا في سورة الفرقان.

ويأتى في موضعه [إن شاء الله]^(٦).

حجة من قرأ بالنون قوله: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نَغَاوِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧].

(١) في أ: قياسه.

(٢) ينظر اللسان (وشظ).

(٣) في أ: ونصب.

(٤) في ب: نصب فتنتهم.

(٥) في أ: الضمير.

(٦) سقط في ب.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [٢٢]، والياء فى المعنى كالتون.
 اختلفوا فى الخفض والنصب من قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ رِئَاسًا﴾ [٢٣]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالكسر فيهما.
 وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿والله رِئَاسًا﴾ بالنصب.
 من قرأ ﴿وَاللَّهُ رِئَاسًا﴾: جعل الاسم المضاف وصفاً للمفرد.
 ومثل ذلك: رأيت زيدا صاحبا، وبكرًا جاركم.
 وقوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] جواب القسم.
 ومن قال: ﴿والله رِئَاسًا﴾، فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء،
 والفصل به لا يمتنع، وقد فصل بالمنادى بين الفعل ومفعوله^(٢) فى نحو قوله:
 ﴿إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رِئَاسًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾
 [يونس: ٨٨].

والمعنى: آتيتهم [زينة]^(٣) وأموالاً ليضلوا فلا يؤمنوا^(٤)، وفصل به فى أشد من
 ذلك، وهو الفصل بين الصلة والموصول.

قال: [من مجزوء الكامل]

فَلَاخْشَأُكَ مَشَقَّصًا أَوْسًا أَوْسُ مِنْ هَبَّالَهُ^(٥)
 وهذا لكثرة النداء فى الكلام.

ومثل ذلك فى الفصل قوله: [من الكامل]

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكََ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَهَاتِ الْبَاطِلِ^(٦)

(١) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٥٤١)، الإملاء للعكبرى (١/١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط
 (٤/٩٥)، التبيان للطوسي (٤/١٠٣)، التيسير للداني (١٠٢)، تفسير الطبرى (١١/٣٠٠)،
 الحجة لابن خالويه (١٣٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث
 للصفاسى (٢٠٦)، الكشاف للزمخشري (٢/٨)، الكشف للقيسى (١/٤٢٧)، المجمع
 للطبرسى (٢/٢٨٣)، المعانى للقرء (١/٣٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٧).

(٢) زاد فى ب: كما فعل ذلك.

(٣) سقط فى أ.

(٤) زاد فى أ: به.

(٥) تقدم.

(٦) البيت لجريز فى ديوانه ص(٥٨٠) والدرر (١/٢٨٧) وشرح شواهد المغنى (٢/٨١٧)، وبلا
 نسبة فى الخصائص (١/٣٣٦) ولسان العرب (تره)، ومغنى اللبيب (٢/٣٩١)، والمقرب =

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا تُكذِبْ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَتُكُونَ﴾ [٢٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وعاصم^(١) في رواية أبي بكر: ﴿وَلَا تُكذِبْ﴾، ﴿وَتُكُونَ﴾ جميعاً بالرفع.

وقرأ ابن عامر^(٢) وحزمة، وعاصم في رواية حفص: ﴿وَلَا تُكذِبْ﴾ ﴿وَتُكُونَ﴾ بنصبهما هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه [عن^(٣) أيوب بن تميم عن ابن عامر. وقال هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر: ﴿وَلَا تُكذِبْ﴾ مرفوعة، ﴿وَتُكُونَ﴾ نصباً.

[قال أبو علي^(٤): من^(٥) قرأ بالرفع جاز في قراءته وجهان:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على «تُرَدُّ»؛ فيكون قوله: ﴿وَلَا تُكذِبْ﴾ ﴿وَتُكُونَ﴾^(٦) داخلاً في التمني دخول «تُرَدُّ» فيه؛ فعلى هذا: قد تمنى الرد، وألا تكذب، والكون من المؤمنين.

ويحتمل الرفع وجهاً آخر: وهو أن تقطعه من الأول؛ فيكون التقدير على هذا: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا، ونكون.

قال سيبويه: وهو على قولك: فإننا لا نكذب؛ كما تقول: دعني ولا أعود، أي:

= (٦٢/١)، وهمع الهوامع (٨٨/١)، (٢٤٧).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٦)، الإعراب للنحاس (٥٤٢/١)، الإملاء للعكبري (١/١٣٩)، البحر المحيط (١٠٢/٤)، التبيان للطوسي (١١٥/٤)، التيسير للداني (١٠٢)، تفسير الطبري (٣١٨/١١)، تفسير القرطبي (٤١٨/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٧، ١٣٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفاسي (٢٠٦)، الكشف للقيسي (٤٢٧/١، ٤٢٩)، المجمع للطبرسي (٢٨٨/٢)، تفسير الرازي (٢٨/٤)، النشر لابن الجزري (٢٥٧/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٦)، الإعراب للنحاس (٥٤٢/١)، الإملاء للعكبري (١/١٣٩)، البحر المحيط (١٠٢/٤)، التيسير للداني (١٠٢)، تفسير الطبري (٣١٨/١١)، تفسير القرطبي (٤٠٨/٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٥)، الكشف للقيسي (٤٢٧/١، ٤٢٩)، تفسير الرازي (٢٨/٤).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: فأما من.

(٦) سقط في ب.

فإني ممن لا يعود، وإنما يسألك الترك، وقد أوجب على نفسه ألا يعود ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل: أن يجمع له الترك وألا يعود.

وهذا الوجه الثاني ينبغى أن يكون أبو عمرو ذهب إليه في قراءته جميع ذلك بالرفع، فالأول الذي هو [عطف على] (١) الرد داخل في التمني، وقوله: ﴿وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا﴾ ﴿وَنَكُونُ﴾ - على نحو: دعنى ولا أعود، يخبرون على البتات ألا يكذبوا ويكونوا من المؤمنين؛ لأن أبا عمرو روى عنه أنه استدل على خروجه من التمني بقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨] فقال: قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ يدل على أنهم أخبروا بذلك عن أنفسهم، ولم يتمنوه؛ لأن التمني لا يقع فيه الكذب، إنما يكون الكذب في الخبر دون التمني.

وأهل النظر يذهبون إلى أن الكذب لا يجوز وقوعه في الآخرة؛ فإذا لم يجز ذلك فيها كان تأويل قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾. على تقدير: إنهم لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل وإنكارهم البعث، ويكون قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ حكاية للحال التي كانوا عليها في الدنيا.

كما أن قوله: ﴿وَكَلِّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨] حكاية للحال الماضية، وكما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية للحال الآتية. ولو جاز الكذب في الآخرة لكان ذلك حجة للرفع على الوجه الذي ذكرنا.

وحجة من نصب فقال: ﴿يَلَيِّنُنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ﴾

﴿وَنَكُونُ﴾ أنه أدخل ذلك في التمني؛ لأن التمني غير موجب، فهو كالاستفهام والأمر والنهي والعرض في انتصاب ما بعد ذلك كله من الأفعال إذا دخلت عليها الفاء على تقدير ذكر مصدر الفعل الأول؛ كأنه في التمثيل: يا ليتنا يكون لنا رد وانتفاء للتكذيب (٢)، وكون من المؤمنين.

ومن رفع: ﴿نُرْدُ﴾ ﴿وَلَا نَكْذِبُ﴾ ونصب ﴿وَنَكُونُ﴾ [فإن الفعل الثاني من الفعلين المرفوعين] (٣) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون داخلاً في التمني؛ فيكون في المعنى كالنصب.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: التكذيب.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في ب: فإن الموضوع.

والوجه الآخر: أنه يخبر على البتات ألا يكذب رد أو لم يرد. ومن نصب ﴿وَلَا تُكذِّبُ﴾ و﴿وَتَكُونُ﴾ جعلهما جميعاً داخلين في المعنى في التمني؛ كما أن من رفع ذلك وعطفه على التمني، كان كذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿يَنْقُورُ أَفَلًا تَمَقُّونَ﴾ [٣٢] في خمسة مواضع: في «الأنعام».

والأعراف: [١٦٩].

ويوسف: [١٠٩].

ويس: [٦٨].

والقصص: [٦٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي بالياء في أربعة مواضع، وفي «القصص» بالتاء.

وقرأ نافع ذلك كله بالتاء.

وقرأ عاصم في رواية حفص ذلك بالتاء إلا قوله في «يس»: ﴿فِي الْخَلْقِ أَفَلًا يَعْقِلُونَ﴾ بالياء.

وروى أبو بكر بن عياش: ذلك كله بالياء إلا قوله في يوسف ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ فإنه قرأه بالتاء، وفي «القصص» - أيضاً - بالتاء.

وقرأ ابن عامر واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، وهو قوله في «يس»: ﴿تُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلًا يَعْقِلُونَ﴾.

وكلهم قرأ في «القصص» بالتاء إلا أبا عمرو فإنه يقرأ بالتاء والياء.

[قال أبو علي: (١) «العقل» و«الحجا» و«الثهي» كلم مختلفة الألفاظ متقاربة

المعاني، قال الأصمعي: بالدنهان خبراء، فالدنهان يقال لها: معقلة. قال أبو علي: ونراها سميت: مَعْقَلَةٌ؛ لأنها تمسك الماء، كما يمسك الدواء البطن، فالعقل: الإمساك عن القبيح، وقصر النفس وحبسها على الحسن. والحجا - أيضاً - احتباس وتمسك.

(١) سقط في ب.

قال: [من الرجز]:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَّاجًا^(١)

روى محمد بن السرى، وأشد الأصمعى: [من الرجز]:

حَيْثُ تَحَجَّى مُطَرَّقٌ بِالْفَالِقِ^(٢)

تحجى: أقام؛ فكأن «الحججا» مصدر كالشع. ومن هذا الباب، الحُجَيَّا: للغز؛
لتمكث الذى يلقى عليه حتى يستخرجها.

قال أبو زيد: حُجٌّ [حُجَيَّاك]^(٣)، فالحجيا جاءت مصغرة: كالثُرَيَّا، والحُدَيَّا،
ويشبهه أن يكون ما حكاه أبو زيد من قولهم: حُجَّ حُجَيَّاك، على القلب، تقديره:
فُجَّ، وحذف اللام المقلوبة إلى موضع العين.

وهذا يدل على أن الكلمة لامها واو. وكذلك «الثهى» لا يخلو من أن يكون
مصدرًا كالهدى، أو جمعًا كالظلم.

وقوله -تعالى-: ﴿لَأُولَىٰ أَلْتَهَىٰ﴾ [طه: ١٢٨] بقوى أنه جمع لإضافة الجمع
إليه، وإن كان المصدر يجوز أن يكون مفردًا فى موضع الجمع^(٤)، وهو فى المعنى
ثبات وحبس.

ومنه التَّهَى والتَّهَى والتنهية: المكان^(٥) الذى ينتهى إليه الماء فيستنقع فيه لتسقله،
ويمنعه ارتفاع ما حوله من أن يسيح ويذهب على وجه الأرض.

ووجه القراءة بالياء فى قوله: ﴿وَلِلدَّارِ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ أنه
قد تقدم ذكر الغيبة وهو قوله: ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾.

والمعنى: أفلا يعقل الذين يتقون أن الدار الآخرة خير لهم من هذه الدار؟

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢٤/٢، ٢٥)، واللسان (سمرج، فترج، عكف، حجا)، وتهذيب
اللغة (٣٢٢/١، ١٣٢/٥)، والتاج (سمرج، فترج، رض، عكف، حجا)، وجمهرة اللغة
ص (٢٣٩، ١١٣٨)، وديوان الأدب (٨٧/٢)، وكتاب العين (٢٠٥/١، ٢٠٠/٦)،
٢٠٤) ولرؤبة فى اللسان (سمرج)، والتاج (سمرج)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة
ص (١٣٢٣)، ومقاييس اللغة (١٠٨/٤)، ومجمل اللغة (١٠٨/٤)، والمخصص (١٦/٣)،
٦٧/١٢).

(٢) ينظر اللسان: (حجا، فلق).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: الجمع.

(٥) فى أ: للمكان.

[فيعملوا لما ينالون]^(١) به الدرجة الرفيعة والنعيم الدائم^(٢)؛ فلا يفترون في طلب ما يوصل إلى ذلك.

وفى «الأعراف»: ﴿وَإِن يَأْتِيهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَن لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالِدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ١٦٩] [أفلا يعقل]^(٣) هؤلاء الذين ارتكبوا المحارم في أخذ عرض هذا الأدنى، وأخذ مثله، مع [أنهم]^(٤) أخذ الميثاق عليهم في كتابهم، ومعرفتهم له بدرسه ما في كتابهم. ألا يقولوا على الله إلا الحق ولا^(٥) يستحلوا ما حرم عليهم من تناول أموال غيرهم المحظورة عليهم، وفي يوسف: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ١٠٩]، محمول على الغيبة التي^(٦) قبله في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [أى: ^(٧) أفلا يعقلون أن من تقدمك من الرسل كانوا رجالاً، ولم يكونوا ملائكة؛ فلا يقترحوا إنزال الملائكة في قولهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، وقولهم: ﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَكُكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١] وليعتبروا^(٨) بما فيه عاقبة من كان قبلهم فيما نزل من ضروب العذاب!]

ووجه القراءة فى «القصص» بالثناء، أن قبله خطاباً، وهو قوله - تعالى - : ﴿وَمَا أُوْتِيتُمْ مِن شَيْءٍ فَمَتَّعِ الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنٰهَا وَمَا عِندَ اللّٰهِ خَيْرٌ وَأَبْقٰى أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠] أى: أفلا تعقلون؛ فتعملوا بما تستحقون به المنزلة فى التى هى خير وأبقى، ولا تركنوا إلى العاجلة التى تبنى ولا تبقى؟!]

وقراءة نافع ذلك كله بالثناء، أنه يصلح أن يوجه الخطاب فى ذلك كله إلى الذين خطبوا بذلك.

(١) فى ب: فعلموا لما ينالوا.

(٢) فى ب: والنعيم الدائمة.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: فلا.

(٦) فى أ: الذى.

(٧) سقط فى ب.

(٨) فى أ: ويعتبروا.

ويجوز أن يراد الغيب والمخاطبون، فيغلب الخطاب، وهكذا وجه رواية حفص عن عاصم في قراءته ذلك كله بالتاء، وقراءته في «يس» بالياء: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ٦٨] وجهه أن يحمله على أن فاعل «يعقلون» من تقدم ذكره من الغيب في قوله: ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨] أفلا يعقل من نعمه أنه يصير إلى حالة لا يقدر فيها أن يعمل ما يعمل قبل الضعف للسن؛ فيقدم قبل ذلك من القرب والأعمال الصالحة ما يرفع له، ويدخر ويجازى عليه الجزاء الأوفى!؟

ورواية أبي بكر بن عياش ذلك كله بالياء، إلا قوله في يوسف: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [١٠٩] أى: أفلا تعقلون أيها المخاطبون أن ذلك خير؟! أو على: قل لهم: أفلا تعقلون؟! وفي «القصص» -أيضا- بالتاء؛ فهذا لأن قبله خطابا، وقد تقدم ذكر ذلك. وقراءة ابن عامر من ذلك واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، فوجه التاء قد ذكر. وأما وجه الياء في قوله: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ فللغيبية التي قبل، وهو قوله: ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨]، وجاء «يعقلون» على معنى «من»؛ لأن معناها الكثرة، وجاء في قوله: ﴿نُعَمِّرْهُ﴾ و﴿نُنَكِّسْهُ﴾ على لفظ «من»، ولو جاء على معناها لكان حسنا أيضا.

ومثل ذلك في المعنى قوله: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِدُ إِلَيْكَ أَزْوَاجَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النحل: ٧٠]، وقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ. ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: ٥]. وقراءة أبي عمرو في «القصص» بالياء والتاء، وتخييره في ذلك: فوجه التاء أبين للخطاب الذي قبله، وهو قوله: ﴿وَمَا أُوْتِئْتُمْ... أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، والياء على قوله: أفلا يعقل المميزون ذلك؟! أراد: أفلا يعقل المخاطبون بذلك أن هذا هكذا. قال:

وكلهم قرأ: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ [٣٢] بلامين ورفع «الآخرة». غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ بلام واحدة وخفض الآخرة. الحجة لقراءتهم قوله: ﴿وَالِدَارِ الْآخِرَةِ لِهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وقوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]؛ ف «الآخرة» صفة ل «الدار»، وإذا كانت صفة لها وجب أن يجرى عليها في الإعراب، ولا يضاف إليها. والدليل على كونها صفة للدار، قوله: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾

[الضحى: ٤]؛ فقد علمت بإقامتها مقامها أنها هي، وليس غيرها؛ فيستقيم أن يضاف إليها^(١).

ووجه قول ابن عامر أنه لم يجعل «الآخرة» صفة للدار، ولكنه أضاف «الآخرة» إلى «الدار»؛ فلا تكون «الآخرة» على هذا صفة لـ «الدار»؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولكنه جعلها صفة لـ «الساعة»؛ فكأنه قال: ودار الساعة الآخرة، وجاز وصف الساعة بـ «الآخرة»؛ كما وصف اليوم بـ «الآخر» في قوله: ﴿وَأَرْجُوا أَيَّامَ الْآخِرِ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وحسن إضافة «الدار» إلى «الآخرة» ولم يقبح من حيث استقبلت إقامة الصفة مقام الموصوف؛ لأن «الآخرة» صارت كالأبطح^(٢) والأبرق^(٣).

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾؟! فاستعملت استعمال الأسماء

(١) و «خير» يجوز أن يكون للتفضيل، وحذف المفضل عليه، للعلم به، أى: خير من الحياة الدنيا، ويجوز أن يكون لمجرد الوصف بالخيرية كقوله تعالى: ﴿أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً﴾، و «للذين يتقون» متعلق بمحذوف؛ لأنه صفة لـ «خير»، والذي ينبغي أو يتعين أن تكون اللام للبيان، أى: أعنى للذين، وكذا كل ما جاء من نحوه، نحو: ﴿خير لك من الأولى﴾.

ينظر: الدر المصون (٤٦/٣).

(٢) البطيحة والبطحاء والأبطح-ذكرها الجوهري وغيره-: مسيل واسع فيه دقاق الحصى. وعن ابن سيده قيل: بطحاء الوادى: تراب لين مما جرتة السيول. وقال ابن الأثير: بطحاء الوادى وأبطحُه: حصاة اللين فى بطن المسيل ومنه الحديث: أنه «ﷺ صلى بالأبطح» يعنى: أبطح مكة، قال: وهو مسيل واديهما. ينظر: الصحاح والمحكم (بطح)، تاج العروس (٦/٣١٤).

(٣) الأبرق: غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة، وقال ابن الإعرابى: الأبرق: الجبل مخلوطاً برمل، وهى البرقة. وفى العباب والصحاح: الأبرق: الجبل الذى فيه لوانان. ينظر: تاج العروس (٤٤/٢٥).

وقال سيويه: فإن قال قائل: أصرف هذا لأنى أقول: أداهم وأراقم فأنت تقول: الأبطح والأباطح، وأجارح، وأبارق وإنما الأبرق صفة. وإنما قيل: أبرق؛ لأن فيه حمرة وبياضاً وسواداً كما قالوا: تيس أبرق، حين كان فيه سواد وبياض. وكذلك «الأبطح» إنما هو المكان المنبسط من الوادى، وكذلك الأجرع إنما هو المكان المستوى من الرمل المتمكن. ويقال: مكان جرع. ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء، كما يقولون: الأبعث، فهو صفة جعل اسماً، وإنما هو لون. ومما يقوى أنه صفة قولهم: بطحاء، وجرعاء، وبرقاء، فجاء مؤنثه كمؤنث «أحمر».

ينظر: الكتاب (٣/٢٠١، ٢٠٢).

ولم تكن مثل الصفات التي لم تستعمل استعمال الأسماء، ومثل «الآخرة» في أنها استعملت استعمال الأسماء قولهم: «الدنيا»؛ لما استعملت استعمال الأسماء^(١) حسن ألا تلحق لام التعريف في نحو قوله: [من الرجز] في سَعَى دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ^(٢)

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله -تعالى-: ﴿فَاتَّهَمُوا لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ [٣٣]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم^(٣) وابن عامر: ﴿فَاتَّهَمُوا لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ مشددة.

وقرأ نافع والكسائي^(٤): ﴿يَكْذِبُونَكَ﴾ مخففة^(٥).
يجوز أن يكون المعنى في من ثقل فقال: «يَكْذِبُونَكَ»-: قلت له: كذبت، مثل: زنيته وفسقته، نسبه إلى الزنا والفسق، و«فعلت» في هذا المعنى قد جاء في غير شيء نحو: خطأته [أي]^(٦)، نسبه إلى الخطأ، وسقيته، ورعيته، قلت له: سقاك الله، وزعاك الله، وقد جاء في هذا المعنى «أفعلته» قالوا: أسقيته، قلت له: سقاك الله.

قال: [من الطويل]

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَيْتُهُ تَكَلَّمُنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٧)

(١) في أ: الآخرة.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: عاصم وحمزة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٧)، الإعراب للنحاس (٥٤٤/١)، الإملاء للعكبري (١/١٣٩)، البحر المحيط (١١١/٤)، التبيان للطوسي (١٢٧/٤)، التيسير للداني (١٠٢)، تفسير الطبري (٣٣٠/١١)، تفسير القرطبي (٤١٥/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٧)، الكشف للزمخشري (١٠/٢)، الكشف للقيسي (٤٣٠/١، ٤٣١)، المجمع للطبرسي (٢٩٣/٢)، المعاني للفراء (٣٣١/١)، النشر لابن الجزري (٢٥٨/٢).

(٥) في ب: خفيفة.

(٦) سقط في ب.

(٧) البيت لذي الرمة في ديوانه ص (٨٢١)، وأدب الكاتب ص (٤٦٢)، والدرر (١٥٥/٢)، وشرح أبيات سيويه (٣٦٤/٢)، وشرح التصريح (٢٠٤/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٩١/١، ٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٨٣)، وشرح شواهد الشافية ص (٤١)، والكتاب (٥٩/٤)، ولسان العرب (سقى)، (شكا)، والمقاصد النحوية (١٧٦/٢).

فيجوز على هذا أن يكون معنى القراءتين واحدًا وإن اختلف اللفظان، إلا أن «فعلت» إذا أراد أن ينسبه إلى أمر أكثر من «أفعلت». ويؤكد أن القراءتين بمعنى، أنهم قالوا: قللت وكثرت، وأقللت وأكثرت - بمعنى، حكاة سيويه.

ومعنى ﴿لَا يُكذِبُونَكَ﴾: لا يقدر أن ينسبك إلى الكذب فيما أخبرت به مما جاء في كتبهم.

ويجوز ﴿لَا يُكذِبُونَكَ﴾: لا يصادفونك كاذبًا^(١)؛ كما تقول: أحمده، إذا أصبته محمودًا؛ لأنهم يعرفونك بالصدق والأمانة؛ ولذلك سمى الأمين.

قال أبو طالب: [من الكامل]

إِنَّ ابْنَ أَمِيَّةَ الْأَمِينِ مُحَمَّدًا (٢)

﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] أى: يجحدون بألستهم ما يعلمونه يقينًا؛ لعنادهم، وما يؤثرونه من ترك الانقياد للحق، وقد قال فى صفة قوم: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

ويدل على [أن]^(٣) ﴿يُكذِبُونَكَ﴾ - فى قول من خفف: [ينسبونك إلى الكذب]^(٤) قول الشاعر: [من الطويل]

فَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرْتَنِي بِحُبِّكُمْ وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبٌ^(٥)
أى: قد نسبتنى إلى الكفر.

قال أحمد بن يحيى: كان الكسائي يحكى عن العرب: أكذبت الرجل؛ إذا أخبرت أنه جاء بكذب، وكذبتة: إذا أخبرت أنه كذاب، فقوله: أكذبتة: إذا أخبرت

= والممتع فى التصريف ص(١٨٧)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٠٧/١)، وشرح الأشموني (١٣٠/١)، والصاحبي فى فقه اللغة ص(٢٢٦)، وجمع الهوامع (١٣١/١).
(١) قال: الجوهري فى صحاحه-نقلا عن ثعلب- «أكذبه»، و«كذبه» بمعنى، وقد يكون أكذبه بمعنى: بين كذبه، وقد يكون بمعنى حمله على الكذب، وبمعنى: وجده كاذبًا. ينظر: الصحاح (كذب).

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت للكميته فى شرح هاشميات الكميته ص(٥٣)، واللسان (خبث)، والتاج (خبث). ويروى: «أكفرونى» بدل «أكفرتنى».

أنه جاء بكذب كقولهم: أكفرت؛ إذا نسبوه إلى الكفر، وكذبت: أخبرت أنه كذاب، مثل: فسقت؛ إذا أخبرت أنه فاسق.

قرأ نافع وحده^(١): ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنَكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [٣٣] بضم الياء وكسر الزاي.

وقرأ الباقون: ﴿لِيَحْزُنَكَ﴾ بفتح الياء وضم الزاي.

يقال: حَزِنَ يَحْزِنُ حُزْنًا وَحَزْنًا، قال: ﴿وَلَا تَحْزَنَ عَلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٧٠]، ﴿وَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

قال سيبويه: قالوا: حزن الرجل وحزنته، قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: حزنته، لم ترد أن تقول: جعلته حزينا، كما أنك حيث قلت: أدخلته، أردت: جعلته داخلا؛ ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنا؛ كما قلت: كحلته: جعلت فيه كحلا. ودهنته: جعلت فيه دهنا، ولم ترد بـ «فعلته» ههنا. تغيير قوله: حَزِنَ، ولو أردت ذلك لقلت: أحزنته.

ومثل ذلك: شَتَرَ الرجلُ، و: شَتَرْتُ عينه^(٢)؛ فإذا أردت تغيير «شَتَرَ الرجلُ»، قلت: «أشَتَرْتُ» كما تقول: «فَرَعٌ» وأَفْرَعُهُ. انتهى كلام سيبويه.

«فَعِلَ وَفَعَلْتُهُ» جاء في حروف، واستعمال «حزنته» أكثر من «أحزنته»، فإلى كثرة الاستعمال ذهب عامة القراء، و: ﴿قَالَ إِنِّي لِيَحْزُنِّيَ أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]. وحجة نافع^(٣) أنه أراد تغيير «حَزِنَ» فنقله بالهمز.

وقال الخليل: إذا أردت تغيير «حَزِنَ» قلت: أحزنته فدل هذا من قوله على أن «أحزنته» مستعمل وإن كان «حزنته» أكثر في الاستعمال.

ويقوى قوله: أن أبا زيد حكى في كتاب «خبأة»: أحزنتني الأمر إحزانًا، وهو يُحْزِنُنِي، ضموا الياء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٧)، التبيان للطوسي (٤/١٢٧)، الحجة لابن خالويه (١٣٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٧) الغيث للصفاسي (٢٠٧)، الكشاف للزمخشري (٢/١٠)، المجمع للطبرسي (٢/٢٩٣)، تفسير الرازي (٤/٣٤)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٤، ٢٥٧).

(٢) يقال: شتريت عينه، فهو أشتر وهي شتراء وتجمع على: شتر وهو انقلاب في جفن العين. ينظر: اللسان (شتر).

(٣) في أ: وحجة أخرى.

وقال سيبويه: قال بعض العرب: «أفنتت الرجل، وأحزنته، وأرجعته، وأعوزت عينه» أرادوا: جعلته حزينا وفاتنا، فغيروا ذلك كما فعلوا بالباب الأول.

اختلفوا في الهمز وتركه، وإثبات الألف من غير همز من قوله -تعالى-: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٤٦]، و ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [٤٠] و ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحزمة: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [بألف] ^(١) في كل القرآن بالهمز.

وقرأ نافع ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَ﴾ بألف في كل القرآن من غير همز على مقدار ذوق الهمز ^(٢).

وقرأ الكسائي: ﴿أَرَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَيْتَكُمْ﴾ و ﴿أَرَيْتَ﴾ و ﴿أَرَيْتَكَ﴾ بغير همز ولا ألف ^(٣).

قال أبو علي: من قال: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ -فهمز وحقق الهمز- فوجه قوله بين؛ لأنه «فعلت» من الرؤية، فالهمزة عين الفعل.

وقوله: قرأ نافع بألف في كل القرآن من غير همز على مقدار ذوق الهمز، يريد: أن نافعاً كان يجعل الهمزة بين بين، وقياسها إذا خفت أن تجعل بين بين، [أي] ^(٤): بين الهمزة والألف، فهذا التخفيف على قياس التحقيق.

وأما قول الكسائي: ﴿أَرَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَيْتَ﴾، فإنه حذف الهمزة حذفاً على غير التخفيف؛ ألا ترى أن التخفيف القياسي فيها أن تجعل بين بين، كما قرأ نافع؟! وهذا حذف للتخفيف، كما قالوا: «ويلمّه»، وكما أنشده أحمد بن يحيى: [من الرجز]
 إِنَّ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعًا ^(٥)

وكقول ^(٦) أبي الأسود: [من الكامل]

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: التيسير (١٠٢)، الكشف (٤٣١/١)، السبعة (٢٥٧).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (٥٤٧/١)، البحر المحيط (١٢٥/٤)، التبيان

(٤/٤) (١٤١)، التيسير (١٠٢)، الحجة لابن خالويه (١٣٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٠)،

الكشف (٤٣١/١).

(٤) سقط في أ.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: وقول.

يَا بَا الْمُغْيِرَةِ رَبِّ أَمْرِ مُغْضِلٍ (١)
ولو كان ذلك كله على التخفيف القياسى لكانت بين بين ولم تحذف، وقد زعموا
أن عيسى كذلك كان يقرؤها على الحذف.

ومما يقوى ذلك من استعمالهم، قول الشاعر: [من الوافر]
فَمَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ لَيْلَى إِذَا مَا النَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيهِ (٢)
فهذا على أنه قلب الهمزة ألفًا كما قلبها في قوله: [من الكامل]
... .. لَا هُنَاكَ الْمَرْزَعُ (٣)
فاجتمعت مع المنقلبة من اللام؛ فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فهذا يقوى
قول عيسى والكسائي.

ومما جاء على ذلك قول الراجز: [من الرجز]
أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا
مَرْجَلًا وَيَسْبَسُ الْبُرُودَا (٤)

وأما القول في: «أرأيتك زيدًا ما فعل» وفتح التاء في جميع الأحوال، فالقول في
ذلك أن الكاف في «أرأيتك» لا تخلو من أن تكون للخطاب مجردًا ومعنى الاسم
مخلوع منه (٥)، أو يكون دالًّا عليه (٦) مع دلالة على الخطاب فالدليل على أنه
للخطاب مجردًا من علامة الاسم أنه إن (٧) كان اسمًا لوجب أن يكون الاسم الذى
بعده في نحو قوله: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] وقولهم:

- (١) تقدم.
- (٢) البيت بلا نسبة فى اللسان (رأى). ويروى: «يحيى» بدل «ليلى».
- (٣) تقدم.
- (٤) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص (١٧٣)، وشرح التصريح (٤٢/١)، والمقاصد النحوية (١/١١٨، ٦٤٨/٣)، ولرجل من هذيل فى حاشية يس (٤٢/١)، وخزانة الأدب (٥/٦)، والدرر (١٧٦/٥)، وشرح شواهد المعنى (٧٥٨/٢)، ولرؤية أو لرجل من هذيل فى خزانة الأدب (٤٢٠/١١)، وبلا نسبة فى اللسان (رأى)، والأشباه والنظائر (٢٤٢/٣)، وأوضح المسالك (٢٤/١)، والجنى الدانى ص (١٤١)، والخصائص (١٣٦/١)، وسر صناعة الإعراب (٤٤٧/٢)، وشرح الأشمونى (١٦/١)، والمحاسب (١٩٣/١)، ومغنى اللبيب (٣٣٦/١)، وهمع الهوامع (٧٩/٢).

- (٥) فى أ: منها.
- (٦) فى أ: أو تكون دالة على الاسم.
- (٧) فى ب: لو.

«أرأيتك زيدًا ما صنع» لو كان الكاف اسمًا ولم يكن حرفًا للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذى بعده الكاف: الكاف فى المعنى.

ألا ترى أن «أرأيت» يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثانى فى المعنى، وفى كون المفعول الذى بعده ليس الكاف وإنما هو غيره، دلالة على أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسمًا كان حرفًا للخطاب مجردًا من معنى الاسمى؛ كما أن الكاف فى «ذلك» و«هنالك» و«أبصرك زيدًا» للخطاب، وكما أن التاء فى «أنت» كذلك؛ فإذا ثبت أنه للخطاب معرى من معنى الاسمى^(١) ثبت أن التاء لا يجوز أن تكون فيه بمعنى الخطاب؟!!

ألا ترى أنه لا ينبغى أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث، ولا علامتان للاستفهام؟!!

فلما لم يجر ذلك أفردت التاء فى جميع الأحوال لما كان الفعل لا بد له من فاعل، وجعل فى جميع الأحوال على لفظ واحد؛ لأن ما يلحق الكاف من معنى الخطاب يبين الفاعلين فيخصص التأنيث من التذكير، والتثنية من الجمع.

ولو لحقت علامة التأنيث والجمع التاء لاجتمعت علامتان للخطاب؛ مما يلحق التاء وما يلحق الكاف.

فلما كان ذلك يؤدى إلى ما لا نظير له رفض وأجرى على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحو.

وكلهم قرأ: ﴿بِهِ أَنْظَرَ﴾ بكسر الهاء؛ إلا أن المسيبى روى عن أبيه عن نافع: ﴿بِهِ أَنْظَرَ﴾ برفع الهاء^(٢)، وكذلك أبو قررة عن نافع - أيضًا - ولم يروه عن نافع غيرهما. من قال: ﴿بِهِ أَنْظَرَ﴾ حذف الياء التى تلحق الهاء فى نحو «بهى عيب»؛ لالتقاء الساكنين؛ وهما الياء والفاء من «انظر».

ومن قال: ﴿بِهِ أَنْظَرَ﴾ فهو على قول من قال: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ﴾ [القصص: ٨١]، فحذف الواو لالتقاء الساكنين؛ كما حذف الياء من «بهى» لذلك؛ فصار: ﴿بِهِ أَنْظَرَ﴾ ومما يحسن هذا الوجه أن الضمة فيه مثل الضمة فى: ﴿أَنْظُرْ﴾

(١) فى أ: الأسماء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (٥٤٨/١)، البحر المحيط (١٣٢/٤)، التبيان (١٤٩/٤)، السبعة (٢٥٨)، تفسير الرازى (٤٦/٤)، تفسير القرطبي (٤٢٨/٦).

اقتلوا ﴿ النساء: ٦٦ ﴾، ﴿ أو انقص ﴾ [المزمل: ٣] ونحو ذلك.
وأما قوله: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ ﴾ ثم قال:
﴿ يَا تَيْبِكُمْ يَوْمَ ﴾ [الأنعام: ٤٦]، فقال أبو الحسن: هو على السمع أو على ما أخذ
منكم.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿ أَنْتُمْ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا
يَجْهَلُونَ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [٥٤]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ ... فَإِنَّهُ غَفُورٌ
رَحِيمٌ ﴾ مكسورة الألف فيهما^(١).

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿ أَنْتُمْ مَنْ عَمِلَ ... فَأَنَّهُ ﴾ بفتح الألف فيهما.
وقرأ نافع: ﴿ الرَّحْمَةُ أَنْتُمْ ﴾ بفتح الألف ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ مكسوراً^(٢).
من كسر فقال: ﴿ الرحمة إنه من عمل منكم ﴾ جعله تفسيرا لـ «الرحمة»؛ كما أن
قوله: ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.
فأما كسر «إن» من قوله: ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾؛ فلأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء،
ومن ثم حمل قوله: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقُصِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة: ٩٥] على إرادة المبتدأ بعد
الفاء وحذفه.

وأما من فتح «أن» في قوله: ﴿ أَنْتُمْ ﴾ فإنه جعل «أن» الأولى بدلاً من «الرحمة»
كأنه: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل منكم.
وأما فتحها بعد الفاء [من قوله: ﴿ أَنْتُمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ فعلى أنه أضمر له خبراً
تقديره: فله أنه غفور رحيم، أي: فله غفرانه.
أو أضمر مبتدأ يكون «أن» خبره؛ كأنه: فأمره أنه غفور رحيم.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (١/٥٥٠)، الإملاء (١/١٤٢)، البحر المحيط (٤/١٤١)، التبيان (٤/١٥٨)، التيسير (١٠٢)، السبعة (٢٥٨)، الغيث (٢٠٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٣)، المعاني للأخفش (٢/٢٧٥)، المعاني للفراء (١/٣٣٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٨).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، البحر المحيط (٤/١٤١)، التبيان (٤/١٥٨)، التيسير (١٠٢)، تفسير الطبري (١١/٣٩٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٢)، السبعة (٢٥٨)، المجمع (٢/٣٠٧).

(٣) سقط في أ.

وعلى هذا التقدير يكون الفتح في قول من فتح: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَبَقَ لَهُمُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣].

تقديره: فله أن له نار جهنم. إلا أن إضماره ههنا أحسن؛ لأن ذكره قد جرى في صلة «أن»، وإن شئت قدرت: فأمره أن له نار جهنم؛ فيكون خير هذا المبتدأ المضممر. ومثل البديل في هذا قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] المعنى: وإذ يعدكم الله كون إحدى الطائفتين، [أو] مثل قوله: ﴿وَمَا أَسْنِينُهُ إِلَّا أَلْسِنَةٌ نَّاطِقَةٌ﴾ [الكهف: ٦٣].

ومن ذهب في هذه الآية إلى أن «أن» التي بعد الفاء تكرير من الأولى، لم يستقم قوله؛ وذلك أن «من» لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه، أو تكون موصولة.

ولا يجوز أن يقدر التكرير مع الموصولة، ولو كانت موصولة لبقى المبتدأ بلا خبر، ولا يجوز أن يكون ذلك في الجزء الجازم؛ لأن الشرط يبقى بلا جزاء، فإذا لم يجز ذلك ثبت أنه على ما ذكرنا.

على أن ثبات الفاء في قوله: ﴿فَأَبَقَ لَهُمُ﴾ يمنع من أن يكون بدلاً. ألا ترى أنه لا يكون بين البديل والمبدل منه الفاء العاطفة ولا التي للجزاء؟! فإن قلت: إنها زائدة - بقى الشرط بلا جزاء؛ فلا يجوز إذا تقدير زيادتها ههنا، وإن جاءت زائدة في غير هذا الموضع. وأما قراءة نافع «كتب.. أنه.. فإنه» فالقول فيها: أنه أبدل من «الرحمة» واستأنف ما بعد الفاء.

قال سيبويه: بلغنا أن الأعرج قرأ: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]. قال: ونظيره البيت الذي أنشدتك.

يعنى بالبيت الذي أنشده، قول ابن مقبل: [من الطويل]
وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ قَلَائِصُ تُخْدِي فِي طَرِيقِ طَلَائِحِ
وَأَنْتِ إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مُنَاخَهَا فَإِنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحٌ^(١)

(١) ينظر: ديوانه ص (٤٥، ٤٦)، وشرح أبيات سيبويه (١١٦/٢)، والكتاب (٣/١٣٤).

يريد أن قوله: **وَأَنْتَى إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي**، محمول على ما قبله؛ كما أن قوله: **﴿أَنْتُمْ مَنْ عَمِلْ﴾** محمول على ما قبله. وما بعده من قوله: **فَأَنْتَى عَلَى حَظِي مِنَ الْأَمْرِ**، مستأنف؛ كما أن قوله **﴿فَإِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾** مستأنف به منقطع مما قبله. اختلفوا في الياء والتاء، والرفع والنصب من قوله -جل وعز-: **﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلٌ الْمُجْرِمِينَ﴾** [٥٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: **﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾** بالتاء **﴿سَبِيلٌ﴾** رفعًا. وقرأ نافع **﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾** بالتاء [أيضًا]^(١) **﴿سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾** نصبًا^(٢). وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: **﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾** بالياء **﴿سَبِيلٌ﴾** رفعًا.

حفص عن عاصم مثل أبي عمرو^(٣).

وجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر: **﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلٌ﴾** رفعًا، أنهم جعلوا «السبيل» فاعل «الاستبانة»، وأنت «السبيل» كما قال: **﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾** [يوسف: ١٠٨]، وقد ذُكِرَ «السبيل» أيضًا في قوله: **﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾** [الأعراف: ١٤٦]؛ فالسبيل على هذا فاعل الاستبانة.

قال سيويه: استبان الشيء واستبته.

وقراءة نافع: **﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلٌ﴾** التاء فيها^(٤) ليس على ما تقدم؛ ولكنها لك أيها المخاطب، ففي الفعل ضمير المخاطب، والفعل في القراءة الأولى^(٥) فارغ لا ضمير فيه، والتاء تؤذن بأن الفاعل المسند إلى الفعل مؤنث. ومثل هذا في أن «تفعل» يحتمل الأمرين: الخطاب، والتأنيث.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٩)، الإملاء (١٤٢/١)، البحر المحيط (١٤١/٤)، السبعة (٢٥٨)، الغيث (٢٠٨)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٩)، التبيان (١٦٢/٤)، التيسير (١٠٣)، تفسير الطبري (١١/٣٩٥)، الحجة لابن خالويه (١٤٠)، السبعة (٢٥٨)، الغيث (٢٠٨).

(٤) في أ: فيه.

(٥) في أ: الأخرى.

قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥٤] أى: يومئذ تحدث الأرض، يريد: أهل الأرض. ويكون: تحدث أنت أيها الإنسان.

فأما قول الهذلي: [من الطويل]

رَجَزَتْ لَهَا طَيْرَ السَّمَالِ فَإِنْ تَكُنْ هَوَاكَ الَّذِي تَهْوَىٰ يُصَبِّكَ اجْتِنَابُهَا^(١)
فالفعل للغائبة؛ على حد قولك: هند تهوى كذا.

وقول الأعشى: [من الطويل]

فَأَلَيْتُ لَا أَزِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَىٰ حَتَّىٰ تُلَاقِي مُحَمَّدًا^(٢)
يكون «تلاقي» فيه مرة للخطاب، وأخرى^(٣) للغيبة: فالخطاب على أن تكون الياء^(٤) فى «تلاقي» ضمير المؤنث على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب، كقوله - تعالى - : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ثم قال ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاحة: ٢، ٥].

وأما الغيبة فإنه على حد قولك: هند تفعل، إلا أنه أسكن الياء للضرورة.

كما قال: [من الرجز]

سَوَىٰ مَسَاجِيَهُنَّ تَقْطِيطُ الْحَقِّقِ^(٥)

فالتاء من قراءة نافع للخطاب دون التأنيث على قولك: استبنت الشىء.

وقراءة^(٦) حمزة والكسائي: ﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾ بالياء، ﴿سَبِيلُ﴾ رفعا، فالفعل على هذا مسند إلى «السبيل»، إلا أنه ذكر السبيل على قوله: ﴿يَتَخَذُوهُ سَبِيلًا﴾ والمعنى: وليستين سبيل المجرمين وسبيل المؤمنين؛ فحذف لأن ذكر أحد السبيلين يدل على الآخر، ومثله: ﴿سَرَبِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] ولم يذكر البرد؛ لدلالة الفحوى عليه.

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(٤٢)، ولسان العرب (طير)، (شمل)، (هوا)، وتاج العروس (هوى)، وللهدلى فى جمهرة اللغة ص(٢٧٢).

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: مرة.

(٤) فى ب: التاء.

(٥) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص(١٠٦)، وسمط اللاكى ص(٣٢٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٩٢)، والكتاب (٣/٣٠٦)، ولسان العرب (قطط)، والمحتسب (١/١٢٦)، (٢٩٠)، والمنصف (٢/١١٤)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (١٠/١٠٣)، ولسان العرب (سحى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١٠٩)، والمقتضب (٤/٢٢).

(٦) فى أ: قرأ.

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿خُفِيَّةٌ﴾ [٦٣] بكسر الخاء ههنا^(١).
وفى «الأعراف» عند قوله: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخُفِيَّةً﴾ [٥٥].
وقرأ الباقر: ﴿خُفِيَّةٌ﴾ بضم الخاء ههنا وفى «الأعراف».
وروى حفص عن عاصم: ﴿خُفِيَّةٌ﴾ بضم الخاء - أيضاً - فى الموضوعين.
قال أبو عبيدة: خُفِيَّةٌ: تخفون فى أنفسكم. وحكى غيره: خُفِيَّةٌ وخُفِيَّةٌ، وهما لغتان.

وروى عن الحسن: التضرع: العلانية، والخفية بالنية.
وأما قوله - تعالى -: ﴿تَضَرَّعًا وَخُفِيَّةً﴾ ف: «خُفِيَّةٌ»: «فِعْلَةٌ من «الخوف»، وانقلبت
الواو؛ للكسرة، والمعنى: ادعوا خائفين وجلين.

قال: [من المتقارب]

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَى زَحَّةٍ وَتُنصِرْ فِي الْقَلْبِ وَجَدًا وَخِيفًا^(٢)
يريد: جمع «خُفِيَّةٌ».

اختلفوا فى الضاد والصاد من قوله - جل وعز -: ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾ [٥٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم: ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾ بالصاد.

وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر والكسائي: ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ بالضاد^(٣).

حجة من قرأ: ﴿يَقْضِ﴾ أنهم زعموا أن فى حرف ابن مسعود ﴿يَقْضِ بِالْحَقِّ﴾

بالضاد، وذكر عن أبى عمرو أنه استدل على «يَقْضِ» بقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِيلَيْنِ﴾

[الأنعام: ٥٧].

قال: والفصل فى القضاء ليس فى القصص.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، الإعراب (٥٥٣/١)، العنوان (٧٤)، تفسير القرطبي (٧/

٨)، الحجة لابن خالويه (١٤١)، الغيث (٢٠٨)، الكشاف (٢٠/٢)، النشر (٢٥٩/٢).

(٢) البيت لصخر الغي فى شرح أشعار الهذليين ص (٢٩٩)، ولسان العرب (زخخ)، (خوف)،

وجمهرة اللغة ص (١٠٥، ٦١٨)، وتاج العروس (زخخ)، (خوف)، وبلا نسبة فى تهذيب

اللغة (٥٥٦/٦، ٥٩٢/٧)، ومقاييس اللغة (٢٣٥/٢، ٧/٣)، ومجمل اللغة (٩/٣)،

والمختصص (١٥٢/١٢، ١٢٨/١٣)، وديوان الأدب (١٣/٣).

(٣) ينظر: البحر المحيط (١٤٣/٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٠، ١٤١)، الحجة لأبى

زرعة (٢٥٤)، السبعة (٢٧٥)، معانى القرآن للقراء (١/٣٣٧، ٣٣٨)، النشر (٢٥٨/٢)،

العنوان (٧٤).

ومن حجتهم قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠].

وحجة من قال: ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾، قوله: ﴿تَحْنُ نَقْضُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، و ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وأما ما احتج به من قرأ: ﴿يَقْضِي﴾ من قوله: ﴿وهو خير الفاصلين﴾؛ في أن الفصل في الحكم لا في القول، فإنهم قالوا: قد جاء الفصل في القول - أيضاً - في نحو قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣]، وقال: ﴿أَحْكَمْتَ مَا بَيْنَهُ ثُمَّ فَصَلْتَ﴾ [هود: ١].

وقال: ﴿فَقَصِلُ الْأَلَيْتِ﴾ [الأنعام: ٥٥] [الأعراف: ٣٢، ١٧٤]، [يونس: ٢٤]، [الروم: ٢٨]؛ فقد حمل الفصل على القول واستعمل معه كما جاء مع القضاء.

وقال: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَئِكَ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١] فقد ذكر في القصص أنه تفصيل.

وأما «الحق» في قوله: ﴿يَقْضِي الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف «يقضى القضاء الحق» أو «يقص القصص الحق».

ويجوز أن يكون مفعولاً به، مثل: «يفعل الحق»:

كقوله: [من الكامل]

..... قَضَاهُمَا دَاوُدُ (١)

كلهم قرأ: ﴿بِالْعُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [٥٢] بألف.

غير ابن عامر فإنه قرأ ﴿بِالْعُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ في كل القرآن بواو (٢).

(١) وتام البيت:

وعليهما مسرودتان داود أو صنع السوايح تبع
والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في سر صناعة الإعراب (٧٦٠/٢)، وشرح أشعار الهذليين
(٣٩/١)، وشرح المفصل (٥٩/٣)، ولسان العرب (تبع)، (صنع)، (قضى)، والمعاني
الكبير ص (١٠٣٩)، وبلا نسبة في شرح المفصل (٥٨/٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (٥٤٨/١)، الإملاء (١٤١/١)، البحر المحيط
(١٥٤/٤)، التيسير (١٠٢)، الغيث (٢٠٧)، السبعة (٢٥٨)، الحجة لابن خالويه (١٤٠)،
النشر (٢٥٨/٢).

الوجه: ﴿بِالْفَدْوَةِ﴾؛ لأنها تستعمل نكرة وتتعرف بالألف واللام^(١)، وأما «غدوة» فمعرفة وهو علم صيغ له.

قال سيويه: «غدوة وبكرة» جعل كل واحد منهما اسمًا للحين، كما جعلوا «أم حَبِين» اسمًا لذابة معروفة^(٢).

قال: وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله - وهو القياس -: إنك إذا قلت: لقيته يومًا من الأيام غدوة أو بكرة، وأنت تريد المعرفة - لم تنون.

فهذا يقوى قراءة من قرأ: ﴿بِالْفَدْوَةِ وَالْمَشِيِّ﴾.

وجه قراءة ابن عامر أن سيويه قال: زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: أتيتك اليوم غدوة وبكرة. فجعلهما بمنزلة «ضحوة».

(١) وزعم أبو عبيد أن من قرأ بالواو فقد أخطأ لأن «غدوة» علم جنس لا تدخله الألف واللام، ومنشأ خطئه أنه اتبع رسم الخط لأن «الغداة» تكتب بالواو: كالصلاة والزكاة وقد أخطأ في هذه التخطئة لأن «غدوة»، وإن كان المعروف فيها ما ذكره لكن قد سمع مجيئها اسم جنس أيضًا منكرًا مصروفًا، فتدخلها «أل» حيثئذ، وقد نقل ذلك سيويه عن الخليل، وتصديره بالزعم لا يدل على ضعفه كما يشير إليه كلام الإمام النووي في شرح مسلم، وذكره جم غفير من أهل اللغة.

وذكر المبرد أيضًا عن العرب تنكير غدوة وصرفها وإدخال اللام عليها إذا لم يرد بها غدوة يوم بعينه، والمثبت مقدم على النافي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وكفى بوروده في القراءة المتواترة حجة فلا حاجة - كما قيل - إلى التزام أنها علم، لكنها نكرت فدخلتها «أل» لأن تنكير العلم وإدخال «أل» عليه أقل قليل في كلامهم، بل إن تنكير علم الجنس لم يعد ولا إلى التزام أنها معرفة ودخلتها اللام لمشكلة العشى كما دخلت على «يزيد»، لمشكلة «الوليد» في قوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهله

ينظر: روح المعاني للألوسي (١٥٩/٧).

(٢) (أم حبين) - بحاء مهملة مضمومة وباء موحدة مفتوحة مخففة - دوية مثل ابن عرس وابن أوى وسام أبرص وابن قنرة إلا أنه تعريف جنس، وربما أدخل عليه الألف واللام ثم لا يكون بحذفهما منه نكرة؛ وإنما سميت بذلك من «الحبن» تقول: فلان به حين فهو أحبن أى مستسقى فشبته بذلك لكبر بطنها وهى على خلقة الحرباء غير الصدر: وقيل هى أنثى الحرابى. وهما أما حبين وهن أمهات حبين وهى دابة على قدر الكف تشبه الضب غالباً قاله أبو منصور الأزهري ما نقله من كونها أنثى الحرابى هو الذى نقله صاحب الكفاية فإنه قال: الحرباء ذكر أم حبين. وقال ابن السكيت: هى أعرض من العطاء وفى رأسها عرض. وقال أبو زيد: إنها غيراء لها أربع قوائم على قدر الضفدعة التى ليست بضخمة. ينظر: حياة الحيوان (١/٢٦١).

ومن حجته: أن بعض أسماء الزمان جاء معرفة بغير ألف ولام، نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: لقيته فينة، غير مصروف، والفينة بعد الفينة. فألحق لام المعرفة ما استعمل معرفة.

ووجه ذلك: أنه يقدر فيه التنكير والشياع، كما يقدر فيه ذلك إذا ثنى، وذلك مستمر في جميع هذا الضرب من المعارف.

ومثل ذلك ما حكاه سيبويه من قول العرب: «هذا يوم اثنين مباركا فيه»، «أيتك يوم اثنين مباركا فيه»، فجاء معرفة بلا ألف ولام كما جاء بالألف واللام، ومن ثم انتصب الحال.

ومثل ذلك قولهم: «هذا ابن عرس^(١) مقبل^(٢)»، إما أن يكون جعل «عرسا» نكرة

(١) (ابن عرس)، وكنيته أبو الحكم: أبو الوثاب، وهي دابة تسمى بالفارسية راسو، وهي: بكسر العين وإسكان الراء المهملتين، تجمع على بنات عرس وبنى عرس، حكاه الأخفش قال القزويني: هو حيوان دقيق يعادى الفأر يدخل جحره ويخرجه ويعادى التمساح، فإن التمساح لا يزال مفتوح الفم وابن عرس يدخل فيه وينزل جوفه ويأكل أحشاه ويمزقها ويخرج، ويعادى الحية-أيضا- ويقتلها، وإذا مرض يأكل بيض الدجاج فيزول مرضه.

وحكى ان ابن عرس تبع فأرة فصعدت شجرة فلم يزل يتبعها حتى انتهت إلى رأس الغصن ولم يبق لها مهرب، فنزلت على ورقة وعضت طرفها وعلقت نفسها بها فعند ذلك صاح ابن عرس فجاءته زوجته فلما انتهت إلى تحت الشجرة قطع ابن عرس الورقة التي عضتها فأرة فسقطت، فاصطادها ابن عرس التي كانت تحت الشجرة.

وقال: عبد اللطيف البغدادي: وأظنه الحيوان المسمى بالدلق، وإنما يختلف لونه ووبره بحسب البلاد قال: وفي طبعه أنه يسرق ما وجد من فضة وذهب كما يفعل الفأر وربما عادى الفأر وقتله ولكن خوف الفأر من السنور أشد من خوفه منه قال: وهو كثير الوجود في منازل أهل مصر.

ينظر: حياة الحيوان (٢/٢٠٢).

(٢) وقد زعموا أن بعض العرب يقول: هذا ابن عرس مُقبِلٌ، فرفعه على وجهين: فوجهٌ مثل: هذا زيدٌ مُقبِلٌ، ووجه على أنه جعل ما بعده نكرة؛ فصار مضافاً إلى نكرة، بمنزلة قولك: هذا رجل منطلق.

ونظير ذلك: هذا قيسٌ قَفَّةٌ آخر منطلق. «وقيس قففة» لقب، والألقاب والكنى بمنزلة الأسماء نحو «زيد»، و«عمرو»، ولكنه أراد في «قيس قففة» ما أراد في قوله: هذا عثمان آخر؛ فلم يكن له بد من أن يجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة، لأنه لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة.

وقال السيرافي: يريد أن ابن عرس وإن كان موضوعاً للتعريف في الأصل فقد يجوز أن =

وإن كان علمًا، وإما أن يكون أخبر عنه بخبرين .

كلهم قرأ: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [٦١] بالياء .

غير حمزة فإنه قرأ: ﴿تَوَفَّاهُ﴾^(١) .

حجة من قال: ﴿تَوَفَّتْهُ﴾ بالياء :

قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] .

وقوله: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ أَرْسُلٌ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾ [فصلت: ١٤] .

و: ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] .

و: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أِنِّي اللَّهُ شَكُّ﴾ [إبراهيم: ١٠] .

وحجة حمزة: أنه فعل متقدم مسند إلى مؤنث غير حقيقي، وإنما التأنيث للجمع، فهو مثل قوله: ﴿وَقَالَ يَسُوهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وما أشبه ذلك مما تأنيثه تأنيث الجمع . وإن كان الكتاب في المصحف بسنة^(٢) فليس ذلك بخلاف له؛ لأن الألف الممالة قد كتبت ياء .

واختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ مِّن ظُلُمَاتِ

الْبَحْرِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيِّنَ أَجْمَلْنَا مِنْ هَذِهِ لَنُكُونَ مِنَ الشَّاكِرِينَ . قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ﴾

[٦٣ - ٦٤] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ﴾ مشددة^(٣)، ﴿قل

الله يُنَجِّكُمْ﴾ مخففة .

= ينكر كما ينكر «زيد»، و«عمرو»، وإن كان موضوعهما معرفة . فإذا قلنا: هذا ابن عرس مقبل، فيكون على وجهين: أحدهما أن يكون «ابن عرس» على تعريفه، وترفع «مقبل» على ما ترفعه عليه لو قلت: هذا عبد الله مقبل . وقد مضت وجوه الرفع فيه . والوجه الآخر: أن تجعل ابن عرس نكرة، ومقبلاً نعتاً له .
ينظر: الكتاب (٩٧/٢) .

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٩)، البحر المحيط (١٤٨/٤)، التبيان (١٧٠/٤)، التيسير (١٠٣)، تفسير القرطبي (٧/٧)، الحجة لأبي زرة (٥٥٤)، السبعة (٢٥٩)، الغيث (٢٠٨)، النشر (٢٥٨/٢) .

(٢) أي: سنة الياء؛ لأنها إذا أميلت كتبت بالياء مثل: «أنجيهِ» .

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (١٥٠/٤)، التيسير (١٠٣)، الحجة لابن خالويه (١٤١)، الحجة لأبي زرة (٢٥٥)، السبعة (٢٥٩)، الغيث (٢٠٨)، الكشف (١/٤٣٥، ٤٣٦)، النشر (٢٥٩/٢) .

وروى على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾ خفيفة، ﴿قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ مثله مخففة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾، ﴿قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ مشددتين^(١).

وقرأ الكوفيون - عاصم وحمزة والكسائي -: ﴿لَئِنْ أُنجَيْنَا﴾ [٦٣] بألف.

وقرأ الحجازيون^(٢) وأهل الشام. ابن كثير ونافع وابن عامر -: ﴿لئن أُنجيتنا﴾^(٣). وأبو عمرو مثلهم: ﴿لئن أُنجيتنا﴾.

وكان حمزة والكسائي يميلان الجيم، وغيرهما لا يميل.

وجه التشديد والتخفيف في «يُنَجِّيكُمْ» و«يُنَجِّيكُمْ» أنهم قالوا: نجا زيد.

قال: [من الطويل]

نَجَا سَالِمٌ وَالتَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ (٤)

فإذا نقلت^(٥) الفعل فحسن نقله بالهمزة في أفعال كحسن نقله بتضعيف العين، ومثل ذلك: أفرحتُه وقرحتُه، وأغرمتُه وغرمتُه، وما أشبه ذلك.

وفي التنزيل: ﴿فَأَنجَنَهُ اللهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، [و] ﴿فَأَنجَيْنَهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ٦٤، ٧٢]، [و] ﴿وَمَجَّيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]، و ﴿لَئِنْ أُنجيتنا مِنْ هَذِهِ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿فَلَمَّا أُنجيتهم﴾ [يونس: ٢٣]، فلما جاء التنزيل باللغتين جميعاً تبينت من ذلك استواء القراءتين في الحسن.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (١٥٠/٤)، التبيان (١٧٢/٤)، التيسير (١٠٣)، السبعة (٢٥٠، ٢٦٠)، الغيث (٢٠٩)، الكشاف (٢٠/٢)، تفسير الرازي (٦١/٤).

(٢) لعل العبارة «الحجازيان»؛ لأنه فسرها: بابن كثير ونافع وأما ابن عامر فشامي.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (١٥٠/٤)، الحجية لأبي زرعة (٢٥٥)، السبعة (٢٥٩، ٢٦٠)، الغيث (٢٠٨) التبيان (١٧٢/٤)، النشر (٢٥٩/٢).

(٤) صدر بيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وعجزه:

..... ولم ينح إلا جفن سيف ومثزرا

وهو في شرح أشعار الهذليين (٥٥٨/٢)، والعقد الفريد (٢٤٤/٥)، ولسان العرب

(جفن)، ولأبي خراش الهذلي في لسان العرب (٢٣٤/٦)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة

ص (٥٢٦)، وجمهرة اللغة (١٣١٩)، ووصف المبانى ص (٨٦)، والصاحبي في فقه

اللغة ص (١٣٦)، ولسان العرب (نجا)، والمعاني الكبير ص (٩٧٢)، والمقرب (١٦٧/١).

(٥) في ب: نقل.

فأما حجة من قرأ: ﴿لَيْنَ أُنْجَنَا﴾ فهي أنه حمله على الغيبة، وذلك قوله: ﴿تَدْعُونَهُ نَضْرَعًا وَخَفِيَةً لَيْنَ أُنْجَنَا﴾، وكذلك ما بعده: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ . قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ [٦٤، ٦٥].

فهذه كلها أسماء غيبة، ف: «أنجانا» أولى من: «أنجيتنا»؛ لكونه على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة، وإذا كان مشاكلاً لما قبله وما بعده كان أولى.

وموضع «تدعون» نصب على الحال، تقديره: قل من ينجيكم داعين وقائلين: لئن أنجانا. وكذلك من قرأ: ﴿لَيْنَ أُنْجَيْتَنَا﴾ تقديره: داعين وقائلين: لئن أنجيتنا، فواجهوا بالخطاب ولم يراعوا ما راعاه الكوفيون من المشاكلة.

ويقوى قول من خالف الكوفيين قوله في أخرى: ﴿لئن أنجيتنا من هذه لكونن من الشاكرين، قل الله يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤] فجاء «أنجيتنا» على الخطاب وبعده اسم الغيبة.

فأما إمالة حمزة والكسائي في «أنجانا» فمذهب حسن؛ لأن هذا النحو من الفعل إذا كان على أربعة أحرف استمرت فيه الإمالة؛ لانقلاب الألف إلى الياء في المضارع، وإذا كانت الإمالة قد حسنت في «غزا» مع أنه على ثلاثة أحرف؛ لأن الياء تثبت فيه إذا بنى الفعل للمفعول، مع أن الواو تصح فيه في فعلت؛ فلا إشكال في حسنها في «أنجا» و«أغزا» ونحو ذلك.

كلهم قرأ: ﴿وَأَمَّا يُنْسِيكَ الشَّيْطَانُ﴾ [٦٨] بتسكين النون الأولى وتشديد الثانية. غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿يُنْسِيكَ﴾ بفتح النون الأولى وتشديد السين مع النون الثانية^(١).

الحجة لهم في قراءتهم: ﴿وَأَمَّا يُنْسِيكَ﴾ قوله: ﴿وَمَا أُنْسِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] فجاء التنزيل على «أفعل».

ووجه قول ابن عامر أنك تقول: نسيت الشيء، فإذا أردت أن غيرك أنساكه جاز أن تنقل الفعل بتضعيف العين كما تنقله بالهمزة، وعلى هذا قالوا: غرّمته وأغرّمته، ف «فعل وأفعل» يجرى كل واحد منهما مجرى الآخر، وفي التنزيل: ﴿فَهَلِ الْكٰفِرِيْنَ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، الإعراب (٥٥٥/١)، البحر المحيط (١٥٣/٤)، التبيان (١٧٧/٤)، تفسير القرطبي (١٣/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٦)، السبعة (٢٦٠)، الغيث (٢٠٩)، النشر (٢٥٩/٢). وفي أ: والثانية فيه مشددة.

أَتِهَلْمُهُمْ رُؤْيَا ﴿ [الطارق: ١٧].

كلهم قرأ: ﴿أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [٧١] بالتاء.

غير حمزة فإنه قرأ: ﴿أَسْتَهْوَاهُ﴾^(١) بآلف ويميلها.

قال أبو عبيدة: ﴿كَأَلَيْهِ أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾، أى: استمالته، أى: ذهبت به.

وقرأ حمزة: ﴿أَسْتَهْوَاهُ الشَّيَاطِينُ﴾ على قياس قراءته ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا﴾

[الأنعام: ٦١].

وكلا المذهبين حسن.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَكُنَّا وَرَثَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(٢)
وأرى أن قولهم: «استهواه كذا» إنما هو من قولهم: «هوى من حلق»^(٣) إذا تردى
منه، ويشبه به الذى يزل عن الطريق المستقيم، كما أن «زل» إنما هو من العثار فى
المكان.

كقوله: [من الرجز]

قَامَ إِلَى مَنزَعَةٍ زَلَّخَ قَزَلٌ^(٤)

ثم يشبه به المخطئ فى طريقته، وتقول: أزله غيره، كما قال: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيَاطِينُ
عَنَّا﴾ [البقرة: ٣٦]؛ فكذلك [هوى]^(٥) هو، وأهواه غيره.

قال: ﴿وَالْمُؤَفِّكَةَ أَهْوَى﴾ [النجم: ٥٣] فتقول: أهويته واستهويته؛ كما قال:

﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيَاطِينُ﴾ و: ﴿إِنَّمَا أَسْتَرْكَلَهُمُ الشَّيَاطِينُ﴾ [آل عمران: ١٥٥]؛ فكما أن

«استزله» بمنزلة «أزله» كذلك «استهواه» بمنزلة «أهواه».

كما أن: «استجابه» بمنزلة «أجابه» فى قوله: [من الطويل]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (١٥٨/٤)، التبيان (١٥٨/٤) الحجة لابن خالويه (١٤٢)، الحجة لأبن زرعة (٢٥٦) السبعة (٢٦٠) الغيث (٢٠٩)، النشر (٢٥٨/٢)، التيسير (١٠٣).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢٠٧/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٤٤)، وشرح أبيات سيويه (٤٩٢/١)، والكتاب (٤٤/٢)، ولسان العرب (كون).

(٣) الحائق: الجيل العالى. ينظر: تاج العروس واللسان (حلق).

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى أ.

... .. قَلَمَ يَسْتَجِيبُهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ^(١)
 واختلّفوا في فتح الراء والهمزة وكسرهما من قوله -تعالى-: ﴿رَأَى كُوكَبًا﴾
 :[٧٦]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم في زواية حفص: ﴿رَأَى﴾ بفتح الراء والهمزة.
 وقرأ نافع بين الفتح والكسر^(٢).
 وقرأ أبو عمرو ﴿رَأَى كُوكَبًا﴾ بفتح الراء وكسر الهمزة^(٣).
 وروى القطعي^(٤) عن عبيد بن عقيل عن أبي عمرو بكسر الراء والهمزة جميعاً^(٥).
 وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿رَأَى﴾ بكسر الراء
 والهمزة^(٦).

وجه قول ابن كثير وعاصم -في إحدى الروايتين عنه- أنهما لم يميلا؛ كما أن من
 قال: رعى ورمى، لما لم يمل الألف لم يمل الفتحة التي قبلها، كما يميلها من يرى
 الإمالة ليميل الألف نحو الياء.

قال: وقرأ نافع بين الفتح والكسر.

قوله: بين الفتح والكسر، لا يخلو من أن يريد الفتحين اللتين على الراء
 والهمزة، أو الفتحة التي على الهمزة وحدها، فإن كان يريد فتحة الهمزة فإنما أمالها

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١١)، الإملاء (١/١٤٤)، الغيث (٢٠٩)، المجمع (٢/٣٢٢)،
 تفسير الرازي (٧٧/٤) وفي ب: والكسرة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١١)، التيسير (١٠٤)، السبعة (٢٥٦)، الغيث (٢٠٩).

(٤) محمد بن يحيى بن مهران، أبو عبد الله القطعي البصري، إمام مقرئ مؤلف متصدر، أخذ
 القراءة عرضاً عن أيوب بن المتوكل وهو أكبر أصحابه وروى الحروف سماعاً عن أبي زيد
 الأنصاري وعبيد بن عقيل وسليمان بن داود ومحبوب بن الحسن وعلى بن نصر الجهضمي
 ومحمد بن موسى الساوي وأحمد بن موسى اللؤلؤي، روى القراءة عنه أحمد بن الخزاز
 والفضل بن شاذان ذكره أبو أحمد الحاكم وقال: هو من زييد من اليمن وروى: عنه أبو داود
 ووهم فيه أبو العز فسماه على بن محمد.
 ينظر: الغاية (٢/٢٧٨).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١١)، الإملاء (١/١٤٤)، التيسير (١٠٣)، الحجّة لابن خالويه
 (١٤٢، ١٤٣)، الحجّة لأبي زرعة (٢٦٠)، السبعة (٢٥٧)، الغيث (٢٠٩)، العنوان
 (٧٥).

(٦) ينظر: السبعة (٢٥٧).

نحو الكسرة؛ لتمثيل الألف التي في «رأى» نحو الياء، كما أمال الفتحة التي على الدال من «هدى» والميم من «رمى»، وإن كان يريد أنه أمال الفتحيتين - جميعاً - التي على الراء والتي على الهمزة؛ فإمالة فتحة الهمزة على ما تقدم ذكره.

وأما إمالة الفتحة التي على الراء؛ فإنما أمالها لإتباعه إياها إمالة فتحة الهمزة، كأنه أمال الفتحة لإمالة الفتحة؛ كما أمال الألف لإمالة الألف في قولهم: رأيت عماداً. فأمال ألف النصب لإمالة الألف في «عماد»^(١).

والتقديم والتأخير في ذلك سواء، والفتحة الممالة منزلة منزلة الكسرة؛ فكما أملت الفتحة في قولك: من عمرو^(٢) - لكسرة الراء - كذلك أملت فتحة الراء من «رأى»؛ لإمالة الفتحة التي على الهمزة.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿رئى﴾ بكسر الراء والهمزة.

قال: وجه قراءتهم أنهم كسروا الراء من «رأى»؛ لأن المضارع منه على «يَفْعَلُ»، وإذا كان المضارع منه على «يَفْعَلُ» فكأن الماضي على «فَعِلَ».

ألا ترى أن المضارع في الأمر العام إذا كان على «يَفْعَلُ» كان الماضي على «فَعِلَ»؟! وعلى هذا قالوا: أنت تَنْهَى، فكسروا حرف المضارعة كما كسروه في «تَعْلَمُ» و«تَفْهَمُ»، وكسروا الياء - أيضاً - في هذا الحرف فقالوا: يَنْهَى، ولم يكسروه في «يَعْلَمُ»^(٣)، وإذا

(١) قال سيبويه: وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك، والأول مكسور [نحو: عماد] أملت الألف؛ لأنه لا يفتاوت ما بينهما بحرف؛ ألا تراهم قالوا: صَبَقْتُ، فجعلوها صادًا لمكان القاف، كما قالوا: صَفْتُ. وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان، والأول ساكن؛ لأن الساكن ليس بحاجة قوى، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة كما رفعه في الأول، فلم يفتاوت لهذا كما لم يفتاوت الحرفان حيث قلت: صوبق. وذلك قولهم: سيزبال، وشملال، وعماد، وكلاب، وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز. ينظر: الكتاب (١١٧/٤).

(٢) في أ: في قولك: عمرو.

(٣) ولا يكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحًا، نحو: ضرب وذهب وأشباههما.

وقالوا: أبى، فأنت يَنْهَى وهو يَنْهَى وذلك أنه من الحروف التي يستعمل «يفعل» فيها مفتوحًا وأخواتها، وليس القياس أن تفتح، وإنما هو حرف شاذ، فلما جاء مجيء ما فعل منه مكسور فعلوا به ما فعلوا بذلك، وكسروا في الياء فقالوا يَنْهَى، وخالفوا به في هذا باب «فَعِلَ» كما خالفوا به بابه حين فتحوا، وشبهوه ب: «يَبْجَلُ» حين أدخلت في باب فَعِلَ وكان إلى جنب الياء حرف الاعتلال. وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم =

كان الماضى كأنه على «فِعِل» - فيما ينزل - كسرت^(١) الراء التى هى فاء؛ لأن العين همزة، وحرف الحلق إذا جاءت فى كلمة على زنة «فِعِل» كسرت فيها الفاء؛ لكسرة العين فى الاسم والفعل، وذلك قولهم: غير نِعِر، ورجل جِئِرٍ ومِجِك، وماضغ ليهم. وكذلك الفعل، نحو: شِهِد، ولِعب، ونِعِم.

وكسرة الراء على هذا كسرة مخلصة محضة، وليست بفتحة مماله، وأما كسر^(٢) الهمزة فإنه يراد به إمالة فتححتها إلى الكسر؛ لتميل الألف نحو الياء، وذلك قولك: ﴿رِئى كوكبًا﴾.

فإن قلت: إن الفاء إنما تكسر لتتبع الكسرة فى العين فى نحو «شِهِد»، والهمزة فى «رَأى» مفتوحة؛ فكيف أجزت كسرة الراء مع أن بعدها حرفًا مفتوحًا؟ فالقول فى ذلك: إنه لما نزلناه بمنزلة الكسرة تبعته فتحة الراء؛ كما أن ضمة ياء «يُعْفِر» لما كان فى تقدير الفتحة ترك صرف الاسم معها كما ترك مع فتحة الياء فى «يُعْفِر» وترك صرفه مع ضمة الياء، حكاها أبو الحسن.

وكما أن الفتحة فى «يَطَأ» و«يسع» لما كانت فى تقدير الكسرة حذفت معها الفاء كما حذفت فى «يزن» و«يعد».

ومثل تنزيلهم الفتحة فى «رأى» منزلة الكسرة تنزيلهم لها -أيضًا- منزلة الكسرة فى قولهم: هما يشأيان، فى «يفعلان» من «الشأو»، لما قالوا يشأى نزلوا^(٣) الماضى على «فِعِل» فقالوا فى المضارع: يشأيان كما قالوا: يشقيان. واختلفوا فيها إذا لقيها ساكن:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى وابن عامر: ﴿رَوَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و: ﴿رَوَا الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿رَوَا الْمَجْرُمُونَ﴾

= ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفاً. ينظر: الكتاب (٤/١١٠، ١١١).

(١) فى ب: كسر.

(٢) فى أ: كسرة.

(٣) وأما «يسع»، و«يَطَأ» فإنما فتحوا لأنه «فِعِل يَفْعَل» مثل «حَسِب يَحْسِب»، ففتحوا الهمزة والعين كما فتحوا الهمزة والعين حين قالوا: يَفْرَأ، وَيَفْرَع. فلما جاء على مثال ما فَعَلَ منه مفتوح لم يكسروا كما كسروا يَأبى حيث جاء على مثال ما فَعَلَ منه مكسور. وفى أ: أنزلوا. ينظر: الكتاب (٤/١١١).

[الكهف: ٥٣] و﴿رَاءَ الزَّيْتِ أَشْرَكُوا﴾ [النحل: ٨٦] وما كان مثله: بفتح الراء والهمزة.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة: ﴿رَأَى القمر﴾ و﴿رَأَى الشمس﴾ بكسر الراء وفتح الهمزة في كل القرآن.

وذكر خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رَبَّى القمر﴾، و﴿رَبَّى الشمس﴾ بكسر الراء والهمزة جميعًا.

قال بعض أصحاب أحمد: قوله: بكسر الراء والهمزة، خطأ^(١)؛ وإنما هو بكسر الراء وإمالة الهمزة.

قال أبو علي: تحقيق هذا: وإمالة فتحة الهمزة.

وروى حفص عن عاصم بفتح الراء والهمزة في: ﴿رَاءَ﴾ في كل القرآن. وجه إزالتهم الإمالة عن فتحة الهمزة في «رَأَى» أنهم إنما كانوا أمالوا الفتحة لتميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف بطلت إمالتها لسقوطها، ولما بطلت إمالتها لسقوطها بطلت إمالة الفتحة نحو الكسرة؛ لسقوط الألف التي كانت الفتحة الممالة يميلها نحو الياء.

وأما موافقة ابن عامر، والكسائي وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن كثير، نافعا وأبا عمرو في: ﴿وَرَاءَ الْمُعْجِرُونَ﴾ [الكهف: ٥٣] وفتحهم الراء وقد كانوا كسروا في ﴿رَبَّى كوكبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] - فلأنهم آثروا الأخذ باللغتين: كسر الراء وفتحها. فكسرها لما ذكر، وفتحها؛ لأنهم جعلوها بمنزلة الراء في «رمى» و«رعى»؛ ولأنهم أعلوا الراء وقدروا فيه ما قدروا لإعلال الهمزة بإمالة فتحها، [فلما غيروها غيروا الراء أيضًا]^(٢).

ألا ترى أنهم لما أعلوا اللام بالقلب في «عَصِي» و«عَتَى» ونحوهما، أعلوا الفاء - أيضًا - بالكسر في «عَصِي».

ولما أعلوا الاسم بحذف التاء منه في النسب إلى «ربيعة»، و«حنيفة»، ألزموه في الأمر العام الإعلال والتغيير بحذف الياء منه - أيضًا - فقالوا: رَبَّى، وَحَقَّى.

ووجه قراءة عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة: ﴿رَأَى القمر﴾ و﴿رَأَى الشمس﴾

(١) في أ: غلط.

(٢) في أ: «فلما غيروا الفتحة بالإمالة غيروا الراء أيضًا».

بكسر الراء وفتح الهمزة في كل القرآن؛ فلأن كسر الراء إنما هو للتنزيل الذي ذكرنا، وهو معنى منفصل من إمالة فتحة الهمزة.

ألا ترى أنه يجوز أن يُعمل هذا المعنى من لا يرى الإمالة، كما يجوز أن يعمله من يراها؛ فإذا كان كذلك كان انفصال أحدهما من الآخر سائغاً غير ممتنع؟!
وأما رواية خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رِأى القمر﴾، و﴿رِأى الشمس﴾ بكسر الراء والهمزة معاً، يريد بكسر الهمزة: إمالة فتحتها.

فوجه كسر الراء قد ذكر، وأما إمالة فتحتها مع زوال ما كان يوجب إمالتها من حذف الألف؛ فلأن الألف محذوفة لالتقاء الساكنين، وما يحذف لالتقاء الساكنين فقد ينزل تنزيل المثبت.

ألا ترى أنهم قد أنشدوا: [من المتقارب]

..... وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

فنصب الاسم بعد «ذاكر» وإن كانت النون قد حذفت؛ لما كان الحذف لالتقاء الساكنين، والحذف لهما في تقدير الإثبات من حيث كان التقاؤهما غير لازم، ومن ثم لم ترد الألف في نحو: «رَمَتِ المرأة».

ومما يشهد لذلك أنهم قالوا: شَهِدَ، فكسروا الفاء لكسرة العين، ثم أسكنوا فقالوا: شَهِدَ، فبقوا الكسرة في الفاء مع زوال ما كان اجتليها.

وعلى هذا ينشد قول الأخطل: [من الطويل]

إِذَا غَابَ غَابَ غَابَ غَابَ غَابَ فَرَأَيْنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَتَوَافَلَهُ^(٢)

ويشهد لذلك -أيضاً- أنهم قالوا: صِغِقَ، ثم نسبوا إليه فقالوا: صِغِقَى، فأقروا كسرة الفاء مع زوال كسرة العين التي لها كسرت الفاء، فكذلك تبقى إمالة فتحة

(١) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلى، وصدده:

فألفيته غير مستعتب

ينظر: ديوانه ص(٥٤)، والأغاني (٣١٥/١٢)، والأشياء والنظائر (٢٠٦/٦)، وخزانة الأدب (٣٧٤/١١)، والدرر (٢٨٩/٦)، وشرح أبيات سيويه (١٩٠/١)، وشرح شواهد المغنى (٩٣٣/٢)، والكتاب (١٦٩/١)، واللسان (عتب، عسل)، والمقتضب (٣١٣/٢)، والمنصف (٢٣١/٢)، وبلا نسبة في رصف المباني ص(٤٩)، وسر صناعة الإعراب (٥٤٣/٢)، وشرح المفصل (٦/٢)، ومغنى اللبيب (٥٥٥/٢).

(٢) تقدم.

الهمزة في قراءة حمزة: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ .

وزعم أبو الحسن أن ذلك لغة - مع ما ذكرنا من وجوه المقاييس فيه - وأنها قراءة: ﴿فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨].

واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله - تعالى -: ﴿قَالَ أَمْحَجُوْنِي فِي اللَّهِ﴾ [٨٠] و: ﴿تَأْمُرُوْنِي﴾ [الزمر: ٦٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَمْحَجُوْنِي﴾ و: ﴿تَأْمُرُوْنِي﴾ مشدتين. وقرأ نافع وابن عامر مخففتين^(١).

لا نظر في قول من شدد. فأما وجه التخفيف فإنهما حذفوا النون الثانية؛ لالتقاء النونين، والتضعيف يكره فيتوصل إلى إزالتها تارة بالحذف، نحو: علماء بنو فلان. وتارة بالإبدال، نحو: [من الطويل]

... .. لا أَمْلَأُهُ حَتَّى يُقَارِقَا^(٢)

ونحو: ديوان وقيراط؛ فحذفوا الثانية من المثليين كراهة التضعيف، ولا يجوز أن يكون المحذوف: النون الأولى؛ لأن الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم، والأولى^(٣) -أيضا- فيها أنها دلالة الإعراب.

وإنما حذفوا الثانية كما حذفها من «ليتي» في قوله: [من الوافر]

... .. إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي^(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٢)، الإعراب (٥٦٠/١)، البحر المحيط (١٦٩/٤)، التبيان (٢٠١/٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٧)، السبعة (٢٦١)، الغيث (٢١١)، النشر (٢٥٩/٢).

(٢) تقدم.

(٣) في أ: وفي الأولى.

(٤) وتمام البيت:

كَمَنْيَةِ جَابِرٍ
والبيت لزيد الخيل في ديوانه ص (٨٧)، وتخليص الشواهد ص (١٠٠)، وخزانة الأدب (٣٧٥/٥، ٣٧٧)، والدرر (٢٠٥/١)، وشرح أبيات سيويه (٩٧/٢)، وشرح المفصل (١٢٣/٣)، والكتاب (٣٧٠/٢)، ولسان العرب (ليت)، والمقاصد النحوية (٣٤٦/١)، ونوادير أبي زيد ص (٦٨)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص (١٥٣)، ووصف المباني ص (٣٠٠، ٣٦١)، وسر صناعة الإعراب (٥٥٠/٢)، وشرح الأشموني (٥٦/١)، وشرح ابن عقيل ص (٦١)، ومجالس ثعلب ص (١٢٩)، والمقتضب (٢٥٠/١)، وهمع الهوامع (٦٤/١).

وكقوله: [من الوافر]

تَرَاهُ كَالثَّمَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي (١)
فالمحذوفة المصاحبة للياء؛ ليسلم سكون لام الفعل وما يجرى مجراها أو
حركتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى؛ [لأن الفعل يبقى بلا فاعل] (٢)، كما
لا تحذف الأولى في «أتحاجوني»؛ لأنها الإعراب.

ويدلك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار -أيضاً- في نحو قوله:

[من الرجز]

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْتِيْنِ قَدِي (٣)

وقد جاء حذف هذه النون في كلامهم.

قال: [من الوافر]

أِبَالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مَلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي؟! (٤)

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص(١٨٠)، وخزانة الأدب (٣٧١/٥)، ٣٧٢، ٣٧٣، والدرر (٣١٢/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٠٤/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢١٣)، والكتاب (٥٢٠/٣)، ولسان العرب (فلا)، والمقاصد النحوية (٣٧٩/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨٥/١)، وجمهرة اللغة ص(٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/٩١)، ولسان العرب (حيج)، ومعنى اللبيب (٦٢١/٢)، والمنصف (٣٣٧/٢)، وجمع الهوامع (٦٥/١).

(٢) في ب: فيبقى الفعل بلا فاعل.

(٣) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب (٣٨٢/٥)، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، والدرر (٢٠٧/١)، وشرح شواهد المعنى (٤٨٧/١)، ولسان العرب (خبب)، والمقاصد النحوية (٣٥٧/١)، لحميد بن ثور في لسان العرب (لحد)، وليس في ديوانه؛ ولأبي بجدة في شرح المفصل (١٢٤/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٤١/٤)، وأوضح المسالك (١٢٠/١)، وتخليص الشواهد ص(١٠٨)، والجنى الداني ص(٢٥٣)، وخزانة الأدب (٤٦/٦)، و(٤٣١/٧)، ورفض المباني ص(٣٦٢)، وشرح ابن عقيل ص(٦٤)، والكتاب (١٧١/٢)، ومعنى اللبيب (١٧٠/١)، ونوادير أبي زيد ص(٢٠٥).

(٤) البيت لأبي حية النميري في خزانة الأدب (١٠٠/٤)، ١٠٥، ١٠٧، والدرر (٢١٩/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢١١)، ولسان العرب (خعل)، (أبي)، (فلا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٢/٣)، والخصائص (٣٤٥/١)، وشرح التصريح (٢٦/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٥٠١)، وشرح شذور الذهب ص(٤٢٤)، وشرح المفصل (١٠٥/٢)، واللامات ص(١٠٣)، والمقتضب (٣٧٥/٤)، والمقرب (١٩٧/١)، والمنصف (٣٣٧/٢)، وجمع الهوامع (٣٣٧/١).

وزعموا أن المفضل أنشد: [من السريع]

تَذَكَّرُونَا إِذْ نُقَاتِلُكُمْ إِذْ لَا يَضُرُّ مُعِدِمًا عَدْمَهُ^(١)

وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان.

وحكى سيويه هذه القراءة فزعم أن بعض القراء قرأ: ﴿أَتَحَاجُونِي﴾ واستشهد بها في حذف النونات لكرهه التضعيف.

قرأ الكسائي وحده: ﴿هَدَانٍ﴾ [الأنعام: ٨٠] بإمالة الدال^(٢).

وقرأ الباقون بالفتح.

الإمالة في «هداني» حسنة؛ لأنه من «هدى، يهدى» فهو من الياء، وإذا كانوا قد

أمالوا نحو «غزا» و«دعا» لأنه قد يصير إلى الياء في «غزى» و«دعى».

فلا إشكال في حسنها [في هذا المكان]^(٣) فيما كان الأصل فيه الياء.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله -تعالى-: ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَرْفَعُ﴾ بالنون، ﴿درجاتٍ من نشاء﴾ مضافاً^(٤)، وكذلك في سورة يوسف [٧٦].

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ منوناً، وكذلك في «يوسف».

قوله: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] يدل على قراءة من نون.

ألا ترى أنه في ذكر الرسل قال: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُمْ مِّنْ كَلِمِ

اللَّهِ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؟

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَسْخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرَآءً﴾

[الزخرف: ٣٢] فإنه^(٥) في الرتب وارتفاع الأحوال في الدنيا واتضاعها.

يدلك على ذلك قوله: ﴿مَنْ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (خزم).

ويروى: «هل تذكرون» بدل «تذكرون».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٢)، التبيان (٢٠١/٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٤)، السبعة (٢٦١)، الغيث (٢١٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: التبيان (٢٠١/٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٨)، الغيث (٢١١)، السبعة (٢٦١)، النشر (٢٦٠/٢).

(٥) في أ: وإنه.

[الزخرف: ٣٢].

ويقوى قراءة من أضاف قوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فمن فضل على غيره فقد رفعت درجته عليه؛ فقوله: ﴿فَضَّلْنَا﴾ بمنزلة [قولك: (١)] رفعنا درجته.

اختلفوا في زيادة اللام ونقصانها من قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّيْسَ﴾ [٨٦]:
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بلام واحدة.
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّيْسَ﴾ بلامين، وفي «ص» [٤٨] مثله (٢).
قال أبو علي: اعلم أن لام المعرفة تدخل الأسماء (٣) على ضريين:
أحدهما: للتعريف.

والآخر: زيادة زيدت كما تزد الحروف؛ فلا تدل على المعاني التي تدل عليها إذا لم تكن زائدة.

والتعريف الذي يحدث بها على ضروب:

منها: أن يكون إشارة إلى المعهود بينك وبين المخاطب، نحو: الرجل، والغلام، إذا أردت بها: رجلاً وغلاماً عرفتماه بعهد كان بينكما.

والآخر: أن يكون إشارة إلى ما في نفوس الناس من علمهم للجنس، فهذا الضرب، وإن كان معرفة كالأول، فهو مخالف له من حيث كان الأول قد علمه حساً، وهذا لم يعلمه كذلك، وإنما يعلمه معقولاً.

فأما نحو: مررت بهذا الرجل، فإنما أشير به إلى الشاهد الحاضر، لا إلى الغائب المعلوم (٤) بعهد.

ألا ترى أنك تقول ذلك فيما لا عهد فيه بينك وبين مخاطبك؟

ومما يدل على ذلك [قولك] (٥) في النداء: يا أيها الرجل، فتشير إلى المخاطب

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: [تحاف الفضلاء (٢١٢)، الإعراب (٥٦٣/١)، البحر المحيط (١٧٤/٤)، التبيان

(٢٠٧/٤)، تفسير الطبري (٥١١/١١)، الحجة لابن خالويه (١٤٤)، الحجة لأبي زرعه

(٢٥٩)، السبعة (٢٦٢)، الغيث (٢١٢)، النشر (٢٦٠/٢).

(٣) في أ: تدخل كل الأسماء.

(٤) في ب: إلى غائب معلوم.

(٥) سقط في ب.

الحاضر، وهما يجريان مجرى الاسم الواحد؛ كما أن «ماذا» من قوله -تعالى-: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبِّكُمْ قَالُوا خَبِرًا﴾ [النحل: ٣٠] تجرى مجرى الاسم الواحد؛ فلا يجوز أن يكون الاسم معرفاً بتعريفين مختلفين أحدهما حاضر والآخر غائب.

ويدلك على أنهما يجريان مجرى الاسم الواحد، أنه لا يوصف بالمضاف نحو: مررت بهذا ذى المال. ولا يوصف بالأسماء المفردة إذا ثبتت؛ فلا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير، كما تقول: مررت بالرجلين القائم والقاعد؛ وذلك أنه قد صار مع الأول كالشئ الواحد، ويبيّن ذلك من جهة المعنى، [وهو] ^(١) أنك تستفيد بهما ما تستفيدة من الاسم المفرد من معنى الجنس.

فأما الأسماء الأعلام فلا تدخل عليها الألف واللام؛ وذلك أن تعليقها على من تعلق عليه وتخصيصه بها يغنى عن الألف واللام، وذلك نحو التسمية ب: «جدار، وحمار، وثور، وأسد، وكلب، وزيد، وزيادة، وبشر، وحمد».

فأما نحو «العباس، والحارث، والقاسم، والحسن» فإنما دخلت الألف واللام فيها على تنزيل أنها صفات جارية على موصوفين، وهذا [ما] يعنى الخليل بقوله: جعلوه الشئ بعينه. فإن لم تنزل هذا التنزيل لم يلحقوه ^(٢) الألف واللام، فقالوا: حارث، وعباس، وقاسم. وعلى كلا المذهبين جاء ذلك فى كلامهم.

قال الفرزدق: [من الطويل]

تَفَعَّدَهُمْ أَغْرَاقَ حِذْلِمٍ بَعْدَمَا رَجَا الْهُتْمَ إِذْ رَاكَ الْعَلَا وَالْمَكَارِمِ
وقال: [من الطويل]

ثَلَاثَ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنِّي وَجُوهُ الْأَهَاتِمِ ^(٣)
فجعله مرة بمنزلة: أضحاة وأضاح، ومرة بمنزلة: أحمر وحمر.
وجمع الأعشى بين الأمرين فى بيت، وذلك قوله: [من الطويل]

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: يلحقوها.

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/٣١٠)، وخزانة الأدب (٧/٣٧٠-٣٧٣)، وشرح التصريح (٢/٢٧٢)، ولسان العرب (ردى)، والمقاصد النحوية (٤/٤٨٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/٢٥٣)، وشرح الأشموني (٢/٦٢٢)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٥١٨)، وشرح المفصل (٦/٢١، ٢٣)، والمقتضب (٢/١٧٠).

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَ^(١)
وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ: [من الرجز]

أَخَوِي مِنَ الْعُوجِ وَقَاحِ الْحَافِرِ^(٢)

و«العُوج» نسب إلى «أعوج» كما أن «الحُوص» نسب إلى «أحوص»، فإذا
حذفت ياء النسب جعلتها^(٣) بعد التسمية به بمنزلة وهو صفة لم يسم بها؛
فكسر الصفة.

وهذا يدل على صحة قول من لم يصرف «أحمر» إذا نكره بعد أن سمي به.
فإذا كسره تكسير الاسم نحو: الأفاكل والأرامل، قال: الأحاوص. وعلى هذا
القياس تقول: الأعاوج، كما تقول: الأهاتم.

ومثل هذا قولهم: الفُرس، في جمع «فارسي»، [حذفت منه ياء النسب كما
حذفتا]^(٤) من «الأعوجي»، وكسّر «فاعل» على «فعل»: ك «بازِلٍ وَبُزْلٍ، وعائظ
وعيط، وحائل وحول»، وهذا يقوى «العوج».

ألا ترى أنه جمعه جمع الصفات وإن كانت ياء النسب فيه محذوفتين.

قال ابن مقبل: [من البسيط]

طَافَتْ بِهِ الْفُرْسُ حَتَّى بَرَّ نَاهِضَهَا (٥)

فأما قوله: [من البسيط]

وَالْتَيْمُ الْأُمِّ مَنْ يَمْشِي وَالْأُمَّهُمُ ذُهْلُ بَنِ تَيْمِ بَنُو السُّودِ الْمَدَائِيسِ^(٦)

(١) البيت في ديوانه ص(١٩٩)، والاشتقاق ص(٢٩٦)، وإصلاح المنطق ص(٤٠١)، وخزانة
الأدب (١٨٣/١)، وشرح شواهد الشافية ص(١٤٤)، ولسان العرب (حوص)، وبلا نسبة
في تذكرة النحاة ص(٦٣١)، وشرح المفصل (٦٣/٥).

(٢) ينظر: اللسان (عوج).

(٣) في أ: جعلت.

(٤) في أ: كما حذفها.

(٥) صدر بيت، وعجزه:

عَمَّ لِقِحْنَ لِقَاحًا غَيْرَ مُبْتَسِرِ

ينظر ديوانه ص(٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٤٩)، ولسان العرب (بسر).

(٦) البيت لجرير في ديوانه ص(١٣١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٣٩)، ولسان العرب
(ضعبس)، (بتم).

ويروى: «أولاد ذهل» بدل «ذهل بن تيم»

فإنه يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون بمنزلة «العباس»، وذلك أن «التيمة» مصدر، والمصادر قد أجريت مجرى أسماء الفاعلين.

ألا ترى أنه قد وصف بها كما وصف بأسماء الفاعلين، وجمع على جمعها في نحو: نور ونوار، وسيل وسواءل؟ فلما كانت مثلها أجراها مجراها، وعلى هذا قالوا: «الفضل» في اسم رجل؛ كأنهم جعلوه الشيء الذي هو خلاف النقص.

والآخر: أن يكون «تَيْمِيٌّ وَتَيْمٌ»: كـ «زَنْجِيٌّ وَزَنْجٌ، وَيَهُودِيٌّ وَيَهُودٌ». وفي التنزيل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]. و«اليهود» إنما هو جمع «يهودي»، ولولم يكن جمعاً لم تدخل اللام؛ لأن «يهود» جرت عندهم اسماً للقبيلة؛ فصارت بمنزلة مجوس عندهم.

أنشدنا على بن سليمان: [من الكامل]

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمِيٌّ لَمَّا فَعَلَتْ يَهُودٌ صَمَامٌ^(١)
وفي حديث القسامة^(٢) «تقسم يهود»^(٣).

(١) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص(٦١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٣٧)، ولسان العرب (هود، صمم)، ومجالس ثعلب ص(٥٨٩)، والمقاصد النحوية (٤/١١٢).

(٢) القسامة في اللغة مأخوذة من «القسم» وهو اليمين، والقسامة. الأيمان تقسم على أولياء القتيل إذا ادعوا الدم، يقال: قتل فلان بالقسامة: إذا اجتمعت جماعة من أولياء القتيل قاعدوا على رجل أنه قتل صاحبهم، ومعهم دليل دون البيعة، فحلفوا خمسين يميناً أن المدعى عليه قتل صاحبهم.

وفي اصطلاح الفقهاء: هي الأيمان المكررة في دعوى القتل.

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن القسامة مشروعة، وقد استدلوا على ذلك بأحاديث، منها ما روى عن سهل بن أبي حثمة قال: انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود إلى خيبر - وهي يومئذ صلح - ففترقا، فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يشحط في دمه قتيلاً، فدفته، ثم قدم المدينة، فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحبيصة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فذهب عبد الرحمن يتكلم؛ فقال: «كبر كبر» - وهو أحدث القوم - فسكت، فتكلما فقال: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ فقالوا: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر؟ قال: فتبرئكم يهود بخمسين يميناً، فقالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار؛ فعقله النبي ﷺ من عنده»، وفي رواية متفق عليها قال: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم؛ فيدفع برمته» فقالوا: أمرلم نشهده كيف نحلف؟ قال: فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم قالوا: يا رسول الله قوم كفار... الحديث.

فقوله «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟» دليل على مشروعية القسامة وإلى هذا ذهب =

ومن الصفات الغالبة التي تجرى مجرى «الحارث» و«القاسم»، قولهم: النابغة. فالنابغة له اسم يجرى مجرى الأعلام، وغلب عليه هذا الوصف؛ كما أن «الحارث» ونحوه قد نزل تنزيل من له اسم علم فغلب عليه هذا الوصف؛ فجرى هذا الوصف الغالب مجرى العلم وسد مسده حتى صار يعرف به كما يعرف بالعلم، فلما سد مسده وكفى منه أجراه مجرى العلم، نحو «جعفر» و«ثور» فقال: [من الطويل]

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيُّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ (١)

ومن ذلك قولهم في اسم اليوم: «الاثنين»؛ لما جرى مجرى العلم نحو: «جعفر» وغيره استجيز حذف اللام منه؛ كما استجازوا حذف اللام من «النابغة» وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: هذا يوم اثنين مباركا فيه.

فأما قولهم: الغدوة والفينة، فدخل لام التعريف فيهما على وجه آخر وهو أن «غدوة» و«فينة» كانا معرفتين؛ كما تكون الأسماء التي للألقاب معارف، فأزيل هذا التعريف عنهما كما أزيل التعريف عن الاسم الموضوع وضع الأعلام، وذلك في أحد تأويلي سيبويه في قولهم:

هذا ابن عرسٍ مقبلٍ.

فلما أزيل هذا التعريف عنهما عرفا بالألف واللام، فقرأ من قرأ: ﴿بِالْغُدْوَةِ﴾ [الأنعام: ٥٢] على هذا. وحكى أبو زيد: لقيته فينة، و: الفينة بعد الفينة. ومثل إزالة هذا الضرب من التعريف عن هذه الأسماء، إزالتهم إياه في قولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، وأما خراسان فلا خراسان لك. وعلى هذا قوله: [من الوافر]

= جمهور الصحابة والتابعين والعلماء من الحجاز والكوفة والشام كما حكى ذلك القاضي عياض.

(٣) هو من حديث سهل بن أبي حثمة: أخرج مسلم (٣/١٢٩٤-١٢٩٥) كتاب القسامة، باب القسامة (٦/١٦٦٩) بلفظ: «فتحلف لكم يهود»، وأحمد في المسند (٤/٢)، بلفظ «يحلفون أنهم لم يقتلوه». (١) صدر بيت وعجزه:

..... عليه تراب من صفيح موضع
والبيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص(٤٩)، وخزانة الأدب (٢/٢٦٨، ٦/٣٢٨)،
وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٢٤)، وبلا نسبة في الكتاب (٣/٢٤٤)، ولسان العرب
(وسط) (نبح)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(٥٤).

... .. وَلَا أُمِّيَّةً بِالْإِلَادِ^(١)

و: قضية ولا أبا حسن لها.

ومثل هذا، زوال تعريف العلم عن الأعلام المثناة والمجموعة نحو: الجعفران والعمران، فزال تعريف العلم عن «الجعفرين»، كما زال تعريف العدل عن «العمرين» و«القُثمين»، ولو لم يزل لم يجز دخول لام المعرفة عليه كما لم يجز دخولها قبل الثنية، ولا تدخل لام المعرفة على المعدول.

واستدل أبو عثمان على أن «الثلاثاء، والأربعاء» غير معدولين [بدخول الألف واللام]^(٢) عليهما، وقال: المعدول لا تدخل عليه الألف واللام.

فأما «أبانان» و«عرفات»، فلم تدخلهما اللام؛ لأن التسمية وقعت بالجمع والثنية كما وقعت بالمفرد، فلم تدخل اللام كما لم تدخل على المفرد.

فأما الألف واللام في «اليسع» [فلا يخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة: فإن كانت زائدة] فلا تخلو من أن تكون على حد «الرجل» إذا أردت المعهود أو الجنس نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أو على حد دخولها في «العباس».

فلا يجوز أن يكون على واحد من ذلك، ولا يجوز أن تكون على حد «العباس»؛ لأنه لو كان كذلك كان صفة كما أن «العباس» كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن تكون فعلاً، ولو كان فعلاً لوجب أن يلزمه الفاعل، ولو لزمه الفاعل لوجب أن يحكى من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يجز لحاق اللام له.

ألا ترى أن اللام لا تدخل على الفعل؟!؟

وليس بإشارة كقولك: هذا الرجل، فإذا لم يجز فيه شيء من ذلك ثبت أنه زيادة.

ومثل ذلك [مما جاءت فيه اللام]^(٣) زائدة، قول الشاعر: [من الطويل]

(١) جزء من عجز بيت لعبد الله بن الزبير، وقبلة:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن
ينظر: ملحق ديوانه ص (١٤٧)، وخزانة الأدب (٤/٦١، ٦٢)، والدرر (٢/٢١١)،
وشرح المفصل (٢/١٠٢، ١٠٤)، والكتاب (٢/٢٩٧)، ولفضالة بن شريك في
الأغاني (١٢/٦٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/٥٦٩)، ويلا نسبة في رصف المبانى
ص (٢٦١)، وشرح الأشموني (١/١٤٩)، وشرح شذور الذهب ص (٢٧٣)، والمقتضب
(٤/٣٦٢)، والمقرب (١/١٨٩).

(٢) في ب: بدخول لام المعرفة.

(٣) في أ: فيما جاءت اللام فيه.

أَمَّا وَدِمَائِهِ لَا تَزَالُ كَائِمًا عَلَيْهَا وَعَلَى قُرْنِ الْعِزَّى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا
وَمَا سَبَّحَ الرَّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ أَيْلَ الْأَيْلِينَ الْمَسِيحِ بْنِ مَرْيَمَ^(١)
فتعلم زيادة اللام فيه بما في التنزيل من قوله: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾
[نوح: ٢٣].

فأما انتصاب «عندم» في البيت فيأخذ شيئين:

أحدهما: بما في «كان» من معنى الفعل.

والآخر: أن تجعل «على قنة العزى» مستقرًا، فتكون الحال عنه.

فإن نصبت بالأول فذو الحال: الضمير الذي في: كأنها، وإن نصبته عن

«المستقر» فذو الحال الذكر الذي في «المستقر»، والمعنى على حذف المضاف؛

كأنه: مثل عندم، فحذفت^(٢).

ومثل ذلك ما أنشده محمد بن السرى للمرار الفقعى: [من الوافر]

إِذَا نَهَلْتُ بِسُفْرَتِهَا وَعَلَّتْ ذُنُوبًا مِثْلَ لَوْنِ الزَّعْفَرَانِ^(٣)

المعنى: ماء ذنوب مثل لون الزعفران.

ولو جعلت «العندم» هو الدم - لموافقته إياه في اللون - لكان مذهبًا، ولو رفعت:

مثل لون الزعفران، جاز؛ [على أن التقدير]^(٤): ذنوبًا لونه مثل لون الزعفران.

فحذفت المبتدأ، والجملة في موضع نصب.

ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

وَهِيَ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا^(٥)

(١) البيتان لعمر بن عبد الجن في خزنة الأدب (٧/٢١٤، ٢١٧)، ولسان العرب (أبل)، وله

أو لرجل جاهلي في المقاصد النحوية (١/٥٠٠)، ولعيد الحق في لسان العرب (نسر)، وفي

تاج العروس (أبل)، وبلا نسبة في الإصناف (١/٣١٨)، وتخليص الشواهد ص (٣٦٧)،

وسر صناعة الإعراب (١/٣٦٠)، ولسان العرب (عزز)، (عندم)، (قن)، (لوى)،

والمنصف (١٣٤).

ويروي: «ماترات تخالها» بدل «لاتزال كأنها» و«قدس» بدل «سبح»، و«هيكل» بدل «بيعة».

(٢) في ب: فحذف.

(٣) ينظر: معجم الشعراء للمرزباني (٣٣٧).

(٤) في ب: ويكون التقدير.

(٥) الرجز لأبي نجم العجلي في اللسان (علا)، ولغيلان بن حريث في خزنة الأدب (٩/٤٣٧)، =

المعنى: على ماء الحوض.

ألا ترى أنها تتناول ماءه لا نفس الحوض!؟

ومثل ذلك قول الآخر: [من الرجز]

لَا عَيْشَ إِلَّا كُلُّ حَمْرَاءَ عُقْلٍ تَتَاوَلُ الْحَوْضَ إِذَا الْحَوْضُ شُغِلَ^(١)

ومما جاءت اللام فيه زيادة ما أنشده أبو عثمان: [من الرجز]

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا^(٢)

وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَيَّ الرِّكَائِبِ^(٣)

وأما قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(٤)

فإنه يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون قد اعتقب عليه تعريفان كما اعتقب على «غدوة، الغدوة»

و«اثنين، والاثنين» من قولهم: اليوم يومُ الاثنين؛ فيكون التعريف الذي وضع له في

واللسان (نوش)، والتنبية والإيضاح (٣٢٧/٢)، والتاج (نوش)، وديوان الأدب (٢٢/٤)، وبلا نسبة في أدب الكاتب (٥٠٣)، وأسرار العربية (١٠٣)، والأشباه والنظائر (١٢٤/٨)، وإصلاح المنطق ص (٤٣٢)، وخزانة الأدب (١٦٥/١٠)، ورسف المباني ص (٣٧١)، وشرح المفصل (٧٣/٤) وأساس البلاغة (جوز).

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٣١٦/٢)، ولسان العرب (شعم)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٢٢٢/١)، وتاج العروس (عقل)، ولسان العرب (غفل).

ويروى: «صهباء» بدل «حمراء»، و«تبادر» بدل «تناول».

(٢) ينظر: المقتضب (٤٩/٤)، وشرح شواهد المعنى (٣٠٢/١).

(٣) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٢٦٢)، والإنصاف (٣١٦/١)، ورسف المباني ص (٧٧)، وسر صناعة الإعراب (٣٦٦/١)، وشرح المفصل (٤٤/١)، ولسان العرب (وبر) (ربيع)، ومجالس ثعلب (٥٦٤/٢)، والمنصف (١٣٤/٣).

(٤) البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص (٤٠٢)، والإنصاف (٣١٩/١)، وأوضح المسالك (١/١٨٠)، وتخليص الشواهد ص (١٦٧)، وجمهرة اللغة ص (٣٣١)، والخصائص (٥٨/٣)، ورسف المباني ص (٧٨)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٦٦)، وشرح الأشموني (٨٥/١)، ولسان العرب (جوت)، (حجر)، (سور)، (عير)، (وبر)، (جحش)، (أبل)، (حفل)، (عقل)، (اسم)، (جنى)، (نجا)، والمحتسب (٢٢٤/٢)، ومغنى اللبيب (٥٢/١)، (٢٢٠)، والمقاصد النحوية (٤٩٨/١)، والمقتضب (٤٨/٤)، والمنصف (١٣٤/٣).

أول أمره في تقدير الزوال عنه، كما قدر سبويه ذلك في أحد تأويليه في قولك: هذا ابن عريس مقبلٌ.

ومما جاء فيه الألف واللام زائدة قولهم: الخمسة العشرَ درهمًا، حكاه أبو الحسن الأخفش.

ألا ترى أنهما اسم واحد، ولا يجوز أن يعرف اسم واحد بتعريفين؛ كما لا يجوز أن يتعرف بعض الاسم دون بعض؟! فإذا كان كذلك علمت زيادة اللام في الخمسة العشرَ درهمًا.

ويذهب أبو الحسن في «اللات» في قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] إلى أن اللام في «اللات» زائدة، وذلك صحيح؛ لأن «اللات» معرفة.

أما «العزى» فيمنزلة «العباس»، فإذا كانت «اللات» معرفة ولم تكن بمنزلة «العباس» ثبت أن اللام فيها زائدة.

وقياس قول أبي الحسن هذا أن تكون اللام في «اليسع» - أيضًا - زائدة؛ لأنه علم مثل «اللات»، وليس بصفة. كما أن اللات ليست بصفة.

فإن قلت: فلم لا تكون «اللات» صفة؟ ويكون مأخوذا من لوى على الشيء؛ إذا عطف عليه، وقول الشاعر: [من الكامل]

..... فإِنِّي أَلْوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي^(١)

ويؤكد هذا قوله: ﴿وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهِمْ﴾ [ص: ٦] فهذا من العطف عليها والتمسك بعبادتها.

فإن ذلك لا تقوله.

ألا ترى أنه يلزم أن يكون قد وصفت باسم على حرفين ثالثه تاء التأنيث، وهذا مما لم نعلمه جاء في الصفات؛ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مطرَحًا؟!

ومما جاءت اللام فيه زائدة ما أنشده بعض البغداديين: [من الطويل]

(١) وتمام البيت :

عمرتك الله الجليل
والبيت لعمر بن أحمد في ديوانه ص(٦٠)، وخزانة الأدب (١٥/٢)، وشرح أبيات
سبويه (١٥٦/١)، والكتاب (٣٢٣/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (عمر)، والمقتضب
(٣٢٩/٢)، والمنصف (١٣٢/٣).

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بَنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَخْتَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(١)
فأما قول من قال: «الليْسَع» فإنه تكون اللام فيه على [حد ما]^(٢) في «الحارث»؛
ألا ترى أنه على وزن الصفات فهو كـ «الحارث»، إلا أنه وإن كان كذلك فليس له
مزية على القول الآخر؟

ألا ترى أنه لم يجئ في الأسماء الأعجمية المنقولة في حال التعريف نحو:
إسماعيل وإبراهيم، شيء على هذا النحو، كما لم يجئ فيها شيء فيه لام التعريف؟!
فإذا كان كذلك كان «الليْسَع» بمنزلة «اليسع» في أنه خارج عما [كان]^(٣) عليه الأسماء
الأعجمية المختصة المعربة.

اختلفوا في إثبات الهاء في قوله -تعالى-: ﴿أَقْتَدِهٖ﴾ [٩٠] في الوصل:
فقرأ ابن كثير وأهل مكة ونافع وأبو عمرو وأهل المدينة وعاصم ﴿فِيَهْدُهُمْ
أَقْتَدِهٖ قُلْ﴾ يثبتون الهاء في الوصل ساكنة.
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فبهدهم اقتد قُلْ﴾ بغير هاء في الوصل، ويقفان
بالحاء^(٤).

وقرأ عبد الله بن عامر: ﴿فبهدهم اقتد قُلْ﴾ يكسر الدال ويشم الهاء الكسر من
غير بلوغ ياء، وهذا غلط؛ لأن [هذه]^(٥) الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من
الأحوال، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها.

(١) البيت لابن ميادة في ديوانه ص(١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٢٦)، والدرر (١/٨٧)، وسر
صناعة الإعراب (٢/٤٥١)، وشرح شواهد الشافية ص(١٢)، وشرح شواهد المعنى (١/
١٦٤)، ولسان العرب (زيد) والمقاصد النحوية (١/٢١٨، ٥٠٩)، ولجرب في لسان العرب
(وسع)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٣٢٢)، والأشياء والنظائر
(١/٢٣، ٨/٣٠٦)، والإنصاف (١/٣١٧)، وأوضح المسالك (١/٧٣)، وخزانة الأدب
(٧/٢٤٧، ٩/٤٤٢)، وشرح الأشموني (١/٨٥)، وشرح التصريح (١/١٥٣)، وشرح
شافية ابن الحاجب (١/٣٦)، وشرح قطر الندى ص(٥٣)، ومغنى اللبيب (١/٥٢)، وهمع
الهوامع (١/٢٤).

ويروى: «رأيت» بدل «وجدنا».

(٢) في أ: على حدها.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، البحر المحيط (٤/١٧٦)، والتبيان (٤/٢١١).

(٥) سقط في أ.

قال أبو علي: والوجه الوقف على الهاء؛ لاجتماع الكثرة والجمهور على إثباته، ولا ينبغي أن يوصل والهاء ثابتة؛ لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء، في أن الهاء للوقف كما أن همزة الوصل للابتداء بالساكن، وكما لا تثبت الهمزة في الوصل كذلك ينبغي ألا تثبت الهاء.

قال أبو الحسن: وكذلك قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، و﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، و﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْأُخْطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤] يسكتون عنده أجمع، وقوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدُوهُ﴾ [الهمزة: ٢] هكذا تكلم به العرب على الوقف.

قال: وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ [أحد]﴾^(١) الله ﴿على السكون. وقول حمزة والكسائي [القياس]﴾^(٢)، وفي ترك قول الأكثر ضرب من الاستيحاش، وإن كان الصواب والقياس ما قرأ [به].^(٣) وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء، ليس بغلط. ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف؛ وحسن إضماره لذكر الفعل الدال [عليه].^(٤)

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الطويل]
فَجَالَ عَلَى وَحْشِيَّةٍ وَتَخَالَهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبَا جَدِيدًا يَمَانِيًا^(٥)
كأنه قال: تخال خيلانا على ظهره سبا جديدًا يمانيًا؛ ف«على» متعلق بمحذوف. وعلى هذا قول الشاعر: [من البسيط]

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ^(٦)
فالهاء كناية عن المصدر، ودل «يدرسه» على الدرس، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن؛ لأن الفعل قد تعدى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره؛ كما

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (١/١٢٤).

(٦) تقدم.

أنك إذا قلت: أزيداً ضربته؟ لم تنصب زيداً بـ «ضربت»؛ لتعديه إلى ضميره.
ومثل ذلك ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾
[البقرة: ١٤٨] فاللام متعلقة بـ «مَوْلٍ» على هذه القراءة، والهاء كناية عن التولية،
ودل عليها قوله: «مَوْلٍ».

فعلى هذا -أيضاً- قراءة ابن عامر: ﴿فِيهِدَاهُمْ أَقْتِدِهِ قُلٌّ﴾، وقياسه إذا وقف عليه
أن يقول: «اقتده» فيسكن هاء الضمير كما تقول: اشتريه، في الوقف، وفي الوصل:
اشتره ي يا هذا، واشتره هو قبل.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله -جل وعز-: ﴿وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ﴾
[غافر: ٨] في غير هذا الموضع، ولم يختلفوا في هذا الموضع أنه بالجمع:
قد قلنا فيما تقدم في «الذرية»: إنه يكون واحداً وجمعاً؛ فيغنى ذلك عن الإعادة
هنا.

فأما قوله ﴿وَأَزْوَاجِهِمْ﴾ فواحدها زوج، وهو الأكثر^(١) ولغة التنزيل، قال: ﴿أَسْكُنْ
أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧].
وقد قالوا: زوجة، قال: [من الكامل]

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي
واختلفوا في التاء والياء من قوله جل وعز: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرَأِطِيسَ يَبْدُونَهَا وَيَخْفُونَ كَثِيرًا﴾
[٩١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرَأِطِيسَ يَبْدُونَهَا وَيَخْفُونَ كَثِيرًا﴾ بالياء
جميعاً^(٣).

(١) في أ: وهو أكثر.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

.....
.....
.....
والظاعنون إلى ثم تصدعوا

وهو لعبد بن الطيب في ديوانه ص(٥٠)، وشرح اختيارات المفضل ص(٧٠١)،
ونوادر أبي زيد ص(٢٣)، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية (٤٧٢/٢)، وبلا نسبة في
أوضح المسالك (١١٦/٢)، والخصائص (٢٩٥/٣)، وشرح الأشموني (١٧٥/١)،
وشرح التصريح (٢٨٠/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، الإملاء (١٤٦/١)، الحجة لابن خالويه (١٤٥)، الحجة
لأبي زرعة (٢٦٠)، السبعة (٢٦٢)، الغيث (٢١٢)، النشر (٢٦٠/٢).

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالتاء.
من قرأ بالياء؛ فلأنهم غيب.

ويدلك على ذلك قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٩١]،
وقوله: ﴿مَنْ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ سَمَوَاتٍ أَلْهَاتٍ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ فيحمله على الغيبة لأن ما
قبله كذلك أيضاً.

ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب: قل لهم: تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً.
ومعنى ﴿تَجْعَلُونَهُمْ قَرَاتِيسَ﴾: تجعلونه ذوى قراطيس، أى: تودعونه إياها.
و﴿تخفون﴾ أى: تكتُمونه؛ كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾
[البقرة: ١٥٩].

وقوله: ﴿تُبَدُّونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ يحتمل موضعه ضربين:
الأول: أن يكون صفة للقراتيس؛ لأن النكرة توصف بالجمل.
الثاني: أن تجعله حالاً من ضمير الكتاب فى قوله: ﴿تَجْعَلُونَهُ﴾ على: أن تجعل
الكتاب القراطيس فى المعنى؛ لأنه مكتتب فيها.

ويؤكد قراءة من قرأ بالتاء، قوله: ﴿وَعَلَّمَهُ مَا لَمْ تَلَّمُوا أَنَّهُ﴾ [الأنعام: ٩١]،
فجاء على الخطاب، وكذلك يكون ما قبله من قوله: ﴿تَجْعَلُونَهُمْ قَرَاتِيسَ تُبَدُّونَهَا﴾.
اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿وَلْيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ﴾ [٩٢]:
فقرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر: ﴿ولينذر أم القرى﴾ بالياء^(١).
وقرأ الباقون: ﴿وَلْيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ﴾ بالتاء.

وروى حفص عن عاصم بالتاء أيضاً.
وجه [قراءة]^(٢) من قرأ بالتاء: قوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] و: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ
مُنذِرٌ مَنِ يَخَشِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، و: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].
ومن قرأ بالياء: جعل «الكتاب» هو المنذر؛ لأن فيه إنذاراً.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، الإملاء (١٤٧/١)، البحر المحيط (١٧٩/٤)، التبيان (٤/٤)
(٢١٦)، الحجة لابن خالويه (١٤٥)، الحجة لأبى زرع (٢٦١)، السبعة (٢٦٣)، الغيث
(٢١٢)، النشر (٢٦٠/٢).

(٢) سقط فى ب.

ألا ترى أنه قد خوف به في نحو قوله: ﴿هَذَا بَلَدٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُسَنِّدُوا بِهِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]، و: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]! فلا يمتنع أن يسند الإنذار إليه على الاتساع.

اختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله -عز وجل-: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [٩٤]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر وحمزة: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ رفعاً^(١).

وقرأ نافع والكسائي ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصباً.

وكذلك روى حفص عن عاصم بالنصب أيضاً.

قال أبو علي: البين: مصدر «بان، يبين»: إذا فارق، قال: [من الكامل] بَانَ الْخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا أَوْ كَلَّمَا ظَعَنُوا لِيَيْنِ تَجْرَعُ؟^(٢) وقال أبو زيد: بان الحى بينونة ويئنا: إذا ظعنوا، وتباينوا تبايناً: إذا كانوا جمعاً فتفرقوا.

قال: والبين: ما ينتهي إليه بصرك من حائط وغيره.

واستعمل هذا الاسم على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسماً متصرفاً كالافتراق.

والآخر: أن يكون ظرفاً.

فالمرفوع في قراءة من قرأ: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ هو الذى كان ظرفاً ثم استعمل اسماً، والدليل على جواز كونه اسماً، قوله: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، و: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]؛ فلما استعمل اسماً فى هذه المواضع جاز أن يسند إليه الفعل الذى هو «نقط» فى قول من رفع.

ويدل على أن هذا المرفوع هو الذى استعمل ظرفاً، أنه لا يخلو من أن يكون الذى هو ظرف اتسع فيه، أو يكون الذى هو مصدر.

فلا يجوز أن يكون هذا القسم؛ لأن التقدير بصير: «لقد تقطع افتراقكم»، وهذا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، الإعراب (٥٦٦/١)، التبيان (٢٢٠/٤)، السبعة (٢٦٣)،

النيث (٢١٢)، الكشاف (٢٨/٢)، الحجة لابن خالويه (١٤٥)، النشر (٢٦٠/٢).

(٢) وهو لجرير فى ديوانه (٣٤٠).

ويروى: «رفعوا» بدل «ظعنوا».

مع بعده عن القصد خلاف المعنى المراد.

ألا ترى أن المراد: لقد تقطع وصلكم وما كنتم تتألفون عليه؟!

فإن قلت: كيف جاز أن يكون المعنى الوصل وأصله الافتراق والتباين، وعلى هذا قالوا: بان الخليط، إذا فارق، وفي الحديث: «مَا بَانَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتَةٌ»^(١)؟! قيل: إنه لما استعمل مع الشيبين المتلابسين في نحو: بينى وبينه^(٢) شركة، وبينى وبينه رحم وصداقة - صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة على خلاف الفرقة؛ فلهذا جاء ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بمعنى: لقد تقطع وصلكم.

ومثل «بين» في أنه يجرى في الكلام ظرفاً ثم يستعمل اسماً «وَسَطَ» الساكن العين. ألا ترى أنك تقول: جلست وَسَطَ القوم، فتجعله ظرفاً لا يكون إلا كذلك؟! ثم استعملوه اسماً في نحو قول القتال^(٣): [من الكامل]

مِنْ وَسَطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْظٍ بَعْدَمَا هَتَفَتْ رَبِيعَةُ يَا بَنِي جَوَابٍ^(٤)
وقال الآخر: [من الطويل]

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِيئَهُ صَلَاءَةٌ وَرَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(٥)
فجعله مبتدأ وأخبر عنه، كما جره الآخر بالحرف الجار، وحكى سيويه: هو أحمر بين العينين.

فأما من قال: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب، ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه أضمر^(٦) الفاعل في الفعل، ودل عليه مما تقدم في قوله: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤].

(١) علقه البخارى فى صحيحه بصيغة الجزم عن الحسن وإبراهيم بلفظ: إذا ضرب صيداً فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذى بان وكل سائرته. وبمثله أخرجه الدارمى (٩٣/٢) كتاب الصيد باب فى الصيد بين منه العضو، وأحمد (٢١٨/٥)، والترمذى (١٤٥/٣) أبواب الصيد باب ما قطع من الحى فهو ميت (١٤٨٠) عن أبى واقد الليثى.

(٢) فى أ: بينه وبينى.

(٣) هو عبد الله - وقيل: عبيد الله - ابن مجيب، والقتال: لقب له؛ وصار بمنزلة اسمه لتمرده وفتكه؛ ويكنى أبا السليل، وأبا الحسيب. جاهلى وقيل: من فتاك الإسلام. ينظر: الشعر والشعراء (٧٠٥).

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) زاد فى أ: الاسم.

ألا ترى أن هذا الكلام فيه دلالة على التقاطع والتهاجر؛ وذلك أن المضمهر هو: الوصل، كأنه قال: لقد تقطع وصلكم بينكم.

وقد حكى سيبويه أنهم قالوا: إذا كان غذاً فائتني؛ فأضمهر ما كانوا فيه من بلاء أو رخاء^(١) لدلالة الحال عليه، فصار دلالة الحال [عليه]^(٢) بمنزلة جرى الذكر وتقدمه. والمذهب الآخر: انتصاب «اللين» في قوله: ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ على شيء يراه^(٣) أبو الحسن، وهو أنه يذهب إلى أن قوله: ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ إذا نصب، يكون معناه معنى المرفوع، فلما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام.

وكذلك يقول في قوله: ﴿يَوْمَ الْفَيْصَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ٣].

وكذلك يقول في قوله: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١].

ف: «دون» في موضع رفع عنده، وإن كان منصوب اللفظ.

ألا ترى أنك تقول: منا الصالح ومنا الطالح، فترفع!؟

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله -عز وجل-: ﴿وَجَعَلَ آيَاتٍ سَكَنًا﴾

[٩٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ بألف^(٤).

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَجَعَلَ آيَاتٍ سَكَنًا﴾ بغير ألف.

وجه قول من قال: ﴿جَاعِلُ﴾ أن قبله اسم فاعل: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى ذلكم الله فأنى تؤفكون. فالق الإصباح وَجَاعِلُ [الأنعام: ٩٥، ٩٦]؛ ليكون فاعل المعطوف مثل فاعل المعطوف عليه.

ألا ترى أن حكم الاسم أن يعطف على اسم مثله؛ لأن الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، وقد رأيتهم راعوا هذه المشاكلة في كلامهم، وذلك نحو ما جاء في قوله: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، وقوله: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، و: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ﴾

(١) في أ: رخاء وبلاء.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: يقوله.

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٥٥٦/١١)، التيسير (١٠٥)، الحجة لابن خالويه (١٤٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٦٢)، السبعة (٢٦٣)، الغيث (٢١٣)، النشر (٢٦٠/٢).

الضَّلَاةُ ﴿ [الأعراف: ٣٠].

نصبوا كل هذه الأسماء التي اشتغل عنها الفعل؛ ليكون القارئ ينصبها كالعاطف جملة من فعل وفاعل على جملة من فعل وفاعل.

وكما أن الفعل بالفعل أشبه من المبتدأ بالفعل، كذلك الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، وإذا كان كذلك كان «جاعل» أولى من «جعل».

ويقوى ذلك قولهم: [من الوافر]

لَلْبُسِّ عَبَاءَةٌ [وَتَقَرَّرَ عَيْنِي] (١)

وقوله: [من الطويل]

وَأَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامِ أَعِزَّةٍ وَأَكُلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأَكَ عَلَقَمًا (٢)
ومن قرأ: ﴿وَجَعَلَ﴾ فلأن اسم الفاعل الذي قبله بمعنى المضي، فلما كان «فاعل» بمنزلة «فعل» عطف عليه «فعل» لموافقته إياه (٣) في المعنى، ويدلك على أنه بمنزلة «فعل» أنه نُزل منزله فيما عطف عليه، وهو قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

ألا ترى أنه لما كان المعنى فعل، حمل المعطوف على ذلك، فنصب «الشمس» و«القمر» على «فعل» كما كان «فاعل» ك: «فعل»!؟

ويقوى ذلك قولهم: هذا معطى زيد درهماً أمس، فالدرهم محمول على «أعطى»؛ لأن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل، وإنما جعل

(١) صدر بيت لميسون بنت بحدل، وعجزه:

أحب إلى من لبس الشفوف

ينظر: خزنة الأدب (٥٠٣/٨)، والدرر (٩٠/٤)، وسر صناعة الإعراب (٢٧٣/١)، وشرح التصريح (٢٤٤/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٤٧٧)، وشرح شذور الذهب ص (٤٠٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٠)، ومغنى اللبيب (١/٢٦٧)، والمقاصد النحوية (٣٩٧/٤)، وبلا نسبة في الجنى الدانى ص (١٥٧)، خزنة الأدب (٥٢٣/٨)، الكتاب (٤٥/٣)، والمقتضب (٢٧/٢).

وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٢) وهو للحصين بن الحمام في خزنة الأدب (٣٢٤/٣)، والدرر (٧٨/٤)، وشرح اختيارات المفضل ص (٣٣٤)، وشرح التصريح (٢٤٤/٢)، وشرح المفصل (٥٠/٣)، والمقاصد النحوية (٤١١/٤)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٢٧٢/١)، وشرح الأشموني (٣/٥٩)، والمحتسب (٣٢٦/١)، وهمع الهوامع (١٠/٢)، (١٧).

(٣) فى أ: له.

«مُعْطٍ» بمنزلة «أعطى»؛ فكذلك جعل ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] بمنزلة «فلق»؛ لأن اسم الفاعل لما مضى، فعطف عليه «فَعَلَ» لما كان بمنزلة.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

فَعُودًا لَدَى الْأَبْوَابِ طُلَّابٌ حَاجِبَةٌ عَوَانٍ مِنَ الْحَاجَاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكْرًا^(١)
فليس يوافق الآية؛ لأن «طلاب» جمع اسم فاعل الذي يراد به الحال، وإنما حذف التنوين مستخفاً، وحمل «حاجة» على اسم الفاعل الذي للحال، واسم الفاعل في الآية لما مضى.

اختلفوا في كسر القاف وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿فَمُسْتَقَرًّا﴾ [٩٨]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فمستقر﴾ بكسر القاف^(٢).

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ﴿فمستقرُّ﴾ بفتح القاف.

قال سيبويه: قالوا: قر في مكانه واستقر، كما قالوا: جلب الجرح وأجلب^(٣)، يريد بهما [جميعاً]^(٤) شيئاً واحداً؛ فكما بنى هذا على «أفعلت» بنى هذا على «استفعلت».

فمن كسر القاف كان المستقر بمعنى: القار، وإذا كان كذلك وجب أن يكون خبره المضمرة: منكم، أي: منكم مستقر، كقولك: بعضكم مستقر، أي: مستقر في الأرحام، وقال: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ﴾ [الزمر: ٦] كما قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَا أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤].

ومن فتح [﴿مستقر﴾]^(٥) [فليس]^(٦) على أنه مفعول به.

(١) وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص(١٨٧١)، وأساس البلاغة (بكر)، واللسان (بكر)، وللفرزدق في ديوانه (١/١٨٨)، والمقتضب (٤/١٥٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإملاء (١/١٤٨)، البحر المحيط (٤/١٨٨)، التبيان (٤/٢٣٠)، التيسير (١٠٥)، الحجة لابن خالويه (١٤٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٦٢)، السبعة (٢٦٣)، الغيث (٢١٣)، المعاني للأخفش (٢٨٢).

(٣) الجلبة: القشرة التي تملو الجرح عند البرء، وقال الأصمعي: إذا علت القرحة جلدة البرء قيل: جلب.

ينظر: اللسان (جلب).

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ب.

ألا ترى أن «استقر» لا يتعدى، وإذا لم يتعد لم يكن منه اسم مفعول به، وإذا لم يكن مفعولا به كان اسم مكان ف«المستقر» بمنزلة «المقر»؛ كما أن «المستقر» بمنزلة «القار»، وإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون خبره المضممر منكم، كما جاز ذلك في قول من كسر القاف. فإذا لم يجوز ذلك جعلت الخبر المضممر: لكم؛ فيكون التقدير: لكم مقر.

وأما المستودع فإن «استودع» فعل يتعدى إلى مفعولين، تقول: استودعت زيدا، وأودعت زيدا ألفا، ف«استودع» مثل «أودع»، كما أن «استجاب» بمنزلة^(١) «أجاب». و«المستودع» يجوز أن يكون الإنسان الذي استودع ذلك المكان، ويجوز أن يكون المكان نفسه:

فمن قرأ: «فمستقر» -بفتح القاف- جعل «المستودع» مكانا؛ ليكون مثل المعطوف عليه، أي: فلکم مكان استقرار ومكان استيادع.

ومن قرأ: «فمستقر» فالمعنى: منكم مستقر في الأرحام ومنكم مستودع في الأصلاب، ف«المستودع» اسم المفعول به؛ ليكون مثل «المستقر» في أنه اسم لغير المكان، فعلى هذا يوجه.

واختلفوا في الثاء والميم من قوله -عز وجل-: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾ [٩٩]، و: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [١٤١]، و: ﴿يَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [يس: ٣٥] في الفتح فيها والضم:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالفتح في [ذلك]^(٢) كله.

وقرأ حمزة والكسائي بالضم [في ذلك كله].^(٣)

وجه [قول]^(٤) من فتح فقال: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ أن سيبويه يرى أن «الثمر» جمع «ثمرة»، ونظيره فيما قال: بقرة وبقر، وشجرة وشجر، وجزرة وجزر^(٥).

(١) في أ: مثل.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، التبيان (٢٣٢/٤)، البحر المحيط (١٩١/٤)، التيسير (١٠٥)، الحجة لابن خالويه (١٠٤، ١٠٥)، السبعة (٢٦٤)، النشر (٢٦٠/٢)، تفسير الرازي (١٠٧/٤).

وفي أ: بدل ما بين المعقوفين «في كل القرآن».

(٤) سقط في أ.

(٥) قال سيبويه: في باب «ما كان واحدا»: يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث؛ ليتبين الواحد من الجميع.

ويدل على أن واحد «الثمر»: ثمرة، قوله: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾ [النحل: ٦٧]، وقد كسروه على «فِعال» فقالوا: ثمار، كما قالوا: أكمة وإكام، وجذبة وجذاب، ورقبة وورقاب.

وأما قول حمزة والكسائي: ﴿مِن ثَمْرِهِ﴾ فإنه يحتمل وجهين:
 الأبين: أن يكون جمع «ثَمْر» على «ثَمْر» كما جمع^(١) «خشبة» على «خُشب» في قوله: ﴿كَانَهُمْ خُشْبٌ مُّسْنَدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤]، وكذلك «أكمة وأكم» في نحو قوله: [من الكامل]

نَحْنُ الْقَوَارِسُ يَوْمَ دَيْسَقَةَ أَلْ مُغْشُو الْكُمَاةِ عَوَارِبَ الْأُكْمِ^(٢)
 ونظيره من المعتل: ساحة وسوح، وقارة وقور، ولابة ولوب، وناقة ونوق.
 قال أبو عمر: أنشدنا الأصمعي لرجل من هذيل: [من البسيط]
 وَكَانَ سَيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْتَبِرْتَ الشُّوْحُ^(٣)
 والآخر: أن يكون جمع «ثَمَارًا» على «ثَمْر»؛ فيكون «ثمر» جمع الجمع، وجمعه على «فُعْل» كما جمعه على «فعائل» في قولهم: جمال وجمائل.

= فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) [فهو] نحو «طلح» والواحد: طلحة، و«تمر» والواحدة: تمرة، ونخل ونخلة، وصخر وصخرة. فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالياء. وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر. وربما جاءت (الفعلية) ومن هذا الباب على (فِعال)، وذلك [قولك]: سخلة وسخال، وبهمة وبهام، وطلحة وطلاح وطلح، شبهه بـ«القصاع». وقد قال بعضهم: صخرة وصخور، فجعلت بمنزلة بكرة وبدور، ومائة ومثون. والمائة: تحت الكركرة. وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فمثل: مرو ومروة، وسرو وسروة. وقالوا: صعوة وصعو وصعاء، كما قالوا: طلاح. ومثل ما ذكرنا: شرية وشرى، وهديّة وهدي، هذا مثله في الياء. والشرية: الحنظلة.

ومن المضاعف: حبة وحب، وقة وقت.

وأما ما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فعلا) فإن قصته كقصة «فعل» وذلك [قولك]: بقرة وبقرات وبقر، وشجرة وشجرات وشجر، وخرزة وخرزات وخرز.
 وقد كسروا الواحد منه على (فِعال)، كما فعلوا ذلك في «فعل»، قالوا: أكمة وإكام وأكم، وجذبة وجذاب وجذب، وأجمة وإجام وأجم، وثمره وثمار وثمر.
 ينظر: الكتاب (٣/٥٨٢-٥٨٣).

(١) في ب: جمعوا.

(٢) وهو للناطقة الجعدي في اللسان (دسق)، وتهذيب اللغة (٨/٣٩٥)، وليس في ديوانه.

(٣) تقدم.

قال: [من الطويل]

وَقَرَّبَنَّ بِالزُّزُقِ الْجَمَائِلِ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْزَاكِهَا الْخَطَرَ^(١)
ولم أعلم سيبويه ذكر تكسيره على «فعل» وإن كان قد حكى تكسيره على «فَعَائِل»
ولا يمتنع في القياس.

ألا ترى أن «فعل» جمع للكثرة^(٢) كما أن «فَعَائِل» جمع له.
وجمعوه بالألف والتاء -أيضاً- في قول من قرأ: ﴿كَأَنَّهُ جَمَالَاتِ صَفْرٍ﴾
[المرسلات: ٣٣].

وأشدد بعض البغداديين: [من الرجز]

أَحَبُّ كَلْبٍ فِي كِلَابَاتِ النَّاسِ إِلَيَّ نَبْحًا كَلْبُ أُمِّ الْعَبَّاسِ^(٣)
فأما قول الشاعر: [من الرجز]

كُنَّا بِهَا إِذِ الْحَيَاةُ حَيٌّ^(٤)

فليس «حى» بجمع «حياة»، كـ «بدنة وبدن، وقارة وقور»؛ إنما «الحى» مصدر
كـ «العى»، ولو كان جمعا على «فَعُل» لجاز في فائه الضم والكسر؛ كما قالوا: قرن
الوى، وقرن لى ولى.

قال: اختلفوا في سورة الكهف:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ [٣٤]، [و]
﴿وَأُحِيطَ بِثَمْرِهِ﴾ [٤٢] بضمين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿بَثْمَرِهِ﴾ بضمه واحدة وأسكن الميم.

وقرأ عاصم: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾، ﴿وَأُحِيطَ بِثَمْرِهِ﴾ بفتح التاء والميم فيهما.

أما حمزة والكسائي فقرأتهما في ذلك كقراءتهما فيما تقدم.

وابن كثير ونافع وابن عامر أخذوا بذلك في هذا الموضع؛ لأن اللفظتين -جميعاً-

(١) تقدم.

(٢) فى أ: للكثير.

(٣) الرجز بلا نسبة فى اللسان (كلب)، والتاج (كلب)، والمخصص (٧٩/٨).

(٤) الرجز للعجاج فى ديوانه (٤٨٦/١)، واللسان (حيا)، وكتاب العين (٤٦٦/٤)، وتهذيب
اللغة (٢٣٩/٨)، وجمهرة اللغة ص (١٠٣، ٢٣٢)، والتاج (حيا).

ويروى: «كأنها» بدل «كناها».

للجمع .

ألا ترى أن «الثمر» جمع، كما كان^(١) «الثمر» كذلك؟!
وواقفهم أبو عمرو في الأخذ بالجمع الذي هو «فعل» إلا أنه خفف العين كما
خفف في «بدنة وبدن» قال: ﴿وَالْبَدَنُ جَمْعُهَا لَكَرٌ﴾ [الحج: ٣٦]، وكما قالوا:
«الأكم» في جمع «أكمة» في قوله: [من الطويل]

... .. تَرَى الْأَكْمَ مِنْهُ سُجْدًا لِلْحَوَافِرِ^(٢)
وعلى هذا قالوا: أسد وأسد.

وقد فسر «الثمر» في سورة الكهف أنه من تميم المال .
وروى عن مجاهد: «وكان له ثمر» قال: ذهب وورق .
قال أبو علي: وكان الذهب والورق قيل له: ثمر، على التفاؤل؛ لأن الثمر ما في
ذى الثمر .

ولا يمتنع أن يكون «الثمر» جمع «ثمرة» كما قدمنا، ويدل على ذلك أن عاصمًا
قرأ: ﴿وكان له ثمر﴾ في الموضعين في «الكهف»، وكان الثمر الذي هو الجنا أشبه
في التفسير من الذهب والورق؛ لأنه أشد مشاكلة بالمذكور معه .
ألا ترى أنه قال: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهَا بِنَخْلٍ
وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا كَلْتَارَظًا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْهَبَا وَلَمْ نَظْلِمِ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ
فَقَالَ لِصَاحِبِهِ﴾ [٣٢، ٣٣، ٣٤] ف «الثمر» الذي هو الجنا أشبه بالنخيل والأعناب من
الذهب والورق منهما وأشد مشاكلة .

ويقوى ذلك قوله في الأخرى في وصف جنة: ﴿أَيُّودٌ أَحَدَكُمُ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن
نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٦٦] .
فكما أن «الثمرات» في هذه الآية لا تكون إلا الجنا، كذلك في الأخرى يكون
إياه .

ويقوى أن الثمر ليس بالذهب والورق هنا قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِشَمْرِهِ﴾ [الكهف: ٤٢]
والإحاطة به: إهلاك له واستئصال بالآفة التي حلت بها كما حلت بالأخرى في قوله:

(١) في أ: إن .

(٢) ينظر: اللسان (سجد) .

﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وكما قال: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠]، أى: سوداء كسواد الليل بالاحتراق.

ويقوى ذلك قوله: ﴿فَأَصْبَحَ يَبَإُكَ كُفَيْهِ عَلَىٰ مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]، والإنفاق فى الأمر العام إنما يكون من الورق لا من الشجر.
قال: وقرأ عاصم: ﴿وَكَاكَ لَمْ تُمَرَّ﴾ ﴿وَأُحِيطَ بِشَرْوِهِ﴾ بفتح الشاء والميم فيهما؛ [فهذا]^(١) لأن «تَمَر» جمع كما أن «تُمَر» كذلك.

ويدلك على أن «التَمَر» ونحوه جمع، قوله: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْمَارُ نَخْلِ حَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وإنما جاء التانيث لمعنى الجمع كما جاء التذكير فى [نحو]^(٢) ﴿مَنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، و﴿أَعْمَارُ نَخْلٍ مُثْقِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] على تذكير اللفظ وإن كان المعنى الجمع.

وقد يجوز أن يكون «تُمَر» جمع «تَمَر»؛ لأن سيبويه قد حكى «تُمَر»، وجاز أن يكون «تُمَر» جمع على «تُمَر» كما جمع «فَعِل» على «فُعَل» وذلك نحو قولهم: تَمِر وتُمَر.

قال: [من الرجز]

فِيهِ عَيَائِلٌ أَسْوَدٌ وَتُمُرٌ^(٣)

والأول: الوجه؛ لأنه الأكثر كما رأيت.

اختلفوا فى تشديد الراء وتخفيفها فى قوله -تعالى-: ﴿وَحَرِّقُوا لَمْ﴾ [١٠٠]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿وَحَرِّقُوا لَمْ بَيْنَ وَبَيْنَتْ﴾ خفيفة.

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) الرجز لحكيم بن معية الربعى فى شرح أبيات سيبويه (٣٩٧/٢)، واللسان (نمر)، (عيل)، والمقاصد النحوية (٥٨٦/٤)، والتنبيه والإيضاح (٢١٩/٢)، والتاج (نمر)، (عيل)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١٦/٤، ٣٧٦)، وشرح التصريح (٣١٠/٢، ٣٧٠)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٣٢/٣)، وشرح الأشموني (٨٢٩/٣)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٧٦)، وشرح المفصل (١٨/٥، ٩٢/١٠)، والكتاب (٥٧٤/٣)، واللسان (عيل)، والمقتضب (٢٠٣/٢)، والممتع فى التصريف (٣٤٤/١)، والمخصص (٧/١١)، والتاج (نمر).

وقرأ نافع وحده^(١): ﴿وَحَرَّقُوا لَهُ﴾ مشددة الراء^(٢).
 [قال أبو علي:]^(٣) قال أبو عبيدة: «وَحَرَّقُوا لَهُ بنين وبنات» أى: جعلوا له وأشركوه. اخترق، واختلق، وابتشك: سواء.
 وقال أحمد بن يحيى: خرق واخترق^(٤).
 وقال أبو الحسن: الخفيفة [أحب إلى]^(٥) وبها أقرأ.
 وقيل: إن المعنى: أن المشركين ادعوا الملائكة بنات الله، والنصارى: المسيح، واليهود: عزيزاً.
 ومن شدد فكأنه ذهب إلى التكثر.

اختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله -عز وجل-: ﴿دَرَسَتْ﴾ [١٠٥].
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(٦): ﴿دَارَسَتْ﴾ بألف.
 وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿دَرَسَتْ﴾ ساكنة السين بغير ألف.
 وقرأ ابن عامر^(٧): ﴿دَرَسَتْ﴾ مفتوحة السين ساكنة التاء بغير ألف.

- (١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإملاء للعكبرى (١٤٨/١)، البحر المحيط (١٩٤/٤)، التبيان للطوسي (٢٣٦/٤)، التيسير للداني (١٠٥)، تفسير القرطبي (٣/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٧)، الحجة لأبى زرة (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٤)، الغيث للصفاسى (٢١٣)، الكشف للزمخشري (٣١/٢)، الكشف للقيسى (٤٤٣/١)، المجمع للطبرسى (٣٤٢/٢)، تفسير الرازى (١١٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦١/٢).
 (٢) زاد فى أ: وقرأ الياقون و «حرقوا» خفيفة الراء.. وهو المذكور من قبل.
 (٣) سقط فى أ.
 (٤) قال الزمخشري: «ويجوز أن يكون من «حرق الثوب»: إذا شقه، أى: اشتقوا له بنين وبنات. وأما قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير، أى: زوروا له أولاداً، لأن المزور محرف ومغير الحق إلى الباطل». ينظر: الدر المصون (١٤٦/٣).
 (٥) بدل ما بين المعقوفين فى أ: أعجب إلى؛ لأنها أكثر.
 (٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإعراب للنحاس (٥٧٢/١)، البحر المحيط (١٩٧/٤)، التبيان للطوسي (٢٤٦/٤)، التيسير للداني (١٠٥)، تفسير الطبرى (٢٦/١٢)، تفسير القرطبي (٥٨/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٧)، الحجة لأبى زرة (٢٦٤)، الغيث للصفاسى (٢١٣)، الكشف للزمخشري (٣٣/٢)، الكشف للقيسى (٤٤٣/١)، المجمع للطبرسى (٢٢٦/١)، المحتسب لابن جنى (٢٢٦/١)، المعانى للأخفش (٢٨٥)، المعانى للفراء (٣٤٩/١)، تفسير الرازى (١٢٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦١/٢).
 (٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإعراب للنحاس (٥٧٢/١)، الإملاء للعكبرى (١/١)، البحر المحيط (١٩٧/٤)، التبيان للطوسي (٢٤٦/٤)، تفسير الطبرى (٢٦/١٢)،

قال أبو زيد: دَرَسْتُ أدرس دراسة، وهي القراءة، قال: وإنما يقال ذلك إذا قرأت على غيرك.

قال الأصمعي: أنشدني ابن ميادة: [من الرجز]

يَكْفِيكَ مِنْ بَعْضِ اِرْدِيَارِ الْآفَاقِ سَمْرَاءُ مِمَّا دَرَسَ ابْنُ مِخْرَاقِ^(١)
قال: «درس يدرس» مثل «داس يدوس»، [قال]^(٢): وقال بعضهم: سمراء: ناقتة، ودرسها: رياضتها، قال: ودرس السورة من هذا، أي: يدرسها؛ لتخف على لسانه.

وجه من قرأ: ﴿دَارَسْتُ﴾، أي: دارست أهل الكتاب وذاكرتهم. ويقوى ذلك: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِنْكَ أَقْرَبُهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤].
فإن قيل: ليس في المصحف ألف فإن الألف قد تحذف في المصحف في نحو هذا.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَقَالُوا أَسْطِطِرُّ الْأَوَّلِينَ أَكْتَتَبَهَا فِيهِ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

ووجه ﴿دَرَسْتُ﴾ - في حجة هذه القراءة- أن أبا وابن مسعود - فيما زعموا- قرأا: ﴿وليقولوا دَرَسُوا﴾، وأسندا الفعل فيه إلى الغيبة كما أسند^(٣) إلى الخطاب، وهو «فَعَلَ» من «دَرَسْتُ» كما أن «دارسْتُ»: «فاعلت» منه.
وقراءة ابن عامر: «دَرَسْتُ» مفتوحة السين ساكنة التاء، فهو من الدُّروس الذي هو تَعَفَى الأثر، وأمحاء الرسوم^(٤).

= تفسير القرطبي (٥٨/٧)، الحجة لأبي زرع (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥)، الغيث للصفاسي (٢١٣)، الكشف للقيسي (٤٤٣/١)، المجمع للطبرسي (٣٤٥/٢)، المعاني للفراء (٣٤٩/١)، تفسير الرازي (١٢٠/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦١/٢).
(١) الرجز في ديوانه ص (١٧٩)، والمخصص (٤٧/١٦)، وبلا نسبة في اللسان (سمر)، (درس)، (رستق)، (شهبق)، وتهذيب اللغة (٣٦٠/١٢)، ومقاييس اللغة (١١٥/١)، (٢/٢٦٧)، ومجمل اللغة (٢٦١/٢)، والمخصص (٥٤/١١).
ويروى: «حمراء» بدل «سمراء».

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: أسندا.

(٤) في ب: الرسم.

قال أبو عبيدة: دَرَسَتْ: اُمَّحَتْ.

فأما اللام في قوله: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسَتْ﴾ فعلى ضربين:

من قال: ﴿دَرَسَتْ﴾ فالمعنى في ﴿ليقولوا﴾: لكرهة أن يقولوا، ولثلا يقولوا: دَرَسَتْ، أى: فصلت الآيات وأحكمت؛ لثلا يقولوا إنها أخبار، وقد تقدمت وطال العهد بها، وباد من كان يعرفها كما قالوا: ﴿أَسْطِيزُ الْأَوْلِيَتِ﴾ [الفرقان: ٥]. لأن تلك الأخبار لا تخلو من خلل، فإذا سلم الكتاب منه لم يكن لطاعن موضع طعن.

وأما من قرأ: ﴿دارسَتْ﴾ و﴿دَرَسَتْ﴾ فاللام على قولهم كالتى في قوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، ولم يلتقطوه لذلك، كما لم تفصل الآيات ليقولوا: دَرَسَتْ ودارسَتْ؛ ولكن لما قالوا ذلك أطلق هذا [عليه]^(١) في الاتساع.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾ [١٠٩]: فقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا﴾ مكسورة الألف^(٢). وكذا^(٣) قرأ أبو عمرو بالكسر -أيضاً.

غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾. وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص، وحزمة والكسائي -وأحسب ابن عامر-: ﴿أَنَّهَا﴾ بالفتح.

وأما أبو بكر بن عياش فقال يحيى عنه: لم نحفظ عن عاصم كيف قرأ: أفتحاً أم^(٤) كسراً؟

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٥)، الإعراب للنحاس (٥٧٣/١)، الإملاء للعكبري (١/١٤٩)، البحر المحيط (٢٠١/٤، ٢٠٢)، التبيان للطوسي (٢٥٢/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير الطبري (٤٠/١٢، ٤١)، تفسير القرطبي (٦٤/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٧)، الحجة لأبي زرة (٢٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥)، الغيث للصفاسي (٢١٣)، الكشاف للزمخشري (٣٤/٢)، الكشاف للقيسي (١٤٤/١، ٤٤٥)، المجمع للطبرسي (٣٤٨/٢)، المعاني للأخفش (٢٨٥)، المعاني للقراء (٣٦٥٠/١)، تفسير الرازي (١٢٤/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦١/٢).

(٣) في ب: وكذلك.

(٤) في أ: أو.

وقال حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿إِنَّهَا﴾ مكسورة، أخبرني به موسى بن إسحاق عن هارون بن حاتم عن حسين الجعفي بذلك. وحدثني موسى بن إسحاق عن أبي هشام محمد بن يزيد قال: سمعت أبا يوسف الأعشى قرأها على أبي بكر ﴿إِنَّهَا﴾ كسرًا لا يؤمنون بالياء. وكذلك روى داود الأودي أنه سمع عاصمًا يقرأها: ﴿إِنَّهَا﴾ كسرًا. قال سيويه: [سألته يعني الخليل] (١) عن قوله - عز وجل -: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءت لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل. فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع؛ إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ ثم ابتداء فأوجب فقال: ﴿إِنَّهَا إِذَا جَاءت لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ولو قال: وما يشعركم أنها، كان ذلك عنه عذرًا لهم.

وأهل المدينة يقولون: ﴿أَنْهَاءً﴾، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: اتت السوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلك؛ فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. [قوله:] (٢) ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾: «ما» فيه استفهام، وفاعل «يشعركم» ضمير «ما»، ولا يجوز أن يكون نفيًا؛ لأن الفعل فيه يبقى بلا فاعل. فإن قلت: يكون نفيًا، ويكون فاعل «يشعركم» ضمير اسم الله عز وجل. قيل: ذلك لا يصح؛ لأن التقدير بصير: وما يشعركم الله انتفاء إيمانهم، وهذا لا يستقيم.

ألا ترى أن الله سبحانه قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلْنَا إِلَىٰ آلِ الْمَلِكِ كَةً وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [١١١] ١٩

فالمعنى: وما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير، والتقدير: وما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، أي: هم لا يؤمنون مع مجيء الآيات إياهم.

فأما «يشعركم» فإنك تقول: شعرت بالشيء كما تقول: دريت به. وقالوا: دريته؛

(١) في أ: وسألت الخليل.

(٢) سقط في ب.

فيجوز أن يكون «شعرت» مثله في أنه يتعدى مرة بحرف، ومرة بلا حرف ك: «درت».

فمن عداه بالحرف جاز أن يكون «أَنَّ» في قول من لم يجعله بمعنى «لعل» في موضع جر؛ لأن الكلام لما طال صار [كالمبدل منه].^(١) وجاز أن يكون في موضع نصب.

فأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو فالتقدير فيها: وما يشعركم إيمانهم. فحذف المفعول، أي: لو جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا، ثم قال: ﴿إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ كما قال: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [١١١] أي: إلا أن يشاء إيجابهم على الإيمان.

ولو فتح «أَنَّ» وجعلها التي في نحو: بلغنى أنَّ زيدًا منطلق - لكان عذرًا لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون؛ لأنه إذا قال القائل: إن زيدًا لا يؤمن. فقلت: ما يدريك أنه لا يؤمن؟ فالمعنى أنه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذرًا لمن نفى الإيمان عنه.

فأما وجه قراءة من فتح: «أَنَّ» فإن في فتحها تأويلين:
أحدهما: أن تكون بمعنى «لعل»؛ كقوله: [من الرجز]
قُلْتُ لِشَيْبَانَ اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ
أَنَا نَعْدَى الْقَوْمِ مِنْ شِوَاهِهِ^(٢)

وقال الآخر: [من الطويل]

أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لِأَنْبِي
أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدًا^(٣)

وقال آخر: [من الوافر]

هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لِأَنَا
نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ^(٤)

(١) في أ: كالمبدل منها.

(٢) الرجز لأبي النجم في الإنصاف (٣/٥٩١)، وخزانة الأدب (٨/٥٠١، ١٠/٢٢٥)، والكتاب (٣/١١٦)، والمعاني الكبير ص (٣٦٣)، وبلا نسبة في اللامات ص (١٣٧)، ومجالس ثعلب (١/١٥٤).

ويروى البيت الثاني:

كما تغدى الناس من شوائه

(٣) تقدم.

(٤) وهو في ديوانه (٢/٢٩٠)، وخزانة الأدب (٩/٢٢٢)، وسمط اللآلى ص (٧٥٨)، وشرح =

فالمعنى: ما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وهذا [ما]^(١) فسر الخليل في قوله: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً. أى: لعلك.

وقال عدى بن زيد: [من الطويل]

أَعَاذِلُ مَا يُذْرِكُ أَنْ مَنِيَّتِي إِلَى سَاعَةِ الْيَوْمِ أَوْ فِي ضُحَى الْعَدِ^(٢)
وفسر على: «لعل منيتي».

ويدل على صحة ذلك وجودته في المعنى أنه قد جاء في التنزيل «لعل» بعد العلم، وذلك قوله: ﴿وَمَا يُذْرِكُ لَعَلَّ يَرْكُ﴾ [عبس: ٣]، [و] ﴿وَمَا يُذْرِكُ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

فكما جاء «لعل» بعد العلم كذلك يكون: ﴿أَنْهَا إِذَا جَاءَتْ﴾ بمنزلة: لعلها إذا جاءت.

والتأويل الآخر لم يذهب إليه الخليل وسيبويه، وهو أن يكون «أنها» في قوله: ﴿أَنْهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩] أن الشديدة التي تقع بعد الأفعال التي هي عبارات من ثبات الشيء وتقرره، نحو: علمت وتبينت وتيقنت، على أن تكون «لا» زائدة؛ فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت [لا]^(٣) يؤمنون. والمعنى على [هذا]: ^(٤) أنها لو ^(٥) جاءت لم يؤمنوا.

ومثل «لا» هذه في أنها تكون في تأويل زائدة، وفي آخر^(٦) غير زائدة - قول الشاعر: [من الطويل]

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعْمٌ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ^(٧)
يروى: أبى جوده لا البخل، و: لا البخل. فمن نصب «البخل» جعلها زائدة؛

= شواهد الشافية ص(٤٦)، واللامات ص(١٣٦)، واللسان (لعن)، ولجبرير في ملحق ديوانه ص(١٠٣٩)، واللسان (أنن)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢٢٥/١)، وجواهر الأدب ص(٤٠٢)، وخزانة الأدب (٤٢٢/١٠)، وشرح التصريح (١٩٢/١).

- (١) سقط في أ.
- (٢) وهو في ديوانه ص(١٠٣)، واللسان (أنن)، والتاج (أنن)، ومعاهد التنصيص (٣١٦/١).
- (٣) سقط في أ.
- (٤) سقط في ب.
- (٥) في ب: إذ.
- (٦) في ب: أخرى.
- (٧) تقدم.

كأنه قال: أبقى جوذه البخل.

ومن قال: لا البخل، أضاف «لا» إلى «البخل».

ومثل هذه الآية في أن «لا» فيها زائدة، قوله: ﴿وَحَرَّمٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] فهذه تحتل تأويلين:

تكون «لا» في أحدهما زائدة^(١)، و«أن» في موضع رفع؛ بأنه خبر المبتدأ الذي هو «حرام»، والمعنى: وحرام على قرية أنهم لا يرجعون، أى: أنهم يرجعون، والتقدير: وحرام على قرية مهلكة رجوعهم إلى أهلهم؛ كما قال: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ نَوْصِيَّةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠].

ف: «لا» على هذا التأويل زيادتها كزيادتها في قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وكزيادتها في قول الشاعر: [من الكامل]

أَفَعَنْكَ لَا بَرْقٌ كَأَنَّ وَمِيضُهُ غَابَ تَسَنَّمَهُ ضِرَامٌ مُثَقَّبٌ^(٢)

والوجه الآخر: أن تكون: «لا» غير زائدة، ولكنها متصلة ب«أهلكتناها»؛ كأنه قال: وحرام على قرية أهلكتناها بأنهم لا يرجعون، أى: أهلكتناهم بالاصطلام والاستئصال^(٣) بأنهم^(٤) إنما لا يرجعون إلى أهلهم؛ للاستئصال الواقع بهم والإبادة لهم.

وخبر المبتدأ على هذا محذوف تقديره: وحرام على قرية أهلكتناها بالاستئصال بقاؤهم أو حياتهم ونحو ذلك مما يكون في الكلام دلالة عليه.

فهذه في أحد التأويلين مثل قوله: ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]، وأنت تريد به «يؤمنون».

اختلفوا في [الياء والتاء]^(٥) من قوله - تعالى - : ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]:

(١) في ب: زيادة.

(٢) تقدم.

(٣) صلح - صلما: قطعه واستأصله، واصطلم القوم: إذا أيدوا، وغلب استعماله في الأذن والأنف، اللسان [صلح].

(٤) في ب: لأنهم.

(٥) في أ: التاء والياء.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالياء. وروى حفص عن عاصم، وحسين [الجعفي]^(١) عن أبي بكر عن عاصم بالياء أيضاً.

وقرأ ابن عامر وحمزة^(٢): ﴿لَا تُؤْمِنُونَ﴾ بالتاء. ووجه القراءة بالياء، أن قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩] إنما يراد به قوم مخصوصون. يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَالِغَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْكُوفُ﴾ [الأنعام: ١١١].

وليس كل الناس بهذا الوصف؛ فالمعنى: وما يشعركم أيها المؤمنون لعلمهم إذا جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا. فالوجه: الياء في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾؛ لأن المراد بمن نفى عنهم^(٣) الإيمان هم الغيب المقسمون، والوجه على هذا: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أى: لا يؤمن هؤلاء الغيب المقسمون، وليس الخطاب للمؤمنين، فيمكن قوله: «لا تؤمنون» بالتاء. ووجه القراءة بالتاء أنه انصراف من الغيبة إلى الخطاب، والمراد بالمخاطبين في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ هم الغيب المقسمون الذين أخبر أنهم لا يؤمنون، ومثل قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] ونحو ذلك مما يصرف إلى الخطاب بعد الغيبة.

اختلفوا في ضم القاف وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ [١١١]: فقرأ نافع وابن عامر^(٤): ﴿كُلُّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ و: ﴿العذاب قَبْلًا﴾ بكسر القاف فيهما

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٥)، الإعراب للنحاس (٥٧٤/١)، البحر المحيط (٢٠١/٤)، التبيان للطوسي (٢٥٢/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير القرطبي (٦٤/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥)، الغيث للصفاسي (٢١٣)، الكشف للقيسي (٤٤٦/١)، المجمع للطبرسي (٣٤٨/٢)، النشر لابن الجزري (٢٦١/٢).

(٣) في أ: عنه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٥)، الإعراب للنحاس (٥٧٤/١)، الإملاء للمكبري (١/١٥٠)، البحر المحيط (٢٠٥/٥)، التبيان للطوسي (٢٥٨/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير الطبري (٤٨/١٢)، تفسير القرطبي (٦٦/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٨)، الحجة =

وفتح الباء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ و: ﴿العذاب قَبْلًا﴾ مضمومتين.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿كل شيء قبلًا﴾ مضمومة القاف، و ﴿العذاب قَبْلًا﴾ مكسورة القاف.

قال أبو زيد: يقال: لقيت فلانًا قَبْلًا ومقابلة قَبْلًا وقَبْلًا وقَبْلًا وقَبْلًا وقَبْلًا، وكله واحد، وهو المواجهة.

فالمعنى فى القراءتين -على ما قاله أبو زيد- واحد وإن اختلفت الألفاظ.

وقال أبو عبيدة: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ جماعة قبيل، أى: أصناف، ﴿أو يأتيهم العذاب قَبْلًا﴾ [الكهف: ٥٥] أى: معاينة.

فوجه قراءة نافع وابن عامر: ﴿كل شيء قَبْلًا﴾، و ﴿العذاب قَبْلًا﴾، أن المعنى: لو حشرنا عليهم كل شيء معاينة أو أتاهم العذاب معاينة، لم يؤمنوا كأنهم -من شدة عنادهم وتركهم الإذعان والانتقياد للحق- يشكون فى المشاهدات التى لا شك فيها. ومثل قوله: ﴿أو يأتيهم العذاب قَبْلًا﴾ -أى: معاينة- قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالَوا هَذَا عَارِضٌ مُّطْرًا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وقوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤].

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ يحتمل ثلاثة أضرب:

يجوز أن يكون ﴿قَبْلًا﴾ جمع «قبيل» الذى يعنى به: الكفيل.

ويجوز أن يكون جمع «قبيل» الذى يعنى به الصنف، كما فسرهُ أبو عبيدة.

ويجوز أن يكون: «قَبْلًا» بمعنى «قَبْل» كما فسرهُ أبو زيد.

فليس بالسهل أن يحمل على «القَبِيل» الذى هو «الكفيل»؛ لأنهم إذا لم يؤمنوا مع إنزال الملائكة إليهم، وأن يكلمهم الموتى -مع أن ذلك مما يبهر ظهوره ويضطر

= لأبى زرعة (٢٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥، ٢٦٦)، الغيث للصفاسى (٢١٤)، الكشاف للزمخشرى (٣٥/٢)، الكشاف للقيسى (٤٤٦/١)، المجمع للطبرسى (٣٥٠/٢)، تفسير الرازى (١٢٧/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦١/٢، ٢٦٢).

مشاهدته؛ فالأ يؤمنوا بالكفالة التي هي قول لا يَبْهَر ولا يضطر^(١)، ويجوز ألا يصدق: أجدر.

فإن قلت: إن موضع الآية الباهرة في قول من حمل ﴿قُبْلًا﴾ على أنه جمع «القبيل» الذي هو الكفيل، وهو حشر كل شيء، وفي الأشياء المحشورة ما ينطق وما لا ينطق، فإذا [ما]^(٢) نطق بالكفالة من^(٣) لا ينطق كان ذلك موضع بهر الآية؛ فهو قول.

وأما إذا حملت قوله: ﴿قُبْلًا﴾ على أنه جمع «القبيل» الذي هو الصنف - كما قال أبو عبيدة - فإن موضع إيانة الآية حشر جميع الأشياء جنسًا جنسًا، وجميع الأشياء ليس في العرف أن تجتمع وتنحشر إلى موضع.

فموضع ما يبهر هو اجتماعها مع أن ذلك ليس في العرف. فإن^(٤) حملت قوله: ﴿قُبْلًا﴾ على أنه بمعنى «قَبِل» - أي: مواجهة كما فسر أبو زيد - فإن «قُبْلًا» حال من المفعول به.

والمعنى: حشرناه مواجهة ومعينة، وهو في المعنى كقراءة نافع وابن عامر: ﴿قَبِلًا﴾ معينة.

فأما قراءة عاصم وحزمة والكسائي: ﴿أو يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبْلًا﴾ فمعناه: مواجهة، ولا يجوز أن يكون «القبيل» الذي يراد به: الكفيل.

ولا يمتنع أن يكون جمع «قبيل» الذي هو الصنف؛ فيكون المعنى: أو يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ صِنْفًا صِنْفًا.

فما جاء «القُبْل» فيه بمعنى: المقابلة، قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصًا قَدْ مِنْ قُبْلٍ﴾

(١) الاضْطِرَارُ: الاحتياج إلى الشيء.

وقد اضطره إليه أمر: أحوجه وألجأه، فاضطر، بضم الطاء، بناؤه افتعل، جعلت التاء طاء؛ لأن التاء لم يحسن لفظه مع الضاد.

والاسم: الضرة، بالفتح، قال دريد بن الصمة:

وتخرج منه ضرة القوم مصدقًا وطول السرى درى غضب مهند
أى تلالؤ غضب.

ينظر: تاج العروس (١٢/٣٨٧-٣٨٨).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: ما.

(٤) في أ: وإن.

[يوسف: ٢٦].

ألا ترى أنه قد قوبل به قوله: ﴿قَدْ مِنْ دُورٍ﴾ [يوسف: ٢٧].

فأما قوله: ﴿أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قِيْلًا﴾ [الإسراء: ٩٢] فلا يخلو من أن يكون بمعنى الكفيل، أو يكون معناه: معاينة، كما حكاه أبو زيد. فإذا حملته على المعاينة كان «القييل» مصدرًا كـ «النذير، والنكير»، وهو في موضع حال من المفعول به.

ولو أريد^(١) به: الكفيل، لكان خليقًا بأن يجمع على «فُعلاء» كما قالوا: كُفلاء؛ لأنه في الأصل صفة وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء.

ويدل على أن المراد بـ «القييل»: المعاينة لا الكفيل، قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] وكما اقترح ذلك غيرهم في قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ لَوِ اتَّخَذَ اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [الأنعام: ١١١] فعلى الأضرب الثلاثة التي مضى ذكرها. وقراءتهما: ﴿العذاب قِبَلًا﴾ [الكهف: ٥٥] فعلى المعاينة، كما قال أبو زيد وأبو عبيدة.

وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم^(٢): ﴿أَنْتُمْ مَرْزُوقٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ [١١٤] مشددة الزاي.

وخففها الباقون وأبو بكر عن عاصم أيضًا.

حجة التشديد: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [غافر: ٢].

وحجة التخفيف: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [النحل: ٦٤].

و: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ أَنْزَلْنَاهُ يُعَلِّمُ﴾ [النساء: ١٦٦].

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله -عز وجل-: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [١١٥]

في أربعة مواضع:

(١) في أ: أراد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، البحر المحيط (٢٠٩/٤)، التبيان للطوسي (٢٦٤/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٦)، الغيث للصفاسي (٢١٤)، الكشف للقيسي (٤٤٨/١)، المجموع للطبرسي (٣٥٣/٢)، تفسير الرازي (١٣٢/٤).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١):

﴿وَمَتَّ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ جماعاً.

وفى «يونس»: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣، ٩٦] فى الموضوعين، وفى «حم المؤمن»: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٦] على واحدة.

وقرأ نافع وابن عامر فى هذه المواضع الأربعة كلها: ﴿كَلِمَاتُ﴾ جماعة. وقرأهن عاصم وحمزة والكسائى بالتوحيد: ﴿كَلِمَتُ﴾، ولم يختلفوا فى غير هذه المواضع الأربعة «الكلمة والكلمات» -والله أعلم-: ما جاء من وعد ووعد، وثواب وعقاب، فلا تبديل فيه ولا تغيير له، كما قال: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيْنَا﴾ [ق: ٢٩]، وقال: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِنَا﴾ [١١٥] وكان التقدير: وتمت ذوات الكلمات.

ولا يجوز أن يعنى بالكلمات: الشرائع هنا كما عنى بقوله: ﴿وَأِذْ أَنْتَ إِبراهيمَ رُبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَاتَمَمَّنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾ [التحریم: ١٢]؛ لأنه قد قال: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِنَا﴾ [الأنعام: ١١٥] والشرائع يجوز فيها النسخ والتبديل.

و: ﴿صَدَقًا وَعَدْلًا﴾ مصدران يتصبان على الحال من «الكلمة»، تقدير ذلك: «صادقة وعادلة»، وقد قدمنا [فى هذا] شيئاً من القول فيما تقدم من هذا الكتاب. ووجه قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَيَّ﴾ جماعاً، وفى سورة يونس: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ فى الموضوعين، وفى: «حم المؤمن»: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ على واحد، وقرأ نافع وابن عامر هذه المواضع كلها: ﴿كَلِمَاتُ﴾ جماعة؛ وجه جمع^(٢) ذلك أنه لما كان جمعاً كان فى المعنى جمعاً.

ووجه الإفراد أنهم قالوا: «الكلمة» يعنون^(٣) بها الكثرة؛ كقولهم: قال زهير فى كلمته، يعنى قصيدته.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، البحر المحيط (٢٠٩/٤)، التبيان للطوسى (٢٦٤/٤)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير القرطبى (٧١/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٨)، الكشاف للزمخشرى (٣٦/٢)، الكشف للقيسى (٤٤٧/١)، المجمع للطبرسى (٣٥٣/٢)، تفسير الرازى (١٣٢/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٢/٢).

(٢) فى ب: جمع.

(٣) فى ب: يعنى.

وقال «قس» في كلمته يعنى: خطبته، فقد وقع المفرد على الكثرة؛ فلما كان كذلك أعنى عن الجمع.

ومما جاء على ذلك، قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧] فإنما هو. والله أعلم. قوله: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَىٰ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى آخر الآية [القصص: ٥] فسمى هذا القصص كله: «كلمة».

وقال مجاهد في قوله: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ النُّقُوتِ وَكَانُوا لَعَنَ بِهَا﴾ [الفتح: ٢٦] قال: لا إله إلا الله.

فإذ وقعت الكلمة على الكثرة جاز أن يستغنى بها عن لفظ الجمع^(١) وجاز أن يجمع على المعنى؛ من حيث كان في المعنى جمعا.

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي بالتوحيد فهو على ما ذكرنا من أن الكلمة قد جاءت يراد بها الكثرة والجمع.

ويؤكد ذلك أمر آخر، وهو أن المضاف قد يقع على الكثرة في نحو قوله: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

اختلفوا في ضم الفاء والحاء من قوله - عز وجل -: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [١١٩] ونصبهما:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(٢): ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ مرفوعتين^(٣) جميعا.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ بنصبهما جميعا.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾ بفتح الفاء

(١) في ب: الجمع.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإملاء للعكبري (١٥١/١)، البحر المحيط (٢١١/٤)، التبيان للطوسي (٢٧٣/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير الطبري (٧٠/١٢)، تفسير القرطبي (٧٣/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٨)، الحجة لأبي زرة (٢٦٩)، الفيت للصفاسي (٢١٤)، الكشف للقيسي (٤٤٨/١)، المجمع للطبرسي (٣٥٦/٢)، تفسير الرازي (١٣٥/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٢/٢).

(٣) في ب: مرفوعتان.

﴿ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ بضم الحاء.

حجة من ضم الحاء من «حُرْمٌ» و«الفاء من»^(١) «فُضِّلَ»: قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْبَةُ وَالذَّمُّ وَغَمُّ الْحِنزِيرِ ﴾ [المائدة: ٣] فهذا تفصيل هذا العام المجمل بقوله: ﴿ حُرْمٌ ﴾.

فكما أن الاتفاق ههنا على «حُرِّمَتْ الميئة» كذلك يكون الذى أجمل فيه فى قوله: ﴿ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ على ما فُضِّلَ.

وكما وجب «حُرْمٌ» بضم الحاء؛ لقوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْبَةُ ﴾ [المائدة: ٣] كذلك ضم «فُضِّلَ»؛ لأن هذا هو ذلك المحرَّم الذى قد أجمل فى هذه الآية ذكره. وقال: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [١١٤] ف: «مفصلاً» يدل على «فُضِّلَ».

وحجة نافع وعاصم - فى إحدى الروایتين عنه - فى: ﴿ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾، قوله: ﴿ قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ ﴾ [٩٧].

وحجتهما فى «حُرْمٌ»، قوله: ﴿ قُلْ تَمَالَوْا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ [١٥١] و: ﴿ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

ويدل على الفتح قوله: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ ﴾ [الأنعام: ١١٩]؛ فينبغى أن يكون الفعل مبنياً للفاعل؛ لتقدم ذكر اسم الله تعالى.

ووجه قراءة عاصم - فى إحدى الروایتين - وحمزة والكسائى: ﴿ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ ﴾... ﴿ بضم الحاء وفتح الفاء: قوله: ﴿ قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ ﴾ [الأنعام: ٩٧].

ووجه «حُرْمٌ»، قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْبَةُ ﴾ [المائدة: ٣] وهو تفصيل المحرَّم فى قوله^(٢): ﴿ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾.

ومعنى: ﴿ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ هو ما فضله فى قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْبَةُ وَالذَّمُّ ﴾ الآية.

ومعنى ﴿ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [١١٩]: إلا ما أباحه عند الضرورة - من الميئة

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: بقوله.

وغيرها من المحرمات- بقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]،
وقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
[المائدة: ٣].

اختلفوا في ضم الياء وفتحها في قوله - جل وعز - : ﴿وَأَنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ﴾ في ستة مواضع:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿لَيُضِلُّونَ﴾ [١١٩] ههنا، وفي «يونس»: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا﴾ عن سبيلك ﴿[٨٨].

وفي سورة إبراهيم: ﴿أَنْدَادًا لَيُضِلُّوا﴾.

وفي «الحج»: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ لَيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٩].

وفي «لقمان»: ﴿لَيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [٦].

وفي «الزمر»: ﴿أَنْدَادًا لَيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [٨] بفتح الياء في هذه المواضع الستة^(٢).

وقرأ نافع وابن عامر:

﴿لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاتِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وفي «يونس»: ﴿رَبَّنَا لَيُضِلُّوا﴾ بفتح الياء فيهما،
وفي الأربعة التي بعد هذين الموضعين يضمن الياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي في الستة المواضع بضم الياء.

قال أبو زيد: أبرمت الرجل إبرامًا^(٣)، وأضلته إضلالاً حتى برم برماً وضل ضلالة. قال: وتقول: ضللت الطريق والدار، أضلها ضلالاً، وأضللت الفرس والناقة والصبى إضلالاً، وكذلك كل ما ضل عنك. فذهب. وإذا كان الحيوان مقيماً

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، البحر المحيط (٢١١/٤)، التبيان للطوسي (٢٧٣/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير الطبري (٧١/١٢)، الحجة لابن خالويه (١٤٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٧)، الغيث للصفاقسي (٢١٥)، الكشف للزمخشري (٣٦/٢)، الكشف للقيسي (٤٤٩/١)، المجمع للطبرسي (٣٥٦/٢)، المعاني للأخفش (٢٨٧/٢)، تفسير الرازي (١٣٦/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٢/٢).

(٢) في أ: في الستة مواضع.

(٣) برم: ضجر، وقد أبرمه فلان إبرامًا: أى أمله وأضجره فبرم وبرم به تبرماً، ويقال: رجل مبرم: ثقيل كأنه يقطع من جلسائه وقيل هو الغث الحديث، من «المبرم»: وهو المجتني ثمر الأراك. قال أبو عبيدة: المبرم: الغث الحديث الذى يحدث الناس بالأحاديث التى لا فائدة فيها ولا معنى لها. ينظر لسان العرب [برم].

فأخطأت مكانه فهو بمنزلة ما لا يبرح مثل الدار والطريق، فهو كقولك: ضَلَلْتُ ضلالة.

وقال أبو عبيدة: فى قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهِمَا﴾ [يونس: ١٠٨]: وإنما ضلاله لنفسه وهداه لنفسه^(١).

وقال أبو عبيدة فى قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] أى: تنسى، يقال: ضَلَلْتُ، أى: نسيت.

قال: ﴿فَمَلَّهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] أى: نسيت وضللت وجه الأمر.

وقال أبو الحسن فى قوله: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾، تقديره: ولا يضل عن ربي؛ ف: «فاعل» «يضل» - على تقدير أبى الحسن -: «كتاب» المتقدم ذكره، وكان الأصل: «لا يضل عن ربي»؛ لأن [الضلالة تتعدى]^(٢) بـ «عن».

يدلك على ذلك قوله: ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ فلما حذف «عن» وصل الفعل إلى المفعول به.

قال أبو على: يقال: ضل زيد عن قصد الطريق، وأضله غيره عنه. وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقال: ﴿أَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ﴾ [محمد: ١].

فهذا كقوله: ﴿فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأحزاب: ١٩]، وكقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَرَابٍ يَشِيعَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَنْ يَجِدَهُ شَيْئًا﴾ [النور: ٣٩].

وكقوله: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤] أى: على جزاء شىء مما كسبوا من الخير؛ لبطوله بالإحباط.

وقال: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ [الأعراف: ٣٧] فهذا فى الآلهة التى كانوا يعبدونها كقوله: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٢٨] ف: «زيلنا» إنما هو «فعلنا» من «زال يزيل». وقولهم: زلته فلم ينزل.

وفى غير الآلهة قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحة: ٣]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِّدُ يَنْفَرُونَ﴾ [الروم: ١٤].

(١) فى أ: لها.

(٢) فى ب: الضلال يتعدى.

وأما قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿وإن كثيراً ليضلّون بأهوائهم﴾ [١١٩] أى: يضلون باتباع أهوائهم، كما قال: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] أى: يضلون فى أنفسهم من غير أن يضلوا غيرهم من أتباعهم بامتناعهم من أكل ما ذكر اسم الله عليه وغير ذلك مما يتبعونه ويأخذون به مما لا شىء يوجبه من شرع ولا عقل نحو السائبة والبحيرة وغير ذلك مما كان يفعله أهل الجاهلية.

وأما قراءتهما فى «يونس»: ﴿ربنا ليضلوا عن سبيلك﴾ [٨٨] فالذى قاله أبو الحسن: إن اللام فى «ليضلوا» إنما هو لما يثول إليه الأمر؛ فالمعنى: إنك آتيت فرعون وملاه زينة ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا.

فقوله: «فلا يؤمنوا» عطف على النصب الحادث مع اللام فى «ليضلوا» وما بين ذلك من قوله: ﴿رَبَّنَا أَطْمِئَسْ عَلَيَّ أَمْوَالِيهِمْ وَأَشَدَّ عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨] اعتراض بين «آتيت» وما يتصل به.

كما أن قوله: ﴿قُلْ إِنَّ أَلْهَدِيكَ هُدَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] كذلك.

وهذا الضرب من الاعتراض كثير، وقد جاء بين الصلة والموصول فى قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧] فالمعنى: ربنا إنك آتيت فرعون وملاه زينة فضلوا.

كما أن معنى: ﴿فَالْقَلْبَ أَلْفَرَعُونَ﴾ [القصاص: ٨] أى: فكان كذلك.

فالفتح فى قوله: ﴿ليضلوا﴾ أحسن لهذا المعنى؛ لأنهم هم ضلوا وطمغوا لما أوتوا من الزينة والأموال.

وقراءتهما فى «إبراهيم»: ﴿وجعلوا لله أندادا ليضلوا﴾ [٣٠] أى: لم ينتفعوا بما اتخذوا من الأنداد إلا ليزيغوا عن الطريق المستقيم الذى نصبت الأدلة عليه؛ فقوله: ﴿ليضلوا﴾ فتح الياء فيه حسن^(١) لذلك.

وقوله فى «الحج»: ﴿ثانى عطفه ليضل عن سبيل الله﴾ [٩] أى: يجادل فى الله بغير علم مستكبراً ثانى عطفه ولاوياً عنقه؛ ليضل عن سبيل الله ويذهب عنه، لا أن له على ذلك حجة أو لديه فيه بيان.

(١) فى أ: أحسن.

ومثل ذلك في هذا المعنى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ رَبَّيْهِمْ يُشْرِكُونَ. لِيَكْفُرُوا﴾ [الروم: ٣٣، ٣٤] فيمن جعل اللام الجارة، أى: أشركوا ليكفروا بما بيناه لهم، لا لأن لهم على ذلك حجة أو بيانا.

وفى «لقمان»: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضلّ عن سبيل الله بغير علم﴾ [٦]، أى: يذهب عنه.

وقيل فى: ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾: إنه سماع الغناء، روينا ذلك عن الكندى عن المؤمل عن ابن عليّة عن ليث عن مجاهد.

وفى «الزمر»: ﴿وجعل الله أندادا ليضلّ عن سبيله﴾ [٨]، وقد تقدم القول فيه. قال: قرأ عاصم وحمزة والكسائى فى المواضع الستة بضم الياء.

ومن حجة من ضم الياء فى هذه المواضع أنه يدل على أن الموصوف بذلك يكون فى الضلال أذهب ومن الهدى أبعد.

ألا ترى أن كل مضل ضال، وليس كل ضال مضلًا؛ لأن الضال قد يكون ضلاله مقصورًا عليه^(١) نفسه لا يتعداه إلى سواه؟! والمضل أكثر استحقاقا للذم وأغلظ حالا من الضال؛ لتحمله إثم من أضله كما قال: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُمْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥].

وقوله: ﴿وَلِيَحْمِلُوا أُنْقَالَهُمْ وَأَتْقَالًا مَّعَ أُنْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

والمواضع التى فتح فيها الياء من فتح، يسوغ فيها تقدير الإضلال ويستقيم. فقوله: ﴿وإن كثيرا ليضلون﴾ على تقدير: ليضلون أشياعهم، فحذف المفعول به، وحذف المفعول به كثير.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَمَا أَضَلْنَا إِلَّا الْمُجْرِمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٩] وقال^(٢): ﴿رَبَّنَا هَتُّؤَلَاءَ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وكذلك فى «يونس»: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ [٨٨] أى: ليضلوا أشياعهم.

ألا ترى أن فى قصتهم: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥]؟! وكذلك: ﴿أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا﴾ [إبراهيم: ٣٠] أى: ليضلوا أشياعهم. وكذلك التقدير فى [المواضع

(١) فى أ: على.

(٢) فى ب: وقالوا.

الأخر[^(١)] هذا التقدير سائغ فيها وغير ممتنع من هذا التقدير.

فأما قراءة نافع وابن عامر: ﴿لِيُضِلُّوا بِأَهْوَاتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] وفي «يونس»: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [٨٨] فحجتهما في فتح الياء حجة ابن كثير وأبي عمرو، وقد تقدم القول فيه.

وحجتهما في الأربعة المواضع، حجة عاصم وحمزة والكسائي.

قرأ نافع وحده^(٢): ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [١٢٢] مشددة.

وقرأ الباقون: ﴿مَيِّتًا﴾ بالتخفيف.

أبو عبيدة: «المَيِّتة» مخففة، وهو تخفيف «مَيِّتة» بالتشديد، ومعناها واحد ثقل أو خفف.

قال ابن الرعلاء الغساني: [من الخفيف]

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَخْيَاءِ^(٣)

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَيْبًا كَاسِفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ^(٤)

وقد وصف الله الكفار بأنهم أموات في قوله: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرَ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُعْعَوْنَ﴾ [النحل: ٢١].

وكذلك قوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي: صادفناه حيًا

بالإسلام من بعد الكفر كالكافر المصّر على الكفر^(٥).

(١) في ب: الموضع الآخر.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإغراب للنحاس (٦٧٨/١)، التبيان للطوسي (٢٧٩/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، الحجة لابن خالويه (١٤٩)، الحجة لأبي زرة (٢٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨)، الغيث للصفاسي (٢١٥)، المجمع للطبرسي (٣٥٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٤/٢)، الغيث للصفاسي (٢١٦).

(٣) وهو في التاج (موت)، واللسان (موت)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٤٣/١٤)، والتاج (حي)، والتنبيه والإيضاح (١٧٣/١).

(٤) وهو في الأصمعيات ص (١٥٢)، والحماسة الشجرية (١٩٥/١)، وخزانة الأدب (٩/٥٨٣)، وسمط اللآلي ص (٨، ٦٠٣)، واللسان (موت)، ومعجم الشعراء ص (٢٥٢)، ولصالح بن عبد القدوس في حماسة البحترى ص (٢١٤)، ومعجم الأدباء (٩/١٢)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٤٢/١)، وشرح شواهد المغنى (٩٣٦/٢)، وشرح قطر الندى ص (٢٣٤)، ومغنى اللبيب ص (٤٦١).

ويروى: «شقيا» بدل «كئيبا».

(٥) في ب: كفره.

فأما قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَمْ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّارِ﴾ [١٢٢] فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يراد به النور المذكور في قوله: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢] وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُسْلِفُونَ وَالْمُنْفِقُونَ وَالْمُكَذِّبِينَ لَأَسْنَا أَنْظَرُونَ نَقْلًا مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣].

ويجوز أن يراد بالنور: الحكمة التي يؤتاها المسلم بإسلامه؛ لأنه إذا جعل الكافر لكفره في الظلمات فالمؤمن بخلافه.

والتخفيف مثل التشديد، والمحذوف من الياءين: الثانية المنقلبة عن الواو، وأعلت بالحذف كما أعلت بالقلب.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿ضَيْقًا﴾ [١٢٥]: فقرأ ابن كثير وحده^(١): ﴿ضَيْقًا﴾ ساكنة الياء. وفي «الفرقان»: ﴿مَكَانًا ضَيْقًا﴾ [١٣] خفيفتين^(٢).

وقرأ الباقرن التي في سورة الأنعام ﴿ضَيْقًا﴾ مشددة.

وكذلك روى حجاج بن محمد الأعور عن عقبة بن سنان عن أبي عمرو: ﴿ضَيْقًا﴾ خفيفًا. أخبرني بذلك أبو بكر محمد بن أحمد المقرئ قال: حدثنا عبد الرزاق بن الحسن قال: حدثنا أحمد بن جبير مقرئ «أنطاكية» قال: حدثنا حجاج الأعور عن عقبة عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿ضَيْقًا﴾ خفيفًا.

«الضيق والضيق» مثل: «الْمَيْتِ وَالْمَيْتِ» في أن المحذوف مثل المتمم في المعنى، والياء مثل الواو في الحذف، وإن لم يعتل بالقلب كما اعتلت الواو به، وأتبع الياء الواو في هذا كما أُتبعَتْهَا في قولهم: «أُتْسِرَ»، قالوا في اتسار الجزور: اتسروها، فجعلت بمنزلة: اتعد^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإعراب للنحاس (٥٧٩/١)، البحر المحيط (٢١٨/٤)، التبيان للطوسي (٢٨٥/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير الطبري (١٠٧/١٢)، تفسير القرطبي (٨١/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٧١)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨)، الغيث للصفاسي (٢١٥)، الكشاف للزمخشري (٣٨/٢)، الكشاف للقيسي (٤٥٠/١)، المجمع للطبرسي (٣٦٠/٢).

(٢) في ب: خفيفتان.

(٣) حذف الواو للافتعال وتبع «يسر»، «وعد» في ذلك، مع أنها من ذوات الياء.

واختلفوا في فتح الراء وكسرها^(١) من قوله -عز وجل-: ﴿حَرْجًا﴾ [١٢٥]:

(١) «حَرْجًا»، و«حَرْجًا» بفتح الراء وكسرها: هو المتزايد في الضيق فهو أخص من الأول فكل «حرج» ضيق من غير عكس، على هذا: فالمفتوح والمكسور بمعنى واحد.
يقال: رجل حَرْجٌ وحَرْجٌ، قال: الشاعر:
لا حَرْجُ الصدر ولا عنيف
قال الفراء: «هو في كسره ونصبه بمنزلة الوَحْدِ والوَجْدِ، والفَرْدِ والفَرْدِ، والدَّنْفِ والدَّنْفِ».

وفرق الزجاج والفارسي بينهما، فقالا: المفتوح مصدر، والمكسور اسم فاعل، قال: الزجاج: الحَرْجُ: أضيْق الضيق، فمن قال: رَجُلٌ حَرْجٌ، -يعنى بالفتح- فمعناه: ذو حَرْجٍ فى صدره، ومن قال: حَرْجٌ -يعنى بالكسر- جعله فاعلا، وكذلك: دَنَفٌ ودِنْفٌ». وقال الفارسي: من فتح الراء كان وصفاً بالمصدر، نحو: قمن وحري ودنف، ونحو ذلك من المصادر التى يوصف بها، ولا تكون كـ «بطل»، لأن اسم الفاعل فى الأمر العام إنما يجرى على «فعل».

ومن قرأ ﴿حَرْجًا﴾ -يعنى بكسر الراء- فهو مثل: دَنَفٌ وفَرْقٌ -يعنى بكسر العين. وقيل: الحَرْجُ: بالفتح، جمع «حَرْجَةٌ»، كـ «قَصْبَةٌ وقَصَبٌ»، والمكسور صفة كـ «دَنَفٌ». وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق، فإن الحَرْجَةَ غَيْضَةٌ من شجر السَّلْمِ ملتفة، لا يقدر أحد أن يصل إليها. قال: العجاج:

عائِن حَيًّا كالحِراجِ نَعْمه

والحِراجِ: جمع «حَرْجٌ»، و«حَرْجٌ» جمع: حَرْجَةٌ.

ومن غريب ما يحكى أن ابن عباس قال: هذه الآية، فقال: هل هنا أحد من بنى بكر؟ فقال رجل: نعم، قال: ما الحَرْجَةُ فيكم؟ قال: الوادى الكثير الشجر المشتبك الذى لا طريق فيه. فقال ابن عباس: فهكذا قلب الكافر. هذه رواية عبيد بن عمير. وقد حكى أبو الصلت الثقفى هذه الحكاية بأطول من هذا عن عمر بن الخطاب، فقال: «قرأ عمر بن الخطاب هذه الآية، فقال: ابغونى رجلا من بنى كنانة واجعلوه راعيا، فأتوه به، فقال له عمر: يا فتى ما الحَرْجَةُ فيكم؟ قال: الحَرْجَةُ فينا الشجرة تحديق بها الأشجار، فلا تصل إليها راعية ولا وحشية، فقال عمر: كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيء من الخير. وبعضهم يحكى هذه الحكاية عن عمر-رضى الله عنه-كالمنتصر لمن قرأ بالكسر، قال: قرأها بعض أصحاب عمر له بالكسر، فقال: أبغونى رجلا من كنانة راعيا، وليكن من بنى مُذَلِج، فأتوه به، فقال: يا فتى ما الحَرْجَةُ تكون عندهم؟ فقال: شجرة تكون بين الأشجار، لا تصل إليها راعية ولا وحشية، فقال: كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيء من الخير.

قال الشيخ: وهذا تبيين - والله أعلم - على اشتقاق الفعل من اسم العين: كاستنوقَ الجَمَلُ، واستنَحَجَرَ الطين.

قلت: ليس هذا من باب استنوق واستحجر فى شيء، لأن هذا معنى مستقل ومادة مستقلة متصرفة، نحو: حَرْجٌ يَحْرَجُ، فهو حَرْجٌ وحَارِجٌ، بخلاف تيك الألفاظ؛ فإن معناها يضطر فيه إلى الأخذ من الأسماء الجامدة، فإن معنى قولك: استنوق الجملة، =

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿حَرْجًا﴾ مفتوحة الراء.
 وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر^(١): ﴿حَرْجًا﴾ مكسورة الراء.
 وروى حفص عن عاصم: ﴿حَرْجًا﴾ مثل أبي عمرو.
 قال أبو زيد: حَرَجَ عليه السَّحُورُ يَخْرُجُ حَرْجًا: إذا أصبح قبل أن يتسحر، وحَرُمَ
 عليه حُرْمًا، وهما واحد. وحَرُمْتُ على المرأة الصلاة وتحرم حُرْمًا، وحَرَجْتُ عليها
 الصلاة تَخْرُجُ حَرْجًا، وهما واحد.
 وقال أبو زيد: حَرَجَ فلان يَخْرُجُ حَرْجًا، إذا هاب أن يتقدم على الأمر، أو قاتل
 فصبر وهو كاره.

من فتح الراء كان وصفًا بالمصدر مثل: «قَمَزَ^(٢)» و«حَرَى^(٣)» و«دَنَفَ^(٤)»، ونحو
 ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا يكون كـ «بطل»؛ لأن اسم الفاعل في الأمر
 العام من «فَعِلَ» إنما يجيء على «فَعِلَ».
 ومن قرأ: «حَرْجًا» فهو مثل: دَنَفَ وَفَرِقَ^(٥)، ومعنى الكلمة - فيما فسر أبو زيد -:
 الضيق والكراهية.

وختلفوا في تشديد العين وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله - عز
 وجل -: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [١٢٥]:

أى: صار كالناقة، واستحجر الطين، أى: صار كالحجر، وليس لنا مادة متصرفة إلى صيغ
 الأفعال من لفظ الحجر والناقة. وأنت إذا قلت: حَرَجَ صدره، ليس بك ضرورة أن تقول
 صار كالحَرْجَةِ، بل معناه: تزايد ضيقه. وأما تشبيه عمر بن الخطاب -رضى الله عنه-
 فلإبرازه المعاني في قوالب الأعيان، مبالغة في البيان.
 ينظر: الدرر المصون (٣/١٧٥-١٧٦).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإملاء للعكبرى (١٥١/١)، البحر المحيط (٤/٢١٨)،
 التبيان للطوسي (٤/٢٨٥)، التيسير للداني (١٦)، تفسير الطبري (١٢/١٠٦)، تفسير
 القرطبي (٧/٨١)، الحجة لابن خالويه (١٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٧١)، السبعة لابن
 مجاهد (٢٦٨)، الغيث للصفاقسي (٢١٥)، الكشاف للزمخشري (٢/٣٨)، الكشف
 للقيسي (١/٤٥٠، ٤٥١)، المجمع للطبرسي (٢/٣٦٠)، المعاني للفراء (١/٣٥٣)، النشر
 لابن الجزري (٢/٢٦٢).

(٢) القمز: صغار المال ورديته ورذاله الذى لا خير فيه. ينظر: لسان العرب [قمز].

(٣) الحرى: الخليق، كقولك: إنه لحرى بكذا. ينظر: لسان العرب [حرى].

(٤) الدنف: المرض المثقل، وأيضًا: المريض الذى لزمه المرض الشديد. ينظر: لسان العرب
 [دنف].

(٥) الفرق: بالتحريك الخوف وفرق منه بالكسر فرقا جزع. ينظر اللسان [فرق].

فقرأ ابن كثير وحده^(١): ﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ ساكنة الصاد، بغير ألف، خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَصْعَدُ﴾ مشددة العين بغير ألف.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿يَصَاعِدُ﴾ بألف مشددة الصاد.

وروى حفص عن عاصم مشددة بغير ألف: ﴿يَصْعَدُ﴾ مثل حمزة.

قراءة ابن كثير: ﴿يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾: من الصعود، والمعنى: أنه في نفوره من الإسلام وثقله عليه بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه كما أن صعود السماء لا يستطاع. ومن قال: ﴿يَصْعَدُ﴾ أراد: يتصعد، فأدغم، ومعنى «يتصعد»: أنه كأنه يتكلف ما يثقل عليه، وكأنه يتكلف شيئاً بعد شيء كقولهم: يتفوق، ويتجرع، ونحو ذلك مما يتعاطى فيه الفعل شيئاً بعد شيء.

و: ﴿يَصَاعِدُ﴾ مثل «يتصعد» في المعنى، مثل: ضاعف وضعف، وناعم ونعم.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون فاعل ﴿يشرح صدره﴾^(٢): الضمير العائد إلى «من»؛ كأن المهدي يشرح صدر نفسه؟

فإن ذلك صحيح في المعنى، والأشبه أن يكون الضمير الذي فيه عائداً إلى اسم الله - عز وجل -، لقوله: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢].

وقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

وكذلك يكون الضمير الذي في قوله: ﴿يشرح صدره﴾ لاسم الله تعالى، والمعنى: أن الفعل مسند إلى اسم الله - تعالى - في اللفظ، وفي المعنى للمنشور^(٣) صدره، وإنما نسبه إلى ضمير اسم الله؛ لأنه بقوته كان وتوفيقه،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، تفسير القرطبي (٨٢/٧)، الكشاف للزمخشري (٣٨/٢)، الإملاء للعكبري (١٥١/١)، البحر المحيط (٢١٨/٤)، التبيان للطوسي (٢٨٥/٤)، التيسير للداني (١٠٦، ١٠٧)، تفسير الطبري (١١٠/١٢)، تفسير القرطبي (٨٢/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٧١)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨، ٢٦٩)، الغيث للصفاطسي (٢١٥)، الكشاف للزمخشري (٣٩/٢)، الكشاف للقيسي (٤٥١/١)، المجمع للطبرسي (٣٦٠/٢)، المعاني للفراء (٣٥٤/١)، تفسير الرازي (١٤٤/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: المنشور.

كما قال: ﴿وَمَا زَمَيْتَ إِذْ زَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].
 ويدلك على أن المعنى لفاعل الإيمان، إسناد هذا الفعل إلى الكافر في قوله:
 ﴿وَلَكِنَّ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْتِهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦].
 فكما أسند الفعل إلى فاعل الكفر كذلك يكون إسناده في المعنى إلى فاعل
 الإيمان.

ومعنى شرح الصدر: اتساعه للإيمان أو الكفر، وانقياده له، وسهولته عليه.
 يدلك على ذلك وصف خلاف المؤمن بخلاف الشرح الذي هو اتساع، وهو
 قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]: كأنما يفعل
 ما يعجز عنه ولا يستطيعه؛ لثقله عليه وتكاؤده له.
 فأما قوله: ﴿كأنما يضاعدُ في السماء﴾، فمن قال: «يُضَاعَدُ» و: «يُضَعَّدُ» فهو من
 المشقة وصعوبة الشيء.

ومن ذلك قوله: ﴿يَسْأَلُكَ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: ١٧]، وقوله: ﴿سَأَرْهُقُمْ صَعُودًا﴾
 [المدثر: ١٧] أى: سأعشيه عذابًا صعودًا، أى: عقوبة صعودًا، أى: شاقًا.
 ومن ذلك قول عمر: ما تصعدني شيء كما تصعدتني^(١) خطبة النكاح، أى:
 ما شق على شيء مشقتها؛ وكان ذلك لما يتكلفه الخطيب في مدحه وإطرائه
 للمملك، وربما لم يكن كذلك فيحتاج إلى تطلب المخلص؛ فلذلك شق.
 ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

وَإِنْ سَيَادَةَ الْأَقْوَامِ فَاغْلَمَ لَهَا صَعْدَاءُ مَطْلَبُهَا شَدِيدُ^(٢)
 فكان معنى «يُضَعَّدُ»: يتكلف مشقة في ارتقاء صعداء، وعلى هذا قالوا: عقبة
 عنوت وعنوت، وعقبة كئود.

ولا تكون السماء في هذا القول المظلة للأرض؛ ولكن كما قال سيبويه:
 القيدود: الطويل في غير سماء. يريد به: في غير ارتفاع صعداء. وعلى هذا قوله:
 ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فأما قوله: ﴿يجعل صدره ضيقًا

(١) في أ: تصعدني.

(٢) وهو للأعلم الهدلى في شرح أشعار الهذليين ص(٣٢٣)، وللهدلى في تهذيب اللغة (١١/٢)،
 وأساس البلاغة (صعد)، وبلا نسبة في اللسان (صعد)، وجمهرة اللغة ص(٦٥٤).
 ويروى: «مطلعها طويل» بدل «مطلبها شديد».

حَرْجًا ﴿[الأنعام: ١٢٥] فعلى تأويلين:

أحدهما: التسمية في قوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أى: سموهم بذلك؛ فكذاك يسمى القلب ضيقًا بمحاولة الإيمان وخرج عنه.

والآخر: الحكم، كقولهم: اجعل البصرة بغداد، وجعلت حسنى قبيحًا، أى: حكمت بذلك، ولا يكون هذا من الجعل الذى يراد به الخلق، ولا الذى يراد به الإلقاء، كقولك: جعلت متاعك بعضه على بعض وقوله: ﴿وَجَعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧].

روى حفص عن عاصم: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ [١٢٨] بالياء.
وقرأ الباقون بالنون^(١).

أما الياء؛ فلقوله: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ... وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧، ١٢٨]، والنون كالياء في المعنى.

والذى يتعلق به «اليوم» هو القول المضممر.

ويقوى النون قوله: ﴿وَحَشَرْتَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]، وقوله: ﴿وَيَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤].

اختلفوا في الجمع والتوحيد في قوله - عز وجل -: ﴿عَلَى مَكَاتِكُمْ﴾ [١٣٥]: فقرأ الجميع: ﴿مَكَاتِكُمْ﴾ على الواحد.

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر: ﴿عَلَى مَكَانَاتِكُمْ﴾ جماعًا في كل القرآن.

وروى حفص عن عاصم^(٢) وشيبان النحوى عن عاصم: ﴿مَكَاتِكُمْ﴾ واحدة في

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، البحر المحيط (٢٢٠/٤)، التبيان للطوسى (٢٩٥/٤)، التيسير للدانى (١٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٩)، الغيث للصفاسى (٢١٦)، الكشف للقيسى (٤٥١/١، ٤٥٢)، المجمع للطبرسى (٢/٢٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٦٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، البحر المحيط (٢٢٦/٤)، التبيان للطوسى (٣٠٥/٤)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير الطبرى (١٢/١٢٩)، تفسير القرطبى (٧/٨٨)، الحجة لابن خالويه (١٤٩، ١٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٩)، الغيث للصفاسى (٢١٦)، الكشف للقيسى (١/٤٥٢، ٤٥٣)، المجمع للطبرسى (٢/٣٦٨)، تفسير الرازى (٤/١٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٦٣).

كل القرآن.

حدثني موسى بن إسحاق قال: حدثنا هارون بن حاتم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم أنه قرأ: ﴿عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ﴾ واحدة.

وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضًا.

قال أبو زيد: يقال: رجل مكين عند السلطان من قوم مُكَنَاء، وقد مُكِنَ مكانة.

وقال أبو عبيدة: ﴿عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ﴾ أى: على حيالكم، وناحييتكم.

وما جاء في التنزيل من قوله: ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤] وقوله:

﴿مَكَتَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمْكِنْ لَكَرَهُ﴾ [الأنعام: ٦] فدل^(١) على أن المكاة المنزلة والتمكين؛ كأنه: اعملوا على قدر منزلتكم، وتمكنكم من دنياكم؛ فإنكم لن تضرونا بذلك شيئًا.

كما قال: ﴿أَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذَىٰ﴾ [آل عمران: ١١١]، ومثل هذا قوله: ﴿وَقُلْ

لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ إِنَّا عَمِلُونَ﴾ [هود: ١٢١].

ووجه الأفراد أنه مصدر، والمصادر في أكثر الأمر مفردة. ووجه الجمع أنها قد

تجمع كقولهم: «الحلوم والأحلام».

قال: [من المتقارب]

فَأَمَّا إِذَا جَلَسُوا بِالْعَشِيِّ فَأَحْلَامٌ عَادٍ وَأَيْدٍ هُضْمٌ^(٢)

والأمر [العام]^(٣) على الوجه الأول.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿مَنْ تَكْوُتٌ لَّهُ عَقِبَةُ الدَّارِ﴾

[١٣٥] ههنا وفي «القصص» [٣٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم [وابن عامر]^(٤): ﴿مَنْ تَكْوُتٌ لَّهُ﴾ بالتاء،

وكذلك قراءتهم في سورة القصص.

(١) في أ: يدل.

(٢) وهو للأعشى في ديوانه ص(٩١)، واللسان (حلم)، (هضم)، وتهذيب اللغة (١٠٧/٥)،

وكتاب العين (٢٤٦/٣)، والتاج (هضم)، وبلا نسبة في المخصص (١٢٤/٤).

ويروى صدره:

فَأَمَّا إِذَا قَعَدُوا فِي النَّدَى

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿يَكُونُ لَهُ﴾ في الموضعين بالياء.
«العاقبة» مصدر ك «العافية»، وتأنيثه غير حقيقى.

فمن أنت فكقوله: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤].

ومن ذكر فكقوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، وكقوله: ﴿قَدْ

جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، و: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَآتَنَّهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكلا الأمرين حسن كثير.

اختلفوا فى [ضم الزاى وفتحها فى قوله -عز وجل-: ﴿بِرْزَعِهِمْ﴾]^(٢) [١٣٦] وضمها:

فقرأ الكسائى وحده: ﴿بِرْزَعِهِمْ﴾ مضمومة الزاى^(٣).

وقرأ الباقون: ﴿بِرْزَعِهِمْ﴾ مفتوحة الزاى.
القول فيه^(٤): إنهما لغتان.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ [١٣٢] بالياء.
وقرأ الباقون بالياء.

اختلفوا فى قوله -عز-: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [١٣٧]:

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ﴾ برفع الزاى، ﴿لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ﴾
برفع اللام، ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ بنصب الدال ﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾ بياء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، الإعراب للنحاس (٥٨١/١)، البحر المحيط (٢٢٧/٤)،
التيان للطوسى (٣٠٥/٤)، التيسير للدانى (١٠٧)، الحجة لابن خالويه (١٠٥)، الحجة
لأبى زرعة (٢٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٠)، الغيث للصفاقسى (٢١٦)، الكشف
للقيسى (٤٥٣/١)، المجمع للطبرى (٣٦٨/٢)، تفسير الرازى (١٥٤/٤)، النشر لابن
الجزرى (٢٦٣/٢).

(٢) فى ب: فتح الزاى فى قوله تعالى: (بزعمهم)، وضمها.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (٥٨١/١) التيان للطوسى (٣٠٧/٤)، (٣١٠/٥)، والتيسير للدانى
(١٠٧)، تفسير القرطبى (٩٠/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٧)،
الغيث (٢١٦)، الكشف (٤١/٢)، الكشف (٤٥٣، ١)، المجمع للطبرى (٣٦٩/٢)،
المعانى للفراء (٣٥٦ /١) النشر (٢٦٣/٢).

(٤) فى ب: فيهما.

وقرأ الباقر^(١): ﴿زَيْنٌ﴾ بفتح الزاي،
 ﴿يَكْثِيرُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ﴾ بنصب اللام ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ خفض،
 ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ رفع.

«الشركاء» - على قول العامة - فاعل «زين»، وهو مثل ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]؛ لما تقدم ذكر المشركين كنى عنهم في قوله: «شركاؤهم»، كما أنه لما تقدم ذكر «النفوس» و«إبراهيم» في قوله: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ و﴿وَلِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] كنى عن الاسمين المتقدم ذكرهما.
 و«قتل أولادهم» مفعول «زين»، وفاعل «زين»: «شركاؤهم».

ولا يجوز أن يكون «الشركاء» فاعل المصدر الذي هو «القتل» كقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]؛ لأن «زين» حيثنذ يبقى بلا فاعل، ولأن الشركاء ليسوا قاتلين؛ إنما هم مزينون للقتل للمشركين.

وأضيف المصدر الذي هو «القتل» إلى المفعولين الذين هم «الأولاد» كقوله: ﴿لَا يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] ونحو ذلك مما حذف معه الفاعلون، والمعنى: قتلهم أولادهم، فحذف المضاف إليه الذي هو الفاعل كما حذف ضمير «الإنسان» في قوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾، والمعنى: من دعائه الخير.
 وأما قول ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكْثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ فإن الفعل المبني للمفعول به أسند إلى «القتل»، فأعمل المصدر عمل الفعل وأضافه إلى الفاعل.

ونظير ذلك، قوله: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بِبَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] فاسم الله فاعل كما أن «الشركاء» فاعلون، والمصدر مضاف إلى «الشركاء» الذين هم فاعلون.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، الإعراب للنحاس (٥٨٢/١)، الإملاء للمعبري (١/١٥٢)، البحر المحيط (٢٢٩/٤، ٢٣٠)، التبيان للطوسي (٣٠٩/٤)، التيسير للداني (١٠٧)، تفسير الطبري (١٣٧/١٢)، تفسير القرطبي (٩١/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٠)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٠)، الغيث للصفاسي (٢١٧)، الكشاف للزمخشري (٤٢/٢)، الكشف للقيسي (٤٥٣/١، ٤٥٤)، المجمع للطبرسي (٣٧٠/٢)، المحتسب لابن جنى (٢٢٩/١)، المعاني للفراء (٣٥٧/١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٣).

في الظرف في الكلام، وإنما جاز في الشعر كقوله: [من الوافر]
 كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ (١)
 كان لا يجوز في المفعول به الذي لم يتسع فيه بالفصل به أجدر.
 ووجه ذلك - على ضعفه وقلة الاستعمال فيه - أنه قد جاء في الشعر الفصل على
 حد ما قرأه.

قال الطرماح: [من الطويل]
 يَطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاعِ لَمْ يُرْعَ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَيْسِيِّ الْكَثَائِنِ (٢)
 وزعموا أن أبا الحسن أنشد: [من مجزوء الكامل]
 زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ (٣)
 وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر.
 ألا ترى أنه قد فصل فيهما بين المصدر [والمضاد إليهما] (٤) كما فصل ابن عامر
 بين المصدر وما حكمه أن يكون مضافاً إليه؟!

وذكر سيويه في هذه الآية قراءة أخرى وهي: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لَكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
 قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾، وحمل «الشركاء» فيها على فعل مضمر غير هذا الظاهر؛

(١) وتام البيت:

.... يقارب أو يزيل

وهو لأبي حية النميري في الإنصاف (٤٣٢/٢)، وخزانة الأدب (٢١٩/٤)، والدرر
 (٤٥/٥)، وشرح التصريح (٥٩/٢)، والكتاب (١٧٩/١)، واللسان (عجم)، والمقاصد
 النحوية (٤٧٠/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٩/٣)، والخصائص (٤٠٥/٢)،
 وروصف المباني ص (٦٥)، وشرح الأشموني (٣٢٨/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٤٠٣)،
 وشرح عمدة الحافظ ص (٤٩٥)، وشرح المفصل (١٠٣/١)، واللسان (حبر)،
 والمقتضب (٣٧٧/٤)، وجمع الهوامع (٥٢/٢).

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت، وصدرة:

فرزجتها بمزجة

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٤٢٧/٢)، وتخليص الشواهد ص (٨٢)، وخزانة الأدب
 (٤١٥/٤)، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، والخصائص (٤٠٦/٢)، وشرح
 الأشموني (٣٢٧/٢)، وشرح المفصل (١٨٩/٣)، والكتاب (١٧٦/١)، ومجالس
 ثعلب ص (١٥٢)، والمقاصد النحوية (٤٦٨/٣)، والمقرب (٥٤/١).

(٤) في أ: المضاف إليه.

كانه لما قيل: «وكذلك زُئِنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» قيل: من زينه؟ فقال: زينه شركاؤهم.

ومثل ذلك قوله: [من الطويل]

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(١)

كانه لما قال: لبيك يزيد، دل على أن له باكيًا، فقال: يبكيه ضارع.

ومثل هذه الآية على هذه القراءة قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾

[النور: ٣٦، ٣٧]؛ كأنه لما قال: يُسَبِّحُ، فدل على مسبح^(٢) فقيل: من يسبحه؟ قال: يسبحه رجال.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [١٣٩] وفي

الرفع والنصب:

فقرأ ابن كثير: ﴿وَإِنْ يَكُنْ﴾ بالياء، ﴿مَيِّتَةً﴾ رفعًا خفيًا.

وقرأ ابن عامر^(٣): ﴿وَإِنْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿مَيِّتَةً﴾ رفعًا.

(١) البيت في الكتاب (١/١٤٥، ١٨٣)، العيني (٢/٤٥٤)، ابن يعيش (١/٨٠)، الهمع (١/١٦٠)، الخصائص (٢/٣٥٣، ٤٢٤)، التصحيف للعسكري (٢٠٨)، شرح الكافية للرضي (١/٦٧، ٦٨)، معاهد التنقيص (١/٢٠٢، ٢٠٣)، شواهد الكشاف (٦٥)، الكافية (١/٧٥).

واستشهد به على رفع «ضارع» بفعل محذوف من نوع الأول على رواية البناء للمفعول: لِيُبْنِكَ يَزِيدُ، فيكون التقدير: يبكيه ضارع، وقد روى بالبناء للفاعل: لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ، فيكون يزيد مفعولا مقدمًا، و«ضارع» فاعل مؤخر، ولا حذف في الكلام، واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة والرواية الأولى من تغيير النحويين فقال في كتابه «التصحيف»: ومما قلبوه وخالفهم فيه الرواة قول الشاعر: لبيك يزيد ضارع . . البيت . وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني، وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى؛ لجواز أن يكون يزيد منادى، وضارع نائب الفاعل.

واختلف في القياس: على ذلك فمنعه الجمهور، وجوزه الجرمي وابن جنى وابن مالك، حيث لم يلبس الفاعل بالنائب عنه.

(٢) في ب: يسبح.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٨)، الإملاء للعكبري (١/١٥٢)، البحر المحيط (٤/٢٣٣)، التبيان للطوسي (٤/٣١٤)، التيسير للداني (١٠٧)، تفسير الطبري (١٢/١٥٠)، الحجة لابن خالويه (١٥١)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٤)، الغيث للصفاسي (٢١٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٣)، الكشاف للقيسي (١/٤٥٤)، المجموع للطبرسي (٢/٣٧٢)، المعاني للفرأ (١/٣٥٨)، تفسير الرازي (٤/١٥٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٥-٢٦٦).

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وإِنْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿مَيْتَةً﴾ نصبًا. وروى حفص عنه بالياء ﴿مَيْتَةً﴾ نصبًا.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿يَكُنْ﴾ بالياء ﴿مَيْتَةً﴾ نصبًا. قراءة ابن كثير «وإن يَكُنْ» بالياء «ميتة» رفعًا، أنه لم يلحق الفعل علامة التانيث؛ لما كان الفاعل المسند إليه تانيثه غير حقيقي، ولم يجعل في «يكن» شيئًا، والمعنى: إن وقع ميتة أو حدث ميتة.

وألحق ابن عامر الفعل علامة التانيث؛ لما كان الفاعل في اللفظ مؤنثًا، وأسند الفعل إلى «الميتة»، كما فعل ذلك ابن كثير.

وأما قراءة أبي عمرو ومن تبعه: ﴿وإن يَكُنْ مَيْتَةً﴾ فإنه ^(١) ذكر الفعل؛ لأنه مسند إلى ضمير ما تقدم في قوله: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، وهو مذكر، وانتصب «الميتة»؛ لما كان الفعل مسندًا إلى الضمير ولم يسنده إلى «الميتة» كما فعل ابن كثير وابن عامر.

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿مَيْتَةً﴾ فإنه أنث وإن كان المتقدم مذكرًا؛ لأنه حملة على المعنى، وما في بطون الأنعام: حوران ^(٢)، فحمل على المعنى كما قالوا: ما جاءت حاجتك؟ فأنت الضمير؛ لما كان في المعنى: «حاجة».

ورواية حفص ﴿يَكُنْ﴾ بالياء ﴿مَيْتَةً﴾ على لفظ المتقدم الذي هو مذكر. اختلفوا في التخفيف والتشديد في التاء من قوله -جل وعز-: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ [١٤٠]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿قَتَلُوا﴾ مشددة التاء.

وقرأ الباقون: ﴿قَتَلُوا﴾ خفيفة التاء.

التشديد؛ للتكثير مثل: ﴿مُفَنِّحَةٌ لَهُمُ الْأَبْرَابُ﴾ [ص: ٥٠].

والتخفيف يدل على الكثرة.

(١) في أ: فكانه.

(٢) الحُوراء والجوار- الأخيرة رديئة عند يعقوب- ولد الناقة من حين الوضع إلى أن يقطم ويفصل فإذا فصل عن أمه فهو فصيل وقيل هو حوار ساعة تضعه أمه خاصة؛ قال: سيبويه: وفقروا بين «فُعَال» و«فَعَال»... قال: وقد قالوا: حُوران، وله نظير: سمعت العرب تقول: رُقاق ورقاق والأشئ بالهاء. ينظر: لسان العرب [حور].

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [١٤١]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وحزمة والكسائي^(١): ﴿حِصَادِهِ﴾ بكسر الحاء.
 وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿حَصَادِهِ﴾ مفتوحة الحاء.
 قال سيبويه: جاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال «فِعال»، وذلك:
 الصرام والجِزاز [والحِصاد والجواد والقطاع]^(٢)، وربما دخلت اللغة في بعض هذا
 فكان فيه «فِعال» و«فَعَال». فقد تبين مما قال أن «الحِصاد» و«الحَصَاد» لغتان.

أما قول النابغة: [من البسيط]

يَمُدُّهُ كُلُّ وَاِدٍ مَزِيدٍ لَجِبٍ فِيهِ حُطَامٌ^(٣) مِّنَ الثِّبُوتِ وَالْحَصِيدِ^(٤)
 فإن محمد بن السري روى فيه «الحَصْد»، وذكر أن بعضهم رواه: «الحَصْد»
 وفسر الخضد: ما تكسر من الشجر.

قال أبو علي: ويجوز أن يكون «الحَصْد» الذي [لم]^(٥) يفسره ابن السري:
 الحصاد، حذف الألف منه كما يقصر الممدود.

وكان المحصود سمى: الحصاد، باسم المصدر كـ «الخلق، والصيد، وضرب
 الأمير، ونسج اليمن» ونحو ذلك.

ويدلك على ذلك قول الأعشى: [من المتقارب]

لَهُ رَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَادِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحًا دَبُورًا^(٦)
 والحفيف إنما يكون للمحصود.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٩)، البحر المحيط (٢٣٨/٤)، التبيان للطوسي (٣١٨/٤)،
 التيسير للداني (١٠٧)، تفسير القرطبي (١٠٤/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥١، ١٥٢)،
 الحجة لأبي زرعة (٢٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٧١)، الغيث للصفاسي (٢١٩)،
 الكشف للقيسي (١٥٦/١)، المجمع للطبرسي (٣٧٤/٢)، تفسير الرازي (١٥٩/٤)،
 النشر لابن الجزري (٢٦٦/٢).

(٢) في ب: والجداد والقطاع والحصاد.

(٣) في أ: ركام.

(٤) وهو في ديوانه ص (٢٧)، واللسان (حصد)، والتاج (حصد)، وبلا نسبة في اللسان
 (حصد)، وتهذيب اللغة (٢٢٩/٤).

ويروى: «مترع» بدل «مزبد».

(٥) سقط في ب.

(٦) وهو في ديوانه ص (١٤٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢٣٧/٢، ٢٥٦)، والكتاب (٢٣٨/٣)،
 واللسان (دبر)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٥٦).

ومثل ذلك قول العجاج: [من الرجز]

هَذَا الْحَصَادُ يَغْرُوبُ الْمَنْجَلِ^(١)

اختلفوا في [فتح العين وإسكانها]^(٢) من: ﴿وَمِنَ الْمَعَزِ﴾ [١٤٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مِنَ الْمَعَزِ﴾ بفتح العين.

وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿مِنَ الْمَعَزِ﴾ ساكنة العين.

من قرأ: ﴿الْمَعَزِ﴾ فَإِنَّ «الْمَعَزَ» جمع؛ يدل على ذلك قوله: ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ

وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ولو كان واحداً لم يسغ فيه هذا، فأما انتصاب

«اثنين» فمحمول على «أنشأ»، والتقدير: أنشأ ثمانية أزواج، أنشأ من كذا اثنين.

فأما «الْمَعَزِ» في جمع «ماعز» فهو مثل: خادم وخدم، وطالب وطلب، وحارس

وحرس، وحكى أحمد بن يحيى: رائع ورواح.

وقال أبو الحسن: هو جمع على غير واحد، وكذلك «الْمِعْزَى».

وحكى أبو زيد: الأمعوز، وأنشد: [من الكامل]

... كَالْتَيْسِ فِي أُمْعُوزِهِ الْمُتَرَبِّلِ

وقال: المعيز كـ «الكلب والضئین»، قال: [من الوافر]

وَيَمْنُحُهَا بَنُو شَمْجَى بْنِ جَزْمٍ مَعِيزَهُمْ حَنَّانَكَ ذَا الْحَنَّانِ^(٣)

فأما من قال: ﴿الْمَعَزِ﴾ بإسكان العين، فهو على هذا جمع -أيضاً- كما كان في

قول من فتح العين جمعاً -أيضاً- وجمع «ماعز» عليه كما قالوا: صاحب وصحب،

وتاجر وتجر، وراكب وركب.

وأبو الحسن يرى هذا الجمع مستمراً فيرده إلى الواحد في التصغير^(٤)؛ فيقول في

تحقير «ركب»: رُوَيْكِبُونَ وَفِي «تجر»: تُوَيْجِرُونَ. وسيبويه يراه اسماً من أسماء

الجمع.

= وروى: «لها» بدل «له».

(١) الرجز في ديوانه (٣١١/١)، والتاج (رعس).

وإروى: «سوق» بدل «هذ».

(٢) في أ: إسكان العين وفتحها.

(٣) وهو لامرئ القيس في ديوانه ص(١٤٣)، واللسان (حنن)، ويلا نسبة في مجالس ثعلب (٢/٥٤٣)، والمقتضب (٣/٢٢٤).

(٤) في ب: فيرده في التصغير إلى الواحد.

وأُشِدُّ أَبُو عَثْمَانَ فِي الْاِحْتِجَاجِ لِقَوْلِ سَيَّبِيهِ: [من الرجز]

بَنَيْتُهُ بِغُضْبَةٍ مِنْ مَالِيَا
أَخْشَى زُكَيْتًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا^(١)

فتحقيقه له على لفظه من غير أن يرده إلى الواحد الذي هو فاعل، ويلحق الواو والنون أو الياء؛ يدل على أنه اسم للجمع.

وأُشِدُّ أَبُو زَيْدٍ: [من الطويل]

وَأَيْنَ زُكَيْبٌ وَاضْعُوعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ بَغْلِ مِنْ مَقَامَةِ أَهْوَدًا^(٢)

وقال أبو عثمان: البقرة عند العرب نعجة، والظبية عندهم ماعزة.

والدليل على أن ذلك كما ذكره، قول ذى الرمة: [من الطويل]

إِذَا مَا عَلَاهَا زَاكِبُ الضَّيْفِ لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً فِي مَرْتَعٍ وَيُشِيرُهَا^(٣)

مَوْلَعَةً خَنْسَاءَ لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ يُدْمَنُ أَجْوَافَ الْمِيَاهِ وَقِيرُهَا^(٤)

فقوله: لم يزل يرى نعجة، يريد به: بقرة.

ألا ترى أنه قال: مولعة خنساء، والخنس^(٥) والتوليع^(٦) إنما يكونان في البقر دون

الظباء؟!

وقوله: ليست بنعجة، معناه أنها^(٧) ليست بنعجة أهلية.

ويدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يريد أنها^(٨) ليست بنعجة أهلية، أو ليست

(١) وهو بلا نسبة في المنصف (١٠١/٢)، وشرح المفصل (٧٧/٥)، وشرح شواهد الشافية (١٥٠).

(٢) وهو بلا نسبة في اللسان (رجل)، والمخصص (٣٥/١)، (١٢٢/١٤).

ويروى: «بيت» بدل «بغل». وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٣) وهو في ديوانه ص (٢٣١)، واللسان (نعج)، (دمن)، والتاج (نعج).

ويروى: البيت:

إذا ما رآها راكب الضيف لم يزل يرى نعجة في مرتع فيشيرها

(٤) وهو في ديوانه ص (٢٣٢)، واللسان (نعج)، (وقر)، (جوف)، (دمن)، والتاج (نعج)، (وقر)، (دمن)، وتهذيب اللغة (٢٨١/٩)، والمخصص (١٨٨/٧)، وديوان الأدب (٣/٢٣٦).

(٥) وبلا نسبة في كتاب العين (٢٠٨/٥).

(٦) خنس خنسا: انخفضت قصة أنفه مع ارتفاع قليل في طرف الأنف.

(٧) التوليع: إطالة البلق، والبلق سواد وبياض وارتفاع التحجيل إلى الفخذين. ينظر اللسان [ولع].

(٨) في ب: أنه.

(٩) في ب: أنه.

بنعجة، فلا يجوز أن يحمل على أنها ليست بنعجة؛ لأنك إن حملته على هذا نفيت ما أوجبه من قوله: لم يزل يرى نعجة؛ فإذا لم يجز ذلك علمت أنه يريد بقوله: ليست بنعجة، ليست بنعجة أهلية.

والدليل^(١) على أن الظبية ماعزة، قول أبي ذؤيب: [من الطويل] وَعَادِيَةَ تُلْقَى الشِّيَابَ كَأَنَّهَا تِيوسُ ظِبَاءٍ مَخْصُصًا وَإِتْيَارُهَا^(٢) فقوله: تيوس ظباء، كقوله: تيوس ماعز، ولو كانت عندهم ضائفة ولم تكن ماعزة لقال: كأنها كباش ظباء.

وبدل على أن «نعجة» في قوله: ليست بنعجة، يريد بها: النعجة الأهلية - قوله: [من الطويل]

..... يَدْمُنُ أَجَوَافَ^(٣) الْمِيَاهِ وَقِيرُهَا^(٤)

والوقير: الشاء يكون فيها كلب وحمار، فيما روى عن الأصمعي. واختلفوا في الباء والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [١٤٥]: فقرأ ابن كثير وحمزة: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء ﴿مَيْتَةً﴾ نصباً^(٥). وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ بالياء، ﴿مَيْتَةً﴾ نصباً. وقد روى نصر بن علي عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالياء والتاء. وقرأ ابن عامر وحده^(٦): ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء ﴿مَيْتَةً﴾ رفعاً.

(١) في أ: والدلالة.

(٢) وهو في شرح أشعار الهذليين ص(٨٦)، واللسان (نعج)، (محصر)، والتاج (نعج)، (محصر)، وللهدلي في تاج العروس (تيس)، واللسان (تيس)، وبلا نسبة في المخصص (٢٨/٨، ١٨٧/٧، ١٠٥/٣).

ويروي: «وابتارها» بدل «وابتارها».

(٣) في أ: أجوار.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٩)، الإعراب للنحاس (٥٨٨/١)، الإملاء للعكبري (١/١٥٣)، البحر المحيط (٢٤١/٤)، التبيان للطوسي (٣٢٧/٤)، التيسير للداني (١٠٨)، تفسير القرطبي (١٢٣/٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٦)، الغيث للصفاقسي (٢١٩)، الكشف للقيسي (٤٥٦/١)، المجموع للطبرسي (٣٧٨/٢)، المعاني للفراء (٣٦٠/١)، تفسير الرازي (١٦٣/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٦/٢).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٩)، الإعراب للنحاس (٥٨٨/١)، الإملاء للعكبري =

قول ابن كثير وحمزة محمول على المعنى؛ كأنه قال: إلا أن تكون العين أو النفس أو الجثة ميتة.

ألا ترى أن المحرم لا يخلو من جواز العبارة عنه بأحد هذه الأشياء؟
وليس قوله: ﴿إلا أن يكون﴾ كقولك: ما جاءنى القوم لا يكون زيداً، و: ليس زيداً، في أن الضمير الذى يتضمنه فى الاستثناء لا يظهر، ولا يدخل الفعل علامة تأنيث؛ لأن الفعل إنما يكون عارياً من علامة، ومن أن يظهر معه الضمير إذا لم يدخل عليه «أن»، وأما إذا دخله «أن» فعلى حكم سائر الأفعال.

وقول أبى عمرو ومن معه: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ نصباً، فإنه جعل فيه ضميراً مما تقدم، وهو أقيس من الأول؛ كأنه قال: إلا أن يكون الموجود ميتة. ويجوز أن يكون أضممر مؤنثاً كما أضممره ابن كثير وحمزة؛ إلا أنه ذكر الفعل لما تقدم، ويؤكد ذلك ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ بالتاء والياء.

وقول ابن عامر على: إلا أن تقع ميتة أو تحدث ميتة، فألحق علامة التأنيث الفعل كما لحق فى نحو: ﴿فَدَجَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧].

واختلفوا فى تشديد الذال وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢].
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٦]، و: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] و: ﴿يَذَكِّرُ الْإِنْسَانَ﴾ [مريم: ٦٧]، و: ﴿أَنْ يَذَكَّرَ﴾ [الفرقان: ٦٢]، و: ﴿لِيَذَكَّرُوا﴾ [الإسراء: ٤١] مشدداً ذلك كله^(١).

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر كل ذلك بالتشديد، إلا قوله: ﴿أَوَّلًا يَذَكِّرُ الْإِنْسَانَ﴾ [مريم: ٦٧] فإنهم خففوها.

وروى على بن نصر عن أبيه عن أبان عن عاصم: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الذال فى كل القرآن.

= (١/١٥٣)، البحر المحيط (٤/٢٤١)، التبيان للطوسى (٤/٣٢٧)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير الطبرى (١٢/١٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٢)، الغيث للصفاقسى (٢١٩)، الكشف للقيسى (١/٤٥٦)، المجمع للطبرسى (٢/٣٧٨)، المعانى للفراء (١/٣٦٠)، تفسير الرازى (٤/١٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٦٦).
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، البحر المحيط (٤/٢٥٣)، التبيان للطوسى (٤/٣٢٧)، التيسير للدانى (١٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٢)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشف للقيسى (١/٤٥٧)، المجمع للطبرسى (٢/٣٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٦٦).

وكذلك روى حفص عن عاصم .

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَذْكُرُونَ﴾ مشدداً إذا كان بالياء، و: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ مخففاً إذا كان بالتاء .

واختلفوا^(١) في سورة الفرقان في قوله: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْكَرَ﴾ [٦٢]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿أَنْ يَذْكُرَ﴾ مخففة .

وقرأ الكسائي: ﴿أَنْ يَنْكَرَ﴾ مشددة .

واتفقا على تخفيف الذال في «بني إسرائيل» و«الفرقان» [٥٠] في قوله:

﴿لِيَذْكُرُوا﴾ خفيفة .

وشدها الباقون .

واتفقوا على تخفيف [الذال من]^(٢) قوله: ﴿وما يذكرون﴾ [٥٦] ورفع الكاف

في «المدثر» .

وافترقوا في الياء والتاء في الآية .

فقرأ نافع ﴿تَذْكُرُونَ﴾ .

وقرأ الباقون: ﴿يَذْكُرُونَ﴾ .

قال سيبويه: [قالوا:]^(٣) ذكرته ذكراً كـ «حفظته حفظاً»، وقالوا: ذُكُراً، مثل:

شُرباً .

و«ذكر» فعل متعد إلى مفعول واحد، قال: ﴿فَأَذْكُرُوا أَذْكُرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]،

و: ﴿أَذْكُرُوا يَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٩، آل عمران: ١٠٣، فاطر: ٣]، فإذا

ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: ذُكُرت زيداً أمره .

قال: [من المتقارب]

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً^(٤)

(١) في أ: اختلفوا .

(٢) في ب: ذال .

(٣) سقط في ب .

(٤) وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص (١٣٦)، وأساس البلاغة (كامل)، وخزانة الأدب (٣/

٢٩٩)، والدرر (٤/٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٩٨)، وشرح شواهد المغنى (٢/

٩٠٨)، والمقاصد النحوية (٤/٤٨٩)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/٣٠٨)، وخزانة الأدب =

ونقله بالهمزة في القياس كتضعيف العين.

وتقول: ذكّرتَه فتذكر؛ لأن «تذكر» مطاوع «فعل»، كما أن «تفاعل» مطاوع «فاعل»، قال: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَلِيفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا﴾ [الأعراف: ٢٠١].

وقد تعدى «تفعلت» قال: [من المتقارب]

تَذَكَّرْتَ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالَهَا فِيهَا وَأَعْمَامَهَا^(١)
وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لَاتٍ حِينَ ادَّكَارِهَا وَقَدَّ حُنَى الْأَصْلَابِ ضَلًّا بِتَضَلَالِ^(٢)

فقال: ادكارها، كما قال: ﴿وَيَبْتَلِ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، ونحو ذلك مما

لا يجيء المصدر فيه على فعله.

وجاء المصدر على «ذكرى» بألف التأنيث، كما جاء على «فعلى»، نحو:

الدعوى والعدوى وتترى، فيمن لم يصرف، وعلى «فعلى» نحو: شورى، وقالوا فى الجمع: الذُّكْرُ، فجعلوه بمنزلة سدره وسدر، كما جعلوا «العلا» مثل «الظلم».

وقالوا: الذكر بالدال، حكاة سيبويه، والقياس: الذكر، بالذال المعجمة.

وكذلك روى بيت ابن مقبل: [من البسيط]

... .. مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدُّكْرِ^(٣)

لما كثر تصرف الكلمة بالدال نحو: ﴿وَأَذَكَّرْ﴾ [يوسف: ٤٥]، و: ﴿فَهَلْ مِنْ

مُدَّكَّرٍ﴾ [القمر: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١]، وقال: [من المتقارب]

= (٤٦٧/٦، ٤٧٠، ٢٥٥/٨)، وشرح الأشموني (٥٧٥/٣)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٣٢)، وشرح المفصل (١٣٠/٤)، والكتاب (١٥٨/٢)، ومجالس ثعلب (٢/٤٩٢)، ومعنى اللبيب (٥٧٢/٢)، والمقتضب (٥٥/٣)، ومعجم الهوامع (٢٥٤/١).

(١) وهو لعمر بن قميته فى خزنة الأدب (٤٠٧/٤)، والكتاب (٢٨٥/١)، وبلا نسبة فى الخصائص (٤٢٧/٢)، وشرح المفصل (١٢٦/١)، والمحتسب (١١٦/١).

(٢) وهو لعمر بن شأس الأسدى فى ديوانه ص (٩٧)، واللسان (ضلل)، والتاج (ضلل).
ويروى: «الأضلاع ضل» بدل «الأصلاب ضلا».

(٣) عجز بيت، صدره:

يا ليت لى سلوة تشفى النفوس بها
وهو فى ديوانه ص (٨١)، والخصائص (٣٥١/١)، وسر صناعة الإعراب (١٨٨/١)،
والمقرب (١٦٧/٢)، والممتع فى التصريف (٣٥٩/١)، والمنصف (١٤٠/٣).

... .. وَبَدَّلْتُ شَوْقًا بِهَا وَادِّكَارًا^(١)

أشبهت تقوى وثقفة وثقاة، وهذا أتقى من هذا.

وفى التنزيل: ﴿وَأَذَكَّرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، وفيه: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْرِكٍ﴾ [القمر: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١].

ويجوز فى القياس أن يكون «ادكرت» متعدياً مثل: شويته واشتويته، وحفرته واحترفته، وعروته واعترفته.

وفى التنزيل: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا أَعَدَّكَ بَعْضُ الْهَيْبَتَا﴾ [هود: ٥٤]، وكذلك: عره واعتره. ويقوى ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لَاتٍ حِينَ ادِّكَارِهَا (٢)

فأضاف المصدر إلى المفعول به.

فأما قوله: ﴿وَأَذَكَّرُوا إِذْ أَنْتُمْ لَيْلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٦] فمن الذكر الذى يكون عن النسيان، والمعنى: قابلوا أحوالكم التى أنتم عليها الآن بتلك الحال المتقدمة؛ ليتبين لكم موضع النعمة فتشكروا عليه.

وهذا قريب من قوله: ﴿وَأَذَكَّرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَزَّكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]،

وقوله: ﴿ذَلِكَ لَكُمْ وَصَنَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] أى: ذلك الذى تقدم ذكره من ذكر مال اليتيم، وألا يقرب إلا بالتى هى أحسن، وإيفاء الكيل، واجتناب البخس، والتطفيف فيهما، وتحرى الحق على مقدار الطاقة والاجتهاد.

ولذلك أتبع بقوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، والقول بالقسط والحق ولو كان المقول فيه والمشهود له والمحكوم له ذا قربى، والوفاء بالعهد؛ لينجز ما وعد عليه من قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠] - وهذا كله مما أوصى به، ليتذكروه ويأخذوا به ولا يطرحوه.

ف «يتذكرون» هو الوجه، والمعنى عليه؛ لأنه أمر نافذ بأخذ بعد أخذ ووقت بعد وقت؛ فهو من باب التفوق والتجرع.

(١) عجز بيت وصدرة:

وبانت بها غربات النوى

وهو للأعشى فى ديوانه ص(٤٥).

(٢) تقدم.

وكذلك التذكر من قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ﴾ [مريم: ٦٧] إنما هو حض على الشكر على خلقه وإحيائه وتعريضه للتعميم الدائم والخلود فيه. فأما قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَن أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ [الفرقان: ٦٢]، أى: أن يتفكر فيبين^(١) شكر الله وموضع النعمة وإتقان الصنعة؛ فيستدل منه على التوحيد فيستوجب بذلك المنزلة الرفيعة.

وقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠] أى: صرفنا هذا الماء المنزل بينهم فى مراعيهم ومزارعهم وشربهم؛ ليتفكروا فى ذلك وفى مكان النعمة به. قال [أحمد]^(٢): وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ونافع وابن عامر كل ذلك بالشديد، إلا قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ [مريم: ٦٧] فإنهم خففوها، كأنهم ذهبوا فى تخفيف ذلك إلى أن إيجاده وإنشاءه هو دفعة واحد، فحضر على ذكر تلك النعمة؛ فلم يلزم عندهم أن يكون على لفظ التكثير، وما يحدث مرة بعد مرة. والباقون كأنهم ذهبوا إلى أنه ينبغى أن يتذكر ذلك مرة بعد مرة، وإن كان دفعة، كما يتذكر الأشياء الأخر المتكررة؛ ليكون شكره للنعمة بمكان ذلك متتابعاً كما يكون ذلك فى الحال المتكررة.

قال [أحمد]^(٣): وروى نصر [بن على]^(٤) عن أبيه [عن أبان]^(٥) عن عاصم: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الذال فى كل القرآن، وكذلك روى حفص عن عاصم. والقول فى ذلك: إن التخفيف مثل الشدديد فى المعنى، إنما هو: «تذكرون»؛ فحذف^(٦) لاجتماع المتقاربة بالحذف كما خففه غيره بالإدغام. ويمكن أن يقال: إن الحذف أولى؛ لأنه أخف فى اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة.

قال [أحمد]:^(٧)

- (١) فى أ: فيتبين.
- (٢) سقط فى ب.
- (٣) سقط فى ب.
- (٤) سقط فى أ.
- (٥) سقط فى أ.
- (٦) فى ب: فحذف.
- (٧) سقط فى ب.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَذْكُرُونَ﴾ مشدداً إذا كان بالياء، و: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ مخففاً إذا كان بالتاء. هذا مثل رواية أبان وحفص [عن عاصم]^(١).

فأما تشديد حمزة والكسائي ﴿يَذْكُرُونَ﴾ إذا كان بالياء، وتخفيفها إذا كان بالتاء، فإنهما ثقلاً «يذكرون»؛ لأنه لم تجتمع المتقاربة مع الياء، كما اجتمعت مع التاء. ألا ترى أن الياء ليست بمقاربة للتاء كما أن التاء مثل لها^(٢) في «تذكرون»؟! فلما لم تجتمع المقاربة ولا الأمثال مع الياء أتما ولم يحذف.

وحذفاً في «تذكرون»؛ لاجتماع التائين وكون الذال [معهما]^(٣) مقارنة لهما.

وهذا اعتبار حسن، وهو كاعتبار عاصم في رواية أبان وحفص عنه.

فأما اختلافهما^(٤) في سورة الفرقان في قوله: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ﴾ [٦٢]، وقرأ

حمزة وحده: ﴿أَنْ يَذَّكَّرَ﴾ مخففة، وقرأ الكسائي: ﴿يَذَّكَّرَ﴾: مشددة.

فالتشديد^(٥): على أن يتذكر نعم الله - تعالى - ويذكر؛ ليدرك العلم بقدرته،

ويستدل على توحيدِهِ، كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَنْفَكُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الروم: ٨]، [و] ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَكَاوِتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وتخفيف حمزة على أن^(٦) يذكر ما نسيه في أحد هذين الوقتين في الوقت الآخر.

وهي^(٧) - فيما زعموا - قراءة الأعمش.

ويجوز أن يكون على: يذكر تنزيه الله وتسبيحه، أي: يذكر ما نذب إليه من قوله

- عز من قائل -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١، ٤٢].

ويجوز أن يكون على إرادة أن يذكر نعم الله عليه فيشكرها^(٨) كما قال: ﴿اذْكُرُوا

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: له.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: اختلافهم.

(٥) في ب: والتشديد.

(٦) في ب: أنه.

(٧) في ب: وهو.

(٨) في ب: فيشكر لها.

نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ﴿المائدة: ١١﴾، و: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ﴾ [المائدة: ٧] أى: تلقوها بالشكر.

قال أحمد: واتفقا على تخفيف الذال فى «بنى إسرائيل» و«الفرقان» فى قوله: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الإسراء: ٤١] [الفرقان: ٥٠] خفيفة. وشددها الباقون. أما فى «بنى إسرائيل» فقوله: ﴿ولقد صرفنا فى هذا القرآن لِيَذْكُرُوا وما يزيدهم إلا نفورا﴾ [الإسراء: ٤١] فمعنى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾: صرفنا ضروب القول فيه من الأمثال وغيرها مما يوجب الاعتبار به^(١) والتفكر فيه. كما قال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١]، وقال: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [طه: ١١٣].

وقال: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ أى: ما يزيدهم تصريف القول إلا نفورا؛ أضمير الفاعل لدلالة ما تقدم عليه كما قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] أى: ما زادهم مجيئه إلا نفورا عنه. ومعنى ﴿مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ أراد: زادهم^(٢) نفورا عند مجيئه، فنسب ذلك إلى السورة، والنذير أو الآية على الاتساع؛ لما ازدادوا هم عند ذلك نفورا وعنادا، كما قال: ﴿إِنَّهُمْ أَصْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وإنما ضل الناس ولم تضلهم الأصنام، وكذلك: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥].

وأما ما فى «الفرقان» مما اتفق حمزة والكسائى على تخفيفه، وشدده^(٣) غيرهما فقوله: ﴿ولقد صرفناه بينهم﴾ [الفرقان: ٥٠]، أى: الماء المنزل من السماء سقيا لهم وغيا؛ ليدكروا موضع النعمة فيشكروه ويتقبلوه بالشكر. ﴿فأبى أكثر الناس﴾ الشكر لمكانه، وكفروا بالنعمة^(٤) به.

وقد يقال: إن كفر النعمة به، قولهم: مطرنا بنوء كذا. وكذلك قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]؛ فكأنه على هذا تجعلون شكر رزقكم التكذيب،

(١) فى ب: له.

(٢) فى ب: زادوهم.

(٣) فى ب: وشددهما.

(٤) فى أ: النعمة.

ومثل ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

فَكَانَ مَا رِيحَتْ تَحْتَ الْغَيْثِ وَفِي الرَّحَامِ أَنْ وَضِعْتُ عَشْرَهُ^(١)
قال أحمد: واتفقوا على تخفيف ذال قوله: ﴿وما يذكرون﴾ ورفع الكاف في
«المدثر» [٥٦]، فقرأ نافع: ﴿وما تذكرون﴾ بالثاء ورفع الكاف، وقرأ الباقون بالياء.
وروى عن الحسن في قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: ١١] قال: القرآن.

فأما قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ﴾ [المدثر: ٥٥] فتقديره: أن ذلك ميسر له؛ كما قال:
﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠] أى: لأنَّ يحفظ ويدرس
فيؤمن عليه من التحريف والتبديل. الذي جاز على غيره من الكتب. لتيسيره للحفظ،
ودرس الكثرة له، وخروجه بذلك عن الحد الذي يجوز معه التبديل له والتغيير،
وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فأما قوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] فليس على ثقل الحفظ له
واعتياصه^(٢)؛ ولكن كما قال الحسن: إنهم ليهدؤنه هذا^(٣) ولكن العمل به ثقیل.
ويجوز أن يكون المراد به: ثقیل على من عاند فرده ولم يتقذ له؛ كما قال: ﴿وَإِن
يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْفِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ﴾ [القلم: ٥١].

وقوله: ﴿وَإِذَا نُنزِلَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُسْكَرَةَ﴾
[الحج: ٧٢].

وكقوله: ﴿ثُمَّ عَسَىٰ وَنَسَىٰ. ثُمَّ أَذْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ. فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَىٰ. إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ
الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥].

فأما وجه الياء؛ فلأن قبله ما يدل على الياء، وهو قوله: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ
الْآخِرَةَ﴾ [المدثر: ٥٣]، [و] ﴿وَمَا يذكرون﴾ [المدثر: ٥٦].

ووجه آخر: وهو أنه يجوز أن يكون فاعل «يذكرون»، قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ﴾
[المدثر: ٥٥] [عبس: ١٢]، وقوله: ﴿فمَنْ شاء ذكره﴾ لا يخلو من أن يكون صلة

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (وضع)، والتاج (وضع).

ويروى: «وسط» بدل «تحت».

(٢) يقال: عوص عليه الكلام: صعب، والعويص من الشعر: ما يصعب استخراج
معناه، واعتاص الأمر: اشتد وصعب. ينظر: اللسان [عوص].

(٣) الهدى: سرعة القراءة أى: يسردونها سرداً؛ فلا يصعب عليهم القراءة.

أو جزاء، وكيف كان لم يمتنع أن يكون فاعل هذا الفعل.

ووجه التاء أنه يجوز أن يعني به العُيْب والمخاطبون؛ فغلب الخطاب.

ويجوز أن يكون على: قل لهم: ﴿وما تذكرون﴾ مثل ﴿وما تشاءون﴾ [الإنسان:

٣٠].

اختلفوا في فتح الألف وكسرها، وتخفيف النون وتشديدها، وتحريك الياء

وإسكانها من قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [١٥٣]:

[فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو:]^(١) ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ مفتوحة

الألف مشددة النون، ﴿صِرَاطِي﴾ ساكنة الياء.

وقرأ ابن عامر^(٢): ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ مفتوحة^(٣) الألف ساكنة النون ﴿صِرَاطِي﴾

مفتوحة الياء.

وقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿وَأَنَّ﴾ مكسورة الألف مشددة النون ﴿صِرَاطِي﴾ ساكنة

الياء.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿صِرَاطِي﴾ بالسین^(٥).

وقرأ حمزة بين الصاد والزاي، واختلف عنه وقد ذكر.

(١) في أ: فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإعراب للنحاس (١/٥٩٢)، الإملاء للعكبري (١/

١٥٤)، البحر المحيط (٤/٢٥٣)، التبيان للطوسي (٤/٣٤٥)، التيسير للداني (١٠٨)،

تفسير الطبري (١٢/٢٣١)، تفسير القرطبي (٧/١٣٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٢)،

الحجة لأبي زرة (٢٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٠)،

الكشاف للزمخشري (٢/٤٨)، الكشف للقيسي (١/٤٥٧)، المجمع للطبرسي (٢/٣٨٣)،

تفسير الرازي (٤/١٧٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٦).

(٣) في ب: ساكنة مفتوحة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإعراب للنحاس (١/٥٩٢)، الإملاء للعكبري (١/

١٥٤)، البحر المحيط (٤/٢٥٣)، التبيان للطوسي (٤/٣٤٥)، التيسير للداني (١٠٨)،

تفسير الطبري (١٢/٢٣١)، تفسير القرطبي (٧/١٣٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٢)، الحجة

لأبي زرة (٢٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٠)، الكشاف

للزمخشري (٢/٤٨)، الكشف للقيسي (١/٤٥٧)، المجمع للطبرسي (٢/٣٨٣)، المعاني

للغراء (١/٣٦٤)، تفسير الرازي (٤/١٧٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٦).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، وانظر: (١٢٣)، التبيان للطوسي (٤/٣٤٥)، السبعة لابن

مجاهد (٢٧٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٠)، المجمع للطبرسي (٢/٢٨٢)، تفسير الرازي

(٤/١٧٠).

وقرأ الباقون بالصاد.

من فتح «أن» فقياس^(١) قول سيبويه: إنه حملة على «فاتبعوه»؛ لأنه قال في قوله: ﴿لِيَأْيُفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]، وقوله: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]-: إن المعنى: لهذا فليعبدوا [رب هذا البيت]^(٢)، ولأن هذه أمتكم، ولأن المساجد لله فلا تدعوا؛ فكذلك: لأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه.

ومن خفف فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ فإن المخفف^(٣) في قوله يتعلق بما يتعلق به المشدد، وموضع هذا رفع بالابتداء، وخبره: «صراطي»، وفي «أن» ضمير القصة والحديث، وعلى هذه الشريطة يخفف، وليست المفتوحة كالمكسورة إذا خففت. وعلى هذا قول الأعشى: [من البسيط]

فِي فَيْئَةِ كَسِيْفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُّ^(٤)
والفاء التي في قوله: ﴿فاتبعوه﴾ مثل الفاء التي في قوله: بزيد فامرؤز.
ومن كسر «إن» استأنف بها، والفاء في قوله: ﴿فاتبعوه﴾ -على قوله- عاطفة جملة على جملة، وعلى القول الأول: زيادة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [١٥٨]:
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿تَأْتِيَهُمُ﴾ بالتاء.
وقرأ حمزة والكسائي^(٥) ﴿يَأْتِيَهُمُ﴾ بالياء.

(١) في ب: فقياسه.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: المخففة.

(٤) ينظر ديوانه: ص (١٠٩)، والأزمية ص (٦٤)، والإنصاف ص (١٩٩)، وتخليص الشواهد ص (٣٨٢)، وخزانة الأدب (٤٢٦/٥)، والدرر (١٩٤/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٧٦/٢)، والكتاب (١٣٧/٢)، والمحاسب (٣٠٨/١)، ومعنى اللبيب (٣١٤/١)، والمقاصد النحوية (٢٨٧/٢)، والمنصف (١٢٩/٣)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٩١/١٠)، ورسف المباني ص (١١٥)، وهمع الهوامع (١٤٢/١).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، البحر المحيط (٢٥٩/٤)، التبيان للطوسي (٣٥٢/٤)، التيسير للداني (١٠٨)، الحجة لأبي زرع (٢٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاقسي (٢٢٠)، الكشاف للزمخشري (٥٠/٢)، الكشف للقيسي (٤٥٨/١)، المجمع للطبرسي (٣٨٧/٢)، تفسير الرازي (١٧٢/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٦/٢).

وقد تقدم هذا النحو في غير موضع.

اختلفوا في تشديد الراء وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله -تعالى-: ﴿فَرَّقُوا فِيهِمْ﴾ [١٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿فَرَّقُوا فِيهِمْ﴾ مشددة، وكذلك في الروم [٣٢].

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿فارقوا﴾ بألف، وكذلك في «الروم».

من قال: فرقوا فتقديره: يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض؛ كما قال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، فهم خلاف المسلمين الذين وصفوا بالإيمان به كله في قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠].

ويجوز أن يكون المعنى في قوله: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾: يفرقوا بين دين الله ودين رسله؛ لا يؤمنون بجميعه؛ كمن وصف بذلك في قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

ومن قرأ: ﴿فارقوا﴾، فالمعنى: بايئوه وخزجوا عنه، وإلى معنى ﴿فارقوا﴾ يثول.

ألا ترى أنهم لما آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه، فارقوه كله فخرجوا عنه ولم يتبعوه؟!!

وأما قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَنْفَرُ قَوْمٌ﴾ [الروم: ١٤]، فالمعنى: يصيرون فرقة فرقة. من قوله: ﴿قَرِيبٌ فِي الْجَنَّةِ وَقَرِيبٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧].

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَيَنَا قِيَمًا﴾ [١٦١]:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإملاء للعكبري (١٥٥/١)، البحر المحيط (٤/٢٦٠)، التبيان للطوسي (٤/٣٥٤)، التيسير للداني (١٠٨)، تفسير الطبري (١٢/٢٦٨)، تفسير القرطبي (٧/١٤٩)، الحجة لابن خالويه (١٥٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاسي (٢٢٠)، الكشاف للزمخشري (٢/٥٠)، الكشف للقيسي (١/٤٥٨)، المجمع للطبرسي (٢/٣٨٨)، المعاني للفراء (١/٣٦٦)، تفسير الرازي (٤/١٧٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٦).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ مفتوحة القاف، مشددة [الياء]^(١).
وقرأ عاصم وابن عامر [والكسائي وحمزة]^(٢): ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ مكسورة القاف خفيفة الياء.

حجة من قرأ: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾، قوله: ﴿وَذَلِكَ دِينٌ الْقِيَمَةُ﴾ [البينة: ٥]؛ كأنه: دين الملة القيمة، فعلى هذا يكون وصفًا للدين إذا كان نكرة كما كان وصفًا للملة؛ لأن الملة هي الدين.

وزعموا أنه في قراءة أبي: ﴿وهذا صراطى . . . دِينًا قِيَمًا﴾.

قال أبو الحسن: قال أهل المدينة: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ وهي حسنة، ولم نسمعها من العرب، قال: وهي في معنى: المستقيم.

فأما «قِيَمًا» فهو مصدر كـ «الشيع» ولم يصحح كما صحح «عَوْض» و«جَوْل»، وقد كان القياس، ولكنه شذ عن القياس كما شذ أشياء من نحوه عن القياس، نحو: ثيرة، ونحو قولهم: جياذ، في جمع «جواد»، وكان القياس الواو؛ كما قالوا: طويل وطوال.

قال الأعشى: [من المتقارب]

جِيَادُكَ فِي الصَّيْفِ فِي نِعْمَةٍ تُصَانُ الْجَلَالَ وَتُعْطَى الشَّعِيرَا^(٣)
فأما انتصاب «دِينًا» فيحتمل [نصبه]^(٤) ثلاثة أضرب:

أحدها: أنه لما قال: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١] استغنى بجزى ذكر الفعل عن ذكره، فقال: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ أى: هدانى دينا قيمًا؛ كما

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإملاء للعكبري (١٥٤/١، ١٥٥)، البحر المحيط (٤/٢٦٢)، التبيان للطوسي (٣٥٢/٤)، التيسير للداني (١٠٨)، تفسير الطبري (٢٨٢/١٢)، الحجة لابن خالويه (١٥٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاقسي (٢٢٠)، الكشاف للزمخشري (٥٠/٢)، الكشف للقيسي (٤٥٨/١، ٤٥٩)، المجموع للطبرسي (٣٩٠/٢)، المعاني للأخفش (٢٩٢/٢)، المعاني للفراء (٣٦٧/١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٧).

وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٢) في ب: حمزة والكسائي.

(٣) وهو في ديوانه ص (٩٩).

ويروى: «وتنطى» بدل «وتعطى».

(٤) سقط في أ.

قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وإن شئت نصبته على «اعرفوا»؛ لأن هدايتهم إليه تعريف، فحمله على: اعرفوا دينًا قيمًا.

وإن شئت حملته على الاتباع؛ كأنه قال: اتبعوا دينًا قيمًا والزموه؛ كما قال: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣].

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ محركة الياء، ﴿وَمَمَاتِي﴾ ساكنة الياء [١٦٢].
غير نافع^(١) فإنه أسكن الياء في: ﴿مَحْيَايَ﴾ ونصبها في: ﴿مَمَاتِي﴾.
إسكان الياء في ﴿مَحْيَايَ﴾ شاذ عن القياس والاستعمال:

فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في «مَحْيَايَ».
وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم.

ووجهها -مع ما وصفنا^(٢)- أن [بعض البغداديين]^(٣) قد حكى أنه سمع -أو حكى له-: التقت حلقتا البطان^(٤). بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره: له ثلثا المال.

وليس هذا مثل قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آذَرَكُمَا فِيهَا جَمِيمًا﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ لأن هذا في المنفصل مثل «دابة» في المتصل.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢١)، الإعراب للنحاس (٥٩٦/١)، الإملاء للعكبري (١٥٤/١)، البحر المحيط (٢٦٢/٤)، التبيان للطوسي (٣٦١/٤)، التيسير للداني (١٠٨)، تفسير القرطبي (١٥٢/٧)، الحجة لأبي زرة (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاسي (٢٢٠)، الكشف للقيسي (٤٥٩/١)، المجمع للطبرسي (٢/٣٩٠)، تفسير الرازي (١٧٤/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٧/٢).

(٢) في أ: وصفت.

(٣) في ب: وبعض الكوفيين، والصواب المثبت.

(٤) يضرب مثلا للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، وأصله أن يحوج الفارس إلى النجاء مخافة العدر فينجو، فيضطرب حزام دابته، حتى يمس الحقب، ولا يمكنه أن يتزل فيصلحه. والبطان: حزام الرجل، وأكثر ما يستعمل للقنب. والحقب: النسعة التي تشد في حقو البعير، ويشد على حقيقته. والحقية: الرفاد تشد في مؤخر القنب، وكل شيء شدته في مؤخر قنبلك أو رحلك فقد احتقبته، ثم كثر ذلك حتى قيل لمن اكتسب خيرا أو شرا: قد احتقبه.

ينظر: جمهرة الأمثال (١٥٣/١).

ومثل هذا ما جوزه يونس في قوله: «اضربان زيداً، واضربنان زيداً»، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس .

قرأ ابن عامر^(١) وحده: ﴿فَتَّحْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [٤٤] مشددة .
وقراها الباقون مخففة .

حجة التشديد: ﴿مُفْتَحَةٌ لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]

وحجة التخفيف قوله: [من البسيط]

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأَغْلِقُهَا [حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ]^(٢)

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، البحر المحيط (١٣١/٤)، التبيان للطوسي (١٤٧/٤)، التيسير للداني (١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٧)، الغيث للصفاقسي (٢٠٧)، الكشاف للزمخشري (١٤/٢)، الكشاف للقيسي (٤٣٢/١)، المجمع للطبرسي (٣٠٠/٢)، النشر لابن الجزري (٢٥٨/٢).

(٢) وهو للفرزدق في أدب الكاتب ص (٤٦١)، وسر صناعة الإعراب (٤٥٦/٢، ٥٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢٦١/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٩٣/١)، والكتاب (٥٠٦/٣، ٤/٦٣، ٦٥)، واللسان (غلق)، ومراتب النحويين ص (٣٤)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٨/١)، وشرح المفصل (٢٧/١).

ويروى صدره:

ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها

وما بين المعقوفين سقط في ب.

فهرس المحتويات

سورة البقرة

٣	آية : ٩٠
٨	آية : ٩٨
١٦	آية : ١٠٢
٢٤	آية : ١٠٦
٤٦	آية : ١١٧
٥٠	آية : ١١٩
٥٧	آية : ١٠٨
٥٩	آية : ١٢٥
٦٠	آية : ١٢٦
٦١	آية : ١٢٨
٦٤	آية : ١٢٤
٦٦	آية : ١٣٢ - ١٤٠
٦٧	آية : ١٤٣
٦٩	آية : ١٤٨
٨٠	آية : ١٥٠
٨١	آية : ١٥٨ - ١٨٤
٨٤	آية : ١٦٤
٩٢	آية : ١٦٥
٩٧	آية : ١٦٨
١٠١	آية : ١٧٧
١٠٢	آية : ١٨٢
١٠٤	آية : ١٨٤
١٠٥	آية : ١٨٥

١٠٩	آية : ١٩٧
١١٠	آية : ١٨٩
١١٤	آية : ١٩١
١١٥	آية : ١٩٧
١٢١	آية : ٢٠٨
١٢٦	آية : ٢٠٧
١٣٠	آية : ٢١٠
١٣١	آية : ٢١٤
١٣٣	آية : ٢١٩
١٤٤	آية : ٢٢٢
١٥١	آية : ٢٢٩
١٥٤	آية : ٢٣٣
١٥٧	آية : ٢٣٦
١٦١	آية : ٢٤٠
١٦٣	آية : ٢٤٥
١٦٥	آية : ٢٤٥ - ٢٤٧
١٦٦	آية : ٢٤٧
١٦٧	آية : ٢٤٦
١٦٨	آية : ٢٤٩
١٦٩	آية : ٢٥١
١٧١	آية : ٢٥٤
١٧٤	آية : ٢٥٨
١٨٠	آية : ٢٥٩
١٩٣	آية : ٢٦٥
١٩٦	آية : ٢٦٠
١٩٨	آية : ٢٦٥
٢٠٢	آية : ٢٧١

٢٠٥	آية : ٢٧٣
٢٠٦	آية : ٢٧٩
٢١٣	آية : ٢٨٠
٢١٥	آية : ٢٨١
٢١٦	آية : ٢٨٢
٢٣٢	آية : ٢٨٣
٢٤١	آية : ٢٨٥

سورة آل عمران

٢٤٩	آية : ١
٢٥١	آية : ٣
٢٥٧	آية : ١٢
٢٦٠	آية : ١٥
٢٦١	آية : ١٩
٢٦٢	آية : ٢١
٢٦٣	آية : ٢٧
٢٦٥	آية : ٢٨
٢٦٨	آية : ٣٦
٢٦٩	آية : ٣٧
٢٧٢	آية : ٣٩
٢٧٤	آية : ٣٧ - ٣٩
٢٧٥	آية : ٣٩
٢٧٦	آية : ٤٨ - ٤٩
٢٧٧	آية : ٥٧
٢٧٨	آية : ٥٩ - ٦٦
٢٧٩	آية : ٦٦
٢٨٣	آية : ٧٣

٢٨٧	آية : ٨٠
٢٨٨	آية : ٧٩
٢٩٠	آية : ٨١
٢٩٦	آية : ٨٣
٢٩٧	آية : ٩٧
٢٩٩	آية : ١١٥ - ١٢٠
٣٠٠	آية : ١٢٠
٣٠١	آية : ١٢٤
٣٠٢	آية : ١٢٥
٣٠٣	آية : ١٣٣
٣٠٤	آية : ١٤٠ - ١٤٦
٣٠٥	آية : ١٤٦
٣٠٨	آية : ١٥١
٣١١	آية : ١٥٤
٣١٣	آية : ١٥٦
٣١٤	آية : ١٥٧
٣١٥	آية : ١٥٧ - ١٦١
٣١٦	آية : ١٦١
٣١٨	آية : ١٦٩ - ١٧١
٣١٩	آية : ١٧٦
٣٢٠	آية : ١٧٨ - ١٨٠ - ١٨٨
٣٢٦	آية : ١٨٨
٣٢٧	آية : ١٧٩
٣٢٩	آية : ١٨٠ - ١٨٤
٣٣٠	آية : ١٨٤
٣٣١	آية : ١٨١ - ١٨٧
٣٣٢	آية : ١٩٥

سورة النساء

٣٣٤	آية : ١
٣٤١	آية : ٥
٣٤٤	آية : ٩
٣٤٥	آية : ١١
٣٤٦	آية : ١٠
٣٤٧	آية : ١١
٣٤٩	آية : ١١ - ١٣
٣٥٠	آية : ١٦
٣٥٢	آية : ١٩
٣٥٤	آية : ٢٤
٣٥٧	آية : ٢٤ - ٢٥
٣٥٨	آية : ٢٩
٣٥٩	آية : ٣١
٣٦١	آية : ٣٢
٣٦٢	آية : ٣٣
٣٦٣	آية : ٣٦
٣٦٤	آية : ٣٧
٣٦٥	آية : ٤٠
٣٦٦	آية : ٤٢
٣٦٧	آية : ٤٣
٣٧٠	آية : ٥٨ - ٦٦
٣٧١	آية : ٦٦
٣٧٣	آية : ٧٣
٣٧٤	آية : ٧٧
٣٧٥	آية : ٨١ - ٩٤

٣٧٦	آية : ٩٤
٣٧٨	آية : ٩٥
٣٨٠	آية : ١١٤ - ١٢٤
٣٨١	آية : ١٢٨
٣٨٣	آية : ١٣٥
٣٨٤	آية : ١٣٦
٣٨٥	آية : ١٤٠ - ١٤٥
٣٨٦	آية : ١٥٢
٣٨٧	آية : ١٥٤
٣٩٠	آية : ١٦٣

سورة المائدة

٣٩١	آية : ٢
٤٠٥	آية : ٩
٤٠٧	آية : ١٣
٤٠٩	آية : ٤٤
٤١١	آية : ٦٢ - ٦٣
٤١٢	آية : ٤٥
٤١٥	آية : ٤٧
٤١٦	آية : ٥٠ - ٥٣
٤١٧	آية : ٥٣
٤١٩	آية : ٥٤
٤٢٠	آية : ٥٧
٤٢٢	آية : ٦٠
٤٢٤	آية : ٦٧
٤٢٩	آية : ٧١
٤٣٣	آية : ٨٩

٤٣٥	آية : ٩٥
٤٣٨	آية : ٩٧
٤٤٠	آية : ١٠٧
٤٤٧	آية : ١١٠
٤٤٩	آية : ١١٢
٤٥٢	آية : ١١٠
٤٥٦	آية : ١١٥ - ١١٩
٤٥٧	آية : ١١٩

سورة الأنعام

٤٥٩	آية : ١٦
٤٦٠	آية : ٢٣
٤٦٢	آية : ٢٢
٤٦٣	آية : ٢٣
٤٦٤	آية : ٢٧
٤٦٦	آية : ٣٢
٤٧١	آية : ٣٣
٤٧٢	آية : ٣٣
٤٧٣	آية : ٣٣
٤٧٤	آية : ٤٠ - ٤٦
٤٧٥	آية : ٤٠ - ٤٦
٤٧٧	آية : ٥٤
٤٧٩	آية : ٥٥
٤٨١	آية : ٦٣ - ٥٧
٤٨٢	آية : ٥٧ - ٥٢
٤٨٣	آية : ٥٢
٤٨٥	آية : ٦٤ ، ٦٣ ، ٦١

٤٨٦	آية : ٦٣
٤٨٧	آية : ٦٣-٦٨
٤٨٨	آية : ٧١
٤٨٩	آية : ٧٦
٤٩١	آية : ٧٧-٧٨
٤٩٤	آية : ٨٠
٤٩٦	آية : ٨٣
٤٩٧	آية : ٨٦
٥٠٦	آية : ٩٠
٥٠٨	آية : ٩١
٥٠٩	آية : ٩٢
٥١٠	آية : ٩٤
٥١٢	آية : ٩٦
٥١٤	آية : ٩٨
٥١٥	آية : ٩٩
٥١٩	آية : ١٠٠
٥٢٠	آية : ١٠٥
٥٢٢	آية : ١٠٩
٥٢٧	آية : ١١١
٥٣٠	آية : ١١٤ - ١١٥
٥٣١	آية : ١١٥
٥٣٢	آية : ١١٩
٥٣٨	آية : ١٢٢
٥٣٩	آية : ١٢٥
٥٤٤	آية : ١٢٨ - ١٣٥
٥٤٥	آية : ١٣٥
٥٤٦	آية : ١٣٢-١٣٦-١٣٧

٥٧٩	٢٠	فهرس المحتويات
٥٤٧	آية: ١٣٧
٥٥٠	آية: ١٣٩
٥٥١	آية: ١٤٠
٥٥٢	آية: ١٤١
٥٥٣	آية: ١٤٣
٥٥٥	آية: ١٤٥
٥٥٦	آية: ١٥٢
٥٦٤	آية: ١٥٣
٥٦٥	آية: ١٥٨
٥٦٦	آية: ١٥٩ - ١٦١
٥٦٧	آية: ١٦١
٥٦٨	آية: ١٦٢
٥٦٩	آية: ٤٤
٥٧١	فهرس المحتويات

* * *